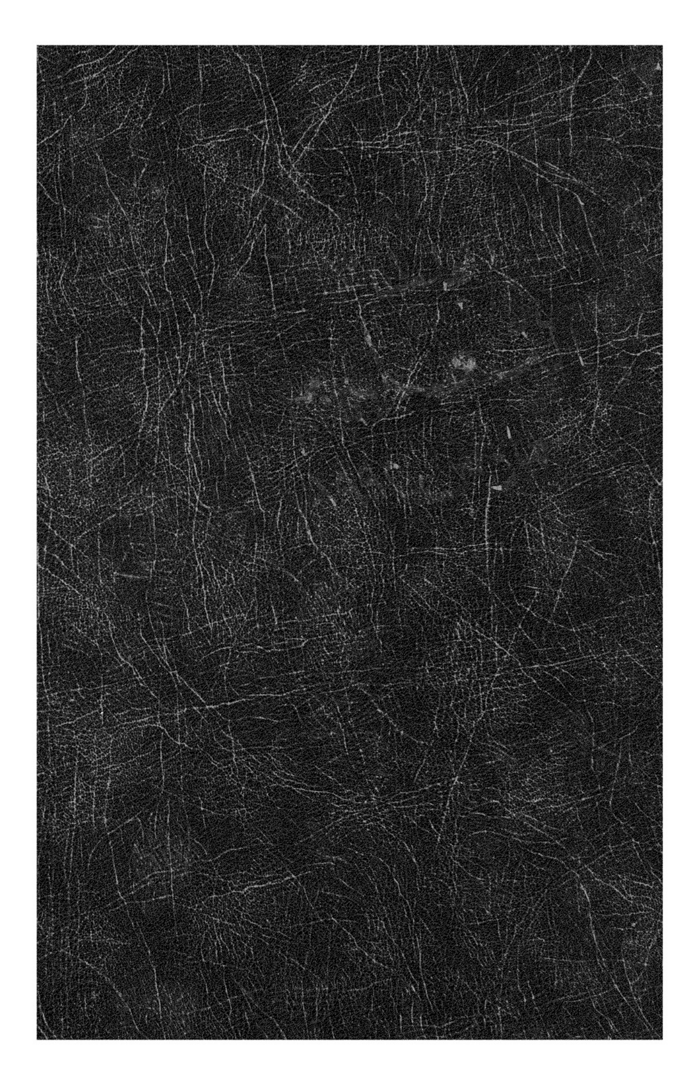


بسم الله الرحمن الرحيم

التـــعـليــــم

التعليم ١٩٩٢

(٣)

المجلد (٣)

التـــعليـــم

مارس ١٩٩٢

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٣ -التعليم مارس ١٩٩٢

*المشاركة الشعبية فى اصلاح التعليم
رجب البنا   الا هرام   #٩٢/٠٣/٠١   ٤٨٢

*افاق التعليم الجامعى
الا هرام المسائى   #٩٢/٠٣/٠١   ٤٨٤

*كيف يمكن القضاء على السوق السوداء فى التعليم ؟
محمود معوض   الا هرام المسائى   #٩٢/٠٣/٠١   ٤٨٦

*الجامعة الا هلية و استقلال الجامعة
عبدالعظيم رمضان   اكتوبر   #٩٢/٠٣/٠١   ٤٨٨

*مجانية التعليم .. بين الا بقاء و الا لغاء
ماجدة رشدى   السياسى   #٩٢/٠٣/٠١   ٤٩٢

*الجامعات .. و مفهوم جديد
الا هرام المسائى   #٩٢/٠٣/٠٢   ٤٩٤

*المعلم .. ينتظر التطوير ايضا
عماد خيرة   الوفد   #٩٢/٠٣/٠٢   ٤٩٦

*التعليم فى مصر .. كارثة
ميرفت الحصرى   الا هرام الا قتصادى   #٩٢/٠٣/٠٢   ٤٩٨

*تعليم الحاضر .. و تعليم الماضى
لبيب السباعى   الا هرام الا قتصادى   #٩٢/٠٣/٠٢   ٥٠٢

*هايد بارك
رجب البنا   الا هرام الا قتصادى   #٩٢/٠٣/٠٢   ٥٠٥

*العلم فى حياتنا
الا هرام   #٩٢/٠٣/٠٣   ٥١٨

*تطوير التعليم الفنى وزيادة الفرصلخريجيه لدخول الجامعة
عبد الجواد على   الا هرام   #٩٢/٠٣/٠٣   ٥١٩

*الرئيس حسنى مبارك فى عيد المعلم ربط التعليم بسوق العمل
المساء   #٩٢/٠٣/٠٣   ٥٢١

*قضية خلافية فى مصر :الجامعة الا هلية بين المؤيدين والمعارضين
المجتمع المدنى   #٩٢/٠٣/٠٣   ٥٢٤

*اولوية للتعليم باعتباره القاعدة لا نطلاقات خطط التنمية الشاملة
يسرى موافى   الا هرام   #٩٢/٠٣/٠٤   ٥٣٢

*التعليم القاعدة الا ولى لا نطلاقاتت خطط التنمية
صفوت محمد   الا خبار   #٩٢/٠٣/٠٤   ٥٣٣

*تقرير لوزير التعليم لتعديل قانون الجامعات للحفاظ على استقلاليتها وحصانة
سامى فهمى   الا هالى   #٩٢/٠٣/٠٤   ٥٣٥

*اصلاح عقل الا مة
محمد عثمان   الا هرام   #٩٢/٠٣/٠٥   ٥٣٧

المجلد : ٣ -التعليم مارس ١٩٩٢

العنوان / الكاتب	المصدر	التاريخ	رقم
*التعليم..بين اخلاقيات الا زمة الا قتصادية وازمة الا خلاق	الوفد	#٩٢/٠٣/٠٦	٥٣٨
*التربية والكليات النوعية المتميزة	الجمهورية	#٩٢/٠٣/٠٦	٥٣٩
*فى مجلس الشورى هل تنجح المحاولة لا نقاذ التعليم؟	الا ذاعة والتليفزيون	#٩٢/٠٣/٠٧	٥٤٠
*الجو العام فى مصر والعالم العربى والا سلامى لا بد ان يتحول الى وسط تربوى فاعل سيد ابو دومة	الا هرام	#٩٢/٠٣/٠٨	٥٤٢
*حملة قومية لا نقاذ التعليم سيد ابو دومة	الا هرام	#٩٢/٠٣/٠٨	٥٤٥
*..والكلمة..امانة:نعم ..التعليم حق دستورى..ولكن.. سمير رجب	حريتى	#٩٢/٠٣/٠٨	٥٤٧
*فى مدارس التربية:المصريون..الا وائل على العالم حامد دنيا	اكتوبر	#٩٢/٠٣/٠٨	٥٥١
*الجامعة الا هلية لماذا؟ عثمان حسين عبد اللة	الوفد	#٩٢/٠٣/٠٨	٥٥٤
*العلم والعمل	الوفد	#٩٢/٠٣/٠٨	٥٥٦
*خواطر اقتصادية صليب بطرس	وطنى	#٩٢/٠٣/٠٨	٥٥٧
*تكنولوجيا التعليم فى مصر ..متى؟	الا هرام	#٩٢/٠٣/٠٩	٥٥٩
*التعليم والجامعات تعليم المستقبل ومستقبل التعليم لبيب السباعى	الا هرام الا قتصادى	#٩٢/٠٣/٠٩	٥٦٠
*لماذا قرر رئيس طنطا احالة عميد كلية الا داب ووكيلها واثنين من مدرسيها حازم هاشم	الوفد	#٩٢/٠٣/٠٩	٥٦٥
*رحلة كل يوم حازم هاشم	الوفد	#٩٢/٠٣/٠٩	٥٦٨
*نحو نظرية اساسية للتعليم المصرى	الا هرام المسائى	#٩٢/٠٣/٠٩	٥٦٩
*التربية والتعليم قضية تناقشها ندوة الا هرام محمد يونس	الا هرام	#٩٢/٠٣/٠٩	٥٧١
*لا يصح الا الصحيح اقوى من سانجام جمال سليم	مصر الفتاة	#٩٢/٠٣/٠٩	٥٧٣
*الحراس يقتحمون المدارس جمال سليم	مصر الفتاة	#٩٢/٠٣/٠٩	٥٧٥

المجلد : ٣ -التعليم مارس ١٩٩٢

*لماذا ننشيء جامعة اهلية..؟
الا هرام الا قتصادى ٩٢/٠٣/٠٩# ٥٧٧

*الى متى يستمر التعليم فى تخريج طابور البطالة؟
سيد ابو دومة الا هرام ٩٢/٠٣/١٠# ٥٨٨

*الا فراز العددى للجامعيين والكذب الا جتماعي
الا هرام المسائى ٩٢/٠٣/١٠# ٥٩٠

*العلم فى حياتنا ماذا نريد من التعليم
الا هرام ٩٢/٠٣/١٠# ٥٩٢

*فى المنوفية يستنجدون بوزير التعليم
محمد عبد الحليم الا هرام ٩٢/٠٣/١٠# ٥٩٣

*المجالس المحلية ترفض تنفيذ قرار وزير التعليم بتحديد مواعيد نهاية العام
زكى السعدنى الوفد ٩٢/٠٣/١٠# ٥٩٤

*٩٠٠مليونن جنيه من جيوب الآ باء الى اباطرة الدروس الخصوصية سنويا
سميرةفكرى الجمهورية ٩٢/٠٣/١٠# ٥٩٥

*الرئيس يتابع مع وزير التعليم تطورات العملية التعليمية
مصطفى بلال الا خبار ٩٢/٠٣/١٠# ٥٩٩

*التليفزيون هو السبب فى انصراف الطلاب عن المذاكرة
الا هرام المسائى ٩٢/٠٣/١١# ٦٠٠

*١٠٠عالم اسلامى يتساءلون:لماذا يرفض شيخ الا زهر التدخل لا صلاح حال التعليم ؟
سمير صيام النور ٩٢/٠٣/١١# ٦٠٢

*مجموعات التقوية ..ناجحة فى معظم مدارس اللغات فاشلة فى المدارس الحكومية
مديحة عزب الا خبار ٩٢/٠٣/١١# ٦٠٣

*التربية والتعليم قضية تناقشها ندوة الا هرام
محمد يونس الا هرام ٩٢/٠٣/١١# ٦٠٦

*مكاننا من البحث العلمى
جمال الغندى الا هرام ٩٢/٠٣/١٢# ٦٠٩

*اجتماع طارىء لبحث تطوير التعليم الا ساسى والجامعى
الا هرام المسائى ٩٢/٠٣/١٢# ٦١٠

*دعم جامعات قائمة وليس جامعات جديدة
الا هرام المسائى ٩٢/٠٣/١٢# ٦١١

*هل العام الدراس عندنا اطول مما يجب؟
رافت خالد الا هرام ٩٢/٠٣/١٢# ٦١٣

*السطو على مدرسة صناعية؟
نادية الملاح الا هرام ٩٢/٠٣/١٢# ٦١٤

*نبضات
نعمان جمعة الوفد ٩٢/٠٣/١٢# ٦١٦

المجلد : ٣ -التعليم مارس ١٩٩٢

*كلمات
محمود عبد المنعم مراد　الا خبار　#٩٢/٠٣/١٢　٦١٨

*حائط المبكى..والبحث عن القط
سعيد اسماعيل على　الا هرام المسائى　#٩٢/٠٣/١٢　٦١٩

*مستقبليات متى نتجاوز العناوين الى الفهم المتكامل؟
راجى عنايت　المصور　#٩٢/٠٣/١٣　٦٢١

*قبل توقع اى نجاح لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر
الا هرام　#٩٢/٠٣/١٣　٦٢٧

*لجنة بالتعليم لرعاية الطلاب اليتامى صندوق للمساعدات الا جتماعية وتلقى التبرع
يوسف عز الدين　الجمهورية　#٩٢/٠٣/١٣　٦٣٠

*الا متحان فى رمضان
الا هرام　#٩٢/٠٣/١٣　٦٣١

*اصلاح التعليم برفع الا داء فى العملية وتحسين احوال المعلم
يسرى موافى　الا هرام　#٩٢/٠٣/١٣　٦٣٣

*راى تكريم المتفوقين ..والبداية الصحيحة
الا هرام　#٩٢/٠٣/١٣　٦٣٤

*الكلمات
احمد زكى عبدالحليم　المصور　#٩٢/٠٣/١٤　٦٣٥

*شرعية الجامعة الا هلية
الجمهورية　#٩٢/٠٣/١٤　٦٣٧

*كليات الطب فى خطر
عباس مبروك　الا هرام　#٩٢/٠٣/١٤　٦٣٨

*التعليم..والا من القومى
رجب البنا　الا هرام　#٩٢/٠٣/١٥　٦٣٩

*رؤية مطلوب التحقيق والمحاسبة
عبد المجيد الشوادفى　الا هرام　#٩٢/٠٣/١٥　٦٤١

*مدارسنا لا تهتم باللياقة البدنية للتلاميذ.لماذا
ماهر حسين　حريتى　#٩٢/٠٣/١٥　٦٤٢

*صباح الخير
سعيد سنبل　الا خبار　#٩٢/٠٣/١٥　٦٤٤

*التعليم الا ساس ماله ..وما عليه
الا هرام المسائى　#٩٢/٠٣/١٦　٦٤٥

*تكافؤ الفرص
مديحة خميس　الا حرار　#٩٢/٠٣/١٦　٦٤٧

*نقل الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء الخدمة لمجموعة الوظائف التخصصية
الا هرام الا قتصادى　#٩٢/٠٣/١٦　٦٤٨

المجلد :　٣ -التعليم مارس ١٩٩٢

*التعليم والجامعات مشهد التدهور فى سيناريو التعليم
لبيب السباعى　الاهرام الاقتصادى　٩٢/٠٣/١٦#　٦٤٩

*مؤتمر جامعى يناقش قضية الانتاج فى مصر
لبيب السباعى　الاهرام الاقتصادى　٩٢/٠٣/١٦#　٦٥٢

*هل يكون التعليم ضمن المشروعات الاستثمارية؟
الاهرام الاقتصادى　٩٢/٠٣/١٦#　٦٥٤

*يهاجم الجامعة الاهلية بشعارات الماركسيين
مايو　٩٢/٠٣/١٦#　٦٦٤

*لفت نظر
زكى السعدنى　الوفد　٩٢/٠٣/١٦#　٦٦٦

*هموم مصرية
عباس الطرابيلى　الوفد　٩٢/٠٣/١٦#　٦٦٧

*كلمة حب
محمد الحيوان　الجمهورية　٩٢/٠٣/١٦#　٦٦٨

*وقف عميد اداب طنطا واخرين واحالتهم لمجلس تاديب بتهمة تزوير النتيجة
كريمة عبد الرازق　الاخبار　٩٢/٠٣/١٧#　٦٦٩

*العلم فى حياتنا
الاهرام　٩٢/٠٣/١٧#　٦٧٠

*جامعة الازهر بين التعددية واحادية الفكر
محمد شعلان　الاهرام　٩٢/٠٣/١٧#　٦٧١

*عصر العلم: لغتنا الجميلة- وتعريب الطب
سمير حنا صادق　الاهالى　٩٢/٠٣/١٨#　٦٧٣

*التعليم..والمجانية..والبطالة
محمود عارف　الاخبار　٩٢/٠٣/١٨#　٦٧٥

*وزير التعليم يتعهد "بالافراج"عن الطفل المصرى من "سجن"المناهج التعليمية
الاهرام　٩٢/٠٣/١٨#　٦٧٦

*لا تلوموا التعليم
سعيد اسماعيل على　الاهرام المسائى　٩٢/٠٣/١٩#　٦٧٧

*اول معرض للمخترعين والمستثمرين ..عام ٩٣
عصام سليمان　المساء　٩٢/٠٣/٢٠#　٦٧٩

*لوضع التعليم الفنى والتدريب المهنى بمصر فى مستوى العصر..المحقق لاختياجات
الاهرام　٩٢/٠٣/٢٠#　٦٨٤

*مسلسل التحويلات مستمر ..للعام الثاني
محمد خليفة　الجمهورية　٩٢/٠٣/٢١#　٦٨٦

*مطاردة خصوصية
الاخبار　٩٢/٠٣/٢١#　٦٨٨

المجلد :   ٣ -التعليم مارس ١٩٩٢

*جامعة احدثت عاصفة بعد غد حسم قضية الجامعة الا هلية
رفعت فياض　　الا خبار　　#٩٢/٠٣/٢١　　٦٩١

*مواقف
انيس منصور　　الا هرام　　#٩٢/٠٣/٢١　　٦٩٣

*رؤية..والمعلمون ينتظرون لقاء الرئيس
يسرى موافى　　الا هرام　　#٩٢/٠٣/٢١　　٦٩٤

*مستقبل المجتمع وسياسة تعليمية مستقرة
لمعى المطيعى　　الوفد　　#٩٢/٠٣/٢٢　　٦٩٥

*صرخة الى وزير التعليم
انطوان سيدهم　　وطنى　　#٩٢/٠٣/٢٢　　٦٩٧

*٦و٣ مليار جنيه للخطة الخمسية للتعليم
الجمهورية　　#٩٢/٠٣/٢٢　　٦٩٩

*التعليم..ونظرية ماكنمارا
رجب البنا　　الا هرام　　#٩٢/٠٣/٢٢　　٧٠٠

*هل نحتاج فعلا الى جامعة اهلية؟
مارسيل نصر　　وطنى　　#٩٢/٠٣/٢٢　　٧٠٢

*التعليم والجامعات استراتيجيات تعليم المستقبل
لبيب السباعى　　الا هرام الا قتصادى　　#٩٢/٠٣/٢٢　　٧٠٤

*الجامعة الا هلية..هل هى اشارة بدء لعصر جديد؟
الا هرام الا قتصادى　　#٩٢/٠٣/٢٢　　٧٠٨

*العلم فى حياتنا
الا هرام　　#٩٢/٠٣/٢٤　　٧١٨

*مضاعفة اعتمادات خطة التعليم الى ٦ مليارات جنيه لمواجهة احتياجاته العاجلة
عبدالعزيز محمود　　الا هرام　　#٩٢/٠٣/٢٤　　٧١٩

*التعليم المتوازى بالجامعة المصرية
الا هرام　　#٩٢/٠٣/٢٤　　٧٢٠

*امتحان الثانوية العامة ..على مرحلتين
عصام سليمان　　المساء　　#٩٢/٠٣/٢٤　　٧٢٢

*الدورس الخصوصية ليست جريمة..ونحاول تحسين احوال المدرسين
هشام العجمى　　الا خبار　　#٩٢/٠٣/٢٤　　٧٢٤

*القصة الكاملة لا تهام رئيس جامعة الا زهر بتزوير رسالته التعلمية
الشعب　　#٩٢/٠٣/٢٤　　٧٢٥

*امبراطورية طما التعليمية شكوى لمجلس الا من
رفعت السعيد　　الا هالى　　#٩٢/٠٣/٢٥　　٧٢٦

*البحث العلمى بين المنقول والمسروق والا جتهاد
محمود عارف　　الا خبار　　#٩٢/٠٣/٢٥　　٧٢٨

المجلد : ٣ -التعليم مارس ١٩٩٢

*مجموعات التقوية فى كليات التجارة
سمية سعد الدين الا خبار #٩٢/٠٣/٢٦ ٧٢٩

*التاليف التربوى
سعيد اسماعيل على الا هرام المسائى #٩٢/٠٣/٢٦ ٧٣٢

*التعليم الجامعى متخلف ويخرج محترفى امتحانات
زكى السعدنى الوفد #٩٢/٠٣/٢٧ ٧٣٤

*نظامنا التعليمى فاشل
محمد خليفة الجمهورية #٩٢/٠٣/٢٧ ٧٣٦

*المصاريف الجامعية يتحملها الطلب فى حالة رسوبه
محمد حبيب الا هرام #٩٢/٠٣/٢٧ ٧٣٧

*ندرس حاليا "بديـلا جديدا" لا متحان الثانوية العامة
الا هرام #٩٢/٠٣/٢٧ ٧٣٨

*نظامنا التعليمى امام محكمة الوزير و"اساتذة الجامعة":
محمد خليفة الجمهورية #٩٢/٠٣/٢٨ ٧٤٠

*الغاء المواد المؤهلة بالثانوية العامة وكتب نماذج الا سئلة بالمدارس العام
محمد حبيب الا هرام #٩٢/٠٣/٢٨ ٧٤٣

*راى فى اصلاح التعليم الجامعى
محمد سعيد عبدالفتاح الا هرام #٩٢/٠٣/٢٨ ٧٤٤

*اسبوعيات:محو الا مية..ام الجامعة الا هلية؟
صبحى شكرى وطنى #٩٢/٠٣/٢٩ ٧٤٦

*اجازات اعياد ومناسبات الا قباط
انطوان سيدهم وطنى #٩٢/٠٣/٢٩ ٧٤٨

*الحلقة الرئيسية فى انقاذ الا مة المصرية
لمعى المطيعى الوفد #٩٢/٠٣/٢٩ ٧٥٠

*العلم والعمل
الوفد #٩٢/٠٣/٢٩ ٧٥٢

*راى:وهاجرت الضمائر..والسلبية خير قرين
الا هرام المسائى #٩٢/٠٣/٢٩ ٧٥٣

*التعليم واعادة ترتيب اولويات التنمية
رجب البنا الا هرام #٩٢/٠٣/٢٩ ٧٥٤

*التعليم الجامعى ايل للسقوط والسبب
السياسى #٩٢/٠٣/٢٩ ٧٥٦

*من الحياة
عرفان نظام الدين الحياة #٩٢/٠٣/٢٩ ٧٥٨

*ليس الا
محمود السعدنى صوت الكويت #٩٢/٠٣/٢٩ ٧٥٩

المجلد : ٣ -التعليم مارس ١٩٩٢

*ضرورة المشاركة الشعبية فى التعليم لدعمه وتطويره
منتصر مفتاح الا هرام #٩٢/٠٣/٣٠ ٧٦٠

*اصابة طلاب المدارس بعاهات مستديمة نتيجة سوء التغذية "بهاء الدين"
زكى السعدنى الوفد #٩٢/٠٣/٣٠ ٧٦١

*مشكلة الا متحانات فى مصر
الا هرام المسائى #٩٢/٠٣/٣٠ ٧٦٣

*التعليم ..كارثة تهدد الا من القومى المصرى
عصام رفعت الا هرام الا قتصادى #٩٢/٠٣/٣٠ ٧٦٦

*لماذا....وما البديل..؟
عمر الفاروق الا هرام الا قتصادى #٩٢/٠٣/٣٠ ٧٧٢

*التعليم والجامعات
لبيب السباعى الا هرام الا قتصادى #٩٢/٠٣/٣٠ ٧٨٢

*التعليم المفتوح..والتعليم المتوازى
الا هرام #٩٢/٠٣/٣١ ٧٨٧

*العلم وحياتنا
الا هرام #٩٢/٠٣/٣١ ٧٨٩

*انشاء الجامعة الا هلية وتحقيق تكافؤ الفرص فيها
عبد العظيم درويش الا هرام #٩٢/٠٣/٣١ ٧٩٠

*هذه الجامعة ماذا فعلت بشبابنا؟
الا هرام المسائى #٩٢/٠٣/٣١ ٧٩١

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشاركة الشعبية فى إصلاح التعليم

على كثرة الكتابات والندوات التى تسهم فى بلورة حقائق الازمة التى وصل اليها حال التعليم فى مصر . فان هذه الجهود ركزت دائما على جوانب القصور او التقصير من الدولة على امتداد مراحل التاريخ المصرى الحديث ، ولم تلتفت الى زاوية بالغة الاهمية . هى القصور او التقصير من جانب « المشاركة الشعبية » فى دعم وإصلاح التعليم ، وعدم الاتفاق على حدود المسئولية الاجتماعية للافراد والجماعات ازاء التعليم ومن هنا جاءت الندوة العلمية التى شارك فيها ٥٠ مفكرا وباحثا ومسئولا لتغير زاوية الرؤية التقليدية ، ولتضعنا على طريق جديد فى تناول الموضوع اهم معالمه ان الدولة والشعب كليهما مسئول عن انقاذ التعليم قبل ان تفلت منا اللحظة المناسبة . وليس من الصواب ان تلقى المسئولية على طرف واحد ويتحلل الطرف الثانى منها .

رجـــب البنـــا

لم تكن هذه الندوة كبقية الندوات التى تهدر فيها الساعات فى سماع كلمات اقرب الى احاديث السمر من فرط السطحية والتكرار ، ولكنها كانت – هذه المرة – مخططة بدقة لكى تحقق هدفا . هو اعداد حصيلة من الافكار المدروسة لتطرح على مؤتمر موسع يعقد بمبادرة شعبية وتشارك فيه اجهزة الدولة – ولذلك لم تبدأ الندوة من فراغ ولكن سبقها اعداد طويل اسفر عن ورقة عمل تشكل اول رؤية موضوعية عن المشاركة الشعبية فى التعليم ، ومجالاتها ، واضافت الندوة الى هذه الرؤية ثراء فكريا بالغ الاهمية . ليس على المستوى النظرى بل على المستوى العملى ايضا حتى اصبحت هذه الورقة ومناقشات الندوة لها اساسا يمكن البناء عليه فى المؤتمر المزمع عقده . وبعد ذلك سوف يكون ممكنا ان نقول بضمير مستريح ان لدينا استراتيجية لاصلاح التعليم .

الفكرة نبعت من الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية .

وفى كلمته اجاب رئيسها الدكتور القس صموئيل حبيب عن السؤال : لماذا جاءت المبادرة من هذه الهيئة ، بانها هيئة مشهرة بوزارة الشئون الاجتماعية . بدأت عملها منذ اكثر من اربعين عاما . وهى تعمل حاليا فى ست محافظات فى مجالات التعليم والزراعة والتنمية الصحية والاقتصادية وتدريب القيادات المتطوعة للتنمية الاجتماعية ، والارتباط بين التعليم والتنمية الشاملة للمجتمع لا يحتاج الى تاكيد . كما ان هذه الهيئة اتمت محو امية ثلاثين الفا من الرجال والنساء . الى معاونة مئات من الشباب على اقتحام مجالات العمل الحر ، الى المساهمة فى تشييد مدارس او تاثيثها . والانجيليون فى مصر اهتموا بالتعليم منذ زمن طويل فانشاوا مدارس عديدة فى مقدمتها كلية رمسيس للبنات بالقاهرة ..

وحدد فضيلة المفتى الدكتور محمد سيد طنطاوى – فى كلمته فى افتتاح الندوة وباتساع افقه المعهود ، اطارا جديدا للعمل الشعبى حين اشار الى فتوى اصدرها بجواز اخراج الزكاة على انشاء واصلاح المدارس واعانة وزارة التعليم على اداء رسالتها . وقال ان انشاء المدارس فى بعض الحالات اهم من انشاء المساجد واضيف من عندى . والكنائس ايضا وان تسابق الناس الى انشاء زوايا ابتغاء مرضاة الله يكون ضررها احيانا اكثر من نفعها ، لان الامام فيها احيانا يكون جاهلا فينشر الجهل ويسىء الى الاسلام بما لا يرضى الله ، ولو خصصت هذه الاموال التى انفقت بها على انشاء واصلاح المدارس لكان ذلك افضل واقرب الى مرضاة الله سبحانه وتعالى .

كانت ورقة العمل التى اعدها الدكتوران احمد شوقى الاستاذ بجامعة الزقازيق ، وضياء زاهر الاستاذ بكلية التربية بجامعة عين شمس اطارا لحوار استمر اربع ساعات شارك فيه فضيلة المفتى ، والدكتور محمد حلمى مراد وزير التعليم الاسبق ، والاساتذة : كمال الخطيب وكيل اول وزارة التعليم ومحمد عبد الحميد غراب وكيل الوزارة بالقاهرة واحمد فؤاد عبد العزيز رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب والدكتورة كوثر كوجك مدير مركز تطوير المناهج والدكاترة سعد الدين ابراهيم ، وجلال امين ، وحامد عمار ، ومراد وهبة ، ومنى مكرم عبيد ، واميل فهمى ، والقس صفوت البياض وبقية المشاركين فى الندوة

قيل ان نظامنا التعليمى فى حالة ازمة ، نتيجة ضعف قدرته على المواءمة بينه وبين التحديات المستقبلية التى تواجه المجتمع ، وعجزه عن استشرافها والاستعداد لها منذ الآن حتى لا تتدخل قوى اخرى فى تشكيل هذا المستقبل ، وان التعليم هو البداية الحقيقية لصنع مستقبل اى امة ، واذا فشلنا فى استخدام امكانات الانسان المصرى فسوف يؤدى ذلك بنا الى مصير غير محمود ، وان اثارة الاهتمام العام بالتعليم ، والبحث فى شئونه بروح نقدية .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليس هدفه التجريح . ولكن هدفه التمهيد لمشاركة شعبية قائمة على اساس سليم . وفتح اوعية يصب فيها الدعم الجماهيرى للجهود الحكومية وليس من اهداف احد على الاطلاق دحض سياسات واستراتيجيات بعينها . ولكن مراجعة الاستراتيجيات الحالية ضرورة لابد منها لنصل الى سياسة وطنية تندرج ضمن « مشروع حضارى مصرى » . يحشد الطاقات الشعبية خلفه . ويواجه التحديات المستقبلية . ويقودنا الى اقتحام الالف الثالث . وهذا بالضبط ما كان يعنيه الرئيس مبارك حين اشار اكثر من مرة هذا العام بالذات الى ان اوضاع التعليم لم يعد ممكنا السكوت عليها وان المجتمع كله مدعو للمشاركة فى اصلاحه .

قيل ايضا ان هذه الارادة السياسية فى التغيير تصاحبها رغبة شعبية مماثلة . بل ان هناك اجماعا شعبيا على ان نظامنا التعليمى الذى يضم ٢٥ ٪ من المصريين . ويكلف اكثر من ثلاثة مليارات جنيه سنويا . ويستهلك ٦ ٪ من ميزانية الحكومة . يعانى من تدهور الجودة . وتزايد التكلفة . وجمود الادارة . واصبح علينا ان نجيب بامانة عن اسئلة تحدد مستقبلنا مثل : هل النظم التعليمية والتربوية الحالية للطفل المصرى تعده فعلا للعيش فى القرن الحادى والعشرين .. ؟ وهل فكرنا فى ان كل الشباب والاطفال المصريين سوف يعيشون فى القرن الحادى والعشرين .. ؟ وهل نظامنا التعليمى القائم قادر على ان يكون القطاع القائد لعملية تنمية المجتمع .. (بمفهوم النهضة او الصحوة او البعث) .. ؟ وهل التعليم بحالته الآن قادر على اطلاق وتحرير طاقة الانسان المصرى الى حدود الابداع والانتاج .. ؟ وهل هذا التعليم – على ما هو عليه – مرتبط بالواقع الاجتماعى والاقتصادى . وبالتنمية . ام انه منفصل عن كل ذلك او عن بعضه . ؟

اسئلة كثيرة طرحت . واجتهادات كثيرة قدمت باخلاص وبموضوعية وهدوء . وبرغبة حقيقية فى البناء اشارت الى نماذج لما يجرى فى العالم من حولنا من امم وشعوب اصبحت جاهزة للقرن القادم . ونحن مازلنا بين الاعتراف والانكار بضرورة التغيير ..

قضايا كثيرة تستحق الوقوف عندها . □

٤٨٣



المصدر : الأهرام ١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢



آفاق التعليم الجامعي

ثمة مقولة تقرر بان الجامعة قد خرجت من معطف الدين ، وهذا ينسحب على الدين الاسلامي ، فالازهر قام ليدرس علوم الدين الاسلامي ولينشرها في كل ارجاء العالم ، وكذلك فان الجامعات الاوروبية العريقة قد نشات في البداية في حضن الكنائس .

د . نبيه محمد حموده
عميد تربية الزقازيق

وقد واكب تاريخ التعليم في العصر الحديث الحركة الوطنية المصرية ، وحمل مفكرو الامة المصرية وروادها مصطفى كامل ، وسعد زغلول ، ومحمد عبده ، والافغاني . وغيرهم على عاتقهم عبء الوقوف امام المستعمر الاجنبي لمصر بالمنادة بالدعوة الى تعليم جماهير الشعب ، وانشاء الجامعة الاهلية المصرية تتويجا لحركة النضال في سبيل تعليم وطني حر .

وقد تم انشاء الجامعة الاهلية المصرية وافتتحت رسميا في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ م . وتم الاتفاق على ان تكون الجامعة الاهلية نواة لكلية الاداب في الجامعة الحكومية ١٩٢٣ م .

وصدر مرسوم بقانون انشاء الجامعة المصرية في ١١ مارس ١٩٣٥ وضمت اليها مدرستها الحقوق والطب . وفي عام ١٩٣٥ ضمت المدارس العالية ، الزراعة ، والهندسة ، والتجارة والطب البيطري (جامعة فؤاد الاول ١٩٤٠م) .

وانشات الحكومة فرعين لجامعة الاسكندرية الحقوق والاداب في ٦ اغسطس ١٩٣٨ . وفي ١٩٤١/١٩٤٢ انشا فرع لكلية الهندسة وصدر مرسوم قانون ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بانشاء جامعة فاروق الاول . وصدر في شهر يوليو ١٩٥٠ قانون رقم ٩٣ بانشاء جامعة ابراهيم باشا (عين شمس) وفي ١٩٥٣ اطلق اسم جامعة القاهرة بدلا من فؤاد الاول

وقد سارت الجامعة المصرية على نهج الجامعات الاوروبية واستعارت نظمها واساتذتها .

ولذا يمكن ان نقول ان اساتذتنا قد تخرجوا في الجامعات الاوروبية والامريكية ونقلوا انظمة هذه الجامعات ولوائحها .

مفهوم الجامعة

ومفهوم الجامعة يرتكز على ان وظيفة الجامعة هي تعليم المعرفة ، فهي تجمع كل فروع المعرفة الانسانية وتقوم الجامعة بالتعليم . وتبحث في كل فروع المعرفة ، بحيث تصل الى هدف معين هو تنمية العقل .

والتعليم هو الذي يحقق تواصل الاجيال حيث ينقل الثقافة الى الاجيال ، فان وظيفة الجامعة قامت على هدف البحث وراء الحقيقة ، والبحث العلمي .

ولاشك ان الحضارة الانسانية وليدة نتائج ما توصل اليه الباحثون . وبديهي ان الوظائف التي تضعها الجامعة نصب عينيها ليست وظائف متباعدة ، وانما جاءت بشكل متعاقب .

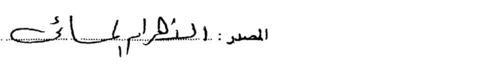
ونحن في سبيل هذا نسعى الى ان يحيط علماؤنا بالعلم الانساني ، بحيث يتخصص كثير منهم في فروع العلم الحديث ، فضلا عن الفلاسفة والكتاب الذين نرنوا الى ان تتداول المؤسسات الثقافية اسماءهم

ووظيفة الجامعة ان تعد الراى العام ، وان تشكل الكوادر السياسية والاجتماعية التي تحمل على اكتافها مسئولية التقدم .

ان كانت الجامعة هي مكان تجمع الصفوة من العلماء لكي يعلموا صفوة المتعلمين افضل ما في العصر من معرفة . فاننا يمكن ان نقول ان الجامعة المصرية تقترب من تحقيق هذا المفهوم ، الا انها لابد ان تركز على هدف البحث العلمي بغرض اعداد علماء يهبون انفسهم للحقيقة .

بمعنى ان التعليم الجامعي لا يمكن ان يكون هدفه تدريب الخريجين لكي يلتحقوا بالوظائف الادارية ، وانما يتعين ان يكون هدفه الرئيسي طلب العلم بحثا وراء الحقيقة .

ولقد صاحب التوسع الكبير في التعليم الجامعي ظهور ما نسمية بالجامعات الاقليمية ، فهل جاءت هذه الجامعات لكي تخفف الضغط عن الجامعات الام ، ام جاءت لكي تخدم مجتمعاتها وظهرت ايضا


المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

جامعات الاعداد الكبيرة مما اثر على فعالية العملية التعليمية .

والفكرة الاساسية التى قامت عليها الجامعة تاريخيا هى الحرية الاكاديمية بمعنى ان الاستاذ قد كفلت له حرية قول او نشر ما يعتقد انه الحق . وان كنا نرد على هذا بان من حق النظام ان يفرض ما يريد ان يقوله طالما انه هو الذى يمول الجامعة . فلا يعقل ان يمول المجتمع الجامعة ولا يقول ما يريد .

ويقيننا ان البحث العلمى هو نقطة الارتكاز بالنسبة للتعليم الجامعى . والتدريس والاهداف الاخرى للجامعة يعتبران جزءا مكملا له . وثمة مطلب تنادى به المجتمعات النامية ذلك هو الربط بين مراكز الانتاج وبين الجامعات . وليس ثمة نظام فعال لربط الجامعات بالمجتمع وليس هناك اطار تنظيمي يتم من خلاله تبادل المعلومات والخبرات بين المجتمع والجامعة .

ويستدعى ذلك ان ياخذ البحث العلمى مكانه فى الجامعة مؤكدا على وظيفة الجامعة الاساسية مما يتطلب تعديلات تنظيمية وهيكلية اساسية .

ولقد بدات الجامعة تلعب دورها لحل مشكلات الانتاج فى سبيل تحقيق التنمية وتحقيق التقدم والتنمية بالمعدلات العالية والسريعة يقتضى مع مواقع الانتاج والعمل بنحو اكثر فعالية .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

قضية التعليم فى جلسات مسائية وصباحية فى مجلس الشورى :

كيف يمكن القضاء على السوق السوداء فى التعليم ؟

بهاء الدين : التعليم أصبح له أولوية اولى فى ميزانية الدولة

لان قضية التعليم قضية مصر القومية فان مجلس الشورى وهو الذى اناط به الدستور مسئولية الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى قد اعطى اهتماما خاصا لهذه القضية حيث عقد ٦ جلسات متواصلة ضرب فيها وزير التعليم الرقم القياسى للحضور فى الشورى ، وشارك فى كافة المناقشات معقبا ، ومستفيدا مما يثار على حد تعبيره .. ومساء امس تملك زمام المبادرة الخبير العلمى الدولى الاستاذ عبد الفتاح القصاص الذى ابدى خشيته من ان التقرير الهام والذى وصفه بانه تقرير نفيس يضاف الى تقارير اخرى نفيسة ارتبطت باسماء الدكتور مصطفى كمال حلمى والدكتور فتحى سرور والدكتور عبد السلام الغفار كتراث ثقافى لكنها للاسف لاتضاف الى دلائل العمل .

محمود معوض

ويحلل الدكتور القصاص الاسباب لهذه الظاهرة الغريبة قائلا اننا نستخدم المفاهيم دون ان تحدد معانيها !! نقول ـ على سبيل المثال ـ ان التعليم حق مشروع .. نعم فهو حق .. لكن التعليم له وجهان او وظيفتان الاولى فى ان تقدم للمواطن المصرى قدرا من المعارف يحيط بها يتعلم ويتثقف لترقى مشاعره ويصبح قادرا على الاستفادة بنعم الله .. هذا التعليم هو الحق المشروع وهناك تعليم اخر يجعل من المواطن مواطنا صالحا قادرا على الاسهام فيما يتعلق بترقية المجتمع ، لذلك فهذا النوع من التعليم يصبح حقا للمجتمع ، وعلى المجتمع ان يقدم هذا القسط من التعليم مجانا .. من حق المواطن فى مصر ان نعلمه التعليم الاساسى .. التعليم يجب ان يكون الوسيلة لتنمية الثروة البشرية .

القصاص والتعليم

ويواصل الاستاذ القصاص حديثه الشائق الذى استحوذ على اسماع اعضاء المجلس كله مشيرا الى ان استقلال الجامعات التى يراها مثل الجامعة كهيئة التدريس التى تضم مجموعة الاساتذة العاكفين ـ كما قال احمد لطفى السيد ـ على تنمية المعارف ، وجامعة الطلاب التى تضم الطلاب الدارسين ..

والسؤال الذى طرحه النائب هو كيف نجعل من جامعة الطلاب جامعة لخدمة المجتمع . اننا نريد جامعة لاتخرج اعباء تتجاوز امكانيات المجتمع !! وما ازمة البطالة الا ثمرة لهذه الاثقال والحل يكمن فى التعليم المستمر لكن الدكتور القصاص بلور فكرته فى اقتراح بانشاء مرحلة تمهيدية لطلاب الجامعات لدراسة كيفية التعامل مع بنوك المعلومات .

معجزة مصرية

وعاد ليوجه نقدا للحكومة فى انها لم تضع التعليم فى اولوية استثماراتها وان نسبة الانفاق على التعليم فى مصر ضئيلة وان الامكانيات العلمية والمعملية لجامعاتنا محدودة لكن النائب استدرك بمثال من الواقع اعتبره معجزة بكل المقاييس عندما قال ان جامعاتنا المحدودة قامت بتخريج طلاب يقومون بالتدريس فى كليات الطب فى بريطانيا ، ومهندسين ينفذون كبرى المشروعات فى سائر بلاد الدنيا ..

لماذا تقلص الانفاق على التعليم ؟

وكان منطقيا ان يطلب الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم التعقيب على هذه الكلمة .

ان مصر بحكم قدرها ـ كما قال الوزير ـ تعرضت فى الاربعين عاما الماضية لضائقة مالية بسبب الحروب ونتيجة ذلك تقلص الانفاق على الخدمات الاساسية لكن بعد تولى الرئيس مبارك ركز جهوده على اعادة البنية الاساسية ثم مرحلة الاصلاح الاقتصادى .

واضاف الوزير اننى فى لقائى مع الرئيس مبارك قرر منح التعليم اولوية خاصة .. وتم توجيه الدعوة لكل القوى الوطنية لكى تساهم مع وزارة التعليم فى اصلاح وترميم وبناء المدارس واعادة الهيئة للمدرسة وتوفير المقومات الطبيعية لها .. وقد تم رصد اكثر من ٣٠٠ مليون جنيه للاصلاح الشامل للتعليم .

ولأول مرة نرى الجامعات المصرية تقوم بتقديم دورات تدريبية للمعلمين فى التعليم الاساسى ودراسة المناهج والمقررات اذن تحول التعليم الان فى مصر الى قضية قومية ، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة المشاركين فى مناقشة قضية التعليم فى مجلس الشورى والاهتمام الأكبر من هذا المجلس فى دعم قضية التعليم باعتبارها قضية الراى القومى فى مصر .

الوزير متفائل

واعلن الوزير انه متفائل وانه

يتوقع في السنوات القادمة دعما من كافة الجهات في مصر لقضية التعليم وسيتم التغلب على مشكلة التمويل

وكان واضحا لمسات المنصة في تطبيق التعدد في اختيار المتحدثين حيث اعطى الكلمة للنائب المعارض محمد عبد الشافي حزب الاحرار والمعارضة السياسية عملة نادرة في مجلس الشعب لفت عبد الشافي نظر اعضاء المجلس حينما تحدث عن « سيدنا » في الكتاب الذى تولى وحده عبء اعداد اجيال المثقفين والرواد في مصر في كافة المجالات حيث انه كان يقوم بتعليم الاولاد في القرية القران الكريم والعربى والحساب .

وشرح مراسم الاحتفال في القرية بمن يحفظ القران من الاطفال في سن التاسعة والعاشرة حيث كان يقام احتفال كبير بمن ختم القران .

حكم مصرى خالص

واستخلص النائب في وطنية حكما على المصريين يقضى بان المصريين تواقون للعلم راغبون في المعرفة مستعدون للتضحية في سبيلهما .. لكن المشكلة تبقى دائما في مسئولية السلطة التنفيذية التي تستثمر تلك الرغبة والاستعداد للمشاركة لتخريج جيل متعلم مثقف ويعود عبدالشافي لاستخدام عباراته السياسية الشهيرة التى يستخدم فيها تعبير الشعارات البراقة حيث اننا في مصر لازلنا نتحدث عن شعار المجانية . وكلنا ممثلو الشعب نرغب في ان تكون كافة الخدمات مجانية لكن الواقع يقول ان هناك رغم المجانية سوق سوداء في التعليم .. الحصة في الدروس الخصوصية وصلت الى ٣٠ و ٥٠ جنيها في الساعة الواحدة ونحن اليوم في حاجة الى بناء ١٥ الف مدرسة لتقليل نسبة الكثافة كيف يمكن توفير الملايين المطلوبة لاقامة هذه المدارس الان للنجاح بدون دروس خصوصية !!

ووجه نداء الى كل المليونيرات التى تنفق في حفلة الافراح الواحدة حوالى ربع مليون جنيه ان تبادر بالتبرع والاسهام في قضية التعليم باعتبارها الامل الوحيد لانقاذ شباب مصر .

الكاميرا على حواء

وانتقلت كاميرا التليفزيون على سامية الجندى ليتركز حديثها عن التعليم في الازهر الذى يتطلب هو الاخر استراتيجية متطورة تحقق التربية الدينية والدنيوية يخرج علماء اكفاء يقومون باداء رسالتهم المميزة في ربوع الوطن . وطالبت بالرعاية بهذا التعليم من الدولة بالدعم المادى والادبى ومساواة العاملين فيه بالعاملين في التعليم العام .

اما الدكتور عبد التواب المهندس وهو عميد سابق بكلية الزراعة بالمنيا فقد انطلق في كلمته من زاوية عدم العناية بالتعليم الزراعي وتوفير الامكانيات اللازمة لخلق الزراعيين الذين يسهمون في زيادة الانتاج ووسط دهشة بعض زملائه النواب اقترح ان ينص في القانون على ان من حق المحليات ان تفرض رسوما من اجل التعليم واعتبر ذلك مواجهة حقيقية لمشكلة الأبنية المدرسية وتوفير الامكانيات التى تحفز الشباب على المشاركة في التعليم .

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خواطر مؤرخ

الجامعة الأهلية واستقلال الجامعة !

د. عبد العظيم رمضان

بعد أن تعثر مشروع الجامعة الأهلية طويلا ، لم ير الرئيس محمد حسنى مبارك بدا من التقدم لدفع عجلة هذا المشروع حتى لا يدخل فى زوايا النسيان ، فعقد اجتماعه المعروف يوم ١٧ فبراير مع رؤساء مجلسى الشعب والشورى ووزراء التعليم والتنمية الإدارية والإسكان ، ووضع المشروع بذلك على العتبة الأولى فى سلم التنفيذ .

ومع ذلك فلم يفطن أحد للمفارقة الكامنة وراء تولى رئيس الدولة شخصيا قيادة هذا العمل ، فالمفروض أن هذه الجامعة - بحكم اسمها المعلن - جامعة أهلية ! فكيف يدفع عجلتها أكبر شخصية رسمية فى هذا البلد ، وهو رئيس الجمهورية ؟ وكيف تقوم الحكومة بإنشائها وتحديد إطارها وأهدافها وتخصصاتها ، بكل ما يعنيه ذلك من أن الجامعة الأهلية إنما هى فى حقيقتها جامعة غير أهلية ! وأنها جامعة « مكملة » للجامعات الموجودة . وهو ما يعترف به الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين - وهو من أحسن وزراء التعليم الذين تولوا هذه الوزارة - الذى يذهب إلى حد القول بأن الوزارة سوف توفر الضمانات التى تجعل هذه الجامعة « مكملة » للجامعات الموجودة .

وإذا كانت هذه « الجامعة الأهلية » - فى حقيقتها - ليست جامعة أهلية ، وإنما هى جامعة حكومية ، تنشئها الدولة ، وتحدد إطارها وفلسفتها وتخصصاتها ودورها الحضارى ، فما هو معنى إطلاق اسم « جامعة أهلية » عليها ؟ .

واضح أن الدولة تخشى - فيما يبدو - أن يقال عنها إنها تنشئ جامعات بمصاريف ، وبمساهمة من الشعب ، بعد كل ما أنشأت من جامعات على مدى نصف القرن الماضى ، ولذلك تحاول التمييز بين ما أنشأت من جامعات وهذه الجامعة الجديدة ! - أو أنه نظرا لأن تبرعات شعبية قد جمعت لهذه الجامعة ، فإن الدولة تخشى أن تقدمها للشعب فى شكل جامعة حكومية ! .

وليس فى هذين السببين ما يبرر هذه الخشية ، أولا ، لأنه ليس مطلوبا من الدولة ، بعد كل ما أنشأت من جامعات على مساحة القطر المصرى كله ، من الاسكندرية فى الشمال إلى أسوان فى أقصى الجنوب ، أن تنشئ جامعات أخرى ، تتحمل فيها أعباء إنشائها كاملة .

لقد أنشأت الدولة هذه الجامعات فى غالبيتها العظمى ، عندما كانت تسيطر على وسائل الإنتاج سيطرة شبه كاملة ، وكانت فى طريقها لتصفية القطاع الخاص تصفية نهائية ، وصادرت فى سبيل الثروات وأممت المصانع والأراضى والمتاجر الكبرى ، ولم تسمح بتكوين ثروات جديدة وقيام رأسمالية مصرية ذات أهمية .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

ومن هنا كان إنشاء الدولة هذه الجامعات فى طنطا والمنصورة والزقازيق وحلوان والمنيا والمنوفية وقناة السويس ، إلى جانب جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط - أمرا مفهوما ، وواجبا مفروضا عليها بكل المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . إذ لم يكن هناك فى الساحة التعليمية غيرها يستطيع ذلك ، فإذا قصرت فى ذلك ارتكبت جريمة كبرى فى حق التقدم الحضارى فى هذا البلد .

وقد اختلف هذا الآن كل الاختلاف . فلم تعد الدولة تسعى إلى تصفية الرأسمالية المصرية كما كان الحال من قبل ، بل أفسحت المجال لنموها وتوسعها وسيطرتها على جزء عظيم من وسائل الإنتاج ، وأخذت سيطرتها على وسائل الإنتاج - بالتالى - تنكمش بشكل مضطرد ، وبرزت إلى جانب ثروة الدولة ثروات هائلة للأفراد والشركات الخاصة لم يكن أحد يحلم بحجمها فى الستينات ! .

وفى الوقت نفسه حدث تحول اجتماعى خطير . فكثير من الفئات الشعبية التى كانت تعيش عند حد الكفاف فى الستينيات ، قفزت فى سلم الثراء إلى حد غير مسبوق فى طول التاريخ المصرى وعرضه ، وأعنى بها الفئات التى تنتمى إلى البورجوازية الصغيرة (أو الطبقة الوسطى) من الحرفيين والتجار الصغار ، فضلا عن المهنيين من الأطباء والمهندسين والمحاسبين وغيرهم ، وانحسرت دائرة الفقر لتتركز فى موظفى الدولة بصفة رئيسية ، الذين تحاول الدولة بكل مشقة مساعدتهم على اللحاق بمستوى المعيشة المرتفع ، وتفشل فى ذلك بدرجة كبيرة لضيق ذات اليد

فى مثل هذا التحول الاقتصادى والاجتماعى الخطير ، لم تعد الدولة مطالبة بانشاء مزيد من الجامعات كما كان الحال من قبل ، بل انتقل هذا الدور إلى الأفراد - أى إلى رأس المال الخاص .

ولم تعد المبادرة فى مثل هذه الأعمال الكبرى محصورة ومركزة فى يد الدولة ، انما انتقلت هذه المبادرة إلى يد رأس المال الخاص ، الذى بات عليه أن يبرر وجوده وبقاءه واستمراره عن طريق القيام بالدور الذى يقوم به رأس المال الخاص فى المجتمعات الرأسمالية .

وبمعنى آخر .. إن الأمر الآن ينقلنا تقريبا إلى ما كان عليه الحال عند انشاء الجامعة المصرية القديمة فى عام ١٩٠٨ ، حيث نشأت - كما هو معروف - كجامعة أهلية لم تتدخل الدولة فى انشائها بأية حال من الأحوال ، بل قامت رغم ارادة الدولة حيث قامت بجهود وطنية كبيرة على أكتاف قادة الرأى من الوطنيين ، من أمثال مصطفى كامل وسعد زغلول والشيخ محمد عبده وقاسم أمين وحسين رشدى وعبد الخالق ثروت وغيرهم ، وتبرع لها الأهالى بالمال .

بل من الطريف أن الفلسفة السياسية التى كانت تحرك القائمين على نشأة هذه الجامعة من القوى الوطنية ، وهى الفلسفة الليبرالية ، كانت تكره تدخل الدولة فى التعليم ، وتندد بهذا التدخل ؛ فقد كان أحمد لطفى السيد ينادى فى صحيفته « الجريدة » بأن ترفع الحكومة يدها عن التعليم ، وأن تتنزل عنه إلى الأمة ، لأن التعليم الحر أنفع جدا من التعليم الحكومى ، ويقول انه إذا تولت الحكومة أمر التعليم ، فسوف تصبغه بسياستها ، والعلم لا يرقى تحت ضغط السياسة .

ولهذا السبب حين أقدم سعد زغلول ، وهو وزير المعارف ، على مساعدة الجامعة المصرية ودعمها ماليا ، أغضب هذا التبرع القوى الوطنية الليبرالية ، التى رأت فى هذا التبرع ، الذى اقترن - بالضرورة - بمراقبة الحكومة ، مساسا باستقلال الجامعة . وذهبت إلى حد الدعوة إلى مقاطعة اللجنة القائمة بالمشروع ، ومطالبة الأهالى بالكف عن التبرع للجامعة المنشودة

وقد اضطر سعد زغلول إلى الدفاع عن نفسه ، وتبرير دعمه لمشروع الجامعة ، فقال إنه اضطر إلى التدخل لانقاذ المشروع ، حين رأى أن التبرعات التى جمعت وقتذاك لا تتجاوز ستة وعشرين ألف جنيه ، وهى لا تكفى لانشاء جامعة كبرى كجامعات أوروبا ، فدفعت الحكومة فى عهده للمشروع « خمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون فى أنحاء القطر مرة واحدة - حسب تعبير سعد زغلول .

كذلك اضطر الأمير أحمد فؤاد - الملك أحمد فؤاد فيما بعد - بعد اختياره رئيسا للجامعة إلى التصريح لمراسل « الجريدة » بأنه من يوم توليه رياسة الجامعة ، وهى جامعة وطنية حرة ، وليست تحت رعاية الحكومة أو تدخلها فى شئ « ما » كما دافع حسين رشدى باشا ، أحد أعضاء مجلس الجامعة ، عن استقلالها قائلا لنفس المراسل : « انى لا أعرف تدخلا من الحكومة فى شئون الجامعة ، ولا أن هناك ميلا من الحكومة للتدخل »

واضطر سعد زغلول مرة أخرى إلى نفى تهمة التدخل فى شئون الجامعة عن نفسه أمام الرأى العام ، بسبب تبرع الحكومة ، ففى حديثه مع العقاد لجريدة « الدستور » ،



المصدر : الأكتوبر

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قال : « أقول ، وأنا على يقين ، ان الحكومة لا تقصد سوءا بهذه الجامعة ، ولم تفكر فى اعاقة سيرها . وإن مراقبتها على هذه الصورة تفيدها فائدة قد لا تتيسر لها بغير ذلك » . وقال مستطردا : « يقولون إن الجامعة وقعت فى أيدى الموظفين (الحكومة) فانتشلوها منهم ، ولكن ألا يتدبرون فى عاقبة ذلك ؟

على كل حال ، فان هذا التدخل لانقاذ مشروع الجامعة من قبل سعد زغلول ، عن طريق تقديم الدعم من الحكومة لها ، كان مؤشرا إلى أن رأس المال الخاص لا يستطيع القيام بمشروعات ضخمة مثل مشروعات انشاء جامعة على مستوى الجامعات الأوروبية .

ومن هنا صدر فى ١٩ مايو ١٩٢٥ مرسوم ملكى بضم الجامعة الأهلية للحكومة ، وأن يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته ، وهو الذى يمثل الجامعة وينوب عنها فى كل الظروف الرسمية . ثم أصدر مجلس الشيوخ ومجلس النواب قانونا بشأن انشاء الجامعة ، وصدق عليه الملك فؤاد ، وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى « الجامعة المصرية » ، يكون اختصاصها كل ما يتعلق بالتعليم العالى ، وتشجيع البحوث العلمية ، والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد ، كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانونا ، خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية الكاملة ، ولها أن تقبل الاعانات التى ترد اليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها ، وتدير الجامعة المصرية أموالها بنفسها ، على أن تتبع فى حساباتها القواعد والتعليمات التى تجرى عليها حسابات الحكومة .

ومنذ ضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة وتحولها من جامعة أهلية إلى جامعة حكومية ، لم يحدث أبدا أن قام رأس المال الخاص بأية مبادرة لانشاء جامعة أهلية ، على الرغم من أن النظام الاقتصادى الذى كان سائدا فى مصر فى ذلك الحين كان هو النظام الرأسمالى ، وكانت الطبقة الرأسمالية المصرية ، بشقيها الزراعى والرأسمالى ، تملك من الأطيان ورءوس الأموال ما يمكنها من بناء جامعة أهلية على مستوى الجامعات الأوروبية .

ويرجع ذلك إلى أمرين : الأول ، ان حاجة البلاد فى ذلك الحين ، وحالتها التعليمية لم تكن مما يستفز رأس المال الخاص للتدخل . ثانيا ، أن الحكومة المصرية بعد معاهدة ١٩٣٦ لم تعد واقعة تحت سيطرة الاحتلال البريطانى ، انما كانت حكومة وطنية تملك إرادتها الحرة الطليقة ، وتستطيع انشاء جامعات أخرى عند ظهور حاجة البلاد إلى ذلك .

ونحن نعرف أن نشأة الجامعة الأهلية فى الأساس كانت نشأة وطنية ، بمعنى أن الدافع إلى انشائها كان دافعا وطنيا ، مبعثه التحدى للاحتلال وسياسته التعليمية التى كانت ترمى إلى حصر التعليم فى مصر فى دائرة تخريج ما تحتاج إليه البلاد من موظفين يشغلون المناصب الدنيا والمتوسطة ، ولا يرتقون لشغل المناصب العليا التى كانت مقصورة على الانجليز والأجانب . ومن هنا كان يقاوم انشاء جامعة مصرية . فلما حصلت البلاد على جزء كبير من حريتها الداخلية والخارجية بمعاهدة ١٩٣٦ ، انتهى التحدى أمام الطبقة الرأسمالية المصرية ، واعتمدت على الحكومة الوطنية فى انشاء المزيد من الجامعات .

وبالفعل ، لم تكد حكومة الوفد تتولى الحكم فى عام ١٩٤٢ حتى عمدت إلى تأسيس جامعة الاسكندرية كفرع من جامعة القاهرة ، ثم استقلت هذه الجامعة وأصبحت قائمة بذاتها . ولم تكد تتولى حكومة الوفد الحكم مرة أخرى فى عام ١٩٥٢ حتى أنشأت جامعة عين شمس .

وكان الفرق بين انشاء الجامعتين ثمانى سنوات .

وبعد سبع سنوات أنشأت حكومة الثورة جامعة أسيوط . وتوالى إنشاء الجامعات على يد الدولة كجامعات حكومية وليست أهلية .

والطريف أنه عندما أنشئت فى تلك الفترة جامعة شعبية ، نشأت على يد الحكومة أيضا فى عام ١٩٤٥ ، وكان غايتها رفع المستوى العام الفكرى والاجتماعى وايقاظ الوعى القومى . ولكنها لم تكن تعطى شهادات جامعية ، لأن الدراسة فيها كانت اختيارية ، ثم انتقلت من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة الثقافة والارشاد القومى ، بعد أن تغير اسمها إلى « مؤسسة الثقافة الشعبية » .

ولم يكن عبء انشاء الجامعات فقط واقعا على كاهل الدولة ، بل كذلك انشاء أية مؤسسات علمية أخرى . فلم يحدث أن تصدى فرد أو جلة أفراد لتأسيس أى مشروع علمى استثمارى بعيدا عن الدولة ، كما هو الحال فى الغرب الرأسمالى ، بل كما حدث فى بعض البلاد العربية ، مثل تونس .

وربما كان النموذج الذى حدث فى تونس مما يستحق أن يروى فى هذا المقال ، لأنه يضرب المثل للجهد الجبار الذى يمكن أن يقوم به فرد واحد إذا توافر له الحماس العلمى والاخلاص والتصميم على النجاح . وهذا الأنموذج هو المتمثل فى المؤرخ التونسى الدكتور عبد الجليل التميمى .



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والدكتور عبد الجليل التميمى صديق عزيز كان أستاذا فى كلية الآداب بالجامعة التونسية ، وأصبح مديرا لمعهد التوثيق الأعلى ، واستطاع أن يحقق من الإنجازات العلمية ما لم يحققه أستاذ تونسى آخر .

فقد أصدر بمفرده مجلة علمية تاريخية حقق لها مكانة علمية مرموقة فى كافة أنحاء المراكز العلمية فى أوروبا والولايات المتحدة والعالم العربى ، وهى « المجلة التاريخية المغربية » . وقد وجدت اعدادها - بالمناسبة - كاملة فى مكتبة جامعة لندن عندما كنت أستاذا زائرا بها واستعنت بها . وهى تصدر بثلاث لغات كل ثلاثة أشهر ، وتعالج تاريخ المغرب العربى بالدرجة الأولى . ولا يعاونه فى اصدار هذه المجلة العالمية سوى زوجته .

ولكن طموح الدكتور التميمى لم يتوقف عند هذا الحد ، فعلى الرغم من أنه نظم خلال ادارته لمعهد التوثيق الأعلى سبعة عشر مؤتمر دوليا فى مجال المعلومات والمكتبات والتوثيق والتاريخ العثمانى والأندلسى ، ونشر ٢٤ كتابا ، وأصدر مجلة جديدة تحت اسم « المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات » ، وحقق لنفسه - من خلال ذلك - استقرارا ماليا له ولأسرته الصغيرة ، فإنه خاطر بذلك كله ، واستقال من ادارة معهد التوثيق الأعلى ، وباع بيته الصغير فى العاصمة التونسية ، واشترى قطعة أرض جرداء فى سفوح جبال مدينة زعفران ، ليقيم عليها مركزا علميا من نوع فريد ، هو مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات » .

والموريسيكون هم العرب الأندلسيون الذين بقوا فى قشتالة ومملكة غرناطة بعد صدور مرسوم التنصير سنة ١٥٠٢ ، وكذلك الأندلسيون فى بلنسية الذين نُصروا بالقوة سنة ١٥٢١ . وقد أطلق عليهم اسم الموديسكيين ، الذى يعنى « النصارى الجدد » أو النصارى الصغار ، للتفرقة بينهم وبين النصارى القدامى . وكان هؤلاء الموريسكيون يمارسون الشعائر الاسلامية سرا ، وقاموا بعدة ثورات .

وأذكر أننى عاصرت ظهور فكرة انشاء هذا المركز العلمى فى ذهن الدكتور التميمى ، ولم أتصور أن يخاطر بما حققه بالفعل ، فيبيع بيته ليشترى أرضا فضاء يبدأ عليها جهادا جديدا لإقامة مركز علمى يتكون من بناء ضخم للمكتبة وقاعة للمؤتمرات العلمية ومركز للمعلومات التاريخية واصدار الكتب والوثائق ، وقاعات للباحثين ومساكن لهم وقاعة للمحاضرات . وقد أشفقت عليه من هذه الخاطرة ، ثم فوجئت به بعد بضع سنوات يدعونى لزيارة مبنى المكتبة الذى أتم بناءه ، وإذا بى أمام مبنى ضخم على الطراز العربى فى تلك المنطقة القاحلة التى شاهدتها بعينى ولم أصدق امكان قيام بناء عليها بمثل هذه الضخامة - خصوصا إذا أقيم هذا البناء بجهود فردى .

ان الأمر الذى أريد أن أبرزه هنا هو أن الدكتور عبد الجليل التميمى لم يكن يملك مالا ينفقه على هذا البناء الضخم والمركز العلمى ، سوى ما حصل عليه من ثمن بيته فى العاصمة التونسية . ولكنه حصل على المال من التبرعات التى سعى اليها بجهد فردى وايمان لا يتزعزع وارادة حديدية ، من شخصيات عربية قدرت جهوده ، ومنها الأمير السعودى سلمان الذى تبرع بخمسين ألف دولار ، وأحد الأمراء الخليجيين الذى تبرع بثلاثين ألف دولار ، كما تلقى دعما من رئيس الجمهورية التونسية بمبلغ خمسين ألف دولار ، وكذلك على حصل على دعم من تركيا .

ولست أظن أن أحدا فى مصر يستطيع أن ينشط بجهد فردى خالص ، فيتصدى لمثل هذه المشروعات ، ويستطيع أن يجمع تبرعات من الخارج لمثل هذه الأعمال العلمية البناءة . والدليل على ذلك مشروع الجامعة الأهلية الذى تعثر على يد الأفراد ، واضطر رئيس الجمهورية بنفسه إلى التصدى له ودفعه إلى الأمام .

فمتى يتوقف الاعتماد على الدولة ، ويتولى أفراد الأمة شئون نهضتهم وتقدمهم بأنفسهم ، وينشئون جامعات مستقلة بالفعل ؟ ولكنا نتحدث عادة عن استقلال الجامعة ، فى الوقت الذى نمد أيدينا إلى الدولة ، ونعتمد عليها اعتمادا مطلقا فى كل ما يمدها بأسباب الحياة والبقاء



المصدر : السياسى
التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجانية التعليم

بين الإبقاء والإلغاء

من هو المستفيد حاليا من مجانية التعليم والدعم الذى يقدم من قبل الدولة .. وهل الاجدى إلغاء هذه المجانية كما يطلب صندوق النقد الدولى فى محاولة للخروج من ازمتنا الاقتصادية ام ترشيد الانفاق على العملية التعليمية ام ابقائها ؟

تحقيق :
ماجدة رشدى
سامح غريب

● فى البداية يقول الدكتور عزيز رضا استاذ علم النفس بتربية عين شمس ..

إننى ضد ترشيد المجانية ولابد ان يكون التعليم فى المرحلتين الاساسيتين بالمجان ورفض فكرة اى نوع من المصروفات لان فكرة الغاء المجانية سيحول التعليم إلى تعليم طبقى لان القادر هو الذى يستطيع الانفاق على العملية التعليمية بينما الطبقات الفقيرة لن تقوى على التنافس مع اقرانهم فيصبحون فى ذيل القائمة ، وهذا ما يحدث فى الجامعات فإذا ما درسنا بدقة نوعية الطلاب الذين يلتحقون بكليات القمة نجد ان معظمهم من ابناء القادرين الذين تلقوا اثناء تعليمهم الثانوى عناية فائقة اما الطلاب من ابناء غير القادرين والذين لم تتوفر لهم فرصة تلقى دروس خصوصية فهم اقلية فى تلك الكليات ولا مانع من انشاء جامعة بمصروفات لمن يود ان يلتحق بها بغض النظر عن المجموع او مكتب التنسيق .

● اما صلاح قطب مدير مكتب تطوير العلوم بوزارة التعليم فيقول ...

عندما نتكلم عن المجانية سواء من حيث الابقاء او الالغاء فلابد ان نضع محددات معينة

اولا هناك اوضاع دستورية قائمة لابد ان تتناسق مع ابقائها .

ثانيا . حق المواطن فى التعليم وعلى الدولة مساعدته على تحقيق هذا المطلب ولذلك فنحن لابد ان ننظر للتعليم الالزامى على انه حق لكل مواطن بل امل ان يمتد التعليم الالزامى إلى سن ١٦ سنة مثل بقية انحاء العالم حتى لا نخلق جيلا من الاميين

وخلال فترة الالزام يراعى ان يلزم جميع الاطفال بدون استثناء على تلقى ما يناسبهم من تعليم يناسب قدراتهم .

اما إذا قصرت امكانات الدولة عن توفير التعليم لكل الراغبين فى التعليم الثانوى بانواعه ، فيكون التعليم بالمجان للأعداد التى تستطيع ان تمولها بدون اى اعباء بحيث يكون التعليم على المستوى الأمثل .

اما باقى الراغبين فيدفعون التكاليف التى تمكنهم من مواصلة التعليم حتى نهاية المرحلة نحن الذين ندفع .

ويختتم الدكتور حامد زهران وكيل كلية تربية عين شمس بان التعليم الحالى ليس تعليما مجانيا وإنما هو تعليم مدفوع الاجر عن طريق الضرائب التى تخصم من جميع المواطنين فالدولة ليست لها جيوب ولكن الافراد هم الذين يدفعون اجور تعليمهم عن طريق ما يخصم منهم من ضرائب فكيف نقول اننا نلغى المجانية . وانا ضد الكلمات البراقة التى يقولها البعض مثل الترشيد وما إلى اخره ..

ولكن إذا كان هناك اصلاح فلابد ان يكون عن طريق تخصيص ميزانية اكبر لوزارة التربية والتعليم من الميزانية المخصصة له ، لان ميزانية وزارة التعليم تعتبر ضئيلة جداً إذا قورنت بميزانية وزارة الدفاع مثلا فالحل ليس فى الالغاء لان ليس هناك مجانية .

● يقول الدكتور حامد الجوجرى مدير مدارس مدينة نصر النموذجية

يجب ان تكون المجانية للطلبة المتفوقين فقط ، لان المصروفات ستحسن من العملية التعليمية بتحسين حال المعلم وبالتالى سنقضى على ظاهرة الدروس الخصوصية وهذا مانجده يطبق عمليا فى المدارس الخاصة حيث انها مجهزة بالمعامل والوسائل التعليمية التى تساعد كثيرا فى سير العملية التعليمية ، وإذا اردنا فعلا الاصلاح فلابد من الغاء المجانية لان ولى الامر يدفع المصروفات فعلا ولكن لجيوب الاساتذة .

● اما الدكتور عبد السميع سيد احمد (استاذ صول التربية بجامعة عين شمس)

فيقول من يؤيد المجانية التعليمية او ينادى باسقاطها فهذا شىء لا قيمة له وذلك لان المجانية ليس لها وجود من الاصل إنما هناك تيار يفرض نفسه على المسار التعليمى فى



المصدر : [illegible]

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر مثل المدارس الامريكية والاجنبية والجامعة الاهلية ذات المصروفات العالية والتعليم اصبح اليا لاعادة التصنيف الطبقى فى المجتمع لا اكثر ولا اقل لارتباطه ارتباطا وثيقا بمصالح الطبقة الراسمالية الجديدة وبالشركات العملاقه

ومشكلتنا الحقيقية فى سوء توزيع الخدمات التعليمية حيث نجد ان الالاف من حملة الدكتوراة على قاعدة تبلغ ٦٠ ٪ من الامية وهو خلل خطير ويجب ان نهتم بالأمية وتطوير التعليم والاقتصاد القومى حتى نستطيع استيعاب المتعلمين من كافة التخصصات

فالعبرة بنتائج التعليم وليس من بداية المسار الذى يسير فيه فعندما نجد ان حملة الشهادات العليا يعملون فى الحرف ، فهناك شىء يجب اعادة تصحيحه

رأى الطلبة

● يقول الطالب احمد حسن بمدرسة صلاح سالم الثانوية بحلوان .

من الظلم ان نقوم بإلغاء مجانية التعليم لان مستوى المعيشة فى مصر منخفض لدى اغلبية الشعب ومرتب الموظف الكادح لا يكاد يكفى احتياجاته الضرورية . بالإضافه لارتفاع اثمان الكتب والأوراق ومستلزمات التعليم . بل يجب اعادة النظر والتنسيق فى هذه المساله ومراعاة اصحاب الدخول المحدودة

التربية بجامعة عين شمس)

رغم ما يقال عن المجانية إلا ان التعليم غير مجاني فهو مجرد شعار فقط نرفعه . وإذا الغيت المجانية بالفعل فسوف تتضاعف الاعباء على كاهل الاسر المصرية .

● الطالبة رضا طنطاوى الطالبة بآداب القاهرة تقول ..

اعتقد ان ترشيد الانفاق على العملية التعليمية هو افضل كثيرا بدلا من الغاء المجانية كلياً ، لان الطلبة ليسوا جميعا على مستوى مادي واحد وشعبنا ينقسم لطبقات ومعظم الطلبة من وسط فقير ولن يستطيعوا الانفاق على التعليم بدون مجانية .

□ نحو إصلاح التعليم (٢)

الجامعات .. ومفهوم جديد !!

د . عزيز عبد العليم

نواصل الحوار الذى بدانناه فى المقال السابق حول التعليم واستراتيجية التنمية ويأتى السؤال . من الذين يلحقون بالجامعات والمعاهد العليا ؟

وأرى ان مهمة الجامعة ليست تخريج الالاف والحشود من انصاف المتعلمين وانصاف المثقفين كما هو واضح فى مستوى كثير من الخريجين من جميع النوعيات وبلا استثناء وفى رايى ان مهمة الجامعة والمعاهد العليا بالدرجة الاولى هى اعداد كوادر النوعية الاولى والثالثة من الكوادر البشرية اللازمة للتنمية الشاملة كما ذكرت فى المقال السابق

فاعداد كوادر المفكرين والعلماء والباحثين والمخططين تتطلب انتقاء عدد قليل جدا من النوابغ الذين تظهر مواهبهم خلال مراحل الدراسة السابقة جميعها خاصة مرحلة الثانوية الفنية والحرفية

وليس بالضرورى ان يكون مجموع الدرجات فى الامتحان النهائي هو الحكم على انتقاء هذه المواهب الفذة ولكن هناك عوامل اخرى فى التقييم النفسى والتربوى والذهنى مثل ، اختبارات ذكاء لاتعتمد على الوسائل التقليدية من ذاكرة وحفظ مثلا فقد اصبحت هذه الاخيرة صفات ومهمة الحاسبات الالكترونية الان ، ولكن اختبارات تعتمد على تقييم العقل البشرى من ابداع وخلق وفن . الخ (لاحظ اهمية اعداد المعلم التربوى هنا)

كما ان مهمة الجامعات بعض كلياتها والمعاهد العليا ـ خاصة ـ هى تخريج كوادر الاطباء والمهندسين والمدرسين «التربويين» الخ باعداد تتناسب مع الهيكل الهرمى اللازم لانجاز اى عمل صناعى او زراعى او خدمات صحية او تجارية او مصرفية .. فمثلا . فليس من المعقول اطلاقا ان تكون هناك عشر كليات للطب البشرى تخرج الاف الاطباء كل علم يقابلها معهدان او ثلاثة فقط للتمريض العالى ومعهد واحد متواضع لتخريج فنيى الاشعة والمعامل

لقد قرأت منذ اسابيع قليلة ان صحفيا كبيرا كان يتناول العشاء مع نقيب الاطباء الاستاذ الدكتور ممدوح جبر باحد الفنادق الكبرى ـ فلفت نظره اهتمام الجرسونات بنقيب الاطباء بشكل ملفت للنظر حتى ظن الصحفى انه ، اى الدكتور جبر ، يتردد كثيرا على هذا الفندق ولكنه صعق حين اخبره نقيب الاطباء ان هؤلاء جميعا اطباء حديثو التخرج من كلية الطب اليست هذه ماساة ؟!!!

ان السبيل الى اصلاح التعليم العالى من خلال اصلاح مسيرة التعليم العام وليس من خلال حلول وقتية لتهدئة الخواطر او مسكنات مؤقتة ومكمدات باردة فوق راس الانتاج المريض المحتضر فانا اقولها صريحة لمن يريد العلاج الناجح لا لمزيد من الجامعات والمعاهد العليا ولا للجامعات الاجنبية والتعليم الاجنبى فى بلدنا ولا للشهادات الاجنبية التى تمنح على ارض الكنانة

ليس هذا ياسادة اطلاقا هو سبيل اصلاح مسار التعليم فى مصر الحبيبة ان اصلاح العملية التعليمية فى مصر ليس فى حاجة الى مزيد من الجامعات حكومية او اهلية او اجنبية ارجو ان تذكروا لى فى اى بلد فى العالم المتحضر وليس فى الدول النامية به جامعة تتبع لدولة اخرى ان نهضة هذا البلد فى كافة المجالات فى الخمسين سنة الاخيرة كانت ومازالت قائمة على اكتاف خريجى الجامعات الحكومية اولاد الفلاحين الكادحين ولم يكن اقطاب هذه النهضة اطلاقا هم خريجى الجامعة الامريكية الرابضة على ارض الكنانة منذ اكثر من سبعين عاما .

وماذا فعلت كلية فيكتوريا وغيرها من المدارس الاجنبية لنهضة هذا البلد

ان اساتذة الجامعات الذين رفعوا راس مصر عاليا فى كافة المؤتمرات الدولية بابحاثهم وانتاجهم العلمى المتميز هم خريجو هذه الجامعات الحكومية وليسوا خريجى الجامعة الامريكية او فيكتوريا كولج والجامعة الاهلية التى يتردد الحديث عنها كثيرا فى الاونة الاخيرة وكلما وئدت الفكرة وجدت من يدعو لها مرة اخرى ويحاول احياءها زاعمين ان هذه الجامعة الاهلية هى البديل لارسال اولاد الطبقة الجديدة الغنية المتخمة الى جامعات بولنده وتركيا وقبرص وان هذا سيؤدى الى توفير بعض العملات الصعبة فهذا السبب ليس مبررا اطلاقا لانشاء هذه الجامعة الاهلية (الملاكى) كلنا نعلم ان هذه الجامعات الخارجية هى الباب الخلفى لدخول اولاد هذه الطبقة الجديدة الذين لم يوفقوا فى الثانوية العامة الى كليات القمة ، كالطب والهندسة ، وهم الذين لم يؤهلهم مجموعهم فى الثانوية العامة الدخول فى منافسة شريفة ، وان كانت ليست مثالية ، مع ابناء الطبقة الكادحة ومع هذا فلا مانع من قصر التعليم بالخارج فقط لمن يعمل منهم فى الدول الاجنبية (مثل رجال السلك الدبلوماسى او غيرهم من المعارين والعاملين فى الدول العربية الاخرى) عاملين فعلا وليس على الورق

لقد شاهدت يوم الخميس ٢٥ اكتوبر ١٩٩١ فى برنامج على شاشة التليفزيون الزميل الدكتور خيرى السمره عميد طب القاهرة يتحدث عن الجامعة الاهلية متحمسا جدا الى التعليم مقابل اجر او مصروفات قائلا انه مقرر له مثلا ان ياخذ ثلاثمائة طالب بالسنة الاولى فى كلية الطب وطبعا هؤلاء من المتفوقين الحاصلين على اعلى مجموع ثم اردف سيادة العميد قائلا بالحرف الواحد ، اننى لا امانع من الحاق مائتين اخرين بمصروفات، فقاطعته المذيعة الواعية ، حتى لو كانوا ممن حصلوا على ادنى المجاميع ٥٠ ٪ مثلا او مايقاربها.

فكان رد العميد حرفيا (والحديث مسجل) «مش احسن مايروح الواحد منهم يدفع عشرة الاف دولار لجامعة برومانيا او غيرها فانا هنا فى مصر اولى بهذه الدولارات .» !!!!

اى والله قال عميد الطب هذا الكلام !!!

اما الباب الخلفى الاخر للوصول للجامعة وكليات القمة وهو الشهادات الاجنبية التى تمنح على ارض الكنانة العربية التراب واللسان فهذا هو

الانحطاط العلمي حقا والمهانة القومية بعينها مهما دافع عنها المغرضون وليس العيب ان الثانوية العامة بها قصور ان نتيح للبعض فرصة القفز فوق رؤوس اقرانهم غير القادرين ماديا بالحصول على هذه الشهادات واذا كان الجدل ان هذه الشهادات الاجنبية حقا ارفع مستوى من الثانوية العامة وكما يدعى البعض وان الذين يحصلون عليها هم الصفوة النابهة من الطلبة والطالبات فلماذا لايجرب هؤلاء معادلة شهادتهم الاجنبية هذه بدخول امتحان مماثل للثانوية العامة او دخول امتحان الثانوية العامة نفسه وسوف تكون سهلة جدا بالنسبة لهذه الصفوة النابهة ومستواهم الرفيع من التحصيل العالى الذى اهلهم لشهادتهم الاجنبية »

اما عن انشاء مزيد من المعاهد التكنولوجية العليا فلا اعتقد ان الصناعة والزراعة والانتاج فى حاجة الى مزيد من المهندسين بقدر حاجتها الى الالاف من التقنيين وهؤلاء هم الاسطوات المدربون تدريبا عمليا وليس دراسة نظرية . هؤلاء الفنيون ليسوا بالقطع حاملى شهادات البكالوريوس والماجستير التى ستمنحها هذه المعاهد العليا . ولكنهم بالضرورة خريجو المدارس الصناعية والفنية والزراعية الذين تدربوا منذ صغرهم فى ورشها وحقولها .

ان نظرة واقعية مخلصة الى النهضة الصناعية التى بدأها العظيم طلعت حرب واحتضنتها الثورة فى سنواتها الاولى وحتى بناء السد العالى والحديد والصلب كان عمادها هم هؤلاء الفنيون والاسطوات خريجو هذه المدارس الصناعية كمدارس محمد على الصناعية بالشاطبى بالاسكندرية وبولاق والقاهرة واسيوط

ان قضية الانتاج والتنمية فى بلادنا تحتاج الى هذه الكوادر الفنية والحرفية وان اعداد هذه الكوادر يحتاج الى ثورة حقيقية لالغاء نظام التعليم العام واستبداله ، بعد مرحلة التعليم والتربية الاساسى ، بمدارس الاعدادية الفنية والحرفية والزراعية ثم الثانوية التخصصية لتخريج جيش من الحرفيين والصناع والتقنيين والزراع الفنيين الذين يتخرجون مسلحين بهذه الحرفة او تلك الصنعة والذين لن يحتاجوا للوقوف فى طابور العاطلين

اما القلة من المتفوقين والموهوبين خريجي هذه المدارس الثانوية الفنية والصناعية والزراعية والحرفية هم الذين تلحقهم الدولة بالجامعات التى يجب اقتصار عددها على جامعة واحدة بالاسكندرية والثانية بالقاهرة (خلاف جامعة الازهر) وثالثة باسيوط لتخريج كوادر المفكرين والعلماء والمخططين وماتحتاجه البلاد وخطة التنمية فعلا من مهندسين واطباء ومحامين ومدرسين الخ

ان هذا العدد القليل من الموهبين من الطلاب هم الذين سوف يرعاهم اساتذتهم المتخصصون كل الرعاية اللازمة والتفرغ اللازم فى رابطة مقدسة بين الطالب والاستاذ (افتقدناها حاليا)ذلك لتعود بنا الى مكانة الجامعة ورسالتها وليس الى جامعة الاعداد الكبيرة لتخريج العاطلين

اخيرا ان تحقيق هذا الهدف وتنفيذه يتطلب انشاء هيئة او مجلس متابعة على اعلى مستوى تكون مسئولة امام رئيس الجمهورية مسئولة مباشرة لاطلاعه اولا باول على ماتم ومايتم وعلى المعوقات والعقبات والمقترحات لتذليل هذه العقبات هذه اللجنة لايقل من يراسها عن نائب لرئيس الجمهورية او نائب لرئيس الوزراء وتضم متخصصين فى كافة المجالات وكذلك وزراء التربية والتعليم العالى والصناعة والعمل والاقتصاد والزراعة والمالية ولها صلاحيات رئاسة الجمهورية ولاتتغير خطة عملها بتغيير اى وزارة او وزير او نظام

والله ولى التوفيق .. «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون »

« صدق الله العظيم »

كاتب المقال : استاذ جراحة الاطفال جامعة طنطا



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢



المعلم .. ينتظر التطوير أيضا !

تحقيق : عماد خيرة

غداً تحتفل مصر بعيد المعلم .. وفى عيد المعلم من كل عام تتعالى الاصوات للمطالبه بحقوق المعلمين المهضومه .. وفى مثل هذه المناسبة تثور مشاكل المعلمين الشخصية والعامة فهناك مشكله النقص فى اعداد المدرسين بالنسبة لعدد المدارس والطلاب مما يؤدى لارهاق الكثير منهم ، ومشكلة ازدحام الفصول بالطلاب بل وخلوها من مقعد واحد او حتى منضدة للمدرس فضلا عن المتاعب المادية التى يعانيها المدرس ، خاصة حديث التخرج شانه فى ذلك شان الوف المواطنين وربما اشد ، اما المشكله التى تخص الكثير من معلمى المرحلة الابتدائية فهى عدم القدرة على تكملة الدراسة التاهيلية بسبب النفقات مما يجعله غير قادر على مسايرة المناهج المتطورة وسمعنا تصريحات كثيرة للدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم حول رفع المستوى المادى للمعلم حتى لا يحتاج للدروس الخصوصية وحتى يرتاح ماديا ونفسيا .. ولكن اجمع كل المدرسين على ان هذه التصريحات .. مجرد فقاعات هواء .

● هموم المعلمين كثيرة اولها الهموم المادية حيث لايتقاضى المعلم ما يكفيه من اموال مقابل المجهود الذى يؤديه .. هكذا بدأ الدكتور محمد عطا المدرس المساعد بجامعة طنطا حديثه واضاف ان المعلمين لايحصلون على مايكفيهم «ذل السؤال» وانا اقصد السؤال هنا بمعناه الواسع فالدروس الخصوصية «سؤال» وطلب الاعارة «سؤال» والبحث عن عقد عمل سؤال ..

فالمعلم الذى لم يتزوج يحلم بالاعارة او العقد قبل ان يحلم بالعروسة .

واضاف : الدكتور محمد عطا قائلا ينبغى ان ينظر الى المعلمين بناء على دورهم الحقيقى فى المجتمع وبدون حل جذرى للهموم الماليه للمعلمين سوف تظل نفوسهم المكدودة تطمح الى الدروس الخصوصية .

مجدى محمد عرابى مدرس ابتدائى يقول . المدرس «حقه مهضوم» . والدوله لاتنظر اليه ولا تفكر فى رفع مستواه المعيشى ولذلك فنحن نعانى اشد المعاناة ولو استمرت الحالة على هذا الوضع لما اتت العملية التعليمية بثمارها المرجوة منها وهذا ما يحدث الآن .. فالمعلم هو الذى يخرج الطبيب والمهندس والوزير والعالم .. و .. الخ

وتساءل مجدى عرابى قائلا : لاادرى لماذا تغفل حقوقنا هذه ؟ وهل المعلمون لايبذلون جهدا يكافئون عليه ؟!

ام انهم غير مدرجين فى خطة الحكومة ..؟»

لقد سمعنا ان وزير التعليم يسعى لتحسين اوضاعنا المعيشية ولكن اين ماصرح به .. لاادرى ؟!

واضاف . انا مدرس ابتدائى لمادتى اللغة العربية والتربية الاسلامية .. عينت منذ خمس سنوات وبرغم سعادتى بهذه المهنة الشريفة إلا اننى حزين جدا امام ضالة مرتبى وتفاهته امام متطلباتى الشخصية واحتياجاتى البسيطة ـ فانا لم اتزوج حتى الآن وكيف ذلك ومرتبى لايكفينى وحدى ؟!

تطوير المدرس اولا

تطوير التعليم ضرورة لتخريج جيل قادر على استيعاب تطوير مراحل الحياة وخدمة بلادهم والدفع بها فى موكب الحضارة . والعملية التعليمية عمودها الاساسى هو المعلم فالتلميذ ثم المنهج .. فهل يصح ان يكون التطوير على المنهج فقط ؟ يقول سامى عبدالحميد طه مدرس ابتدائى . لابد ان تهتم الوزارة بتطوير المعلم قبل تطوير المناهج فإذا لم يستطع المعلم فهم المناهج المطورة .. فكيف يشرحها للتلاميذ ؟!

واضاف يجب ان يراعى التطوير مستوى المعلم ليؤهله لاستيعاب كل جديد فى المناهج بطريقة علمية وليس بطريقة التلقين وقد سعدت كثيرا بفتح باب التعليم الجامعى امام معلم المرحلة الابتدائية لرفع مستواه العلمى والتحقت فعلا وانتظمت عاما كاملا فى الدراسة . كنت اذهب فيها من بلدتى بالمنوفية . الى كلية التربية بالزمالك بالقاهرة وكنت اتكبد تكاليف السفر ثلاث مرات اسبوعيا بمتوسط ١٥ جنيها فى المرة الواحدة واصبحت انفق مايوازى ضعف مرتبى على سفريات التاهيل وفى العام التالى تراجعت لان امكانياتى المادية لا تفى بمصروفاتى الشخصية فكيف اتحمل مالا استطيع تحمله من اجل التاهيل ولذلك فضلت ان اعد نفسى عن طريقة الاطلاع على كل جديد فى المنهج لمسايرة تطور المنهج المدرسى .

ويناشد سامى طه وزير التعليم فتح باب التاهيل للمستوى الجامعى لمعلمى المرحله الابتدائية بفروع كليات التربية بالمحافظات لتشجيع المعلم على رفع مستواه العلمى اما المنهج المدرسى فيجب ان يراعى فيه أن يسير جنبا إلى جنب مع متطالبات البيئة التى سيخرج إليها الفرد ليعمل بها ويمارس عمله

قرار وزارى

● سؤال يتردد على لسان كل معلم ومعلمة . وكما تقول ايمان جاد البنهاوى مدرسة اعدادى : كيف يبذل المعلم قصارى جهده فى الفصل وهو محتاج والحاجة تسيطر على تفكيره . ان العمل الذهنى الذى يقوم به المعلم يتطلب منا ـ حرصا على العملية التعليمية ـ ان نحافظ على ان يتفرغ المعلم للتركيز فى جوهر عمله كما ان المدرس لايقتصر عمله على الشرح فى الفصل فقط وانما يمتد ليشغل كل وقته فهو ياخذ وقتا كبيرا لاعداد الدروس وتصحيح الامتحانات ورصد الدرجات وهذا العمل يجب ان يعتبر وقتا اضافيا يحاسب عليه المعلم . كيف ذلك ونحن لاناخذ حقنا على الوقت الاصلى فمرتباتنا مثل مرتب اى خريج بالرغم من الفارق الواضح فى المجهود الذى نبذله . كما ان حوافز الوزارة لاتصلح فلا تتعدى ١٣ جنيها شهريا فى حالة عدم الغياب . كما اننا لاناخذ حوافز فى فترة الاجازة . وبمقارنة العاملين فى مصالح ووزارات اخرى بمعلمى وزارة التعليم المطحونين والذين يبذلون جهدا كبيرا فى سبيل تعليم الاجيال لوجدنا ان المعلم ضحية بكل المقاييس وكل المسئولين ينظرون له على انه يعطى دروسا خصوصية . ولكن لو استوضحوا الامر لوجدوا انه ليس كل المدرسين يعطون دروسا خصوصية .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

العلاج ممنوع

واضافت ايمان البنهاوى ان المدرس لايستطيع بمرتبه الضئيل ان يصرف على نزلة برد تصيبه او تصيب احد ابنائه اذا كان متزوجا

وقد وعدنا وزير التعليم بتعديل احوال المعلمين وكثيرا ما نقرا تصريحات له في جميع وسائل الاعلام بتخصيص عشرات الملايين من الجنيهات لرفع المستوى المادى للمعلم ولكن للاسف لم تصل لمجال التطبيق واوضحت ايمان البنهاوى ان مظهر وشكل المدرس امام التلاميذ اصبح مهددا .. فكيف يحافظ على مظهره وهو لايملك ما يتناسب مع موقعه حيث ان كثيرا من الطلاب يفوقونه في الزى والملبس .

مدرسة المشاغبين

ابراهيم عمر وكيل مدرسة يقول مدرسة المشاغبين اصبحت «موضة قديمة» وهناك ما هو أخطر منها وهو عدم تقبل الطلاب لما يقوله المدرسون في الغالب وذلك لاحساسهم بعدم الجدوى المادية للتعليم حيث ان الطالب يقارن بينه وبين من يصغره من «صبى الحرفى» الذى يتقاضى ضعف مرتب معلمه في الفصل . واضاف ابراهيم عمر . ان طابور الاعارات طويل ولا امل للشباب فيها ، وعندما ياتى دور المعلم في الاعارة لايستطيع ان يترك أسرته التى تكون في اشد الحاجة اليه كمرشد ويطالب بان تقنن التعاقدات الشخصية من خلال الوزارة لانه اولى بان ينالها من يعمل في الوزارة ويبذل عرقه في تخريج اجيالها ..

قرارات وزارية

واكد ابراهيم عمر ان قرارات كثيرة تصدر بصيغة الامر دون أخذ راى المعلمين ، لأن القيادات بالطبع موافقة لراى الوزير . من ذلك قرار بداية العام الدراسى فكيف لايؤخذ راى المدرس في قرارات تطوير التعليم ؟! ان المعلم هو اول من يجب ان يؤخذ برايه في هذا الصدد

واوضح ابراهيم عمر انه لو حاولنا ان نعدد هموم المعلمين فلن نستطيع ان نحصرها جميعا فعلى سبيل المثال لو تم تقنين وتنظيم مجموعات التقوية في كل المدارس «لضربنا عصفورين بحجر واحد» واوضح انه ليست كل المدارس تقوم بعمل مجموعات التقوية بسبب نظام اليوم الكامل الذى لا يصلح للمناطق الحارة وفي ظل عدم توافر الامكانيات كما ان الوزاره لاتجازى المدرس عن اليوم الكامل بمقابل مادى مناسب واكد ان كثيرا من تصريحات المسئولين ركزت على تطوير التعليم والكومبيوتر والمناهج ولم ياتوا بذكر المدرس مع انه الأصل في العملية التعليمية ، وقد اعلنت الوزارة منذ سنوات عن كادر خاص للمعلم ولم يطبق شىء واكدت الوزارة خلال العام الحالى رفع المستوى المادى للمعلم ولم يحدث شىء ايضا . والمدرس هو المدرس المطحون الحائر بين احتياجاته ومتطلباته وبين انغماسه في اعداد نشء

ضحايا الحذف العشوائى

وعن الحشو في المناهج ذكرت اميمة محمد مدرسة ثانوى كثيرا ماسمعنا عن الحشو في المقررات وجاءت الوزارة بلجان لحذف بعض الاجزاء ولكن في كل مرة يكون الحذف من الابواب المهمة في المادة والحشو مازال موجودا وكل ما يحدث وهو حذف اشياء ضرورية ويحدث حذفها بلبلة في عقول المدرس قبل الطالب . ولجان الحذف هذه تعمل منذ عدة سنوات وبعد ان نبذل كل جهدنا في شرح موضوعات نرى نحن المدرسين انها ضرورية نفاجا بوصول نشرات الحذف التى تجعل المناهج غير مترابطة

اما موسى على اسماعيل الموجه بالتعليم الاعدادى فيقول ان قمة المشاكل التى يعانيها المدرس هى الحالة المادية التى ترهق احوال المدرسين وتؤثر على عطائهم ...



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

التعليم فى مصر .. كارثة

هو من اهم واخطر المؤتمرات العلمية على مدى العشر السنوات الاخيرة التى ناقشت بصراحة تامة دون مواربة او مجاملة قضية التعليم فى مصر وربطها بالتنمية التكنولوجية والاقتصادية فهى قوة الدفع الحقيقية للحضارة الحالية والمستقبلية والمقياس الحقيقى لمرتبة كل دولة ووضعها فى عالمنا المعاصر حتى نصبح تابعين للدول التى تنتمى الى القرن الواحد والعشرين ولهذا لابد لنا بمحاولة اللحاق بآخر عربة فى اخر قطار لتكنولوجيات القرن ال ٢١

وقد اجمع المؤتمرون بلا منازع وهم نخبة المجتمع المصرى وصفوته من رجالات الفكر والتخطيط والاقتصاد والتكنولوجيا ومن المؤسف أن يتغيب وزير التعليم او من ينوب عنه لحضور هذا المؤتمر الهام الذى عقدته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية تحت عنوان تطوير التعليم من اجل التنمية التكنولوجية والاقتصادية اجمعوا بالنسبة لقضية القضايا فى مصر بان التعليم فى مصر بمستواه الحالى اصبح كارثة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان فى الحاضر والمستقبل فهو يسير من سيىء الى أسوأ

ولو قدر لى ان اكون احد المسئولين الذين يقومون بعرض برامج الشاشة الصغيرة الساحرة والمدمرة لقمت بعرض هذا المؤتمر الهام حتى يقف المجتمع المصرى واصحاب القرار فى مصر والبعيدون عن الواقع ومانشهده دول العالم المتقدم من تحولات وتغيرات فى نظمها التعليمية واعادة صياغتها طبقا لمستوى التكنولوجيات التى وصلت اليها وربطها بالعملية التعليمية ـ على مانحن فيه من تدهور وتخلف وتدن فى مستوى مراحل التعليم وكان الذى يحدث امامنا من تقدم تكنولوجى مذهل خارج نطاق الكرة الأرضية ولهذا طالب المؤتمرون بسرعة المواجهة الحتمية الحاسمة لهذه القضية القومية الحيوية وقالوا ان العالم اليوم يتجه الى الانسان المبدع لا الانسان المنتج

ويكفى ان نقول أن الأرقام المصرية فاضحة والاحصاءات الدولية صارخة تعلن مدى تدنى التعليم وتدهوره فى مصر فطبقا لتقرير البنك الدولى ان نسبة مصر من براءات الاختراع تبلغ ١ / اما بالنسبة لعدد العلميين والمهندسين فى الدول العربية فتصل الى ٢٠٦ بينما المتوسط العالمى ٨٤٨ / والانفاق على البحث العلمى فى الدول العربية ١٦ /

كما اكد المؤتمر ان نصيب التعليم فى ميزانية الدولة خلال السنوات الاخيرة فى تناقص مستمر وطبقا لاخر تقرير للبنك الدولى لسنة ١٩٩١ ان بين ٥٧ دولة متوسطة الدخل لايتفوق على مصر فى عدد الاميين سوى دولتين فقط هما مراكش والسنغال وموقع مصر الدولة ال ٥٥ / "



كما اكد وزير الصناعة محمد عبد الوهاب في احد تعقيباته

انه عند زيارة مجموعة خبراء اجانب الى مدارس مصرية متقدمة جدا في القاهرة قالوا ان الطفل المصرى ليس لديه قوة على التخيل وهذه مشكلة وفي حاجة ماسة الى دراستها ولابد من وقفة لأن العالم اليوم يريد الانسان المبدع لا الانسان المنتج

وفي بداية المؤتمر أكد الدكتور عصام الدين جلال على دور التقدم التكنولوجي والمعرفة في عملية النمو والتنمية وان عملية الاستثمار لم تصبح فقط شراء ادوات الانتاج لتشغيل العمالة ولكن لابد من دفع تكلفة المعرفة وتوفير لوازمها واذا قصر الاستثمار في ذلك احتلفت معدلات التنمية اذن الاستثمار الحقيقى لتحقيق التنمية لابد ان يوازية معرفة والمعرفة او التقدم التكنولوجي لازمة اساسية من لوازم التنمية الاقتصادية وتطور الدولة وتقدمها .

موقع مصر .. من التكنولوجيا مؤسف

وطرح سؤالا هاما وهو اين مصر من هذا الواقع حتى يمكن أن ندبر امرنا وتوجهاتنا في تحديد اولوياتنا المتضاربة والمتعارضة

فاذا علمنا ان عدد الأميين في مصر من البالغين الذكور طبقا لاحصاء ١٩٨٥ يبلغ ٥٦ / بينما الأمية في الاناث

ميرفت المصرى

٧٠ / والأمر الأكثر خطورة أن بين ٥٧ دولة متوسطة الدخل طبقا لتقرير البنك الدولي للتنمية سنة ١٩٩١ لايتفوق على مصر في عدد الاميين سوى دولتين هما السنغال ومراكش في حين تبلغ نسبة الامية في الدول المتقدمة بين البالغين اقل من ٥ ٪

لهذا ولابد ان نقضى على الأمية العالية في مصر حتى نستطيع توفير عناصر التنمية وبناء هيكل تعليم متكامل

ومن المعروف ان ثورة التكنولوجية المعاصرة هي ثوره معرفة بينما دور المهارات اخذ في التقلص فمثلا امريكا تقدر ان مستقبل حاجاتها من الأيدى العاملة عام ١٩٩٩ سيصل الى ٥٦ / ولابد ان يكونوا حاصلين على دراسة على من الدراسة الثانوية بينما اليابان تحتاج الى ٧٠ / من الأيدى العاملة

اما بالنسبة لبراءات الاختراع لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان

الولايات المتحدة ٢٢٧/ سويسرا ٧١ / المانيا الغربية ٧١ / المانيا الشرقية ٦٥ / بينما نسبة مصر من معرفة براءات الاختراع تبلغ ١ / وهذه النسب طبقا لاحصاءات الثمانينات من تقرير البنك الدولي

فاذا كانت مصر جادة في محاولة الوصول الى التنمية لابد ان تأخذ كهدف مرحلي معدلات التنمية في العالم في الثمانينات

اما بالنسبة لعدد العلميين والمهندسين لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان طبقا لعام ١٩٨٠ فالدول الصناعية تبلغ حوالى ٢٩٨٦ بينما الدول العربية تصل الى ٢٠٦ بينما المتوسط العالمى ٨٤٨

اما بالنسبه للانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج القومى طبقا لبيانات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ فمثلا الولايات المتحدة ٢,٦ / اليابان ٢,٦ / المانيا ٢,٥٧ / الدول الاشتراكية ٤ / بينما الدول العربية فتعد مهزلة حيث تصل النسبة ١٦و /

ويؤكد الدكتور عصام الدين جلال باننا طبقا لاستقراء تلك المؤشرات من واقع الممارسات الجارية على مستوى العالم لن نلحق بركب التنمية التي تعتمد على الثورة التكنولوجية بكل المقاييس .

ويؤكد بان هناك ضرورة ملحة لوضع التعليم في اول الأولويات في مصر .

التعليم في مصر .. حالته سيئة

كما تحدث الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله حول التعليم قائلا ان التعليم في مصر اصبح حالته سيئة وينذر بمخاطر شديدة وان اكثر الدول تقدما تعيد النظر في نظامها التعليمي مثل فرنسا وامريكا كذلك اليابان التى لعب نظامها التعليمي في تطورها التكنولوجي وثورتها الصناعية تعيد النظر في نظامها التعليمي

اذن اذا كان هذه ظاهرة حتى في الدول المتقدمة فان هذا يوضح ان امورا قد تغيرت في العالم وان النظم المتوارثة متخلفة بعض الشيء عن احتياجات المستقبل

ولاشك ان التغيرات والتحولات الدولية المتصلة بالعلم والتكنولوجيا هو اساس العالم حاليا فلابد من تطور التعليم واحد اسباب انهيار الاتحاد السوفيتي هو التخلف التكنولوجي وكذلك الانفصام شبه الكامل بين البحث العلمي والبحث التطبيقي والتفكير الخاطىء في فصل القطاع العسكرى عن القطاع المدني

واكد الدكتور اسماعيل صبرى بانه لابد ان ننتقل في التعليم الى التعلم بحيث نعمل على تنمية القدرات الذاتية على التعلم وننمى لدى الشباب الرغبة والقدرة على التعلم الذاتي والتطلع الى المعرفة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

ولابد من خلق المناخ والبيئة العلمية ويكفى ان نقول ان احدى وسائل الثقافية انتشارا فى مصر وهو التليفزيون الذى يبث الجهل بثا فى وجدان الشعب المصرى بمفاهيم متخلفة للعلم

بينما اكد الدكتور عبد الرازق عبد الفتاح انه لابد من اعادة هيكلة المجتمع كله فالمجتمع المصرى مختل لتدهور مستوى التعليم وتجمد المجتمع المصرى عند هذه المرحلة .

فى العقود الماضية كان المجتمع يتطلب الانسان المنتج ولكن المطلوب الان هو الانسان المبدع .

و أكد ان واقع التعليم المصرى مهزلة وكارثة من الدرجة الاولى بل وجريمة كبرى للمستقبل

وقال عندما حذفت وزارة التعليم سنه من التعليم الاساسى صفق الجميع ورغم ان هذا يعد جريمة وكارثه لابد ان ينظر الى التعليم ككل فى منظومة متكاملة ولابد الاستجابة للمتغيرات فى العلم والمعرفة والتكنولوجيا ولابد ان تستجيب منظومة التعليم فى مناهجها وكتبها وطالب اصحاب القرار قبل ان يقوموا بتطوير التعليم او اتخاذ اى قرار ان يستمعوا الى الرأى العلمى

الاستثمار الحقيقى .. التعليم

بينما اكد الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء الاسبق فى الجلسة الخاصة بتطوير التعليم الواقع والمستقبل ـ ان التعليم اصبح هو الركيزة الاولى للانطلاق والعالم الان يناقش قضية التعليم على انها القضية الاولى فمثلا فى انجلترا تركزت قضية الانتخابات حول التعليم وضرورة تطوره . فى امريكا كان المرشح فى ولاية تكساس اهم برامجه الانتخابية حول قضية التعليم فى ولايته فى اليابان اعادة منظومة التعليم

وطرح تساؤلات اين نحن الان من التعليم ؟ وماذا نريد من المتعلم ؟ هل التعليم اخرج علماء فى الليزر اخترعوا الكمبيوتر او طلع الفضاء اننا لانطعن فى كفاءة العلماء المصريين ولكن لم نتح فرصا لهؤلاء العلماء للنهوض والتطور

القوة المهيمنة الان فى دول العالم المتقدم هو العلم والتكنولوجيا والعلم كل يوم يضاف اليه الجديد

وقال من المؤسف اننا نتقدم فى مصر ولكن ببطء شديد شديد

وفى الجلسة الخاصة بآليات التطوير والتخطيط الاقتصادى والذى رأسها الدكتور محمد محمود الامام وزير التخطيط السابق واكد فى كلمته الارتباط المباشر بالتعليم وعملية التنمية الاقتصادية وقال إننا قد وصلنا الى الوقت الذى يجب ان نراجع فيه الحسابات بجدية وضرورة ان يدخل التعليم كوسيلة للتنمية التكنولوجية والاقتصادية وهذا مطلب مجتمعى مسئول عن المجتمع والدولة ويجب ان يوفر له الوسائل ولابد ان نسعف بذلك ونتحرك سريعا ونحاول بجدية ان نتوجه الى الاستثمار البشرى لان له عائدا والاقتصاد يتعامل مع التكلفة والعائد ومن هنا بدأ علم الاقتصاد يتناول جانب التعليم ودوره كاستثمار لانه مورد انتاجى ولابد ان تكون لديه نظم تعليمية تبنى من الان لننشىء قوة عاملة تؤدى الى تنمية فى الاقتصاد ككل

والقضية هنا تحتاج الى جمع بين المنظور الاجتماعى للتنمية والمنظور الاقتصادى والمنظور السياسى لكى تتحرك كل هذه الجموع لتكون مجتمعا ومن اجل التنمية وبدون هذا المنظور الشمولى تصبح اى قضية بلا جدوى

أرقام .. صارخة

اما اساليب تمويل التعليم ليست بتدبير الاموال ولكن بتدبير موارد ومصادر هذه الموارد ودور التعليم .

كما تحدث الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى على اهمية التعليم

البقية ص ٥٢

كاستثمار حيوى طويل الاجل ولابد من التخطيط ولهذا عندما يضع الاقتصادى برامج تخطيطه يفكر فى المعدلات التى يحققها فى النمو فى الاجل الطويل وماهى العوامل التى تحقق النمو فى الاجل القصيره

وهناك الكثير من التساؤلات تثور لدى واضع لخطة لتحديث وتطوير وتدعيم التعليم بانه اساس النسبة للامن القومى والتقدم الحضارى والتنمية لاقتصادية . ماذا نريد من المتعلم ؟ ماهو ارتباط لتعليم بالمجتمع ؟ تساؤلات حول الغزو الثقافى البطالة والهجرة وارتباط البحث العلمى التكنولوجيا بالتعليم

وهذه جميعها اسئلة محورية يجب على المخطط ان ينظر اليها عندما يضع اهداف خطة التعليم



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واوضح الدكتور طوبار حجم الاعتمادات المدرجة في موازنة السنة المالية في ١٩٨٩/ ١٩٩٠ المخصصة للتعليم العام والفني ماقبل الجامعي .

تقدر بنحو ١,٩ مليار بينما موازنة الجامعات في نفس السنة عدا جامعة الازهر تقدر بنحو ٩٤٨,٤ مليون جنيه

الارقام تعتبر معقولة عند النظر اليها ولكن عندما قارنها بارقام أخرى نجد ميزانية التعليم قبل الجامعي في موازنة الدولة كانت تمثل ٥,٩ وميزانية التعليم الجامعي تقدر بنحو ٣,٥ ٪ اى اجمال ماخصص لوزارة التعليم والجامعات عدا الازهر كان يمثل ٩,٤ ٪ من موازنة الدولة لعام ٩٠/ ١٩٩١

واكد انه من خلال التحليل خلال السنوات الاخيرة سنجد ان نصيب التعليم في ميزانية الدولة للخدمات خلال السنوات الأخيرة تناقص بعد ان كان ٢٥ ٪ في سنة ١٩٧٧/ ١٩٧٨ انخفض الى ٦,٥ ٪ في سنة ١٩٨٦/ ١٩٨٧ الاعتمادات في السنوات التالية للتعليم الاساسى ارتفعت من ٧٢٩ مليونا في ٨٥/ ١٩٨٦ الى ١٠٩٠ مليونا ولكن لاتزال قاصرة عن تنمية الاحتياجات التعليمية والهدف منه وللاسف فهناك تراجع في نسب الانفاق في التعليم في مصر اذا قارناها بالدول الاخرى فعلى سبيل المثال في مصر نسبة الانفاق الحكومى على التعليم ١٢ ٪ بالمقارنة ١٤,٦ ٪ الجزائر ١٧ ٪ في تونس ٢٠,٨ ٪ في ليبيا ١٩,٦ ٪ فنزويلا وكذلك نجد بعض الدول العربية تخصص ضعف ماتخصصه مصر اى بزيادة قدرها ٥٠ ٪ والفرق في حقيقة الامر واضح بالنسبة لما تنفقه مصر والدول الاخرى على التعليم قبل وبعد الجامعي من الناتج القومى الاجمالى ونجد نصيب الفرد من التعليم في مصر ٦٣٠ دولار للتعليم الاولى ٨٨ دولارا والتعليم العالى ٤٨٥ دولار بينما نجد في المغرب نصيب الفرد ٩٣٠ دولارا والتعليم الاولى ١١١ دولارا بينما التعليم الجامعى ١٤٤١,٥ دولار تونس الفرد نصيبه ١٢٦٢ دولارا في المرحلة الاولية ١٧٦ دولارا التعليم العالى ٢١٩٢١٤ دولارا بينما نجد بالمقارنة الولايات المتحدة الامريكية نجد نصيب الفرد ٢١ الف دولار الذى ينفق منه في التعليم الاولى ٢٧٩٨ دولار التعليم العالى ١١,١٨٣ الف دولار وكل هذه الارقام والمؤشرات تعطينا نتيجة انه مازال نصيب الفرد في التعليم في مصر منخفضا الى حد كبير .

واكد في نهاية حديثه رفضه التام على وضع ضريبة على المواطن لتمويل التعليم للتعليم ومحاولة البحث عن مصادر التمويل

-بينما اكد الدكتور صلاح محمود الحجار على ضرورة التاكيد على مجانية التعليم ولكن الدروس الخصوصية اضاعت مفهوم مجانية التعليم ووضع مبدأ جديد للمجانية في التعليم

وفي نهاية المؤتمر اصدرت الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية توصياتها من خلال الحوار العلمي للمؤتمر والذى تبلور فيه رسم برنامج قابل للتنفيذ تاسيسا على مايلى

- الارتفاع بقدرة النظام التعليمى في الاستيعاب في اطار اوضاع ونظم تعليمية مناسبة

- الوصول الى نوع من التوازن بين نوعيات التعليم المختلفة بما يحقق للمدارس التعرف على مايحتاج اليه المجتمع من عناصر ذات كفاءة مناسبة في مراحل التعليم ومناحى الحياة الاقتصادية

- ان المعرفة الشاملة بمايجرى في الساحة التعليمية غائب ولابد ان تشكل لجنة على اعلى المستويات القومية لتقصى حقائق اوضاع التعليم لتدرسه بتفاصيله لتضع الصورة الكاملة لواقعه .

ان ذلك لايمكن استيعابه الا اذا قدرنا موقعنا من امية القرن ال ٢١ وان خطة محددة تشكل رسالة قومية لمدة ٥ سنوات (١٩٩٢ ـ ١٩٩٧) تضع اولوية قاطعة لمعالجة قصور وتخلف العلمية التعليمية لاتسبقها اى اولوية اخرى

ولهذا لابد من وضع اطار تصور شامل لاستراتيجية ام على مستوى الدولة تنبع منها كافة الاستراتيجيات ومنها الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم في مصر



حقق الوطن العربى انجازات كمية وكيفيه ملموسه خلال العقود الاربعه الماضيه (١٩٥٠ ــ ١٩٩٠) فقد قفز عدد المسجلين فى مراحل التعليم الثلاثة من حوالى ٥ ملايين تلميذ الى حوالى ٥٠ مليونا . وتضاعف عدد الجامعات من ثمانية الى اكثر من ثمانين جامعه ورغم هذه الانجازات فان الواقع الحالى للتعليم العربى لا يفى لا بمتطلبات الحاضر ولا بامال المستقبل . سواء على صعيد الوطن العربى فى مجمله . او داخل كل قطر من اقطاره . ويتجلى هذا القصور فى استمرار تفشى الامية . وعدم استيعاب كل الاطفال العرب فى التعليم النظامى للمرحله الاولى . وتدنى نسبة من يستوعبون فى المراحل التعليميه التالية من مجمل عدد السكان فى الشرائح العمريه الموازية . والضعف الكيفى لنوعية ما يتلقونه من تعليم . ووهن العلاقه بين هذا التعليم وسوق العمل ومتطلبات المواطنة . وفيما يلى عرض موجز لاوجه القصور فى النظام التربوى العربى

فى دراسته عن تعليم الامة العربية يقول الدكتور سعد الدين ابراهيم ان نسبة - الامية الهجائيه - (عدم القراءة والكتابه) فى الوطن العربى من اعلى المعدلات فى العالم . حيث تصل الى حوالى ٥٠ فى المائه . وترتفع هذه النسبه بين الاناث العربيات الى ٦٥ فى المائه . ولكن حتى غير الاميين هجائيا يتسمون فى اغلبهم - بالامية الثقافية - واهم من ذلك - الامية التكنولوجية - والامية الثقافيه هى غياب المعرفة العامة باحوال المجتمع وتاريخه ومشكلاته . والقدرة المنهجيه على التحليل النقدى . والقدرة العمليه على حل المشكلات المتجدده . والاميه التكنولوجيه هى غياب المعارف والمهارات الاساسية للتعامل مع الالات والاجهزة والمخترعات الحديثة . وفى مقدمتها الحاسوب (الكمبيوتر) فعبر الاميين ثقافيا لايتجاوزون فى الوقت الحاضر اكثر من ٢٠ فى المائة من مجمل السكان . وغير الاميين تكنولوجيا لا يتجاوزون واحدا فى المائه من العرب فوق سن الخامسة عشرة

لبيب السباعى

وتفشى الاميه بانواعها الثلاثه (الهجائيه . والثقافيه والتكنولوجيه) هو مظهر للتخلف العربى واحد اسبابه . واستمرار هذه الاميه بنسبها المرتفعه يعنى استمرار التخلف . واذا كان التخلف امرا نسبيا مقارنه بمجتمعات اخرى ـ فان استمرار الاوضاع الحاليه سيعنى فى الواقع

زيادة التخلف العربى . فكل مناطق العالم الاخرى . باستثناء افريقيا جنوب الصحراء ، فقد احرزت السنوات العشر الاخيره (١٩٨٠ ــ ١٩٩٠) نسبا من التعليم اعلى من نظيرتها فى الوطن العربى اى ان نسب الاميه بانواعها الثلاثة قد انخفضت فى هذه المناطق بسرعه اكبر من انخفاضها فى الوطن العربى

فرغم ان الوطن العربى قد نجح فى تقليص نسبه الامية الهجائيه من ٨٥ فى المائه الى ٥٠ فى المائه خلال الاربعين سنة الماضيه (١٩٥٠ ــ ١٩٩٠) . فان هذا النجاح يظل دون مستوى كثير من دول العالم الثالث خلال نفس الفتره .

ففى عام ١٩٨٩ قدر عدد سكان العالم باكثر قليلا من ٥ , ٤ مليار نسمة . كان بينهم ٩٠٠ مليون نسمه من الاميين . ورغم ان سكان الوطن العربى يمثلون حوالى ٥ فى المائه فقط من سكان العالم . فان الوطن العربى قد استاثر بحوالى ٨٠ مليون امى . او حوالى ٩ , ٠ فى المائه من مجموع الاميين فى العالم ـ اى ان نصيب العرب من الاميه هو حوالى ضعف نصيبهم من سكان العالم

ان تقليص الامية فى الوطن العربى خلال العقود الاربعه كان فى المتوسط بنسبة ٣٥ نقطه مئويه (من ٨٥ ٪ ـ



٥٠ ٪) مقارنة بحوالى ٦٠ نقطة مئوية لامريكا اللاتينية ، و ٥٥ نقطة مئوية لبلدان شرق اسيا ، و ٤٥ نقطة مئوية لبلدان جنوب اسيا ، و ٣٠ نقطة مئوية لبلدان افريقيا جنوب الصحراء

ضمن هذه الصورة العامة فان عددا من اقطارنا العربية قد نجح نجاحا باهرا في تقليص نسبة امييه باكثر من ٦٠ نقطة مئويه خلال نفس الفترة ــ مثل الاردن ومعظم اقطار الخليج لتصل نسبه الاميين فيها الى حوالى ٢٠ في المائه فقط ، بينما تراوحت الانجازات في بعضها الاخر بين ٣٠ و ٥٠ نقطه مئوية

واذا كان من الممكن في ازمنة سابقة ان تحيا وتستمر مجتمعات في الحياه ، وربما حتى تزدهر رغم ارتفاع نسبة الامية فيها ، فان مثل هذه الازمنة لن تتكرر في الحاضر او المستقبل ، فلن يستطيع اى مجتمع ان يحافظ على مستواه الحالى (سواء أكان متقدما ام متخلفا) الا بزياده التعليم ، ولن يستطيع اى مجتمع ان يتقدم تقدما الا بمحو الاميه الهجائيه تماما ، وتخفيض الاميه الثقافية والتقنية الى مالايزيد عن ٢٠ في المائة من سكانه البالغين ، هذه هى الحقائق والمتطلبات الصارمة لعالم القرن الحادى والعشرين

تتراوح سنوات التعليم الاساسى او المرحلة الاولى في الاقطار العربيه حاليا بين ست سنوات (مثل السودان والصومال) وتسع سنوات او عشر سنوات (مثل الاردن واقطار الخليج) ، ويقدر عدد التلاميذ العرب المسجلين في تعليم المرحله الاولى عام ١٩٩٠ بحوالى ٣١ مليون تلميذ ، مقارنة بتسعة ملايين تلميذ عام ١٩٦٠ ، وخمسة ملايين تلميذ عام ١٩٥٠ اى ان عدد الاطفال العرب في تعليم المرحلة الاولى قد تضاعف اكثر من ست مرات خلال الاربعين عاما الماضية

ورغم اهميه هذا الانجاز ، يظل الوطن العربى عاجزا عن استيعاب كل اطفاله في المدارس النظامية لهذا التعليم الاساسى ، فهناك حوالى ١٦ في المائة من الاطفال ، بين عمرى السادسة والخامسه عشرة ، دون فرصه حقيقيه لدخول ايه مدرسة ، ويقدر عدد هؤلاء المحرومين من التعليم في عام ١٩٩٠ بحوالى ٩ ملايين طفل ، ويمثل هؤلاء رصيدا تراكميا ينضم الى اعداد الاميين في الوطن العربى ومن ناحية ثانيه ، فان نسبة من يلتحقون بمدارس هذه المرحلة الاولى ، ثم يتسربون منها قبل الانتهاء من الدراسه تصلون الى حوالى ٢٠ في المائة ، او حوالى ١٢ مليون طفل ، ينضم معظمهم ايضا الى جيوش الامية العربية ، اى ان قدرا كبيرا من استمرار تفشى الاميه في الوطن العربى يعود الى اخفاق النظام التعليمى العربى الرسمى في سد كل روافده الاميه عند المنبع ، وليس فقط بسبب اميه الكبار (فوق عمر الخامسة عشرة)

ومع أن النسبه العامه لاستيعاب الاطفال العرب في المرحله الاولى هي حوالى ٨٣ في المائة اجمالا ، فان هناك تباينا واسعا بين الاقطار العربيه في هذا الصدد .

فبعضها قد حقق نسبة استيعاب كامله منذ منتصف الثمانينات ــ مثل الاردن والامارات والبحرين وتونس وسوريا والعراق وقطر وليبيا والمغرب ــ ولكن بعضها الاخر ظلت نسبة الاستيعاب فيه متدنيه كثيرا عن المتوسط العربى (٨٣٪) والمتوسط العالمى (٧٠٪) مثل الجمهورية العربية اليمنية (٣٩٪) والصومال (٥٠٪) وموريتانيا (٥٢٪) اما تلك التى كانت متدنية عن المتوسط العربى فقد شملت جيبوتى (٧٤٪) والسودان (٧٧٪) ومصر (٨٠٪) والجزائر (٨١٪) وتقع بقية البلدان العربية بين هذين النقيضين ــ مثل السعودية (٨٣٪) وعمان (٨٣٪)

وترجع اسباب انخفاض نسبه الاستيعاب اساسا الى عدم توافر الموارد المالية لانشاء ما يكفى من مدارس المرحلة الأولى في كل مناطق القطر ، وخاصه النائية منها ، ولكنه يرجع في بعضها الاخر الى عوامل اجتماعية تمنع بعض الاباء من ارسال اطفالهم من الاناث الى المدرسة ، بسبب جمود التقاليد والاعراف

يقدر عدد المسجلين في المرحلة الثانوية في الوطن العربى بحوالى ١٥ مليون طالب وطالبه في عام ١٩٩٠ . ويمثل هذا العدد نسبه ٤٨ في المائة من الشريحه العمرية الموازيه (١٢ ــ ١٧ سنه) بين السكان العرب . وتقدر النسبة المقابله عالميا بحوالى ٤٦ في المائة . بينما تصل هذه النسبة في البلدان المتقدمه الى ٨٨ في المائة

ورغم تدنى نسبة الطلاب العرب في هذه المرحله في الوقت الحاضر ، فإنها تمثل زيادة هائلة عما كانت عليه في الخمسينات ، حيث لم تتجاوز في ذلك الوقت ٦ في المائة ، اى انها تضاعفت ثمانى مرات خلال اربعين عاما . ويتوزع طلاب هذه المرحلة بين تعليم ثانوى عام (اكاديمى) وتعليم ثانوى فنى (مهنى) ويظل



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نصيب النوع الأول اكبر بكثير . حيث يصل حاليا الى حوالى ٦٤ فى المائة من مجموع المقيدين فى التعليم الثانوى . مقارنة بحوالى ٣٦ فى المائة للنوع الثانى (الفنى او المهنى)

والمشكلة فى التعليم الثانوى العام هى ان المسجلين به يتوقعون او يطمحون فى ان يلتحقوا بالتعليم الجامعى . ولما كان معظم هؤلاء لا يحققون طموحاتهم . حيث لا تقبل الجامعات منهم سوى ٣٠ فى المائة على الأكثر . فان البقية تدخل سوق العمل باحثه عن وظائف لم تتلق التاهيل المناسب لها . ومن ثم يتعرض عدد كبير منهم للبطالة

اما المشكلة فى التعليم الفنى او المهنى فهى ان معظم من يلتحقون به يفعلون ذلك عن اضطرار لا عن اختيار . فاغلب الظن انهم لم يجدوا اماكن فى التعليم الثانوى العام (الاكاديمى) لذلك يظلون يحملون احساسا بالدونية عن اقرانهم الذين التحقوا بالتعليم العام . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فان تخصصاتهم الفنية ليست دائما متسقة مع متطلبات سوق العمل الفعلية . نتيجة غياب التنسيق بين التخطيط التربوى والتخطيط الاقتصادى فى معظم الاقطار العربية . لذلك فان نسبة كبيرة منهم . مثلهم فى ذلك مثل خريجى التعليم الثانوى العام . لا يجدون عملا مناسبا . ومن ثم يلتحقون بعداد العاطلين



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢



يشرف عليها رجب البنا

اذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة . هايد بارك . حيث يستطيع كل انسان ان يقول ما يشاء وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان من حق مصر ايضا ان تفخر بازدهار الحرية فيها بغير قيود .. وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا وشعارنا . صراع الافكار هو القوة الدافعة لتقدم بلدنا . .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

التعليم الآن خاص وأهلى بشدا .. !

د . محمد شعلان
استاذ بطب الازهر

والدكتور محمد شعلان المفكر السياسى والاجتماعى . والاستاذ الجامعى والمتخصص فى الامراض النفسية يطالب بانشاء التعليم الموازى . على غرار ما كان معروفا بالسوق الموازيه وهو يقصد ان يكون الطريق مفتوحا لكل تعليم اهلى بمثل ما هو مفتوح لكل تعليم حكومى . ولكل فرد ان يختار

على الصعيد الرسمى فان التعليم مجانى فى الواقع فانه خاص سواء كان ذلك معلن او مستتر فالجامعات المزدحمه والمكبلة بالاعداد الرهيبة تعجز عن تقديم العلم وان كانت تقدم الشهادة ولكن طالب العلم لا يتورع عن دفع المال ليجنى العلم والجامعة كادت تعلن انها تطلب المصاريف من القادرين مثلا كلية طب عين شمس تطالب الحاصلين على الـ GCE بتبرع خمسة ألاف جنيه والمدارس كذلك

وكمثال شخصى فانى على عكس التيار فضلت ان ارسل ابنى وبنتى فى سن مبكر (١١ سنه) للدراسة فى امريكا رغم التكاليف الباهظه فى الوقت الذى يرسل المصرى المهاجر بناته للتعلم فى مصر حتى يتزوجوا من مصريين رغم انه فى امكانى ان انزلق فى تيار ادخال ابناء الاساتذة الى الجامعات المصريه ضامنين لهم المساندة الحقيه

بل اقوم بخطوات جادة لاقامه معهد فى عيادتى الخاصه للتدريب على العلاج النفسى وهو أمر غير وارد فى اطار لوائح الدراسات العليا للطب النفسى . واجر من يتسعد للدفع الا اننى افضل ان يكون ذلك فى اطار القانون الذى يسمح لى بتقاضى المقابل المادى .

ولست وحيدا فى ذلك ومعاهد خاصة تنشا هنا وهناك لتعليم اللغات والكومبيوتر وغير ذلك .

وقيام مثل هذا المعهد سوف يمكننى من حرية الحركة واجتناب القيود التى تفرضها ادارة الجامعة التى تدير باللوائح والتعويق وتسير على نهج التقليد وتقاوم بل تحارب اى مفكر او عالم مبدع او مجدد .

ومزايا اقامة مثل هذه الجامعات انها سوف تحفز الجامعات الحكومية على الارتقاء بادائها امام المنافسة كما انها سوف تدفع الجميع على الابداع والتجديد وتحسين الاداء



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

هل كل ماينقصنا.. جامعة أهلية ؟

هناك مؤيدون للجامعة الاهلية بقدر ما هناك من معارضين المؤيدون يرون ان اصلاح الاحوال فى مصر لن يتحقق الا اذا انشانا جامعة اهلية يكون التعليم فيها بكذا الف جنيه فى السنة لتقدم تعليما " سوبر " للناس " السوبر " وتبقى جامعات الدوله جامعات " متخلفة " للناس الذين يستحقون هذا النوع من التعليم . ومن كل حسب ثروته . ولكل حسب " فلوسه " هذا منطق ومنطق اخر يقول انه ما ينقصنا هو ان نطور الجامعات الثلاثة عشر القائمة ونجعلها كلها " سوبر " فان لم نستطع فلنجعل نصفها . فان لم نستطع فلنجعل جامعة واحدة ممتازة ومتميزة بكلياتها وتخصصاتها واساتذتها ومعاملها ومكاتبها . ما المشكلة التحويل اجعلوها بمصاريف .. خذوا جامعة حلوان وطوروها . او اجروا جامعة الزقازيق " مفروشة " لمجموعة من المستثمرين لتحويلها الى مشروع تعليم سياحى

الأفكار كثيرة .

نقطة البداية هل نحتاج الى جامعة اهلية وعندنا جامعة بيروت وهى فعلا جامعة اهلية وتقبل الطلبة بدون مجاميع ماداموا يدفعون . وعندنا جامعة مفتوحة لكل من يدفع ليستطيع ان يحصل على شهادة جامعية دون اى شروط . لا مجموع ولا سنة ثانوية عامة ولا حضور المهم " الفلوس " وطبعا عندنا الجامعة الامريكية بالدولار ..

موضوع الجامعة الاهلية لم ينته فيه الجدل . ونحاول فى " هايد بارك " ان نعطى لكل الاراء فرصة .. مع او ضد . لا يهم .. فهذه هى الديمقراطية '

يبقى دور الدوله الرقابى الذى عليه ان يضمن ان تكون هذه الجامعات مساوية او متفوقة على مثيلتها الحكومية . وتضمن عدم التمييز على اساس الجنس والدين والعرق وتفتح ابواب المنح للنوابغ من غير القادرين

هناك تعليم اهلى موازى الدورس الخصوصية اصبحت جامعة داخل الجامعة مما افسد الذمم وادخل التمييز على اساس القدرة المالية للطالب يبقى ان نقنن الواقع ونرشده

سوف نجد اساتذة يستقيلون من الجامعات الحكومية وطلبه يطلبون النقل اليها وعندئذ سوف تجتهد الجامعات الحكومية لتجذب ابناءها من اسابيعة



وطلابها اليها على عكس ما هو حادث وهو اغتراب الاساتذة والطلاب عن جامعاتهم
و اغلاق المديرين على نهج الادارة بالسكاوى و الدسيسة و النميميه وتصيد الاخطاء
الاداريه الصغيرة مما يزيد الاساتذة و الطلاب على السواء اغترابا
الجامعات و المدارس الاهلية واقع سواء معلن او خفى وعلينا ان نقننه او
نرشده ولكن لا نمنعه فالحماية المصطنعه للجامعات الحكوميه لن تزيدها الا
ترهلا
ان الاوان ان نجازف ونطور ونغير


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

لابد من دور للقطاع الخاص فى التعليم

اما الدكتور محمود السيد الحضرى رئيس جامعة الاسكندرية السابق فيرى ان المشكلة تاتى من اننا اسميناها الجامعة الاهلية ، ولو اسميناها الجامعة الخاصة لما كانت هناك مشكلة ، ثم يفصل أراءه فى الموضوع من واقع خبرته الواسعة .

د . محمود السيد الحضرى
رئيس جامعة الاسكندرية السابق



مسمى فيه كثير من التشكيك وكان الافضل دائما ان تكون مسمى . الجامعة الخاصة . اسوة بالتعليم الاساسى وهى لن تكون الا امتدادا للتعليم الخاص وهو جزء هام من حجم التعليم الاساسى الذى يخضع الى نظام الدولة فى التعليم وهو التعليم المجانى بجميع مراحله

قبل الدخول فى مناقشة الموضوع أتمنى عدم ذكر كلمة القادرين و غير القادرين ففيها كثير من الاستفزاز خصوصا للقاعدة العريضة من الشعب لشعور الشباب على وجه الخصوص انه محتاج للقادر حتى تستمر الحياة او بمستقبل وهذا يتنافى مع الاشتراكية . فالنظام المصرى هو نظام اشتراكى ديمقراطى وبهذا يجب ان تعتبر كلمة القادر كحق مكتسب لكل من يعمل بجد و اخلاص وشرف ويكون وضعه كرجل اعمال ذو ثروة من اعماله ومجهوده الخاص . وهذا يختلف عن هؤلاء الذين الت لهم ثروات طائلة بالميراث وكان الواجب عليهم استغلال هذه الثروات بكل جدية وعمل للحفاظ عليها بل تنميتها بشكل يعود على المجتمع بالخير وذلك عن طريق الانتاج الذى تحتاج اليه البلاد . وكذا ايجاد فرص عمل لشباب مصر . وهذه فى حد ذاتها مكرمة يستحق عليها كل الشكر . ومن هذا المنطلق تنتفى كلمة القادر وغير القادر فالكل يعطى بالقدر الذى من الله عليه به فى حدود الفائدة والافادة بشتى الطرق المشروعة واذا لم تكن هناك فكرة العطاء ماكانت هناك حكمة الله سبحانه وتعالى فى زكاة المال .

وبذلك نعود مرة أخرى على القطاع الخاص ومساهمته الفعالة فى التنمية والتعليم جزء لايتجزأ من التنمية فهو الركيزة لايجاد جيل من الشباب المثقف والمتعلم وكلمة المثقف كلمة واسعة المعنى وهى تكملة ايجابية للتعليم .. فالتعليم بدون ثقافة لن يخرج عن التلقين خصوصا فى ظروف الاعداد الكبيرة سواء فى التعليم الاساسى او الجامعى ومن هذا المنطلق كان التهافت على التعليم الخاص حتى اصبح الالتحاق به صعوبة بل وضعت بعض الضوابط للالتحاق به مثل امتحان القدرات على سبيل المثال واصبح الكثير من افراد الشعب من الفئات المتوسطة تبذل كل الجهد لتدبير المصروفات بكل التضحيات لالحاق الابناء والبنات فى مثل هذه المدارس

وقد فكرت الدولة فى المناقشة على انشاء التعليم الجامعى الخاص فى اواخر سنة ١٩٨٠ للمرة الثانية بعد الستينات .. وكذا اوائل سنة ١٩٨١ باجتماع لرؤساء الجامعات وطرح الموضوع للمناقشة وقد بادرت جامعة الاسكندرية بالموافقة من حيث المبدأ على المبادرة بالتعليم الجامعى الخاص مع الدراسة المناسبة لتلافى كل السلبيات المحتملة وخصوصا ان الوزارة (أقصد التعليم العالى) كانت تشكك الفكرة على انها مخالفة للدستور ولم ادخل فى الاوضاع القانونية او المجادلة القانونية بالرغم من وجود التعليم الخاص فى جميع مراحل التعليم الاساسى ... ولكن جامعة الاسكندرية لم تصب بالاحباط بل استمرت فى دراسات متانية للوصول الى هدف انشاء جامعة خاصة خصوصا بعد زيارة رسمية الى الجامعة الامريكية بالقاهرة للاطلاع على المناهج الدراسية ونظام الجامعة هذه الزيارة استغرقت ثلاثة ايام عمل كاملة وضح منها ان الجامعة الامريكية ليست جامعة تقليدية بل ممكن ان تسمى جامعة تطبيقة اى اعتمادها الكلى على دراسات يحتاج اليها المجتمع المصرى خصوصا بعد التقدم التكنولوجى وبدء مناخ الاستثمار المصرى والمشترك .

ولذلك تجد التهافت على خريجى الجامعة الامريكية بالقاهرة .. ويجب أن نكون بعيدين عن العقد النفسية ونضع فى الاعتبار ان السبب هو اعتبارهم خريجو جامعة اجنبية ولكن يجب أن يعلم بان الجامعة الامريكية لاتحمل اسم جامعة بمجرد منح شهدات جامعية فحسب ولكن واقع الامر ان تعداد الجامعة فى هذا الوقت كان عشرة الاف طالب - ثلاثة الاف فقط يدرسون دراسة جامعية تؤدى الى الحصول على المؤهل العالى والسبعة الاف الاخرى تحت مسمى تعليم الكبار «Adult Education» وهذا هو الجزء المهم وهو تعليم ممكن لاكثر من مستوى من التعليم الاساسى لتخريج تخصصات مصر فى اشد الحاجة اليها مثل اللغات والسكرتارية والاختزال أمناء مكتبات وغيره ويعجب البعض لماذا كل هذا الاقبال ...ولكن هناك اكثر من رد منها الدور الثقافى والتقدمى الذى يحظى به الخريج . وكذا المسمى الكبير وهو خريج الجامعة الامريكية . وكلمة الجامعة هى اساس العقد النفسية فى خريجى المعاهد التكنولوجية والصناعية والفنية . والتفرقة بين المعهد المتوسط

المصدر : الأهرام الاقتصادي
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

ومعاهد الجامعه وهى تعتمد فقط على الدراسات العليا وبين الكليات الجامعية والمؤهل الجامعي المصرى .

وبذلك طرأت فكرة المباحثات بين جامعة الاسكندرية والجامعة الامريكية وتم وضع بروتوكول تعاون وتاخى بين الجامعتين وكانت الخطوة الاولى توسيع تخصصات مركز الخدمة العامة المبسطة فى الاسكندرية بالتلاحم مع الجامعة الامريكية فى مبدأ تعليم الكبار ، وهو خدمة مباشرة للمجتمع ... واضافة لتخصصات ثقافية وفنية للخدمة العامة .

وفى نفس الوقت بدأت المباحثات لانشاء فرع كامل للجامعة الامريكية فى الاسكندرية . وفعلا حضر المجلس الاعلى المشرف على الجامعة من امريكا الى الاسكندرية لبحث الموضوع وبدأت الخطوات الايجابية ... ولكن للاسف اعرف مدى الايجابية بعد تركى لموقعى . وفى نفس الوقت تمت الدراسة التى نوهت عنها فى نفس الاتجاه وهو انشاء مركز تاهيلى تعليمى وحدة ذات طابع خاص يتبع جامعة الاسكندرية . وتوجد نسخة كاملة فى وزارة التعليم العالى كما نوهت قبل ذلك بعد العرض على مجلس الجامعة واقرار المشروع

. تحت مسمى بطالة اخرى تنضم الى سوق العمل . وهو رأى احد الاساتذة الافاضل عن فكرة الجامعة الخاصة .

فيجب ان انوه ان جامعة الاسكندرية هى صاحبة المبادرة بفكرة توجيه ثلاثين فى المائة فقط من حاملى الثانوية العامة الى الجامعة والباقى الى التعليم الفنى والصناعى والتكنولوجى وليس معنى جامعة خاصة انها تتمتع بكامل التحرر فى مستوى التعليم بل ما تتمتع به هو رفع مستوى التعليم بها والخضوع الى توجيهات الدولة فى التخصصات التى يحتاج اليها المجتمع .. وهذا نابع عن الخطة الخمسية التى تستقى معلوماتها من لجان القطاع المختلفة من وزارة التخطيط والصناعة والزراعة وغيرهم من الوزارات المختلفة كما يجب ان تكون تحت مظلة المجلس الاعلى للجامعات . وهو السلطة العليا للتعليم العالى او الجامعى فى مصر . وقد ذكرت كلمة المجلس الأعلى الامريكى وهو مجلس يتابع جميع الجامعات الامريكية فى انحاء العالم ويشرف عليها دوريا حفاظا على مستوى التعليم واعتماده . ومن هنا اقول ان كلمة اهلية وحدها لا توفى بالغرض حيث الاشراف وجوبى وحتمى حتى يطمئن اولياء الامور على اعتماد الشهادات الممنوحة من الجامعة الخاصة .. وهذا النظام فى امريكا حيث تكون هناك لجان دائمة لمراجعة نظام الدراسة ومستوى التعليم وتسمى الكليات ذات المستوى العالى بالمعتمدة اى المعترف بشهاداتها وتسمى ذات المستوى الهابط بالكليات غير المعتمدة ولا يعترف بشهاداتها الا بعد تحسين وتوفيق اوضاعها مرة ارى وبذلك يجب ان يكون الحال فى حالة المبدأ فى نظام الجامعة الخاصة بمصر وهذا ليس بجديد ومنفذ فى التعليم الاساسى الخاص . ويحضرنى هنا زيارتى لايران فى عام ٧٢ اى على وجه التحديد اكتوبر سنة ١٩٧٢ مع وفد من كلية طب الاسنان جامعة الاسكندرية وقمنا بزيارة كليتين لطب الاسنان فى طهران .. واحدة خاصة والأخرى حكومية واستطيع ان اؤكد ان الجامعة الخاصة كانت على مستوى مرتفع جدا خصوصا بالنسبة للتكنولوجيا الحديثة فى طب الاسنان .

وكذلك من الممكن ان يطبق نظام الولايات الامريكية حيث لا يسمح لخريج كلية فى احدى الولايات ان يمارس المهنة فى ولاية اخرى الا بعد تادية اختبار خاص بلجنة عليا ليحصل على حق الممارسة العملية فى الولاية الجديدة .

كما يجب ان يكون هناك تفكير جدى فى انشاء اسكان مفروش للوافدين بالجامعة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

حتى نؤكد لهم المناخ السليم للاقامة مع اضافة بعض الموارد للجامعة للاستمرار فى رسالتها على الوجه الاكمل .. وهذا ليس بجديد فقد اتبع النظام الداخلى فى معظم مدارس التعليم الاساسى الكبرى فى مصر ولازال الكثير منهم يتابعون هذا النظام هذا يؤكد سلامة العملية التعليمية مع وجود الرقابة ولا يمكن ان تكون فكرة الرقابة هى التشكك فى اعضاء هيئة التدريس لانى لا استطيع ان اهاجم التعليم الجامعى المصرى . فالمسالة لن تتعدى مسالة امكانيات مرهقة وميزانية فوق تحمل البشر اما الاعداد الكبيرة من الطلبة فاتجاه الدولة بدراسات متابعة الخطة وتحديد الاعداد فى التخصصات المختلفة هى الحل الوحيد حتى تستطيع ان توفى الدولة بالتزامها فى تكليف وايجاد فرص عمل لكل الخريجين وهى ما لم تلتزم به فى الجامعة الخاصة

ارجو ان اناشد كل من يتكلم على ان الجامعة الخاصة ستكون بابا خلفيا ان يعطى رأيه فى المجاميع التى كانت تقبل فى جامعة بيروت العربية خصوصا فى كليات القمة كما تسمى وهى فى بيروت الهندسة والعلوم والصيدلة .. واؤكد ان بعض من التحقوا بها لم يتعد مجموعهم ٥٢٪ فى الثانوية العامة ونقل الكثير منهم الى جامعة الاسكندرية بعد ذلك اما نسب القبول فى الكليات النظرية فنتركها الان فقد كتب عنها مايكفى .. اما فى الجامعات الأجنبية مثل رومانيا وتركيا وغيرها فقد قبل فيها طلبة فى كلية الطب بالذات بمجاميع تقل عن ٦٠٪ بكثير .. ولا داعى للخوض فى هذا الموضوع .. فالاجدى ان نضع خطة مستقبلية تكفل بها حقوق الشباب وتعطى الفرص لتكافؤ الفرص حيث لا يسمح للتحويل من الجامعة الخاصة الى الجامعة المصرية او المشتركة .

تبادر بعض السادة اعضاء هيئة التدريس الى الدروس الخصوصية . ارجو ان يكرس كل امين على مستقبل مصر كل جهوده لبتر افة الدروس الخصوصية فى الجامعة وقد تفشت بشكل بشع .. وهذا وحده يكفى بنسف فكرة تكافؤ الفرص حيث لا تسمح موارد الكثير على التجرأ لطلب درس خصوصى ولن توضع لها ضوابط الا من ضمير من يقبل ان يمارس مخالفة لائحية وينسى ان من يتقاضى مبالغ من طالب بعيد كل البعد عن احترام النفس ويكفى ان يراجع ضميره ويكون على قناعة بان الطالب هو ابن وسرعان ما يكون زميل مهنة تحت مظلة نقابة مهنية واحدة .

هناك وقفة هامة وحيوية . فالمناقشة تدور حول اهدار العملات الحرة بتحويلها خارج مصر للصرف على الطلبة المصريين الذين يلتحقون بالجامعات الاجنبية وما يواكبه من ضرورة عمل ولى الأمر فى البلد التى بها الجامعة المستقبلة .. وهذه ليست بمشكلة اذا كان ولى الامر يعمل فعلا خارج مصر والقانون فى هذه الحالة يوجب تحويل الطالب الى الجامعات المصرية جغرافيا فى حالة انهاء عقد ولى الامر وعودته عودة نهائية .

ولكن ما يتم من تحايل فى كثير من الاحوال .. يجعل الامر بعيدا كل البعد عن الالتزام بالقانون .. وفى نفس الوقت نجد ان كثيرا من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات يسعون الى الاعارات فى حالة عجز الابناء فى الحصول على المجموع المؤهل للكلية التى يرغب فيها احيانا ولى الامر واحيانا اخرى الطالب نفسه فيلجأ الى الاعارة لهذا السبب بالذات ثم بعد عام تمشيا مع القانون يعود مرة أخرى ويعود الابن ويقبل فى الكلية المناظرة للكلية فى بلد الاعارة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

ومن وجهة نظرى ان اخطر ما فى الامر هو ايفاد اولياء الأمور للابن الى الجامعات الأجنبية لعدم الحصول على المجموع او فى بعض الاحيان ان الكليات اصبحت مكتظة الاعداد والتعليم ليس على المستوى المنشود .. وقد نسى هؤلاء ان هذا السن اى سن الحصول على الثانوية العامة هو اخطر سنين العمر بالنسبة للشباب خصوصا ان المتبع فى البلاد الغربية بالذات ان ولى الامر يخلى مسئوليته بالكامل عن ابنائه ليختاروا مستقبلهم من مجهودهم الخاص بل فى كثير من الاحوال يترك الابناء منزل الوالدين للسكن المستقل ويكون حرا فى كل تصرفاته بل القانون يحميه بعدم تدخل ولى الامر فى تصرفاتهم الخاصة وهذا ينطبق على الشباب وتكون مخالطة الابناء لشباب يعيش باستقلالية كاملة لهم عاداتهم الغربية التى تختلف كلية عن عاداتنا وتقاليدنا الشرقية .. بعيدة عن الجو الاسرى والرابطة الاسرية والقيم التى يعيش الشباب المصرى والعربى فى ظلها .. وهذا يختلف عن ابناء طيورنا المهاجرة حيث نمت نشاتهم فى ظروفهم البيئية المختلفة بحرية تدريجية وغير مفاجاة .

يحضرنى هنا نظام البعثات الخارجية وكانت تمنح للطالب او الطالبة المتفوقون علميا بعد التخرج مباشرة وكانت النتيجة هى ارتفاع نسبة الفاقد من ابنائنا بعد انبهاره بالحياة الجديدة فى سن مبكرة وما سببه من التفكير لمواجهة هذه المشكلة بوضع شرط ملزم للحصول على البعثة وهو الحصول على مؤهل اعلى مثل الدبلوم القديم او الماجستير الجديد بالنسبة للعلوم الطبية على سبيل المثال حتى يكون الابناء قد وصلوا الى سن اكثر نضجا .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

جامعة الأعداد الكبيرة .. شر لابد منه
وجامعة الأعداد الصغيرة .. خير لابد منه



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

والدكتور عبد المجيد فراج عميد معهد الاحصاء السابق بجامعة القاهرة ينظر الى المساله من زاوية مختلفة من زاوية جامعة الأعداد الكبيرة . وجامعة الاعداد الصغيرة . ومن هذا المنظور يشخص ويعالج أزمة التعليم فى مصر .

التعليم فى مصر فى ازمة ولكل منا طريقته فى ايضاح معالم هذه الازمة فقد يركز واحد منا على جانب من جوانب التعليم لا يركز عليه شخص اخر

ولكن اذا امكننا ان نفترض ان كلا منا مقتنع بان اسباب ازمة التعليم فى مصر تتصل فى كل مرحلة من مراحلة بالمرحلة السابقة على تلك المرحلة فان علاج موضوع هذه الازمة فى اى مرحلة لابد ان يتوقف على علاج جوانب الازمة فى كل المراحل السابقة .

اذا امكننا ان نفترض اننا مقتنعون بذلك فقد يمكننى ان اقفز هنا فوق كل مراحل التعليم تاركا امر الحديث عنها للعديدين ممن هم اكثر التحاما وخبرة بهذه المراحل منى مكتفيا هنا بالوقوف امام موضوع هذه الازمة فى اطار التعليم الجامعى فقط

واود ان اقرر بادىء ذى بدء اننى لست من انصار اغلاق ابواب التعليم الجامعى فى وجه القادرين علميا على الاستمرار فيه حتى ولو كانوا جمهرة

ولكنى فى نفس الوقت لست من انصار ترك التعليم الجامعى سداح مداح لكل من يحصل على شهادة الثانوية العامة .

فعلى الرغم من ايمانى الشديد بشدة حاجة المجتمعات المتخلفة الى المزيد من الخريجين من الجامعات الا اننى لست من المؤمنين ابدا بحاجة هذه المجتمعات الى كل هذه الاعداد من كل هؤلاء الخريجين من كل هذه الجامعات

فلا اظن ابدا اننا نختلف مثلا حول شدة حاجة هذه المجتمعات المتخلفة ومصر منها الى المزيد من الاطباء ..

ولا اظن ابدا اننا يمكن ان نختلف على ان الاطباء لابد ان يتخرجوا لامن المدارس الثانوية ولكن من المدارس العليا او الجامعات ولذلك فان ابواب الجامعات فى الدول المتخلفة لابد ان تظل مفتوحة على مصراعيها لكى تدخل منها اعداد اكبر من الراغبين فى دراسة الطب والقادرين على مواصلة دراسة الطب دون اى اعتبار لما قد يواجه هذا الاتجاه من مقادمات اذ انه من غير المستساغ ومن غير الممكن ان ترفض المجتمعات المريضة زيادة عدد الاطباء فيها ..

ولكى يتحقق هذا الهدف لابد ان نتفق على ان المطلوب هو تخريج اعداد اكبر من الاطباء بعد عدد اقل من اعوام الدراسة لايمكننى تحديده ثم بعد ذلك يمكن تخريج الاطباء الاكثر تخصيصا بعد عدد اطول من اعوام الدراسة لا يمكننى تحديده وكلنا يعلم ان تخريج الممارس العام فى الطب قد لا يستدعى بالضرورة هذا العدد الطويل من السنين فالكثيرون من مرضانا قد لا تكون امراضهم من ذلك النوع الذى يستدعى كل هذا الطب الذى يستغرق تدريسه كل تلك السنين الطويلة . على نحو ما يحدث فى كليات الطب حاليا

وكل ما ارجوه الا ينبرى لى طبيب او اكثر من طبيب بالرد لتسفيه ما اقول فما اسهل التسفيه وايسره .. ولكن العبرة بتقديم البدائل التى تؤدى الى تحقيق غرض مشروع ..



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

والحديث هنا لايصح أن يؤخذ على أنه قاصر على كلية الطب أو على تدريس الطب . ولكنه ينطبق على كل المهن التى يفتقر المجتمع الى مزيد من المتخصصين فيها بقصد الممارسة كمهنة .

أما اذا كان الهدف هو التخصص فى الطب كعلم .. وليس كمجرد مهنة يمارسها خريج الطب فإننا بذلك ننتقل الى رؤية اخرى لتدريس الطب

هذا التدريس يختلف عن ذلك التدريس

د . عبد المجيد فراج

عميد معهد الاحصاء السابق بجامعة القاهرة

فالتدريس من اجل (اعداد الطبيب الباحث) لابد ان يختلف شكلا ومضمونا عن التدريس من أجل (اعداد الطبيب الممارس)

فالطبيب الذى يفضل التعامل مع المريض فى عيادته . لابد أن يختلف تكوينة عن الطبيب الذى يفضل التعامل مع المرض فى معامل الابحاث

نحن اذن فى حاجة الى الجامعة . المدرسة ..لتخريج الممارسين وفى حاجة الى نوع اخر من الجامعات . التى تخصص فى الأبحاث والاكتشافات والاختراعات سواء فى مجال الطب أو فى غير هذا المجال أو ذاك

فتكوين الكوادر القادرة على البحث العلمى .. والمؤهلة لتفريغ هذه الكوادر جيلا ياتى بعد جيل سبق . أمر حتمى لامفر منه وهذا الدور لايتطلب أعدادا كبيرة من الطلاب .. لأنه بطبيعته يعتمد على نسبة مئوية صغيرة من مجموع الدارسيين حتى فى ظل نظام الأعداد الكبيرة نفسه

هناك اذن تدريس

وهناك أيضا بحث علمى

ولكننا نطلق على كل (الدكاترة) فى الجامعات اسم أعضاء هيئة (التدريس) . رغم ان ترقياتهم الى درجات أعلى من مدرس الى استاذ مساعد الى استاذ لاتعتمد على التدريس بل تعتمد على ماينجزونه من أبحاث يتحتم أن يكون بعضها منشورا بالفعل

ولعلنى لا أذيع سرا اذا قلت ان من بين زملائنا فى الجامعات من هو اكثر ميلا للتدريس منه للبحث العلمى ومن بينهم من هو اكثر ميلا للبحث العلمى منه للتدريس ويلاحظ أننى قد استخدمت لفظ - الميل - وتحاشيت استخدام لفظ القدرة والكفاءة . عن عمد .

ولذلك فاننى أشعر أنه من الظلم لهواة التدريس ان تتوقف ترقياتهم على كفاءتهم فى التدريس

ومادام الهدف هو تخريج المزيد والمزيد من الممارسين (فى الطب والهندسة وغيرها من الحرف الرفيعة) فانه من المحتم أن تخصص جامعات الأعداد الكبيرة فى التدريس فقط . حيث يمكن فيها قبول اعداد متزايدة من الطلاب كل عام . بالشروط التى تقتضيها ممارسة هذه المهنى وحيث يمكن ان يعمل فيها من أعضاء هيئة التدريس من لايحتمل مهنة البحث العلمى ولا تحتمله

فالوظيفة البحثية لايصح ان تسند الا الى جامعات الأعداد الصغيرة حيث يلتحق بها من الطلاب ومن الباحثين من يانس فى نفسه الرغبه والقدرة على البحث العلمى الرصين الذى هبط فى بعض الفروع الى مستوى التهتك



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجامعات التدريس لابد ان يكون لها اسلوب فى التعينات والترقيات وفى تخريج الطلاب
كما انه لابد ان يكون لجامعات الابحاث اسلوب اخر فى التعينات والترقيات وفى تخريج الباحثين
وهذا الفصل الحازم بين الوظيفتين .. وبين هذين النوعين من الجامعات لايصح ان يحول بين أن يستفاد من الالغاء من هؤلاء او أولئك فى الجامعة الاخرى
ولايصح أيضا ان يحول بين المرء ونفسه فى أن يبدى رغبته فى تغيير مكانه بالانتقال من أحد هذين النوعين من الجامعات الى النوع الاخر مادام مستوفيا للشروط ولو بعد حين
نحن اذن فى حاجة الى جامعة للاعداد الكبيرة . للتدريس وجامعة للاعداد الصغيرة للأبحاث .
لعلنا بذلك نساعد على أن يخرج التعليم الجامعى من أزمته أو على الاقل من بعض ازمته .



ندوة التعليم واهتمامات الناس [٤]
الثورة التكنولوجية وتطوير التعليم

تلقيت من الدكتور عصام الدين جلال رئيس الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية تقريرا شاملا عن نتائج اعمال المؤتمر السنوى للجمعية عن تطوير التعليم من اجل التنمية التكنولوجية والاقتصادية .. ولقد شدني في التقرير موضوعات هامة اختار منها اليوم موضوع الثورة التكنولوجية المعاصرة ومستقبلها وما تتطلبه من تطوير للتعليم من اجل التنمية التكنولوجية والاقتصادية ـ فالعالم يمر بفترة انتقالية بين عهدين تكنولوجيين . تتاسس على استخدام طاقة رخيصة وطاقة باهظة الثمن وتمتد اثارها الى مجالات ازمات منتظرة في المياه والغذاء والبيئة والتى سيصبح لها تكنولوجيات جديدة ستحدد النقلة الى المستقبل .. وان كل التطورات التكنولوجية التى تحدث في الدول المتقدمة يستفيد منها معظم العلماء في العالم المتقدم وان الغالبية العظمى من تكنولوجيا هذا العالم تمتلكها شركات ضخمة متعددة الجنسيات تحميها لوضاع قانونية تغطى بها خريطة العالم . ومن هنا فعندما نفكر في تطوير التعليم لا يمكن ان نبتعد عن دراسة اثر تطور ثورة التكنولوجيا والمعلومات على المجتمع الدولى والمحلى لان التكنولوجيات الجديدة ينتج عنها مهارات جديدة تفيد توزيع قوة العمل ومهن جديدة لم تكن معروفة ، وليست العملية تغيير مناهج فقط ، ولكن الادوات الجديدة التى تسمح بنوع من التعليم المتميز لاتاحة الفرصة امام الانسان المبتكر والمبدع للقيام بدوره في تطوير المجتمع ، فالتطوير في المستقبل يحتاج الى فكر جديد ، والاهتمام بالطفل المصرى وكيف يتعلم التخيل ويتعود عليه .. والتعليم هو البداية الحقيقية لكل ابداع وابتكار ، ويمكن القول حقيقة باننا امام تحد جسيم لان من يعرف يزداد معرفة ومن يقدر يزداد قدرة ومن لا يعرف ولا يقدر لا يحصل على شيء .. والمهم هنا ان يستقر الاتفاق على اهداف قومية واضحة ومحددة لاننا في حاجة الى حزم سياسات متكاملة واهداف واضحة وبرامج زمنية محددة تلزمها اليات لها نموذج ادارة تواكب العصر المقبلين عليه ولان كل مطالب ومبررات الانطلاق التكنولوجية تتوافر لدينا .. فانه فقط يلزم التكامل والتنسيق والالتزام في اطار حلول عملية واقعية قابلة للتطبيق .

« المحرر »



المصدر : الأهـــــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٢

□ مجلس الشورى يناقش سياسة التعليم :

تطوير التعليم الفنى وزيادة الفرص لخريجيه لدخول الجامعة

الاهتمام بتدريس الدين لحماية الشباب من الانحراف الخلقى والفكرى

فى جو من الجدية والحرص على تطوير التعليم واصل مجلس الشورى امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى مناقشاته المطولة حول سياسة التعليم فى المرحلة المقبلة حيث اظهرت المناقشة عدة حقائق اساسية حول اسباب تدهور التعليم فى مصر منها الانخفاض الحاد فى عدد ايام الدراسة فالطالب المصرى لا يدرس سوى ١٣٥ يوما فى السنة بينما نظيره فى اليابان يدرس ٢٤٠ يوما كما تصل كثافة الفصول الى نحو ٦٠ تلميذا بسبب نقص الأبنية التعليمية لانه لاتوجد اعتمادات كافية فى الميزانية لاصلاح سياسة التعليم بكل ابعادها .

وزير التعليم :

١٠ مليارات جنيه فى الخطة الخمسية القادمة لتطوير التعليم فى مصر

ورغم القلق السائد بين الأعضاء على مستقبل تعليم أبناء مصر وقف وزير التعليم شارحا للسياسة الجديدة التى وضعتها الدولة من أجل النهوض بالمستوى التعليمى فى المدارس والجامعات ومن مرتكزات هذه السياسة الارتقاء بالتعليم من اسلوب الحفظ والتلقين الى اسلوب المشاركة فى الحوار والتطبيق العملى الميدانى ، وتحسين مستوى المعلم ورفع كفاءته العلمية والوظيفية وإصلاح المدارس وتزويدها بالوسائل التعليمية والتوسع فى بناء مدارس جديدة لخفض الكثافة فى الفصول وان الدولة اعتمدت نحو ١٥٠ مليون جنيه بصفة عاجلة لتحسين أحوال المعلم وإصلاح حال الابنية التعليمية القائمة كما سيتم تنفيذ خطة قومية شاملة لبناء مدارس جديدة خلال السنوات الخمس القادمة تتكلف مابين ٦ إلى عشرة مليارات جنيه ، واكد أن إصلاح التعليم هو المدخل الرئيسى لتحقيق التقدم ومواكبة التطور العلمى الهائل فى كل مناحى الحياة وفى ظل ثورة المعلومات الهائلة التى تستلزم بناء عقلية متعلمة قادرة على الاستنباط وإنتقاء المعلومات وحسن استخدامها بشكل علمى وعملى فى المجالات المتنوعة فى المجتمع .

وفى بداية الجلسة وقف الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم وادلى ببيان ذكر فيه ان ازمة التعليم فى مصر مست المعلم والطالب مع ان التعليم هو احد مرتكزات الأمن القومى المصرى وهو الأساس لممارسة ديمقراطية حقيقية وقال ان حرب الحاضر والمستقبل تبدأ فى عقول البشر وتنتهى فيها أيضا قبل ان يتحرك جندى او تطلق قذيفة .

وقال : إن ملامح تطوير التعليم تشمل إعادة البسمة الى الطفل المصرى وإزالة الشقاء الذى تعانيه الأسرة المصرية من التعليم وان التعليم سوف يركز على تعليم المهارات وبناء القدرات العقلية للانسان وممارسة التفكير النقدى الخلاق والحوار المبنى على التحليل والاستنباط وتحمل المسئولية وهذا كله يتطلب الاهتمام بتعليم الرياضات واللغات الأجنبية مع إعطاء المزيد من الاهتمام باللغة القومية بتعويد الطالب على التفكير والتعبير بلغة عربية سليمة ، وكذلك الاهتمام بالتفوق وإثارة الحماس بين الطلاب وأن هذا كله لابد ان يتم فى إطار من تكافؤ الفرص بين الجميع لدخول الجامعة من خلال مكتب التنسيق .



حسين كامل بهاء الدين

● التعليم يركز على تعليم المهارات والاهتمام بالرياضات واللغات

كتب الجلسة :

عبد الجواد على

وقال الوزير : إن التعليم الأساسى لا يستوعب سوى ٨٠ ٪ من الاطفال فى مرحلة التعليم والباقى ينضم الى طابور الأمية التى تعد خطرا على الأمن القومى المصرى ، وهو ماسيتم تداركه فى المرحلة المقبلة كما ان مرحلة رياض الاطفال من سن ٤ الى ٦ سنوات هى من اخطر مراحل بناء الطفل ولهذا سيتم إضافتها الى مرحلة التعليم الالزامى فى الخطة الجديدة وان التعليم سوف يركز على

ترسيخ القيم الدينية والاخلاقية بحيث يكون الدين دافعا للتمسك بالاخلاق الفاضلة .

وأضاف وزير التربية والتعليم قائلا : ان التعليم الفنى هو مستقبل مصر ولهذا سيكون الاهتمام به كبيرا وذلك حتى يمكن توفير العقول القادرة على ملاحقة التطورات العلمية والتكنولوجية وسوف نعمل على تغيير النظرة الى هذا النوع من التعليم لتكون نظرة تقدير وإحترام وسيكون امام كل طالب فيه فرصة جيدة للالتحاق بالتعليم الجامعى العالى . وان برنامج « مبارك ـ كول » الذى تم الاتفاق فيه مؤخرا مع المانيا على المساهمة فيه هو احد مرتكزات السياسة الجديدة لتطوير التعليم الفنى فى مصر .

وخلال المناقشة طلبت الدكتورة زينب السبكى ان يكون إصلاح التعليم بداية هو إصلاح حال المعلم ماديا وعلميا لانه الأساس فى تنفيذ خطة التطوير وان يكون التعليم المجانى بالجامعة مقصورا على المتفوقين فقط .

وارجع الدكتور محمد كامل انخفاض مستوى التعليم فى مصر الى قصر السنة الدراسية وانقطاع الطالب عن المدرسة شهورا طويلة حيث لاتتجاوز فترة دراسة الطالب المصرى ١٣٥ يوما فى السنة بينما هى فى اليابان ٢٤٠ يوما وفى المانيا ٢٢٠ يوما وفى كندا ٢٠٠ يوم وفى امريكا ١٨٠ يوما ! وطالب بإعفاء الجامعة الأهلية من الضرائب بعد انشائها .

واوضح الدكتور سمير طوبار ان رفع الكفاءة التعليمية لا يتحقق الا إذا تم تخفيض الكثافة الطلابية بالفصول الدراسية بينما اشار مصطفى كامل مراد الى ان تحقيق هذا الحلم يحتاج الى زيادة الاعتمادات المالية اللازمة لبناء المدارس .

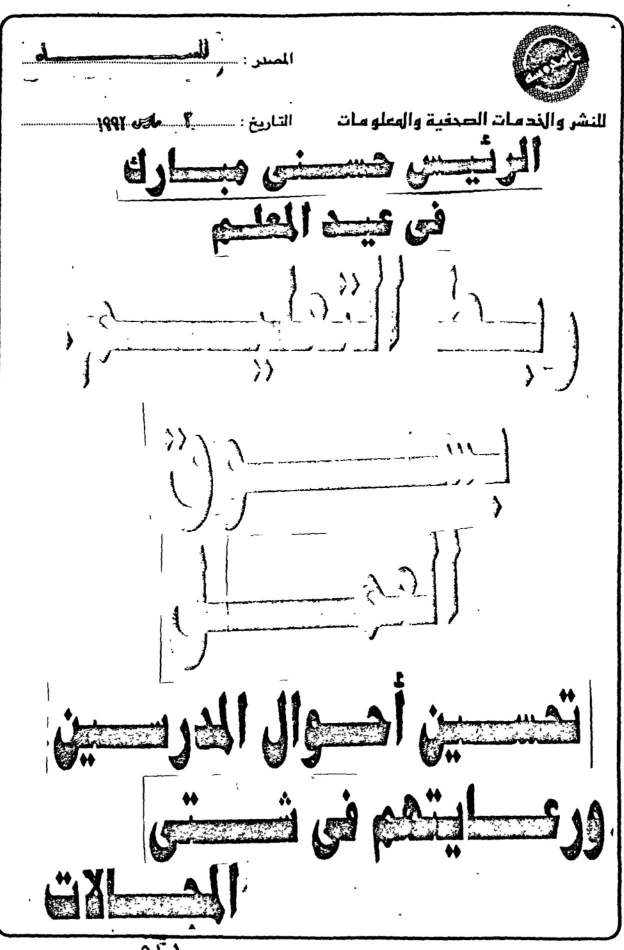
وركزت حبيبة سطلب على الاهتمام بالبناء الوجدانى للطلاب على اساس دينى لحمايتهم من الانحراف الخلقى والفكرى والاهتمام بالتعليم الفنى لتوفير الأيدى العاملة اللازمة لخطة التنمية بالدولة .

وطالب الدكتور محمد طلعت عبد العزيز بإلغاء مجانية التعليم بالجامعات لان هذه المجانية اصبحت صورية حيث انتشرت الدروس الخصوصية ويمكن للدولة ان تستفيد بهذه الاموال فى رفع مستوى التعليم بالجامعة والقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية خاصة بين طلبة الطب .

واكد زكى السويدى ضرورة ان يكون للتعليم الفنى الزراعى والتجارى نصيب فى خطة التطويروالتوسع فى نظام الجامعة المفتوحة وسرعة إنشاء الجامعة الأهلية لتوسيع قاعدة التعليم العالى .

وقال الدكتور نبيه العلقامى : اننى اطالب بان يكون هناك اهتمام اكبر بالانشطة الرياضية والفنية بالمدارس لان هذه الانشطة تنمى روح الابتكار والحماس فى العقل والجسد لان العقل السليم لايكون الا فى الجسد السليم .

وشدد مراد السيطاسى على ضرورة الابقاء على مجانية التعليم فى كل مراحله احتراما لمبدأ وضعه الدستور .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٢

الرئيس حسنى مبارك فى عيد المعلم

تحسين أحوال المدرسين ورعايتهم فى شتى المجالات



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

اكد الرئيس حسنى مبارك انه تقرر اعطاء التعليم وتحديثه الاولوية باعتباره القاعدة الاساسية لانطلاقات خطة التنمية الشاملة .. وان هذا التطوير يشمل جميع نوعيات التعليم لربطه بحاجة المجتمع وسوق العمل فى الداخل والخارج .

قال الرئيس مبارك انه تقرر ايضا تحسين احوال المدرسين ورعايتهم فى شتى المجالات ماديا وادبيا واجتماعيا ومهنيا لاتاحة الفرص لهم للعمل المبدع الخلاق .

اعلن الرئيس فى كلمة وجهها الى المعلمين فى عيدهم ضرورة ان يشمل الالزام سنتى الحضانة ليتمتع ابناؤنا منذ نعومة اظفارهم بمظلة الرعاية التعليمية .. واشار الى ان رعاية التفوق والمتفوقين ضرورة قومية .. ومؤكدا فى نفس الوقت اننا لن نغفل المعوقين لانهم امانة فى اعناقنا ويجب ان يلقوا من العناية ما يضمن لهم حياة تعليمية كريمة .

وفيما يلى نص كلمة الرئيس مبارك التى وجهها الى المعلمين فى عيدهم والقاها نيابة عنه د.حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم خلال الاحتفال الذى اقيم بنقابة المعلمين وحضره د.مصطفى كمال حلمى نقيب المعلمين ورئيس مجلس الشورى .

بكل الاعزاز والتقدير والعرفان يسعدنى مشاركتكم سعادة يوم عيدكم .. يوم عيد المعلم الذى نعتبره بحق عيدا لمصر كلها عرفانا بفضل المعلمين وتقديرا لسمو رسالتهم وما يبذلونه من عطاء سخى لبنى مصر تربية وتعليما واعدادا لاجيال صاعدة واعده تحمل شرف الكلمة وكريم العطاء فى مختلف ميادين العمل الوطنى والقومى للوصول بالوطن الى غاياته واهدافه وما يصبو اليه من عزة وازدهار .

كما يسعدنى ان اشاركم ايجابيا اماتيكم وتحقيق امالكم وان تكون قضايا العلم والتعليم قضايا الصدارة والاولوية .

الاولوية .. للتعليم

الاخوة المعلمون والمعلمات :

لقد تقرر اعطاء التعليم وتحديثه اولوية اولى باعتباره القاعدة القويمة لانطلاقات خطة التنمية الشاملة والوصول بها الى النجاح المؤثر والايجابى لزيادة الانتاج والدخل القومى واتاحة الفرص لبنى الوطن فى ان يتمكنوا من اللحاق بركب التطور المذهل فى العالم ومواكبة التغييرات السريعة والمتلاحقة من حولنا والمشاركة فى ثورة العلم والمعلومات المستمرة والدائمة ولما كان سلاح العصر والمستقبل هو السلاح الذى لايفل متمثلا فى العلم والمعلومات وليس من طبيعته الفناء بل التجدد والنمو والارتقاء فان علينا ان نستوثق بانفسنا ولانفسنا بأن تكون العملية التعليمية غوثا اكيدا للتسلح بهذا السلاح .

تحسين احوال المعلمين

الاخوة المعلمون والمعلمات

ولما كان المعلم هو عصب العملية التعليمية وروح جسدها فقد تقرر تحسين احوال المعلمين ورعايتهم ماديا وادبيا واجتماعيا لاتاحة الفرص لهم للعمل المبدع الخلاق متوخين الجدارة والعدالة المطلقة .. مراعين الله عز وجل .



الاخوة المعلمون والمعلمات
ان ابناءنا مناط العملية التعليمية وهم امانة الله عندنا وهم ثمرة مصر المرجوه لهم اولى واحق بالرعاية والعناية ولعله من الخير ان يشمل الالـــزام سنتـــى الحضانة ليتمتع ابناؤنا منذ نعومة اظفارهم بمظلة الرعاية التعليمية .
الاخوة المعلمون والمعلمات
وان رعاية التفوق والمتفوقين ضرورة قومية لنتيح للبارزين فرص الابداع والابتكار فى مجال العمل والانتــاج والعطاء ولتكريم الذين كرسوا جهودهم وعلمهم وفكرهم ومواهبهم فى سبيل تقدم الوطن وازدهاره ولن نغفل ابناءنا الذين قعدت بهم الحياة فجاءوا الى الوجود ناقصى نوافذ المعرفة والذين يطلق عليهم لفظ المعوقين فانهم لمانة فى اعناقنا ويجب ان يلقوا من الرعاية والعناية ما يضمن لهم حياة تعليمية كريمة تنأى بهم عن التخلف والضياع .

رعاية المدرسين

الاخوة المعلمون والمعلمات
وانكم ياحملة رسالة الانبياء والمرسلين لخير من نكل اليهم هذه المسئولية وتبليغ الرسالة واداء الامانة .. وما جاوز أمير الشعراء حين قال : كاد المعلم ان يكون رسولا ..
ان رعاية المعلمين تشمل حسن اعدادهم وتدريبهم بما يتناسب ويتوافق مع حركة التطوير والتحديث وسوف نستعيـــن بمختلف الخبرات ومعونات العالم من حولنا فى هذا المجال وستكون الاستعانة بالدول التى تملك وسائل التقدم والخبرة الوثيقة والتطوير .. ولتشمل جميع نوعيات التعليم لضمان حسن التنسيق وربطه بحاجات المجتمع وخدمة التنمية وسوق العمل فى الداخل والخارج .

ورثة الانبياء

الاخوة المعلمون والمعلمات
ان مصر تحييكم فى عيدكم وتعقد عليكم آمالها فى ان يكون رائدكم وانتم تؤدون رسالتكم السامية هو وجه الله وحب الوطن .. فأنتم يامعشر المعلمين ورثة الانبياء .. وان امة تزهو بمعلميها لهى خير امة اخرجت للناس وان مصر لتعرف لكم قدركم وتجل رسالتكم وتضعكم حيث تضعون انفسكم بما تقدمون من عمل متقن بديع ولن يضيع الله اجر من احسن عملا .
«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حوافز تفوق

اعلن د.حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم انه سيتم قريبا صرف حوافز تشجيعية للمعلمين تحت شعار «حوافز تفوق» .. وقدرها ٥٠ مليون جنيه وقد انتهت الوزارة والنقابة من اعداد القرار الخاص بذلك .
قال ان سياسة الوزارة فى المرحلة الحالية والقادمة هى الاهتمام بالمعلم ماديا وادبيا وثقافيا .
اضاف انه تم اعـداد برنامـــج شامل وطموح لتدريب المعلمين بصفة مستمرة لمواكبة العملية التعليمية وبهدف رفع ادائها .
كما اعلن د.مصطفى كمال حلمى نقيب المعلمين ان النقابة والوزارة وجهان لعملة واحدة .. وان النقابة تعمل جنبا الى جنب وزارة التعليم من اجل صالح المعلم الذى تقام على عاتقه عبء العملية التعليمية .

تكريم المعلمين المثاليين

فى نهاية الاحتفال .. قام وزير التعليم بتوزيع الاوسمة التى منحها الرئيس حسنى مبارك لاربعة وكلاء اول الوزارة وتسعة وكلاء وزارة .
كما قام الوزير ونقيب المعلمين بتكريم ٢٤٠ مدرسا مثاليـــا من مختلـــف المحافظات وهم من حفظة القرآن الكريم وحاملى الدكتوراه .. بمنحهم شهادات تقدير وجوائز مالية وقلادة «المعلم المثالى» .



المصدر : المجتمع المدني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٢

قضية خلافية في مصر:
الجامعة الاهلية بين المؤيدين والمعارضين

الدعوة لانشاء جامعة أهلية ، واحدة من القضايا التي يدور ..
الجدل في المجتمع المصري حاليا . وهي قضية قديمة ، اثيرت ..
من مرة، بقدر ملحوظ من حرية الرأي والاجتهاد في تقديم المقترحات سواء من جانب المسئولين او الرأي العام ، علي انه برغم الحماس الشديد الذي كانت تلقاه الفكرة كل مرة ، فإنها سرعان ما تخبو أمام الانتقادات التي توجه اليها ، ففي كل الاحوال لم يكن هناك وضوح كاف للرؤية في تناول هذه الفكرة وغاب الاتفاق العام علي الجوانب الدستورية والاجتماعية والفنية لتنفيذها.

وكانت الدعوة بالاكتتاب الوطني لانشاء جامعة اهلية قد ظهرت قديما علي يد الزعيم مصطفى كامل في عام ١٩٠٦م ، وبدأ العمل لتحقيق الفكرة عام ١٩٠٨ بجهود أهلية تماما حيث تبرع لها أغنياء مصر آنذاك ، ثم تبرعت الاميرة فاطمة (احدي شخصيات الاسرة المالكة) بجزء من اموالها لانشاء الجامعة في مكانها الحالي بالجيزه . وقامت الجامعة وسميت باسم جامعة فؤاد الاول . وفي عام ١٩٢٥ اشرفت الحكومة المصرية عليها ودعمتها، ولكنها ظلت بمصروفات حتى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بسنوات ، الي ان طبقت الدولة مجانية التعليم في بدايه الستينات فأصبح التعليم الجامعي مجانيا.

وحتى في بدايات سنوات الثورة، اثيرت الفكره مرة أخرى حيث طالب السيد **كمال الدين حسين** وزير التعليم انذاك بانشاء جامعة اهلية . ولم يجد حساسية في الدعوة لقيام جامعة للقادرين رغم مبادئ الثورة التي



المصدر : المجتمع المدني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٢

كانت تنادي بمجانية التعليم . ولكن عمق التطبيق الاشتراكي وضع الفكرة في طي النسيان ، إلى ان خرجت إلى النور مرة اخري في عام ١٩٧٥ مع بداية عصر الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص . وحينئذ اهتم مجلس الشعب بالدعوة وناقشها باستفاضة لدرجة ان لجنة التعليم حددت المبالغ التي سيدفعها الطلبه نظير القيد بالجامعة الاهلية. ولكن المجلس القومي للتعليم اعد تقريرا قال . فيه ان الجامعة الاهلية تخالف مبادئ الدستور الذي ينص علي مجانية التعليم وتكافؤ الفرص - كما انها ستميز بين الطلاب علي اساس الغنى والفقر . واقترح ان تكتسب الجامعة المقترحة الطابع الاهلي العربي فتنشأ في كنف الجامعة العربية ، كما اقترح ان يصدر لهذه الجامعة قانون خاص يحدد أهدافها وطريقة إدارتها ، وذلك كمخرج للعائق الدستوري. ولكن بسبب عدم دستورية الدعوة للجامعة الاهلية تم ارجاء تنفيذها.

وفي ١٩٨٦م تجددت الفكرة تحت مسمي الجامعة التكنولوجية ، يكون تمويلها عن طريق شركة مساهمة بجانب التبرعات والقروض . ولم تتحقق الفكره الجديدة الا في انشاء كلية للتكنولوجيا في مدينة ٦ اكتوبر بمصروفات، وفي عام ١٩٨٨ ظهرت الدعوة لانشاء الجامعة الاهلية مرة اخرى، وارتبطت انذاك باقتراح جمعية "اقرأ" التي يرأسها مجموعة من السعوديين بانشاء جامعة أهلية في مصر . ومرة اخرى منيت الدعوة بالفتور.

السياق العام للدعوة الي جامعة اهلية

وفي جميع المرات السابقة كان الحماس يتجدد ثم يتجدد الحديث عن مشكلة التعليم في مصر . وعاما بعد الاخر ، كانت مشاكل التعليم تلقي بثقلها الكبير علي كاهل الدولة والافراد معا ، إلى أن أصبحت في مقدمة



المصدر : المجتمع المدني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

الهموم الكبرى التي تشغل الرأي العام المصري في اوائل التسعينات . فقد اصبح هناك اجماع علي ان التعليم في مصر وصل الي مرحلة من التدهور تنذر بكارثة ، وان الحاجة اصبحت ماسة لإعادة النظر كلية في طريقة التعليم في مصر (عدد الاميين في مصر الان اكثر من عدد سكان مصر وقت قيام ثورة ١٩٥٢) . وأرجع البعض ازدياد مشكلة البطالة في البلاد ، الي الاعداد الكبيرة التي تتخرج كل عام من الجامعات دون حاجة حقيقية لها في سوق العمل . وقد تواكبت الحمله علي التعليم في مصر ، مع تصاعد صيحات الخبراء بان التعليم في الوطن العربي ينذر بكارثة حقيقية . ففي دراسة رائدة أعدها **منتدى الفكر العربي** (مارس ١٩٩٠) جاء ان عدد ابناء الامة العربية الذين هم في سن الدراسة فعلا يقدرون بحوالي ٥٠ مليونا ، وعدد الباحثين عن عمل لأول مرة يقدر بحوالي ٢٣ مليون شخص (في عام ١٩٩٠)، وسيقفز هذا العدد عام ٢٠٠٠ الي ٧٣ مليونا علي مقاعد الدراسة ، و٣٧ مليونا يدخلون سوق العمل لأول مرة . وبنفس معدلات الاتقان الحالية ، فإن الامة العربية ستحتاج الي حوالي ٨٠ مليار دولار سنويا لتعليم هذه الاعداد الغفيرة في مطلع القرن القادم. وقالت الدراسة ان هذا المبلغ لا يعد باهظا اذا كان التعليم يتم للمستقبل وهو غير واضح في السياسات التعليمية العربية . واكدت ان اوضاع التعليم في الوطن العربي حاليا تدل علي انه في حاله مترديه وان عائده الحقيقي لا يمثل الا نسبة هزيلة مما يستثمر فيه ، وحددت مشكلات التعليم في عجزه عن استيعاب كل الطالبين له ، وافتقاره الي مستويات الاداء الجيدة، بل حتى المرضية ،



المصدر : المجتمع المدني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٢

وانخفاض نوعية مناهجه.

تغير موقف الدولة

في هذا الاطار تجددت الدعوة الي انشاء الجامعة الاهلية ، ولكنها هذه المره بمبادرات فردية ساندتها الدولة في وقت لاحق، فصاحب الدعوة هذه المرة هو الكاتب الصحفي **مصطفي امين** الذي طرحها من خلال عموده اليومي " **فكرة** " في جريدة **الاخبار** وذلك في اكتوبر ١٩٩١. ومن جانبه خصص مليون جنيه من مشروع " ليلة القدر" الذي يتبناه وذلك كبداية للاكتتاب في انشائها، وسرعان ما استجاب عدد من رجال الاعمال والهيئات لدعوته ووصل الرقم الي ٥ ملايين جنيه ، وفي نفس الوقت ساند المهندس حسب الله الكفراوي وزير الاسكان والتعمير دعوة مصطفي امين وتحمس لها بشده وخصص مكانا للجامعة المقترحه في مدينة السادات (منتصف الطريق تقريبا بين القاهرة والاسكندرية) ، وبينما اشتد الحوار مجددا بين المؤيدين والمعارضين للفكرة مثلما كان الحال في المرات السابقة ، آزرت الدولة الدعوة هذه المرة بشكل اكثر من ذي قبل . ويبدو ان عقبة التمويل التي كانت احدى الاسباب الرئيسية لافشال الدعوة في المرات السابقة من الممكن حلها في الوقت الراهن مع ازدياد عدد القادرين والاغنياء ورجال الاعمال الذين سيكتتبون في تأسيس الجامعه.

وابدى **الرئيس مبارك** اهتماما ملحوظا بمتابعة ودراسة الفكرة واسلوب تنفيذها ، وعقد عدة اجتماعات لهذا الغرض حضرها المهندس **حسب الله الكفراوي** وزير الاسكان والتعمير ، **وحسين كامل بهاء الدين** وزير التعليم ود. **فتحي سرور** رئيس مجلس الشعب ، و د. **مصطفي كمال حلمي**



رئيس مجلس الشورى . ودار حوار واسع في الرأي العام حول انشاء هذه الجامعة شارك فيه عدد من المسئولين واساتذة الجامعات، والكتاب والصحفيون ورجال الاعمال. وانقسم الحوار الي من يؤيد ومن يعارض ولم يحضر التأييد اوالمعارضة في فئات بعينها بل شمل **الجميع من مسئولين وغيرهم .**

حجج المؤيدين للجامعة الأهلية

وتتلخص حجج المدافعين عن انشاء الجامعة الاهلية فيما يلي :

١ - حاجة التعليم الي التكنولوجيا الحديثة وحاجة المجتمع الي تخصصات علمية جديدة وكلاهما غير متوفر ، ومن انصار هذا الرأي المهندس حسب الله الكفراوي وزير التعليم الذي اكد اكثر من مرة ان الجامعة الاهلية ستركز علي مجالات حديثة تماما غير موجودة بالجامعات الحكومية تتطلب تكنولوجيا متقدمة مثل الهندسة الوراثية، الحاسبات الالية ، البيئة ... الخ (اخر ساعة ١٩٩٢/٢/٢٦) . كما يؤازرها د. العشري درويش رئيس جامعة طنطا الذي يرى ان هذه الجامعة ضرورية لانها ستلبي احتياجات المجتمع من تخصصات يحتاج اليها ولا توفرها الجامعات الحالية (المصور ١٩٩٢/٢/٢٨) .

٢ - انها جامعة للمستقبل ، وللمميزين ذهنيا وعلميا وليس للفاشلين بتجاوز سلبيات الجامعات الحكومية وتواكب التطور في العلوم الحديثة، ومن اشد انصار هذا الرأي الكاتب الصحفي **مصطفي امين .**

٣ - انها تتمشى مع الاتجاه الي الخصخصه ، وترجمة لواقع قائم هو عدم مجانية التعليم بالنظر الي التكلفة غير



المصدر : المجتمع المدني

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٦

المباشره التي يتحملها الطالب في الجامعات الحكومية ومن قبل في المرحلة ما قبل الجامعية ، فإذا كان التعليم قبل الجامعي يشهد وجود مدارس بمصروفات . ويؤيد هذا الرأي عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين واساتذه الجامعات كما يقره حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم نفسه .

٤ – استيعاب ابناء الدول العربية الراغبين في الدراسة الجامعية خارج بلادهم . ويرى اصحاب هذا التصور ان ابناء الدول العربية كانوا يقبلون في الماضي علي الجامعات المصرية ، ولكن الاقبال تراجع في السنوات الاخيرة علي ضوء تدهور مستوى التعليم في الجامعات المصرية . ومن ثم يتعين اعادة استيعاب هذه الاعداد والحصول منهم علي عائد مالي كبير بدلا من تركه يتجه الي الجامعات الاجنبية .

٥ استيعاب ابناء القادرين اصحاب المجاميع الضعيفة في الثانوية العامة والذين يتجهون للتعليم في جامعات بعض البلاد الاوروبية دون ان تكون هناك ضمانات لنجاحهم . ولوقف نزيف خروج العملة الصعبة التي يدفعها هؤلاء يطالب أنصار الجامعة الاهلية بانشائها لاستيعاب هذا المصدر .

حجج المعارضين

واما المعارضون لانشاء الجامعة الاهلية فتتركز حججهم فيما يلي :-

١ انها ضد الدستور ، حيث تجعل التعليم الجامعي بمصروفات ، مما يتعارض مع مبدأ مجانية التعليم وتكافؤ الفرص الذي ورد في الدستور .

والملاحظ ان المؤيدين يردون علي ذلك بان المجانية مكفوله في التعليم الجامعي الحكومي ولا علاقة للدستور بالامر لان هناك تعليما خاصا قبل الجامعة دونما تعارض مع الدستور .



٢ - انها جامعة للاغنياء الفاشلين وتطلق عليهاجريدة الشعب وصف الجامعة المشبوهة (عدد ١٩٩٢/٢/٢٥) التي ستؤدي الي تخريب التعليم وتجسيد الطبقية .

٣ - انه لا داعي لقيام جامعة جديدة ، بل يتعين بدلا من ذلك دعم الجامعات الحكومية وتطويرها . وهناك اكثر من رؤية فرعية في هذا التصور ، حيث يؤكد د. حامد عمار استاذ التربية بجامعة عين شمس ان الجامعات الحكومية بخير ، واذا كانت هناك توجهات تكنولوجية جديدة فيمكن ادخالها بكل سهوله في مقررات الكليات العملية مثلا (الشعب ١٩٩٢/١/١٤). اما اسماعيل صبري عبدالله عضو الامانه المركزية لحزب التجمع فيرى انه لا يتعين مطلقا ان تنفق الدولة مليما واحدا من المال العام علي جامعة لابناء الاغنياء فذلك خطأ فادح، بل يجب ان تذهب جهود الدولة الي دعم وتنمية التعليم الجامعي (المصور ١٩٩٢/٢/٢٨) ويرى د. رجائي الطحلاوي رئيس جامعة اسيوط ان انشاء الجامعة الاهلية لن يحل المشكلة لأنها ستقبل طلبة من الحاصلين على مجموع منخفض ، كما أن طاقتها الاستيعابية محدوده في نهاية الامر. ويرى د. سعيد اسماعيل علي استاذ اصول التربية الخاصة بجامعة عين شمس انه من المشكوك فيه توفر الامكانيات الحقيقية لقيام هذه الجامعة، فضلا عن المساوئ الاجتماعية التي ستترتب عليها بقسمه المجتمع الي اغنياء وفقراء (الاهرام الاقتصادي ١٩٩٢/٢/٢٤).



المصدر : المجتمع المدني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٢

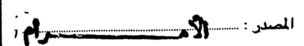
٤ انها بالاساس مشروع استثماري مأمون لرجال الاعمال وليس هدفها تطوير التعليم .

٥ – انه ستكون احدى حلقات التبعية والتغريب والإفساد في حياة المجتمع لانها سترتبط بنظريات غربية في التعليم (الشعب ١٩٩٢/١/١٤).

علي انه بين هذين الاتجاهين هناك اتجاه ثالث يقبل بتحفظ ويحذر من الاخطار ، والمهم ان ابرز مسئولين معينين بالجامعة الاهلية من اصحاب التروي ووضع الضوابط وهما حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ، وعاصم عبد الحق وزير القوى العاملة . فالاول يؤكد انها يجب ان لا تكون جامعة للفاشلين والا يكون انشاؤها علي حساب الجامعات الحكومية وان تدخل تخصصات جديدة فعلا يحتاجها المجتمع ، فضلا عن استيفاء ابعادها القانونية والدستورية (المصور ١٩٩٢/٢/٢٨) . والثاني ينبه الي خطر ان تخرج هذه الجامعة اعدادا من الكفاءات التي يقبل عليها سوق العمل ومن ثم تطرد خريجي الجامعات الحكومية من هذه السوق ، مع ما سيسببه ذلك من مشاكل اجتماعية . كما انه بحكم قلقه من البطالة يخشي اي اضافة رصيد جديد من البطالة بانشاء هذه الجامعة (اخر ساعة ١٩٩٢/٢/٢٦) . ■



المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

□ مبارك فى كلمته الى المعلمين فى الاحتفال بعيد العلم :

أولوية للتعليم باعتباره القاعدة لانطلاقات خطط التنمية الشاملة

تحسين احوال المعلمين ورعايتهم ماديا وأدبيا واجتماعيا ومهنيا

كتب - يسرى موافى :

اكد الرئيس حسنى مبارك انه تقرر اعطاء التعليم اولوية اولى باعتباره القاعدة القويمة لانطلاقات خطط التنمية الشاملة ، والوصول بها الى النجاح الايجابى المؤثر لزيادة الانتاج والدخل القومى واتاحة الفرص لابناء المواطنين ليتمكنوا من اللحاق بركب التطور المذهل فى العالم ومواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة من حولنا ، والمشاركة فى ثورة العلم والمعلومات .

وقال الرئيس - فى كلمته الى احتفال نقابة المعلمين بعيد المعلم انه تقرر تحسين احوال المعلمين ورعايتهم ماديا وادبيا واجتماعيا ومهنيا لاتاحة الفرص لهم للعمل المبدع الخلاق ، واننى لعلى ثقة بأن معلمى مصر صناع الحضارة ، قادرون باذن الله على الأخذ بيد ابناء مصر الذين يتطلعون الى مستقبل افضل ويرون فيهم القدوة والأمل المنشود ، وان رعاية التفوق والمتفوقين ضرورة قومية لتتيح للبارزين فرص الابداع والابتكار فى مجال العمل والانتاج والعطاء ولتكريم الذين كرسوا جهودهم وعلمهم وفكرهم ومواهبهم فى سبيل تقدم الوطن وازدهاره .

وكان الرئيس مبارك قد اناب الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم لحضور الاحتفال واعرب الرئيس - فى كلمته - عن اعتزازه وتقديره وعرفانه وسعادته بمشاركة المعلمين فى عيدهم الذى نعتبره عيدا لمصر كلها عرفانا بفضل المعلمين وتقديرا لسمو رسالتهم .

وقال الرئيس : لن نغفل ابناءنا ذوى الظروف الخاصة الذين قعدت بهم الحياة فجاءوا ناقصى نوافذ المعرفة ، والذين يطلق عليهم لفظ «المعوقين» ، فانهم امانة فى اعناقنا ويجب ان يلقوا من الرعاية والعناية مايضمن لهم حياة تعليمية كريمة تنأى بهم عن التخلف والضياع .

وقال الدكتور مصطفى كمال حلمى نقيب المعلمين : انه ليسعد المعلمين فى عيدهم العشرين ان يتفضل الرئيس حسنى مبارك برعاية احتفالهم ايمانا منه بدور المعلم فى مرحلة البناء التى يجتازها مجتمعنا بعزم وايمان ، وان يشركهم فى تفهم الظروف التى تمر بها مصر ليتحملوا مسئولياتهم مع سائر الفئات الوطنية فى مواجهتها ، معربا عن شكره باسم المعلمين للرئيس مبارك .

وقال انه تم رفع قيمة المعاش الشهرى للمعلم الذى يصرف من النقابة من ١٢ الى ١٥ جنيها للاعضاء واسرهم من بعدهم ، ثم الى ٢٠ جنيها للعضو فقط .

وقد قام نقيب المعلمين ووزير التعليم بمنح شهادات التقدير وتكريم ٣٧ معلما من الرواد من النقابات الفرعية ومديريات التربية والتعليم و١٢ من حفظة القرآن الكريم من المعلمين و١٢ من الحاصلين على الدكتوراه اثناء الخدمة و٢٧٥ معلما مثاليا □



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

مبارك للمعلمين فى عيدهم :

التعليم القاعدة الاولى لانطلاقات خطط التنمية

تحسين أحوال المعلمين ورعايتهم لتطوير العملية التعليمية

كتب صفوت محمد .

اعلن الرئيس محمد حسنى مبارك انه يولى التعليم اهمية كبرى .. باعتباره القاعدة الأولى والهامة لانطلاقات خطط التنمية الشاملة والوصول بها الى النجاح المؤثر والايجابى . مما يحقق زيادة الانتاج واتاحة الفرص للحاق بركب التطور المذهل ومواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة

جاء هذا فى الكلمة التى وجهها الرئيس للمعلمين أمس فى احتفالاتهم بعيد المعلم وألقاها نيابة عنه د . حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم .. وأكد الرئيس فى كلمته انه قرر تحسين احوال المعلمين ورعايتهم ماديا وأدبيا واجتماعيا ومهنيا .. لاتاحة الفرص لهم للعمل المبدع الحلاق .. وقال انه على يقين ان معلمى مصر صناع الحضارة قادرون على الأخذ بيد ابناء الوطن الذين يتطلعون الى مستقبل افضل . واضاف انه ان الاوان ليتلقى ابناؤنا تعليما يرتفع الى متطلبات عصرنا .. وان يحظوا بتربية متكاملة تسمو الى قيم وحضارة شعبنا .. وطالب برعاية المتفوقين لاتاحة فرص الابداع والابتكار فى مجال العمل والانتاج والعطاء .. كما طالب برعاية المعوقين ووصفهم بأنهم امانة فى اعناقنا يجب ان نرعاها ونقدم لهم مايضمن حياة تعليمية كريمة تنأى عن التخلف والضياع وقال يجب ان تزداد العناية بطفل الريف فى الفترة المقبلة والاهتمام بتعليم البنات وسد منابع الأمية والتسرب عموما

وقال الدكتور حسين كامل بهاء الدين عقب انتهائه من كلمة الرئيس



المصدر : الأخبـــــــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

مبارك انه يعمل على اصلاح احوال المعلمين واسعادهم واكد ان ذلك امانة فى عنقه وطالب المعلمين ان يساعدوه ليحققوا لهم مايتمنونه كما طالب بضرورة عودة المعلم الى صورته الأولى التى تربى جميع الاجيال على توفيرها ويعود للمدرسة دورها التربوى .. واكد انه حينما تتحسن احوال التعليم فى المدرسة .. فان ذلك كفيل بعدم اقبال أولياء الأمور على اعطاء أولادهم دروسا خصوصية

تطوير اعداد المعلمين

وقال الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ونقيب المعلمين ان النقابة قررت المشاركة فى الدراسة الميدانية لبحث وسائل تطوير اعداد المعلمين وتدريبهم ورعايتهم .. وطمأن المعلمين على مشروع المعاشات التى تمنحها النقابة وانه تم زيادتها من ١٢ جنيها الى ١٥ جنيها ثم الى ٢٠ جنيها . واضاف انه تجرى الدراسات حاليا لزيادة المعاشات

تلا ذلك تكريم المعلمين المثاليين ومنهم فوزية ابوالفتوح وفاطمة حسن وابوالفتح على وتهانى عبدالباقى وسعد انور وعلى محمود وطه حجاج .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

اساتذة الجامعات يرفضون مد صيغة الحرس الجامعى الى المدارس

تقرير لوزير التعليم لتعديل قانون الجامعات للحفاظ على استقلاليتها وحصانة الاساتذة

ادان اساتذة الجامعات التهديدات الامريكية لليبيا واكد الاساتذة ان الاصرار على تسليم مواطنين من ليبيا يعد خرقا لقواعد القانون الدولى الذى تتشدق به امريكا وناقش الاساتذة فى المؤتمر العام لهيئات التدريس ازمة الحدود بين مصر والسودان فى منطقة « حلايب » مشيرا الى خطورة المؤامرات الدولية التى تهدف الى اساءة العلاقات الازلية بين شعبى وادى النيل وطالب المؤتمر القيادة السياسية بالعمل على ازالة اسباب التوتر بين مصر والسودان لصالح الشعبين الشقيقين وتناول المؤتمر الذى عقد بنادى هيئة التدريس بجامعة بنها خطورة الممارسات الاسرائيلية واعتداءاتها على لبنان واحداث الجزائر وحصار العراق . كما كلف المؤتمر المكتب الدائم باعداد تقرير حول مقترحات هيئات التدريس لتعديل قانون الجامعات وطرحه لبحث الاوضاع المالية للاساتذة واتخاذ موقف حاسم تجاه احالة د. سعيد سلامة الى التحقيق بعد ان برأته المحكمة الادارية العليا واعتداء احد المحامين على استاذ بجامعة بنها .

تابع المؤتمر: سامى فهمى

فى بداية المؤتمر تساءل عدد من الاساتذة عن مصير تعديلات قانون تنظيم الجامعات والتى اعدتها اللجنة التى شكلها د . فتحى سرور وزير التعليم السابق بمشاركة اعضاء من هيئات التدريس بالجامعات واشاروا الى وجود « مشروع قانون » اعدته هيئات التدريس للحفاظ على استقلال الجامعات ومحاسبة رؤسائها اذا تجاوزوا سلطاتهم . كما ينص مشروع القانون على حصانة الاستاذ الجامعى ضد الفصل او الاعتقال ، وان يتم اختيار رؤساء الجامعات بالانتخاب وتغيير اسم « مجالس التأديب » الى « مجالس مساءلة » ، **وكلف المؤتمر المكتب الدائم باعداد تقرير حول التعديلات المقترحة لقانون الجامعات وعرضه على د . حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم .**

وعرض د . سعيد سلامة جامعة قناة السويس ما واجهه من تعسف باحالته للتحقيق مرة اخرى بعدما برأته المحكمة الادارية العليا ليتم مساءلته عن نفس الاتهامات الظالمة التى وجهت له وعبر المؤتمر عن استيائه الشديد من تعسف رئيس جامعة قناة السويس لسوء استخدامه للسلطة وتحديه لحكم المحكمة عقابا للدكتور سعيد سلامة لتصديه للفساد داخل الجامعة .

وحذر د . محمد اباظة رئيس هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية من محاولات الالتفاف حول حركة هيئات التدريس بانشاء اندية موازية تحمل نفس الاسم وبدون سند من الشرعية والقانون مثل انشاء « نادى جامعة الاسكندرية » **وقال** .. ان قيام الكليات بفصل ٤٠ طالبا وحرمانهم من اداء الامتحانات يعد سابقة خطيرة للحد من حرية الطلاب فى التعبير عن ارائهم داخل الحرم الجامعى وناشد المؤتمر عمداء الكليات ضرورة الالتزام بالقيم والتقاليد الجامعية والتربوية حفاظا على مصالح الطلاب وانتمائهم للوطن .

وتحدث د . الشافعى بشير مطالبا وزير التعليم بممارسة اختصاصاته لضمان حل مشاكل هيئات التدريس . وانتقل للحديث عن القضايا القومية مؤكدا ان التخطيط لضرب ليبيا يعد خرقا للقانون الدولى . وامريكا زعيمة النظام الدولى الجديد تريد تقليم اظافر العرب لصالح اسرائيل **واقترح تهديد المصالح الغربية فى انحاء العالم العربى فى حالة تعرض ليبيا للعدوان .** وقال ان اقدام الغرب على مثل هذا العمل يعد حماقة ستثير الشعوب العربية وتسقط القناع من على وجه امريكا .

وهاجم د . بدر غازى – رئيس هيئة التدريس بجامعة القاهرة الاتجاه نحو الاستعانة بضباط الشرطة المتقاعدين للعمل كمديرى امن بالمدارس قائلا ... ان مدارس وزارة التعليم ليست اقساما للشرطة والمشروع الذى طرحته وزارة الداخلية يتنافى مع الاساليب التربوية ويخلق فى نفوس التلاميذ الرعب وفى الوقت الذى نعانى فيه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــالى

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

ادانة التهديدات الامريكية لليبيـــا

من تجاوزات وتدخلات الحرس الجامعى ياتى من يريد ان يعمم الحرس الجامعى ليتحكم فى المدارس وطالب المؤتمر وزير التعليم برفض هذا المشروع ..

وطالب د . عطية نعمان جامعة طنطا بتطبيق اتفاقية الدفاع العربى المشترك اذا تعرضت ليبيا للعدوان وقال : اذا كانت امريكا تطالب ليبيا بتسليم اثنين من مـواطنيها ، فليسلموا لنا اسحاق شامير المتهـم بـاغتيال الـكونت برنادوت وسيط السلام ويسلموا لنا مناجم بيجين المتورط فى مذبحة ديرياسين لمحاكمتهما ..

وحذر د . عبدالرحمن سعد سكرتير هيئة التدريس بجامعة بنها من اتمام مشروع انشاء جامعة اهلية بشـكل يهدر مبدأ تكافؤ الفرص وينال من ديمقـراطية التعليـم واشار الى معارضة وزير القوى العاملة والتدريب لانشـاء الجامعة الاهلية فلا تخصصات جديدة بهـا ولن تـكون للطلاب المتفوقين بل بديل للابواب الخلفيـة لـلالتحاق بالجامعات وطالب بمناقشة واسعة للمشروع قبل تنفيذه .

وندد المؤتمر بعدوان اسرائيل على لبنان مـؤكدا انـه حلقة فى مخطط الصهيونية لاقامة اسرائيـل الـكبرى وان تطبيع العلاقات مع اسرائيل اتاح لهـا تسريـب البـذور الزراعية الفاسدة والمبيدات المغشوشة ومحاولات النيل من امن مصر بالتجسس وحذر المؤتمر من التفـريط فى اى قدر من مياه النيل والمياه العـربية لاسرائيـل وطـالب الاساتذة مصر بالتصدى لممارسات امريكا نحـو شـعب العراق من تجويع واهدار ادميته وهاجم الاسـاتذة قيـام المؤسسة العسكرية فى الجزائر بمصادرة ارادة الشـعب الجزائرى والقضاء على الديمقراطية هناك .



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢



إصلاح عقل الأمة

تقول الحكمة القديمة «اذا كنت تخطط لسنة فاغرس بذرة . واذا كنت تخطط لعشر سنوات فازرع شجرة . واذا كنت تخطط لمائة سنة فعلم الناس . فعندما تزرع بذرة مرة واحدة فانك تحصد محصولا واحدا . وعندما تعلم الناس تحصد مائة محصول .

اما ما تقوله الجهالة الحديثة من ان نسبة الأمية في مصر قد بلغت ٧٠٪ بين النساء و٥٦٪ بين الرجال وذلك حسب ارقام تقرير التنمية في العالم لعام ٩١ الذى اصدره البنك الدولى مؤخرا واذا اضفنا الى هؤلاء المحرومين من نعمة القراءة والكتابة الملايين من اشباه المتعلمين الذين خرجوا من المدارس والجامعات بالنذر اليسير من الثقافة والعلم فاننا نجد انفسنا بإزاء وضع مأساوى ففى عصر انفجار المعلومات والتقنية المتقدمة التى تتطلب مستوى رفيعا من العلم فاننا ننعم بنسبة كبيرة من الذين لايفكون الخط . وسعداء الحظ ممن حصلوا على شهادة غير مؤهلين في الأغلب على التعامل مع عالم اليوم والغد .

واذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لايعجبها النظام التعليمي وتسعى لاصلاحه في وقت تتعرض فيه لسخرية اليابانيين من الجهل الأمريكى الذى ادى الى تدهور احوال الاقتصاد . فاننا في مصر يجب ان نضع هذه القضية على رأس اهتمامات جميع اجهزتنا .

ويجب ان تكون حربنا ضد الجهل على محورين اولهما محو عار الأمية . وثانيهما اصلاح نظام التعليم وسوف يساعدنا القليل من الامكانات المادية اضافة الى مالدينا من قوى بشرية وجهاز تليفزيون خماسي القنوات في اصلاح عقل الأمة ووجدانها حتى لانصبح من مخلفات التاريخ .

محمد عثمان

التعليم .. بين أخلاقيات الأزمة الاقتصادية وأزمة الأخلاق !

المجتمع .. اى مجتمع.. يحتاج افراده إلى قيمة اعلى منهم يحكمون بها على انفسهم وعلى بعضهم البعض . هذه القيمة تولد من رحم تتفاعل فيه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعبر مخاض اخلاقى طويل تنتج عنه عادات وتقاليد تستقر في وجدان المجتمع والمجتمع المصرى قبل ان تضغط على اعصابه الأزمة الاقتصادية وتغرس انيابها في جيوب افراده . كان يتميز بسمات اخلاقية عريقة . ثم بدا البعض من ضعاف النفوس وتحت ضغط الحاجة رحلة الخروج من عالم الأخلاق إلى دنيا المال وكلما اشتدت الأزمة الاقتصادية كلما زاد الانهيار حتى احيلت الأخلاق إلى المعاش المبكر في سن الشباب . واصبح القابض على دينه واخلاقه كالقابض على جمرة من نار وجاء على هذا المجتمع الوقت الذى صار فيه المال هو القيمة العليا التى نحكم بها على بعضنا البعض . وبقدر ما تمتلىء به جيوبنا بقدر ما نلقى من احترام وتقدير . وهكذا تورتنا في ازمة اخلاقية بسبب الأزمة الاقتصادية .

والتعليم كان ضحيته هذا التحول الخطير في قيم ومفاهيم المجتمع المصرى . واضطر المعلم بسبب كثافة الفصول من ناحية وخواء جيوبه للانفاق على اسرته من ناحية اخرى . إلى التخلى عن قدسية المهنة . وتحول التعليم إلى سلعة وليس خدمة . تباع لمن يدفع اكثر . ولم يعد لدى المعلم وقتا كافيا لتربية النشء . وهو الذى ترك اولاده طوال اليوم لهثا وراء الدروس الخصوصية للحصول على المال اللازم للعيش الكريم . واصبحت الأخلاق - للاسف - موضة يتندر بها كل من الطالب والاستاذ .

والتعليم اساس كل القيم ومحور اى تقدم . والعمل قيمة تحرص عليها المجتمعات المتقدمة . لان افرادها نشأوا في ظل نظام تعليمى غرس فيهم حب العلم والعمل .

ولا غرو إذن ان نقول ان انهيار العملية التعليمية في مصر وراء تراجع العمل كقيمة يحرص عليها المواطن وحلت الفهلوة محل العمل . والتهليب بدلا من الامانة . وبسبب الأزمة الاقتصادية نعيش ازمة في الأخلاق . وازمة الأخلاق هى التى تؤخر كل الجهود الاصلاحية في مجالى الاقتصاد والسياسة .



د . مصطفى كمال حلمى   د . محمود محفوظ

لذلك لم يكن غريبا على مجلس الشورى . ان يفسح الوقت لمدة اسبوعين لمناقشة تقرير لجنة الخدمات عن السياسة التعليمية . إدراكا لأهمية التعليم على مستقبل مصر وكانت المجانية احد محاور المناقشات ولم يحسم الاعضاء القضية . وهل تكون المجانية للمتفوق بغض النظر عن قدرته المالية ؟ أم تكون للفقير العاجز عن الدفع ؟ أو تمنح للجميع بدون استثناء بشرط الاستفادة مرة واحدة بمعنى الا تكون المجانية مدعاة للتهاون والرسوب المتكرر .

إن العلاج يجب ان يسير في خطوط متوازية لمكونات العملية التعليمية الثلاث . الطالب والمعلم والمكان . كما يجب ان يكون العلاج سريعا حتى لا نفاجأ يوما بأن ما انفقناه على الاصلاح الاقتصادى لا يجد من الشباب من يحافظ عليه ويعمل على استمراره لاننا اهملنا في تعليمهم كيف يحرصون عليه ؟



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

التربية والكليات النوعية المتميزة

كان للقرار الخاص بانشاء الكليات النوعية الثلاث عام ١٩٨٨ ردود فعل ايجابية على المستوى الشعبى كما كان له صدى طيب فى نفوس اسرة التربية الموسيقية حيث حقق هذا القرار محاولة سابقة لم تتم لانشاء فرعين لكلية التربية الموسيقية الاولى فى الصعيد والاخرى فى الدلتا لسد العجز فى مدرسى التربية الموسيقية واثراء الحياة الفنية داخل المدرسة وخارجها .

بقلم الدكتور،
خيرى الملط
جامعة حلوان

وقد توالى انشاء الكليات النوعيه وشعب التربية الموسيقية بقرارات سريعه ومتلاحقة حتى وصل عددها عام ١٩٩١ الى ست عشرة شعبة للتربية الموسيقية فى اقل من اربع سنوات دون دراسة علمية واجتماعية وافيه للخريطة التعليمية فى مصر كما وصل اعداد الطلاب الدارسين الى ارقام لم يسبق لها مثيل مما زرع فى نفوسنا الحيرة والقلق كما وصل تدريس المادة بهذه الشعب الى درجة كبيرة من التردى والعشوائية مما جعل تحقيق الهدف الذى انشئت من اجله هذه الشعب بعيد المنال .

واذا ارادت الكليات النوعيه ان تأخذ دورها فى المساهمة الجادة لاعداد معلم التخصصات النادرة على اسس علمية فإنه يجب الابتعاد عن النمطية فى انشاء الشعب التخصصية الستة بالكليات النوعيه على ان يترك التميز فى التخصصات داخل الكليات للجان مشتركه بين وزارة التعليم والاساتذه المتخصصين لتحديد الشعب تبعا لما هو متاح من اعضاء هيئات التدريس لكل تخصص على حدة ووسائل الانتقال والاتصال بين الكليات الام المصدرة لاعضاء هيئة التدريس ومقر هذه الشعب .

والكليات الام فى تخصص التربية الموسيقية والتربية الفنية والاقتصاد المنزلى كان مقرها ومازال القاهرة منذ اكثر من نصف قرن ويفد اليها طلاب من جميع المحافظات وقد استضافتهم المدن الجامعية بالقاهرة وكان منهم الاوائل والمعيدون والاساتذه العمالقة .

ومن خلال تجربتى مع شعب التربية الموسيقية بالكليات النوعيه فإننى اوصى بتحديد عدد المقبولين سنويا بما لايزيد عن ٢٥ طالبا وان تقتصر دراسة هذه التخصص على خمس محافظات نظرا لندرة اعضاء هيئة التدريس فى هذا المجال على ان توزع على النحو التالى شعبة فى الصعيد ويكون بها بيت للمغتربات واستراحة مناسبة لاعضاء هيئة التدريس .

- شعبة فى القاهرة بجانب الكلية الام
- شعبة فى وسط الدلتا - شعبة فى الاسكندرية - شعبه فى بورسعيد وشعبة واحدة فى الدقهلية .

على ان يدرج فى كراسة مكتب تنسيق الكليات النوعية اسماء التخصصات المتميزه بكل كليه وعلى كل طالب اختيار التخصص الذى يتلاءم مع قدراته العلمية ومكان الدراسة التى يتلاءم مع ظروفه العائلية ومقر اقامتها مع الاخذ فى الاعتبار ان يتم تعيين كل خريج داخل محافظته التى حصل منها على الثانوية العامة .



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

في مجلس الشورى

هل تنجح المحاولة لانقاذ التعليم ؟!

ربما لم نسمع منذ فترة طويلة كلمات وابحاثا ودراسات اهم مما اثير في مجلس الشورى خلال الاسبوع الماضي والمجلس يناقش قضية تشغل الحاضر وتشكل او تهدد المستقبل . وتمثل بالنسبة للناس هما من الهموم اليومية وهم يعانون احوال ابنائهم مع التعليم وقد تميزت المناقشات بالمواجهة الصريحة والشجاعة اللازمة وهي تعترف بالانخفاض المخجل الذي وصله مستوى التعليم والسلبيات التي تهدده وتدني مستويات الاجيال في الخبرات والقدرات والامكانات العقلية والثقافية ..

وفي استطلاعات الراي التي يجريها اتحاد الإذاعة والتليفزيون وفي الدراسات الميدانية للاتحاد ولمجلة الإذاعة والتليفزيون بين المشاهدين والمستمعين والقراء حول البرامج المفضلة تفوز البرامج التعليمية على الشاشة الصغيرة ووراء الميكروفون بمكانة وتقدير وتتصاعد نسب الاهتمام بها وتعتبر احد العناصر الاساسية في تخفيف ازمة الدروس الخصوصية . وقد استطاعت السياسات الاعلامية في السنوات الاخيرة ان تتوسع في معنى ومفهوم البرامج التعليمية من المعنى التقليدي للتعليم البحت والمرتبط بالمناهج الدراسية إلى مفهوم واسع وشامل يتضمن وصول الرسالة التعليمية لكل من فاته مكان في المدرسة ثم تعليم الخبرات والمهارات وكيفية استخدام كل منجزات وتقنيات العلم والمدنية الحديثة سواء في البرامج التعليمية والإذاعة التعليمية او في جامعة الهواء بالاضافة إلى الاهتمام بوضع البعد التعليمي كاحد اساسيات العملية الاعلامية وهي تمارس ادوارها المختلفة وايضا من خلال اشكال التعبير والاداء المختلفة ابتداء من اخطر هذه الاشكال واكثرها تاثيرا وهي الدراما .

وعن مشاركات الإعلام في القضية التعليمية قدم وزير الإعلام بيانا هاما امام المجلس اوضح فيه ان التليفزيون يقدم ٨٥٠ ساعة تعليمية في العام الدراسي الذي يمتد إلى ثمانية اشهر تعرض منها القناة الاولى ٢٥٢ ساعة بينما تعرض القناة الثانية ٣٦٠ ساعة وعلى القناة الثالثة ٢٣٠ ساعة اما الإذاعة المصرية فتقدم ٢٢٧٦ ساعة تعليمية هذا بالاضافة إلى انشاء إذاعة تعليمية تنيع ٣ ساعات يوميا ليصل مجموع ما ترسله الإذاعة والتليفزيون سنويا الى ٣ الاف ساعة تعليمية بالاضافة الى عدد ضخم من البرامج العلمية التي تتناول الكيمياء والطبيعة والتاريخ ومختلف انواع المعارف الإنسانية .

ويلفت النظر في مناقشات مجلس الشورى للقضية التعليمية حجم الجدية والتناول العميق والمنهج العلمي في تحليل الازمة والبحث عن حلول لها . وقد انتهت في مجموعها حاجة التعليم إلى زلزال وثورة تقلب الارض التي تقف عليها العملية التعليمية وتعيد وضع المناهج في ضوء اللحظة واحتياجاتها والمستقبل وتحدياته وتنقذ الطالب المصري من المصير الذي ينتظره عندما يتحول التعليم إلى مشكلة اكثر مما يقدم الحلول .

وقد كشفت المناقشات ان السنة الدراسية من اقصر سنوات الدراسة في العالم حيث لا يزيد ما يتلقاه الطالب من ايام الدراسة على ١٣٥ يوما بينما الطالب في اليابان مثلا يتلقى ٢٤٠ يوما دراسيا وانخفاض الكم يتفوق عليه انخفاض الكيف والقيمة المحصلة - وانخفاض مستوى التعليم كما وكيفا سنوات التعليم الابتدائي والثانوي فقط - بل وصل التدهور كما اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين الى التعليم الجامعي - مقارنة بدول اخرى مجاورة ..! وقال إن التعليم الجامعي ثروة علمية استراتيجية بدات تضيع من مصر .. وهي بكل المقاييس محنة ان تصاب مصر في ادخارها واستثمارها المستقبلي والبشري رغم انها كانت وإلى عهد قريب تصدر العلم والتعليم والمعلمين إلى امتها .. فماذا جرى في الدنيا ..؟!!

حقيقة اخرى مؤلمة - بين حقائق كثيرة تعرضت لها المناقشات - اشارت إلى تضخم عدد خريجي كليات ومدارس الزراعة . وان نوعية الخريج لا ترتبط بالبيئة ولا تخدم التنمية الزراعية مما يتطلب اعادة النظر في توجهات التعليم الزراعي وفي حالة ٣٠ الف خريج زراعة سنويا لا جدوى منهم ولا حاجة المهم ...!!

وتناولت المناقشات ازمة اللغة العربية وتدهور مستواها وقد اهتمت المجلة منذ شهور بالدعوة إلى مواجهة هذه الازمة في حملة صحفية دعت فيها لانقاذ اجمل غريق - كما اطلقنا على لغتنا الجميلة المهددة - وكذلك كشفت المناقشات عن حجم المليارات التي يحتاجها تخفيض كثافة الفصول ودعم التعليم الاساسي للحد من التسرب ورفع مستوى المدرسين وتكاليف تطوير التعليم الجامعي .

وفي مواجهة كل هذه المشكلات اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين سياسة جديدة للنهوض بالتعليم . ومع ثقتنا الكاملة في جدية والتزام هذا العالم الفاضل فالقضية بحجم ما وصلت اليه وبحجم ما تمثله بالنسبة للحاضر والمستقبل ومن ارتباطها العضوي والاساسي مع كل محاولة للتغيير والانطلاق والفكاك من اسر المعوقات التي تمتلىء بها حياتنا تحتاج الى تضافر كل الجهود رسمية وشعبية والا يضيع من ايدينا طرف الخيط ويهبط مستوى الحماس والاهتمام والجدية الذي استشعرته الجماهير والشاشة تنقلها من خلال نقل الجلسات إلى متابعة كاملة لما يدور ويقال ويقترح ويقدم من حلول ويوضع من سياسات جديدة فمن اهم التعليقات على هذه المناقشات الجادة هو ما اكثر ماقلنا بالنسبة للتعليم بالذات وما اقل ما حدث من تغيير او علاج .

ومع تحية خاصة لمجلس الشورى ومستوى التناول الذي تحتاج كل قضايانا ان تواجه بمثل ما كان فيه من صراحة وشجاعة واعتراف بالحق والحقيقة نرجو دوام المتابعة وان كانت الثقة في حجم جديته والتزام وزير التعليم تبعث املا كبيرا في تنفيذ السياسة التعليمية الجديدة بكل ما يترتب عليها من انقاذ . اما الدور الحيوي للاعلام في العملية التعليمية فيظل واحدا من اخطر الاجنحة التي تحلق بها وتنتشر وليصل التعليم بمعناه الخاص والعام الى الملايين وليكون حتى البرنامج الترفيهي قبل البرنامج الثقافي والمسلسل الدرامي والفيلم التليفزيوني يعي ويحمل بطريق غير مباشر مهمة ان يكون كتابا ومسرحا وسينما ومعلومة وخبرة للملايين .



التربية والتعليم قضية تناقشها ندوة الاهــرام من أجل تنشئة جيل يواجه تحديات العصر [١]

إشراف : ســيد أبو دومـة

□ التماسك الاجتماعى والنماء والتجدد

وظائـف يجب أن يقـــوم بها التعليـم

الجو العام فى مصر والعالم العربى والاسلامى لابد أن يتحـــول إلى وسـط تربـــوى فاعــل

قضيه التربية والتعليم مـن اهـم القضايا التـى تسـغل المجتمعـات المتقدمة والنامية على حد السواء ففي اوروبا والولايات المتحدة الامـريكية صدر العديد من الدراسات التى تنادى باعادة النظر فى اسلوب التربيه وطريقة التعليم مشيرة الى تفوق اليابان فى هذا الامر ومن هنا فان كل كلام عن التربية والتعليم هو كلام عن التنمية ومستقبل امتنا او هكذا يجب ان يكون

ومـن هـذا المنـطلق خصصت . الاهرام . اولى ندواتها لتنتشر خـلال شهر رمضان المبارك هذا العام لمناقشة هذه القضيه الهامة والتي تتعلق بهـا قضايا فرعية اخرى منها اسلوب اعداد الشـخصية السـوية ودور الـدين فى صياغة المواطن الذى يستطيع ان يكون عنصرا فاعلا فى مجتمعه ويمكنه دفـع عجله التقدم فى طريق يـرتبط بتـراثه وحضـارته . ولاى مـدى يسـتطيع التعليم ان يستثمر الطاقات البشريـة بما يخدم خطط التنميه من خلال الربط بين انظمة التعليم واسواق العمل

وتدور مناقشات هذه الندوة التـى شارك فيها نخبة من اسـاتذة التـربية والتعليم والشريعه الاسلامية ــ حول اربعة محاور رئيسة

الاول اهداف العملية التعليميـة . والثـانى دور المـدرسة فى التـربية واسلوب تدريس الدين بها . والثـالث كيفية اصلاح التعليـم والاخيـر كيف يمـكن للتعليـم ان يحقـق اهـداف التنمية .

اكد الدكتور جمال الـدين محمـود عضو مجمع البحوث الاسلاميه بالازهر والامين العام السـابق للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية ان قضيه التـربيه والتعليم تتجاوز اهتمـام المتعلميـن والقـائمين على العمليـة التعليميـة وترتبط مباشرة بمستقبل امتنا

وقال اننا نلاحظ انه كلمـا اثيـرت قضية التعليم وهـى قضـية كبيـرة تسلقت على أكتافها قضايا فرعية فنحن عندما نعرض للتعليم وهى اهم قضيه فى مصر والعـالم العـربى فى هـذه السنوات نلاحظ ان هذه القضية ترتبط بها تلقائيا مشـاكل مثـل البـطالة فى الخريجين والـدروس الخصـوصية والتعليم الفني وغير ذلك مما يعد شيئا ثانويا بالنسبة للعمليـة التعليميـه والهدف الذى يتوقف عليـه مسـتقبل امتنـا وهـذه المشكلات كالبـطاله والدروس والتعليم الفنى والثـانوية العامة يسـتطيع علمـاء التـربية أن يقـولوا رأيهم فيها ولـكن مـانرغب فى

اشترك فى الندوة :

د. حـــامد عمـــار

د. جمـال الدين محمـود

د. رفعـت سـيد أحمـد

د. سـعيد اسـماعيل على

د. عبدالغـنى عبـــود

د. عبدالمجيـد مطـلوب

د. محســـن خضـــر

ومن الأهـرام :

فتحـــى أبوالعـــلا

أعد الندوة للنشر :

محمـــد يونـــس

بحثه الان هو اهداف وغايات العمليـه التعليمية وماهو المواطن الذى نريده لامتنا والـذى يسـتطيع ان يـواجه تحديات القرن الواحد والعشرين

ثم تحدث الدكتور حامد عمار استاذ التربية بجامعه عين شمس واحد قادة الفكر التربوى فى العالم العـربى عـن اهداف العمليه التعليمية والـوظائف التى ينبغى ان يقوم بها التعلم كنظام اجتماعى فقال اننا ننظر الى التعليـم كنظام له دور كبقية الانظمة الاخرى فى المجتمع وعلى هذا الاساس فان وظائف التعليم كنظام اجتماعى تتمثل فى

١ ــ التمـاسك الاجتمـاعي فمـن المفروض ان يكون لنا لغة ونـوع مـن المعاملات والاخلاقيات التى يصطلح عليها المجتمع وتصبح اداة للتفـاهم وهذا اساس ضرورى لبناء المجتمع

وتمكينه من البقاء لانه اذ تفكك المجتمع سواء على اساس طائفى او عرقى يصبح ، المجتمع فى حاله تفسخ

وهنا وظيفه التعليم هى ارساء هذا التواصل الذى يمكن من التماسك وليس معنى ذلك الا يختلف المواطنون لـكن يختلفوا على اساس قاعدة مستركه

وحذر الدكتور عمار من تعدد النماذج وتباين الاشكال فى النظم التعليميه كتنوع المـدارس فى مضمـامينها سواء الصريحة او الخفية مثل اختلاف الزى او الذين يمشـون على اقـدامهم والذين يركبون سيارات

ونحن نتحدث عن وظيفة التعلـم نريد ان نجعل من وظـائف التعليـم تمكين البشر الذين يستطيعون التفاعل مع متغيرات هذا العصر ان يتفـاعلوا معها فهما ونقدا وبيقه لا بمجرد الانبهار ولكن بصورة نقدية الى اى مدى يمكن ان تكون مؤثرة وفاعلة فى حياتهم واخيـرا لاشك ان من وظـائف التعليم وظيفـة التجديد وهى ان يكون باختصار هناك ثلاث وظائف يجب ان يقوم بها التعليم هى البقاء والنماء والتجدد ويـرتبط بتلك الـوظائف نمـوذج المـواطن

اذا كنا نريد ان نكون امة لها سـبعه الاف سـنة فليس بمجـرد الشـعـر والخـطب الحمـاسية نسـتطيع ان نستعيد تاريخنا ولكن بالعمل الفعـال نرد على السؤال من نحن ومن نـريد ان نكون وان نحول التربية الى اداة فاعلة تحقق لنا هذا المراد . نحـن فى نـظام عالمى جديد ولابـد ان نتفـاعل معـه واحمد الله ان الشخصيه المصرية منذ ٧ الاف عـام ايضـا بحـكم مـوقعها الجغرافى تتعامل مع النـظم الجـديدة ومع الحضـارات كلهـا وتسـتوعب الازمات ويبقى على المسئولين بـوزارة التربية والتعليم ان يستجيبوا لاهداف الامه ويحققوا هـذا الـذى يعيش فى ضمير ٥٦ مليـون مصرى الى بـرنامج تربوى فاعل يستطيع بـه ان يـكسب



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

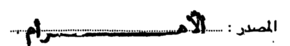
السخصيه المصرية ويحولها الى قـوة
لها قيمة وطالب ان يتحول الجو العـام
الى جو فاعل يحس فيه كل مصرى بـانه
يبنى فى بلده ويشعر بـالانتماء وليس
هناك اطلاقا ما يبرر ان يكون مصرى غير
منتم والجو العام وسط تربوى فـاعل
لاتلقوا بالاعباء على المـدرسة والاسرة
لان المدرسة فيها مدرس وتلميذ ومبنى
وكلهم مطحونون التليفزيون يقتحـم
الان غرفه النـوم الصـحف فـاعلة .
الراديو فاعل هـذه الادوات لابـد ان
تسخر ولابد ان تنضـم الى مجمـوعه
تحس بانها تعمل فى مناخ نابع من مصر
ويعمل لحيـز مصر وهـدف العمليـة
التعليمية لايمكن اطلاقا الحديث عنه
الا اذا عرفنا من هو المصرى وماذا يريد
ووظيفة التربية تنمية هذه الطاقات

اما الدكتور عبدالغنى عبود استاذ
التربية بجامعة عين شمس فيـرى ان
اهداف العملية التربوية يجب ان تشتق

من شخصية الامه واذا قلنا امه فلابد ان
نتحدث عن حاضر وعن واقع جغـرافى
يعيش فيه الناس وعن تراث حضـارى
وعن تاريخ وعن لغة وعادات وتقـاليد

ودين لابد ان تعرف الامة ماذا تريد ثـم
ياتى التربويون فياخذون ارادة الامـة
ويحولونها الى اهـداف تـربوية ثـم
يعطونها للمتخصصـين فى المنـاهج
ولذلك لاتسالوا التربية عن حـال مصر
قبل ان تسالوا الامة عن حـالها ومـن
نحن ؟ اذ المواطن لابد اولا ان يرتبط
بالارض وان يعرف لغة وتـراث الارض
وحضارتها ودينها اذا استطاع المواطن
ان يرتبط على هذه الصورة فانه يستطيع
ان يقتحم النـظام العـالمى الجـديد
ويعيش مع الاخرين عيشة المسـتقبل
لاعيشه التابع فنحن لانستطيع اطلاقا
ان نكون قطعة من اوروبا لاننا فى واقـع
الامـر قـطعة مـن افـريقيا فلننهض
بهذه القطعة من افـريقيا كمـا نهض
اليابانيون بمجمـوعة الجـزر التـى
يعيشون فيها





المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

حملة قومية لانقاذ التعليم

كلما تكشف جانب من جبل الحقائق المؤلمة حول التعليم تزداد الحاجة الى وضع تصور جديد للانقاذ ، ليس بمفهوم البحث عن حلول مؤقتة ، او للترقيع باضافة مدرسة جديدة هنا ، او تعديل بعض المناهج هناك ، ولكن بمفهوم اعادة بناء التعليم من اساسه .. بفلسفة جديدة تمثل نهضة او يقظة او شيئا من هذا القبيل دون ان تكون اسرى الامكانات المحدودة الان ، فان القيد بمعطيات الحاضر لن يسمح لنا بالانطلاق وتجاوز القصور فيه ، ماالقصد ان نضع تصورا طموحا لاصلاح التعليم ، يتكلف ٦ مليارات جنيه او اكثر ، واذا اطمان الشعب الى ان هذه الاموال ستذهب للبناء وتعليم التلاميذ فعلا وليس لغيرهما فسوف يشارك ويعطى باكثر مما يظن ويتصور الكثيرون .

رجـــب البنـــا

لقد كشفت ندوة « دور المشاركة الشعبية فى اصلاح التعليم » التى نظمتها الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية عن حقائق لم يسبق عرضها بهذه الامانة والصراحة ، فادركنا مثلا ان مايقال عن تزايد ارقام الميزانية المخصصة للتعليم عاما بعد عام يخفى حقيقة ان اهتمام الحكومة بالتعليم يتناقص منذ عام ١٩٧٥ . فقد كانت ميزانية التعليم (بجميع مراحله وانواعه) تمثل ٢٢,٢ ٪ فى عام ١٩٧٥ فاصبحت ٥,٩ ٪ فقط فى ميزانية الدولة لعام ٩٠ ـ ٩١ . ولم تخصص فى ميزانية هذا العام للاستثمارات فى التعليم الا ٢٠٠ مليون جنيه ، اى مايكفى لبناء خمس مدارس جديدة على الاكثر ، وادركنا ان اجور ومرتبات العاملين فى التعليم تستهلك ٩١ ٪ . من ميزانية التعليم ، بما يفيد ان الدولة لم تعد ملتزمة تقريبا الا بصرف الاجور ، اما المبانى والانشطة وسائر متطلبات التربية والتعليم وتكوين الشخصية و .. و .. مما يقال بالفاظ رنانة فليس مخصصا له الا ٩ ٪ فقط من ميزانية التعليم . !

وبذلك فهمنا لماذا لم تنشأ مدارس جديدة كافية طوال السنوات الماضية الى ان ساء حال المدارس الى حد ان اصبح عندنا ٢٠٠٠ مدرسة مهددة بالانهيار ، او بدون دورات مياه او زجاج نوافذ ، او بدون معامل او مكتبات او ملاعب ، او فناء يتحرك فيه التلاميذ ، وادركنا لماذا زاد متوسط تلاميذ الفصل فى الابتدائى على ٦٠ طفلا ، ولماذا تضطر ٤٥ ٪ من المدارس الابتدائية و ٣٢ ٪ من المدارس الاعدادية للعمل اكثر من فترة واحدة ويصبح اليوم الدراسى فيها اربع ساعات فقط لاغير ، لا تكفى للتعليم ولا لتقويم السلوك ، ولا لغرس القيم ، ولا لاعداد الطفل للمستقبل ، ولا لاى شىء من هذا .

ادركنا ان الارقام يمكن ان تصبح لعبة مضللة ، كان يقال ان نسبة الانفاق الجارى للتعليم الاساسى ارتفعت من ٢٤٠ مليون جنيه علم ٨٠ / ٨١ فاصبحت ١١٧٢ مليونا بزيادة ٥٠ ٪ تقريبا ، ولا يقال ان نسبة هذا الانفاق انخفضت من ٦٤ ٪ الى ٦٢ ٪ من اجمالى الانفاق الفعلى لميزانية التعليم ، رغم ازدياد اعداد التلاميذ . ولا يقال ان الانفاق الحقيقى على التعليم يقل هذا العام عن مثيله عام ٧٤ / ٧٥ وان الزيادة فى المخصصات المالية لكل مرحلة ليست الا زيادة شكلية تنطوى فى حقيقتها على تراجع فى حجم الانفاق على التعليم ..

الحقيقة الظاهرة وسط جو المصارحة والموضوعية العلمية وقفت بنا امام وجود ازمة ، عبر عنها الدكتور ابراهيم سعد الدين بان الدولة تتقهقر فى مجال الخدمات تقهقرا غير منظم وقبل اعداد بديل ، كما ان الدولة لم يعد لديها قدرة على تمويل مايلزم لعملية اصلاح التعليم ، يضاف الى ذلك انها ليست لديها قدرة تنظيمية ايضا ، فلم يعد هناك مخرج من هذه الازمة المستحكمة الا بالجهود الاهلية ، العقبة الحقيقية امام انطلاق الجهود الاهلية هى ان الخبرات الكثيرة السابقة جعلت الناس فى حالة شك دائم من الاجهزة التى تتلقى التبرعات مهما تكن اهدافها او مسمياتها ، ولابد ان نسال ، كما سال المفكر التربوى الدكتور حامد عمار لماذا يدفع الناس مئات الجنيهات للدروس الخصوصية ولا يدفعون جنيها او اثنين تبرعا او مساهمة للتعليم .. والاجابة ان مؤشر الثقة والاطمئنان العام الى الذمم اوشك ان يقترب من الصفر ، والحل الا نطلب من الناس ان يساهموا الا بتوافر ثلاثة شروط : مشاركتهم فى التمويل ومشاركتهم فى مراقبة الانفاق (مراقبة حقيقية وليست شكلية) ومشاركتهم فى محاسبة المنفذين .. فاذا توافر ذلك الثالوث فسوف يعطى الناس عن طيب خاطر ، ويمكن ان يتقبلوا دفع رسم اضافى لاصلاح التعليم كما يدفع المتقاضون على كل ورقة دمغة محاماة او رسوم لابنية المحاكم ، ويمكن التوسع فى هذه الرسوم الاضافية على رخص السيارات وجوازات السفر وغيرها كما اقترح الدكتور

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢



محمد حسونه . لان تمويل مشروعات التعليم التى تحتاج الى ٦ مليارات من الجنيهات لن يكون الا من افراد الشعب العاديين بقروشهم ، أما اصحاب الملايين الاميون ـ كما قال الدكتور مراد وهبه ـ فانهم لن يحسوا بقيمة التعليم ولن يعطوا من اموالهم من اجل التعليم . وافراد الشعب العاديون ليسوا مستعدين لاقتطاع قروش من قوتهم لشراء سيارات او صرف مكافات او .. او .. الخ .

لو استطعنا ان نعيد الثقة لدى المواطنين فى نظافة الايدى والذمم والضمائر ، فسوف يتحقق ماتراه مستحيلا ، وسوف يكون ممكنا ان يرى النور اقتراح الدكتورة منى مكرم عبيد ، وهو انشاء صندوق خاص اهدافه اوسع من مجرد بناء مدارس ليشمل كل مايلزم التعليم بمفهومه السليم ، وله شخصية مستقلة ، بعيدا عن ميزانية الدولة ، ويدار ادارة شعبية وتنشر ميزانياته وتعرف بنود الانفاق بالتفصيل ، وتكون موارده من حصيلة الزكاة ، بعد ان اصدر فضيلة المفتى فتواه بجواز اخراج الزكاة للتعليم ومنشاته ، ولن تكون هذه الحصيلة قليلة ، ومع الزكاة يمكن ان تصب فى هذه الصندوق حصيلة الرسوم والضرائب المقترحة والمساهمات الاجنبية .. ولنا تجارب فى المشاركة الشعبية يمكن الاستفادة منها مثل مجالس المديريات التى انشئت عام ١٩٠٩ وكانت تفرض ضرائب محلية للتعليم كان الناس يدفعونها عن طيب خاطر لانهم كانوا يرون النتائج بعيونهم وبلغ من امرها انها كانت ترسل مبعوثين الى انجلترا على حسابها لاعداد المعلمين ، وانشات مجالس المديريات مدارس مازالت قائمة حتى الان مفخرة لا مثيل لها بين مدارسنا الحديثة رغم ان عمرها تجاوز ٨٠ عاما .. لان الشعب هو الذى بناها وليس الموظفون !

لا نستطيع ان نتجاهل ان زيادة الاسعار ادت الى زيادة تكاليف التعليم سواء فى المبانى ، او الكتب ، او الانشطة ، او المرتبات ، مما يجعل المشاركة الشعبية امرا لا مفر منه ، واذا كانت المشاركة قد بدات بمبادرات شعبية فى بعض المدن ، فان واجب الدولة ان تقدم يدها ، وتدعو ، وتعد مشروعا لتنظيم هذه المشاركة يتضمن فى الاساس « خطاب نوايا » او ضمانات لاعادة الثقة ، لان موضوع « الثقة » الان هو المفتاح الحقيقى للازمة ، والمفتاح الحقيقى للحل .□



المصدر : حريتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

..والكلمة .. أمانة :

نعم .. التعليم حق دستورى .. ولكن ..!!

بقلم :

سمير رجب

● التوسع فى التعليم الخاص .. يحد من التكالب على المدارس الحكومية .. ويساعد على تحسين مبانيها .. وتوفير الادوات الاساسية للعملية التعليمية .. والحد من كثافة الفصول ●

(مادة ١٨)

التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى • وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج •

● من المستحيل .. أن نعود إلى الوراء .. وميزات الامس .. لا يمكن المساس بها .. أو الانتقاص منها ●

● د. حسين بهاء الدين ●

● وزارته تحتاج ما بين ٦ و ١٠ مليارات جنيه لبناء المدارس .. حتى يمكن استيعاب التلاميذ فى «دور مدرسية» صالحة لتلقى العلم ●



ينص الدستور المصرى على أن التعليم حق تكفله الدولة .. طبعا هذه قضية لا نقاش فيها .. فالمفروض أن يتمتع المواطن بهذا الحق .. ولا يمكن أن يأتى يوم من الأيام .. يصبح فيه مثار مزايدة .. أو خلاف .

فى نفس الوقت .. من المستحيل .. أن نعود إلى الوراء .. وميزات الأمس .. لا يمكن المساس بها .. أو الانتقاص منها .

لكن .. يجب أن يكون واضحاً .. أن الدستور .. إذا كان قد كفل مجانية التعليم .. فإنه ـ ولا شك ـ لم يتعرض للعوامل المساعدة للعملية التعليمية .. بمعنى أن الدستور مثلاً لم يقض أن تكون المساكن الطلابية بالمجان .. أو بأسعار رمزية .. نفس الحال بالنسبة للمأكل ، أو المشرب ..!

وهنا لابد من وقفة :

لقد أدى التوسع فى العملية التعليمية .. بكل فروعها .. إلى انخفاض مستوى الطالب ، والمعلم فى آن واحد .. وأصبح الاعتماد على الدروس الخصوصية ضرورة لا مفر منها نتيجة أن المدرسة ، أو الجامعة .. عجزت ـ بسبب زيادة الأعداد ـ عن تقديم «الخدمة» كما ينبغى أن تكون ..!

لهذا .. يجب أن نكون صرحاء مع أنفسنا .. ونقول إن الأمل يكمن فى المدرسة الخاصة ، والجامعة الخاصة .. خصوصا أن المدارس الخاصة قد انتشرت فى ربوع البلاد طوال الفترة السابقة وأقبلت عليها نسبة كبيرة من الطلبة بغية تحقيق أكبر قدر من الاستفادة .. دون إشارة من قريب أو من بعيد .. إلى أن وجود مثل تلك المدارس يتنافى مع المبدأ الدستورى .

● ● ●

إن التوسع فى «التعليم الخاص» بشتى فروعه سوف يحقق هدفين أساسيين :

● أولا : تخريج أجيال جديدة يمكن الاعتماد عليها .. نتيجة حصولها على قسط وافر من التعليم ، والثقافة فى آن واحد .
● ثانيا : الحد من التكالب على المدارس الحكومية الأمر الذى يساعد على تحسين مبانيها وتوفير الأدوات الأساسية للعملية التعليمية .. والحد من كثافة الفصول ورفع الحياة المعيشية للمعلم .

● ● ●

على الجانب الآخر .. نحن بالطبع ـ كما أشرنا فى مقالات سابقة ـ مع إنشاء الجامعة الأهلية .. فهى التى تعمل على تفريخ أفواج من الخريجين يمكن الاعتماد عليهم فى الحياة العملية .

● ● ●

عموما .. لقد استطاعت الدولة ـ والحق يقال ـ رغم كافة الصعوبات والمشاكل .. أن تضع أيديها على الثغرات ، ونقاط الضعف .. وهى تحاول الآن جاهدة وضع العلاج ، والحلول فى ضوء الامكانات المتاحة .. إذ يكفى أنها اعتمدت لأول مرة (١٢٧ مليون جنيه) لتحسين أحوال المعلم .. ومنحته الأوسمة ، والنياشين مما يولد الثقة فى نفسه .. ويشجعه على بذل مزيد من الجهد فى عمله الأمر الذى ينعكس فى النهاية .. على الطالب .
وإذا كان د. حسين كامل بهاء الدين قد أعلن مؤخرا .. أن وزارته تحتاج إلى مبلغ يتراوح ما بين ٦ و ١٠ مليارات جنيه لبناء المدارس .. فهذا ليس حلماً .. أو خيالا .. بل يفرضه الأمر الواقع .. حتى يمكن استيعاب التلاميذ فى «دور مدرسية» صالحة لتلقى العلم .. بعد أن عانوا كثيرا من انهيار المبانى فوق رؤوسهم .. ومن «جلوسهم» على

المصدر : مايو
التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«لقد تقرر اعطاء التعليم ، وتحديثه أولوية أولى .. باعتباره القاعدة القويمة لانطلاقات خطة التنمية الشاملة ، والوصول بها إلى النجاح المؤثر والايجابى لزيادة الانتاج ، والدخل القومى ، واتاحة الفرص لبنى الوطن لكى يتمكنوا من اللحاق بالتطور المذهل فى العالم ومواكبة التغيرات السريعة ، والمتلاحقة من حولنا ، والمشاركة فى ثورة العلم ، والمعلومات المستمرة ، والدائمة .

ولما كان سلاح العصر ، والمستقبل .. هو السلاح الذى لا يفل .. متمثلا فى العلم ، والمعلومات .. وليس من طبيعته الفناء .. بل التجدد والنمو ، والارتقاء .. فان علينا أن نستوثق بأنفسنا ، ولأنفسنا .. بأن تكون العملية التعليمية .. غوثا أكيدا للتسلح بهذا السلاح» .

محمد حسنى مبارك

الأرض .. نظرا لتكدس الأعداد الهائلة .. داخل «الفصل الواحد» ..!

● ● ●

لا جدال .. أن المشاركة الشعبية واجبة .. والمجهودات الذاتية لا يمكن اغفالها .. لسبب بسيط أن الحكومة ـ مهما كان الأمر ـ لن تقدر على تدبير هذا المبلغ الكبير .. لكن الواضح ـ للأسف ـ أن المشاركة الشعبية حتى الآن قاصرة .. ولا تفى بالغرض المطلوب .

● ● ●

إذن .. لا سبيل سوى .. توسيع قاعدة التعليم الخاص .. فمجانية التعليم ـ كما أشرت ـ لا يمكن الاعتداء عليها .. غير أننا لا نريد أن تتحول فى يوم من الأيام .. إلى مجرد دخان فى الهواء ■

المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

مع الجهاد

في مدارس دار التربية :

المصريون .. الأوائل على العالم

حامد دنيا



حقا .. « الميه تكدب الغطاس » . فللعام التالى على التوالى .. تتوج مدارس دار التربية للغات للمربية الفاضلة نوال الدجوى ملكة على عرش مدارس العالم أجمع - شرقا وغربا - فى امتحان شهادة ال : « آى . جى . سى . إس . إى I.G.C.S.E » فى مواد العلوم : الطبيعة - البيولوجى والكيمياء ، وهى مواد العصر العلمى التكنولوجى .. تعظيم سلام لماما نوال - كما تطلق عليها أسرة مدارس التربية : تلاميذ وأولياء الأمور ومعلمين لأنها تستحق عشرة على عشرة .. وزيادة والمصريون أهمه .

فى العام الدراسى الماضى .. حصل طلاب مدارس دار التربية للغات على الترتيب الأول من بين طلاب العالم أجمع فى امتحان مادة الكيمياء ويومها .. قال البعض إن هذا فوز مؤقت . وقال البعض الآخر إنه ضربة حظ أو مجرد مصادفة لن تتكرر .

وفى هذا العام - فى فبراير الماضى - فازت مدارس دار التربية للغات للعام الثانى على التوالى بالمركز الأول أو بلغتنا العامية أصبحت « الألفة » على مدارس العالم أجمع أيضا . ولم يقتصر تفوق طلاب دار التربية هذا العام على مادة الكيمياء فقط كما حدث فى العام الدراسى الماضى ، ولكن امتد التفوق ليشمل هذا العام مواد الطبيعة والبيولوجى بجانب مادة الكيمياء .. وهذا أمر يعتبر فى رأى الكثيرين من قبيل الخيال أو يفوق التصور وبكل المقاييس شيء لا يصدق .

وليس هذا الكلام من عندياتى بل كما جاء فى الخطاب الرسمى الذى أرسله قسم الامتحانات بجامعة كامبردج بانجلترا وهى من أعظم وأعرق الجامعات الانجليزية ، وهى التى تجرى الامتحانات سنويا : تضع أسئلتها وتقوم بتصحيح أوراق الإجابة هناك فى لندن لكل الطلاب المشتركين فى الامتحانات .. ثم ترسل النتيجة للمجلس البريطانى بالقاهرة ليعلنها للطلاب ..

فقد ثبت من واقع الخطاب المرسل من جامعة كمبردج البريطانية إلى السيدة نوال الدجوى بأن ٤٦ طالبا من ٥٥ طالبا من مدارسها فى مادة الطبيعة حصلوا على تقدير « إيه A » وهى تعادل ٩٥ ٪ على الأقل من المجموع الكلى للدرجة النهائية للمادة . وحصل ٣١ طالبا من ٤٣ فى مادة البيولوجى على تقدير « إيه A » .. وكذلك الحال فإن نفس النتيجة قد تكررت بالنسبة للامتحان فى مادة الكيمياء .. وهذا يحدث لأول مرة فى تاريخ امتحانات هذه الشهادة العالمية .

وجاء أيضا فى خطاب إعلان نتيجة الامتحان أن هذه النتيجة تدل على مدى الجهد المبذول والعمل الشاق من طلاب ومدرسى دار التربية .. وهذا المجهود هو الذى أدى إلى أن يفوز طلابها بالمركز الأول على كل طلاب العالم ..

وكان لهذه النتيجة الباهرة أثر كبير فى كل أنحاء العالم . إذ كيف يفوز الشباب المصرى ، وهم أبناء إحدى الدول النامية ، بالمركز الأول على كل طلاب العالم ، حتى على طلاب الدول المتقدمة جدا ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والدول الأوربية .. لدرجة أن جاء منذ أيام وفد تعليمى تربوى كبير من جامعة كامبردج إلى القاهرة حيث زاروا مدارس دار التربية ، وتفقدوا المعامل بها على الطبيعة وتعرفوا على احتياجاتها ، ثم قضوا مع الطلاب وأسرة التدريس بقيادة نوال الدجوى خمسة أيام .. حيث أكدوا خلالها أحقية دار التربية بهذا الامتياز العلمى ..

ومن حق مدارس دار التربية ومديرتها الأستاذة نوال الدجوى أن نتكلم عنها .. والكلام عن ماما نوال لن ينقطع ولا يجوز أن ينقطع مادامت مدارسها قد شرفت مصر كلها .. ولن يتهمنى أحد بأن ما أكتبه هو من باب الدعاية لها أو الإعلان عنها . فهى فى الواقع لا تحتاج لا منى ولا من غيرى هذه الدعاية . لكن من مسئولية الإعلام أن يلقى الضوء على هذه النجاحات التى تحققها نوال الدجوى كل سنة ، خاصة إذا كان هذا النجاح يشرف مصر كلها ..

ويكفى أن يعرف المواطن المصرى أن هذه النتيجة لم تأت من فراغ .. إن نوال الدجوى قد تفرغت تماما لإدارة مدارسها . منذ ربع قرن تقريبا منذ ريعان شبابها وهى لا تترك مدارسها لحظة ..

فإذا ذهبت مثلا إلى مدارسها : « البيبى هوم أو دار التربية » .. لا تسمع صوتا ، أو همسا ، أو ضجيجا .. بل تشعر وأنت داخل دار التربية أنك تدخل محرابا مقدسا . كل شيء فيه أعد بنظام وانتظام وانضباط . فلا هرج ولا مرج ولا زوغان ولا قفز ولا « نط » من فوق السور . الكل : تلاميذ ومدرسين وإداريين .. يعملون فى « هارمونى » واحد متناغم ومتجانس .. يجمع الكل روح الأسرة ، وروح الفريق برئاسة القائد الناجح ، الفاهم ، وهى المربية الفاضلة نوال الدجوى ..

● ● وإذا دخلت المعامل .. خيل إليك أنك فى أعظم المعامل تقدما .. من حيث أحدث الأجهزة والآلات العلمية المتطورة والتلاميذ الصغار الذين لا تزيد أعمارهم على ١٦ أو ١٧ سنة .. قد ارتدى كل منهم البالطو الأبيض ، كأنهم علماء كبار يبحثون فى الذرة أو علوم الفضاء أو يحاولون اكتشاف علمى جديد .. والتلميذ الذى ينسى البالطو لا يدخل معمل الطبيعة أو الكيمياء أو البيولوجى لأنه محظور دخول المعمل بلا بالطو والمعنى المقصود أن يكون التلميذ منذ صغره مستعدا لفهم وتعلم وتقدير ومتابعة هذه المادة العلمية أو التجربة العملية التى يشرحها له المدرس داخل المعمل .. تماما كالطبيب الذى يرتدى البالطو الأبيض ويعلق السماعة حول رقبته داخل المستشفى أو عيادته عندما يكشف على مريضه أو يقوم بإجراء عملية جراحية له . إنه يشعر

المريض الذى يعالجه أنه يقدره ويبذل المستحيل من اجله ويحترم عمله وعلمه فى آن واحد .. وهذا فى حد ذاته يعود التلميذ منذ صغره على الجدية والانضباط وتقدير البحث العلمى واحترام العلماء ، وفى نفس الوقت يجعله قادرا على فهم حقيقة المادة العلمية التى يدرسها ويلم بدقائقها وأسرارها ومحتوياتها من واقع التجربة المستمرة والتطبيق العملى الدائم .. وهذا هو أحد الأسباب فى أن يفوز طلاب مدارس دار التربية بالمركز الأول على طلاب مدارس العالم فى مواد العلوم الطبيعة والكيمياء والبيولوجى - كما سبق أن قلت ..

● ● ونفس الحال والمنظر نتكرر فى معامل اللغات والكمبيوتر وفى المكتبة .. الطالب منكب على دراسته دائما مع مدرسه بشغف واهتمام وإصرار وإرادة وعزم وهمة وانتباه وفهم واطلاع كامل .. فمدرسو دار التربية منذ مرحلة الحضانة فى البيبى هوم ثم فى دار التربية يعلمون التلميذ ويدربونه منذ طفولته على كيفية التفكير وليس على الحفظ أو الصم .. لذلك يخرج التلميذ فى نهاية الحصة وفى « مخه » معلومة علمية محددة ومعينة لا ينساها بدا . وهذا أيضا سبب ثان لتفوق التلاميذ فى الإجابة عن كل الأسئلة فى الوقت المحدد . فامتحانات ال : « أى . جى . سى . إس . إى » تتعلق إجابتها الصحيحة بذكر معلومة معينة فى نقطة معنية فى وقت محدد . فمن فهمها أثناء العام الدراسى استطاع الإجابة عنها بلا تعب وبمنتهى السهولة وفى أسرع وقت .. وذلك بعكس التلميذ الذى تعود على الحفظ .. فإنه لن يستطيع الاجابة عن كل الأسئلة بل قد يضيع الوقت كله دون أن ينتهى من الإجابة عن نصف أو حتى ربع الأسئلة فقط !! .

● ● وإذا دخلت أى فصل من مدارس دار التربية للغات فستجد شيئا مختلفا تماما . فالفصل الواحد لا يزيد عدد طلابه على ٢٢ ، والفصل مكيف الهواء كذلك .

● ● وفوق هذا كله .. وهذا فى رأيى السبب الرئيسى الأول لنجاح مدارس دار التربية . إن المدرسة كلها تعمل - كما قلت - بروح الفريق - روح الأسرة الواحدة بقيادة مربية ، فاضلة .. هى ماما نوال .. ولذلك ينطبق المثل : إن وراء كل رجل عظيم امرأة . حقا .. إن نوال الدجوى القائدة الناجحة وراء تفوق مدارسها .

● ● كما أن التعاون وثيق بين المدرسة والمنزل . فمديرة المدرسة وتكاد تجتمع مع كل ولى أمر على حدة .. تتفاهم معه فى كل ما يتعلق بابنه أو ابنته ، وتقدم له تقريرا كاملا عن سلوكياته وقدراته ومستواه .. أولا بأول والكل ينفذ النظام بمنتهى الدقة والترحيب والحب .

● ● وأخيراً .. فإن أول ما يطالعك وأنت داخل إلى مدارس دار التربية .. ذلك الجهاز الأمنى ذى الزى المميز الواقف فى استعلامات المدرسة بالقرب من البوابة الرئيسية لها ، والمنتشر حولها وبين جنباتها ، يمنع أى دخيل من اقتحام المدرسة ولذلك فلا أحد يستطيع أن يعبث بحرم وقدسية المدرسة ، بأثاثها ، بمعاملها ، باختلاط الحابل بالنابل ، كما يحدث فى كثير من بعض مؤسساتنا العلمية - مع الأسف الشديد - وهذا هو السر فى أنك منذ أن تضع قدمك على عتبة مدارس دار التربية .. تشعر بالرهبة والتقدير وكأنك داخل إلى محراب علمى مقدس .. لا إلى ساحة تهريج أو سيرك .. كما قلت ..

مرة ثانية .. تمنياتى لك ياست نوال ، أو ماما نوال ، بالتوفيق ولطلابك دائما بالتقدم .. وامسكوا الخشب خوفا من الحسد . وكل سنة وأبناؤك وبناتك الأوائل على العالم أجمع .





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

الجامعة الأهلية لماذا ؟

ـ المهم من تسمية الجامعة بانها (اهلية) ، ان تنشأ هذه الجامعة بجهود المواطنين المثقفين الذين يحبون العلم ، وان تدار على نحو تستقل به عن الحكومة ويرد الى ذهني في هذا الصدد مشروع انشاء الجامعة المصرية الاهلية التى فكر في إنشائها في اوائل هذا القرن مواطنون مصريون بارزون . ورغم ان المعتمد البريطاني ـ اللورد كرومر ـ كان يعارض في إنشاء جامعة بمصر . فقد تقدم رجل اسمه مصطفى كامل الغمراوى بك بالدعوة الى انشاء الجامعة وتبرع لذلك بمبلغ خمسمائة جنيه (وكانت قيمتها كبيرة يومئذ) وتحمس بعض الكبراء وعقدوا اجتماعا حضره سعد زغلول ، وقاسم امين ، وعبد العزيز جاويش ، ومحمد فريد ، وغيرهم . واكتتبوا بمبالغ لا يزيد مجموعها عن خمسة الاف جنيه . وقرروا إنشاء الجامعة المصرية الأهلية . وكان ذلك في سنة ١٩٠٧ ، واختاروا رئيسا للجنة سعد زغلول . فلما عين سعد بعد ذلك ناظرا للمعارف (وزيرا للتعليم) اختير الامير احمد فؤاد ليحل محله ، (وهو الذى اصبح فيما بعد سلطانا لمصر ثم ملكا لها) والمهم ان الجامعة الاهلية نمت بعد ذلك بجهود المواطنين واستقدمت اساتذة من المستشرقين الكبار، وساهمت في نموها تبرعات المواطنين الاغنياء ومنهم اعضاء الاسرة المالكة وخاصة الاميرة فاطمة اسماعيل (بنت الخديو اسماعيل واخت الملك فؤاد) هذه باختصار قصة إنشاء الجامعة المصرية (الاهلية) انشأها شعب مصر قبل ان تصبح في العشرينات جامعة الدولة فإذا اريد الان إنشاء جامعة (اهلية) ، فهل يتفق مع تسميتها هذه ومع طبيعتها ان تنشأ بناء على توجيه من رئيس الدولة وان تكون اداة إنشائها وتنظيمها قانونا من قوانين الدولة ؟ انها بهذا الاسلوب في الانشاء والتنظيم لا تخرج عن كونها جامعة من جامعات الدولة . جامعة حكومية . يعد اداة انشائها وتنظيمها وزير التعليم ، وتتولى الدولة شئونها . على نحو لا يختلف كثيرا عن الجامعات الاخرى القائمة حاليا .

ـ فلماذا إضافة جامعة جديدة ـ حكومية ـ الى الجامعات الحكومية الحالية وعددها ثلاث عشرة جامعة ؟!

ـ ليس مقبولا ان يقال إن دولة كذا بها عدد كبير من الجامعات وان عدد السكان لدينا يحتمل مزيدا من الجامعات .. ليس هذا بمنطق مقبول فلنا ظروفنا وللآخرين ظروفهم هذا بديهي .

ـ إن الجامعات الحالية تشكو من صعوبات جسيمة عديدة ، من شانها ان تقعد بها ـ او بالكثير منها ـ عن اداء مهامها في العلم والبحث وخدمة المجتمع على النحو الذى تبتغيه الجامعة . والذى ينشده الوطن .. من هذه الصعوبات ما يتعلق بالانتقاص من استقلالها ، وفرض اعداد كبيرة ضخمة عليها في زفة التنسيق السنوية العظمى ، ثم تنوء هذه الجامعة وتلك بالآلاف المؤلفة من طلبة ضعاف المستوى ، لا يصلح الكثير منهم لمتابعة الدراسة الجامعية .. ومن الصعوبات ما يتعلق بتعذر استكمال الابنية والمعدات والاجهزة والمعامل والكتب الحديثة والدوريات العالمية الهامة ، في فروع العلم ، والتخصص ، الكثيرة المختلفة .. ومن هذه الصعوبات صعوبات مالية تفرضها هذه الورطة التى اوقعنا فيها نص الدستور على مجانية التعليم ، مجانية يستغلها الاغنياء قبل ان يستفيد منها الفقراء ـ ولتعذر ادراج الاعتمادات الكافية تلجا الجامعات الى تحصيل رسوم او تبرعات معينة ، للحصول على المبالغ اللازمة لتسيير أعمالها وصيانة مبانيها وسد بعض احتياجاتها الاخرى . ومن الصعوبات ما يشكو منه المسئولون عن بعض الكليات ، صراحة من عدم توفر الكفاية العددية لاعضاء هيئات التدريس ، وعدم تناسب الاعداد الحالية مع اعداد الطلبة ، مما



يتعذر معه في كثير من الأحيان أن تقوم الصلة بين طالب الجامعة وبين أستاذ يصنعه على عينه، ويعتني به عن قرب، بحيث يساعده ليكون قارئا ومفكرا وباحثا، ذلك الى جانب صعوبات كثيرة أخرى ليست خافية ينهار معها المستوى أحيانا . فما بالنا نتجه الى إنشاء جامعة جديدة ولو تحت مسمى (الجامعة الأهلية) ؟!

- إن بعض الكليات في بعض الجامعات الحالية تخرج شبابا لا يحسن بعضهم القراءة والفهم، والتعبير بالكلام وبالكتابة .. وليس ذلك سرا يذاع ! فهل حلت مصر مشكلات جامعاتها الكثيرة الحالية، وهل ذللت الصعوبات التي يشكو منها مريدو هذه الجامعات وعمداء كلياتها وأساتذتها، قبل أن تتجه الى إنشاء جامعة جديدة ؟!

- وإذا كان المقصود بالجامعة الجديدة أن تخصص للطلبة أصحاب المجاميع الكبيرة .. فما ذنب الجامعات الحالية، إذ نجبرها على أن تقبل - وتتعهد - الطلبة ذوي المجاميع المحدودة أو الصغيرة ؟! إن الأصل في التعليم الجامعي أن يقتصر على الطلبة ذوي المستوى الذهني والثقافي الرفيع . لا أن يدخلها كل من هب ودب من الطلبة والطالبات بحجة ديمقراطية التعليم !

- وإذا كان المقصود بالجامعة الجديدة أن تستقطب الأساتذة النابهين ذوي التميز في تخصصاتهم العلمية . فما ذنب الجامعات التي يعملون بها حاليا، حتى تحرم من هؤلاء فيهبط فيها مستوى الأداء والبحث، نتيجة شيء يشبه استنزاف العقول . Brain Drain ؟

- ثم ماذا تعطي الجامعة الجديدة من مؤهلات وشهادات ؟ وهل يراد أن تختلف في مستواها، وفي نظر الجامعات الأجنبية لها عن الشهادات التي تعطيها سائر الجامعات المصرية التي لا تتمتع بوصف كونها (أهلية) ؟

- أم إن الدولة تضيق الآن بالإنفاق على الجامعات، كما يحرجها نص الدستور على مجانية التعليم (وهو نص شأنه شأن كثير من نصوص الدستور الحالي تحتم المصلحة الوطنية تعديله بسرعة) فتريد الدولة بالجامعة الجديدة أن يكون التعليم فيها مقابل مصروفات كبيرة وبذلك تصبح هذه الجامعة جامعة الأغنياء الأرستقراط القادرين على دفع الرسوم الباهظة ولا أدري متى كان الغني - وحده - دليلا على التفوق الدراسي، ومؤشرا لحسن الاستعداد العلمي ؟ ثم لا أدري هل تتحول المعاملة المختلفة بين جامعات الدولة (بما فيها هذه الجامعة الأهلية وما قد ينشأ فيما بعد على غرارها)، الى اختلاف في المعاملة بين أبناء (الست) وأبناء (الجارية) !؟

- إن الجامعات جميعا يجب أن يقتصر القبول فيها على أعداد محدودة من الطلبة ذوي الاستعداد الفائق أو الحسن، والجامعات جميعا يجب أن يكون التعليم فيها بمصروفات لا يعفى منها إلا الطلبة المتفوقون والأوائل إذا كانوا من ذوي الدخل المحدود . كل ذلك مع الاهتمام الجاد والعناية الصادقة بالتعليم الفني، وبالتعليم الحرفي، سواء في المرحلة الإعدادية أو في المرحلة الثانوية

- إن التفكير في إنشاء جامعة جديدة - أيا كان اسمها ولو تحت اسم جامعة أهلية - لن يخفي حقيقة يستشعرها المواطن المثقف الواعي، وهذه الحقيقة هي أن جامعاتنا بأوضاعها الحالية عاجزة الى حد كبير عن أن تقدم لمصر شبابا يتمتعون بمستويات من العلم والثقافة والقدرة على البحث، تقارب المستويات التي تكفلها جامعات الدول المتقدمة .

- أليس الأجدر بنا أن نطب لأدواء جامعاتنا الحالية، وأن نذلل ما يواجهها من صعوبات، وألا نشغل أنفسنا بأن ننشئ على حسابها جامعة جديدة لها مشكلات جديدة !

المستشار عثمان حسين عبد الله



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلم والعمل

إذا كان من الممكن للدارس فى المراحل الأولى ان يتلقى مادة المنهج التعليمى بصورة بسيطة ومنتظمة ومتدرجة فإلى جانب ذلك وبشكل متواز عليه ان يدرس ايضا مادة البحث العلمي منذ البداية فمادة البحث العلمي ومادة المنهج التعليمى كلاهما مادتان مرتبطتان ببعضهما تكمل احداهما الاخرى لان البحث العلمي يترتب على الوعى بالمنهج هذا الوعى الذى يدفع الطالب إلى محاولة استكشاف وربط الحقائق بصورة منظمة وفعالة انطلاقا من الفروض وانتهاء بالنتائج . اى ان الطالب فى المراحل الاولية للتعليم عليه ان يكون مهيا للبحث ولو فى صورة قد توصف بانها بدائية إذا ما قورنت بالمراحل المركبة التى ستدخله فيها مادة البحث فى المراحل اللاحقة .

مادة البحث العلمي ستمكن الطالب من ان يربط ذاته بالمنهج لان البحث محاولة لاضفاء بعض من مدركات الذات على المعلومات بتحليلها وتنسيقها وفرز نتائجها ويترتب على ذلك بالضرورة نمو فى شخصيته لانه يجد حرية التعبير عن افكاره ووجهة نظره فيما يطرح عليه من معرفة ، بنظام وفاعلية وبطريقة خلاقة .

مادة البحث العلمي ستمكن الدارس ايضا من ان يدرك إلى اى حد ترتبط مواد الدراسة ببعضها البعض وان المعرفة وحدة متكاملة لها اوجه متعددة وليست مواد متفرقة كل مادة منها تؤذن وحدها فى مالطة إلى ان تجد مجيبا او مستمعا

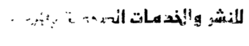
وعندما يجد الطالب رابطا بينه وبين المعرفة ينبع من طبيعة التعامل معها ويجد ايضا رابطا بين افرع العلوم المختلفة بعضها البعض يحس بالطمانينة ويستقر فى ضميره ان الأمر فيه روح التالف والانسجام . فيقبل على المعرفة بعزيمة صادقة ويرى -وهو مازال فى المراحل الأولية انه قادر على العطاء والبذل وانه لا يعيش عالما منفصلا عنه ولا يدفع دفعا نحو اغتراب اصطنعته الظروف القاهرة .

وقد تصدى البعض للامر بالتاكيد على ضرورة العودة إلى حصص المناظرات فيختار احد الطلبة شخصية تدافع عن نفسها ويختار الاخر شخصية اخرى فى مواجهتها تدافع عن مناقبها مثل سمك البلطى يعدد ميزاته ويرد عليه فى ذلك سمك المياس او ساعة الحائط تتحدث عن نفسها فتقول .. ونود ان نشير هنا إلى ان العودة لاسلوب كان مرتبطا بظروف انقضت لا يفيد تكراره

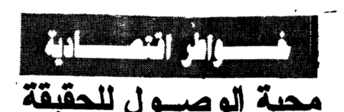
عبدالله الوكيل



المصدر : وطنـــى



التاريخ ٨ مارس ١٩٩٢



محبة الوصـول للحقيقة

كانت مقـررات التعـليم الثانوى « التى تعـادل الان المرحلة الاعدادية + المرحـلة الثانوية » تشتمل على مـادة التربية الوطنية ومادة الاخلاق والغيت هاتان المـادتان منـذ منتصف الخمسينات على يـد ثورة يولية . وكان ذلك — فى تصورى — احـــد الاسباب الرئيسية لانهيـار القيم الذى يعانى منه المجتمع اشد المعاناة الان فى كافة جوانبه .



بقلم :

د . صليب بطرس

ومن المبادىء التى حـاول المعلمون غرسها فى نفوس التلاميذ من خـلال مادة الاخـلاق ، محبة الوصـول الى الحقيقة فكانوا ينادون باعلى صـوت انها خير ما يجب ان يمسك به المـرء منذ حـداثته حتى ينطبع على هـذه المحبة فتلازمه طوال حياته .

ومحبة الوصول للحقيقة اصل كل صلاح للافراد وللمجتمع . فهى التى تدفع المرء ليس الى العلم والبحث ، وليس الى النفور من الخطـا والرياء والكذب ، فحسب ، بل هى التى تدفعه ايضا الى الجهر بالحق والاعتصـام بالمبادىء القويمه والتـذرع بالصـبر والتزام العناد فى الدفاع عنها .

واستقراء تاريـخ العـلم والادب والسياسـه والاقتصـاد يبرز حقيقـة مفادها أن العلماء والمستكشفين والرواد الاوائل والباحثين اعتصـموا بحب الوصول للحقيقة ، والا ما بلغـوا ما اصبحوا فيه .

دارت هذه المعانى فى خاطرى عندماكنت اتابع ما أسموه « تقرير اخبارى » يجرىء عن طريقه رجال التلفاز بما يعدون انه احلى وافضل ما نطق به البعض من كلم (بفتح الكاف وكسر اللام) . وياليتهم ما فعلوا . فالناس كافه وهم يعيشون حرية الراى وحرية القـول فى ظـل ما يمارسـونه من ديموقراطية غرسـها الرئيس حسـنى مبارك يقفون على مدى مطابقه ما ينادى به هذا البعض مع ما يدين بـه من مبادىء . وهنا ينكشف الواقع ويفقد الشعب الثقه فيما يقال ، ويحجم عن المشاركة الفعالة التى يعانى المجتمع من فقدانها وغيابها منذ قيام ثـورة يوليه .



المصدر : وطنـــــــــى

للنشر والخدمات الصحفية

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

ان محبة الوصول للحقيقة لا تحتاج الى تعديل القوانين ، ولكنها فى أمس الحاجة الى غرس السلوك القويم والى قدوة طيبة فى جميع مناحى الحياة وجوانبها المختلفة . وفى هذا يقول أحد علماء الادارة الامريكيين : ان النجاح منافسة وهذه ادارة التى هى قدوة . غاية مؤسسة تجارية أو صناعية مهما صغرت أو كبرت سواء فى الحكومة أو فى القطاع العام أو القطاع الخاص يجب ان تحكمها مبادىء أخلاقية والا اصبحت اداة هدم للمجتمع مها كان ، حجم ما تحققه من نجاح مادى .

ولعل المثل الصارخ الحى الذى يمكن أن يضرب فى هذا المجال هو ما اطلق عليه شركات توظيف الاموال . فقد ظننا ان القانون الذى صدر فيه الكفاية الاصلاح . ولكن كيف يمكن ان يتصور ذلك فى وقت يعلن واحد من أصحاب هذه الشركات الكبرى بأعلى صوت ان هذه الشركات منذ بداية انشائها وهى تضمر الا ترد الودائع الى اصحابها وقد تحقق هذا فعلا . فاى قانون يمكن ان يقف فى سبيل تحقيق ما عقدوا عليه العزم منذ البدايه وخططوا له !! انه قانون الاخلاق . ان محبة الوصول للحقيقة هى التى تدفع القاضى الى تحرى العدالة دون ان يندفع وراء عواطفه فى الاعتقاد بأمر ما او رفض اعتقاد أو تحت ضغط من اية جهة. ومحبة الوصول للحقيقة تقف حائلا دون ابداء رأى اذا كانت البراهين لم تتكامل لدى المرء . وهى تجعل الانسان لا ينخدع بحسن المظهر قبل ان يتحرى عن الجوهر .

فى ظل غيبة محبة الوصول الى الحقيقة ظهر فى مصر مسئول اطلقت عليه الصحافة « ابى لمعة » لكثرة ما كان يقول ولا يعمل ويعد ولا يفى

ومع ذلك فانهم يتساءلون عن سر الانهيار !! والاجابة طهروا المجتمع من الادران التى لحقته . وابدأوا بان يعدوا اليه القيم التى فقدها والا ظل المجتمع بالوعة ليس لها من قرار تبلع كل شىء دون فائدة .



المصدر : الأهرام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

تكنولوچيا التعليم فى مصر .. متى ؟

تطالعنا بين الحينّ والآخر محاولات ومحاورات لاصلاح مسار التعليم فى مصر . لعل آخرها مايقوم به مخلصا الاستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم فالرجل يبذل الكثير من الجهد لعقد الندوات واستطلاع الآراء حتى يتمكن من وضع خطة متكاملة يمكن من خلالها ان تنهض بالعلم والمتعلم ونعالج المشكلات المزمنة التي تتفاقم يوما بعد يوم .. خاصة ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين

د . ابراهيم عبدالفتاح يونس

الادارة العامة للوسائل التعليمية

وكنت اتوقع ان يكون من بين الموضوعات المطروحة والمطروقة موضوع تكنولوجيا التعليم باعتباره المدخل الرئيسى - بل والوحيد - لتطوير التعليم لكنى - وبكل اسف - لم اقرأ او اسمع - ان هذه الكلمة قد وردت على لسان واحد من المتحاورين فى اى موقع رغم انها من الكلمات التى شاعت فى الأوساط التعليمية فى البلاد المتقدمة والنامية على حد سواء

وتكنولوجيا التعليم تعنى ببساطة شديدة «استخدام الأسلوب العلمى النظمى System atic القائم على المستحدثات العلمية فى حل المشكلات التعليمية » ومن هذا المدخل يكون لكل مشكلة تعليمية حل بل حلول عندما نطبق مفهوم تكنولوجيا التعليم

وحل المشكلات بأسلوب تكنولوجيا التعليم يتطلب فهم منظومة التعليم ككل وتحليلها الى منظومات فرعية على جميع المستويات ابتداء من الوزارة كنظام كبير الى المدرسة كأصغر مؤسسة تعليمية والمدرسة بهذا المستوى تتكون من انظمة فرعية تتمثل فى المعلمين . والطلاب . وعملية التدريس . والأجهزة والتجهيزات . والمبانى . ونظم التقويم الى آخره ولكى نحل اى مشكلة من هذا المدخل يجب ان نتعرف على حدودها وابعادها وفى اى نظام من هذه النظم لأنه من المستحيل ان تكون المشاكل فى جميع الأنظمة ومتى توصلنا الى منبع المشكلة يمكن وضع الحلول المناسبة لها عن طريق خبراء فى هذا المجال المحدد وقد يكون فى حل المشكلة البسيطة حل لمشكلات اخرى .. لأن جميع النظم تتفاعل معا لتحقيق اهداف العملية التعليمية . واية مشكلة فى نظام منها تؤثر بالضرورة على النظم الاخرى

واذا كان من اهم مشكلات التعليم عندنا ضعف مستوى الخريجين مثلا . فان الدول المتقدمة قد وضعت حلا عمليا لهذه المشكلة . اذ لم تعد تعتمد على الكتاب المدرسى وحده كمصدر اساسى للمعلومات . ووفرت الى جانبه مصادر اخرى على شكل تسجيلات صوتية . وتسجيلات فيديو . وبرامج كمبيوتر . الى جانب العديد من العينات والنماذج والصور الثابتة والافلام المتحركة . وغيرها من المصادر التى تنقل الخبرة التعليمية الى المتعلم فى مكانه . ووضعت ذلك كله فى مكان فى المدرسة اطلق عليه مركز مصادر التعليم . ودربت المعلمين على استخدام هذه المصادر فى تحقيق التعليم الذاتى للطلاب . بحيث يكون المتعلم حرا فى اختيار المصدر الذى يتفق مع قدراته واستعداداته

وتطلب ذلك ايضا الا يتقيد الطالب الذكى بسنوات الدراسة العادية . بل يمكن ان ينتقل فى السلم التعليمى بحسب نسبة ذكائه وليس بالسنوات التى يحددها قانون التعليم لانه يستحيل فى ظل تطوير التعليم ان يتساوى الانكياء مع غيرهم من العاديين

والامر بهذه الصورة ليس مكلفا .. ولن يحمل الدولة اعباء مالية . لأننا بالفعل - لوطبقنا هذا النظام - سوف نجد ان لدينا برامج تعليم اذاعية . وتليفزيونية . وادارة مسئولة عن انتاج هذه المصادر هى الادارة العامة للوسائل التعليمية . وكل مافى الأمر اننا سنعد هذه المصادر ونوفرها فى كل مدرسة ونضعها فى مكان يمكن اعداده بسهولة ونسمح للطلاب بالاستفادة منها فى اوقات محددة .. خاصة ونحن نطبق ذلك بالفعل فى تجربة الجامعة المفتوحة .

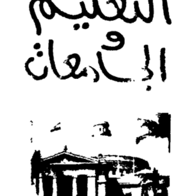
ومما يبشر بالخير اننا نعد اخصائيين لهذا المجال فى اقسام تكنولوجيا التعليم بكليات التربية النوعية . وسوف يكونون جاهزين للقيام بهذه المهام بعد عامين من الآن

المطلوب فقط ان يعاد النظر فى اختصاصات الادارة العامة للوسائل التعليمية وادارتها الفرعية بالمحافظات . حتى تقوم بدورها المهم فى تطوير التعليم من خلال انتاج مصادر التعليم المتنوعة وتدريب المعلمين على استخدامها أسوة بما كانت تقوم به فى الستينات من هذا القرن ولا اجانب الحقيقة اذا قلت ان خبراءها هم الذين نهضوا بالتعليم فى الدول العربية من خلال تطبيق مفهوم تكنولوجيا التعليم



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢





لبيب السباعي

تعليم المستقبل ! ومستقبل التعليم !

لم تعد قضية المستقبل امرا « تربويا » يقتصر الاهتمام به على وزارات التعليم وعلى المتخصصين التربويين ، بل اصبح التعليم امرا سياسيا امنيا في المقام الاول . فالتعليم للمستقبل في اى امة هو مستقبل هذه الامة ذاتها ، ومن هنا حرص رؤساء الدول المتقدمة خلال عقد الثمانينات على ان يضعوا هذه القضية في رأس جداول أعمالهم ، وتجلى ذلك في اللجنة الرئاسية التى شكلها الرئيس رونالد ريجان في بداية عهده مباشرة ، واصدرت توصياتها في التقرير الشهير « امة في خطر » ، عام ١٩٨٣ ، والذى اعيدت على اساسه مراجعة النظام التعليمي في الولايات المتحدة ، واعادة هيكلته من حيث الاهداف والمضمون والوسائل ، لذلك ايضا عقدت قمة اوروبية لدى الجماعة الاوروبية في صيف ١٩٨٦ ، تحت اسم « يوريكا » ، ولم يتضمن جدول اعمالها الا بندا واحدا ، وهو تطوير التعليم والبحث العلمي في دول السوق ، اذا كان لها الا تتخلف عن الولايات المتحدة واليابان ، اما هذه الاخيرة فقد كانت قد سبقت كلا من الولايات المتحدة واوروبا الغربية في تطوير تعليمها منذ عام ١٩٧٩ ثم مرة اخرى في منتصف الثمانينات ، وتفعل اليابان ذلك الان بصفة دورية كل خمس سنوات ولم تتخلف عن ذلك السباق في تطوير التعليم دول مثل كوريا وسنغافورة وتايلاند ، بل ولم تتخلف عنه دول نامية اخرى ـ مثل الهند والصين والبرازيل وكوريا ناهيك عن اسرئيل . فالسباق من اجل تطوير التعليم هو سباق في كل مجالات الحياة الاخرى من الاقتصاد الى الامن ، والمحور الاساسى في هذا السباق هو أن يكون « التعليم للمستقبل » فهذا هو الهدف الاول في كل تجارب تطوير التعليم في الدول المتقدمة والناهضة في الوقت الحاضر

ويقول الدكتور سعد الدس ابراهيم من خلال دراسة التعليم في الامة العربية انه من خلال المراجعة الدقيقة التى قمنا بها لكل الوثائق الرسمية في الدول العربية حول اهداف التعليم ، لم نعثر على هدف « اعداد المواطن لمستقبل » كهدف واضح او صريح ، بل ان كلمة « المستقبل » لا تكاد توجد على الاطلاق في معظم هذه الوثائق ، وحتى في فحصنا لمضمون المواد التعليمية نادرا ما يرد اى ذكر « للمستقبل » وفي الحالات النادرة والمتفرقة التى ورد فيها اى ذكر « للمستقبل » فقد ورد بصورة هلامية غير واضحة ، وكان المقصود به « تحسين المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي » ، او مجرد « الاعداد لممارسة عمل على المستوى الفردى .

ان التركيز الذى وجدناه في اهداف ومضامين التعليم في الاقطار العربية ، طبقا لوثائقها الرسمية ، هو على « الماضى » و« الحاضر » ، هذا مع ان التعليم بالضرورة وبطبيعته هو « عملية مستقبلية » وبالمقارنة مع اهداف التعليم في الدول المتقدمة والناهضة ، فاننا ـ العرب ـ



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : 9 مارس 1992

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اكثر اهتماما بالماضي ، واكثر استغراقا في الحاضر ، بينما تلك الدول هي اكثر تركيز على المستقبل ، وحتى حينما تهتم التعليم في تلك الدول بالماضي والحاضر فهو اهتمام وظيفي من اجل المستقبل ، فالماضي عندهم هو معرفة نقدية ، لاستخراج العبر والدروس التي تساعد على التكيف الفعال مع الحاضر وتغييره ، واهم من ذلك هو لاعداد الانسان الفاعل القادر على صياغة المستقبل

ويضيف كذلك لم نعثر في دراساتنا لاوضاع التعليم في عشرين قطرا عربيا على صياغة واضحة لموقف الفرد والمجتمع من المستقبل ، مجرد ، الموقف ، وليس ، الاعداد ، لهذا المستقبل ، بل ولم نعثر على مثل هذه الصياغة الواضحة لموقف الفرد والمجتمع من ، الحاضر ، بمعنى هل هو موقف ايجابي فاعل ومؤثر ؟ ام هو موقف سلبي يغلب عليه الطابع القدري الاستسلامي ؟ فحتى الموقف من الحاضر في كتب التربية العربية كان مليئا بالاشارات والرسائل المتنافرة والمتناقضة ، التي تحض على الايجابية حينا والقبول الاستسلامي بالواقع اكثر الاحيان .

ولعل التركيز في التعليم العربي الحالي على الماضي والحاضر ، هو الذي يجعله تعليم حفظ واسترجاع ، يعتمد اساسا على الذاكرة ، اكثر مما يعتمد على التفكير والتحليل والنقد وحل المشكلات المتجددة ، ويحدث ذلك حتى في تعامل مدارسنا وجامعاتنا مع العلوم الحديثة مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات ، فهي تدرس بطريقة ، ماضوية ، حفظية استرجاعية ، كما لو كانت قصائد شعرية او احداثا تاريخية ، وهذا هو ما يفسر ازمة التلميذ العربي في تعامله مع ، الاختبار ، وخاصة في ، الشهادات العامة ، التي تحدد فرصه في استكمال المراحل التالية من التعليم ، او الحصول على وظيفة ، فما لم تكن هذه الاختبارات من النوع الذي تعود عليه ، اي ، حفظ ، طرق التعامل معها عن ظهر قلب ، فان اداءه يصبح متعثرا ، ومرة اخرى ، في ازمنة سابقة ربما كان هذا التعليم ، الحفظي - الاسترجاع ، يفي بالحاجات المطلوبة حينئذ ، حيث كانت المجتمعات بطيئة التغير ، الزمن يكرر نفسه الى حد كبير ، وكانت مشكلات كل جيل تشبه الى حد كبير مشكلات الجيل السابق عليه

اما وقد اصبح الزمن الاجتماعي سريع التغير ، وينطوي على مشكلات وتحديات جديدة لكل جيل ، بل ومتجددة في حياة نفس الجيل - على نحو ما اوضحناه في القسم السابق - فلم يعد التعليم ، الحفظي - الاسترجاعي ، صالحا البتة للتعامل مع الحاضر والمستقبل ، بل انه يصبح عبئا وعقبة في طريق التقدم ، بل انه يكرس التخلف ويصبح مشكلة اضافية من مشكلاته - كما اشرنا من قبل

أهداف تعليم المستقبل

في تجربة فريدة ، وفي اطار مشروع التعليم في الوطن العربي ، قمنا باستقصاء اراء مجموعة كبيرة من قيادات الرأي العام العربي عن الاهداف المتوخاه للتعليم ، وقد حرصنا على ان تضم هذه المجموعة قيادات من كل مجالات الحياة العربية المعاصرة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والحرب والدين والادب والاعلام والفنون الى جانب قيادات تربوية

وقد اجمع من استقصيناهم على تسعة اهداف اساسية متساوية في الاهمية ينبغي ان يتوخاها تعليم ابناء الامة العربية ، كما ذكر بعض من استقصيناهم اهدافا اخرى ، ولكن لم يكن عليها اجماع ، اما الاهداف العشرة التي انعقد الاجماع عليها فهي

١ - تنمية الجسم والوجدان .

٢ - غرس الايمان بالله ورسله والقيم الروحية والانسانية

٣ - غرس الاعتزاز بالعروبة والامة والوطن

٤ - تدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية

٥ - غرس قيم وممارسات العمل والانتاج والاتقان

٦ - اعداد الانسان للمستقبل وسرعة الاستجابة للتغير

٧ - اعداد الانسان القادر على صنع المستقبل الابتكار والابداع والتخطيط والتنظيم

٨ - الاسهام في تحقيق التنمية الشاملة وسد الفجوة التكنولوجية وتجاوزها .

٩ - تنمية التفكير المنهجي النقدي العقلاني

وقد ورد في استجابات من استقصيناهم ، ويتجاوز عددها الف استجابة ، تفصيلات مضمونية كثيرة ، شملت طبيعة ومبررات وضرورات كل من هذه الاهداف العشرة ، ويمكن ايجاز هذه التفصيلات فيما يلي

● النمو الجسمي والوجداني والعقلي

ولايحتاج هذا الهدف الى مزيد من التفصيل فالعقل السليم في الجسم السليم ، ولكن العديد ممن استقصيناهم اكدوا على هذا الهدف محددا ، لانهم لاحظوا اهمالا متزايدا في برامج وانشطة التربية البدنية في بعض الاقطار العربية وخاصة تلك التي تلجأ الى استخدام نفس المبنى المدرسي لاكثر من فترة دراسية (مثل مصر) . حيث لايتجاوز اليوم الدراسي خمس ساعات ، يكرس جميعا لتلقي الدروس المعرفية . وقد اشار بعض من استقصيناهم الى ضرورة تدعيم وجبة غذائية للتلاميذ ، وخاصة في المرحلة الاولى الى جانب التربية البدنية لضمان مثل هذا النمو الجسماني السليم كشرط ضروري لاستكمال بقية جوانب العملية التعليمية ، كذلك اكد معظم من استقصيناهم ا

ان يصاحب تنمية الجسم تنمية وجدانية للمشاعر والعواطف والاحاسيس بالطبيعة والجمال والفنون والاداب فرغم ان المستقبل يعتمد على التنمية العقلية المكثفة الا ان ذلك في غياب تنمية وجدانية يمكن ان يحيل الانسان الى كائن جاف العواطف غليظ السلوك لايتعاطف ولايتراحم ولا يتواصل

● غرس الايمان بالله ورسله والقيم الانسانية

لم يكن اجماع من استقصيناهم على هذا الهدف سببا غير متوقع . فالاديان السماوية عموما والاسلام خصوصا . هي جزء اصيل من النسيج الوجداني والحضاري


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

والاجتماعي لشعوبنا العربية . ولكن الجديد في التفصيلات التي وردت حول هذا الهدف هو تحديدها لما ينبغي على التعليم ان يركز عليه في التربية المدرسية . وفي مقدمة ذلك التركيز على الاسلام كشريعة ودين عقلاني شامل وعلى مضمونه التكافلي العدالي التسامحي . وحضه على المشاركة المجتمعية والسياسية . وعلى احترامه لكل الاديان السماوية الاخرى وقيمها الروحية والانسانية ولكل معتنقيها من المواطنين العرب غير المسلمين . وحرص من استقصيناهم على ان يقوم النظام التعليمي المستقبلي على ترجمة هذا الهدف تربويا في المناهج والممارسات المدرسية بشكل مستمر . بتواءم مع المستوى العقلي والوجداني لكل مرحلة عمرية في السلم المدرسي . ونبهوا الى ضرورة الاقلاع عن كل ما يثير التعصب او الفتنة او التخلف بين الاجيال الجديدة . سواء بشكل صريح او ضمني . كما نبهوا الى ضرورة ان يتم تحقيق هذا الهدف باساليب لا تعتمد الناشئة من الدين كمادة تعليمية مستقلة . وان يجرى غرس مفردات هذا الهدف من قيم ومعايير وممارسات بشكل ضمني في كل المواد التعليمية الاخرى دون افتعال او اسراف

● غرس الاعتزاز بالعروبة والأمة والوطن والوحدة

لم يكن الاجماع على هذا الهدف بدوره مصدر مفاجأة لنا من استقصيناهم . فهذه القناعات هي نتاج مرحلة المد القومي الوطني خلال العقود الاربعة الماضية . بل ان الاعتزاز بالعروبة والامة والوطن هو احد الثوابت منذ فجر النهضة العربية في القرن الماضي . ولكن الجديد هو تفاصيل المبررات الرومانسية التي سادت حول هذا الهدف من مراحل سابقة واعطاء الاولوية في المبررات لاعتبارات حياتية عملية . فقد ذكر معظمهم انه في عالم القرن الحادي والعشرين . عالم التكتلات الدولية الكبرى . وانفتاح الحضارات بعضها على بعض . عالم الثورة التكنولوجية الثالثة وثورة الاتصالات والمواصلات التي لا تعرف حدودا او قيودا هناك خطر داهم على استقلال اقطار الامة وهويتها الحضارية . لذلك لابد من جهد مضاعف في نظام التعليم العربي . اكبر مما هو قائم حاليا . لغرس الاعتزاز بالعروبة ووحدة الامة والامن الاستراتيجي الاقتصادي التكاملي لكل اقطارها

● تدريب الفرد على المواطنة والمشاركة المجتمعية السياسية

في هذا الهدف ايضا . كانت مبررات من استقصيناهم تستند الى اعتبارات عملية . فقد لاحظوا اولا ان رياح الديمقراطية تجتاح العالم كله من الشرق غربا الى البرازيل غربا . ومن بولندا شمالا الى الارجنتين جنوبا . فضلا عن قيمة المشاركة السياسية كهدف وحق في حد ذاتها . فان هذه المشاركة هي وسيلة للتعبئة والاستنفار للاسهام البناء والمبدع في شتى مجالات الحياة المجتمعية الاخرى . لذلك فان النظام التربوي العربي مطالب بان يعد الاجيال الجديدة . للامة فكريا . وسلوكيا . لاداء واجبات المواطنة والمشاركة السياسية المسئولة . فذلك مطلب اساسي استراتيجي تستطيع من خلال الوفاء به . ان تعبر شعوب الامة مرحلة التحول الديمقراطي بادنى حد من القلاقل والاحتقانات التي يمكن ان تنعكس بجهودها نحو التنمية المستقلة والتوحد الاقليمي او الوحدة العربية الشاملة في مسارف القرن القادم وقد حرص عدد كبير من رجال الدين كانوا ضمن من استقصينا اراءهم على

بعدىم مىررات دينيه ، مستندس الى آيات قرانية واحاديث نبويه على اهمية المشاركه السياسية (وامرهم شورى) كما حرص آخرون على ذكر ان هذا الهدف ، مع الهدفين السابقين يوفر ارضيه روحيه وحداثة ثقافة سياسيه صلبه يمكن من تحقيق بقيه اهداف النظام التربوى العربى المستقبلى ، التى هى فى صلبها ، وبالاجماع عليها ، الاهداف المبتغاه للامه العربية جمعاء

● غرس قيم وممارسات العمل والانتاج والاتقان

لاحظ عدد كبير ممن استقصينا اراءهم انه رغم ان الاسلام والانظمة الوضعية العربيه تحض على قيم العمل والانتاج وحسن الاداء ، الا ان الممارسة السلوكية الحقيقيه لاغلبية المواطنين العرب لاتجسد ذلك فى الواقع ، واستشهد عديد منهم بالانتاجية المتدنية للعمال والمهنيين والعلماء العرب ، وذكروا ان التعليم بصورته الحالية لابد ان يكون المسئول الاول عن هذه المفارقة بين ـ القول ، و ـ الممارسه لذلك ركزوا على أهميه ان يقوم النظام التعليمى المستقبلى العربى بابداع واستحداث اساليب جديده لالغرس هذه القيم فقط ، ولكن اهم من ذلك لممارستها فعليا فى المدرسة منذ الطفوله المبكرة ، وقدم بعضهم اجتهادات مفيده وعمليه لتحقيق ذلك ورد تفصيلا فى احد مجلدات مشروع مستقبل التعليم فى الوطن العربى

●□اعداد الانسان العربى للتكيف مع المستقبل المرونه وسرعة الاستجابة للتغير

كما سبق ان ذكرنا ، فان الاعداد للمستقبل هو الشغل الشاغل لقيادات الدول المتقدمه والدول الناهضة ، وقد اتضح صدورنا ان قيادات الرأى العام العربى اظهرت ادراكها لاهمية هذا الهدف من اهداف التعليم ، وادركت انه غائب او قاصر فى مناهجنا التربوية الحالية ، وقد اكد من استقصيناهم على ان الحد الادنى فى ـ تعليم المستقبل ـ هو ان يعد الاجيال العربية الجديده للتكيف مع الوتيره المتسارعه للتغير الذى يحدث فى العالم ، والذى لابد ـ سيتأثر بنا ام ابينا ان نؤثر فيه ، لذلك على النظام التعليمى ان يوجه بهمه لفرد والمجتمع ويدربهما على المرونه وسرعة الاستجابة للتطورات العالميه والاقليميه والمحليه .

ويعنى ذلك فيما يعنيه أن يكون التركيز فى النظام التعليمى المبنى على التفكير المنهجى فى التعامل مع التغير المقصود او المفاجىء والاكتساب الذاتى للمعارف المتجدده ، والتوظيف السريع لهذا وذاك فى الاستجابة الفعالة مع المستجدات والمشكلات الطارئة فى المحيط الشخصى والمجتمعى والعالمى

اعداد الانسان العربى القادر على صنع المستقبل . الابتكار والابداع :

ذكر من استقصيناهم من القيادات العربية انه اذا كان اعداد الانسان العربى ـ للتكيف مع المستقبل ـ يمثل الحد الادنى كهدف تربوى ، فان الحد الامثل هو اعداد هذا الانسان لكى يكون قادرا على ـ صنع المستقبل ـ فاذا كان النظام التربوى الحالى ينتج انسانا سلبيا عاجزا (مفعولا به) واذا كان الحد الادنى لتعليم المستقبل هو ان يكون هذا الانسان قادرا على التكيف مع التغيرات المتسارعة من حوله دون أن يفقد هويته واتزانه ، فان الحد الامثل هو ان يعد النظام التربوى ابناء الامة ، او عددا كبيرا منهم ، بحيث يكونوا قادرين على الاسهام فى ـ صنع المستقبل ـ اى ان يكونوا فاعلين مبتكرين خلاقين مبادرين ، وتصبح اهم سمات هذا النظام التربوى هى صياغة الوعى والعقل ، وانماط التفكير والسلوك ، للنظر الى الامام وليس الارتداد الى الماضى ، او التمرس فى الحرض ، مهما كان الماضى مجيدا ، ومهما كان الحاضر مضيئا ، فالاعتزاز بالماضى وتراثه ، او الحاضر ومنجزاته هما فقط للالهام الروحى والحفاظ على المستقبلية والتهيؤ لصناعة المستقبل ، وليس ان يعى الفرد العربى ، ويتدرب منذ طفولته المبكرة والى نهاية عمره ، على التفكير المستقبلى ، وأن يؤمن بقدرته على ان يكون فاعلا ومتفاعلا مع عالم وبيئة متسارعين فى تغيرهما ، وان تكون لدية الثقة فى قدرته على الخلق والابداع المادى والتقنى والادارى والاجتماعى ، وقد ادرك عدد ممن استقصينا اراءهم ان هذا الهدف من اهداف التعليم لابد ان تسانده المؤسسات المجتمعية الاخرى ، وفى مقدمتها المؤسسه السياسيه والاعلامية والاقتصادية ، وذكر بعضهم ان هامشا كبيرا من ـ الحرية ـ لابد ان يكون متوفرا فى محيط الاسرة والمدرسة والمجتمع ، كشرط من شروط الخلق والابتكار والابداع.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

تأهيل الهوية .. وتحقيق التنمية
قضية لمؤتمر التعليم قبل الجامعى

فى ١١ ابريل المقبل يعقد نادى اعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة مؤتمر « قضية التعليم قبل الجامعى فى مصر » والذى اختار لنفسه عنوان « بين تأهيل الهوية وتحقيق التنمية » .

يناقش المؤتمر ٣ محاور رئيسية تتضمن

- نحو استراتيجية قومية لتطوير التعليم المصرى
- التكوين الثقافى لشخصية المواطن وتاهيل الهوية
- دور التعليم فى التنمية الشاملة مع العناية باقتصاديات التعليم

وحول هذه المحاور تجرى مناقشة قضايا التربية البيئية ودورها فى التعليم العام والتعليم الثانوى العام بين الاعداد للجامعة والتاهيل للعمل ودور التربية الدينية والخلقية فى مراحل التعليم والتعليم والتوجه الحضارى والطفولة والاطفال والدور التربوى المنشود ومشكلات تعليم اللغة العربية واوضاع المعلمين .

ويهدف المؤتمر الى دراسة المشكلات والقضايا والظواهر المتعلقة بالتعليم قبل الجامعى مصر ومحاولة وضع الحلول والمقترحات العلمية والعملية التى يمكن ان تسهم فى علاجها

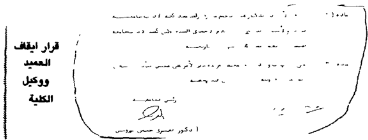


المصدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

لماذا قرر رئيس جامعة طنطا احالة عميد كلية الآداب ووكيلها واثنين من مدرسيها الى مجلس تأديب ؟ !

تحقيقات النيابة والمستشار القانونى للجامعة تؤكد : « الوفد » على حق



قرار ايقاف العميد ووكيل الكلية

اصدر الدكتور العشرى حسين درويش رئيس جامعة طنطا قراره رقم ٦٤٥ فى اليوم الاول من مارس الحالى الذى قضى باحالة عميد كلية الاداب بجامعة طنطا د عبد الرحيم محمود زلط ووكيل الكلية الدكتور عبد السلام الاحمدى الشيخ والدكتور محمد عبد الحميد شرف الدين الشاعر المدرس بالكلية والهام عبد الرحمن يوسف خليل المدرس المساعد بقسم علم النفس بالكلية الى مجلس تاديب اعضاء هيئة التدريس بالجامعة لمساءلتهم تاديبيا عما نسبه اليهم الدكتور عاطف البنا المستشار القانونى لجامعة طنطا واستاذ القانون بجامعة القاهرة فى مذكرته بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٩٢ عما اسفر عنه التحقيق الذى اجراه معهم من مخالفات تاديبية ارتكبوها فى الواقعة الخاصة بتعديل نتيجة امتحانات مادة الدراما بالسنة الثانية فى كلية الآداب دور مايو عام ١٩٩٠ . وقد جاءت اتهامات المستشار القانونى للاربعة على النحو التالى

● اولا الدكتور / محمد عبد الحميد شرف الدين المدرس بكلية الآداب بجامعة طنطا لانه خلال شهر يوليو سنة ١٩٩٠ خالف واجبات وظيفته وخرج على مقتضياتها واخل بالثقة والامانة الجامعية وذلك بان حاول قبل اعلان نتيجة مادة الدراما للسنة الثانية دور مايو ١٩٩٠ ان يكشف سرية اوراق اجابة المادة حتى يتسنى له التعرف على درجة اجابة الطالبة ابتهال عبد السلام الشيخ بغية انجاحها وهو ما تاييد بمذكرة تقدم بها عقب اعلان النتيجة مطالبا اعادة تصحيح المادة . وذلك على النحو الوارد تفصيلا في التحقيق

● ثانيا الدكتور عبد السلام الاحمدى الشيخ وكيل كلية الآداب بجامعة طنطا لانه خلال شهور يوليو واغسطس وسبتمبر سنة ١٩٩٠ خرج على مقتضيات وظيفته واخل بالثقة والاعتبار والامانة والتقاليد الجامعية بان سعى جاهدا الى اعادة تصحيح ورقة اجابة ابنته ابتهال في مادة الدراما بالسنة الثانية بكلية الآداب وذلك بتقديم طلبات ومذكرات متلاحقة لعميد الكلية ولرئيس الجامعة مستغلا وظيفته وعلاقاته بهما وباعضاء هيئة التدريس والمعيدين في الكلية على النحو الوارد تفصيلا في التحقيق

● ثالثا الاستاذ الدكتور عبد الرحيم محمود زلط عميد كلية الآداب بطنطا لانه خلال شهور اغسطس وسبتمبر واكتوبر ١٩٩٠ اخل بتنفيذ القوانين واللوائح الجامعية وخرج على مقتضيات وظيفته كوكيل لكلية الآداب ثم عميد لها واخل بالتقاليد والقيم الجامعية واضعا نفسه موضع الريب والظنون والشبهات وذلك بان

١ - انفرد في ١٩/٩/ ١٩٩٠ بتشكيل لجنة لاعادة تصحيح مادة الدراما للسنة الثانية بالمخالفة للقانون . سالبا اختصاص مجلس الكلية وواضعا نفسه موضع الريب والظنون بالمسارعة بتشكيل اللجنة واعتماد تشكيلها من رئيس الجامعة واستلامه اوراق اجابة المادة من الكونترول . كل ذلك في نفس يوم توليه العمادة . رغم قيام العميد السابق بتجميد عمل اللجنة السابقة التي تقدم بتشكيلها الدكتور عبد الرحيم زلط . ورغم رفض مجلس الكلية في اليوم السابق مباشرة ١٨/٩/ ١٩٩٠ اعادة التصحيح واتصال علم الدكتور عبد الرحيم زلط بالواقعة

٢ - وان انفرد دون عرض على مجلس الكلية . باعتماد النتيجة المعدلة بالمخالفة لاحكام

تحقيق كتبه : حازم هاشم

القانون مما ترتب عليه نجاح ابنة وكيل الكلية واخرين مخالفا بذلك النتيجة النهائية السابق اعتمادها . سالبا بذلك مجلس الكلية اختصاصه

● رابعا السيدة / الهام عبد الرحمن يوسف خليل المدرس المساعد بقسم علم النفس بكلية الآداب لانها خلال شهر يوليو ١٩٩٠ خالفت واجبات وظيفتها وخرجت على التقاليد والقيم الجامعية واخلت بالثقة والاعتبار والامانة بان حصلت اثناء عملها بكونترول الفرقة الثانية لامتحانات دور مايو ١٩٩٠ . على ورقة اجابة الطالبة / ابتهال عبد السلام الشيخ ابنة استاذها في مادة الدراما وقدمتها الى الدكتورة عزة جاد الله مدرس المادة لاعادة تصحيحها في محاولة لانجاح الطالبة المذكورة . على النحو الوارد تفصيلا في التحقيق

وكانت جريدة (الوفد) قد تابعت القضية منذ ٣٠/٩/ ١٩٩٠ وظلت تكشف تورط الذين شاركوا في تعديل النتيجة لصالح ابنة وكيل الكلية بهدف انجاحها رغم اعلان نتيجة رسوبها رسميا ضمن النتيجة العامة التي اعلنت على طلاب الكلية ' حتى حققت النيابة الادارية في بلاغ بتفاصيل الواقعة تقدمت به الدكتورة عزة عبد العزيز جاد الله استاذة مادة الدراما موضوع القضية والتي قامت بتصحيح امتحانات المادة . وقد انتهت النيابة الادارية الى اقامة الدعوى على رئيس جامعة طنطا السابق باحالته الى المحكمة التاديبية العليا لمحاكمته عن مدى مسئوليته واخلاله بواجبات وظيفته بحيث وقعت المخالفات التي توجت بتعديل النتيجة فعلا لصالح الطالبة ابنة وكيل الكلية ومعها بعض الطلاب الراسبين في نفس المادة ذرا للرماد في العيون

ثم اعقب احالة رئيس الجامعة السابق د رافت مصطفى عيسى الى المحاكمة التاديبية صدور قرار جمهورى باعفائه من منصبه قبل انقضاء مدته القانونية بعامين '

وكان رئيس الجامعة السابق قد حاول ارهاب الاستاذة التي صححت المادة ورفضت تعديل النتيجة فاحالها الى مجلس تاديب بتاريخ ٢٤/٧/ ١٩٩١ ' لكن الاستاذة لم تمثل امام المجلس واثبتت ان الاحالة قامت على الخصومة الشخصية بينها وبين رئيس الجامعة '

وقد بادر مجلس جامعة طنطا برئاسة د العشرى حسين درويش رئيس الجامعة الجديد باصدار قراره في ٢/١٢/ ١٩٩١ بسحب احالة الاستاذة الى مجلس التاديب .

وقد صدق على القرار رسميا في ٢١/١٢/ ١٩٩١ '

لكن الاستاذة فوجئت بعد ذلك بان رئيس مجلس التاديب - وهو نائب رئيس جامعة طنطا لفرع كفر الشيخ - يستدعيها للمثول امام مجلس التاديب متجاهلا قرار مجلس الجامعة بسحب احالة الاستاذة ' . ولم تجد الاستاذة مفرا من ارسال انذار قضائي الى رئيس مجلس التاديب - نائب رئيس الجامعة - عن طريق محاميها اشارت فيه الى ان مجلس التاديب يغتصب سلطة مجلس الجامعة مما يشكل جنحة مباشره ضد رئيسه '

ولما علم مجلس جامعة طنطا بما حدث ' عاد المجلس الى تاكيد قراره السابق بسحب احالة الاستاذة الى مجلس التاديب . وذلك بجلسته التي انعقدت بتاريخ ٤/٢/ ١٩٩٢

واقعة ذات مغزى '

وحتى الان لم يجد الكثيرون في جامعة طنطا تفسيرا لاصرار رئيس مجلس التاديب - نائب رئيس الجامعة - على تحدى قرار مجلس الجامعة بسحب احالة الاستاذة الى مجلس التاديب ' وان لاحظ الذين حضروا جلسة محاكمة رئيس الجامعة السابق امام المحكمة التاديبية العليا ان رئيس الجامعة قد اشار امام قضاته الى ان الاستاذة صاحبة البلاغ - محالة الى مجلس تاديب . الا ان ممثل النيابة قد سارع الى الاعلان امام المحكمة ان مجلس جامعة طنطا قد سحب قرار احالة الاستاذة الى مجلس التاديب وهو القرار الذى اصدره رئيس الجامعة السابق ' . وقد طلب محامي رئيس الجامعة السابق تاجيل الجلسة للاطلاع وهو ما استجابت اليه المحكمة التاديبية العليا بالتاجيل الى جلسة اول ابريل القادم '

وحتى تستكمل الصورة فان هناك ملاحظات وحقائق لابد من ذكرها

● اولا ان قرار مجلس جامعة طنطا بسحب قرار رئيس الجامعة السابق باحالة الاستاذة الى مجلس التاديب يعني بوضوح تبرئة ساحة الاستاذة مما عساه يستوجب مساءلتها تاديبيا '

● ثانيا كما جاء تقرير نائب رئيس جامعة طنطا - وفي عهد رئيسها السابق - لشئون التعليم د عماد الشربيني مبرئا كذلك لساحة الاستاذة '

● ثالثا وجاء تقرير الاتهام في القضية التي احيل فيها رئيس الجامعة السابق الى المحاكمة التاديبية بواسطة النيابة الادارية وليس فيه ما يشير - تصريحا - الى ادانة الاستاذة '

● رابعا وها هى التحقيقات التي اجراها المستشار القانوني لجامعة طنطا د عاطف البنا استاذ القانون بجامعة القاهرة تنسب المخالفات التاديبية الى عميد كلية الآداب ووكيلها - والد الطالبة - والمدرس بالكلية د محمد الشاعر ثم المدرس المساعد بقسم علم النفس الهام خليل مما دعا رئيس



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

جمعة طنطا الى احالة الاربعة الى مجلس تاديب ، ثم ايقاف العميد ووكيل الكلية عن العمل لمدة ثلاثة شهور من تاريخ القرار ، ولم يرد في تحقيق المستشار القانوني لجامعة طنطا ما يدين استاذة المادة ، هما الذى ينتظر بعد ذلك من مجلس التاديب الذى ستمثل امامه الاستاذة والدى يرأسه نائب رئيس جامعة طنطا لفرع كفر الشيخ . ومن المعروف ان مجلس التاديب قد شكل بقرار من رئيس الجامعة السابق . ولم تنته بعد السنة القضائية الكاملة التى قرر القانون بقاء مجلس التاديب بتشكيله الى نهايتها . كما ان كافة مناصب رئيس مجلس التاديب قد اسندت اليه بقرار من رئيس الجامعة السابق

● خامسا ويبقى ان مجلس التاديب منوط به اليوم حسم موقف استاذة المادة من جهة وبعد قرار مجلس الجامعة بسحب احالتها الى التاديب ، ثم مثول الاربعة الذين شملهم قرار رئيس جامعة طنطا الاخير بالاحالة الى مجلس التاديب والايقاف عن العمل ،

فالقضية هامة وخطيره تتصل لا بجامعة طنطا وحدها - بل بكل جامعات مصر

وحتى يطمئن الرأى العام فان الطلبة الذين تعدلت نتيجة امتحاناتهم في مادة الدراما - وضمنهم ابنة وكيل الكلية - من الرسوب الى النجاح قد عادوا فادوا الامتحان في نفس المادة باعتبارهم راسبين فيها طبقا لقرار مجلس الجامعة . وقد ادت ابنة وكيل الكلية الامتحان معهم في الاسبوع الماضي . ونتمنى لهم النجاح باذن الله



● نشرت الوفد امس الأول ان رئيس جامعة القاهرة قد طلب من اساتذة الطب البيطرى تكوين فريق عمل لمكافحة الفئران بمكتبه وبإدارة الجامعة بدأ فريق المكافحة في اعداد لجان متعددة للعمل في المرحلة القادمة . تم تشكيل لجنة تتولى المرور على الجامعات لتشرح اهمية الكفاح ضد الفئران في كل جامعة . وضرورة التكاتف وإجراء اتفاقية دفاع مشتركة ضد الفئران التي دنست الحرم الجامعي كما تم تشكيل لجنة اطلق عليها لجنة الجذور الوطنية وهى التي تتولى التحقيق والبحث في الجذور التاريخية لوجود الجامعة وحقها المشروع على ارضها كما تم تشكيل لجنة اطلق عليها لجنة «المسامح كريم» هذه اللجنة تضم خبرات كبيرة في مجال الحوار والتفاوض تتولى اللجنة إجراء المفاوضات مع الفئران من اجل الجلاء عن مكتب رئيس الجامعة وادارة الجامعة وقد اصيب اعضاء اللجنة بخيبة امل في البداية عندما المح فارمير زعيم عصبة الفئران انه لن يتخلى عن شبر واحد من مكتب رئيس الجامعة او إدارة الجامعة واعلن انه لا يمانع في إجراء التفاوض بشرط ان لا يجبره احد على التوقف هو وعصبته عن قرض الملفات اثناء المفاوضات وفي مرحلة تالية اعلن فارمير انه على استعداد للجلاء عن مكتب رئيس الجامعة لكنه يرفض الجلاء عن بقية الارض وانه مستعد ان يتولى حماية رئيس الجامعة من القطط "

ووصلت المفاوضات الى طريق مسدود والطرفان متمسكان بموقفهما والوقت يمر وثروة الجامعة من الملفات تلتهمها الفئران ولجنة المكافحة ترى ان افضل السبل هو المفاوضات خاصة ان هذا هو افضل الوسائل المتاحة حاليا وقد طلب منهم رئيس الجامعة ان يصبروا قليلا لأن الفئران دماغها ناشفة وغلوية وجع القلب ثم بدأت مرحلة اخرى من المفاوضات عندما طرح فريق لجنة المفاوضات من اساتذة الطب البيطرى على مائدة المفاوضات شعار الجلاء عن الأرض مقابل العيش الناشف الذى يعشقه الفئران إلا ان الفئران ترفض هذا الشعار وتطلب ضمانات من حرس الجامعة لعدم إبادتها او القضاء عليها .. كما ترفض الفئران مرة إيقاف قرض الملفات اثناء مفاوضات الجلاء '
المهم ان فريق مكافحة الفئران قرر في النهاية اعلان الكفاح المسلح وقرر زرع المصايد في مكتب رئيس الجامعة وادارة الجامعة انتظارا لوقوع الفئران في المصايد التي تتولى قرض الملفات في ظل شعار الجلاء عن الأرض مقابل العيش الناشف ؟"

● ● ●

● كانت تجلس امام طبيبها النفساني تبكي بعصبية وهى تردد
- جوزى حبيبى عشت معه احلى ايام عمرى
- ماله ؟
- بيخونى واحدة علوزه تسرقه منى علوزة اعرفها
- بسيطة مفيش غير حل واحد
- أيه هو ؟
- نطلب منه يرشح نفسه في انتخابات الرئاسة الامريكية وساعتها هاتظهر عشيقته "

فؤاد فواز



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

البحث عن الجذور « ١٠ »

نحو نظرية أساسية للتعليم المصرى

أ . د فؤاد أبو حطب

يبدو اننا لانزال فى حاجة الى بناء نظرية اساسية للتعليم المصرى على الرغم من ان ذلك قد يصدم الباحث فى التربية والممارس لها جميعا وخاصة فى ضوء ما كتب عن هذا التعليم طوال اكثر من قرن ابتداء من مفهوم التربية عند رفاعة الطهطاوى الى ماصدر عن اجهزة البحث والتنفيذ التربوية فى مصر فى السنوات الأخيرة ومع ذلك فإن إصرارنا على هذه العبارة مؤسس فى جوهره على تحليل ماهو متاح من كتابات حول هذا الموضوع .

ولكى نحدد معالم هذه النظرية لابد لنا من القول منذ البداية من ان اى نظرية للتربية لابد لها ان تتفق مع خصائص التربية المعاصرة والمستقبلية معا ونعرض فيما يلى المعالم الأساسية لهذه النظرية على ان نفصل بعض جوانبها فى مقالاتنا القادمة .

١ - التعليم للكافة

لابد لنا من ان ندرك ان الطلب على التعليم يتزايد بشكل واضح ومستمر وسوف يزداد هذا الاتجاه فى المستقبل وهو كمنظومة مفتوحة حدود بدايته لم تتعد العام السادس من العمر فالمدرسة الابتدائية كما نعلم جميعا ليست هى بداية المنظومة لأن جزءا هاما من عملية التعليم والتعلم يسبقها كما ان الانتهاء من اى مرحلة من مراحل التعليم ليس نهاية لهذه المنظومة فالتربية اذا شئنا التشبيه ليست كالسيارة وهى منظومة مغلقة تحركها عندما تشاء وتوقفها عن الحركة عندما تريد وانما هى اشبه بالصاروخ او القمر الفضائى الذى حالما ينطلق لايتوقف .

معنى هذا ان تربية الأطفال فى سن ما قبل التعليم الاسلسى او مايسمى احيانا فى سن ما قبل المدرسة او سن الحضانة ورياض الاطفال يجب ان يحظى من العناية ما يصل منها الى حد الضرورة الاجتماعية

هذا عن البداية اما عن نهاية المرحلة فلا شك ان مد فترة الالزام لتشمل ما يسمى التعليم الاسلسى يتضمن اعترافا صريحا بأن المرحلة الابتدائية ليست حدا كافيا له وظهر هذا بوضوح فى الطلب المتزايد على المرحلتين الاعدادية والثانوية ومعنى إلزام السنوات الست فى الماضى كان الزام الضرورة وليس حد الكفاية ويصدق هذا ايضا على الالزام الجديد فهو حد محكوم بالضرورات الاقتصادية واشدها الضرورات الديموجرافية (الانفجار السكانى) وربما مع زوال هذه الضرورات او تخطيها يمتد الالزام الى المرحلة الثانوية بل قد يصل الامر الى مايصل اليه فى بعض الأقطار المتقدمة من ان نسبة اكبر من القوى العاملة تحتاج الى قدر من التعليم العالى

ومعنى ذلك ان مفهوم التعليم الاساسى ليست له حدود مرسومة مقدما فقد يمتد فى المستقبل الى التعليم الرسمى وغير الرسمى اللانظامى بمختلف مستوياته ومراحله كما قد يقدم فى المستقبل ايضا لاغلبية الشباب وليس للاطفال فحسب او اذا شئنا سوف يقدم للكافة وبهذا لن تكون مهمة التربية تحديد وانتقاء من تقدم له الفرص التعليمية وانما تهيئة الشروط والظروف التى تساعد كل متعلم على الوصول الى اقصى حد للتعليم يمكنه الوصول اليه وتسمح به استعداداته وذلك باعتباره عنصرا من عناصر الثروة البشرية يجب استثماره بأفضل الطرق واكثرها ... واذا كان الهدف يمكن تاجيله لاسباب اقتصادية فى بعض الاقطار ذات الثروات المادية الوفيرة فإنه فى مصر لايمكن تاجيله فثروة مصر الحقيقية هى عقول ابنائها ومهاراتهم ونشير هنا الى مسالة هامة ترتبط بهذه الخاصية الجوهرية للتعليم باعتباره تعليم الكافة - وهى ان يكون التعليم الاسلسى بالذات هو النمط الوحيد للتعليم المصرى لاطفال مصر ومراهقيها فى الفترة من ٦ - ١٤ سنة وعلى هذا يجب اعادة النظر فى كل صور تعليم الخاصة ابتداء من لعبة مدارس اللغات الى تجارة المدارس الخاصة واذا كان لابد ان يكون لهذه المدارس وجود فى مرحلة التعليم الاسلسى - ولاندرى وجه الضرورة فى ذلك - فلابد لها ان تخضع بكل معنى الخضوع لتعليم مصر الواحد الموحد صانع البنية الاساسية للشخصية المصرية والقصد به التعليم الاسلسى باهدافه ومضمونه .

٢ - التعليم عملية مستمرة

التعليم المعاصر وتعليم المستقبل لم يعد عملية لها وقت معلوم تنتهى بانتهائه رسميا سواء كان الحد الرسمى لانهاء التعليم هو المرحلة الابتدائية او الاعدادية او الثانوية او الجامعية فطبيعة التغير فى المجتمعات الحديثة تتطلب استمرار التعليم سواء اكان رسميا ام غير رسمى مدى الحياة وقد اصبح من المعلوم ان معظم العاملين من مختلف



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

مستويات المهارة سيصبح عليهم ان يعيدوا التعليم او يجددوه عدة مرات خلال تاريخهم المهنى ولهذا لايستطيع احد ان يدعى الآن انه يستطيع ان يخطط منهجا دراسيا على اساس ان هذا المنهج سيكون آخر فرصة لتعليم الانسان وان حفظ معلومات هذا المنهج واستظهار حقائقه واكتساب مهاراته الروتينية الجامدة يحقق فى ذاته الغاية منه فإذا كان الحفظ والاستظهار والتصلب والجمود غير كافية فى الظروف الحضارية السابقة فإنها ابعد عن الكفاية فى الظروف الجديدة المتغيرة التى تشهد انفجارا هائلا فى المعلومات وثورة عارمة فى التكنولوجيا وهذا فى ذاته سيجعل الحقائق الجزئية التفصيلية المتناثرة والمهارات المتصلبة الجامدة التى يتعلمها ويكتسبها تلميذ اليوم ثم يحفظها ويستظهرها ويؤديها آليا غير ملائمة لمستقبل معرفى وتكنولوجى متطور ومتغير ومعنى هذا ان الأمر يتطلب من التربية المعاصرة ان تعد التلاميذ لمواجهة هذه الظروف وذلك بتدريبهم على تكوين المفاهيم وافضل طرق التفكير والابتكار والمرونة المعرفية وغيرها من المهارات التى تجعلهم اكثر استعدادا للعصر الجديد الا اننا يجب ان ننبه الى ان خاصية التعليم المستمر لا تعنى بالضرورة ان تكلف الجهات المسئولة عن التربية وحدها بتوفير هذا النوع من التعليم بشكل رسمى وفى راينا ان تحقيق هذه الخاصية لن يتوافر الا اذا اعتبرنا التعليم الاساسى فرصة ذهبية لتدريب التلاميذ على التعلم الذاتى وبالتعليم الذاتى يمكن للانسان المصرى فتح آفاق المستقبل من خلال رغبة متزايدة فى التعلم

٣ ـ التعليم للتنمية السلوكية الشاملة

لم يعد مقبولا ان يقتصر التعليم على زيادة الكفاية المعرفية وحدها وانما يجب ان يمتد الى مختلف جوانب حياة المتعلم وشخصيته ولذلك فنحن فى حاجة وسوف تزداد هذه الحاجة فى المستقبل الى تنمية الجوانب الوجدانية والقيمية وكذلك الجوانب الجسمية والحسية والحركية ومن ذلك الاتجاهات الاجتماعية والقيم وسمات الشخصية المرغوبة والمهارات الجسمية والادراكية والعملية والفنية بحيث يتحقق فى المتعلم ماتسميه التنمية السلوكية الشاملة

والواقع ان التغير فى الاتجاه الشامل الذى يجعل من التعليم معنيا على تنمية جوانب العقل والجسم والوجدان والذوق والقيم الريفية والاخلاقية والاجتماعية هذا التغير قد يؤدى فى رأينا الى جعل التعليم وظيفيا للمتعلم وليس مجرد مهمة اختيارية قد يقوم بها اولا لايقوم بل يجعله اقرب الى فرض العين منه الى فرض الكفاية

لكى يكون التعليم متسقا مع نفسه يجب ان يهدف الى ان يصل بمعظم التلاميذ الى اتقان ما يتعلمون وتصبح مهمة التعليم عندئذ تهيئة افضل الظروف التى تساعدهم على هذا الاتقان واذا كانت بعض المجتمعات تستطيع ان تستخدم فقط جزءا من ثروتها البشرية المتعلمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ربما بسبب الزيادة السكانية بحيث تصبح السياسة التعليمية فى هذه المجتمعات تعتمد فى جوهرها على انتقاء القدرات بدلا من تنمية القدرات فإنه بفقد المهارات المطلوبة فى المجتمع الحديث وما اثبتته دراسات اقتصاديات التعليم من الانفاق على التعليم الجيد له عائد اعلى بكثير من الانفاق الراسمالى ادى بهذه المجتمعات الى توسيع قاعدة المتعلمين المتقنين للمهارات العقلية والحركية والاجتماعية فى مجتمع حديث متغير وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية

هذا درس عظيم للمربين فى مصر الذى كثيرا ماتوصف بانها مجتمع الكثافة السكانية العالية وتوصف القوى البشرية العاملة فيها بانها فائضة او زائدة عن الحاجة وهو فى رأينا وصف مهين لكرامة الانسان الذى لم يخلقه الله عبثا او عبئا فمصر فى حاجة الى كل عنصر بشرى فيها قادر على التعلم وعلى الاستمرار منه فى ظروف تتيح له ذلك الاستمرار

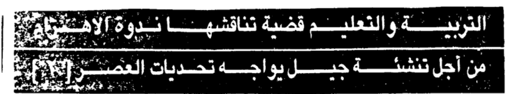
من خلال الاتقان وليس من خلال احكام تنتج لنا انصاف متعلمين او ارباع مهرة ويتطلب ذلك بالطبع تغييرا جوهريا فى المناهج وطرق التدريس واساليبه واعداد المعلمين ونظام الادارة التعليمية والتوجيه الفنى ونظم الامتحانات والتقويم

التربوى كما يحتاج الى جهد تربوى شاق وطويل الأمد حتى لانقع فى المازق الخطير وهو ان يصبح التعلم للاتقان محصن « نقل آلى » او « نجاح سهل ومامون »



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ ... ١٩٩٢



التربيـــة والتعليـــم قضية تناقشهـــا نـــدوة الأهـــرام

من أجل تنشئـــة جيـــل يواجـــه تحـــديات العصـــر [٢]

من الخطأ التعامل مع الدين على انه مجرد مادة على مؤسسات المجتمع الا تهدم ما تبنيه الاسرة والمدرسة من قيم

طالب اساتذة التربية وعلماء الدين المشاركون في ندوة الاهرام حول. التربية والتعليم لتنشئة جيل يواجه تحديات العصر . باعادة النظر في الاسلوب الذى يدرس به الدين في المدارس حاليا مشيرين الى انه من الخطا التعامل مع الدين على انه مجرد مادة في المنهج الدراسي لان الدين في حقيقته سلوك اكثر منه معرفه .. واكدوا ضرورة ان تتشبع المدرسة بالقيم الدينية طوال اليوم الدراسي ولايقتصر الامر فقط على حصة الدين . وطالبوا بان يمارس التلاميذ هذه القيم في سلوكياتهم داخل البيت وداخل المدرسة وهذا لن يتحقق الا اذا وجدوا القدوة الحسنة في الحالتين

واشار العلماء الى اهتمام الدين الاسلامي بقضية تربية الاطفال والنشء حتى قبل ولادتهم واكدوا الدور الذى تقوم به الاسرة في التربية والتعليم على اساس انها تقدم افضل نموذج معيارى للتعليم .

وكنا بالامس قد عرضنا الحلقة الاولى من الندوة حيث دارت المناقشات حول اهداف العملية التعليمية ووظائفها

اكد الدكتور جمال محمود انه اذا كانت المدارس تتولى العملية التعليمية فان التربية تتولاها الاسرة والمدرسة ومؤسسات اخرى في المجتمع

واشار الدكتور جمال الى ان في مصر تعليما دينيا وتعليما مدنيا وقال اعتقد ان الفصل بينهما غير سليم ولكن هذا الفصل حادث منذ الاحتلال البريطاني لمصر وهذا امر طارىء وليس من طبيعة الاشياء ثم تحدث عن اسلوب تدريس التربية الدينية في نظمنا التعليمية بخاصة في المراحل الاولى من التعليم الاساسي قائلا انه منذ ان ادخلت مادة للتربية الدينية ونحن ناخذ قضية التعليم الديني على ان الدين مثله مثل الهندسة والطبيعة والجغرافيا منظومة من المعارف يطالب الطلاب باستيعابها فانا اعتقد ان الدين سلوك قبل ان يكون مجرد معرفه والدين لاينفصل فيه العلم عن العمل وقد يكون الطالب غير محتاج الى زاد تربوى ومع ذلك يكون متفوقا في علوم الكيمياء او الطبيعة او الرياضيات او اللغات لكن يستحيل ان يكون متفوقا في العلوم الدينية مالم يكن سلوكه متفقا مع الاصول او المعرفة الدينية التي اكتسبها بمعنى انه توجد فرق عندما ندرس الدين فالتربية الدينية ليست مادة كبقية المواد ولذلك يجب اعطاء اهتمام اكبر بالجانب العملي والتطبيقي في تدريس الدين

فلماذا لانجعل صلاة الظهر بمسجد المدرسة ولو لاداء هذا عشر سنوات مع الاهتمام بالناحيه العملية وبالناحيه السلوكيه للطالب وان يحاسب على هذه الاسس الاخلاقية منذ الصغر من مدرسه ومن المدرسة والمؤسسه التعليمية ستجد جيلا لايهتم بالكلام والخلافات الشكليه بقدر مايهتم بتقويم او تقييم سلوك الفرد

ويلتقط الدكتور سعيد اسماعيل استاذ التربيه بجامعة عين شمس خيط الحديث مؤكدا ان الدين ليس فقط شرائع وانما يجب ان يترجم الى اسلوب يسير عليه الانسان في هذه الحياة وحينما نقول ان الدين يجب ان يتحول الى سلوك فاننا نتكلم عن التربية باعتبارها تفكيرا وتربية سلوك

واشار الى عدة اسس يجب ان تقوم عليها تعاليم الدين او مايجب ان تقوم عليه التربية الدينية

اولها ان الانسان ليس مجرد عقل ولكنه كائن حي واحتياجاته الاساسيه هي ضرورة لايمكن اغفالها

ثانيا ضرورة الحوار بين الاستاذ والتلميذ بحيث لايعتمد على التلقين فقط



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٤

اشترك في الندوة :

د. حــــامد عمــــار

د. جمـال الدين محمـود

د. رفعـت سـيد احمـد

د. سـعيد اسـماعيل على

د. عبدالغـنى عبـــود

د. عبدالمجيـد مطـلوب

د. محســـن خضـــر

ومن الأهـــرام

فتحـــى أبوالعـــلا

أعد الندوة للنشر :

محمـــد يونــــس

ثالثا ضرورة الاشـتباك مـع علـوم العصر ومتغيرات الزمان والمكان حيث يعاب على اسلوب تعليم الدين او مـن يعلم الدين انه يثير قضـايا كثيـرة لاتنتمى الى هموم الانسان المعاصر ولا الى متغيرات العصر والاشـتباك مـع هموم الانسان المعاصر ليـرى الفـكر الدين والتعليـم الـدينى بـالبعدين الاساسين الدينى والمعاصر من حياة الانســان الاجتمـاعية والسـياسية والاقتصادية

رابعا ضرورة التنسيق بين مانقوم بتعليمه فى بـاب التعليـم الـدينى فى المـدارس والجـامعات والمعـاهد المختلفة وبين مـايتلقاه النشء مـن خلال مؤسسات التربية المختلفه سواء فى الاسرة او اجهزة الاعلام او الصحف او النوادى او الشـارع او غيـر ذلك مكتنزا مايتعلم افكارا على درجة عاليه من الدقه والعمق ثم تاتى مؤسسات اخرى لتعاكس هذا الذى يقوم بتعليمه ولذلك لايمكن ان تثمر هذه الافكار التى نقـول بها فى المعـاهد التعليميـة الا اذا كان هناك تنسيق وتـناغم بيـن هـذه المؤسسات

الاسلام والتربية

وتحدث الدكتور عبدالمجيد محمود ا ورئيس قسم الشريعة بحقوق عين شمس عن اهتمـام الاسـلام بقضـية التربية فقال

لقد اهتم الدين بالتربية اهتماما كبيـرا منذ ولادة الطفل بل يمكن ان اقول قبـل ولادة الطفل ليكون الانسان قد نشا على التربية الصحيحة لقد بدأ اول مابدأ فى مساله اختيار الزوجة والرضاء بالزوج فاوجب ان يكون الوالدان صالحين اذن النشاة الاولى او الفكرة الاولى فى التربية فى حسـن اختيـار الـزوجين الصالحين هذان الزوجان الصـالحان عليهما اعباء وحقوق للاباء على الابناء وحقوق للابناء على الاباء

ويتواصل اهتمام الاسلام بـالتربية فمنذ ولادة الطفل تـوجب الشريعـة رعايته ليس فقط جسديا وانما ايضا فى الجوانب الاخرى مثل اختيـار الاسـم الحسن له ثم بعد ذلك تعليمه الـكلمات الحميدة عندما يبدأ الكلام ثم تعليمـه قراءة القران وفى مقدمة كل ذلك تعليمه الاداب والاخلاق الاسلامية مع تدريبه على الصلاة مبكرا

ويطالب الدكتور عبدالمجيد محمود بان يكون الاب والام قدوة لانه كما نشا ابوه وكما يعمل ابوه وكما تعمـل امـه سيعمل الطفل

وبذلك يعد الطفل اعدادا سليما فاذا ذهب للمدرسة اصبح التـوجيه مـن جهتين من المدرسة والمنـزل

ولكن للاسف نجد فى مدارسنا اعدادا كبيرة من التلاميذ والطلاب مما لايمكن القائمين على العملية التعليميـة مـن القيام بهذا العمل على الوجه الصحيح

وللاسف الشديد نجد ان التـلاميذ يتعودون على الغـش والخـداع فى الامتحـانات .

وقال الدكتور حامد عمار ان التربية والتعليم يرتبطان بتكوين الانسان وان الله سبحانه وتعالى خلق الانسـان فى احسن صورة ومن ثم يجب ان نسـعى لتحقق هذه الصورة فى احسن حال فالله استخلف الانسان فى الارض ليعمر هذه الارض

واضاف مشيرا الى الدور الذى تقوم به الاسرة فى التربية والتعليم فقـال ان الانسان يتشكل خلال حياته منذ ولادته من المهد الى اللحد ولعل الدكتور جمال والدكتور عبدالمجيد حينمـا اشـارا للاسرة على اساس انهـا الخليـة الاولى فانهما يقودانا الى النظر لـلاسرة مـن الناحية المعيارية فهى تمثـل افضـل الصور التعليمية والتربوية التى يمكن ان يتصورها الانسان وياحبذا لو كانت كل الصور التعليمية الاخرى بالصورة النموذجية للاسرة بمعنى ان التربية فى الاسرة تعتمد لا على التلقين ولـكن على القدوة المشخصة .

وايضا التعليم فى الاسرة يقـوم على مواقف وليس تصورات نـظرية مثـل مواقف تنـاول الـطعام واسـتقبال الضيوف



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

لا يصح إلا الصحيح

أقوى من سانجام !!

تحتاج حياتنا العربية بعد حرب الخليج ـ ظاهرة غامضة لاتفسير لها لدى المفسرين ولا المحللين وهي ظاهرة الخضوع لقوة غير منظورة تدفعنا دفعا الى مؤتمر السلام ولا هو سلام ولا حاجة . وتدفعنا ـ ايضا ـ الى تصديق كل ماتقوله الولايات المتحدة والثقة الغير متناهيه فيها .

ولاتتوقف هذه القوة الخفيه التي هي اقوى من سانجام عند حد السياسه الخارجية او السياسه العربيه انما تجيم هذه القوة الخفية على السياسة الداخلية فتوجهها نحو وجهة بعيدة لاندري الى اين تذهب أو تنتهي

والمثال الواضح على ذلك مشروع الجامعة الاهلية الذى ظهر اول ماظهر في اطار من حسن النية حيث كان اغلب الطلبه الذين يحصلون على ٥٠ / او اقل في الثانوية العامة لايجدون لهم بابا لولوج التعليم الجامعي الا جامعة بيروت . والجامعات الاخرى في الدول التي كانت اشتراكية مثل رومانيا وبلغاريا حيث كان الطالب يلتحق بها لمدة عام ثم يجرى تحويله الى جامعاتنا المصرية باعتباره محولا من جامعه اخرى دون النظر الى مجموعه في الثانويه العامه

وكانت الجامعات الاجنبيه تتقاضى في المتوسط ٧ الاف دولار سنويا ثمنا للفصل الدراسي الواحد هذا غير ماكان يتكلفه الطالب من نفقات الاقامة في البلد الاجنبي وغير ذلك من النفقات التي كانت تصل في مجموعها الى حوالى ٢٠ الف دولار سنويا

ولاغلاق هذا الباب الخلفي للجامعات بدأت فكرة الجامعه الاهليه التي تقوم على الاكتتاب والتبرعات بحيث تفتح ابوابها للحاصلين على الثانويه العامه الذين لاتقبلهم الجامعات المصرية لانخفاض مجموعهم ويدفعون لهذه الجامعة ما كانوا يدفعونه للجامعات الاجنبية على أن تجرى معادلة الشهادات التي تمنحها هذه الجامعة بالشهادات التي تمنحها الجامعات المصريه وعندئذ يجرى الاعتراف بشهاداتها وبالاجازات العلميه الخاصه بها

لكن هذا المشروع تحول بقدرة قادر وبفعل القوة الخفيه الى شيء اخر مغاير تماما للفكرة الاساسية فالجامعه الاهلية وهو المعنى الواضح من اسمها جامعة اهليه اى ليست حكومية المفروض ان تنشا في الوقت الذى تستكمل فيه التبرعات اللازمة لانشائها والاموال المطلوبه للمعامل والاجهزة وهيئات التدريس لكنها بقدرة قادر اصبحت فكرة الحكومة . فالحكومة هي التي تناقش انشاءها وتبحث مصادر تمويلها وتدرس كيفيه توفير الاساتذة والاساتذة المساعدين وبقيه اعضاء هيئة التدريس لها

وفي غضون هذه المنافسات الدائرة على قدم وساق انشا الفرنسيون جامعه بالاسكندرية بحجه نشر الثقافه الفرنسية لكنها تستهدف تحويل ما كان يدفعه الطالب الى جامعة بيروت والجامعات الاجنبيه من نفقات تعليم بالعمله الاجنبية الى هذه الجامعه الفرنسيه فهي عمليه تجاريه ١٠٠ وهي ايضا عملية غامضه ١٠٠ ٪ لاننا كمصريين لانعرف مناهج او برامج هذه الجامعه وماذا تدرس لطلابها ومستوى الاساتذة الذين يعملون فيها فاننا نعرف ان مثل هذه الجامعات التي تنشا بعيدا عن الدوله الام لاتكون خالصة لوجه الله والوطن قد تكون خالصه لوجه الله اما الوطن فشيء اخر فاننا نعرف مثلا ان الجاسوس البريطاني الشهير لورنس كان ايضا استاذا بالجامعه والاستاذ بالجامعه ـ اى جامعة ـ يستطيع ان ينتقل من هذه الى تلك فممكن ان ينتدب او يعار او ينقل لا باعتباره جاسوسا او عينا للبلاد انما باعتباره استاذا كذلك فان الابحاث والدراسات التي تجرى في

مثل هذه الجامعات الأجنبية المقامة فى مصر ابحاث لا سلطان للدوله عليها وتخدم فى الاساس الدوله صاحبه الجامعه ولا صلة لها بالدولة المقامة بها الجامعة

المهم ان فرنسا انشات جامعه بالاسكندريه وبعد الاحتفال بافتتاحها اسرع الناس يلهثون وراء انشاء الجامعة الاهليه ثم تحولت الى جامعة حكوميه تنافسها الدولة ويجرى الحوار بشانها فى مجلسى الشعب والشورى

ثم كانت المفاجاة ان اصبحت هذه الجامعه الاهليه اى تلك التى كانت اهلية جامعة للمتفوقين ('')

فقد صرح الحسيب النسيب الدكتور حسين كامل بهاء الدين الذى كان يرأس منظمه الشباب الاشتراكى وكنا نامل فيه خيرا كثيرا صرح فى مجلس الشورى جلسة ١ ـ ٣ ـ ١٩٩٢ ان الجامعة الاهلية لن تقوم على الاستيعاب ولن تفتح ابوابها للحاصلين على ٥٠ ٪ من خريجى الثانويه العامة ان الجامعه الاهلية هى جامعة للمتفوقين وتخدم تخصصات جديدة يحتاجها سوق العمل

وهكذا يشعر المواطن المصرى انه امام لغز محير فما وظيفة هذه الجامعة الاهليه الجديدة وما دورها ، هل هى للمتفوقين فقط واذن فالجامعات الحالية تضم غير المتفوقين وربما تضم المتخلفين ولا ندرى ؟ وهل ستكون هذه الجامعة برسوم وما مقدار هذه الرسوم ، هل يستطيع المواطن العادى ان يدفع لابنه هذه الرسوم ، ام هى جامعة للقادرين فقط ؟ ؟

ثم لماذا نسميها جامعة اهليه وقد اصبحت حكومية واذا كان الامر كذلك فلماذا لا يستعان بالاموال التى جمعت لدعم الجامعات الحالية ودعم اساتذتها . ان الجامعات المصرية كلها تقريبا متخلفه فى الاجهزة والمعامل والمعدات والمبانى فلماذا يجرى تدعيم الموجود ولا ننسىء جامعات جديدة ستكون عبئا كبيرا على الجامعات الحاليه فانها بالطبع ستستعير منها هيئات التدريس وتاخذ وقت مدرسيها وباحثيها وسوف تعتمد الجامعة الجديدة على مكتبات ومبانى الجامعات الحاليه ونحن والمسئولون يدركون ويعرفون كل هذه المشاكل والمعوقات ولكنهم لا يابهون بها اما لانهم لا يقرأون واذا قرأوا لا يفهمون واذا فهموا لا يستوعبون واذا استوعبوا فلا يستطيعون ان يبلوروا قرارا للتنفيذ انهم اى هؤلاء المسئولون مسوقون بقوة غامضة نحو اشياء تستنفد ثروات بلادهم وجهود مواطنيهم وتستنزف طاقات عقولهم وهى اشياء لا تنفع لا على المستوى القريب او البعيد لكنها ـ بالقطع ـ سوف تؤدى الى تدهور اوضاع الجامعات الحكومية والاهليه على السواء لكنهم على اية حال سائرون فى طريقهم بفعل تلك القوة الغامضه التى هى اقوى من سانجام بالضبط كما يسير العرب نحو مؤتمرات السلام الخرافيه ولا هى سلام ولا حاجه وكما يندفع السلاطين وغير السلاطين نحو الاعلان عن خطط ومشاريع جديدة للحكم بحيث يصبح له شكل ديمقراطى زى امريكا ونسى هؤلاء السلاطين ان الديمقراطية تقوم على الانتخاب وعلى المشاركة فى اصدار القرار وعلى صياغه اسلوب الحكم طبقا لارادة الجماهير فهل المجلس الاستشارى الجديد فى سلطنه مسقط سيقوم بهذه المهمة ، لكننا كما سبق القول مندفعون بقوة خفيه اقوى من سانجام لعمل اشياء لا تفيدنا ولا تفيد بلادنا

جمال سليم



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٣

من أحاديث الثلاثاء

الافراز العددى للجامعيين والكذب الاجتماعى

لا شك ان الاعداد المخيفة من حاملى الشهادات الجامعية والذين لا ينتمون حقيقة الى معنى الجامعة يمثلون زيادة فى مساحات الكذب الاجتماعى الذى اصبحنا نعانى منه فى كل مجال .. فهذه الاعداد لا تمثل ثقلا ثقافيا او علميا ، وانما هى تمثل ـ بوضعها الحالى ـ اكذوبة نمارسها بالفعل والواقع ، ونعيشها لتخزق وجودنا الحضارى ، وتمزق صدقنا مع انفسنا ، وصدقنا فى التوجه والفعل على السواء .. والتوسع فى افراز هذه الاعداد ان لم يشكل وفاء بحاجة حقيقية للمجتمع فهو بالتاكيد يشكل عبئا مرا عليه وهو فى النهاية يفقد الشهادة الجامعية قيمتها كلجازة ذات ثقل علمى ، وكاعلان لأهلية صاحبها ان يمارس العمل العلمى . وحين تفقد الشهادة الجامعية قيمتها كجواز مرور عالى القيمة تختل القيم والموازين داخل المجتمع نفسه ، ولا ينظر الى اصحاب الشهادات الا كعبء على الدولة ان تحتمله وحدها . اما الحاجة الفعلية ذات القيمة الايجابية فتفرز الصالحين بطريقتها الخاصة ودون النظر الى القيمة العلمية او الدراسية التى يمثلها اصحاب الشهادات الجامعية .

فاروق خورشيد

وقد ادى هذا تدريجيا الى قلب هرم القيم . واصبح اصحاب الحرف اكثر اهمية واغلى قيمة مادية من اصحاب الشهادات اذ ان اتاحة الفرصة لهذه الجموع الغفيرة ان تحصل على الشهادة الجامعية قلل من عدد الحرفيين فى تناسب عكسى غريب . ونشكو من النتيجة ، بينما الواقع ان الشذوذ فى الاسباب لا فيما ساد فعلا من اوضاع من جرائها . وانقلاب ميزان الاهمية فى المجتمع معناه هزيمة المدرسة كلها من الحضانة وحتى وحتى الجامعة . وهزيمة الكتاب معها هزيمة كاملة ومنكرة . فلا احد يرفض ان يكسب كل قادر على الكسب ، ولا احد ينكر على كل صاحب جهد ان يحدد قيمة جهده واجر عمله فهذا حق مشروع وعادل ولكن ان ينحصر الكسب والاجر العالى على ابناء طائفة لا تملك بحكم تكوينها قدرات القيادة فهذا هو الشيء الداعى للوقوف والتساؤل لقد جلب المال معه القيمة والتاثير . فهو بحكم الحتمية الازلية صاحب الاثر الاول والاهم فى تكوين رؤية المجتمع وتحديد مسار قيمه وان تكون هذه القوة صاحبة المال والسيطرة على الكسب بعيدة عن المدرسة مصنع الفتيان ، وعن الجامعة مصنع الشباب ، يخرج قوة النفوذ هذه من كل تخطيط وكل وعى تريده الدولة فاصحاب الحرف فى الاغلب اميون ، وفى احيان يقف تعليمهم عند المرحلة الاولى . ونادرا ما يتجاوزها الى الدراسة الثانوية فاصحاب القوة المؤثرة فى كيان المجتمع لم يؤهلوا علميا وثقافيا للانتفاع بهذه القوة فى بناء المجتمع ، والتاثير على استقلاله وفكره وتقدمه واذا كنا نشك فى حقيقة انتماء ابناء المدرسة وابناء المجتمع فما بالك بمن تربوا بعيدا عن اطارهما . وتكونت قيمهم ورؤاهم دون رعاية او متابعة حقيقية من اجهزة التربية والمتابعة التى يراد منها ان تكون عقل الدولة وفكر الدولة وقيادات الدولة ان واقع سيطرة المال واحلامه يعكس نفسها من جديد على ابناء الجامعة . فالطالب منذ اللحظة الاولى يحس بعدم الجدوى . فهو يسير فى دراسته الجامعية وعينيه على مصادر المال والكسب والتى لن تتيحها له دراسته الجامعية وانما هى تتحقق بطرق اخرى ، منها مشاركة اقاربه وزملائه الذين تعثرت بهم الدراسة فانصرفوا الى الحرف بينما ادى نجاحه الدراسى به الى الابتعاد عن مجالات المال ، فهو يعود ليشاركهم اعمالهم الحرفية المتعددة ، وهو يعود ليشاركهم القيم الجديدة التى يغرسها الكسب السريع والسهل .

الطالب الجامعى اذن مجهض منذ اللحظة الاولى لدخوله الجامعة التى لا يعرف لها هوية فهو لم يخترها لنفسه وهى لم تختره بين طلابها ، وانما قام جهاز غريب عنهما بعقد زواج المتعة غير المتكافىء هذا ، ارضاء لشعارات وهمية لم تحقق الا عكس منطوقها حتى الان والطالب مع هذا يدخل الى الجامعة بمفهومه الذى خرج به من مرحلة التعليم العام فهو واحد من قطيع لا خصوصية له . ومهمته هى نفس المهمه التى عاشها من الطفولة وحتى المراهقة . مجرد الخروج من مازق الامتحان بالشهادة النهائية باقل مجهود ممكن . وباسرع وقت ممكن وليس امامه من الوسائل ما هو جديد ، وليس امامه من الطموحات ما هو جديد فالاستاذ مثل المدرس ـ فيما سبق من مراحل ـ لا يعرفه معرفة خاصة . لان امام الاستاذ من الاعداد ما يحول بينه وبين التواصل الحقيقى بطالبه او اكتشاف مواهبه وتميزه ، او الاهتمام به اهتماما مميزا وهذا الاستاذ لا يعرفه بالكتاب بل هو يقدم له بنفسه الملخصات والشروح ، ويتقاضى منه ـ بنفسه ـ ثمنها المغالى فيه الى حد التقزز . والمفروض ان الجامعة ـ بكل كلياتها ـ تقدم للطالب منهجا علميا متكاملا تتيح له ان يتحرى فى المواد التى يريد ، وان يتخصص فى المواد التى يتفوق فيها . .... ـ ومهمة الاستاذ هى وضع مفاتيح استعمال المصادر فى يد الطالب . ومهمته ثانيا تعريف الطالب بالمراجع الرئيسية والفرعية على السواء . ومهمته ثالثا ارشادهم الى الكتب الاصول اى ان مهمته الرئيسية هى تعريف الطلاب بالبحر او النهر او الترعة التى سيسبحون فيها . والاستاذ الجامعى حين يؤلف يقدم فى مؤلفه نتائج دراساته العلمية .

والجديد الذى يضيفه الى ما تعرفه الانسانية من معلومات واراء حول موضوع هذه الدراسات . فهو اما يكشف جديدا ، واما يقدم رايا جديدا فى معرفة متوارثة اما ان يقدم استاذ الجامعة تلخيصا ، او اعادة لمعرفة مطروحة . فهذا ليس تاليفا لاستاذ جامعى فالمعرفة المطروحة موجودة فى المتراكم من الكتب الاصول التى اخذته من كتب المصادر والمراجع . ومهمة الاستاذ تعريف الطالب داخل المحاضرة بالبحث عنها فى هذه المظان ، وتحصيلها من هذه الكنوز ، لان الاصل فى عمله هو تعليم الطلاب كيف يصلون الى مادتهم العلميه من مظانها اما ان يقدمها هو فى كتب تقرر وتطبع وتوزع باسم الكتاب الجامعى . فهذا اولا هدم لمعنى الجامعة . وهو ثانيا استهتار بمعنى الكتاب . وهو ثالثا عود الى المذكرات وكتب الملخصات التى اغرقت الطالب حين كان تلميذا فى التعليم العام .

وهزت من ثقته فى الكتاب الرئيسى او فى الكتاب عامة وكتاب هذه المذكرات التى يسمونها كتبا يحسبون انهم تحولوا الى مؤلفين بمجرد نقل المادة من كتب اخرى وتقديمها الى طلبتهم . والكثيرون منهم استسهلوا عملية النقل هذه حتى لقد وضعوا اسماءهم على مؤلفات حقيقية لغيرهم لها صيغة البحث العلمى ولها صفة التحقيق العلمى . فقد ادت سهولة العملية عندهم الى ضياع قيم كثيرة فى ضمائرهم العلمية وسلوكهم العلمى على السواء وهذه المطبوعات التى يحسبها اصحابها تاليفا علميا ترد عندما تعرض على لجان الترقية التى كثرت تقاريرها (بلا يرقى) فى الفترة الأخيره بشكل واضح وملفت للنظر ومؤكد لوجهة نظرنا فى اختلاط فهم التاليف عند اساتذة الجامعة او بعضهم على الأقل ولان هذا الفهم ساد الى درجة تخصيص ميزانيات لدعم (الكتاب الجامعى) فى محاولة لاتقاء شر الشراهة التى سادت دنيا كتاب المذكرات والملخصات هؤلاء فقد وصلنا الى مرحلة اقرار الخطا وجعله هو القاعده



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

التى يسير عليها الأمر فى التعليم الجامعى وقد ادى ايضا هذا الاقرار للخطا الى استسهال عملية التاليف .

واصبح لكل معيد ومدرس مساعد ومدرس ناهيك عن الاستاذ المساعد والاستاذ . الحق فى اصدار الكتب وجعلها مقررة على الطلاب . واصبح التسابق بين الاساتده فى الحصول على الجدول الذى يتيح لهم ان يدرسوا للفصول الاكثر احتشادا بالطلاب . بل والى التنافس على هذه الفصول الى درجة مخزية هو كل هم الاساتذة . بل ـ وهذا هو الادهى والأمر ـ ان كل استاذ احتكر لنفسه مجموعة من الجامعات يدرس فيها اسميا فقط ويحضر بدلا منه بعض المعيدين الذين يقررون كتـابـه ـ اسف ـ اعنى ملخصـاتـه وتجميعاته من كتب الاخرين واصبحت هناك اتفاقات لاحتكار سنوات دراسية معينه فى كل الجامعات او معظمها . ينظمها مجموعة محددة من الاساتذة فى مواد بعينها . كما اصبحت هناك انتدبات

لاعداد من الساعات لا يمكن تنفيذها عقلا ولا يمكن تحقيقها لازمنيا ولا بدينا . لتنافرها فى المكان . وتعاظمها فى ساعات العمل المكتوبة على الورق والمسالة كلها ضمان توزيع هذه المذكرات على اكبر عدد ممكن من الطلبة فى كل مكان . والمسالة فى صميمها اهدار لساعات المحاضرات .

واهدار لاحترام الطلاب لها فالمحاضرة لا شيء فيها ـ ان تمت ـ فيكفى المذكرة او الكتاب . ومعرفة الصفحات المقررة ليدخل بها الطالب الامتحان وقد حاولت جـامعات عديدة ـ وخـاصة جـامعة القاهرة ـ واصلاح هذا الأمر بقرارات ولوائح ولكن الامر يبقى ظاهرة تفقد الطالب احترامه للكتاب اذ فقد الكتاب معناه وفقد الطالب احترامـه لمدرج الجامعة . اذ فقد المدرج محتواه . وفقد الطالب قيمة الانتماء . إذ فقد الانتماء بؤرته . وهدفه واذا كان التلميذ مخيرا فى شراء الملخصات والكتب الخارجية .

فالطالب مرغم على شراء المذكرات كملازم مفردة مرة وككتب ضخمة كبيرة مرات فى كل هذا لم نتحدث عن علاقة الطالب باستاده . وما تفرزه هذه الظاهرة من تاثيرات على هذه العلاقة . ولكن ظاهرة الدروس الخصوصية تفرض نفسها هنا بعنف . لان العلاقة بين الطالب واساتذة لا تتاثر بظاهره الكتاب وحدها وانما هى اشد تاثرا بظاهرة الدروس الخصوصية

بشكل اكثر تحديدا . وان كانت هناك ظواهر اخرى متعددة وكثيرة تلعب دورا هاما فى تحديد هده العلاقة والامر بعد يحتاج الى مزيد من التامل والى مزيد من الهدوء فى التناول . ولذا فنحن نفضل ان يكون هذا الامر موضوع حديث اخر

العلم فى حياتنا

◻ ندوة التعليم واهتمامات الناس «٥»

ماذا نريد من التعليم ؟

فى المؤتمر السنوى للجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية ناقش علماء مصر وخبراؤها موضوع تطوير التعليم فى مصر وطالبوا بان يتم فى اطار التطوير والتنمية الشاملة التى ستؤثر وتتاثر بالضرورة بالتكنولوجيا المتقدمة ونحن على مشارف القرن الـ ٢١ وبالسياسة الواضحة اى ماذا نريد من التعلم .. وواضح ان التحديات التى تواجه قضية تطوير التعليم فى مصر والتغيرات القادمة والكائنة فى العالم المعاصر ليست هينة لان الانتقال من قضية البقاء الى التطور فى هذا التغيير العالمى جوهره ثورة التكنولوجيا والمعلومات وهو تحد جسيم . ولان الاولوية القاطعة للتعليم فينبغي ان يحتل قطاع التعليم فيها كقطاع سيادى لان قضية تطوير التعليم تعتبر قضية امن قومى ولان المؤشرات الاحصائية لميزانية التعليم ونصيبها من الموازنة العامة للدولة تتسم بتواضع لايتمشى مع الامال المعقودة على عملية التطوير . ولان التغير فى المبنى والاجهزة والمؤسسات لايحق لنا العقلية والتفكير واتاحة المعلومات العلمية والتكنولوجية التى نريد كل هذا وغيره ماهو الا معوقات حقيقية لاتخلق العقل والفكر كمحور اساسى وكجزء تبنى اساسا عليه اى استراتيجية تعليمية فى الوقت الذى اختلفت فيه وتبدلت انماط التعليم فى العالم المتقدم .

والمهم ان استراتيجية قومية تعبر عنها رسالة وطنية لتخصيص خمس سنوات كحلقة اولى لتطوير التعليم يجب ان تكون فى اطار خطة لاحتياجات مصر من التكنولوجيا المتقدمة وتنمية القدرات الذاتية فى اطار خطة التنمية الشاملة للدولة لها برامجها واهدافها المحددة ◻

« المحرر »



بعد الجامعة: الامن هل يؤمم عقول التلاميذ ؟
وزير التعليم: أرفض الفكرة تماما

تحقيق

محمد القباحى

■ لم تكتف وزارة الداخلية بتعيين حراس على الجامعات يدسون انوفهم فى كل كبيرة وصغيرة لها علاقة بأى نشاط سياسى أو غير سياسى فهى تحاول الان النزول الى المدارس فقد تقدم مؤخرا اللواء عبد الحميد محمد مدير ادارة مؤسسات الشرطه باقتراح الى وزارة التربية والتعليم بان يتولى ضباط شرطه متقاعدين مسئوليه الامن داخل المدارس .

صاحب المشروع يرى ان له سندا قانونيا متمثلا فى القانون ١٤٨ لعام ١٩٥٩ والذى ينص على ان كل منشأة يعمل بها اكثر من ٥٠ عاملا لابد ان يكون لها مسئول امن وفى رأيه فان ضابط الشرطة هو اكفأ من يتولى هذه المسئوليه لخبرته الطويله

وهكذا وبعد ان ضج الطلاب والمثقفون من الحرس الجامعى وضرورة الغائه او قصر دوره على حمايه المنشآت وليس التفتيش عن الافكار والنوايا عليهم ان يجاهدوا للدفاع عن حق التلاميذ فى الدراسه دون حرس مدرسى اساتذة الجامعات وعلماء النفس والاجتماع يحذرون من خطورة الفكرة ويطالبون برفضها الفورى والتصدى لها خوفا من الاثار المدمرة

وزير التعليم د حسين كامل بهاء الدين وفى تصريح خاص يؤكد أنه حتى الان لم تتقدم اى جهه رسميه له بمثل هذا المشروع او الاقتراح وانه قرأ عنه فى الصحف فقط وعندما سألناه وماذا لو قدموا لك الاقتراح مستقبلا اجاب بحسم سأرفض الفكرة بالطبع

محمد السرمبابلى وكيل الوزارة والمستشار الاعلامى لوزير التعليم أكد أنه يتفق مع رأى الوزير والسبب ان عمل رجل الشرطة عادة مايكون مع غير الاسوياء والمجرمين الخارجين على القانون وتساءل بتحفظ شديد هل التلاميذ الابرياء مجرمون ، وهذا ما أشار اليه سيد نصار موجه جغرافيا ومؤلف كتب بوزارة التربيه والتعليم وأضاف أن المدرسة تفاعل تربوى بين التلميذ والمدرسه ويجب ان يبتعد عنها جهاز الشرطه فهى مؤسسه تعليميه هادئة مهمتها انشاء أجيال تفيد مصر مستقبلا

صاحب الفكرة يؤكد أن المدارس رحبت بالفكرة وأن ادارة مؤسسات الشرطه قامت ببحث ميدانى واستطلاع للرأى على بعض المدارس ووجدت ترحيبا مبدئيا بها

بغضب شديد يتحدث د حامد عمار الاستاذ بتربيه عين شمس بقوله الاقتراح مرفوض وأكاد لا أصدقه فهو لايخضع لأى مبرر تربوى فكيف يتعامل رجل شرطة متقاعد مع صغار مراهقين فرجل الشرطه لايصلح أن يكون وسيطا تربويا فتوجهاته أوامر وليس عطاء

وأضاف أنه اذا كان رجل الشرطه تدخل فى شئون الجامعه فلن نسمح بدخوله المدارس وأكد أن ذلك قد يحول دون التعبير الحر والتلقائى والعلاقات العفويه الانسانيه التى تحدث فى مجتمع سوى وسليم وأضاف أن مفهوم الامن داخل مؤسسه تعليميه سيكون قوه كابته ومحبطه ستؤدى الى عدم الاستقلاليه فى الفكر وقدرة التلميذ على حل مشكلته بنفسه

أساتذة الاجتماع يحذرون من الاخذ بالاقتراح د عايدة عبد اللطيف استاذة الاجتماع بآداب المنيا تؤكد أن الاثار النفسيه والاجتماعيه ستكون سيئه للغايه اذا ما احدث الحكومه به وربما يؤدى الى شعور التلاميذ بالرهبه والخوف منذ الصغر غير ذلك فقد يشعر التلاميذ بحاله من القلق والاغتراب لان



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

رجل الشرطة مرتبط فى ذهنهم بالتعامل مع غير الاسوياء

لهذا يؤكد د أحمد المجدوب استاذ الاجتماع والمستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ان هذا الاتجاه لايبشر بخير فالمدارس تعلم التلاميذ الالتزام والاحترام الواجب

ويتساءل د المجدوب اذا كانت الدوله ترى أن المدرسه أصبحت مكانا بعيدا عن التعليم فهل هى سجون أم أقسام شرطة ؟ وحتى اذا فشلت الوزارة فى اداء رسالتها فيجب ألا يكون ضابط الشرطه هو الحل لانه مهما منذ أن كان طالبا لان يتعامل بالقسوة والصرامة وليست لديه أفكار تربوية

ويؤكد د المجدوب من الاثار النفسية السيئة المترتبة على هذا الاقتراح ومنها تعميق العداء بين الشرطه والمواطنين وتزيد الكراهية لأية مسألة نقاشيه وقد تؤدى الى العكس وتفتح قنوات غير شرعية للتمرد والتعبير عن الرأى

ولأن الاقتراح مرفوض دون تبرير فقد اكتفى د سمير نعيم استاذ الاجتماع باداب عين شمس بوصف الموضوع بانه قصه هايفه ولا اعرف حتى الان ماهى اسباب الاقتراح ومن وراءه وماهى ابعاده وخلفيته

حملنا تساءل د سمير نعيم وتوجهنا به الى كمال خالد عضو مجلس الشعب والذى بدا الحديث بقوله اننى ارفض الاقتراح بكل قوة بل احذر الجهات المسئوله من الموافقه عليه لانه ليس من المعقول أن يتعامل ضابط شرطه أمضى حياته مع المنحرفين والمجرمين مع أبرياء لأنه بالطبع ستكون الاثار عكسيه وسيئه جدا فالمدرس أولى أن يقوم بعملية الضبط

د على فهمى استاذ الاجتماع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يرى أن هذا الاقتراح لاداعى له وغير مقبول تربويا لأن العمل يصبغ صاحبه بصبغه خاصه معينة وهى لاتتلاءم مع التلاميذ ويحذر

بان وجود ضباط شرطه فى المدارس قد يجعلهم يمارسون ضغوطا على اداره المدرسه ويرهبونهم لأن الادارة غير مستقلة مثل اعضاء هيئة التدريس

كما يرفض د فرج أحمد فرج رئيس قسم علم النفس باداب عين شمس التدخل فى شئون المدرسه ويعتبر ذلك استغلال نفوذ وارهاب ويؤكد أن نتيجه الأخذ بالاقتراح ستكون اصابه التلاميذ بالخوف والاستسلام والنزعه الى التمرد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

لماذا ننشئ جامعة اهلية .. ؟

لماذا نفكر فى انشاء جامعة اهلية ؟

سؤال بسيط جدا ، ومباشر ، ومشروع ، ولابد ان تكون الاجابة عليه واضحة جدا .
هل الهدف هو انشاء تعليم جيد بعد ان يئسنا من اصلاح التعليم الحالى فى جامعاتنا ؟ ام هو هدف اقتصادى بانشاء تعليم متميز مثل سائر السلع المتميزة فى السوق لارضاء شريحة جديدة لديها المال بغير حساب وتريد ان تتميز بالاسكان المتميز ، والرغيف المتميز وغيرهما ؟ ان الهدف هو ايجاد باب خلفى لابناء الاغنياء لدخول الجامعة بمجموع اقل وبدون الحاجة الى مكتب التنسيق .. هو ايجاد تعليم تكنولوجى جديد تعجز الجامعات الحالية عن تطوير انفسها لتحقيقه ؟

ثم من اين اساتذة الجامعة الجديدة ؟ هل سيتم اختيارهم من اكفأ اساتذة الجامعات القائمة ليزداد فيها النقص اكثر وتخرب ام سترسل بعثات لاعداد هيئة تدريس خاصة ؟ .

حتى الان لم يتضح الهدف ولذلك لايبدو على السطح الاهدف واحد . هو ان اصحاب الاموال يريدون ان يمتلكوا كل شىء .. الحاضر والمستقبل .. مواقع الثروة ومواقع الفكر ومواقع السلطة .. ذلك هو الهدف الواضح حتى الان والى حين اشعار آخر ..

ان « هايد بارك » تطرح اسئلة ، وتفتح زراعيها لكل اجتهاد .. فى كل قضية من قضايا التعليم باعتبارها قضايا المستقبل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

د . عبدالسميع سيد أحمد

استاذ بكليه التربية ـ جامعة عين شمس

والدكتور عبدالسميع سيد أحمد استاذ اصول التربية بكلية التربية جامعة عين شمس يطرح اربع نقاط حساسة في الموضوع اولها ان الجامعات الحالية هي الجامعات الاهلية لانها ستكون لابناء الشعب ووجود الجامعة الجديدة اعتراف بفشل التعليم الحالي والانسياق وراء موجه الاسكان المتميز والعلاج المتميز والرغيف المتميز بانشاء تعليم متميز وهو يدعونا الى التفكير لنقرر هل ستساعد الجامعة الاهلية على تجميع المصريين ام على تفريقهم ؟

بعد أن قرأت الخبر عن الجامعة الأهلية ، فكرت في أن التسمية الصحيحة لها قد تكون . الجامعة المصرية . بينما التسمية الصحيحة للجامعات القائمة حاليا هو . الجامعات الاهلية . ذلك لأن الجامعة المزمع قيامها لاتاخذ من صفة الاهلية غير الانفاق عليها . وفيما عدا ذلك فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون جامعة للاهل . أي أبناء الشعب والخبر كما ورد بتفصيلاته يؤكد هذا المعنى . يقول الخبر

١ ـ تهدف الجامعة الأهلية الى توفير فرص للتعليم الجامعي المتميز وعلى أعلى مستوى علمي متاح عالميا والمناهج العصرية للتعليم المتكامل لتكوين السخصية المتوازنة نخلاند

معنى هذا اعتراف واضح وصريح بان التعليم الجامعي الحالي فاشل تماما

ويجب معاملته معامله السلع الاخرى ، الاسكان المتميز ، والعلاج المتميز والرغيف المتميز الخ هذا عوضا عن الاصلاح او التعديل

٢ ـ الدراسة بنظام التفرغ الكامل والاقامة الكاملة ، والكلفه ٢٠ ألف جنيه سنويا مع مبلغ اخر بالدولار شهريا ١٨٠ دولار

كم من الأهل يملك هذا المبلغ ليشارك في الجامعة الأهلية ؟ وهل سيستقر المبلغ عند هذا الحد مع تزايد الاسعار ؟ ولماذا بالجنيه وبالدولار ؟ نعرف أن الرد ببساطة هو أن من ليس معه لايلزمه لأن التعليم الجامعي يجب أن يخضع لاليات السوق بصرف النظر عن كون اقتصادنا متخلفا ، والتفاوت الطبقي رهيبا لكن الا يحتاج الاهل بعض الاهتمام خاصة و أن منهم من ينتحر لانه لايستطيع الانفاق على تعليم ابنائه

٣ ـ التمويل بنظام الاسهم قيمة السهم ألف جنيه ، ومن معه عشرة الاف يصير عضوا في الجمعية العمومية له حق الحضور ومن معه مليون يصير في مجلس الامناء الذي يقوم بادارة الجامعة

واذا كان التعليم الجامعي يديره القادرون ماديا ويرسم سياسته من يملكون



الالف والمليون بطرق مشروعة أو غير مشروعة فهل سيكون هذا التعليم فعلا لصالح الاهل ؟

٤ ـ تتميز الجامعة بانها تلبى اوضاع واحتياجات سوق العمل والتخصصات العلمية الجديدة وتوفير فرص متميزة لنخبة العلماء والمتخصصين فى هيئة التدريس ومن لم يتح لهم العمل فى الجامعات المصرية ويعملون بالخارج .

فى عبارة أخرى هذه الجامعات الموجودة ـ وهى جامعات الدولة ـ لاتلبى احتياجات العمل ولاتتواءم مع التخصصات العلمية الجديدة ولم تقبل الممتازين من النخبة فى هيئات تدريسها ربما لتفوقهم . فلماذا نسميها الجامعة الاهلية مع أنها قاصرة على اله تازين ماديا من الطلاب واولياء الامور والممتازين علميا من الاساتذة ؟

كانت الجامعة الاهلية فى بداية القرن قائمة على جهود وطنية حقيقية لتقاوم الاستعمار الانجليزى بالثقافة لكن هذه الجامعة تقاوم من ؟ هل تقاوم الجامعة الموجودة بالفعل أم تقاوم ابناء الطبقات الوسطى والفقيرة ؟ وكانت الجامعة الاهلية غاية يلتف حولها الناس من الأمراء والقادرين والطبقات الشعبية . فهل تاتى الجامعة القادمة لتجميع الناس أم لتفريقهم ؟ .

واضح أن الجامعة الجديدة تختلف قلبا وقالبا عن جامعتنا الاهلية القديمة فلنكن صرحاء اذا ونسميها الجامعة المصرية نسبة الى من يملكون مصر حقيقة . ونطلق اسم الاهلية على جامعاتنا الحالية نسبة الى الأهل الذين ينتحر بعضهم لعجزهم عن توفير نفقات تعليم ابنائهم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

د . السيد عزت قنديل
استاذ بجامعة الاسكندرية

الدكتور السيد عزت قنديل الاستاذ بجامعة الاسكندرية لديه اسباب لتاييد انشاء الجامعة الاهلية أولها ان هذه الجامعة ضرورية لنقل التكنولوجيا ويعتبر الجامعات القائمة ضرورية للقيام بنفس المهمة وله مبرراته الواقعية والمنطقية .

ونحن على أبواب تطوير لمؤسساتنا التعليمية مع اعطاء دفعة سياسية لقيام المواطنين بعبء التطور من خلال انشاء الجامعة الاهلية . يجب ان نتفق بادىء ذى بدء على ان التعليم ونقل المعرفة التكنولوجية بالدول ذات الدخول المنخفضة يعتبران اسهاما فعالا فى عمليات التنمية الاقتصادية فالمهارات البشرية والمتمرسة بتكنولوجيا العصر هى المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى الكبير الذى تشهده دول مثل اليابان وكوريا وجميعها قامت بها جامعات اهلية تساند الجامعات الحكومية وتحمل بعضا من العبء من خلال تحمل الصناعة بنفقات انشائها وهنا نلاحظ ان الاستفادة من احدث تكنولوجيا الانتاج الحديثة يتطلب بالاساس وجود كوادر علمية وفنية عالية التخصص لايتم انتاجها الا من خلال مراحل التعليم الجامعى وبدون هذا تقع الدول النامية فى محظور الاستهلاك السلبى للتكنولوجيا الخارجية ومن ثم التبعية التكنولوجية للمؤسسات الدولية الصناعية الحديثة بدون نتيجة تتمثل فى استيعاب وتطوير التكنولوجيا المستوردة لتناسب ظروفها المحلية .

ان الانفاق على عمليات نقل التكنولوجيا وتطويعها فى بلدان العالم الثالث هى استثمار عالى العائد من الناحية الاقتصادية فى المدى البعيد فربط التنمية التكنولوجية بالانتاج داخل المصانع يختلف عن وجود تدريب للتكنولوجيا داخل المصانع الموجهة اصلا للانتاج اذ ان التدريب داخل المصانع لخدمة انتاجها يجب ان يتم مترافقا مع التعليم التكنولوجى خارجها ومن هنا اهتمت عديد من الصناعات بانشاء الجامعات الاهلية والحكومية وبابحاثها ، فالتنمية التكنولوجية للدولة تعتمد على كل منهما وهى نفسها مرتبطة بمتغيرات متعددة اقتصادية وتعليمية وبحثية ولهذا فان دول العالم الثالث ذات الدخول المنخفضة يجب ان تظل لديها القدرة دائما على اجراء بحوث فعلية تخدم احتياجاتها الخاصة فى مجالات الانتاج حتى يصبح لديها التكنولوجيا التى تعد مصدرها الاساسى للتراكم والتنمية وهذا يرجع الى التنمية العلمية والتكنولوجية التى تقوم بها لمواردها البشرية وعلى هذا

فلن كفاءة اجهزة نقل العلم والتكنولوجيا بمراحل التعليم العالى وكوادرها البشرية والبحثية برغم انها تبدو باهظة التكاليف الا انها ركيزة التطويرات التكنولوجية الحديثة التى اسهمت فى تحسين الانتاج بالقطاعات المختلفة للدول الصناعية .

ومن هنا نرى ان دور الشركات والمصانع التدريبي ليس بالاساس مرتبط بالتطوير والتطوير للتكنولوجيا الحديثة فهذا دور تضطلع به الجامعات ومستويات التعليم العالى من هذا كانت الجامعات الاهلية و امريكا مفخرة باجهزتها واختراعات علمائها ولم تضع فى المتاهات الادارية التى تعانى منها الجامعات الحكومية فى العالم الثالث مثلا اذ ان التنمية التكنولوجية تستلزم التعليم الجامعى كاساس مترابط مع سياسات اقتصادية وتصنيعية وتنموية وقودها هو الابحاث التى تخدم قطاعات الانتاج

ان حجم الانفاق الكلى على الابحاث والتنمية التكنولوجية بالدول المتقدمة بلغ ٩٧,١٠ / مقابل ٢,٩ فى الدول النامية فى عام ١٩٧٨ كما امتلكت الدول النامية فى نفس الاحصائيات ١٢,٦ / من القدرات البشرية من العلماء والمهندسين وغيرهم مقابل ٨٧,٤ / بالدول المتقدمة وهذا يؤكد على ان الدول النامية مثلنا عليها الربط ما بين التعليم والابحاث التكنولوجية بالجامعات ومراكز البحوث بصورة واضحة مؤكدة وبين مواقع الانتاج التكنولوجية فى المصانع والشركات وهذا حتى ترتبط البحوث بمشاكل المجتمع وهذا يبين الفرق الواضح بين دور التعليم الجامعى فى نقل التكنولوجيا ودور التدريب فى مواقع الانتاج ولايجب الخلط بينهما والا تاثرت العملية التكنولوجية سلبا بصورة واضحة فهى عملية جناحاها تكنولوجيا الانتاج وتكنولوجيا الادارة مما يستلزم تنمية التعليم بمستواه العالى كاساس لتقدمها وحتى لاتظل الفجوة قائمة بين التطورات التكنولوجية الممكنة بالاكتشافات العلمية وبين استخداماتها العملية فى الانتاج . وهذا لايمكن ان يتم الا خارج مواقع الانتاج من خلال اجهزة قادرة على نقل المعرفة والعلم والتكنولوجيا بمفاهيمها الحديثة اذ ان وجود كوادر وطنية مؤهلة للقيام بعملية اختيار وتطوير التكنولوجيا

المستوردة لتوائم متطلبات الانتاج فى المجتمع لايمكن أن يتم الا اذا كان القدر من العلم والمعرفة المتاح لهذه الكوادر اوسع وارحب من مجرد التكنولوجيا المستوردة الى مواقع عملهم والتى عادة ما تصل الى مواقع الانتاج فى العالم الثالث بعد عدة سنوات من استخدامها فى العالم المتقدم وهذه الكوادر تعد داخل الجامعات التى تحررت من قيود ادارية تحد من نشاطها وقيود مالية تمنع تطويرها وتزويدها باحدث الاجهزة

ان اجمالى ما تخصصه حكومات دول العالم الثالث للابحاث وعمليات التنمية التكنولوجية يمثل جزءا ضئيلا من جملة الانتاج القومى اذا ما قورن بالمخصصات ذاتها فى الدول المتقدمة تكنولوجيا والتى تسهم فيها قطاعات الزراعة وشركاتها



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

والصناعة العملاقة ولهذا فان وجود الكوادر القادرة على تنمية الابحاث الانتاجية زراعية او صناعية وهو الضمان الاول لعمليات استيراد التكنولوجيا لقطاعات الانتاج المحلى الخاص والعام بصورة مامونة تتيح اختيار افضلها والاستفادة وتطويعها لتلائم ظروف المجتمع وهكذا نرى ان قيام المؤسسات الجامعية الاهلية بعمليات التعليم ونقل التكنولوجيا المكلفة بتحررها من قيود وجود الاف الطلاب. بدون تمويل للعملية التعليمية الحديثة يعد ضروريا لاحداث التنمية التكنولوجية لتحول الدول النامية من مستهلكة للتكنولوجيا الى مطورة لها كما حدث فى بعض الدول مثل الهند ونمو راسي وجميعها حذت حذو اليابان فى التطوير والتنمية الاقتصادية المذهلة .

ولهذا فانى اعتقد ان قيام الجامعة الاهلية سيدفع الجامعات الحكومية للتطوير للوصول الى موقع يسمح باحداث التنمية التكنولوجية التى نرجوها لوطننا وسيحفز تطوير مؤسساتنا التعليمية العالية والجامعية للقيام باعداد الكوادر المزودة باحدث تكنولوجيا العصر لتقوم بدورها فى احداث التنمية المرجوة بمواقع الانتاج بالوطن من اجل ان تساير التطور العالمى الرهيب فى عصر لامكان فيه للجمود .

ان هذه الجامعة الاهلية يجب ان لاتكون ملكا لأحد القطاعات الحكومية بل للشعب كله وكما انشا الشعب بالاكتتاب من ابنائه الجامعة الام فى مطلع القرن العشرين فهو قادر الان بمساهمة رجاله القادرين على انشاء جامعة تضاهى افضل ما لدى العالم من حيث المزارع الحديثة والمختبرات المجهزة والعلماء الذين نحررهم من بيروقراطية ومتاهات الادارة التى تنتخب او لاتنتخب حيث سيكون الهدف واضح وهو تحسين الاداء العلمى والابتكارى وتخرج كوادر تنتمى فعلا للقرن الحادى والعشرين



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة سابقة لاوانها !

عمرو هاشم ربيع
باحث بمركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالاهرام

الاستاذ عمرو هاشم ربيع يستعرض تاريخ فكرة انشاء الجامعة الاهلية، ضمن بحث طويل له عن هذه الجامعة ويستخلص من ذلك اربع ملاحظات هامة ينتهى منها الى ان انه من السابق لاوانه الحديث عن انشاء جامعة اهلية لوجود سبل عديدة لاصلاح التعليم الجامعى لم يتم حتى الان اللجوء الى معظمها

طرحت فكرة انشاء الجامعة الاهلية فى مصر فى عقد الخمسينات وذلك عقب ثورة ٢٣ يوليو . على ان هذه الفكرة اثيرت بشكل ملحوظ فى نهاية ذلك العقد عندما كان يشغل السيد كمال الدين حسين منصب وزير التعليم المركزى فى دولة الوحدة بين مصر وسوريا منذ ذلك الوقت تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات . الامر الذى كان مرتبطا بالنقد من اساتذة الجامعات والكتاب والباحثين والخبراء والمتخصصين فى مجال التعليم . وقد افضى هذا النقد لوجود اتجاهات متباينة ابسط ما يقال عنها ان بعضها مؤيد . والبعض الاخر معارض لفكرة انشاء جامعة اهلية . وعامة فان هذه الاتجاهات برزت ابان دراسة تطور مشروع الجامعة الاهلية

بدأت الخطوات العملية فى هذا المشروع عام ١٩٥٩ عندما كانت تسيطر الطبقة المتوسطة على السلطة . وكانت هناك عدة اهداف لانشاء هذه الجامعة التى كانت يطلق عليها وقتئذ . الجامعة المفتوحة . وهى تخريج الفنيين من ذوى التخصصات النادرة . واستيعاب عدد كبير ممن لايقبلون بالجامعات . ويضطرون للسفر للخارج لاتمام دراستهم الجامعية . وذلك بحمايتهم من تعرضهم لنمط قيمى مختلف وتوفير عائد مادى يقدر بحوالى ٢,٥ مليون جنيه مصرى ينفقها الطلبة بالخارج وكان مقدرا أن ينشا فى هذا الاطار اربعة عشر كلية يغلب على معظمها الطابع العملى . وقد عقدت اجتماعات لهذا الغرض شارك فيها عدد كبير من رجال



الاعمال والشركات الكبرى . الامر الذى يمكن من خلاله الاستدلال على ان اثارة موضوع الجامعة الاهلية كان عملا مرتبطا بتعاون بين النخبة الحاكمة والرأسمالية الوطنية

وقد اقترح مبدئيا انشاء كلية للصناعات الكيماوية والغزل والنسيج مقرها طنطا ، وكلية للهندسة الانتاجية وهندسة المناجم والمعادن والبترول مقرها السويس اضافة الى كلية خاصة بادارة الاعمال والمصرفية والتأمين مقرها القاهرة . اما بشأن مدة الدراسة فلم تحدد على اعتبار انها ستختلف حسب نوع الكلية ، وان تم تحديد فترة اربع سنوات كحد ادنى لهذه المدة .

عند هذا الحد توقف طرح فكرة الجامعة الاهلية حيث واجهت عقبات كثيرة اهمها التمويل . لكن تبقى قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ من اهم العوامل التى ساعدت على اختفاء مشروع الجامعة الاهلية . اذ ان هذه القوانين رفعت مبادىء العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال عمليات التأميم والتمصير ودعم القطاع العام . وهنا تجدر الاشارة ان احد قوانين يوليو كان القانون ١٦٤٩ لسنة ١٩٦١ الذى اصدره الرئيس الراحل جمال عبدالناصر فى ٦ نوفمبر ١٩٦١ والمسمى بقانون « تخفيض رسوم القيد والامتحان بالجامعات .

وقد دعم من عملية السير قدما نحو تكريس المجانية فى التعليم العالى انشا وزارة مستقلة للتعليم العال (القرار الجمهورى رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١) والتى كان من أهم مسئولياتها طبقا للقرار ، العمل على اعداد مشروعات للبعثات العلمية الموفدة

من الجمهورية العربية المتحدة ، ورعاية المبعوثين الموفدين منها لمختلف دول العالم من الناحيتين العلمية والاجتماعية . من ناحية ثانية أتخذت الوزارة الجديدة عدة خطوات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص امام المواطنين للالتحاق بالجامعات . وذلك بدءا من عام ١٩٦٢ . عندما تقرر انشاء فرع لجامعة القاهرة بمدينة المنصورة وفرع اخر لجامعة الاسكندرية بمدينة طنطا . من ناحية ثالثة قامت الوزارة بالعمل على التيسير فى تقديم التعليم باجور رمزية . واعفاء غير القادرين من هذه الرسوم . وانشاء صندوق لاقراض الطلبة بشروط ميسرة واخيرا . واستمرارا على هذا المنهج قامت الحكومة المصرية بزيادة ميزانية دعم الجامعات بدرجة كبيرة ففى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ كانت ميزانية الجامعات ٣,٥٤١ ملايين جنيه بنسبة ١,٧٢ ٪ من ميزانية الدولة الاجمالية فى الفترة ٦٣ ـ ٦٤ اصبحت ١٤,٩٧٠ مليون جنيه بنسبة ١,٦٥ ٪ من ميزانية الدولة الاجمالية والملفت للنظر ان النسبة الاخيرة اقل من النسبة الاولى . ولعل ذلك يرجع لزيادة الميزانية السنوية الاجمالية بحوالى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه بين الفترتين

ولم يات عام ٦٢ ، ٦٣ الا وكان التعليم العال بشكل عام بالمجان سواء فيما يتعلق بمؤسساته التعليمية التى نشات بعد ذلك صحيح ان عام ٦٠ ـ ٦١ شهد تطورا بالغ الاهمية بنشاة جامعة بيروت وهى جامعة اهلية بمصروفات ترتبط بروابط اكاديمية بجامعة الاسكندرية . الا انه يلاحظ ان الدولة نفسها ساهمت فى انشاء هذه الجامعة بل والاشراف عليها اشرافا شبه كامل من جامعة الاسكندرية . الامر الذى ينتفى معه صفة وجود جامعة أهلية بصورة كاملة



المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

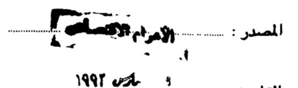
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي عام ١٩٧٣ اعيد طرح موضوع انشاء جامعة خاصة بمصروفات مرة اخرى وفي فبراير ١٩٧٤ نوقش الموضوع في مجلس الوزراء فقرر تكليف اللجنة الوزارية للتعليم ببحث ودراسة الموضوع وعرض ماتم التوصل اليه على المجلس . عند هذا الحد لم يطرأ اى جديد على هذا الموضوع خلال هذه الفترة ويبدو أنه كانت هناك مصاعب تتعلق ـ طبقا لما ذكره الدكتور محمد كامل ليلة وزير التعليم في ذلك الوقت ـ بقضية التمويل ، الى جانب بعض المسائل الاخرى الخاصة بمكان اقامة الجامعة ، ونوع الكليات بها (عملية ـ نظرية) اضافة لهيئة التدريس بالجامعة . وعلى اية حال فقد ظلت فكرة انشاء الجامعة الاهلية تشغل الاذهان منذ ذلك الوقت وحتى وقتنا هذا ، اذ طرحت مرة اخرى من المجلس الاعلى للجامعات الذى قرر وضع اسلوب عملى للبدء في تنفيذ توصيات مجلس الوزراء الخاصة بالتعليم والجامعة الاهلية اى استمرار دراسة الفكرة .

اضافة لكل ما تقدم حاولت المجالس القومية المتخصصة ان تدخل تطرفا في موضوع الجامعة الاهلية عام ٩٧٤ وقد حدث ذلك عندما اعدت شعبة التعليم العالى التابعة للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا تقريرا عن فكرة انشاء جامعة اهلية تفتح ابوابها للراغبين في استكمال الدراسة الجامعية وقد تضمن التقرير عرض وجهتى نظر ، الاولى مؤيدة وترى انه يمكن لبعض الهيئات والمؤسسات ان تتبنى قيام الجامعة الاهلية لتحقيق رغبات المواطنين [illegible] الرأى الثانى فقد كان يعارض الفكرة لانها تتعارض مع المبادىء الاشتراكية وتكافؤ الفرص

على هذا الاساس يمكن القول ان المجلس القومى للتعليم لم يستطع ان ينتزع موافقة اجماعية من اعضائه حول الفكرة ، وهو الامر الذى ظهر بوضوح في اكتوبر ١٩٧٥ ، عندما اعاد المجلس فتح باب المناقشة حول الموضوع ومدى دستوريته ، وكان المؤيدون يرون ان الفكـ ة لا تتنافى مع التطبيق الاشتراكى بمثل درجة الجامعة الامريكية ، وان المتقدمين لـ لتحاق بالجامعة الاهلية سيخلون اماكن للاخرين بالجامعات المجانية ، وانهم سيتخصصون في مجالات غير نمطية ، كما ان نظام القبول الذى سيتبع للالتحاق بالجامعة لم يستند للمقدرة المالية وحدها ، بل ستوضع مواصفات اخرى محددة لمستوى الملتحقين والخريجين ، اما المعارضون لفكرة انشاء الجامعة فقد رأوا ان الفكرة تتعارض مع المبادىء التى اقرها الدستور عام ١٩٧١ وخاصة المادة (١٨) والمادة (٢٠) وأنها اخلال بمبدأ





المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تكافؤ الفرص ، وانها ستقابل بعقبات خاصة بالتمويل ، بل وباعضاء هيئة التدريس الذين لن يعودوا من الخارج للعمل بها لوجود التزام مصرى بشأن عملية الاعارات وعامة فانه من الافضل التركيز على اصلاح العملية التعلمية بدلا من انشاء الجامعة الاهلية .

ومنذ ذلك الوقت بدأت فكرة الجامعة الاهلية تعرض لتقريم مصدره الاساسي اساتذة الجامعة ، وقد تركز هذا التقويم حول توضيح مبررات الرفض او القبول التى طرحها كل فريق ، اضافة لطرح صيغ توفيقية لاصلاح نظام التعليم بصورة عامة ، ورغم ان نقد فكرة انشاء الجامعة الاهلية قد بدأ اساسا على صفحات الجرائد اليومية فإنه يمكن القول ان اهم نقد لموضوع الجامعة فى ذلك الوقت قد طرح فى مجلة الطليعة فى صورة استطلاع رأى لبعض المهتمين بالموضوع الذى اختلفت الآراء حوله ويمكن ان نورد عدة ملاحظات :

اولا ان طرح موضوع الجامعة الاهلية ارتبط بمناخين الاول ما قبل ١٩٦١ حيث لم تكن قد قننت بعد التوجهات الاشتراكية المتمثلة فى قوانين يوليو ، والثانى ما بعد عام ١٩٧٣ حيث بدأت سياسة الانفتاح بانشاء ما سمى بالسوق الموازية للنقد الاجنبى ، واتباع نظام الاستيراد دون تحويل عمله ، وفتح باب الاقتصاد المصرى امام رأس المال العربى والاجنبى ، واعادة تنظيم القطاع العام ، وعدم جواز تاميم المشروعات ومصادرتها .. الى غير ذلك من القرارات التى ادت الى التحول من نظام اقتصاد مخطط الى نظام اقتصاد حر

ثانيا بنى معارضو المشروع اهم حججهم دفاعا عن موقفهم من الدستور ، اذ تنص المادتين (١٨) و (٤٠) على التزام الدولة بالاشراف على التعليم والمساواة بين المواطنين ، الامر الذى ينتفى معه قيام جامعة مستقلة ، اما مؤيدو المشروع فان موقفهم من هذه النقطة دفاعى اكثر من اى شيء آخر ، وكان اعتمادهم اساسا على المادة (٢٠) من الدستور التى تنص على مجانية التعليم فى « مؤسسات الدولة » اى الخاضعة لها فقط .

ثالثا تضارب المواقف الرسمية ، من قبل الحكومة ، ووزارة التعليم العالى ، حول الهدف من انشاء الجامعه الاهلية ، فتارة يكون الهدف اقتصاديا (تعليم ابناء الدول النفطية بمصر – توفير العملة الصعبة التى ينفقها الطلبة المصريون الدارسون بالخارج) وتارة يكون الهدف اجتماعيا (حماية الطلبة المصريين من الانحراف فى الخارج) وتارة يكون علميا (تلافى النقص فى التخصصات النادرة) وقد كان هذا التضارب يرجع للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها الدولة عقب ثورة ٢٣ يوليو .

رابعا من الصعب الحديث الآن عن وجود مجانية : التعليم العالى ، بل والتعليم العام ايضا ، فى ضوء انتشار وتعميم ظاهرة الدروس الخصوصية ، وارتفاع تكاليف الكتب واقامة الطلبة المغتربين من ابناء المحافظات الاخرى ، ووجود المعاهد الخاصة ، وبالمقابل من السابق لاوانه الحديث عن انشاء جامعة اهلية ، بسبب وجود سبل عديدة لاصلاح التعليم الجامعى لم يتم حتى الآن اللجوء الى معظمها .

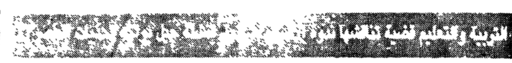


المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

إشراف سيد أبو دومة



إلى متى يستمر التعليم فى تخريج طابور البطالة ؟ !

تعدد أنواع التعليم الإلزامى يهدد القاعدة الأساسية للمجتمع

حذر علماء الدين والتربية المشاركون في ندوة "الاهرام" حول التربية والتعليم من أجل تنشئة جيل يواجه تحديات العصر من تعدد انواع التعليم في المرحلة الدراسية الاولى الالزامية بين تعليم ديني ومدني ورسمي وخاص ولغات مما يهدد تماسك القاعدة الاساسية للمجتمع وطالبوا بحتمية توحيد مناهج التدريس في المرحلة الاولى وباعطاء اهتمام اكبر لهذه المرحلة التي يتوقف عليها الى حد كبير اعداد الجيل وذلك بتوفير الاحتياجات الاساسية للتلاميذ من فصول ومناهج دراسية تنبع من ثقافة الامة واحتياجاتها واعداد المدرسين القادرين على صنع الاجيال وتدريب التلاميذ على ايجاد الحلول لمشكلات مجتمعهم

وحذروا من استمرار طابور البطالة بين الخريجين

وكان العلماء قد ناقشوا في الجلستين السابقتين اهداف العملية التعليمية وقضية التربية واسلوب تدريس الدين في المدارس

قبل عرض تصور العلماء واساتذة التربية لاصلاح التعليم طرح الدكتور رفعت سيد احمد الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عدة حقائق واحصاءات حول وضع التعليم في مصر وجوانب الازمة فيه عبر عدة محاور يتناول الاول حجم طاقة التعليم اليوم فيقول

اذا تحدثنا بلغة الارقام نجد ان لدينا بالحضانة مليون طفل وفي المرحلة الابتدائية حوالي سبعة ملايين تلميذ او اكثر وفي المرحلة الاعدادية مليون تلميذ او اكثر وفي المرحلة الاعدادية ٢ مليون تلميذ او اكثر في المرحلة الثانوية الفنية ٢ مليون تلميذ صناعي زراعي تجاري دون معلمين دون ترقية الى اجرد والمشرفون على العملية التعليمية حوالي ٢ مليون

المطلوب هنا سؤال محدد اين الخطة التربوية الواضحة لاستيعاب وتوظيف هذه الطاقات التعليمية فينبغي قبل الدخول في المناقشات التنظيمية والفلسفية للقضية لابد ان نرصد بدقة حجم القضية المراد علاجها في هذه الندوة وحجم الاستيعاب لهذه الطاقات وتوظيفها عبر موجود في العملية التعليمية والاساتذة اقدر منا على تفسير هذه الجوانب واسبابها

اما المحور الثاني فيتعلق بالوضع الاقتصادي فيلاحظ ان هناك ازمة اقتصادية لها جوانب عديدة وسوف نتناول هنا جانبا واحدا منها وهو البطالة من واقع تقرير حديث جدا للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء يوضح ان نسبة البطالة ٢٧ على مستوى خريجي المدارس الصناعية و٢٧ على مستوى خريجي المدارس التجارية و١٦ على مستوى التعليم الازهري و٣١ على مستوى كليات العلوم والتربية و٢٣ على مستوى كليات التجارة والعربي ان مناقشات مجلس الشورى اكدت ان هذه الارقام غير دقيقة لانها اقل من الحجم الحقيقي ماذا فعلنا للخروج من هذا البعد في هذه الازمة الاقتصادية وهذا بعد مهم جدا لابد من اخذه في الحسبان قبل وضع تصورات واجابات فلسفية على ازمة التعليم في مصر

واشار الدكتور محسن خضر المدرس بتربية عين شمس الى ان الحديث عن الاصلاح ينبغي ان ينطلق من ان التعليم فرض عين على كل مسلم ومسلمة كما انه يمثل احدى الركائز الاساسية للمجتمع والتعليم ايضا حق من حقوق الانسان في المجتمع وهو عملية مستمرة من المهد الى اللحد

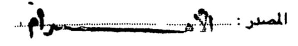
وطرح الدكتور جمال الدين محمود عدة تساؤلات ينبغي على المجتمع ان يناقشها من اجل تحقيق اصلاح التعليم منها ماهو نموذج المجتمع الذي نريده هل نريد مجتمعا كالمجتمع الامريكي او الاوروبي وهل نحن نريد مجتمعا لايهتم الا بالعلوم الدينية والمعرفة الدينية فقط دون ان يكون هناك سلوك اجتماعي واخلاقي يتناسق مع هذا الدين ويعبر عنه هل مثلا نريد من التعليم مجرد تخريج موظفين حتى ولو كانوا غير الازمين واذا اردنا ذلك فلم نتجاوز مافعله محمد علي في ١٨١٠

وطالب الدكتور جمال محمود بان يستهدف نظام التعليم تدريب التلاميذ على المشاركة في تقديم الحلول للمشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا بدءا من مجتمع المدرسة الصغير

● ● وتحدث الدكتور سعيد اسماعيل عن عدة مؤشرات في اطار محاولة اصلاح التعليم مشيرا الى صعوبة تناول تلك القضية بشكل جزئي فقال ينبغي اذا اردنا ان نصلح التعليم الا نسابر النهج الذي يحدث في كل مرة وهو ان نبدا من حيث بدا السابقون ولن يتاتى لنا ان نغاير هذا الطريق بحيث نسير على الطريق التراكمي وهو الطريق العلمي الصحيح الا بان نستحضر امامنا مختلف الخبرات والجهود التي سبقت في هذا البلد من اجل اصلاح وتطوير التعليم لا لمجرد ان نحشرها على اوراق ولا لمجرد ان نلوكها بالسنتنا وانما لكي نستخرج منها ما قد عاق هذه المسيرة طوال قرنين من الزمان

واشار الى نقطة اخرى في اطار الاصلاح وهي اعداد خريطة فكرية هذه الخريطة الفكرية التي نسميها احيانا بالمشروع القومي العام او بالنموذج



المصدر : 
الأهرام

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفكري الذي لابد ان يسير عليه لايمكن ان تكون ملكا لفريق من الناس او فئة في المجتمع اذن لابد من مشاركة كل الفئات المختلفة في رسم هذه الخريطة الفكرية وترتبط بهذه الخريطة الفكرية مدى ماتحتله التعليم من اهمية في مثل هذا المشروع القومي العام

خطورة التعدد

واشار الدكتور سعيد اسماعيل الى نقطة ثالثة وهي حتمية ان يكون التعليم موحدا في المرحلة الاولى واذا تأملنا فيما يحدث في نظامنا التعليمي سوف نجد لا اقول ازدواجية وانما تعددا بين تعليم ديني وتعليم مدني وفي داخل التعليم المدني نجد مدارس باللغة العربية ومدارس باللغة الاجنبية بل ونجد ايضا مدارس عسكرية ونجد ايضا عددا من المدارس التابعة لبعض الهيئات الاجنبية وهذا خطر كبير يهدد تكوين القاعدة الاساسية لهذا المجتمع فلابد من التوحيد خاصة في هذه المرحلة بالذات

● ● واتفق الدكتور عبدالغني عبود مع الرأي السابق الذي يركز على ضرورة الاهتمام بالتعليم الابتدائي مشيرا الى ان مسألة طول المدة ليست هي القضية الاساسية في هذا المقام

وتساءل اذا كان التعليم الاساسي لايستوعب كل الملزمين فكيف نوسع قاعدة التعليم ونجعله الزاميا ٩ سنوات في حين ان السنوات الست الاولى لاتستوعب كل من هم في سن دخول المدارس

واوضح ان الاصل في التعليم الابتدائي ان يستوعب الملزمين ولابد ان يكون الزاميا ولنبدأ بأربع سنوات مرة ثانية على ان يكون التعليم فاعلا التعليم يستوعب الملزمين فعلا في فصول محترمة ومع توفير مدرسين ومناهج صنعت من مصر ولمصر

وطرح الدكتور عبود نماذج للتعليم الثانوي مثل المدرسة البولوتكنيكية التي تربط العلم بالعمل ونجد كليات الهندسة في الخارج تأخذ طلابها من المدارس الصناعية

ثم تناول التعليم العالي واعتقد ان هناك قضيتين حوله القضية الاولى هي انه يجب ان يتيح للجميع

المشكلة عندنا اننا ربطنا الشهادة بالوظيفة (القوى العاملة) فالمشكلة في مسألة القوى العاملة هي ان التعليم لايتصل بحاجات الامة ولا يرتبط بأهدافها ولايسير وفق خطة تتمشى مع خطة الدولة .

اشترك في الندوة

د. حـــــامد عمـــــار

د. جمـــال الدين محمـــود

د. ســعيد اسـماعيل علي

د. عبدالغــني عبـــــود

د. عبدالمجيـــد مطـــلوب

د. محســــن خضـــــر

ومن الأهـــرام

فتحـــــي أبوالعــــلا

أعد الندوة للنشر

محمـــــد يونــــــس



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

فى المنوفيــة يستنجدون بوزيــر التعــليم !

للمرة الثانية تتكرر شكوى اولياء امور التلاميذ فى المنوفية من مواعيد امتحانات نهاية العام الدراسى لتاخيرها بصورة غريبة وتحديدها فى عز الصيف وبعد شهر او اكثر من المواعيد التى حددتها مختلف المحافظات ، وقد هدات النفوس عندما اعترض المجلس الشعبى المحلى على هذه المواعيد وطلب تغييرها للقضاء على هذه الشكوى خاصة بعد ان وعد المجلس بان ما حدث فى العام الماضى لن يتكرر هذا العام وبعد ان وحدت محافظتا القاهرة والجيزة مواعيد امتحانات الشهادة الابتدائية بهما يوم ١٧ مايو والدقهلية ١٣ مايو والفيوم ٢٣ مايو والاسكندرية ٣٠ مايو ، لكن المنوفية حددت يوم ٢٣ يونيه اى قبل امتحانات الثانوية العامة باربعة ايام وبعد شهر او اكثر من بعض المحافظات واصرت عليه ولم تفلح محاولات المجلس الشعبى فى التعديل .

وكان المجلس قد ناقش فى جلسته برئاسة محمد حسين عبد النبى والتى شهدها المستشار فكرى عبد الحميد محافظ المنوفية تقرير لجنة التعليم حول مواعيد الامتحانات التى سبق ان اعترض عليها لتاخير مواعيدها وللحد من شكوى اولياء الامور ولكن فوجىء الاعضاء بان المواعيد لم يحدث عليها اى تعديل وثار بعض اعضاء المجلس وتساءلوا كيف يحدث ذلك مع ان وزارة التعليم حددت موعد انتهاء العام الدراسى فى ٣٠ ابريل ؟ ! فكيف تجرى الامتحانات بعد شهر ونصف من انتهاء العام الدراسى وبالتحديد بعد ٥٣ يوما لتلاميذ الشهادة الابتدائية فكيف تتاخر عن امتحانات العام الماضى التى عقدت يوم ٢٨ مايو ؟ ' وكيف يمتحن الاطفال الذين لاتتعدى اعمارهم سن الحادية عشرة بعد امتحانات الاعدادى والثانوى وقبل امتحان الثانوية العامة باربعة ايام فقط ؟ '

قال نجيب اسلام رئيس لجنة التعليم بان مديرية التعليم تتمسك بهذه المواعيد وليس امامنا الا الموافقة عليها رغم ماسينتج عنها من شكوى اولياء الامور ، على ان يراعى ذلك مستقبلا '

وتظل المشكلة قائمة واولياء الامور يصرخون من تاخير الامتحانات ويتجاهل المجلس الشعبى دوره واختصاصه فى انه صاحب الكلمة فى تحديد مواعيد الامتحانات ومن مسئوليته وبعد ان فقد اولياء الامور كل امل فى مجلسهم المحلى فهل يتدخل الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ليضع حدا لما يحدث فى المنوفية بتوحيد مواعيد الامتحانات خاصة مواعيد امتحانات الشهادة الابتدائية والاعدادية على كافة المحافظات طالما ان العام الدراسى قد بدا موحدا فى جميع المحافظات فى ١٤ سبتمبر الماضى لتوفير الاستقرار النفسى للتلاميذ تمهيدا لاجراء امتحانات موحدة على مستوى الجمهورية للقضاء على مايحدث فيها من مفارقات غريبة وخروج عن المقرر كما حدث فى العام الماضى فى المنوفية .

محمد عبد الحليم



المصدر : ....شعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......١٠ مارس ١٩٩٢

المجالس المحلية ترفض تنفيذ قرار وزير التعليم بتحديد مواعيد نهاية العام الدراسى

كتب ـ زكى السعدنى :

تشهد وزارة التعليم حاليا ازمة عنيفة بين الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم . وبين المجالس المحلية الشعبية بالمحافظات رفضت المجالس المحلية فى معظم المحافظات الالتزام بتنفيذ قرار الوزير بتحديد مدة العام الدراسى . ومواعيد انتهاء الدراسة . وبدء امتحانات نهاية العام بمختلف المراحل

وكان الدكتور حسين كامل بهاء الدين قد اصدر قرارا باقتصار مدة العام الدراسى على ٣٤ اسبوعا دراسيا للتعليم الابتدائى . و٣٢ اسبوعا للاعدادى والثانوى رفضت المجالس المحلية تنفيذ القرار . وحددت مواعيد جديدة لنهاية العام الدراسى فى «مايو» القادم وقررت بعض المجالس المحلية بدء امتحانات سنوات النقل للتعليم الاساسى يوم ٢ «مايو» القادم . والشهادة الاعدادية يوم ٢٣ من نفس الشهر جاءت هذه المواعيد مخالفة للقرار الوزارى الذى حدد يوم ٢٧ «يونيو» لامتحانات الثانوية العامة و٣٠ «مايو» للدبلومات . و١٥ من نفس الشهر لسنوات النقل الاعدادى والثانوى . و١٦ «يونيو» للشهادة الاعدادية حذر وزير التعليم من مخالفة المواعيد المقررة وتحديد مواعيد جديدة

كما رفع الوزير مذكرة عاجلة الى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء . اتهم فيها بعض المجالس المحلية بالمحافظات بمخالفة قراره اكد الوزير فى المذكرة انه الوحيد الذى يملك سلطة تحديد موعد بدء وانهاء العام الدراسى ووصف مخالفات المحافظات بانها اعتداء على القانون قبل ان تكون مخالفة للقرار الوزارى واتهم الوزير . المسئولين عن مخالفة القرار بعدم المسئولية . وانهم يعملون على هدم العملية التعليمية



٩٠٠ مليون جنيه من جيوب الآباء إلى أباطرة الدروس الخصوصية سنويا

المدرسون يعترفون نعم.. نسعى لمزيد من الدروس وهذه هى الأسباب

أساتذة المناهج: مجموعات التقوية أصبحت دروساً مقنعة

إلغاء أعمال السنة بداية الطريق للتخلص من آفة الدروس الخصوصية؟!



مناهج «البقاوات»

تحقيق
سميرة فكرى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مارس ١٩٩٤

ألتهمت أزمة الدروس الخصوصية تسعمائة مليون جنيه على مدار العام .. نعم الرقم صحيح وورد فى دراسة مهمة للمجلس القومى للتعليم . بالاضافة الى ذلك فإن الخسائر التى تسببها الدروس الخصوصية لم تقتصر فقط على جيوب أولياء الأمور ولكنها امتدت الى خسائر مادية ومعنوية متعددة .. منها تصدع العلاقة بين المدرس والتلميذ والصراع بين المعلمين للحصول على أكبر نصيب من الكعكة المغرية .. وهو صراع خرج الى دفاتر الاحوال بالشرطة ونشرت عنه صفحات الحوادث . كما يفسر ذلك قرارات بنقل المدرسين بسبب اصرارهم على الدروس الخصوصية .

ورغم محاولات التصدى لهذه الدروس .. أو تقنينها بجعلها داخل المدرسة فى صورة مجموعات تقوية الا ان هذه التجربة لم تنجح بسبب انشغال المبنى المدرسى بالفترتين والثلاث فترات وعدم الاغراء المادى من دخل المجموعة .. مما جعل الطالب على حد مسئول تربوى يعتمد على الدرس الخصوصى منذ اول العام وربما قبلها وهو ذلك يعتبر حضور الدروس بالفصل نوعا من النزهة ويعتبر ذلك خلو المدارس من الشهادات العامة قبل موعد الامتحان بوقت طويل .

لماذا طمس الدروس الخصوصية .. وما هو الاسلوب المناسب للتصدى لها :

نبدأ بالطلبة .. أحمد عبدالرحمن (ثانوية عامة قسم علمى) يحصل على دروس فى الكيمياء والفيزياء والرياضة واللغتين الانجليزية والفرنسية . يبرر ذلك بخوفه من الامتحان ورغبته الحصول على أعلى مجموع ينفعه للالتحاق بكليات القمة قبل تنفيذ نظام المواد المؤهلة فى العام القادم .. وافتقاره للشرح المتوسع داخل الفصل .. محمد يدفع فى المادة الواحدة مالا يقل عن ٤٠ جنيها شهريا اى حوالى ٢٠٠ جنيه بالشهر .

زميله ياسر مراد يقول بصراحة .. لماذا نذهب الى المدرسة وننتظم فى الحصص ونحن نعلم اننا لا نستفيد منها شيئا .. بعد انتهاء اليوم المدرسى تبدأ رحلة «شقاء» على حد تعبيره اسمها الدروس الخصوصية بسبب لخبطة المواعيد .. هو مثلا لديه ٣ دروس فى يوم واحد بمنازل زملائه .. ويعود الى البيت منتصف الليل وبالطبع لا يستطيع التركيز أو المذاكرة .

فى الاعدادية منال خلف التى سمعت عن مهارة مدرسة اللغة الانجليزية فأتفقت معها لتدرس لها وبالفعل اكتشفت الفارق الكبير بين شرحها فى الحصة والاخر فى الدرس الخصوصى ولانها تحصل على الدروس الخصوصية قبل مواعيد الدراسة وبعدها فكثيرا ما تتغيب عن الحصة أو تأتى مرهقة لا تستكمل الدروس .

حالة أخرى ابراهيم جمال الطالب بالاعدادية يحصل على دروس فى الرياضة والانجليزى جرب اولا مجموعة التقوية للغة العربية مع نفس مدرس فصله لكنه اكتشف بعد حصة واحدة عدم اجادته للشرح فى المجموعة ايضا فقرر الاشتراك فى الدرس الخصوصى والاشتراك فى المجموعة لضمان المعاملة الجيدة من قبل المدرس بالفصل .

تضيف سامية حسنين الطالبة بالصف الثانى الثانوى نعم ان طالبات الدرس الخصوصى يحظين بمعاملة جيدة من مدرسة اللغة الفرنسية وبقية الفصل متهم بالاهمال وعدم القدرة على التركيز والاجابة الصحيحة .

يؤكد لنا احد مدرسى المرحلة الثانوية ان كل ما يقال عن الدروس الخصوصية صحيح فهناك ضغط من معظم المدرسين فى مراحل النقل والتهديد باعمال السنة وبعضهم يلجأ لأسلوب التعجيز بإعطاء الطلبة اسئلة وتمارين صعبة او امتحانات معقدة لاجبارهم على اللجوء اليه .. وقد وصلت بعض حالات الضغط الى مجالس الاباء واستطاعوا فى قليل من المدارس مواجهتها .. اما فى سنوات الشهادات فالطالب له الحرية الكاملة فى إختيار المدرس بل ويتعمد المدرسون إجادة الشرح أحيانا لتكوين سمعة وجذب عدد كبير من الطلبة وبالفعل هناك مجموعة مشهورة فى كل منطقة يحجزون لديها قبل العام الدراسى الجديد وينبه الى ان التجاوزات بمدارس المناطق النائية اكبر حيث تتم الدروس الخصوصية داخل الفصول ويتغاضى الناظر عن ذلك نظير نسبة معينة !! وفى مدارس اخرى يقسم المدرسون الطلبة فيما بينهم مع اعطاء نسبة ايضا للناظر حتى لا يلتفت الى المخالفة ويرى عبدالقادر احمد شلبى وكيل ادارة الزيتون ان ظاهرة الدروس الخصوصة سببت شرخا فى العلاقة بين المدرس والتلميذ فلم يعد للمعلم الهيبة والاحترام ويشعر الطالب بأنه يمكنه أن يؤجره ويستقدمه للمنزل وبسبب تكالب المدرسين على الدروس ساءت العلاقة فيما بينهم وأصبحوا يتصيدون الاخطاء لبعضهم وهناك شكاوى قليلة تصل الى الادارة بسبب تصحيح أى خطأ مهنى اخر يكون الباعث الحقيقى لها الخلاف على الدروس الخصوصية .

تعدد دراسة المجلس القومى للتعليم ونجدها تضع اكثر من خط أحمر فكثير من أولياء الامور يتحملون تكاليف الدروس الخصوصية أكثر مما كانوا يتحملوه قبل مجانية التعليم وأصبحت الفرص التعليمية غير متكافئة فأبناء

الموسرين فى وضع متميز من الناحية التحصيلية لتوفر القدرة لديهم على مواجهة أعباء الدرس الخصوصي فى وقت يعجز ولى الامر صاحب الدخل المحدود .. عن مواجهة هذه الاعباء رغم تفوق الابن ..، ودخل سوق الدروس الخصوصية كثيرون من غير المدرسين واحترفوها دون ان يكون لديهم المؤهلات اللازمة لذلك .

وتشير دراسة المجلس القومى للتعليم الى ان الطلب يتزايد على بعض مدرسى مواد معينة فى مواسم معينة ، فيرهقون فى الدروس الخصوصية الى درجة تحد من جهدهم فى أداء واجبهم الاساسى فى العملية التعليمية داخل المدرسة الى جانب امكانية تسرب اسئلة الامتحانات والغش والمحاباة للطلبة القادرين على تحمل تكاليف الدروس الخصوصية .

ونستمع الى راى المدرسين .. يقول عثمان متولى مدرس أول الرياضيات بمدرسة السلام الثانوية للبنات : الوضع الاقتصادى السيء للمدرس وراء السعى للدروس الخصوصية فمرتبه عند التعيين لا يتجاوز ٦٥ جنيها وبعد ٢٠ سنة عمل قد لا يتعدى ٢٠٠ جنيه الى جانب انخفاض الحوافز والعلاوات بدعوى ان وزارة التعليم وزارة خدمات ويتساءل كيف يكون ذلك وهى تخرج جميع العاملين بوزارات الانتاج الاخرى .

والطالب ايضا له عذره عندما يلجأ الى الدرس الخصوصي ويتهافت ولى أمره على النوعية الجيدة من المدرسين والسبب ارتفاع كثافة الفصل وعدم قدرته على المناقشة او الاستفادة من شرح المدرس وبالتأكيد لا يسعف وقت الحصة المدرس على تدريب هذا العدد الكبير على نوعيات متعددة من الاسئلة والامتحانات الامر الذى يوفر الدرس الخصوصى للطرفين .

ويرى عبدالقادر احمد شلبى ان هناك اسبابا اخرى فى العملية التعليمية منها ضعف الامكانيات الخاصة بوسائل الايضاح والاسباب الاخرى : عدم استقرار المناهج .. تعدد الفترات المدرسية الى جانب الاسباب المتعلقة بالمتعلمين انفسهم مثل التغير البينى والاجتماعى لبعضهم .. دخول طبقات جديدة لدى أولياء أمورها القدرة على اعطاء الدرس الخصوصى وأحيانا الضغط على الابناء بهدف الحصول على أعلى المجاميع وتعويض الاباء انفسهم ما فاتهم من تعليم .

المناهج السبب

ويرى د . أحمد اللقانى أستاذ المناهج بتربية عين شمس ان الدروس الخصوصية منطقية فى ظل المناهج القائمة فهى بحكم فلسفتها تقوم على أساس ثقافة الذاكرة وتركز على ان يستوعب التلميذ اكبر قدر من المعرفة فى حين من المفترض ان تؤثر على فكر المتعلم ووجدانه وشخصيته وسلوكه . والاسرة بالتأكيد ستبحث عن بديل أو شيء يساعد التلميذ على حفظ المادة فيما يسمى بالتربية اللفظية أو الببغاوية .

ويضيف د . حلمى الوكيل استاذ المناهج بنفس الكلية : نظام الامتحانات الذى يعتمد على قياس القدرة على الحفظ والاستظهار ومهارة المدرسين فى تدريب الطلبة على هذه النوعية ممكنة مما يروج للدروس الخصوصية .

ونعود الى الدراسة التى تشير الى العجز فى المعلمين وتعيين نسبة كبيرة من الخريجين فى وظائف التدريس بدون تأهيل تربوى او رغبة فى العمل مما جعل العملية التعليمية لا تأخذ حظها المرسوم والمقررات لا تستوعب فى حجرة الدراسة فتزداد حاجة الطلاب الى المعونة الخارجية وهى الدروس الخصوصية .

الحلول العاجلة

يؤكد عبدالقادر شلبى حزم الادارة التعليمية مع مخالفات الدروس الخصوصية فى محاولة للحد منها ومواجهتها فهى رسمياً ممنوعة وأى بلاغ يقدم عن مدرس يثبت عليه ذلك يحول الى الشئون القانونية لتوقيع الجزاء المناسب ولكن للاسف لا نجد من يبلغ ولا يمكن ان تسير وراء كل مدرس تتأكد من عدم مخالفته ولجأت الوزارة كما يضيف الى اسلوب اخر منذ ١٠ سنوات تقريبا وهو تنظيمها واصدرت تعليمات للمدرسين بضرورة الحصول على تصريح من ادارة المدرسة لاعطاء الدروس الخصوصية لمن يحتاج من الطلبة ثم تعليمات اخرى بضرورة ان يتقدم ولى الامر لناظر المدرسة حتى يرشح له المدرس المناسب ولكن لم تتلق الادارات أى طلب للتصريح ولم يتقدم لها اى ولى أمر يطلب مدرساً . وهناك حل ثالث وهو مجموعات التقوية وتحاول الوزارة وضع الضوابط لها وأهمها العدد المقرر والمدرس المناسب وعدم الضغط على الطلبة لدخولها .

ويرد د . احمد اللقانى بان التشريعات لا يمكن ان تحل المشكلة ولابد من المواجهة العلمية فحتى مجموعات التقوية التى وضعت لمقاومة الدروس تحولت الى دروس خصوصية مقنعة يتكالب عليها المدرسون ويقاومون اجراءات نقلهم بسببها ولان الاساس فى عملية التربية ان تتم فى الحصة فالحل السريع يكمن فى المقرر والمعلم بتغيير استراتيجية المعرفة واعتبارها وسيلة وليست غاية والتركيز فى مواقف التدريس على بناء شخصية المتعلم وليس تدريبه على تذكر اكبر قدر من المعرفة .. أما المعلم فيحتاج هو الآخر الى اعادة بناء فكليات التربية تخرج عناصر جيدة تفاجأ عند العمل بمناهج صعبة وهزيلة واهداف تربوية لا تفهمها فتصبح جزءا من النظام ويجروا وراء الدروس الخصوصية وبعضهم يرفض الاعارة لانه يستطيع الحصول على ٣٠ الف جنيه سنويا من الدروس الخصوصية وقد لا يدخر نصفهم من الاعارة ويحتاج المعلم ان يشارك فى تخطيط المناهج وتجربتها وتنفيذها وان يتدرب باستمرار على احدث طرق التدريس ويستوعب الاهداف التربوية للمقررات ويؤكد د . احمد اللقانى قدرة المدرس المصرى على ذلك والدليل نجاحه فى الدول العربية حيث المناهج المحكمة والامكانات التعليمية والادارة الحازمة التى لا تمكنه من اعطاء دروس خصوصية .

ويقول د . حلمى الوكيل .. حتى يأتى المقرر الجديد بثماره لابد من تغيير نظم الامتحانات بوضع اسئلة موضوعية على اساس علمى لا تفيد فيها عملية الحفظ ولا تجعل التلميذ



يبحث عنه ملقن يدربه على الاسئلة واذا لم يجده فى الفصل بحث عنه فى البيت ويعرف ان يفكر ويستوعب

ويعتمد على نفسه ويضطر المدرس ايضا الى استخدام اسلوب جديد فى التعليم .. ولا يعنى التغيير فى الاسئلة

المعقدة التى يمكن للمدرسين احترافها .

وفيما يتعلق بالمدرس يرى د . حلمى الوكيل اهمية تحسين وضعهم الاقتصادى ويمكن استثمار مجموعات التقوية لمساعدة الطلبة الضعاف فعلا بحيث يكون عدد الطلبة اقل وبرسوم اكبر لتصبح مجزية للمدرس ويقترح ايضا حوافز مجزية للمدرسين على نتائجهم ولا يقصد بها نسبة النجاح ولكن ايضا نسبة الحاصلين على مجاميع كبيرة بناء على الامتحانات وليس اعمال السنة واذا لم تستطع الوزارة تدبير المبلغ يمكنها فرض رسوم رمزية على الامتحانات .

والسؤال مازال مطروحا : هل تستطيع هذه الحلول توفير ٩٠٠ مليون جنيه تخرج سنويا من ولى الامر الى جيب اباطرة الدروس الخصوصية ؟!



المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

الرئيس يتابع مع وزير التعليم تطورات العملية التعليمية

يوم للطلاب المتفوقين يحضره مبارك

بهاء الدين : قواعد عادلة للقبول بالجامعة الأهلية

كتب مصطفى بلال

استقبل الرئيس حسنى مبارك امس الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم . وصرح الوزير ان الرئيس وافق على اقامة يوم للمتفوقين يحضره بنفسه للقاء ابنائه الطلاب المتفوقين فى كافة المجالات العلمية والتعليمية والرياضية والفنية

وقال وزير التعليم ان الرئيس مبارك يهمه ان تترسخ قيمة التفوق فى مصر فى المرحلة المقبلة واضاف انه عرض على الرئيس تطورات العملية التعليمية خلال العام الدراسى الحالى ، وماتم انجازه من اصلاح المدارس حيث تم ترميم ٣٥١١ مدرسة خلال الاشهر القليلة الماضية ، كما عرض على الرئيس الخطوط العريضة لاصلاح احوال المدرسين وان الدولة خصصت لهذا الغرض ١٢٧ مليون جنيه ويتم حاليا وضع الخطوات النهائية لصرف هذه الحوافز للمدرسين بالاشتراك مع نقابة المعلمين

واضاف انه عرض على الرئيس مبارك ماتم بالنسبة لاطالة مدة العام الدراسى الحالى .. كما تابع الرئيس تفاصيل خطوات تنفيذ مشروع مبارك ـ كول لتطوير التعليم الفنى فى مصر واكد الوزير ان الرئيس مبارك يولى تطوير التعليم الفنى اهتماما بالغا ليواكب التطورات العالمية ، مع الاهتمام بالعلوم المستقبلية . وقال ان الرئيس طلب ضرورة الاستمرار فى هذه المجهودات لكى تتبوأ مصر المكانة اللائقة بها فى مجال التعليم

واكد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم فى تصريح خاص « للأخبار » ان الجامعة الاهلية لن تكون ـ على الاطلاق ـ بابا خلفيا للجامعات المصرية لذا سيتم وضع قواعد وضوابط عادلة للقبول بهذه الجامعة كما سيراعى ان تكون بها نسبة من المقاعد المخصصة ، كمنح للطلاب المتفوقين كما هو منفذ فى مختلف الجامعات الاهلية فى العالم ، واكد ان هذه الجامعة لن تكون تكرارا للجامعات المصرية القائمة فعلا ، وستفى تخصصاتها بمطالب خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة واكد الوزير ان المشروع سيحال الى مجلس الشعب فى دورته الحالية بعد ان اقره مجلس الوزراء



المصدر : الاهرام المسائى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

خبراء التربية وعلماء الدين :

التليفزيون هو السبب فى انصراف الطلاب عن المذاكرة

يشكو اولياء الامور خلال شهر رمضان من انصراف الابناء عن المذاكرة فى نهار رمضان وربما فترة الليل ايضا ويصبح الشهر الكريم الذى امرنا الله سبحانه وتعالى لعبادة فيه والتقرب اليه شماعة للكسل من جانب الطلاب والتلاميذ .

وفى هذا التحقيق يستطلع الاهرام المسائى بعض افراد من الأسر المصرية ورجال الدين وعلم التربية والاجتماع والصحة النفسية فماذا قالوا ..

يقول يحيى جاد الله لدى اولاد فى المرحلة الابتدائية .. وخلال شهر رمضان اعانى من عدم مواظبتهم على المذاكرة بسبب انشغالهم بمشاهدة التليفزيون وبرامجه المكثفة طوال اليوم

والأسرة وجهاز التليفزيون خاصة مسئولان عن عزوف الطلبة فى مذاكرة دروسهم بسبب الاغراءات المكثفة فى الاعلان عن البرامج الجديدة التى تقدم فى شهر رمضان

ويقول محمود كمال ابو السعود مطلوب من الاسرة تنظيم وقت اولادها وان كان ذلك صعبا إلا انه مطلوب وخاصة ان شهر رمضان يليه مباشرة فترة الامتحانات

وتتفق معه فى الراى السيدة مرفت محمد ربة منزل وتقول لدى ولد وبنت فى الابتدائى واحترت معهما ولكن ما باليد حيلة فالتليفزيون يغرى اى فرد سواء اكان صغيرا ام كبيرا .

ويقول توفيق عبد العزيز رب اسرة واجب على الطلاب ان يعرفوا مصلحتهم جيدا وان يخصصوا وقتا للمذاكرة فى النهار والليل ولا مانع ان يشاهدوا التليفزيون ولكن ليس على حساب تعليمهم .

ويقول سعيد محجوب رب اسرة الطالب الذى لايذاكر فى رمضان هو محق وظالم لنفسه ولاسرته . وان الجلوس امام التليفزيون فى نهار رمضان بالاضافة الى لياليه مضيعة للوقت .

(تنظيم الوقت)

يقول الدكتور الحسينى ابو فرحة استاذ الحديث والتفسير بجامعة الازهر ان الله جعل الليل والنهار اربعة وعشرين ساعة يحتاج الجسم فيها فى المتوسط ـ بالنسبة لمرحلة الدراسة ـ الى ثمانى ساعات للنوم وتبقى ستة عشرة ساعة يعمل فيها الانسان اعماله ويتناول فيها طعامه وشرابه ومن حقه ايضا ان يتريض فيها ولو بالمشى لمدة ساعة فاذا قام الطلاب بعض الوقت نهارا عقب العودة من المدرسة مثلا فالوقت الذى ناموه فى النهار يخصم منه الثمانى ساعات التى يحتاجها الجسم وينام الباقى والساعات التى ينامها بالنهار عادة يستيقظها فى الليل فيذاكر فيها وهو فى غاية اليقظة والنشاط والحيوية

ويضيف د. ابو فرحة انه لا حجة للصائم صغيرا او كبيرا فى التقصير فى عمله فى شهر الصيام والمسالة فقط تحتاج الى تنظيم للوقت

اما الدكتور عبد الفتاح جلال عميد معهد البحوث التربوية بجامعة القاهرة فيقول ان القضية تقوم على تدريب الطفل منذ الصغر مع بداية تعلمه للصيام فالاصل فى الشهر الكريم العبادة والطاعة وليس الامتناع عن الطعام والشراب

وقال ان السعى لتلقى العلم لايقل عن السعى للرزق فى رمضان وانه لا رباط بين الصيام والكسل فالصيام نتعلم منه المثابرة وقوة العزيمة وان المشقة فى الصيام لاتقارن بشعيرة الحج ورغم ذلك يشتاق اليها المرء مرة اخرى وما يحس فيها من مشاعر .

ويصف روشتة للمذاكرة فيقول لابد من تنظيم للوقت اثناء النهار والليل ولابد من الرفق بالطلاب فى الساعات القليلة قبل اذان المغرب وبعد الافطار على

الجميع ان يواصل المذاكرة

وقال على اولياء الامور والمدرسين دور هام فهم القدوة للطلاب ولنا فى رسول الله الاسوة الحسنة فكان فى شهر رمضان يشد المازر ومعنى ذلك مزيد من العمل وليس تقليله .

واضاف ان الاسرة عليها دور كبير فى احكام السيطرة على اولادها الطلاب ولايسمحوا لهم على الاطلاق بضياع وقتهم فى اللهو او الجلوس الدائم لمشاهدة التليفزيون

(السبب التليفزيون)

وتقول الدكتورة فريال شمس الدين قسم اجتماع بكلية البنات جامعة الازهر ان سبب انصراف الاولاد عن المذاكرة سواء نهار رمضان او ليله هو التليفزيون حيث يكون هذا الشهر مليىء بأحدث المسلسلات والفوازير والاعلان عن الجوائز المقدمة مما يغرى الاولاد فى المتابعة وترك مشاغلهم الاصلية

وقالت لا استطيع ان اسيطر على اولادى فى مشاهدة التليفزيون حتى اننى قلت لهم سوف اتى بنجار ليقفل على التليفزيون بالضبة والمفتاح داخل صندوق مغلق

ومطلوب ان يخفف التليفزيون من البرامج فى شهر رمضان وخاصة ان ٩٠ ٪ منها برامج ترفيهية و ٩٩ ٪ من المشاهدين يحرصوا على مشاهدتها ومنهم الطلبة الذين سيؤدون امتحانهم عقب عيد الفطر مباشرة

وقالت د. فريال نناشد. وزير الاعلام الرحمة بالاسرة .. من تكثيف البرامج فى شهر رمضان ولماذا لايتم توزيع ما تم انتاجه على الاشهر كلها وينتهى الارسال الساعة الثانية عشرة او الواحدة صباحا على اكثر تقدير فالاولاد لا ينامون الا بعد ان ينتهى الارسال ونتيجة لذلك يستيقظون متاخرين ولا يقبلون على المذاكرةفيصرفون لمشاهدة الافلام التى تعرض فى الظهيرة وقت العصر

[رمضان ليس شماعة]

ويقول الدكتور حامد زهران رئيس قسم الصحة النفسية بكلية التربية جامعة عين شمس ان الصوم مزاياه السلوكية لاحصر لها مثل ضبط النفس والصبر والتحمل وتقدير ظروف الاخرين وخلال الشهر الكريم ينبغى على كل طالب ان يقوم بعمل جدول تنظيمى وينضبط فى سلوكه واذا كان الشهر الكريم يعلمنا الانضباط فى الفطور فى موعد محدد والسحور فى موعد محدد فلماذا لانتعلم ؟

ويشير د. زهران ان الصوم عبادة والعمل عبادة ولا ينبغى لعبادة ان نطغى على اخرى فاذا كان الصيام والصلاة متلازمين فان العمل اثناء الصوم لازم ومن معانى الصوم ان اشعر بالجهد والتعب نتيجة العمل وعمل الطالب المذاكرة وعمل العامل الانتاج وكل فى عمله واختصاصه



وان عظمه ثواب الحج تاتي فى مشقته ورغم ذلك نجد الحاج ياتى فى العام التالى ويتمنى ان يعاود الرحلة الى بيت الله مرة اخرى

ويضيف د زهران ان التلاميذ والطلبة عموما يجعلون من رمضان شماعة لعدم المذاكرة والشهر الكريم مظلوم من افترائهم هذا .

واضاف على اولياء الامور والاساتذة فى المدارس والجامعات ان يضربوا المثل ويكونوا قدوة للطلاب فى حضورهم لالقاء الدورس والمحاضرات



المصدر : الــنُــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

لماذا يرفض شيخ الأزهر التدخل لاصلاح حال التعليم الازهرى ؟

كتب ـ سمير صيام .

أكد اكثر من مائة عالم اسلامي من اساتذة الكليات الشرعية بجامعة الأزهر على ان شيخ الازهر .. مازال متجاهلا لمطالبهم الخاصة بإصلاح التعليم في الأزهر والذى اصبح متدنيا للغاية حيث اشارت التقارير العلمية بان مستوى طلاب الجامعة لا يعادل مستوى طلاب الصف الثاني الاعدادى كان اساتذة الكليات الشرعية في كل من كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية واللغة العربية وكلية اصول الدين وكلية التربية وعمدائهم قد تقدموا الى شيخ الازهر منذ ما يقرب من عامين يطالبونه بضرورة اصلاح التعليم واصلاح حال الداعية الاسلامي ويطالبونه بتحديد موعد معه لخطورة الموقف ..

ولكن شيخ الازهر ضرب بكلامهم عرض الحائط حيث حدد لهم موعدا منذ عامين وعندما ذهبوا لمقابلته ومعهم مذكرة تحمل توقيعاتهم ومطالبهم ، إعتذر ، وحدد لهم موعدا اخر ثم موعدا اخر ثم إعتذر بسبب سفره لاحدى الدول العربية اكثر من مرات عديدة وحتى الآن . لم تتم المقابله .. ولم يستجب لمطالب العلماء .

من ناحية اخرى اشارت التقارير والبحوث العلمية التى قام بها فريق من علماء اساتذة كلية التربية بالجامعة وعلى راسهم الدكتور محمود عبدالقادر العميد الأسبق للكلية بانه الغالبية العظمى من طلاب الجامعة ، اميون لا يعلمون شيئا ، . وان المستوى لطالب الجامعة وخاصة في الكليات الشرعية لا يعادل طالب السنة الثانية الإعدادية ..

وقد قدمت هذه التقارير الى شيخ الازهر . لكنه تجاهلها

كما حذرت التقارير من خطورة الموقف واوضحت بان ذلك سوف يؤدى الى انتشار الامية والجهل مما يؤدى الى ضياع هيبة الازهر وزعامته الاسلامية بين الشعوب على المدى البعيد .

من ناحية اخرى صرح الدكتور محمد محمد ابو موسى رئيس قسم البلاغة بان نتائج الامتحانات بكلية اللغة العربية لا تتعدى نسبة ٢٠ ٪ من النتيجة الاجمالية حيث تستقبل



شيخ الأزهر

الجامعة سنويا ما يقرب من ٢٠٠٠ ، الفى ، طالب وتكون نسبة النجاح لا تزيد عن ٣٠٠ طالب فقط . كما ان اكثر من نصف الطلاب يفصلون بسبب تعدد سنوات الرسوب وان الناجحين منهم اشباه اميون .

وطالب رئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية بضرورة عودة هيئة كبار العلماء ورفع المراقبة عن الازهر وإستقلاله بعيدا عن السياسة وذلك بهدف تنشيط التعليم .

من بين هؤلاء العلماء الذين تقدموا بهذه المطالب الدكتور السيد رزق الطويل عميد كلية الدراسات الاسلامية والدكتور محمد امين فاخر عميد كلية اللغة العربية والدكتور محمد فرغلى عميد كلية الشريعه والقانون والدكتور عبد اللطيف خليف رئيس الجامعة الاسبق والدكتور محمد نايل عميد كلية اللغة العربية الاسبق وعميد كلية اللغة العربية بالمدينة المنورة والدكتور رفعت عثمان عميد كلية الشريعة والقانون بطنطا والدكتور محمد محمد ابو موسى رئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية بالقاهرة والدكتور محمود عبد القادر عميد كلية التربية الاسبق



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

مجموعات التقوية .. ناجحة فى معظم مدارس اللغات فاشلة فى المدارس الحكومية !!

كانت «الاخبار» قد اثارت على صفحاتها ـ فى بداية العام الدراسى الحالى ـ قضية المجموعات الدراسية للتقوية وناقشت مدى فاعليتها وقدرتها على الصمود فى مواجهة «غول» الدروس الخصوصية .. وانتهت فى ذلك التحقيق الذى اجرته مع عدد من الطلبة وأولياء الأمور والمسئولين .. الى حقيقة مؤكدة .. وهى قلة فاعلية مجموعات التقوية بوجه عام فى كل المراحل الدراسية والتى تصل احيانا الى درجة «الانعدام الكامل» فى بعض المدارس وبعض المناطق .. وقد أكد اكثر من مسئول ان «الروح» لن تعود الى مجموعات التقوية الا بزيادة قيمة الاشتراك الشهرى فيها وذلك لكى لا يشعر المدرس بعدم جدوى اى مجهود يقدمه فيها وبالتالى يلجأ للدروس الخصوصية التى تحقق له فى الحصة الواحدة اضعاف ما تحققه له عشرات المجموعات .



وقد إستجاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم بضرورة إدخال تعديلات على قيمة الاشتراك الشهرى ورفعه في شهر نوفمبر الماضى من جنيهين شهريا للمادة الواحدة بالحلقة الابتدائية الى ١٠ جنيهات ومن ٣ جنيهات للمادة الواحدة بالحلقة الاعدادية الى ١٢ جنيها ومن ٤ جنيهات للمادة الواحدة بالحلقة الثانوية الى ١٥ جنيها

وحرص القرار الوزارى الى الاشارة لعدم زيادة عدد طلاب المجموعة الواحدة عن ١٢ بلمبدأ بجميع المراحل التعليمية باى حال

ولكن الغريب أن القرار الوزارى قد اقتصر على مدارس اللغات فقط سواء كانت بحرسة أم خاصة وابقى الحال كما هو عليه في بقيه المدارس الحكومية الأخرى

ومع إعترافنا بان ذلك القرار الذى اصدره وزير التعليم كان له مفعول السحر في عودة الروح من جديد لمجموعات التقوية وزيادة فاعليتها الا اننا وجدنا انفسنا امام علامة استفهام كبيرة لماذا اقتصر القرار الوزارى على مدارس اللغات فقط واستبعد من المدارس الحكومية التى تدرس باللغة العربية

ولعلنا ندهش اذا علمنا أن عدد مدارس اللغات الخاصة - في القاهرة وحدها حوالى ٢٧٠ مدرسة وعدد المدارس التجريبية للغات لا يزيد عن ٤٤ مدرسة في حين يصل عدد المدارس بوجه عام على مستوى القاهرة أكثر من ٣٠٠٠ مدرسة ومعنى ذلك أن القرار الوزارى قد حل مشكلة ١٠٪ فقط من مدارس القاهرة وبقيت نسبة الـ ٩٠٪ تعانى من عدم فاعلية مجموعات التقوية التى اصيبت بالسكتة القلبية نتيجة التعامل بقرار وزارى قديم عفا عليه الزمن - واصبح لا يناسب - اطلاقا الواقع الجديد

٣ جنيهات لـ ٨ حصص شهريا

●● تقول منال عبد ربه (تلميذة بالصف الثانى الاعدادى باحدى المدارس الحكومية التابعة لادارة غرب القاهرة التعليمية) هذا العام لم أشترك في أى مجموعة تقوية وذلك لتجربتى المريرة مع مجموعة في مادة اللغة الانجليزية في العام الدراسى الماضى لقد إشتركت لمدة شهرين متتابعين على اساس ان احضر ١٠ حصة على مدى ١٦ ساعة هذا هو المفروض ولكنه يختلف عن الواقع بدرجة كبيرة لأن الذى حدث أن الـ ١٦ ساعة إختصروا الى حوالى ٨ ساعات

●● وتكمل الحديث زميلتها نادية عبدالكريم والتى كانت مشتركة معها في نفس المجموعة النتيجة اننا خرجنا من المجموعة التى استمرت شهرين متواصلين بلا شيء يذكر

●● وفى إحدى المدارس الثانوية للبنين التابعة لادارة شمال القاهرة التعليمية يقول طارق ميخائيل (طالب بالصف الاول الثانوى) اشتركت في مجموعتى اللغة الفرنسية واللغة العربية في النصف الأول من العام

تحقيق

مديحة عزب

الدراسى وللعدل والانصاف استفدت منهما ولا أنكر ذلك ولكن ليس بالدرجة المطلوبة رغم ان اشتراك المجموعة الواحدة شهريا تضاعف بقدرة قادر من ٤ جنيهات كما هو مقرر الى ٨ جنيهات

والشيء الذى أعيب فيه على المدرسين الذين يدرسون في مجموعات التقوية هو عدم متابعتهم لطلبة المجموعة صحيح انهم يشرحون الدروس جيدا ولكن لا يهمهم بعد ذلك ان كان الطالب قد فهم شيئا او لم يفهم فضلا عن أنهم لا يتابعون الواجبات المدرسية

تلميذ الابتدائي . مقاولة

●● أما في المدارس الابتدائية فكان « الحال » مدعاة الى السخرية والرثاء معا ويروى محمد جاد الكريم موظف بأرشيف احدى الوزارات وأب لـ ٤ أبناء أصغرهم بالصف الرابع الابتدائى باحدى المدارس التابعة لادارة شرق القاهرة التعليمية يروى الواقع الأليم الذى يحدث في المدارس الابتدائية فالمدرس الابتدائى يقوم في بداية العام الدراسى بالتنبيه على الفصل الدراسى الذى يتولى عملية التدريس له بضرورة تناول الدروس الخصوصية في كل المواد او الاشتراك في مجموعات التقوية في كل المواد وتأخذ التنبيه شكل التهديد إما الاستجابة واما الرسوب اخر العام وبطبيعة الحال تلجأ الغالبية العظمى من اولياء الأمور الى الاشتراك في مجموعات التقوية خوفا من بطش المدرس

الأمر يختلف في مدارس اللغات

●● عكس هذه الأمور كلية لمسناها من خلال جولتنا على مدارس اللغات سواء الخاصة او التجريبية فقد كان لصدور القرار الوزارى الخاص بتعديل قيمة الاشتراك الشهرى للمجموعات الدراسية التقوية اكبر الأثر في إعادة الحياة من جديد اليها

●● تقول إيناس عمار - طالبة بالصف الثانى الثانوى باحدى مدارس اللغات الخاصة بمنطقة الظاهر

اشعر اثناء المجموعة انني احضر درسا خصوصيا لى وحدى حيث انني اخذ كل الاهتمام من المدرس الذى يقوم بالشرح والتوضيح كما انه يحرص على أن يكون جميعنا حاضرى الأذهان وفى كامل لياقتنا ثم يقوم باختبارنا شفويا لكى يطمئن على درجة استيعابنا

●● وفى احدى المدارس التجريبية للغات بمصر الجديدة تقول نهى مختار طالبة بالصف الثالث الاعدادى انها سوف تشترك في النصف الثانى من العام الدراسي الحالى في جميع المجموعات الخاصة بالمواد الجيدة وذلك لتحسين مستواها حيث انها لمست النتائج الجيدة التى توصلت اليها زميلاتها المشتركات في مجموعات التقوية بالمدرسة

أسباب النجاح

●● ويشرح فؤاد سلامة ناظر احدى مدارس اللغات التجريبية بمدينة نصر اسباب نجاح المجموعات الدراسية التقوية في مدارس اللغات بوجه عام ويلخصها في ٣ نقاط



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

الأولى رفع قيمة الاشتراك الشهرى للمجموعه للمادة الواحدة الى ١٠ جنيهات للابتدائى و ١٢ جنيها للاعدادى و ١٥ جنيها للثانوى

النقطه الثانية هى شعور المدرس بأن المقابل الذى يحصل عليه مجز ويوفر عليه جهده ووقته الذى كان يضيعه فى « اللف » على منازل الطلبة لاعطائهم الدروس الخصوصية

النقطة الثالثة هى اختيار يوم السبت من كل أسبوع لعمل المجموعات الدراسية للتقوية وهو يوم اجازه اسبوعيه لمعظم مدارس اللغات الخاصه والتجريبية وتحقق بهذا هدفين فى وقت واحد الأول هو عدم حرمان الطالب والمدرس من يوم الأجازة الاسبوعيه (الجمعة من كل اسبوع) والثانى هو تجنب عمل المجموعات فى وقت سابق على بدء اليوم الدراسى حيث يتعرض سواء الطلبة او المدرس الى التأخير بسبب مشاكل المواصلات أيضا تجنب عمل المجموعات عقب انتهاء اليوم الدراسى حيث يكون ـ كل من التلميذ والاستاذ غاية فى الارهاق وفاقد الرغبة تماما فى بذل المزيد من الجهد سواء فى الشرح أو فى التحصيل

المشكلة فى التعليم الابتدائى

●● وتقول صافيار محمد اسماعيل عرمان مديرة مدرسة ابوالعلا الاعداديه للبنات (اداره غرب القاهرة التعليمية) ان المستوى الاقتصادى لأولياء الأمور فى المدارس الحكومية ـ بوجه عام ـ لا يسمح على الاطلاق برفع قيمة الاشتراك الشهرى لمجموعات التقوية كعامل أساسى لنجاح تلك المجموعات ولكن فى نفس الوقت سمح القرار الوزارى الذى حدد مبلغ جنيهين كاشتراك شهرى للمادة الواحدة بالابتدائى و ٣ جنيهات للاعدادى و ٤ جنيهات للثانوى ـ سمح هذا القرار فى بنده الرابع بزياده فئه الاشتراك الشهرى بما لا يتجاوز ١٠٠ ٪ من فئه الاشتراك المقرر وذلك بعد موافقه مجلس الاباء والادارة التعليمية المختصه واستطعنا بهذه المرونة التى أتاحها لنا القرار الوزارى أن ننهض الى حد ما بالمجموعات الدراسية للتقوية بحيث لا يشعر المدرس انه مظلوم وبحيث يستطيع الطالب ان يستفيد فعلا

●● وتضيف ان المشكلة فى نظرها ليست فى مدى فاعليه مجموعات التقويه بقدر ما هى مشكله انهيار التعليم فى المدارس الابتدائيه ان التلميذ يخرج من المرحله الابتدائية كما دخلها اول مره لا يفقه شيئا ثم ينجح بالغش فى نهايه المرحله ثم ينتقل الى المرحله الاعدادية وهو لا يعرف شيئا عن اى شىء ومن البداهة انه مهما اشترك له ولى امره فى مجموعات التقوية فلن تأتى له بأية نتيجه طيبه حيث انه من الأساس لم يدرس شيئا

●● وتطالب صافينار عرمان باصلاح حال التعليم الابتدائى أولا وذلك عن طريق خفض أعداد الفصول وتطوير المناهج الدراسية بعيدا عن الحشو الزائد ثم ـ وذلك هو الأهم ـ هو تحسين الأوضاع الاقتصادية لمدرس المرحلة الابتدائية

فاعلية محدودة

●● ويقول محمد فتحى الجوهرى ناظر مدرسة اعدادية حكومية للبنات بمنطقة بولاق ان مجموعات التقوية قد اثبتت بالفعل فاعليتها التى تصل فى بعض المواد لأكثر من ٥٠ ٪ ويرجع الشق السلبى فى تلك النسبة الى ان الطلبة غالبا ما يكون مستواهم الدراسى ضعيف للغاية ولا يمكنهم ـ مطلقا من الاستفادة بأيه مجموعات اما الشق الايجابى فيرجع لقيام ادارة المدرسة بمتابعة تلاميذ كل مجموعة من حيث مستوى تحصيلهم ودرجة إستيعابهم .

الغالبية الكادحة

وفى النهاية التقت الأخبار بطلعت الليبى وكيل وزارة التعليم بالقاهره عرضنا أمامه حصيلة الجوله وطلبنا الاجابة عن سؤال واحد

● لماذا لا نكون واقعيين ونحاول ان نرفع قيمه الاشتراك الشهرى بالمجموعة فى المدارس الحكوميه أسوة بمدارس اللغات التى حققت فيها مجموعات التقوية نتائج ايجابية

●● قال لقد كنا منذ البداية وراء إستصدار القرار الوزارى الخاص برفع قيمة الاشتراك الشهرى لمجموعات التقوية فى مدارس اللغات الحكوميه والخاصة وذلك لأننا نعلم ـ يقينا ان المستوى الاقتصادى لأسر طلبة وطالبات مدارس اللغات يسمح بأن يدفع ولى الأمر هذا الاشتراك الشهرى وهو ١٠ جنيهات للماده الواحده بالابتدائى و ١٢ جنيها بالاعدادى و ١٥ جنيها بالثانوى وذلك ايضا حتى نضمن ان تأتى المجموعات بنتائج طيبه

ولكن يختلف الحال مع الغالبية العظمى من اسر تلاميذ المدارس الحكومية التى ـ غالبا ـ لا تسمح لها امكانياتها الاقتصادية أن يقتطع رب الأسرة من راتبه الشهرى للاشتراك فى مجموعات التقوية ـ بالزيادة الجديده ـ وخاصة اذا كان أبا لثلاثة او اربعة ابناء

● والحل ؟

●● لقد أجاز القرار الوزارى الخاص بمجموعات التقويه بالمدارس الحكومية مضاعفة قيمه الاشتراك الشهرى بشرط موافقة مجلس الاباء والادارة التعليمية المختصة بالاضافة الى انه توجد لدينا ادارة خاصة للمتابعه (وتتميز مديرية التربية والتعليم بالقاهره بأنها الوحيدة التى لديها هذه الادارة) ويشرف عليها وكيل الوزارة لشئون الادارات التعليمية وبها ما يقرب من ١٢ مدير ادارة يقومون بعمليه المتابعة ورفع التقارير لوكيل الوزارة واتخاذ الاجراءات القانونية فى حالة ثبوت مخالفة لأى بند من بنود القرار الوزارى

وليس هذا فقط بل تقوم باعادة المتابعة للتأكد من زوال المخالفة بالاضافة الى أن جميع الشكاوى التى تصلنا من أولياء الأمور سواء بتوقيع او بدون توقيع تأخذ مجراها الطبيعى فى الدراسة والتحقيق واتخاذ اللازم

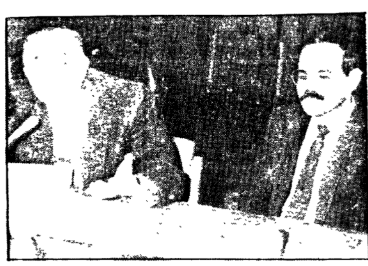


المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٢

التربيـــة والتعليم قضية تنـاقشـــها نـدوة الأهرام

من اجل تنشـــئة جيـــل يواجه تحديات العصر [٤]



د. جمال محمود وإلى يمينه د محسن خضر

لايمكن الحديث عن برنامج قومى لاصلاح التعليم فى غيـــاب المشـــروع الحضـــارى للأمـــة

اصبح من الضرورى وضع برنامج قومى لاصلاح التعليم ولكن لايمكن الحديث عـن هـذا المشروع فى غيـاب المشروع الحضارى للامة والذى يجب ان ياخذ فى اعتباره باحتياجات امتنا والتحديات التى تواجهها بحيث يشارك فى وضـعه جميـع المؤسسات العلميه والشعبيه والاحزاب والنقابات هذا جانب مما اثاره علماء الدين واساتذة التربيه فى هـذه الحلقـه الاخيره من ندوة الاهرام حول التربيه والتعليم من اجل تنشئه جيل يواجه تحديات العصر .

وتساءل المشاركون عن دور مراكز البحوث العلميه فى علاج ازمه التعليم وحذروا من الاختراق الاجنبى لعقل الامة بخاصه الاستعانه بخبراء اجانب فى بعض المراكز البحثيه كما اكدوا على ضروره ربط التعليم بالتنمية

اشار الدكتور حمتى الدين محمود الى ان التنمية فى اليابان قد نجحت لانه قد تم ربطها بالتعليم وهذا افضل من الاساليب التعليميه الاخرى بشكل عام والتى ننظر لها بإكبار

واضاف ان كل الهيئات الدوليه التى تبحث فى قضيه التنمية تقرر بوضوح ان التنمية ينبغى ان تتم فى سياق تعليمى وثقافى واجتماعى معين فلاتوجد تنمية منفصله عن السياق الثقافى والتعليمى السائد فى اى بلد من البلاد وفى دراسة قامت بها الجمعيه الدولية فى فرنسا عرضت فكرتان للتنمية وهما تقريبا سائدتان فى العالم الحديث التنمية من خلال النخبه يعنى المثقفين او النخبه التى تفكر وتخطط وتضع المسائل وتشرف على التنفيذ نتيجه لذلك كما قالت الدراسة تصبح النخبة هى المتحكمه فى التنمية وتضيق دائرة القرار وتصبح المشاكل هى مشاكل النخبه والحكومة تجد مشاكل بطالة الخريجين ومشاكل الجمود الاقتصادى والركود الاقتصادى او التخلف الاقتصادى ومشاكل اخرى عديدة تعتبر تلقائيا كانها مشاكل الدولة او النخبه بينما هناك فلسفة اخرى اعتنقها اليابان وهى التنمية عن طريق المشاركه فى النظام التعليمى وهذا يخلق مواطنا تعلم منذ مرحله التعليم الاساسى وانه عضو مشارك وفعال

● اتفق الدكتور عبدالغنى عبود مع الراى السابق مشيرا الى انه حتى فى العصور البدائيه كان الانسان يتعامل مع التربيه والتعليم على انهما عمليه اقتصاديه

واضاف ان الدكتور حامد عمار هو اول من نبه الى العلاقه بين التربية والتحول الاجتماعى لان التربيه اما ان تحول الامه الى امة فاعله او تحولها الى امه متبطله عندما يرتبط التعليم بارض وبامكانيات الارض فان هذا التعليم سيحول الامه الى امة منتجه ويكون مايتفق عليه شىء لايذكر بجانب مايجنى منه اما اذا كان التعليم كتعليمنا نحن الان لا هويه له ولا يرتبط بارض ولا يعبر عن امه فهو تضييع للوقت

واضاف ان الاصل فى التعليم انه عمليه انتاجيه ولذلك اذا اردنا ان نربط التعليم بالتنميه فعلينا ان نحول المدرسه الى ورشه انتاجية الاولاد يعملون وهذا يعنى تحولا الى التعليم بولو تكنيكى وربط العلم بالعمل والكلمه بالسلوك ليس مقصورا فقط على المعسكر الشيوعى ولكنه موجود فى انجلترا وفى فرنسا اذ الاصل فى التعليم انه حركة ونحن حولنا هذا الاصل الى انه شىء لفظى لاينسى واذا عدنا الى تراثنا الاسلامى فى هذا المجال فسنجد التعليم دائما مرتبطا بالحياة

إشترك فى الندوه من الأهرام

فتحـــى أبوالعـــلا

أعد الندوة للنشر .

محمـــد يونـــس

ونبه الدكتور رفعت سعيد احمد الى جانب اخر من ازمة التربية والتعليم يتعلق بدور مراكز البحوث العلمية فقال ان فى مصر نحو ١٤٠ مركزا للبحوث العلمية من بينها ٤٥ ٪ ذات اهتمام اجتماعى

وهناك مراكز خاصه بالبحوث التربوية وهى للاسف يشوبها سطحية فى مستوى الابحاث وتقديم المعالجات الحقيقية المتكاملة لازمات التعليم

لهذا يجب ان توضع خطة وبرنامج حقيقى يخدم الامة يعرف ماذا نريد بالضبط لهذه الامة واتصور ان البرنامج المجدد للاصلاح لابد ان ياخذ فى حساباته كل النواحى فى اى موقع التعليم داخل الازمة ياخذ عدة اسس او مسارات اولا يستند الى الاسرة والمدرسة والصحافة والكلام المرئى والمسموع والمسجد والاحزاب

هذه المؤسسات لابد ان تنسق بينها برنامجا قوميا للاصلاح يبنى على ثلاثة محاور محور الغاء ومحور احلال ومحور تنسيق وبالنسبة لمحور الالغاء هناك بعض المؤسسات الزائدة تحتاج استئصالا داخل المجتمع بعض مراكز البحوث الغت وحدة للبحوث الدينية عام ٨٦ وكانت وحدة منتجه

محور الاحلال — ينبغى ان نحل بعض المؤسسات بدلا من البعض الاخر وتاخذ شكل اما قرارات فورية مثل ان ننشىء بعض المؤسسات الفاعلة داخل الوزارات المتخصصة تكون من حقها التنسيق مع المؤسسات الاخرى . المحور الثالث وهو التنسيق وقد اضفناه الى هنا ارى ان انقاذ ينبغى ان يمر عبر برنامج قومى ياخذ فى حساباته احتياجات الامة .

والتقط الدكتور محسن خضر خيط الحديث مؤكدا اهمية هذا المشروع القومى للاصلاح فى ظل الظروف التى تعيشها امتنا حيث يمثله التحول بين نظامين نظام قديم اوشك على التداعى ونظام جديد لم تظهر ملامحه بعد ففى ظل هذه الظروف يكثر الضرب تحت الحزام ويكثر الحديث حوله وتتعدد الاسئله حول مصير الامه

وتساءل هل نستطيع ان نتحدث عن مشروع قومى للتعليم فى غيبه مشروع حضارى للامة ؟ " اعتقد انها مهمة صعبه وعسيرة ومع ذلك يمكن للتعليم ان يقوم بدور اساسى فى رفع هذه الامة نحو حال افضل .

مظاهر سلبية

واشار الدكتور خضر الى عدة مظاهر سلبية فى المجتمع ينبغى معالجتها فى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

اطار هذا المشروع القومي منها تكثيف نفوذ الدوله فى مواقع وغيابها فى مواقع اخرى . زيادة النمط الاستهلاكى والشخصية الاستهلاكية على حساب الشخصيه الانتاجية أو ظاهرة الاستعانة بالمال العام والملكية الجماعية . ظهور فساد فى بعض المواقع غيبة الوعى السياسى عند بعض المواطنين وضعف المشاركة لديهم . اغتراب الشباب والمرتبط ببطالة الشباب . غياب او ضعف النفوذ المدرسى ومظهرية العملية التعليمية

اذا كانت قضية الهويه تحتل هذه الاولوية فى ترتيب الاولويات سواء بالنسبة للشخصية القومية للمجتمع ككل او بالنسبة لفلسفة التعليم فاعتقد ان ثورة ١٩٥٢ حسمت هذه القضية عندما اشارت الى ان مصر اسلامية بالروح وافريقية بالجغرافيا وعربية بالثقافة ومن هنا يجب ان يخدم التعليم هذه الابعاد من واقع علاقة التضايف فكل من هذه الدوائر يغذى الدوائر الاخرى ويخصبها

وقال ان هناك انتباها فى الخطاب التربوى والمعاصر فى السنوات الاخيرة بان قضية التعليم هى قضية قومية فى الدرجة الاولى ومن هنا نستطيع ان نتحدث عن عدة تجليات لهذه القضية الهامة فى ظروف المجتمع نلاحظ ان مكسبا اساسيا حققه المجتمع المصرى فى ارساء هذا المبدأ الاجتماعى فى الضمير المصرى الحديث ولايجب ان يتم بشكل هادىء ومستمر طرد الفقراء من التعليم ومن هذه المضار ربما زيادة المصروفات . ومايحدث من تسرب من عدم دخول ابناء الفقراء اساسا الى المجرى التعليمى . فالعمق الحقيقى فى لقضية تكافؤ الفرص التعليمية هو تامين استمرار المتعلم فى التعلم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

مكانتنا من البحث العلمي

العلم والبحث العلمي في كلمات يعني تلمس الحقائق في الكون (عالم الحس) باستخدام الحواس . وعندما تعجز الحواس عن التتبع يستخدم العالم الالة التي يصنعها ليرقى بما هو غير محسوس الى مستوى الحس ، مثل المجال المغناطيسي الذي يتعرف عليه بالابرة الممغنطة . ولا دخل للعلم والبحث العلمي لعالم ما وراء الحس .

بقلم : جمال الفندى

ومنذ فجر عصر النهضة العلمية في الغرب اتخذ العلماء الكون وما حوى معلما لهم باستخدام الطريقة العلمية القائمة على أسس الاختبار والقياس ، وراحوا يكتبون كأنهم سوف يكشفون بها ويميطون اللثام عن كثير من قوانين الكون الاساسية وتركيب مادته وتسخير طاقاته ، وبنوا عبر نحو ثلاثة قرون حضارة لم تصل اليها أية حضارة اخرى عبر الاف السنين .

وفي خلال الفترة من الزمن التي أعقبت تقدم المسلمين السريع في الشرق وريادتهم في شتى المجالات باستخدام نفس الطريقة العلمية عندما فهموا الاسلام على حقيقته ، أعقب ذلك أنهم نبذوا تلك الطريقة وكتبوا العلوم على أساس التسليم بكثير مما كان يرويه لهم التجار والرحل في أسفارهم ، وما أوحت به القصص التي خلطت بين عالم الحس وعالم ما وراء الحس ! !

وما من شك ان العلم والبحث العلمي هما أساس بناء أى مجتمع قوى سليم ، الا أنه يبدو أن هذا الطريق لا يزال عندنا من الطرق الوعرة الطويلة ، إذ لا يزال تعريف الامي عندنا هو الذى لا يعرف الكتابة والقراءة ، بينما هو في الغرب ذلك الذى يجهل مبادىء العلوم ! ! ولكن أليس البحث العلمي من مبادىء الاسلام استجابة لقوله تعالى : (وقل رب زدنى علما) ؟

وما من شك ان من أهم مراحل البحث العلمي النشر في المجلات العلمية ، وهي مرحلة لها وزنها في التعرف على قيمة كل بحث وللاسف الشديد آلت أبحاثنا في السنين الاخيرة الى مجرد انجازات شكلية من أجل الترقية أو الحصول على شهادة وان ما يقرب من ثمانين في المائة من جملة ما يتم نشره محليا ما كان له ان ينشر ! !

وأعجب العجب ان هذه الحقائق في مجال البحث العلمي عندنا لا تؤخذ في الاعتبار الان ، حتى ولم يرد لها ذكر ، ضمن قواعد الترقية الحديثة في جامعاتنا ، ولا يزال التقدير بالكم رغم أنه ما من شك ان النجاح في نشر بحث واحد ضمن أعمال مجلة عالمية كثيرا ما يكون له اعتباره الكبير في الخارج

ويمكن تقسيم المشتغلين بالبحث العلمي الى ثلاث مجموعات متباينة على النحو التالي الفئة الاولى ، وتضم النظريين الذين ينصب مجال عملهم على استنباط أسرار النظام الكوني ، والفئة الثانية هم أصحاب الابحاث الهادفة الى توفير نتائج ذات قيمة تطبيقية ، اما الفئة الثالثة فهم الذين يجرون وراء الكشف عن الطاقات واستخداماتها

ومن اللازم لنجاح هذه الفئات الا يغلب الكم على حساب الكيف في أعمالها . وعلى وجه العموم ليس من المنطق السليم ان يزداد عدد الباحثين العلميين في أى مركز للبحث العلمي بمعدلات تفوق معدلات الانتاج الفعلى فيه ، أو تكون من غير رابط ، فيصبح لزاما الركون في قواعد ونظم ترقيتهم الى الكم أو عدد الابحاث المنشورة وليس الى الكيف او تبعا لمضمون تلك الابحاث وأهدافها وقيمتها التطبيقية

ولا يفوتنا المناداة بضرورة التعرف على ملكات الدارسين واستعداداتهم الفطرية منذ المراحل الاولى في الصغر ، حتى يمكن توجيههم ويتم اختيارهم في المراحل المتقدمة على أساس سليم

وليس من العدل ان نلقى التبعة كلها على شبابنا ، فقد جدت عوامل تتصل بإعدادهم ورعايتهم في كل مراحل التعليم . منها مثلا حشرهم حشرا في فصول الدراسة وفي مدرجاتها حتى صار الكم سيد الموقف ! ومثل تحول البعثات في جامعات رائدة لتصير منحا في أى مكان فقد كانت لنا بعثات متخصصة على حساب الدولة . يرسم نظامها ويعد برامجها أساتذة الجامعات القديمة ، فيرسلون من يختارونهم من الخريجين إلى أساتذة عالميين في جامعات بالذات لدراسة موضوعات بالذات أما في عصر المنح فقد صار من المهم الى حد كبير الحصول على منحة في أى مكان بصرف النظر حتى عن تفاصيل البحث المطلوب في بعض الحالات كل ذلك لكثرة العدد !



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٢ مارس ١٩٩٢

□ في المجلس الأعلى للجامعات :

اجتماع طارئ لبحث تطوير التعليم الأساسي والجامعي

اعادة النظر في تحويل الطلاب من الجامعات الأجنبية الى المصرية

بهدف بحث التقارير التى اعدتها الجامعات لتطوير التعليم الاساسى والجامعى تعقد الهيئة الفنية بالمجلس الاعلى للجامعات اجتماعا طارئا الثلاثاء القادم برئاسة الدكتور صلاح مرسى الامين العام بالمجلس لوضع الخطوط الرئيسية لبرنامج تطوير التعليم الاساسى تمهيدا لعرضه على الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم فى نهاية الشهر القادم ، حيث يقوم باصدار العديد من القرارات التى تنظم عمل المدارس المختلفة اعتبارا من العام القادم

وعلم مندوب الاهرام المسائى ان الهيئة ستصدر توصيات بشأن الطلاب المحولين من جامعات اجنبية او المفصولين والمستنفدين لمرات الرسوب ، حيث بلغ عدد الطلاب المفصولين اكثر من ١٠ الاف طالب وطالبة ، كما تنظر فى طلب الجامعات بالتوسع فى نظام التعليم المفتوح واضافة تخصصات جديدة مع وضع القواعد المنظمة له بعد تزايد الاقبال عليه فى الآونة الاخيرة

وتبحث الهيئة منح المزيد من الصلاحيات لوزير التعليم ورؤساء الجامعات للعمل على إزالة العقبات الادارية وسرعة اتخاذ القرارات ، بالاضافة الى بحث المشاكل التى تواجه الجامعات الاقليمية



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

دعم جامعات قائمة وليس جامعات جديدة !

د . الطاهر أحمد مكي

لم يحسن نواب اعلى الصعيد التعبير عما يطلبه الناس هناك فيما يتصل بالتعليم الجامعي في لقاء الرئيس بهم ، وهي ليست المرة الأولى على اية حال .

ذلك ان ما يطلبه المواطنون هناك ليس جامعات جديدة تزيد من اعداد الطلاب الجامعيين ، وهي اعداد يحددها أصلا المجلس الأعلى للجامعات في ضوء دراسات تتصل بحاجة اسواق العمل ، وحجم البطالة بين المتخرجين في التخصصات المختلفة ، واعداد الناجحين في الثانوية العامة ، وإنما يطلبون ، ويلحون ، دعم جامعات قائمة فعلا ، لتؤدى رسالتها على وجه أكمل ، دون ان يعني ذلك تحميلا زائدا لميزانية الدولة ، وإن كان يؤدى في الوقت نفسه إلى تيسير مهمة هذه الجامعات القائمة فعلا من جانب ، وتجنيب المواطنين مشقات كثيرة ، ونفقات زائدة لا داعي لها من جانب آخر .

ذلك ان مدينة سوهاج تضم اكثر من عشر مؤسسات للتعليم العالى ، بين كلية جامعية ومعهد عال ، وفي قنا اكثر من إحدى عشرة ، وفي اسوان خمس ، اى ان مجموع هذه الكليات والمعاهد العليا ذات المستوى الجامعي يفوق العشرين عددا ، وهو يتطلب إدارة مركزية تعنى به ، شأن بقية الجامعات ، وتعين هذه المؤسسات التربوية على إنجاز مهامها ، وتتحسس متطلبات البيئة وتعمل على إيجادها ، فالتعليم العالى تعليم بيئي أساسا وليس نمطيا ، والذى في القاهرة لا يعرف مشكلات اعلى الصعيد على حقيقتها ، ولا يلم منها إلا ما يقرأ في الكتب او الصحف ، وشتان بين ما يجرى على ارض الواقع وبين ما يكتب او يقال

جانب من هذه المؤسسات ، مثل الكليات والمعاهد التى تقع في اسوان ، بينه وبين الادارة الجامعية المركزية التى تتبعها في اسيوط مسافة تقرب من الألف كيلو متر تقريبا ، وتتطلب سفر تسع ساعات في القطار ، وإذا استخدمنا الجغرافيا المقارنة قلنا إن المسافة بين اسوان ، حيث توجد بعض كلياتها ، وبين اسيوط إدارة الجامعة ، تعدل المسافة بين اسيوط والإسكندرية وربما ابعد ، ولنا ان نتصور كلية في اسيوط تتبع جامعة الاسكندرية كيف يكون حالها ، اضطرابا في الادارة ، ونقصا في الامكانات ، وبعدا عن الرعاية

ليس المطلوب إذن إنشاء جامعات جديدة ، وإنما إتاحة الفرصة امام كليات ومعاهد قائمة فعلا ، في قنا واسوان وسوهاج ، لكي تؤدى واجبها كاملا ، بانشاء إدارة جامعية مركزية مستقلة عن جامعة اسيوط ، تعنى بالتنسيق بين كليات أعلى الصعيد المختلفة ، وتوفر على الادارات المحلية نفقات باهظة تدفع للمسافرين بين الفروع والجامعة الام تذاكر سفر ، وبدلات انتقال ، ومثل هذا الاستقلال لا يتطلب اكثر من تدبير مرتب رئيس الجامعة وبعض الموظفين الاداريين ، ومحافظة قنا وحدها على استعداد لتوفير هذه النفقات من صندوق خدمة المحافظة ، إذا كانت ميزانية وزارة التعليم العالى تضيق بها ، مع مراعاة ان هذه المرتبات تقل عن الأموال التى تنفق على الموظفين الذين لا يتوقف سفرهم بين الفروع والجامعة الام

إن اية نظرة علمية وموضوعية على خريطة توزيع الجامعات المصرية ، وهي ليست كثيرة بحال ، تنبىء بسوء توزيعها ، وبالفوضى في اختيار امكنتها ، وانها تقام كيفما اتفق ، ولاعتبارات غير علمية في كثير من الاحوال ، إذ بينما تختص القاهرة بثلاث جامعات ، ورابعة خاصة في طور التكوين ، إلى جانب الأزهر والجامعة الامريكية ، ويتركز فيها مئات الالوف من الطلاب ، ويختص الوجه البحرى بخمس جامعات مستقلة ، فان خط الصعيد جامعتان فحسب ، والبقية فروع ، بل إن طلاب كلية التجارة وحدها في جامعة عين شمس ، ويبلغون اربعين الف طالب تقريبا يزيدون عن كل طلاب الجامعات في الصعيد في مختلف تخصصاتها .

بقى ان ناخذ في الاعتبار ان المعاهد العليا هي ايضا دراسات عالية ، بعد الثانوية العامة ، وإن غلب عليها الجانب التطبيقي ، وانها حين تكثر تحتاج إلى إدارة مركزية مستقلة حيث توجد ، توجهها وتنسق فيما بينها ، وتعينها على حل مشكلاتها والصعاب التى تعترضها وهذه المعاهد تكثر في اعلى الصعيد ، وتخرج إدارتها عن نطاق المديريات التعليمية القائمة في المحافظات ، وتعود الى إدارة التعليم العالى في القاهرة في كل ما يتصل بشئونها ، مما يحول دون ان تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل

كذلك درجت مصر منذ زمن طويل على ان تجمع بين حين وآخر هذه المعاهد العليا وتجعل منها جامعة مستقلة ، ولم تكن جامعة عين شمس في البداية غير مجموعة من المعاهد العليا المختلفة جمعها طه حسين تحت إدارة واحدة وجعل منها جامعة مستقلة ، والشيء نفسه حدث فيما يتصل بجامعة حلوان ، أو أكاديمية الفنون ، وحتى جامعة القاهرة ، وهي الاعرق بين كل جامعاتنا ، كانت في بدء إنشائها اربع كليات فحسب هي الطب والعلوم والحقوق والآداب ، تبعا للنسق الذى كانت عليه جامعة السوربون في باريس في بدء امرها ، اما بقية الكليات من هندسة وزراعة وتجارة فكانت مدارس عليا ضمت إلى الجامعة فيما بعد .

...

نحن في حاجة ماسة الى التخفيف من أعداد الطلاب غير المعقولة في جامعات العاصمة ، بأن نهيىء للطلاب التخصصات التى يرغبون فيها في جامعاتهم الاقليمية .

ومنذ مدة لحظ أ . د علي السلمي نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون التعليم والطلاب ، ورئيس مجلس مدينتها الجامعية ، واحد الخبراء البارزين في التنمية الادارية ، ان كلية دار العلوم بوصفها كلية فريدة بين الجامعات كلها ، تضم طلابا من شتى انحاء القطر المصرى ، من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال ويشغل طلابها تبعا للوائح المنظمة لقبول الطلاب في المدن الجامعية حيزا كبيرا في المدينة الجامعية وليس من الممكن خفض عدد الطلاب المقبولين بالكلية دون إيجاد البديل ، للحاجة الماسة إلى خريجها في مصر والعالم العربي .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

فهي الوحيدة ربما ـ التى لا تعرف البطالة طريقها إلى المتخرجين فيها ، فاقترح إنشاء عدد من الكليات المماثلة لها ، وحتى تحمل اسمها في اقاليم مصر ، تسهيلا على الراغبين في دخولها ، وتوفيرا للاعداد المطلوبة من المتخرجين فيها ، وبالتالى يخف الضغط على المدينة الجامعية .

اقتراح وجيه وحل عملى ، ولكن التنفيذ اتخذ وجهة لا تقوم على الدرس الجيد المتمهل ، واستنطاق الارقام ، وإنما جاء كالعادة كيفما اتفق وكيفما وافق .

كان الأمر يتطلب دراسة تقوم على معرفة اكثر المحافظات طلابا في دار العلوم ، ثم تنشا الكلية الجديدة في هذه المحافظة ، واحسب أن اكثر طلاب دار العلوم قادمون من محافظات اعلى الصعيد : قنا واسوان وسوهاج والبحر الأحمر والوادى الجديد ، وهم الأشد إحساسا بالغربة والضياع ، لأنهم الأبعد موطنا عن القاهرة ، ومن هنا فان المكان المفضل لدار العلوم الجديدة هو اعلى الصعيد ، وربما كانت قنا هى المكان الأنسب لأنها تتوسط المحافظات الخمس التى اشرت إليها بمسافات متساوية .

...

ليس الأمر إذن إنشاء جامعة جديدة ، وإنما تعيين رئيس جامعة يدير امور مايزيد على عشرين كلية ومعهدا عاليا متناثرة بين اسوان وقنا وسوهاج ، وضائعة في تبعيتها لجامعة اسيوط ، إشرافا وتخطيطا ورعاية ، ولن يزيد عدد طلاب هذه الكليات والمعاهد في نطاق الادارة الجامعية الجديدة المستقلة ، وليكن موطنها قنا مثلا ، عن الأعداد التى يقررها المجلس الاعلى للجامعات عادة ، في ضوء الظروف والمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بسوق العمل ، وخطة التنمية وغيرها . كما ان وجود كليات للتربية في كل المحافظات لم يرتفع بالأعداد المقبولة فيها عما نحتاج اليه ، ولكنه على التاكيد ارتفع بمستوى العملية التعليمية ، وقلل من معاناة الطلاب ، واشاع في الاقاليم جوا ثقافيا كانت تفتقده حتى قريب ، ولنا فيما تقوم به كلية التربية في دمياط من مهرجانات ثقافية وادبية كل عام خير شاهد على ما اقول

عن النفقات التى يتطلبها استقلال الجامعة في قنا ، لن تتكلف الدولة شيئا اكرر هذا القول واؤكد عليه ، لأن الأموال المخصصة للجامعة في صندوق الخدمة ، وتؤخذ رسوما من المواطنين ، وعلى كافة اوجه النشاط ، تغطى شتى متطلبات الادارة الجامعية

واسالوا محافظ قنا إذا اردتم



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل العام الدراسي عندنا اطول مما يجب ؟

طالعنا الاهرام بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٢ بخبر تحت عنوان « فى المنوفية يستنجدون بوزير التعليم »

وقد شعرنا منذ الوهلة الاولى بان الهدف من اطالة العام الدراسي ربما يحتاج الى مزيد من التوضيح الذى غاب عن البعض بما جعله يقارن ما يحدث هذا العام بما كان يحدث طوال السنوات الماضية .

ان التعليم يمر بازمة حقيقية عبر عنها السيد رئيس الجمهورية فى اكثر من لقاء اخرهما الاحتفال بالعيد المئوى لكلية دار العلوم ، ثم فى افتتاح دورة الانعقاد العادى لمجلس الشعب والشورى حيث اكد سيادته ان ازمة التعليم قد وصلت الى المدرسة والمنهج والمعلم وحقيقة الامر ان احد اهم المحاور التى يحرص عليها الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم لاصلاح التعليم فى مصر ـ بجانب تحسين احوال المعلم ـ هو رفع مستوى الاداء فى العملية التعليمية دون اضافة اى اعباء جديدة على الطفل المصرى والطالب المصرى واسرته التى عانت طويلا .

لذلك فإن رفع مستوى الاداء فى العملية التعليمية يستلزم اطالة العام الدراسي اذ ثبت ان تقدم اليابان والولايات المتحدة مرجعه الى امرين اساسيين هما : المعلم الجيد ، العام الدراسي الطويل فيبلغ العام الدراسي فى اليابان ٢٤٠ يوما وفى امريكا ٢٢٠ يوما ، بينما لم يتعد العام الدراسي فى مصر خلال السنوات الماضية ٢٦ اسبوعا اى ١٥٦ يوما فى افضل السنوات .

د . رأفت خالد

وكيل وزارة التعليم

وقد ناقش الدكتور حسين كامل بهاء الدين هذا الامر مع مجلس المديرين فى محافظات الجمهورية ومع مجلس وكلاء الوزارة اعمالا لمبدأ جماعية القرار وديمقراطيته الذى تسير عليه الوزارة حاليا فى كافة خطواتها ، وتم الاتفاق على اطالة العام الدراسي الى ٣٤ اسبوعا فى التعليم الابتدائى و ٣٢ اسبوعا فى التعليم الاعدادى والثانوى .

واطالة العام الدراسي ليس معناه الاضافة فى المقررات ، بل على العكس تماما فقد تلازم قرار اطالة العام ، مع قرار وزير التعليم بإزالة الحشو والتكرار من المناهج وبما يتراوح بين ١٥ ـ ٢٠ ٪ من المقررات الدراسية لكافة السنوات

ولا يخفى على احد ان اطالة العام الدراسي ، مع ازالة الحشو والتكرار من المناهج يؤديان معا الى ـ

اولا : اتاحة فسحة اكبر من الوقت مع منهج اقل يعطى المعلم القدرة والوقت على ان يفى الدروس شرحها ، وان يتحول من مجرد ناقل للمعلومات بتلقينها الى شارح لها ، محلل للمعلومات ، مفسر لكل منها ، خاصة مع ما تعانيه المدارس المصرية من تكدس الفصول بالطلاب .

ثانيا اتاحة فسحة اكبر من الوقت مع منهج اقل ، يتيح للطالب ـ خاصة مع الاعداد الكبيرة التى تزدحم بها الفصول المدرسية ـ ان يستوعب وان تنمى عنده القدرة على التحليل والاستنباط والتفكير دون ان نرهق عقله بازدحام كبير فى المعلومات فى عام دراسي مضغوط .



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من المســـئول عـن :

السـطو على مدرسـة صـناعية ؟!

- وزارة التعليـم ترفـع شـعار تطوير التعليـم الفنـي .. وتطبـق شـيئا آخـر
- هـل كانـت الأميـرة « عيـن الحيـاة » اكثـر حرصـا منا علـى مصـر ؟!

هذا امر خارج عن المالوف وخارج حتى على سياسة الدولة نفسها !

ففي الوقت الذى تكاد كل الجهات تجمع على « اهمية » تطوير التعليم الفنى ، ودفعه فى نقلة « حضارية » من خانة الكلام النظرى الى ساحة الممارسة العملية ، ولا يمر يوم دون تصريح متفائل لمسئول عن هذا الامر نجد العكس يحدث على ارض الواقع !

فياترى هل يؤمن المسئولون بما يقولون ؟! ام ان المسالة مجرد سد خانات واحلام ترفرف فى الفضاء الواسع ؟!

وقبل ان يغضب منا « المسئولون » نروى لهم هذه الحكاية التي يعرفونها جيدا .. وهي حكاية مدرسة القاهرة الفنية الصناعية بالقبة التي سطت عليها « كلية » نهارا جهارا !!

المدرسة تعد واحدة من أكبر المدارس الصناعية فى مصر ان لم تكن اكبرها على الاطلاق . قلعة ميكانيكية من حيث الامكانات والورش والتجهيزات الفنية . مقامة على ٢٥ فدانا . تبرعت بها الاميرة عين الحياة فى نهاية الخمسينات خصيصا لنشر التعليم الفنى . وامدتها هيئة اليونسكو باللوازم ! . مما جعل المدرسة تضم أكبر عدد من طلاب التعليم الصناعى من كل محافظات مصر . ولذلك شملت قسما داخليا للمغتربين

ويبدو ان هذه الامكانات جعلتها مطمعا للاخرين الحالمين بالجلوس على كراسى « عمادة » كلية ما ايا كان موقعها او اهميتها . بغض النظر عن المصلحة العامة التي تتطلب فنيين على مهارات عالية تتواءم مع العصر الذى نعيشه ، وتغطى احتياجات السوق المصرية والعربية ، بدلا من ان يلجأ المستثمرون سواء فى مصر او فى عالمنا العربى الى « الكفاءات » الكورية !

وبدلا من ان تكون المدرسة هي نواة التطوير المرتقب حولها اصحاب المصلحة الى كلية لتخريج « مدرسين صناعيين » . كما لو كانت السوق فى اشد الحاجة الى هذا التخصص ، بينما الواقع مشبع تماما « بهم » لدرجة ان وزارة التعليم بنفسها الغت من هذه المدرسة نظام السنوات الخمس دراسة الذى ينتهي الى « مدرس صناعي » لوجود فائض من حاملى هذا اللقب !!

ولا احد يعرف على وجه الدقة ما الذى حدث ؟! ومن الذى فكر فى « الولادة العشوائية » لهذه الكلية المزعومة !

خطة الاستيلاء

ولكن هناك روايات حولها يبدأها طلعت محمود المدرس بقسم التركيبات الميكانيكية بالمدرسة وتغلف كلماته الحرقة . بعد ثلاث سنوات استطاع عميد الكلية الجديدة المتحكمة فى مصير المدرسة الآن بالاتصالات الشخصية فى الوزارة اقناع « مسئولين » باقامة الكلية بالمدرسة ، والغريب تحت شعار « التطوير » . « وهل نحن ناقصون كليات » ؟! . وفعلا صدر قرار وزارى باخلاء بعض مبانى المدرسة ومنها الجزء الخاص « بالداخلية للطلبة المغتربين من المحافظات الاخرى » واضطررنا الى تسكين « الطلبة المغتربين » فى فصول التدريس النظرى واضطررنا ايضا الى التنازل عن مبنيين اخرين كانت المدرسة قد انشأتهما حديثا بغرض التوسع ، وجهزتهما باحدث الاجهزة والماكينات . واثناء عملية النقل ونتيجة التشوين فى العراء لحين ايجاد مكان بديل تلفت المعدات .. بينما المبانى لم تستغل حتى الآن واصبحت مهجورة تسكنها العناكب والفئران ، لان عدد طلاب الكلية لا يزيدون على ٤٠٠ طالب فقط بالصفوف المختلفة بينما عدد طلاب المدرسة ـ ورغم محاولة تصفيتها ـ يصل الى ٢٥٠٠ طالب !! وكانت الخطوة التالية للاستيلاء على المدرسة تماما ، هى اصدار قرار بمنع قبول طلبة جدد بها بالرغم من انها الوحيدة التى تخدم المناطق المختلفة من المرج حتى القبة

واين نذهب بمعدات الورش وتجهيزاتها الضخمة التى تقدر بملايين الجنيهات ؟!

● ويجذب مصطفى مختار المدرس بقسم الميكانيكا طرف الحديث ثائرا بقوله هذا بالرغم من ان لديهم اماكن اخرى كثيرة تابعة للتعليم العالى يمكنهم انشاء الكلية بها فهناك ٦ مبان خالية تماما فى كلية الالسن . كان من المفروض ان تنشا بها الكلية فى بادىء الامر ولكن الاطماع اتجهت الينا لانهم يريدون شيئا جاهزا لا يكلفهم بالرغم من انهم حصلوا على قرض كبير من البنك الدولى لانشاء هذه الكلية

كما ان هذه الكلية المزعومة لا اساس لها الا على الورق فكل اساتذتها منتدبون من مختلف الجامعات الاكاديمية وليس لديهم اى خبرات فنية فنحن الذين نقوم بالتدريس العملى لطلاب الكلية بمعاملنا وورشنا



بالختصار الكلية تريد السطو على المدرسة بكملها لتصبح كلية التعليم الصناعى فقط بينما السيد رئيس الجمهورية في لقائه الأخير باعضاء الحزب الوطني قال لبعض الأعضاء الذين طلبوا منه انشاء جامعة جديدة باسيوط . يكفي ما عندنا من جامعات انني اريد التوسع في التعليم الفني لتخريج عمالة فنية متعلمة .

● ويؤكد حسن محمد السيد رئيس قسم التكييف والتبريد بالمدرسة ، ان المدرسة قبل عملية الغزو كانت عبارة عن خلية نحل تعمل ليلا ونهارا في مشروع راس المال الدائم ، مما كان يعود بالنفع على الطلاب والمدرسين ماديا وتدريبيا ولكن منذ ظهور هذه المشكلة جميع المشاريع توقفت تماما ..

نادية الملاخ



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

نبضات

الفرق بين الجامعة الأهلية والجامعات القومية . هو تماما مثل الفرق بين ابن التركيه «وابن الجاريه» وابن التركية يأكل «بقلاوه وبعاشه» وابن الجاريه له الخبز الجاف وقليل من الماء

في فرنسا كلها لا توجد جامعة أهلية واحدة ومصر بلد العجائب تهمل تحرير الاقتصاد والانتاج . وتقفز الى التعليم العالي لكي تسلمه الى المجهول وتحطم القائم منه وذلك مثل من يسعى الى هدم أهرام الجيزة والاستعاضه عنها بمقهى ومطعم وسينما

فالخبر ؟ ومن الذي يتحرك ؟ وأى هدف يسعون إليه ؟ ما برامج هذه الجامعه . ومن أساتذتها ، وأين الدراسات التي تربط بين برامجها وبين حاجة المجتمع ؟ وهل ستمنح شهادات رسمية يعترف بها ؟

وهل هي أهلية فعلا ؟ وإن كانت كذلك فلم لا يترك ذلك الى المبادرات الخاصه . بأن تتأسس جمعيه تتولى جمع المال وإقامه المنشآت وتعيين الأساتذة واختيار مواد الدراسة

وإن كانت كذلك فما صلة المهندس حسب الله الكفراوي بها ؟ وهل انتهى الكفراوي من مشاكل الاسكان لكي يتولى جانبا من شئون التعليم على قدر علمي أن مشكلة الاسكان في تفاقم وفي تدهور لأن مشكله الاسكان لا تحتاج الى مهندس وإنما هي تحتاج الى سياسي ينجح في تقديم الأرض مجانا أو بسعر معقول . وفي تقديم القروض الميسرة بغير روتين وبغير معوقات . وفي إخضاع المساكن الجديدة الى عقد الايجار الذي تقرره الادارة الحرة للمؤجر والمستأجر

الكل يجمع المال للجامعة الأهلية والاعلام يهلل لها والمسئولون يرحبون بها ويؤكد الجميع أن هذه الجامعة تحصل من الطلاب على ما يلزمها من نفقات . وقيل أن الطالب سيدفع في السنة الواحدة ثلاثين الف جنيه كرسوم دراسية

وهكذا ستتوافر للجامعه «ابنة الذوات» كل الإمكانيات . فيسعى إليها المتفوقون من الطلبه . وتجذب إليها نوابغ الأساتذة وأحسن العناصر الإدارية وبهذا تتحول الجامعات القومية الى جامعات درجة ثانيه كما هو الحال بالنسبه للتعليم العام الحكومي بالمقارنه بالمدارس الخاصة

أما عن الجامعة «ابنة الجاريه» فهي تعاني من النقص في كل شيء فمرتبات الأساتذة والعاملين فيها لا تغطي متطلبات اليوم الأول من الشهر والغالبيه العظمى منهم ليس لهم عمل إضافي خارج الجامعة . وليس أمامهم إلا الإعارات الخارجيه فتحرم منهم كلياتهم

وقد فكرت حقوق القاهره في إصلاح داخلي يتمثل في التشدد في اختيار طلابها وفي تعليمهم وصقلهم مع تنظيم دراسة قانونية موازية تحت مسمى التعليم المفتوح وافق على ذلك مجلسا حقوق القاهرة وجامعة القاهره منذ حوالي سنة ونصف ولكن الاصلاح قد تجمد في ثلاجه «الأقدميات» بالمجلس الأعلى للجامعات ويقولون انه يجب أن يمر على العديد من اللجان وكان من شأن المشروع أن يوفر للكلية إمكانيات تسمح بالنهوض بالعملية التعليمية على خير وجه

ولا أمل في أى إصلاح إلا إذا ألغي المجلس الأعلى للجامعات وكل ما يتبعه من لجان فالجامعات مستقله . وكل كلية أقدر من غيرها على تنظيم وترتيب شئونها ويكفي اعتماد قراراتها من مجلس الجامعه أو من رئيس الجامعه

مثال آخر للحصار وللحرب التي تتعرض لها الجامعات ابنه الجاريه المثال هو قبول الجامعات للتبرعات من الطلبة الراغبين في التحويل إليها وبداءه أحدد بكل وضوح انه لم يحدث تحصيل مليم واحد من الطلبة الذين يقيدون بالكليات من خلال مكتب التنسيق وإنما يدفع التبرعات هؤلاء الذين يدخلون الجامعات من الباب الخلفي مثل الطلبة الذين يقبلون بمجموع ٥٠٪ في كليات جامعة القاهره فرع الخرطوم وفي العام التالي يطلبون التحويل الى كليات جامعه القاهرة بالقاهره للتساوي مع الطلاب المقبولين من خلال مكتب التنسيق وقبل قبول تحويلهم يقبلون تراب الشوارع المحيطة بسور جامعة القاهرة . ويعرضون التبرع بآلاف الدولارات للمساهمه في إغناء الجامعه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـوفـــد

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

وقد تلقت وزارة التعليم خمسه شكاوى من جميع كليات مصر . يتظلم فيها أصحابها من دفع التبرعات وبدلا من إرسال الخمسه شكاوى الى الجامعات لطلب رايها . ارسلت الوزارة الشكاوى الى قسم الفتوى بمجلس الدولة وهكذا تستعدى وزارة التعليم مستشارى الفتوى بمجلس الدولة ضد الجامعة . وتستعدي الطلبه ضد كلياتهم . فكانت فتوى رفض التبرعات وضرورة رد قيمتها الى دافعيها

وفيما يلى الخص نتائج هذه الفتوى

(١) حرمان الكليات من مورد اساسى . كان يستخدم فى استعواض النقص فى الميزانيه

(٢) التزام الدولة برد حوالى اربعمائة مليون جنيه هى تبرعات الطلاب خلال السنوات الماضيه وقد انفقتها الكليات ولم يتبق منها اى شيء

(٣) رفض الكليات جميع طلبات التحويل فى المستقبل . وعلى الدولة مواجهة مشكله اغتراب الطلاب

(٤) استعداء الطلبه المتفوقين الذين يفكرون حاليا فى إقامه دعاوى تطلب إلغاء التحويلات التى لم تعتمد بعد وذلك لكى لا يزاحمهم فى مرافق الكليه من لا يتساوون معهم فى مجموع الثانوية العامه . لما فى ذلك من إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص فإن نجحت هذه الدعاوى أعيد المحولون الى كلياتهم الاصلية او القى بهم فى الطريق العام

فهل فكرت وزارة التعليم فى كل ذلك

د . نعمان جمعة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبــــار

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

كلمات

ان لم يكن التعليم اهم قضية تواجهنا في الوقت الحاضر، فانه بلاشك من اهمها واجدرها بالعناية والمواجهة الجادة الحاسمة وكثيرا ما اقول سرا في نفسي وعلانية امام القراء - ان الازمة الاخلاقية في مصر تجيء في البند الاول من المؤرقات وبعد تفكير ليس طويلا، ادركت ان الازمة الاخلاقية جزء من ازمة التعليم والتربية انها نتيجة سوء التعليم او التربية في البيت، وفي المجتمع وكل ما ينشر عن التعليم واصلاحه، وتصل الى علمي اعمل الى ان يصل الى يدي وعقلي وقد بدات حياتي معلما ورغم كثرة المهن والاعمال التي اضطرتني ظروف الحياة القلقة في نصف القرن الاخير الى التعامل معها فان التعليم كمهنة، رغم قداستها، تعد من اصعب المهن واشقها واقلها نفعا ماديا للمشتغلين بها. وسوف يتبادر الى ذهن القارىء موضوع الدروس الخصوصيه ومن ناحيتي لا اجد عيبا يلحق بالمدرس الذى يتعامل مع هذه الدروس، الا ان يكون منحازا للتلميذ الذى يدفع، ضد زميله الذى لا يدفع

والدكتور محمود محفوظ، الوزير السابق وطبيب الاشعة المعروف، هو مقرر لجنة الخدمات في مجلس الشورى وهو وبعض زملائه في المجلس، اعضاء اللجنة، قدموا تقريرا ضافيا مفيدا مطولا موضوعه. نحو سياسة تعليمية مستقرة، جاء في قائمته ان قضية التعليم هي قضية الساعة في هذه المرحلة التي يمر بها مجتمعنا وقد عبرت القيادة السياسية عن هذا المعنى اكثر من مرة وثبت من مناقشات المجلس في هذا التقرير ان العقبه الكاداء التي تعترض المؤسسه التعليمية في اداء رسالتها على الوجه الاكمل. هي قصور الانفاق على التعليم. ويدخل تحت ذلك. الانفاق على تجويد اعداد المعلم وتدريبه وتحسين احواله ثم تنتهي خاتمة التقرير بهذه العبارة. ومن حسن الحظ ان الدوله واعيه بذلك ونحن واثقون انه سوف يكون للتعليم اولويه قصوى في الخطه الخمسة الثالثه

ومن ناحيتي اقول انه اذا كان الدكتور محمود محفوظ وزملاؤه واثقين من ان الخطه الجديدة سوف تتضمن اولويه قصوى للتعليم، الا انني لست واثقا من ذلك ان كل مشاكلنا تبدو من مختلف وجهات النظر لها اولويه قصوى

وعلى اية حال فتقرير اللجنه كما قلت ضاف وشامل وواضح واذا اضيفت اليه تقارير المجلس القومي للتعليم احسن المجالس القومية المتخصصة - تجمعت امام الباحثين حصيلة هائلة لكل عقول مصر المنشغله بهذه القضية الحيوية ولا تبقى هناك فرعية او جزئية الا تناولتها الابحاث والمناقشات، وسطرت في التقارير ولكن المعضلة - لا المشكلة، هي في التنفيذ، رغم ثقتي الكاملة في ان وزير التعليم الحالى من اكثر وزراء التعليم قدرة عليه واستعدادا له

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

حائط المبكى .. والبحث عن القط !!

عندما كنا طلابا نطلب المعرفة الفلسفية فى كلية الاداب بجامعة القاهرة فى الخمسينات ، كان يخيل لمثل ان هؤلاء الأساتذة الذين يدرسون لنا كالدكاترة عثمان امين وابراهيم بيومى مدكور وزكى نجيب محمود ويوسف مراد واحمد فؤاد الاهدانى ومحمد ابوريدة ، ليسوا بشرا كسائر خلق الله ،

د . سعيد اسماعيل على

يريدون احيانا ، فتقف امام ارادتهم عقبة هنا وعقبة هناك ، وانما هم ، وإن اتخذوا شكل البشر ، يملكون مفاتيح هذا الكون .. اليسوا هم الذين يحتلون قمة المعرفة امامنا ؟ اليسوا هم الذين يمثلون اعلى مرحلة فى سلم العمل التعليمى ؟ إن عالم احاديثهم يدور حول اساطين العلم والفكر فى العالم مثل افلاطون وارسطو وكانط وهيجل وديكارت ورسل وماركس .. ان العملة المفاهيمية التى يتداولونها هى العقل ، والمعرفة ، والفكرى والماهية والوجود ..

ما الذى كان يجعلنا نظن هذا كله ؟

انه تصورنا لمصدر « السلطة » !

فى ريفنا المصرى ، ومنذ زمن لم يعد قائما الان ، كان الذى يملك « علما » يستحوذ على قدر من التقدير والاحترام يفوق هذا الذى يحظى به اى ممثل لسلطة الحكومة . عمدة . مامور .. شيخ بلد .. الخ كان ممثلو السلطة الحكومية بيدهم القانون والعسكر ، لكنهم كانوا يمثلون امام الجميع ، قوة التسلط والقهر والبطش ، وبالتالى ، لم يكن احترام الناس لهم الا خوفا من بطشهم او طمعا فى رضائهم !

اما هؤلاء الذين « يعلمون » ، فلم تكن بايديهم سلطة قانون ولا عسكر ومع ذلك تنفتح لهم قلوب الجميع ويحاطون دائما بهالات تقدير بغير حدود . صحيح أن ذلك كان يرتبط بكون الذين « يعلمون » يمثلون « العلم الدينى » ، ومن ثم يكون ما يحظون به من تقدير واحترام مرتبطا بمكانة الدين فى قلوب اهل الريف ، الا ان هذا التقدير وذاك الاحترام انسحبا على كل « متعلم » حتى ان الحاصل منذ اكثر من نصف قرن على « الابتدائية » كان دائما شخصية مرموقة يهرع اليه كثيرون يطلبون منه الراى والمشورة ، واذا وصل الى راى ، انصاع له الجميع

وهكذا كانت « المعرفة » قوة وكان « العلم » سلطة

ومن هنا فعندما نجىء نحن من القرى لنجلس امام اساتذة الجامعة ، فقد كان طبيعيا ان يكون هؤلاء امامنا ليسوا مجرد « اساطين » علم ومعرفة ، وانما هم « اساطين » حياة ، وقادة مجتمع فاذا ضاقت بمثلى السبل ، وامسكت بتلابيبه المشكلات ، كانت عقول امثالنا تتصور ان مثل هؤلاء الاساتذة

حملة المعرفة واعلام الثقافة ، بيدهم مفاتيح الحل والربط ، وعلى ايديهم تتبدد الغيوم وتنقشع السحب لتسطع شمس الاستقرار والطمانينة

ومن هنا كان حلمنا ، وكان دعائنا ، أن يهب الله لنا من لدنه رشدا فنصبح من هذا النفر ، لا لشىء الا املا فى ان نصحح مسار المجتمع ونصلح ما اعوج من شانه "

واتخذنا الاسباب

حتى اذا انصرم بعض قليل من الستينات ، تحققت الخطوة الأولى نحو الأمل المرجو ، بعد انتقالنا إلى ارض اخرى فى تربية عين شمس

بطبيعة الحال فان فترة (المعيدية) قد قربتنا من هذا العالم الذى كان يسحرنا وان لم تجعلنا بعد ، بعضا منه ، لكنها ، والحق اقول ، قد حققت ، الى حد كبير ، جزءا غير يسير من هالات التقديس التى كنا نحيط بها « دكاترة » العلم ايا كانت فروعه ومجالاته

حتى إذا افاء الله علينا برخصة الدكتوراه ، وانتسبنا إلى الهيئة التدريسية بالجامعة اخذنا نشمر عن سواعدنا لنمسك بمفاتيح الحل والربط ، ولنبدد الغيوم والسحب فاذا بنا نكتشف ان ذلك كان دونه خرط القتاد ، كما يقولون ! فالمدرسون بالجامعة ، هم فى ادنى السلم الجامعى ، ولا يملكون من الامر شيئا وكم من مشروعات واماني حاولنا ان نسعى الى تحقيقها حلا لمشكلات ، واقامة لنظم ، ودعوة لاتجاهات ، فيوءد كل ذلك فى مهده ، رفضا ، وحربا ، او تثار من حولها الشكوك وتزرع فى طريقها الأشواك ، او بخوف كل من يحاول ان يتجمع ليعين ويساعد

مدرسو الجامعة ، لا يكفى اذن ان يملكوا فكرا وعلما ، فهم يفتقدون سلطة اتخاذ القرار ، وامامهم سباق حواجز عنيف ومخيف ، وهؤلاء الذين يمسكون مقاليد الأمور بايديهم ، وتكون اعمالهم موضع النقد والاتهام ، هم الذين يقررون اذا ما كان المدرسون يستحقون ان يكونوا اساتذة مساعدين ام لا ؟ فاذا ما تخطوا هذه المرحلة ، فالكبار ايضا هم الذين يحكمون ، اذا ما كان هؤلاء الاساتذة المساعدون يستحقون ان يكونوا اساتذة ام لا ؟!

ومن هنا ، فقد وقع فى ظن امثالنا فى المرحلة الأولى من الانتساب الى هيئة التدريس ، ان الحلم الذى طالما داعب خيالاتنا ، لم يزل بعد بعيدا ، وانه لكى نصل إليه ، فلابد وان نكون اساتذة ؟!

شيئا فشيئا يتبين لنا ان المسالة ليست مسالة « راى » و « فكر » و « علم » ، وانما هى « سلطة موقع » ،

وبعد رحلة طويلة وصلنا بها الى « الأستاذية » الا انه قد تاكد لنا انها اذا كانت تمثل « قمه » الهرم الجامعى العلمى ، الا ان هذا الهرم العلمى كله يظل دون هرم اخر هو هرم السلطة « التنفيذية » تاكد لنا ان الحل لا يجىء براى القواعد ورغبات (الناس اللى تحت) ، وانما هو دائما مربوط بقرار لا يجىء الا من (الناس اللى فوق) ! على الرغم من كل هذه الصور والأشكال الخادعة من مجالس الاقسام واللجان الجامعية والمجالس التى لا حصر لها سلطتها محدودة بالفروع والتفاصيل

٦٠٩



المصدر : الأهرام الدولى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

والجزئيات . لكن السياسات العامة . والفلسفة الرئيسيه والخطوط الأساسية والمبادىء الحاكمه . فهذه المجالس لا تصنعها ولا تضعها وانما . تنفذها ، "

وهذا البكاء على الأطلال الذى نشير اليه فى اروقة الجامعات العربية واجهزة التعليم . تستطيع ان تلمس مثله تماما فى مختلف الكتابات التى تجرى على اقلام المثقفين والسنتهم فى كل ارجاء العالم العربى فى مقالاتهم فى بحوثهم فى كتبهم فى منتدياتهم فى مؤتمراتهم نقد حاد للاوضاع القائمة كل فى مجاله . اقتصادا او صناعة . او تجارة . او تعليما . او زراعة . او ثقافة او فنا الخ .. تشخيص ممتاز للمشكلات . وتحليل جيد للأسباب والعلل . ووعى عجيب بالكثير من الابعاد والزوايا . وتنوع مثير فى الاجتهادات وزوايا الرؤية ومع ذلك تظل المشكلات كما هى ويتوالى عقد المؤتمرات . وتجرى بحوث جديدة على نفس المشكلات . ليطرح نفس التشخيص وتبرز نفس الحلول وإن تزينت فى اشكال لفظية جديدة . ثم يعود المسلسل مرة اخرى ليبدأ مسيرته من جديد

بل انك اذا استقرات كتابات غير العرب بحثا عن صدور نقدهم لمجالات الحياة والثقافة والتعليم فى العالم العربى فسوف تلمس ان نقدهم . مهما احتد فلن يصل الى درجة احتداد نقدنا نحن لانفسنا فى مختلف كتاباتنا فى شتى المجالات '

هل تحول التعليم وتحولت الثقافة فى العالم العربى الى حائط مبكى ؟'

فى دراسته الممتازة عن (سيكلوجية الانسان المقهور) يشير الدكتور مصطفى حجازى الى ان الانسان الذى يتعرض طويلا لقوى البطش والقهر والاستغلال يعيش انسانا مسحوقا . يعانى من مشاعر الدونية والعجز . يفتقر الى ذلك الاحساس بالقوة والقدرة على المجابهة الذى يمد الحياة بنوع من الحيوية والايجابية تبدو الامور لمثل هذا الانسان المسحوق . وكان هناك باستمرار انعداما فى التكافوء بين قوته وقوة الظواهر التى يتعامل معها ومن ثم يجد نفسه فى احيان كثيرة فى موقع المغلوب على امره . يفتقد الطابع الاقتحامى فى السلوك .

عندما كان اللورد كرومر يمثل الاحتلال البريطانى فى مصر فى اوائل عهده نشطت حركة الهجوم عليه وعلى جنوده على صفحات الصحف المصرية وراى بعض مساعدى كرومر ان الامر قد تجاوز الحدود فذهبوا اليه يرجونه اتخاذ اجراء ما لوقف حدة هذا النقد والهجوم . فاذا به يقول · اتركوهم يقولون مايريدون وسوف نفعل نحن مانريد " ان العربى عندما يكتب او يخطب ناقدا يظن ان هذا الجهد . الكلامى . هو نهاية المطاف تهدأ نفسه ويخف توتره لكنك اذا منعت هذا النقد وذاك الهجوم فان طاقات الغضب المكبوت ستتحول الى طاقة (تحريك) وفعل ايجابى "

ويبدو ان بعضا من اولى الامر فى عالمنا العربى ينهجون نفس هذا النهج فيتباهون بانهم قد اتاحوا ديمقراطية وحرية فى مجتمعاتهم فيندفع كثير من الكتاب والمفكرين الى النقد وعندما يجدون ان الحال هو الحال تحولوا الى نقد الذات والوقوف امام حائط المبكى '

لقد درجت العادة عندما يعز علينا حل الاشكال ان نضرب المثل بمجموعة الفئران التى تعبت وضاقت بها السبل امام هجوم القطط عليها فاقترح احدهم ان يعلقوا جرسا فى رقبة القط . حتى يحسوا به اذا هم واتجه اليهم فارتاحوا الى هذا الاقتراح فلما بداوا ينتقلون الى التنفيذ تساءلوا فمن ذا الذى يمكن ان يعلق الجرس فى رقبة القط ؟ واذا بالجميع يصلون الى طريق مسدود

وقد كدنا ان نستخدم هذا المثال النموذجى لكننا اكتشفنا مازقا ادهى وامر فليست القضية هى من يعلق الجرس فى رقبة القط . ولكنها فى تحديد هذا (القط والكشف عنه) ؟'



المصدر : .... الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٤ مارس ١٩٩٢

مستقبليات



متى نتجاوز العناوين إلى الفهم المتكامل ؟

بقلم :
راجي عنايت

حصيلة الجولة الأولى فى مناقشات تقرير التعليم

● ● حرصت على متابعة حوار مجلس الشورى حول التعليم على شاشة التليفزيون ، وقد اسعدني أن يفرد التليفزيون هذه المساحة من برامجه اليومية لذلك الحوار ، مما يعكس إدراكا لمدى اهمية قضية التعليم في حياتنا الراهنة وفي مستقبلنا القريب والبعيد ، وكنت اكثر حرصا على متابعة الجلسة الاخيرة ، لكي استمع إلى بيان د . محمود محفوظ ، رئيس لجنة الخدمات التي اعدت التقرير وطرحته للمناقشة ، لكن ، ما إن بدا دكتور محفوظ في طرح استخلاصه للمناقشات ، قائلا انه تبين إجماعا على حتمية التغيير في النظام التعليمي على ضوء التغيرات التي يمر بها العالم .. ما ان استهل حديثه بهذه الجملة ، حتى توقف التليفزيون عن عرض الاستخلاص ، مفضلا إفساح الفرصة للمجاملات المتبادلة ، ساعات طويلة اتاحها التليفزيون على شاشته لعشرات المتكلمين في الموضوع او خارجه ، بفهم او بدون فهم ، ولكنه لم يفسح خمس دقائق للمشرف على التقرير والمتابع للمناقشات لكي يطرح اهم استخلاصاته ، على العموم ، هذه ليست بدعة ، فنحن نعشق الكلام الكثير ، ونكره الوصول إلى اتفاق حول النتائج المحددة ● ●



المصدر : .... المصـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

منذ عدة اسابيع . تفضل د . محمود محفوظ بان ارسل إلىّ نسخة من تقرير « نحو سياسة تعليمية مستقرة » . الذى اعدته لجنة الخدمات بمجلس الشورى . طالبا منى إبداء الراى . فالتقرير النهائى سيتم إعداده على ضوء مايتم من مناقشات . داخل وخارج مجلس الشورى . حول هذا التقرير المبدئى .

احسست بالتفاؤل وانا اقرا هذا التقرير . وفى لقاء خاص مع د . محفوظ . شكرته على الجهد الجاد العاقل الذى التزم به التقرير . وقلت له ان تفاؤلى بالتقرير يعود إلى امانته وجديته وتبنيه لجميع الجهود السابقة فى مجال التعليم . وإلى جلاء بصيرة واضعيه التى قادت إلى تبنى التوجهات المستقبلية السليمة . وان لم تنبع من الاطار الأشمل للرؤية المستقبلية . التى تتيح تاصيل هذه التوجهات . للتعرف على مسبباتها . وعلى العلاقات المتبادلة التى بينها . ثم الذى يتيح – وهذا هو الاهم – وضع ضوابط لتفسير هذه التوجهات عند الانتقال من العموميات إلى التفاصيل .

حتى لا نتوه ..

التقرير يتكون من ٦٨ صفحة من القطع الكبير . جاء نتيجة لاجتماعات لجنة الخدمات . على مدى اكثر من اربع سنوات . وشارك فيه معظم وزراء التعليم منذ عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٢ . يبدا التقرير بمسح لتاريخ الفكر التربوى فى مصر . وواقع سياستنا التعليمية . منذ جهود على مبارك باشا . وحتى السياسات التعليمية الأربع التى طرحت منذ عام ١٩٨٠ . وهى « تطوير وتحديث التعليم فى مصر » للدكتور مصطفى كمال حلمى . و« السياسة التعليمية » للدكتور عبدالسلام عبدالغفار . و« تطوير التعليم فى مصر » للدكتور فتحى سرور . واخيرا « اتجاهات فى سياسة التعليم واهدافه » للدكتور حسين بهاء الدين .

والقسم الثانى من التقرير « نحو سياسة تعليمية مستقرة » يجىء قريبا من الدراسة النقدية للجهود السابقة . مع حصر لنقط الاتفاق والاختلاف بينها . وفى القسم الثالث « قضايا اساسية » . يناقش التقرير عددا من القضايا الأساسية . اما فى القسم الرابع والأخير . فيورد التقرير توصياته العامة .

قبل مناقشة تفاصيل ماورد بهذا التقرير المهم . وحتى لا نتوه فى هذه التفاصيل . احب ان اطرح بعض الحقائق الضرورية عند التفكير فى مستقبل التعليم . والتى يشير إليها هذا التقرير . وما سبقه من تقارير . إما بشكل جزئى . او دون ان تحظى بمكانها فى سلم الأولويات . واعتقد ان مراجعة التقرير على اساس هذه الحقائق . يمكن ان تساعد فى تنظيم مادته . وتاصيل افكاره . وجعله صالحا للتطبيق .



١ - لا سياسة للتعليم بدون سياسة عامة لمصر

جميع التقارير المتصلة بالتعليم ، والتى صدرت منذ عام ١٩٨٠ وحتى يومنا هذا ، تجمع على ان سياسة التعليم المستقبلية لا يمكن ان توضع موضع التنفيذ ، إلا إذا تكاملت مع باقى سياسات النشاط البشرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، واضيف إلى هذا ، ان وضع اى سياسة مستقبلية فى التعليم او غيره ، يجب ان تنبع من سياسة مستقبلية لمصر ، اى ان تنبع من رؤية تحدد ، ما الذى نريده لمصر فى المستقبل ؟ الذى يضع سياسة التعليم يسال نفسه : ماذا ستكون صورة المجتمع المصرى بعد عشرين سنة ، حتى اعد طفل اليوم لكى يكون متوافقا مع ذلك المجتمع ومنتجا فيه ؟ .. اى ان الخطوة الاولى عند التفكير فى إعادة بناء العملية التعليمية ، هى ان نعرف شكل المجتمع المصرى بعد عقدين من الزمان ، واى حديث عن المناهج او المبانى المدرسية او إعداد المدرس ، او الكتاب المدرسى ، او الجامعة المفتوحة ، يجب ان ياتى بعد ان نعرف الهدف الاساسى ، وهو شكل المجتمع المصرى بعد عقدين .

والتعليم يتميز عن باقى النشاطات الاجتماعية فى ان التخطيط له لابد ان ينبع من هذه الرؤية المستقبلية البعيدة نسبيا ، بالامكان وضع خطة قصيرة المدى لاصلاح المرور ، او تثبيت سعر الجنيه ، او تطوير الخدمة التليفونية ، او دعم بنية الصرف الصحى ، بصرف النظر عن مدى سلامة هذه الخطة واتفاقها مع شكل المجتمع المصرى بعد عقدين .. لكن هذا ليس ممكنا بالنسبة للتعليم .

والحقيقة التى يجب ان نعترف بها هى اننا لم نتفق بعد على ما نريده لمصر فى المستقبل ..

نحن لم نحاول حتى الآن ان نفكر فى رسم رؤية مستقبلية شاملة لمصر ، تنبع منها مختلف السياسات ، ومن بينها سياسة التعليم ، إننا - بكل الامانة - نعتمد الاجراءات قصيرة المدى لمواجهة الأوضاع الطارئة، فى كل مجال من المجالات ، ولو تاملنا مانسميه بالخطة الخمسية ، لاكتشفنا اننا نحيد عنها دائما ، حتى وهى فى سنتها الأولى ، نتيجة لتناقضها مع الأوضاع المستجدة ، ولانها لا تنبع من رؤية مستقبلية شاملة ، يمكن ان تستوعب هذه الأوضاع المستجدة .

من هنا كانت دعوتى - التى لاتتوقف ولن تتوقف - للشروع فورا ، وعلى مختلف المستويات ، فى وضع إطار الرؤية المستقبلية لمصر ، وهذا يتطلب ما يلى ، بالترتيب الذى اورده :

● فهم الخريطة الشاملة لمؤشرات التغير العالمية ، متبادلة التاثير ، التى ترسم تفاصيل مجتمع الغد .

● فهم الواقع المصرى الحالى ، على ضوء الفهم السابق ، وليس العكس ، وايضا دون الاعتماد على الأيديولوجيات والعقائد التاريخية .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

● التفاؤل والتحفظ تجاه تقرير مجلس الشورى عن التعليم

● لماذا نخلط بين اجراءات الاصلاح وعمليات إعادة البناء ؟

● نحن لم نتفق حتى الآن على ما نريده لمصر فى المستقبل

● كيف بتر التليفزيون استخلاصات د . محفوظ فى مجلس الشورى ؟

(والتاريخية هنا ، اعنى بها التى يرجع تاريخها إلى ما قبل منتصف القرن العشرين) .

● الاتفاق حول الذى نريده لمصر المستقبل ، على ضوء الفهمين الاول والثانى ، وعلى اساس الامكانات المستقبلية ، وليس الامكانات التاريخية (من عينة حضارة سبعة الاف عام ، ومهد الحضارات ، وخير امة اخرجت الناس) . اى الامكانات التى تتوافر فى ظل ظروف التغير ومؤشرات التحول ، وهى إمكانات يحتمل انها لم تكن متوافرة من قبل .

● واخيرا ، وضع الرؤية المستقبلية الشاملة لمصر ، والتى تنبع منها سياسات التعليم وغير التعليم .

٢ - الخلط بين اجراءات الاصلاح وإعادة البناء

من الطبيعى ان صانع القرار فى مصر ، لا ينتظر حاليا بلورة هذه الرؤية المستقبلية ، وانه يبادر - فى غيبتها - باتخاذ اجراءات الاصلاح كلما ظهر ما يستوجبها ، هذا هو المتاح حاليا ، والذى نستعين به على حل مشكلاتنا ، إلا ان هذا ليس هو السبيل الامثل ، والسر فى هذا هو ان اجراءات الإصلاح التكتيكية ، قد تنجح فى عبور الأزمة ، لكنها قد تتناقض - على المدى الابعد - مع بعضها البعض ، خالقة ازمات مستجدة ، ومؤدية إلى اوضاع اكثر خطورة ، وعندما نتحدث عن رؤية مستقبلية ، او سياسة بعيدة المدى ، فهذا يعنى اننا نبحث عن (مايسترو) ينسق بين اجراءاتنا القريبة والبعيدة .

وفى التعليم - كما فى اى نشاط اخر - لا يعقل ان يمتنع صانع القرار او المسئول عن اتخاذ اى اجراء فى انتظار تبلور هذه الرؤية المستقبلية او السياسة العامة ، انه يتخذ - فى حدوده - كل اجراءات الاصلاح التى يحل بها المشكلات ، او يخفف بها حدة هذه المشكلات ، ومعظم الكلام الذى يرد فى المقالات والتقارير حول التعليم يدخل تحت هذا البند .. مثال ذلك ، التوسع فى بناء المدارس ، وتوفير العدد اللازم من المدرسين ، وتحسين الكتاب المدرسى ، والاهتمام بالتعليم الفنى ، ودعم محو الأمية ، وترشيد الامتحانات ، وحل مشكلات الدروس الخصوصية .. إلى اخر ذلك ..

لكن ، من المهم جدا الا نخلط بين هذه الاجراءات الاصلاحية ، وبين مقتضيات إعادة بناء العملية التعليمية بشكل ثورى ، على اساس التغيرات الثورية التى يمر بها المجتمع البشرى .



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

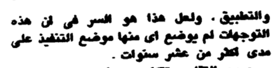
وتقرير مجلس الشورى ، بشكله المبدئى الحالى ، يحفل بنماذج من هذا الخلط . وحتى وهو يورد توجيهات للرئيس مبارك ، يقدم توجيهاته الاستراتيجية فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ ، جنبا إلى جنب مع توجيهاته التكتيكية فى خطاب الاحتفال بالعيد المئوى لكلية دار العلوم فى ٣ نوفمبر ١٩٩١ .

من المفيد جدا ، عند إعادة صياغة التقرير ، ان يراعى الفصل بين التوجه المستقبلى الاستراتيجى ، وبين الافكار والاجراءات التكتيكية .

٣ - تجاوز العناوين إلى الفهم المتكامل

جميع تقارير التعليم منذ عام ١٩٨٠ ، وحتى الآن ، تطرح نفس العناوين السليمة ، والافكار الصحيحة . لكنها تقف فى معظم الاحيان عند هذا الحد ، دون ان تكشف عن فهم للسياق الذى تنبع منه هذه الافكار ، ذلك الفهم الذى يساعد على الوصول إلى تصور متكامل ، يسمح بالحركة





والتطبيق . ولعل هذا هو السر فى ان هذه التوجهات لم يوضع اى منها موضع التنفيذ على مدى اكثر من عشر سنوات .

جميع التقارير تتكلم عن ان تطوير التعليم مسألة قومية ، وعن ضرورة تكامل استراتيجية التعليم مع استراتيجيات المجتمع باسره (١٩٨٠) ، وانه يجب ان يتم فى إطاره الطبيعى كمنظومة فرعية من منظومات المجتمع (١٩٨٥) وعن شمولية التطوير وقوميته (١٩٨٧) ، وعن ارتباط التعليم بالأمن القومى (١٩٩١) ، واخيرا فى تقرير مجلس الشورى (١٩٩٢) عن ان اية سياسة توضع للتعليم لابد ان ترتبط بسائر المنظومات وفى مقدمتها منظومات الثقافة والصحة والاسكان والتعمير والمرافق ، وبالمنظومة الكبرى



المصدر : .... الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٢ مارس ١٩٩٢

لتنمية المجتمع . جميع التقارير تتكلم عن هذا، لكنها لاتحاول خطوة أبعد منه . فتعترف بعدم جدوى وضع أى سياسة لإعادة بناء التعليم قبل أن تكون هناك سياسة شاملة لإعادة بناء مصر . تنبع منها سياسة إعادة بناء التعليم . جميع التقارير تتكلم عن الإعداد لعصر سريع التغير (٨٠) . وعن أن تطوير التعليم لاينعزل عما يحدث فى العالم من متغيرات . وعن أهمية النظرة المستقبلية عند التفكير فى تطوير التعليم (٨٥) . وعن أهمية بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل (٨٧) . عن التركيز على علوم المستقبل (٩١) . وأخيرا ماجاء فى تقرير مجلس الشورى (٩٢) من القول بأهمية النظرة المستقبلية بعيدة المدى . « وهذا يقتضى أن تتوافر لدينا صورة عن مجتمع الغد . والقدرة العلمية والتكنولوجية . والملامح السكانية الحاكمة فى مجتمع الغد . والتنبؤ بآفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية . والمؤشرات وانعكاسات كل ذلك على نظم التعليم وأساليبه » .

إذا كان هناك مثل هذا الاجماع على هذه الحقيقة المحورية . ألم يفكر أحد فى ضرورة أن نبدأ ـ قبل الكلام عن أى تفاصيل حول التعليم ـ فى رصد صورة مجتمع الغد هذا .. وقد جف ريقى وأنا أعيد وأزيد فى طرح هذه الصورة . عسى أن يستفيد بها أحد . سواء فى التعليم أو الاقتصاد أو الادارة ؟ .. ألا يعنى هذا وجوب الالتزام بالترتيب الذى طرحته فى (١) . والذى يبدأ بفهم الخريطة الشاملة لمؤشرات التغير العالمية متبادلة التأثير . والتى ترسم تفاصيل المجتمع القادم ؟ .

كيف ... جميع التقارير ـ قبل الوصول إلى هذا الفهم الأساسى ـ إلى الحديث عن ميزانيات التعليم والجامعة المفتوحة وإعادة تخطيط المناهج وإصلاح التعليم الفنى ؟ .. كيف نتكلم عن إصلاح التعليم . ونحن لا نعرف حتى الآن الجذور والأسس التى قام عليها التعليم الذى بين أيدينا ؟ . كيف نتصور متطلبات التعليم فى مجتمع الغد . ونحن لا نعرف السر فى التقاليد التعليمية السائدة حاليا . والتى نبعت من احتياجات وطبيعة ومبادىء المجتمع الصناعى ؟ .. كيف نفكر فى أى جزئية . ونحن لم نرسم بعد صورة إنسان المستقبل المصرى . الذى يتوافق مع مجتمع الغد . ويكون فاعلا ومؤثرا فيه ؟ .

لقد أجبت عن هذه التساؤلات أكثر من مرة . وأجدنى دائما على استعداد للاجابة عنها بالتفصيل الضرورى لفهمها ..

● ● ●

بكل الصدق والأمانة . أقولها لكم : أن نتمكن من إعادة بناء حياتنا لنواجه التحولات الجذرية التى تمضى بالجنس البشرى إلى حياة جديدة . سواء فى التعليم أو غيره . إلا إذا بذلنا جهدا جهدا فى الوصول إلى الفهم الذى أدعو إليه . وبالترتيب الذى أطرحه .. أما ما عدا ذلك فهو من باب التصرفات السياسية التكتيكية التى لاتفيد على المدى البعيد . والتى لا أهتم بها كثيرا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

□ توافقا مع عرض تطورات العملية التعليمية على الرئيس مبارك .. خبراء المجالس القومية يعلنون :

دراسة

٢٠ مشكلة جوهرية ثابتة .. مطلوب الخلاص منها أولا

قبل توقع أى نجاح لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

في إطار الأهتمام المتزايد بتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، والذى سبق ان وقع الرئيس مبارك اتفاقا بشأنه في المانيا باعتباره في مقدمة المستحدات التى تعرضها مسايرة الثورة التكنولوجية العالمية، وباعتباره في ذات الوقت ضرورة لاعداد القوى البشرية المدربة التى تمثل دعامة الاقتصاد القومى. تسهم المجالس القومية المتخصصة بدور ايجابي في احداث هذا التطوير الهام. بتقديم دراسة عكف عليها الخبراء تحدد واقع التعليم الفنى والتدريب المهنى حاليا، والاختناقات التى يعانيها، والمسارات الممكنة للانتقال به الى المستوى العصرى الاكثر تاثيرا.

تقول الدراسة في مقدمتها

حينما تتجه كل المؤشرات اليوم في مصر الى سبيل اوحد لحل مشاكلنا وهو زيادة الانتاج، فان عقبة كئودا تقف في سبيل ذلك، الا وهى نقص العمالة والكوادر الفنية بمستوياتها وتخصصاتها المختلفة والمؤسف انه لاستطيع اى فرد او اية جهة ان تذكر ارقاما محققة عن الاعداد المطلوبة ومستوياتها، وتخصصاتها على المستوى القومى

وبذلك فان البدء في حل مشكلة معطياتها غير معلومة هو في حد ذاته مشكلة

وتبدا لدراسة بإحصاء المشكلات التى تواجه حاليا التعليم الفنى والتدريب المهنى على النحو التالى

١ ـ عدم توافر البيانات الكافية عن الاحتياجات الحالية او المستقبلية من العمالة والكوادر الفنية

٢ ـ تعدد الجهات القائمة على التعليم الفنى والتدريب المهنى حيث يمكن حصر حوالى (١٤) وزارة وهيئة تمارس هذا النشاط

وبالرغم من ان تعدد الجهات ربما يوحي بتعدد المواد والامكانات فان الواقع يظهر القصور الواضح في الامكانات الفردية لكثير من هذه الجهات ـ فيما عدا القوات المسلحة ـ الى جانب عدم وجود تنسيق فعال او تكامل فيما بينها.

وبالاضافة الى هذا فان مستوى التعليم والتدريب سواء على الصعيد الفنى او العلمى الثقافى لايواكب العصر ولا يرتفع الى مستواه.

٣ ـ ضعف الميزانيات الاجمالية المخصصة للتعليم الفنى والتدريب وذلك لاعتماد التمويل حاليا وبصورة كاملة الى حد كبير. على الدولة مما يشكل عبئا لاتستطيع اى من الدول حتى الكبرى منها تحمله، حيث تقوم جهات الانتاج في جميع الدول بطرق مختلفة ـ بالدور الاساسى في تمويل التعليم الفنى والتدريب كجزء من تكاليف الانتاج

٤ ـ معاناة التعليم الفنى في مصر من مظاهر مرضية اهمها

ـ انه لايلتحق به الا الطلاب اصحاب المجاميع الاقل

ـ ان معظم خريجيه يضطرون للانتظار سنوات للحصول على فرصة عمل

ـ ان هنك فائضا كبيرا في بعض تخصصاته لاتحتاج اليها سوق العمل يقابله نقص كبير في بعض التخصصات

ـ انه لايؤهل لاستكمال تعليمهم العالى الا بقيود والتزامات معقدة

ـ ان خريجيه لايشعرون بان مكانتهم الاجتماعية توازى مكانة زملائهم من خريجي التعليم العلم وذلك بالرغم من ان دخلهم المادى اكبر.

٥ ـ ياتى التعليم الفنى في مصر تاليا للتعليم الاساسى بينما يجب ان يبدأ التوجيه مبكرا

٦ ـ يعانى التعليم الفنى حاليا من خلل واضح في تركيبه الداخلى التخصصى حيث تتناقص اعداد الدارسين واعداد المدارس في بعض التخصصات

٧ ـ لاتوجد معاهد لتخريج المهندس التكنولوجي، حيث تحولت جميع هذه المعاهد الى كليات هندسية نمطية تخرج المهندس المصمم والمخطط

٨ ـ الكليات الهندسية الحالية ليست مؤهلة سواء بمناهجها او بتخصصات اعضاء هيئة تدريسها او بامكانياتها المعملية او العملية لتخريج المهندس التكنولوجي وهو العملة النادرة التى يرتكز عليها الانتاج.

٩ ـ التعليم الفنى مازال يجرى في معظم احواله بعيدا عن مراكز الانتاج مما يفقده مصداقيته في امكان تاهيل خريج قادر على اداء مهام الانتاج بالمستوى المفترض فيه وبالمهارة اللازمة

١٠ ـ عدم توافر الاعداد الكافية من المعلمين الفنيين والمدربين مما يعوق تنفيذ برامج التعليم والتدريب

١١ ـ عدم استقرار التمويل لتنفيذ اية خطة للتدريب بشكل متكامل حيث ان الاعتمادات الحكومية قد تخفض فجاة

١٢ ـ القطاع الخاص يلعب دور المستفيد فقط دون مشاركة ايجابية في تدريب الكوادر اللازمة له او تمويل البرامج القائمة او

١٣ ـ عدم الاهتمام بالتجارب الناجحة التى قامت بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والمؤسسات الصناعية وتتبع تلك التجارب ومحاولة تعميمها وكذلك تجارب القوات المسلحة

١٤ ـ عدم وجود توصيف قومى للمهن، او تحديد واضح للمستويات المهارية لكوادرها

١٥ ـ مازال يسمح بتداول منتجات لاتحمل علامة الجودة ويشكل هذا خسارة قومية قد تعود في كثير من الاحيان الى النقص في مستويات المهارة

١٦ ـ التعيين في مواقع الانتاج والخدمات مازال غير مرتبط بالحاجات الفعلية، وهو ما يؤدى الى الترهل الادارى. وبالتالى

النقص في الانتاج وليس زيادته

١٧ ـ تسعيرة الشهادات مازالت هي المسيطرة على سوق العمالة وخاصة في القطاع الحكومي والعام . مما يعوق امكانية تنسيق العمالة داخل الوحدة الانتاجية او الخدمية الواحدة بما يحقق صالح الانتاج وليس لمجرد استكمال الهيكل الوظيفي للوحدة دون النظر لمستويات المهارة الحقيقية

١٨ ـ الاجور والمكافات التشجيعية وحوافز الانتاج لاترتبط في الواقع بالانتاجية الحقيقية وجودة المنتج مما يدفع بالمجدين الى التراخي والمتراخين الى مزيد من الاهمال .

١٩ ـ مازال بالامكان مزاولة اية مهنة او حرفة دون الحصول على ترخيص بذلك وهو ما يؤدى الى وجود الكثير من الدخلاء الذين يتسببون في احداث خسائر مادية بسبب عدم الخبرة بالاضافة الى خلق مناخ عام متوتر بسبب عدم وجود علاقة مقننة بين العامل الفني وعملائه

٢٠ ـ عدم وجود تنظيمات مهنية نوعية تجمع المهنيين والحرفيين اصحاب التخصص الواحد . وتعمل على رفع مستوى تاهيلهم . وتصدر تراخيص العمل لهم . ويكونون محل مساءلة فنية وسلوكية امامها

توصيات الحلول الاسبوع القادم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٢

لجنة بالتعليم لرعاية الطلاب اليتامى صندوق للمساعدات الاجتماعية وتلقى التبرعات

كتب - يوسف عز الدين :

قرر الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم تشكيل لجنة برئاسة عويس احمد عويس وكيل الوزارة للخدمات التربوية للاشراف على رعاية الطلاب اليتامى وابناء الشهداء فى المراحل التعليمية المختلفة وتوفير فرص التعليم المجانى لهم وعدم تحميلهم باية اعباء مالية .

كما تم انشاء صندوق بالوزارة تحت رعاية الوزير لتلقى الدعم المادى من الوزارة وتبرعات الهيئات والمؤسسات التى تقدم لهذا العمل الانسانى .

وتقوم اللجنة بتنظيم صرف المساعدات للطلاب اليتامى وابناء الشهداء واعداد تقرير سنوى عن اوجه الصرف لاموال الصندوق يعرض على الوزير فى الاسبوع الثانى من شهر يناير كما تقوم بانتداب الاخصائيين الاجتماعيين لاجراء البحوث اللازمة للحالات المستحقة للمساعدات .

وتقرر تكليف المديريات التعليمية بالمحافظات الاتصال بالمدارس الخاصة ومدارس اللغات للعمل على تنفيذ اهداف هذه اللجنة وخاصة ان لائحة التعليم الخاص تتضمن تيسير تعليم ٥٪ من الطلاب المقبولين بالمجان تمشيا مع سياسة الدولة .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

مع اقتراب موعد الامتحانات تبدا حالة الطوارىء الموسمية داخل كل بيت .. ويبدا معها الخوف والقلق الذى تنعكس اثارة على الأسرة كلها .

وهذا العام يختلف الوضع كثيرا عن العام الماضى فهناك احداث مرت بها مصر والعالم العربي كله شتتت عقول الاباء ونبهت نفوس الابناء لاحداث جديدة عليهم وضيعت كثيرا من تركيزهم فى الدراسة والمراجعة التى عادة ما تشتد فى مثل هذا الوقت من كل عام، وزاد الظروف تعقيدا امتداد اجازة نصف العام ومواصلة الدراسة خلال شهر رمضان بنفس السرعة حتي بعد ضغط المناهج فإن معدل كمية الدروس التى تشرح للطالب كبير جدا وليس هناك اى مراعاة للظروف الجديدة فالسنة اصبحت قصيرة

الامتحـــــان فى رمضـــان

وليس هناك وقت للمراجعة وعلى الرغم من ان شكوى العام الماضى هي تاخير موعد لامتحانات الا ان الطفل كان لديه الوقت الكافى للمراجعة بل ان الاطفال قد احتازوا اختباراتهم وهم يحفظون المواد عن ظهر قلب اما هذا العام فالظروف تضافرت لارهاق الأسرة التى تلهث وراء المدرسة التى تتجاهل حق الطالب فى المراجعة بل تلزمه بميعاد مبكر للاختبارات مما يثير فى النفوس القلق والدهشة .

والأسرة ليست فى حاجة لمزيد من التوتر فكفاها ماتلاقيه مع الابناء من عناء المذاكرة وحل الواجبات والمراجعة

والدول الاسلامية بالذات لابد وان يكون لديها نوع من التفهم والمراعاة للمشكلة التى يلاقيها الطفل فى رمضان فالسهر لا مفر منه نظرا لأن ميعاد الافطار يتاخر يوم ما عن يوم ولابد من ايقاظ الأطفال وقت السحور ومواعيد الذهاب للمدرسة تاخرت ساعة واحدة فقط عن المعتاد كما ان الكثير من الأطفال ملتزمون بصيام الشهر كله وعلى الرغم من ذلك فالواجبات لم تقل اللهم الا ان بعض الدروس قد حذفت نظرا لقصر السنة الدراسية

وبالقاء نظرة شمولية على للموقف توصلت لعدة حقائق

- شهر رمضان جميل وعزيز تفرح به العائلة كلها وتختلف منه جميع العادات اليومية مثل مواعيد النوم والاستيقاظ وميعاد الوجبة الاساسية وبالتالى مواعيد المذاكرة

- يسهر الأطفال رغما عنهم بسبب برامج التليفزيون المسلية التى يحلم بها الاطفال قبل قدوم الشهر باسابيع

- اختلفت الظروف هذا العام فحذفت فصول من كتب الرياضة والعلوم ولكن فى نفس الوقت تقدمت مواعيد الامتحانات فصارت اختبارات صفوف النقل فى المرحلة الابتدائية فى لواخر شهر ابريل وهذه ظاهرة لم تواجهها الأسرة من قبل ولا ندرى عواقبها هذا العام

- تقصر الحصص فى رمضان فالحصة نصف ساعة فقط مطلوب فيها من الطالب استيعاب الدرس ولا وقت للمراجعة

- المراجعة الآن تقع على عاتق الأسرة وهذا ليس بجديد ولكن المشكلة ان العائلة تجد صعوبة فى ضبط الأمور اثناء الصيام فقبل الافطار يصعب على رب الأسرة متابعة الطالب ومساعدته وتكون الام مشغولة باعداد الافطار .

.. بعد الافطار يرفض الطفل التنازل عن مشاهدة الفوازير والف ليلة وليلة . حصيلة اليوم فى المذاكرة تكون حل للواجبات فقط والاعتماد على الطالب ومجهوده وقدرته على الفهم والتحصيل فى المدرسة

وباستفتاء مجموعة من الامهات لاطفال متفوقين تقول الدكتورة نورهان الحموسى ماجستير طب اطفال ان ابنها ايهاب من الأوائل ولكنها ترى ان تقديم ميعاد الامتحانات فيه ظلم له فهو مواظب على الصيام مع العائلة وقدرته على التحصيل قبل الافطار ضعيفة وهو يكتفي بحل الواجبات ومذاكرة ما عليه من دروس مما يسبب جوا من التوتر فى العائلة لانهم اعتادوا على التزام ابنهم بالدراسة الجدية والمراجعة واقتراب ميعاد الامتحانات يثير قلقهم . وتقول السيدة نبيلة رافت وهي موظفة باحد البنوك ان ابنتها تعتقد اننا فى الأجازة الصيفية وحل الواجبات يتطلب منا جهد ومشقة وليس هناك وقت للمراجعة . اما السيدة نيهال خليل فتقول ان ابنها يعود من المدرسة وقد استنفذ كل طاقته فى اللعب ويدوبك يحل الواجب قبل الافطار وليس هناك وقت للمراجعة بعد الافطار اما البنات فهن بطبيعتهن اكثر هدوءا من الأولاد فلا يؤثر الصيام على نظامهن فى المذاكرة قبل الافطار ولكن يستحيل ان تتنازل اكثرهن اجتهادا والتزاما بالمذاكرة عن مشاهدة الفوازير وتمثيليات بعد الافطار وسألت احد اعضاء هيئة التدريس وهى الاستاذة فوزية رضوان ناظرة جدول بكلية البنات التجريبية بالزمالك عن شعور المدرسين باختصار السنة هذا العام ابدت رضاها وقالت ان المدرسين يبذلون قصارى جهدهم لمساعدة الطلبة وعن مواعيد الامتحانات قالت انها كلها حددت بعد العيد فالمدرسة تجريبية وتناقش فيها مواعيد الامتحانات من قبل ادارة المدرسة والمفتشين وتنقل كل اراء المدرسة الى الادارة التعليمية وعلى هذا الأساس تحدد مواعيد الامتحانات .



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

والخلاصة ان الاسرة هي الطرف الذى يعاني من مشكلة تقديم ميعاد الامتحانات لانها تجاهد للمحافظة على مستوى الطلب بينما لم تتأثر المدارس فكل هدفها هو الانتهاء من تدريس المناهج في الميعاد الذى حددته لانتهاء الدراسة فيقع العبء كالمعتاد على الاسرة في المراجعة فهل سيكون معدل التفوق مرتفعا هذا العام ؟

يشك في هذا الاباء والامهات ولكن ما الحيلة واحدى مدارس محافظة القناة حددت ميعاد امتحان اخر العام ثالث يوم العيد . فهل يعقل هذا ؟

الكثير من الامهات يشعرن بان الابناء فقدوا الشعور ببهجة العيد بل انهم فقدوا الحماس لشراء ملابس العيد وكيف يشعر الولد او البنت بان العيد على الابواب وهم غارقون في الدروس الخصوصية استعدادا للامتحانات ؟

مي زكريا نيل



□ حسين كامل بهاء الدين يعلن :

إصلاح التعليم برفع الأداء فى العملية التعليمية وتحسين أحوال المعلم

كتب ـ يسرى موافى :

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان اهم المحاور التى يحرص عليها الرئيس حسنى مبارك لاصلاح التعليم فى مصر الى جانب تحسين احوال المعلم ، هو رفع الاداء فى العملية التعليمية دون اضافة اى اعباء جديدة على الطفل واسرته التى عانت طويلا . ويستلزم ذلك اطالة العام الدراسى الى ٣٤ اسبوعا فى التعليم الابتدائى ، و ٣٢ اسبوعا فى التعليم الاعدادى والثانوى

واضاف الوزير انه ثبت ان تقدم اليابان والولايات المتحدة مرجعه الى امرين اساسيين هما المعلم الجيد ، والعام الدراسى الطويل ، حيث يبلغ فى اليابان ٢٤٠ يوما ، وفى امريكا ٢٢٠ يوما ، بينما لم يتعد العام الدراسى فى مصر خلال السنوات الماضية ٢٦ اسبوعا ، اى ١٥٦ يوما ، وقد تمت مناقشة هذا الأمر مع مجلس مديرى التربية والتعليم فى المحافظات ، ومجلس وكلاء الوزارة اعمالا لمبدأ جماعية القرار وديمقراطيته التى تسير عليه الوزارة حاليا

ومن ناحية اخرى تقرر تغيير مواعيد امتحانات نصف العام للنقل والشهادات بالجيزة تنفيذا لقرار وزير التعليم بألا يقل العام الدراسى عن ٣٤ اسبوعا للابتدائى و٣٢ للاعدادى والثانوى

وسوف تعقد هذه الامتحانات بالجيزة يوم ١٦ مايو للصفوف الأول والثانى والثالث الابتدائى و٢٧ مايو للرابع و٢ يونيو للخامس

وصرح السيد صبحى جاد وكيل الوزاره للجيزة بأن امتحانات النقل للاعدادى والثانوى ستبدأ يوم ١٦ مايو والاعداديه العامه ١٦ يونيو والمهنية ٢٣ ودبلوم المعلمين والمعلمات ٣٠ مايو والدبلومات الفنيه والخط العربى ٣٠ مايو



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

رأى الأهرام

تكريم المتفوقين .. والبداية الصحيحة !

من بين اهم الاحداث المحلية اللافتة للنظر خلال هذا الاسبوع ذلك الاجتماع الذى عقده الرئيس حسنى مبارك مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم من اجل استعراض تطورات العملية التعليمية خلال العام الحالى وما تم انجازه بالنسبة لاصلاح المدارس واحوال المعلمين وإطالة العام الدراسى .

ولاشك ان اكثر مالفت النظر هو إعلان وزير التعليم عقب الاجتماع عن موافقة الرئيس مبارك على اقامة يوم للمتفوقين يحضره الرئيس بنفسه لكى يلتقى بابنائه الطلاب المتفوقين فى مختلف المجالات تعبيرا عن تقدير الدولة لمعنى ومفهوم التفوق باعتباره قيمة من قيم المرحلة تستوجب الترسيخ والتعميق

ان هذه الخطوة المباركة تعنى اننا فى « مصر مبارك » ندرك حقائق العصر ومتغيراته حيث السيطرة والتقدم والرخاء لمن يملكون ادوات التفوق سواء كان هذا التفوق سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا او عسكريا او رياضيا .

وهذه الخطوة تعنى ايضا ان المنهج العام للدولة فى مرحلة حكم الرئيس مبارك ينطلق من قناعات تعكس مجموعة القيم التى ينبغى التمسك بها والسير على طريقها وفى مقدمتها التفوق كقيمة ضرورية ومطلوبة لكى تستطيع مصر ان تاخذ مكانها اللائق فى العصر الحديث .

وفى اعتقادنا ان اهتمام الرئيس مبارك بترسيخ قيمة التفوق لاتستهدف مجرد تحقيق انجاز مرحلى فى مجال العلم والتعليم فقط . وانما هدف هذا الاهتمام ان يصبح التفوق عادة سلوكية يمارسها الناس تلقائيا فى مختلف المجالات وان المدخل الطبيعى للسير على طريق التفوق يبدا بتطوير نظم التعليم وتحطيم كل المعوقات التى تعترض عملية التطوير والتى من شانها ان تبقى العملية التعليمية فى بلادنا اسيرة لاساليب نمطية تجاوزتها روح العصر ومتغيراته

وفى اعتقادنا كذلك ان تكريم التفوق والمتفوقين يستهدف زرع روح المبادأة فى نفوس الاجيال القادمة لكى تخرج من اسر التصور القاصر بان هدف العملية التعليمية هو تخرج قوى جديدة للعمل تحصر تنافسها واهتمامها فى شغل الوظائف الحكومية التى لم تعد بامكانها ان تستوعب سوى نسبة ضئيلة ومحدودة من الخريجين كل عام

ان التفوق الذى يستهدف الرئيس مبارك ترسيخ مفهومه ومعناه كقيمة من قيم السلوك المصرى هو السبيل الوحيد لضرب مشكلة البطالة التى تعد من اصعب واخطر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى نواجهها والتى لم يعد يصلح معها اسلوب العلاج بالحقن والمسكنات

ان التفوق وبناء جيل جديد من المتفوقين هو سبيلنا الوحيد لزرع الثقة فى النفوس وتاكيد قدرة الفرد الخلاقة على حل مشاكله بنفسه وليس بالانتظار فى طابور القوى العاملة وتلك هى البداية الصحيحة !



المصدر : .... صوت ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ... ١٤ مارس ١٩٩٢ ....



أحمد زكي عبد الحليم

عندما نناقش مشكلة مثل مشكلة الجامعة الأهلية فليس لنا أن نقف عند القول بأن وجود مثل هذه الجامعة سوف يخلق تفاوتا طبقيا ، حتى في مجال التعليم بين القادرين وغير القادرين .. فبعيدا عن هذا القول ـ على أهميته ـ يجب أن نسأل أنفسنا عما نحتاج إليه بلدنا فعلا .. هل نحن في حاجة الى مزيد من الخريجين ، وقد تزايدت الأعداد وتراكمت مع عدم وجود وظائف حقيقية بالنسبة لكافة التخصصات حتى تلك التي يقال عنها انها تخصصات رفيعة المستوى .

ان دول العالم المتقدمة قد حسمت قضية التعليم الجامعي منذ وقت مبكر .. وبالتالي فلم تعد هناك مشاكل بالنسبة لأعداد الخريجين من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد قضت على تلك الحساسية التي تقيم الانسان بشهادته وليس بقدراته وامكاناته وفكره .. فنحن مازلنا « بلد شهادات » بفضل الحرص على الأسلوب الروتيني في التعليم !

نحن لسنا في حاجة الى جامعات جديدة ، اهلية او غير اهلية .. ولسنا في حاجة الى خريجين جدد في أغلب المجالات ان لم يكن في كل المجالات .. وانما نحن في حاجة الى قدرات انسانية تصل الى الصحراء ، تزرع وتعمر وتقيم المساكن وتنشيء المشروعات الجديدة .

واذا كان هناك من يريد أن يتبرع لاقامة جامعة ، فنرجو أن توجه كل هذه التبرعات لدفع الشباب على اقامة حياة جديدة ، فوق أرض جديدة ، وبمنطق ومفهوم جديدين ، حتى لانظل مكدسين جميعا فوق قطعة أرض لاتصل الى عشرة في المائة من مساحة مصر ، ومع ذلك نصف أنفسنا باننا بلد زراعي !

□ □ □

تمتد ليالي الحلمية لتغوص في الواقع المصري ، وتكشف عن التحولات الاجتماعية التي حدثت في زمن الانفتاح .. وهي رؤية قد يتفق معها البعض ويختلف معها البعض الآخر .. لكن يبقى في كل الحالات ان هناك امراضا اجتماعية قد ظهرت وانتشرت ، وانها تحتاج منا الى وقفة حازمة .. وفي مقدمة هذه الامراض ما احدثته مافيا المخدرات من تشقق اجتماعي ، وما ادت اليه من انحرافات ، وما اثرت به على الاجيال الجديدة التي كنا نعقد عليها الآمال في مستقبل افضل واكثر ثراء .

ان متابعة مسلسل « ليالي الحلمية » متعة .. وهو



المصدر : .... حـــواء ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٤ / ٦ / ١٩٩٢ ....

لحسن الحظ لم ينتشر كشرائط فيديو قبل رمضان كما حدث لغيره بغض النظر عن النواحي الاقتصادية .. ولذلك فإن الدرس يحتاج الى استيعاب شديد بقدر ما فى المتابعة من متعة فنية .. ومن مباريات فى الأداء بين فرسان هذا العمل المتميز .. وهى مباريات يحكمها بمقدرة ودون تحيز المخرج اسماعيل عبدالحافظ .

□ □ □

قد يبدو العنوان مثيرا ، ولكن العمل الأدبى فى حد ذاته له مضمون وأبعاد ، وهو خطوة ايجابية فى نتاج الكاتبة .

أما العنوان فهو « حادثة اغتصاب » وأما الكتاب فهو مجموعة قصصية جديدة .. وأما الكاتبة فهى صاحبة البصمة الأدبية « اقبال بركة » .

والمجموعة مكونة من احدى عشرة قصة قصيرة ، تدور غالبيتها فى الاطار الاجتماعى وتتركز فى محور العلاقة بين المرأة والرجل ، ويدور كل هذا من خلال تراكم القدرة الفنية والانسانية على الرؤية والتقييم والتعبير .

والقصة العنوان تتناول حالة الزوجة النفسية عندما تصبح لأول مرة بعد الزفاف وجها لوجه أمام حقيقة انها تعيش تحت سقف واحد ، ومع رجل غريب ، وفى غرفة واحدة ، وهذا رغم أنه حلال .. الا أنه يتناقض مع المعانى المترسبة فى أعماق كل فتاة شرقية عن العيب والحرام ، ويكون عليها ان تكسر هذا الحاجز النفسى .. وأن تعبر الى الجانب الآخر وهى تحمل سلامتها النفسية .

ثم تمضى الأيام ، وتأتى لحظة الغيب .. وهى تلك اللحظة التى يكون فيها العمر قد تسرب من بين الأصابع .. وتحاول الزوجة أن تستعيد ذكريات الماضى .. فلا تجد الزمان ، وأهم من ذلك لاتجد الانسان ، فقبل أن يأتى المغيب يتبدل الرجل منظرا وتصرفات ، وتحاول الزوجة أن تواسى نفسها ، وهى ترى أن « زمان كان كل شىء مختلفا » !

ان « اقبال بركة » تضيف بهذا العمل الأدبى الى رصيدها فى مجال القصة والرواية .. وتؤكد أنها الآن أكثر نضجا وقدرة على اختيار اللقطة والتعبير عنها .

□ □ □

حبيبتى الغالية

الشوق فى قلبى وأنت أمام عينى ، فماذا لو بعدت عنى .. لا أتصور الدنيا بدون جمالك وبدون ابتسامتك وبدون طيفك .. ولذلك فأنت قريبة دائما حتى لو كنت بعيدة .. وأنت حبيبة دائما فى الصفاء والجفاء ، وفى القرب والبعد ، وفى أيام السعادة وليالى الاحزان .

لا شىء مثل الحب يروى روح الانسان فى كل حالاته .. وأنت هذا الحب الذى يروينى من ظمأ .. ويشبعنى من جوع .. ويأمننى من خوف .. انت روحى .. وهل هناك من يتخلى عن روحه وهو يحب الحياة ويعشق أجمل وردة فى حديقتها ؟

انت روحى .. وأنت حبى .. وانت ملاكى الحارس .. ياحبيبتى الغالية .



المصدر : 
الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

شرعية الجامعة الأهلية

يعانى المجتمع المصرى الان من «مخاض ولادة» ستدعى ان كتب لها الميلاد الجامعة الاهلية غير ان الوليد المنتظر مجهول المصير اذ ينقسم اهله بين فريقين الاول : يعارض وجود هذا الوليد فى الحياة ويطالب باجراء عملية «إجهاض» عاجلة لانه «وليد غير شرعى» وغير دستورى ولايتواءم وجوده مع الظروف الحالية للمجتمع المصرى .

والفريق الثانى يرى - ضرورة تأييد وجود هذا «الوليد» فى المجتمع المصرى ، لأنه يبشر بالخير ، ويجعلنا نلحق بركب التقدم والمدنية الحديثة . وأنقسم هذا الفريق على نفسه : فجانب منه يرى اعطاء الفرصة لهذا «الوليد» المنتظر ليثبت جدراته بأن يعيش فى المجتمع المصرى ، وتلك الفرصة لامانع من أن تكون على حلقات ، وبالتدريج حتى يقف هذا الوليد المنتظر على قدميه ويشب عن الطوق ، بمعنى أن تحتضنه الدولة حتى «يفطم» ويستطيع أن يمارس حياته بلا معاونة من الدولة . غير أن جانبا اخر من المؤيدين يبدون بعض التحفظات أو أن شئت - بعض التخوفات من أن تطول فترة «حضانة» هذا الوليد ، مما يؤثر على أشقائه ، فقد تندفع الدولة - تحت ستار احتضان هذا الوليد - إلى اغفال أو التقصير فى حقوق الجامعات الحالية .

وغنى عن الايضاح أن أى فكرة انسانية هى فكرة قابلة للمعارضة والتأييد ، والمجتمع أى مجتمع - فيه فريقان : احدهما متحرر ، يتطلع للمستقبل ، ويدعو

بقلم دكتور
محمود العادلى

للتجديد دائما . والاخر يتجه إلى الاحتفاظ بالماضى ، والمحافظة على ماتركه الاولون أو الاقدمون .

ولا شك فى أن التقليدية - ظاهرة اجتماعية تمثل صماما من صمامات الأمن فى المجتمع ويمكن القول إن هذا الاتجاه فيه خير المجتمع . اذ يحتفظ بركائزه لتدعيم بنيانه ولذا فأننا لا نشك فى أن فريق المعارضين لفكرة الجامعة الاهلية وينطلق من منطلقات وطنية صادقة

ولايمنعنا ذلك من ايضاح أن حجج فريق المعارضين «المحافظين» - لوجود هذا «الوليد المنتظر» محل نظر . فالقول بأن فكرة الجامعة الاهلية تتنافى مع «مجانية التعليم» التى تمثل مبدأ دستوريا فى النظام القانونى المصرى ، قول فيه من المبالغة «الكثير» ، وفيه من تحميل النصوص الدستورية فوق طاقتها أكثر . فالمجانية ، تم تعميمها فى مراحل التعليم المختلفة بمعرفة الثورة - فى ظل تفاوت ملحوظ فى التركيب الطبقى للمجتمع المصرى ، ولكن هذا التفاوت أنحسر الان إلى حد كبير . فمن منا لم ير التحولات الطبقية فى الريف نتيجة تغير خريطة توزيع الملكية الزراعية ، ومن منا لم يلمس التحولات الطبقية فى الريف والحضر معا ، كأثر للتغيرات التى طرأت على دخل الاسرة ، لاسباب عديدة منها : تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وهجرة العمالة المصرية للخارج .

ومن يتتبع مبدأ مجانية التعليم منذ ظهوره وحتى الآن ، يجد أن النصوص الدستورية التى نصت عليه جعلته مبدأ نسبيا وليس مطلقا ، فدساتير : ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٦ حصرت المجانية فى التعليم الالزامى أو الاجبارى ، أما دستور ١٩٦٤ ، والدستور الحالى ١٩٧١ ، فأنهما حصرا المجانية فى (التعليم فى مؤسسات الدولة) . الأمر الذى صح معه أن يتوازى مع التعليم المجانى تعليم اخر غير مجانى فى مرحلة التعليم قبل الجامعى . ولم يقل أحد بعدم دستورية أو عدم شرعية هذا التعليم «الأهلى» أو الخاص .

أما القول بأن الجامعة الأهلية لا تتواءم مع مجتمعنا المصرى ، وأنها ستؤدى إلى تناحر وتمايز طبقى ممجوج ، فهو قول أقرب للشعارات النظرية التى تنطلق من بروج عاجية البعيدة عن أرض الواقع ، فالواقع الحالى للمجتمع المصرى يسمح «بتعايش سلمى» بين التعليم «الرسمى» والتعليم الجامعى الأهلى بلا حساسيات ، بدليل وجود الجامعة الامريكية بمصر ، وهى جامعة بمصروفات تبلغ ٢٠ الف جنيه مصرى .

وترتيبا على ماتقدم ، فأننا نرى تأييد «مولد» الجامعة الاهلية ، ونميل إلى تحديد اطار عام يوضح ذاتيتها ، ويجعلها اضافة حقيقية للهرم التعليمى فى مصر . وتتحدد أهم ملامح هذا الاطار فى : الطالب ، والاستاذ ، والمادة العلمية ، والوسائل التعليمية ، وعلاقة الدولة بهذه الجامعة .

فبالنسبة للطالب نأمل الا يكون معيار قبوله بالجامعة هو الثراء فقط ، بل يتعين أن ينبىء ماضيه العلمى فى الثانوية العامة على قدرته على مواصلة التعليم



المصدر: الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ: ١٤ مارس ١٩٩٢

وجهة نظر

كليات الطب فى خطر !

يوم السبت الماضى كتبت عن قرار عنصرى ضد اطباء العالم الثالث تنوى نقابة اطباء إنجلترا إتخاذه وهو سحب إعترافها بشهادة بكالوريوس الطب التى يحملها خريجو اية دولة خارج دول المجموعة الاوروبية وهو قرار مقصود به دول العالم الثالث ومنها مصر ولقد تلقيت من الأستاذ الدكتور احمد عبدالعزيز إسماعيل استاذ الامراض الباطنة بكلية طب قصر العينى واحد رواد الطب فى مصر رسالة وهى ان اختلفت معى فى الراى الا انها تحمل وقائع خطيرة يذكرها الدكتور إسماعيل تعطى فى النهاية صورة قاتمة لما وصل اليه حال الطب فى مصر فهو يقول لقد بدأ الامر منذ اكثر من نصف قرن حيث تحول الطب من فن إلى علم . وتغيرت طرق دراسته وتحليل نتائج الفحص والمناقشة وطرق العلاج وتبنت هيئة الصحة العالمية فى الستينيات حملة عالمية لتعليم طرق تعليم الطب حسب التطور الحديث مساعدة للدول النامية وفى الوقت الذى اخذت فيه طرق تعليم الطب تتطور وتدخل فيها التكنولوجيا الحديثة توقف التقدم فى مصر عند الماضى مما إضطرنى منذ ٢٠ عاما الى كتابة مقال اشرت فيه صراحة الى ما نحن مقدمون عليه وإستمر قبول الطلبة باعداد تفوق كثيرا الامكانيات وإستمرت البرامج العتيقة وصاحب ذلك ضعف الميزانيةوانحسار البعثات الى الخارج وسوء حالة الاجهزة وإنخفاض مستوى الطالب المقبول ومع الزمن وصل خريج كلية الاعداد الكثيرة الى ما نعرفه مع سوء حالة المستشفيات فاصبح الطالب منخفض الكفاءة اصلا يحاضره مدرس لم يسبق له الخروج من مصر ولم يكن قرار عدم الاعتراف بدراسة الطب فى الدول الذمية قرارا عنصريا بل عمل طبيعى لحماية المواطن هناك ولكن من يقارن بين الدراسة أو إمتحان التخرج فى مصر وفى الدول المتقدمة لابد وان يقتنع بانه قرار قصد به حماية المواطن للدول التى إتخذته اما كيف الخروج من هذه الورطة فاعتقد انه على المسئولين ان يجمعوا ما بقى من الجيل القديم ولجنة من الخارج ولصحة العالمية لوضع خطة للرجوع بالطب الى مستواه وهذا يحتاج الى دراسة صادقة واعية يقارن فيها بين الفاقد والعائد ـ وبالمناسبة فان الولايات المتحدة وإنجلترا لاتعترفان بدراسة الحقوق والهندسة عندنا وبدون عنصرية

والرسالة لاتحتاج الى تعليق منى ولكن تحتاج الى راى المسئولين عن الطب . مصر

عباس مبروك



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٢

التعليـــم .. والأمـــن القـــومى

ملزال القصور قائما فى تناولنا لازمة التعليم فى مصر . لاننا حتى الان نبحثها فى إطار جزئى تربوى وإصلاحى . اما الرؤية الشاملة لوضع التعليم فى بناء المجتمع كله . فمازالت غائبة وبخاصة دور التعليم فى حماية المجتمع والدفاع عنه فى مواجهة اخطار خارجية وداخلية تتربص بنا . ان التعليم وإرتباطه بالامن القومى . ذلك البعد الغائب وإن جاء ذكره فى بعض الاحيان خلال المناقشات القائمة . فإنه ياتى عابرا . وبسرعة . وعلى هامش الاحاديث الطويلة التى تركز عادة على الكتاب المدرسى والمناهج دون الاقتراب من البؤرة الحقيقية التى يجب ان يدور حولها كل حديث عن التعليم قبل الدخول فى التفاصيل

رجـــب البنـــا

فإذا كان الأمن القومى هو قضية كل مجتمع بمعنى حماية الدولة (شعبها وارضها) من كل صور الغزو التى تتعرض لها بالفعل او يمكن ان تتعرض لها إبتداء من الغزو العسكرى الى الغزو الفكرى او الثقافى او العقلى او الاقتصادى وهو اخطر لانه غزو خفى لا ترى اساليبه بالعين . ولكن فقط تظهر اثاره بعد ان يكون قد اكد نتائج إنتصاره واصبحت مقاومته مستحيلة . ويكون قد إستطاع ان يحقق نتائج الهزيمة دون حرب . وقد نرى فيما حدث فى الاتحاد السوفيتى واوربا الشرقية وبعض دول افريقيا امثلة لذلك . ما يهمنا ان وسائل الدفاع العسكرى عن المجتمع مهما بلغت من قوة لن تحقق فاعليتها الا إذا تحقق لهذا المجتمع القوة بكل معانيها . والتماسك . بكل جوانبه . وإذا توافر لشعب هذين العنصرين · القوة (المعنوية .. العلمية .. ثم الاقتصادية . ثم العسكرية) والتماسك (بين عناصره وفئاته رغم ما فى داخله من تناقضات . وصراعات طبيعية هى من إفرازات الحياة ذاتها مادام المناخ السوى والصحى متوافرا للوصول بها إلى حلول إيجابية) إذا توافر هذان العنصران يمكن القول بان هذا المجتمع قادر على تحقيق المصالح والاهداف العليا التى تكفل بقاءه وإستمراره وتقدمه هل يمكن ان نتصور وجود ذلك كله بدون نظام جيد للتعليم . يعد المواطن اعدادا جيدا لها . واى خطر يمكن ان يحيق بنا إذا كان التعليم غير قادر على هذه المهمة ؟

وإذا كنا مدركين حقا ان الثروة الاساسية لمصر هى ثروتها البشرية فليست غنية ببترولها . ولا بصناعتها . ولا بزراعتها . وإن كانت ليست فقيرة فى ذلك ايضا .. ولكنها بالاساس غنية بشعبها وبخبرات ابنائها . وبقدرتهم على ان يعيشوا العصر ويتوافقوا معه . بل ويتفوقوا فيه . الا يفرض علينا الواجب القومى حماية هذه الثروة بكل صور الحماية . وتخطيط برنامج . لايقل عن البرامج المماثلة التى تضعها الدول الحية فى هذا العالم . لزيادة عناصر القوة فى هذا الشعب . ونحن فى عصر خـــــلاف على ان العنصر الاول لقوة الانسان فيه هو العلم فهل المدرسة المصرية قادره على ان تكون . مصنع الرجال . بحق كما نقول فى الخطب ام ان العكس هو الصحيح . والى اى حد يؤثر ذلك فى الامن القومى ..؟ ومفهوم الامن القومى بمعناه الواسع اصبح شائعا ولا يحتاج الى شرح بعد ان إنتقل من المتخصصين الى ادبيات الكتابة العامة . وهو المفهوم الشامل لعناصر القوة والدفاع فى اى بلد . ومع ذلك فإن هذا المفهوم لم يرسخ . ولم يستقر عندنا . وملزال الشائع فى فكرنا ان الامن القومى هو الامن العسكرى . مع ان إختراق او غزو اى دولة يتم فى زمننا . ويحقق اهدافه . دون تحرك جيوش . او إطلاق صواريخ . او إسالة دماء . حيث اصبح ممكنا السيطرة على العقول . وقتل الارادة . وإحباط الطموح القومى . وتحقيق هزائم داخلية فى نفوس الشعوب تغنى عن النار والدماء والصور التقليدية القديمة للحروب والانتصارات

ومادام حديث هذه الايام لابد ان يدور حول محاولة فهم النظام الدولى الجديد . فهل يمكن تصور ان يقوم هذا النظام الجديد على اساس غير ماكان عليه اى نظام دولى قديم صراع الارادات . ومحاولات السيطرة . والاخضاع . فى عالم فيه كبار وصغار . واقوياء وضعفاء . واغنياء وفقراء . ومن اين تاتى لشعب القدرة على الصمود فى حلبة الصراع دون تجهيزه عقليا ومعنويا . ولو تصورنا دولة لديها ذراع طويلة وجسم هزيل . هل يمكن ان تحقق لنفسها الامن بالذراع القوية وحدها ؟

ونحن نكثر الحديث عن الامن الغذائى . والامن المائى . والامن الاسكانى . وحتى الامن الدوائى والصحى . ولا نتحدث عن . الامن التربوى . الذى خصص له الدكتور سعيد إسماعيل على كتابا ضاع فى دوامة الصمت واللامبالاة يدور حول كيف نحقق قدرة الامة من خلال نظامها التربوى على حماية كيانها .



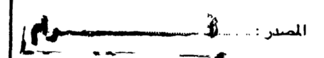
المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٢

وحماية نظام القيم المميز لشخصيتها ، وحمايتها من التهديد الخارجي المتمثل في الغزو الثقافي ، والتهديد الداخلي المتمثل في مظاهر التخلف ، وكيف يمكن ان يتم ذلك وفقا لاستراتيجية تعليمية وثقافية تجعل الانسان يحمل الحصن والقلعة في داخله ، ويقدر على تجاوز الواقع الى السعي لبناء المستقبل هل يمكن تحقيق شيء من ذلك بدون إعادة بناء نظام التعليم .؟

وحتى إذا تركنا الحديث عن الاستراتيجية العليا الى التفاصيل والنتائج في مشكلة حادة وحاضرة في كل بيت تخيم عليه بما يشبه المأساة القومية ، وهي مشكلة البطالة ، ونظرنا اليها من زاوية اثرها على الامن القومي فسوف نجد انفسنا امام موضوع كبير يفضى بنا الى مزالق رهيبة .. ماذا يمكن أن يصل الحال بالملايين من اصحاب القوة والشباب والطموح حين يستحيل عليهم الحصول على لقمة العيش الشريفة وبالعمل الحلال ودون إستطراد ليست هذه مناسبته فهل يمكن النظر الى البطالة دون البحث عن اهم اسبابها في النظام التعليمي القائم الذى يعبر عن إنفصام الشخصية في المجتمع .. تعليم يعد شبابا لمهن واعمال لايحتاجها المجتمع ، ومجتمع يحتاج مهارات وتخصصات لايعدها التعليم ، وعصر تنطلق فيه علوم الفضاء ، والتكنولوجيا ، والهندسة الوراثية ، والليزر ، والكمبيوتر ، وعلوم الادارة .. الى آفاق بعيدة ، ودول العالم الاول تقوم الآن بمراجعة نظامها التعليمي ، وتعلن ثورات مخططة عليه ، ونظامنا التعليمي قانع بمكانه في آخر القائمة بين النظم التعليمية في العالم الثالث ، ويكتفي بحيلة العاجز الدفاع عما هو قائم ، وإتهام من يدعو الى التغيير أليس في كل ذلك خطورة على الأمن القومي هذه مقدمة لحديث لابد منه ،



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٢

رؤيـــة

مطلوب التحقيق والمحاسبة

فتوى مجلس الدولة الاخيرة بعدم جواز تحصيل تبرعات من الطلاب المحولين للكليات الجامعية وردها لهم جاءت محققة لرغبات وامال كانت كامنة في نفوس المواطنين عامة وليس لاولياء امور الطلاب فقط وذلك باعتبارها تصرفا تحوم حوله الشبهات لما تردد اثناء تحصيلها من جانب بعض المسئولين في الجامعات عن كون هذه التبرعات سياسة عليا للدولة تهدف الى تخفيف العبء عن الميزانية العامة بينما تضمنت اجراءات جمعها من الطلاب وسائل لاخفاء ذلك الهدف كضرورة الزام ولى الامر بتقديم طلب بقبول تبرعه الاختيارى وعدم اعطاء اى ايصال او سند يثبت تقديم هذا التبرع . وازدواجية التحصيل من الطالب في الكلية المحول منها والاخرى المحول اليها وايداع حصيلتها في صندوق خاص بعيدا عن اجهزة الرقابة المحاسبية لموارد الميزانية . يضاف الى هذا ماتبين من عدم الاستفادة من هذه التبرعات الباهظة في مجال خدمة الطلاب انفسهم واستغلالها في شراء الاثاث والتجهيزات الفاخرة لمكاتب العمداء والاساتذة والمستلزمات الترفيهية ومنح المكافات

وازاء ماقرره مجلس الدولة من مخالفة تحصيل التبرعات للقانون وسوء استخدامها فان الواقع يقتضى ضرورة التحقيق العاجل والمحاسبة للمسئولين عن هذه التصرفات والا يقتصر الامر على ردها فقط حتى لاتتكرر مثيلاتها في مواقع اخرى دون نظام او قانون يحكمها ؟

عبدالمجيد الشوادفى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مريكـ

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٢

موضوع الغلاف

الأطفـــال يستجوبون .. وزير التعليم

مدارسنا لا تهتم باللياقة البدنيـــة للتلاميذ.. لماذا!!

ماهــــر حســـين

بقلب الاب وعقل المعلم استقبل الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم فى مكتبه مجموعة من ابنائه براعم المستقبل ..

أفسح الوزير صدره للتلاميذ الموهوبيـــن بالصف الخامس الابتدائى بالمدرسة الالمانية وسمع منهم أسئلتهم التى أثارت قضايا هامة ...

أدار الحوار مع الوزير التلاميذ كريم سلام وأحمد عبد الحافظ ونوران عبد الغفار .

فى البداية أثنى الوزير على الاداء داخل المدرسة الالمانية بالدقى ، وأكد أن هناك خبراء ألمانا سيصلون فى نهاية مارس الحالى لبحث الخطوات التنفيذية لمشروع مبارك ـ كول فيما يختص بتطوير التعليم الفنى ..

التلميذ كريم سلام : لماذا لاتهتم المدارس باللياقة البدنية للتلاميذ ؟؟

الوزير : أصدرت فى الاسبـــوع الماضى تعليمات للمسئولين بالوزارة بعـــدم التصريـــح بانشاء مدرسة أو مؤسسة تعليمية إلا إذا شملت مكتبة وملاعب ومعامل ومكانا للضيافة ، من أجل مزاولة كافة الانشطة .. كما نسعى للتنسيق مع المجلس الاعلى للشبــــاب والريـــــاضة للتغلب على مشكلة عدم وجود ملاعب فى بعض المدارس القائمة ..

التلميذ أحمد : هل لمجانية التعليم اثار سلبية على العملية التعليمية ؟!

الوزير : ان مجانية التعليم من أهم مكاسب ثورة يوليو ، لكن الاتجاه حاليا



المصدر : .... مصري ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٥ / مارس ١٩٩٢ ....

لما يسمى بترشيد المجانية ، حيث يساهم الفرد فى نفقات التعليم ، ولقد جاء الوقت الذى يجب على القادرين فيه أن يساهموا فى هذا الصدد ..

التلميذة نوران : ماهى سبل الرعاية للطفل المصرى ؟!

الوزير : أن الرعاية المتكاملة لهذا الطفل هى السبيل الوحيد لاجتياز الفجوة الحضارية ، والاطفال هم أمل مصر ورصيدها فى المستقبل وحبى لهم بلا حدود .. وتشمل الرعاية المتكاملة النواحى الثقافية والاجتماعية والصحية والغذائية ...

إننا نركز على طفل القرية ونعطيه أولوية فى التغذية والعناية ..

بالاضافة الى أن السيدة سوزان مبارك تتبنى بنفسها مشروع طفل القرية هذا العام ..

مشروع ضخم

التلميذ كريم : ماذا عن مشروع الوزارة لمحو الامية ؟!

الوزير : انه مشروع ضخم سيتيح فرص عمل كثيرة أمام خريجى الجامعة للمساهمة فى محو الامية كهدف قومى عظيم .. وسوف يساهم الصندوق الاجتماعى فى هذا المشروع للقضاء التام على المشكله التى عانينا منها طويلا ..

هل هناك رعاية كاملة.. للطفل المصرى؟!

اختتم الوزير كلامه بان تمنى لمصر الخير وأن تتبوأ مكانتها اللائقة كصاحبة أقدم حضارة فى التاريخ ..

تجدر الاشارة إلى أن د. حسين كامل بهاء الدين كان قد قام بزيارة ميدانية للمدرسة الالمانية ، وعقد اجتماعا مع مجلس الادارة حضره سفير المانيا بالقاهرة ود. اسماعيل سلام رئيس لجنة الصحة بالحزب الوطنى ود. هيرم جاكوب مدير المدرسة .

أبدى الوزير اعجابه بما تضمه المدرسة من معامل وورش وملاعب ومكتبات ، واشاد بالتعاون الوثيق بين مصر والمانيا بصفة خاصة فى مجال التعليم ..





صباح الخير

قال لى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم ان نسبة البطالة بين خريجي الجامعات ، اقل منها بين غير الجامعيين ، مثلا فى عام ١٩٨٦ كانت نسبة البطالة بين الجامعيين تبلغ ١٦,٨ فى المائة ، هبطت فى عام ١٩٨٨ الى ١٢,٣ فى المائة بينما كانت نسبة البطالة بين الحاصلين على مؤهل اقل من المتوسط تبلغ ٢٣,٢ فى المائة فى عام ١٩٨٦ ، ارتفعت فى عام ١٩٨٨ الى ٤٣ فى المائة "

وعلى ضوء هذه الارقام ، فانه ـ اى الوزير ـ لايتفق مع الراى الداعى الى تقليص التعليم الجامعى ، ولكنه يتفق مع الراى الداعي الى أصلاح التعليم الجامعي ، وترشيده

وقال لى الدكتور بهاء الدين ، أنه أعد مشروعا لتشغيل الخريجين ، وتقدم به الى الصندوق الاجتماعي للتنمية ، لتنفيذه وتمويله ، وتقوم فكرة المشروع على تاهيل الخريجين ، وتدريبهم عن طريق دورات تعليمية وتدريبية ، للمساهمة فى عملية محو الأمية ، وتعليم الحرف للراغبين فى التعليم .

أما بالنسبة للاجر الذى يتقاضاه الخريج ، فهو اجر يتزايد كلما زاد عدد الافراد الذين يساهم الخريج فى محو أميتهم .

وسألت الوزير عن عدد الخريجين الذين يمكن تشغيلهم من خلال هذا المشروع ، قال نحو ١٠٠ الف خريج . وهذا المشروع يحقق هدفين فى ان واحد انه من ناحية يخلق فرص عمل للخريجين ، وهو من ناحية اخرى يسهم فى محو الأمية . تلك المشكلة الحادة التى عجزنا عن حلها حلا جذريا وعمليا حتى الآن

وقال الدكتور حسين بهاء الدين أن المؤهل الجامعى ، يساعد العديد من الشباب على اجتياز الحاجز النفسى ، الذي يجعلهم يرفضون وظائف لاتشترط المؤهل العالى . ولعل هبوط نسبة البطالة بين الجامعيين تؤكد ان أحساس الشاب بحصوله على مؤهل جامعى ، يجعله لايجد غضاضة فى قبول وظيفة لاتشترط مؤهلا جامعيا .

وقال لى وزير التعليم أيضا اننى ادرك مدى المرارة التى يعيشها الخريج ، عندما لايجد عملا ولكن فى ظل المتغيرات الجديدة ، أصبح من الضرورى ان نتفق على صيعه جديدة صيغة تقول ان التعليم هو مسئولية الدولة أما خلق الوظائف فهى مسئولية المجتمع باسره

واتفق تماما مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، فى ان توفير الوظائف ، هى مسئولية المجتمع باكمله ، وليست مسئولية الدولة وحدها ان احدا لا يطالب الحكومة بتعيين كل الخريجيين فهذا امر لانجده فى اى بلد من بلاد العالم

ولكن مانطلبه من الحكومة هو الحسم . وسرعه القرار ، وازالة العقبات والمعوقات التي تقف فى طريق إقامة المشروعات الجديدة ، وهى المشروعات التي توفر فرص عمل جديدة للشباب .

ان المزيد من الاستثمارات معناها المزيد من المشروعات الجديدة والمشروعات الجديدة هى السلاح الذى نواجه به البطالة ، والتمزق ، والتطرف ، يجب ان تكون هذه الحقيقة واضحة امام الجميع

سعيد سنبل



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

التعليم الأساسي ماله .. وما عليه !!

البحث عن الجذور (١١)

د. فؤاد أبو حطب

لعلنا لا نتجاوز نطاق التاريخ اذا قلنا ان فكرة التعليم الأساسي حين قدمت لاول مرة في النظام التعليمي المصري في أواخر السبعينات كانت في جوهرها محاولة لصبغ التعليم بالطابع « البيئي العملي التطبيقي المهني » في مقابل « الطابع المجرد النظري الاكاديمي » الذي ظل غالبا عليه منذ نشأته في القرن الماضي . ولهذا السبب وحده احتل مجال المهارات العملية مكانا محوريا من اهداف التعليم الاساسي كما صاغها المسئولون في وزارة التربية والتعليم حينئذ فمن الاهداف التي ترددت كثيرا في الاوراق الرسمية عن التعليم في ذلك الوقت ما يلي :-

(١) تزويد التلميذ في فترة التعليم الاساسي بالمهارات العملية القابلة للاستخدام .

(٢) تاصيل احترام العمل اليدوي وممارسته كاساس ضروري لحياة منتجة بسيطة .

وقد طرحت عدة استراتيجيات حول هذا التعليم منذ ذلك الوقت وحتى وقتنا الحاضر تحتاج لمناقشة نعرضها فيما يلي .

(١) انتقاء المهارات العملية :

تشير اهداف التعليم الاساسي الى ممارسة التلميذ لمهارات « يدوية » مختارة . وهكذا يدخل مبدأ الانتقاء في برنامج التدريب على المهارات ، مادام من قبيل المستحيل تدريب التلاميذ على جميع المهارات بالنسبة لاغلب المهن . بل ان هذا ليس من اهداف

مدرسة التعليم الأساسي ، فهي ليست مركزا للتدريب المهني ، او مدرسة مهنية كاملة . وانما هي في جوهرها مدرسة « قبل مهنية » لاتهدف الى اكساب المهارات على مستوى « الاحتراف » الفعلي المباشر . ويتوقف مستوى المهارة على مستوى نضج التلاميذ من الجوانب المعرفية والوجدانية والحركية .

(٢) انتقاء المهن :

عملية انتقاء المهارات مرتبطة في جوهرها « بمهن » معينة بالطبع .

وانتقاء المهن يتم بالطبع في سياق اجتماعي وثقافي وفي الظروف الحالية للمجتمع المصري لا يزال للمهن الفنية العليا مكانتها وموضعها العاليين . ولا ندري ان كان التركيز المستمر في وقتنا الحاضر على المكانة الاقتصادية التي احرزها في السنوات الاخيرة اصحاب المهن اليدوية كالسباك والحداد والنجار والكهربائي والميكانيكي

سيؤدي الى تغيير هذا الاتجاه بحيث يزداد بريق العمل اليدوي وتفقد مهنة « الموظف » جاذبيتها التاريخية . وبالتالي تفقد « الشهادة » تلك المكانة الاقتصادية والاجتماعية التي احرزتها منذ دخول التعليم الحديث مصر الا ان اشد ما نحذر منه ان يحدث تطرف في الاتجاه المضاد ينشا عنه تحويل معظم ابناء مصر الى عمال مهرة او شبه مهرة بسبب « البريق الاقتصادي » وحده . فهذا لا يقل خطرا عن الوضع الراهن ان لم يزد عليه ومصدر خطورته الزائدة انه قد يفقد مصر ثروتها العقلية الرفيعة . والأمر في راينا في حاجة الى عبقرية « التوازن الذهبي » بين المجالات الاكاديمية والمهنية استثمارا لكل قدرة يمكن ان تسهم في بناء مصر سواء كان البناء عقليا او يدويا او وجدانيا او اجتماعيا او اخلاقيا

(٣) الانتاج هو مصدر المعنى الوحيد :

يشير معظم المؤلفين في ميدان التعليم الأساسي الى ان مصدر المعنى الوحيد للمهارة العملية او العمل اليدوي الذي يمارسه تلاميذ هذه المدرسة هو « الانتاج » ، كما يتمثل في

انتاج « سلعة » لها قيمة ، او اسداء خدمة نافعة للجماعة . ويتضمن هذا الاتجاه نظرة « نفعية » مسرفة الى التربية ، وصلت الى حد ان يقترح البعض استغلال هذا الانتاج في

تمويل التعليم . والى القول بان التنمية - خاصة في دول العالم الثالث - تتطلب من المهارات الانتاجية اكثر مما تتطلب من المهارات الاكاديمية والعقلية . وقد يتطرف البعض فيقترح « تحويل المدارس الى مصانع ومزارع »

او « تحويل المصانع والمزارع الى مدارس » وفي راينا ان في هذا الاسراف خلل بالتوازن الذهبي الذي اشرنا اليه



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

(٤) مصادر المعرفة والحكمة الجديدة :

كثيرا ما يشار في مؤلفات التعليم الاساسي الى أن من اهدافه ، احداث تغييرات كبيرة في وجدان التلاميذ ، .

فمن المتوقع عندما تصبح المهنة موضوع الدراسة ان يغير التلاميذ مفهومهم التقليدى عن المعرفة والحكمة . فاذا كانت المصادر التقليدية ، للمعرفة ، هي الكتب والمعلمين ، فان المصادر الجديدة ، للحكمة ، هم الحرفيون والفلاحون

والصيادون التقليديون وغيرهم من ابناء ، المهنة ، الا ان السؤال الجوهرى الذى نطرحه هنا كيف يتعلم التلاميذ من هذه المصادر ، الجديدة ، ؟ يمكن ان نرصد هنا ثلاث طرق

(أ) المحاكاة : وهي بالطبع تعطى قدرا من الامن والاطمئنان والاستقرار وثروة من الحكمة الصائبة . الا انها في نفس الوقت قد لا تكون كذلك وخاصة اذا كان النموذج ، المهنى ،

الذى يختاره التلميذ للمحاكاة ليس نموذجا جيدا ، بل ان المحاكاة قد تكون عائقا لتقدمه المهنى ما لم يعرف كيف يعيد النظر في النموذج الذى يحاكيه ويقوم باختباره وتعديله بما يتفق مع مطالب كل جيل ، ومطالب التقدم في الابداع الانسانى .

(ب) الفولكلور المهنى . قد يلجأ بعض التلاميذ الى الفولكلور المهنى التقليدى الذى ينتقل من جيل الى جيل على اساس ان قواعد هذا الفولكلور ومبادئه قد اجتازت اختبار الزمن ،

وبالتالى اصبحت صحيحة . الا ان حقائق العلوم الاجتماعية والانسانية تؤكد لنا ان ليس كل ما يجتاز اختبار الزمن يعد صالحا .

(ج -) المحاولة والخطأ . وهو اسلوب يتميز بالعشوائية الكاملة وتحكمه المصادفة البحتة . وبالتالى فهو مضيع للجهد والوقت .

(٥) مسألة التنوع البيئى :

يركز الكتاب في موضوع التعليم الاساسى على التنوع البيئى وقد صيغت هذه الفكرة فيما يسمى ، المجالات العملية ، التى تقدم لتلميذ هذا التعليم مثل المجال الصناعى والزراعى والتجارى والمنزلى . الا ان السؤال الجوهرى هنا : ما هو مفهوم ، البيئة ، في هذا كله ؟ يبدو لنا ان ما يشير اليه معظم الكتاب في الموضوع يقصدون بالبيئة ما يحيط بالفرد

مباشرة ويتفاعل معه ويؤثر فيه ، ومن هنا جاء ، التخصيص ، البيئى على النحو السابق . والحقيقة ان الانسان العادى في العصر الذى نعيش فيه ، وفي المستقبل الذى بعد لمواجهته ، يتعرض لانماط من الاستثارة متسارعة في تنوعها

وتعقدها اذا ما قورنت بما كانت تتعرض له الاجيال السابقة . وعلى درجة كبيرة من الخصوبة من حيث مكوناتها الاجتماعية . وقد ادى تطور وسائل الاتصال واساليبه ، وسرعة التنقل والحركة الى تيسير العلاقات بين البشر داخل الثقافة الواحدة وبين الثقافات ، مع زيادة الاستثارة

والتفاعل الداخلين . وهكذا اصبح الانسان المعاصر يعيش في ، بوتقة ، من المثيرات معظمها اجتماعى الاصل والمصدر . ولم تعد المثيرات الفزيائية والجغرافية المحددات الوحيدة ، للبيئة ، . بل ان معظم هذه المثيرات

ذات طبيعة لفظية او رمزية سواء كانت منطوقة او مكتوبة . ومع تقدم اساليب الاتصال اصبح الفرد المعاصر يتأثر بالاستثارات التى تأتى من مناطق بعيدة من العالم . فما نفعله او نقرر فعله . او نشعر به او نفكر فيه ونحن على مائدة الافطار قد يتحدد بما حدث في عاصمة عربية او اوروبية . او في قارة افريقيا او اسيا منذ وقت قصير .

وقد ادى هذا التعقد الشديد في البيئة الى نتيجتين هامتين هما : التداخل البيئى والتداخل المهنى . فالعزلة التقليدية للريف بالنسبة الى الحضر . والتميز الكلاسيكى للبيئة الساحلية على البيئة الصحراوية في طريقهما للزوال بسبب خصائص العصر . وظهرت مفاهيم سوف تزداد وضوحا في المستقبل مثل تحضر القرية وتريف المدينة .

ومن ناحية اخرى فان حدود التمييز بين المهنى تذوب بمعدلات متسارعة على نحو ادى وسوف يؤدى في التداخل المهنى .. ولعل اشهر الامثلة على ذلك ، ميكنة الزراعة ، والهندسة الزراعية والتى تتحول بهذه المهنة ذات الخصائص التقليدية الى قطب الصناعة كما ان الصناعة من ناحية اخرى لم تعد مهنة يدوية او عضلية وانما تعتمد على جوانب معرفية متعددة .

وإذا كان التعليم الاساسى سيلجأ الى استخدام المدخل البيئى المباشر في تعلم المهارات العملية فيجب الا يتعدى ذلك حدود البدايات . وعليه بعد ذلك ان يتيح للتلميذ فرصة اكتساب اى نوع من المهارات في المستقبل يتفق مع قدراته . بقدر ما يتفق مع التغير المتوقع في بيئته المباشرة

تكافـــؤ الغـــرَص !!

لقد اصبحت هذه العبارة معوقا للخير العلم والمصلحة فى كثير من المواقف لقد اصبحت تستغل كستار لحقد دفين لا يقود فى النهاية الا للخسران المبين فكلنا نسمع ونرى واحيانا نساهم فى تصدير العملات الصعبة للدول الاجنبية كنفقات لتعليم الابناء حين لا يمكنهم مجموعهم من اللحاق بالجامعات المصرية ولا نفعل ذلك الا مضطرين تحت وطاه الظروف المتاحة للتعليم بالداخل ونحن نعلم قدر حاجة مصر لهذه العملات ولكن انهم فلذات الاكباد . فما الحيلة ؟!

ويخرج علينا بين الحين والاخر من تقوده وطنيته لحماية اموالنا مع توفير المصلحة لابنائنا وكالقائل القائل ، جحا اولى بلحم ثوره ، فايضا وطننا اولى باموال ابنائه فليكن الخلاص فى جامعة خاصة بمصاريف لا تشترط المجموع ولنحصل على ما ينفقه المصرى خارج وطنه وسيكسب الابناء والاباء راحة البال بوجود الابن داخل وطنه فلا ضرر ولا ضرار ويسعد كل من يفكر فى صالح هذا البلد وابنائه بذلك ولكن يندس فى كل مراحل القرار بقصد افساده دائما من يحمل حقدا يفوق اى حب لمصر او للمصريين وباسم التكافؤ وبشعارات لامعة براقة ينادى .. العدالة

اى عداله يتشدق بها كل دعى . هل العدالة ان يتساوى من سيدفع المبالغ الطائلة لتعليم ابنه بمن لن يدفع . ثم اين ما يسمونه تكافؤ فى الجامعة الامريكية مثلا ثم هل من العدل ان ينفق هذه الاموال الطائلة التى نحن فى مسيس الحاجة لها كوطن فى الخارج لتعليم ابنائنا لماذا لا تقوم الحكومة بهذه المهمة وبنفس التكاليف ونفس الشروط التى تقدمها الجامعات الاجنبية لابنائنا فتجنبهم بها .

إن تكافؤ الفرص يكون فى التعليم المسمى خطا وظلما مجانيا اما التعليم العالى بالنفقات فليكن بنفس شروط الدول التى تستورد اموالنا بالعملة الصعبة والتى نحن فى حاجه لها . ان الهدف هو توفير التعليم لهؤلاء والحصول على ما يبكى عليه من عملات تنفق فى الخارج لهدف سلم هو تعليم الابناء فلماذا لا نوفر هذه الخدمة التعليمية وبنفس شروطها لنحافظ على ابنائنا واموالنا .

اتمنى ان ارى الجامعة الاهلية وقد استردت ابناءنا وحافظت على اموالنا بل واستوردت عملات بتعليم ابناء واقطار اخرى وكفانا حقدا ولا فتات لامعة براقة تخفى وراءها حاقدة هدامة لقد انهارت النظم العالمية القائمة على الكره والحقد لماذا نحافظ على ثمرتها السوداء التى تضر ولا تنفع سوى خفافيش الظلام .

اتمنى ان ترى الجامعة الاهلية النور وتكون فى نجاح نظيرتها الامريكية او اكثر نجاحا .

مديحة خميس



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

□ نقابة التعليم والبحث العلمى تقترح :

نقل الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء الخدمة لمجموعة الوظائف التخصصية

اقترحت النقابه العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمى نقل العاملين الحاصلين على مؤهلات اعلى اثناء الخدمه بدرجاتهم واقدمياتهم ومرتباتهم الى مجموعه الوظائف التخصصيه على ان يكونوا تالين فى الاقدميه لزملائهم من شاغلى الوظائف المنقولين اليها وبعدها يطبق عليهم القانون ١١٥ لسنه ٨٣ وان تكون الاقدميه من تاريخ الحصول على المؤهل الاعلى

وقال حلمى عبد الهادى رئيس النقابه فى اقتراحه ان ذلك يحقق مبدا تكافؤ الفرص . ولايكلف الدوله اى اعباء مالية مستندا الى ترتيب الوظائف التى اتى به الجهاز المركزى تنفيذا لاحكام قانون العاملين ٤٧ لسنه ١٩٧٨ انصف بعض العاملين الحاصلين على المؤهلات العليا اثناء الخدمة فى الجهات التى لم تطبق نظام التوصيف والترتيب فتم تسوية حالاتهم باحكام القانون ١١ لسنه ٧٥ اما الجهات التى طبقت نظام الترتيب والتوصيف فان العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء الخدمه طبق عليهم الماده ٢٥ مكرر من القانون ٤٧ لسنه ٧٨ مما اضر بالعاملين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢



مشهد التد[illegible] في سيناريو التعليم



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى تقريره حول تعليم الامة العربية فى القرن الحادى والعشرين تحت عنوان . الكارثه أو الامل . يطرح منتدى الفكر العربى ملامح سيناريوهات المستقبل العربى ويربطها بالأوضاع الحالية والأهداف المستقبلية المنشودة فى الوطن العربى وينتهى منها الى انه من الواضح ان استمرار اوضاع التعليم الحالية سيؤدى بنا الى . مشهد التدهور . (السيناريو الاندلسى ، وهو اسوأ مايمكن ان ينتظر . الامة العربية . فالنظام العالمى بتحولاته أو ثوراته الثلاث الكبرى لن يسمح لنا فى ظل هذا السيناريو ان نظل . أمة عربيه . ذات هوية ثقافية متميزة

ويحدد الدكتور سعد الدين ابراهيم بوضوح ان اصلاح التعليم العربى ، ولو فى الحدود الدنيا التى تنطوى عليها معظم الأهداف العشرة السابقة ، يمكن ان يسهم مع اصلاحات مشابهة فى . مسهد الاصلاح . مع مؤسساتنا الاقتصادية والسياسية والاعلامية ، فى تحقيق (السيناريو الايوبى) .

أما تطوير التعليم كيفيا ، اى فى الحدود المثلى التى تنطوى عليها كل الأهداف العسرة المذكوره ، فهو الأمر الوحيد الذى يضمن ليس فقط تحقيق وتكريس . مشهد الاصلاح . (السيناريو الايوبى) فى الأحل القصير (اى خلال السنوات العشر القادمة) ، ولكن ايضا فى تطوير هدا السيناريو نفسه الى . مشهد الانطلاق . (السيناريو العمرى) ، وهو افضل مايمكن ان تدخل به الأمة العربية الى قلب القرن الحادى والعسرين

بل ان تطوير التعليم كيفيا ، بكل ماتنطوى عليه الأهداف العسرة ، التى اجمع عليها حكماء وقيادات هذه الأمة ، هو الذى يخلق الأجيال القادرة على تكريس . السيناريو الايوبى . وتطويره الى . السيناريو العمرى .

ويضيف انه قبل ان نغوص فى كيفيه ترجمة الأهداف العشرة لتعليم المستقبل الى ترتيبات مؤسسية ، ووسائل واليات ومدخلات ومخرجات ، مترابطه منطقيا وعضويا فانيا نلخص فى شكلين توضيحيين على التوالى مؤشرات الثورات التكنولوجية الثلاثه على كل مناحى الحياة ، ثم موقع التعليم بوضعه الأمثل فى سبكه هذه المؤثرات

ان كل سيناريو من السيناريوهات الثلاثة للمستقبل العربى يتطلب مجتمعا وانسانا عربيا لهما سمات وخصائص متوارية ، وهذه السمات والخصائص يحددها ويغرسها النظام التربوى بالتضامن والاتساق مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى (الأسرة والمؤسسة الدينية

ووسائل الاعلام) ، فما هى هذه السمات والخصائص المصاحبة لكل سيناريو ؟

الجدول التلخيصى يعطى اهم المؤشرات الكميه للسكان والعمالة والبطالة والاقتصاد والتعليم المصاحبة لكل سيناريو بينما يعطى الجدول الاخر الخصائص والسمات الكيفيه المصاحبة لكل من السيناريوهات الثلاثة

ففى مشهد التدهور (السيناريو الأندلسى) تكون التداعيات التعليمية امتدادا سيئا للأوضاع الحالية ، وبما ان الأوضاع الحالية متدنية بداية فأن امتدادها فى عالم يتقدم باطراد معناه مزيد من التدهور ، وتحديدا فان مشهد التدهور يعنى تعليميا ان الوطن العربى لن يكون قادرا على تعليم اكثر من ٦٦ فى المائة من ابنائه الذين هم فى سن الدراسة فى كل المراحل عام ٢٠٠٠ ، اى فقط ٧٣ مليونا من جملة ١١٠ ملايين ، وهو مايعنى ان حوالى ٣٧ مليونا من ابنائه لن يجدوا اماكن فى المدارس ، ومن ثم يلتحق معظمهم بصفوف الأميين أو العاطلين ، وتزيد اعداد المحرومين من التعليم مع عام ٢٠١٠ الى ٤٠ مليونا ، ومن ثم يرتفع عدد العاطلين فى الطاقة البشرية العربية الى ٤٢ مليونا يمثلون ٤٠ فى المائة من قوة العمل العربية ويقوى هذا الاحتمال ان نوعية التعليم ستظل على حالها الذى

نعرفه فى الوقت الحاضر اى تعليم يركز على الماضى والذاكره والحفظ ، وليس على المستقبل والتفكير والتحليل ـ لذلك سيندر حتى بين من يتلقون مثل هذا التعليم وجود المبدعين والمبتكرين ، بل وسيندر وجود الانسان . المبادر . و . المشارك . فى شئون الثقافه والمجتمع والحياة العامة ، ويؤدى هذا وذاك الى تدهور قاعدة الثقافه الوطنية والهوية القوميه المشتركة بين العرب ، ويسهل الاختراق الحضارى بواسطه قوى وثقافات المجتمعات الأكثر تقدما لتكرس تبعية العرب فى النظام العالمى

اما المشهد الاصلاحى (السيناريو الايوبى) فانه ينطوى على وقف التدهور والتردى الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، ومن مظاهر ذلك ضبط النمو السكانى الى حد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معقول ، وزيادة معدل النمو الاقتصادي (الى ٤/ سنويا) ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي ٢٣٠٠ دولار سنويا عام ٢٠٠٠ (بدلا من ١٨٢٥ طبقا للسيناريو الأندلسي) ، ومجرد تحسين هذه المتغيرات الثلاثة ، ينعكس في التداعيات التعليمية في هذا المشهد الاصلاحي (السيناريو الايوبي) فترتفع نسبة استيعاب الأطفال العرب الى حوالي ٨٠/ في الشرائح العمرية الموازية لمراحل التعليم الثلاثة ، ويقل عدد المحرومين من التعليم ، ومن ثم تضيق ، نوعا ما روافد الأمية في المجتمع ككل الى اقل من ٣٠ في المائة عام

٢٠ كما تضيق روافد البطالة لتنخفض نسبتها الى حوالي ١٧ في المائة (مقارنة بحوالي ٢٥/ طبقا للسيناريو الاندلسي) ، ورغم ان نوعية التعليم لن تتحسن كثيرا في السيناريو الاصلاحي ، الا ان مجرد التحسن الكمي في كافة الفصول الدراسية ، وارتفاع معدل المعلمين الى الطلاب ، من شأنه ان يرفع من كفاءة النظام التعليمي بدرجة ملموسة ، كذلك فان مجرد وجود فرص معقولة للعمل امام الخريجين ، حتى ان بقيت انتاجيتهم دون المستوى العالمي ، من شأنه ان يدعم صمود الأمة العربية اقتصاديا وثقافيا وسياسيا في مواجهة قوى الهيمنة العالمية والاقليمية ، هذا فضلا عما يمكن ان تخلقه ذلك من ضغوط المجتمع المدني على الحكومات العربية من اجل اداء افضل في كل المجالات ، ومنها مجال التنسيق والتكامل العربي ، ومن اجل التحول الديمقراطي ، وكذلك من اجل مزيد من تطوير الأنظمة التعليمية العربية لكي تكون اكثر استجابة لروح القرن الحادي والعشرين ، وهذا بدوره يمكن ان يكون قوة دفع تمهد للمشهد الانطلاقي (السيناريو العمري)

والمشهد الانطلاقي (السيناريو العمري) هو كما ذكرنا في اكثر من موضع ، افضل الاحتمالات البديلة للمستقبل العربي على كل المستويات وفي كل المجالات ، فهو ينطوي على ضبط اكثر احكاما لمعادلة النمو السكاني بحيث لايتجاوز حجم السكان ٢٦٧ مليونا عام ٢٠٠٠ (بدلا من ٣٠٦ ملايين في المشهد الاول ، و٢٧٨ مليونا في المشهد الثاني) ومجرد خفض معدل الزيادة السكانية يعني اوتوماتيكيا زيادة معدل المشاركة الاقتصادية لتصبح ٣٥ في المائة عام ٢٠٠٠ (بدلا من ٢٥ / في المشهد الاول و ٣٠ / في المشهد الثاني) وذلك لسبب بسيط وهو تناقص نسبة الاطفال ، ومن ثم نسبة « الاعالة » في المجتمع ، والتداعيات الاقتصادية المباشرة لذلك هي ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار المحلية ، ومن ثم يمكن ان يرتفع معدل النمو الاقتصادي الى ٥ في المائة سنويا ، ويصل حجم الناتج القومي الاجمالي الى حوالي ١٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ (بدلا من ٧٧٤ مليارا في المشهد الاول ، ٩٧٥ مليارا في المشهد الثاني ، ويعني ذلك ان نصيب الفرد العربي في الناتج المحلي الاجمالي يمكن ان يصل الى حوالي ٣٦٠٠ دولار سنويا عام ٢٠١٠ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ ، وهو ضعف النصيب الفردي في نفس العام طبقا للمشهد الاول (السيناريو الاندلسي) الذي يقدر بحوالي ١٨٢٥ دولارا ، اما التداعيات التعليمية لهذا المشهد الانطلاقي فهي في حدها الادنى اعداد اقل ممن هم في سن الدراسة ، واستيعاب اكبر لمعظمهم في المدارس ، ومعدل افضل لعدد المعلمين بالنسبة للطلاب ، ومرتبات اعلى لهؤلاء المعلمين ، مما لابد ان ينعكس على اداء احسن من ادائهم في المشهدين الاخرين ، اما في حده الاقصى فان هذا المشهد الانطلاقي يعني قفزة نوعية في طبيعة العملية التعليمية ، لكي تصبح حقيقة عملية « تعلم مستقبلي » يستنفر العقول والملكات الابداعية للاجيال العربية الجديدة ، ويحقق كل اهداف تعليم المستقبل ، كما اوردناها في القسم السابق من هذا التقرير ، ولاننا هنا بصدد التعليم من انطلاق لابد ان يحدث انطلاقا مماثلا في انتاجية الفرد وفي مجمل الاداء الاقتصادي العربي عموما ، وفي الاسراع بعملية التحول الديمقراطي والحيوية الثقافية في المجتمع ، وهذه كلها معا تخلق افضل مناخ ممكن لمزيد من الابداع والابتكار ، اللذين هما ضرورتان للاتحاق بالثورة التكنولوجية الثالثة

وهكذا فان المشاهد الثلاثة المحتملة للمستقبل العربي ان مسألة « التعليم » ليست شأنا تربويا فقط، ولكنها شأن مجتمعي عام فما يحدث للتعليم وفيه له علاقة وثيقة مؤثرة ومتأثرة لكل مايحدث في انساق المجتمع الاخرى

ويركز الدكتور سعد الدين على مايطرحه التقرير حول تعليم المستقبل في الوطن العربي من منطلق ان الوضع الحالي للامة عموما وللتعليم خصوصا هو مايصفه مشهد التدهور (السيناريو الاندلسي) ولذلك لاداعي للاعراق في المضاعفات السلبية لهذا المشهد

فليس هناك من ضرورة للاعراق في المضاعفات السلبية لهذا المشهد ، لذلك فان اجراء التقرير تجتهد في رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية تعليم المستقبل ، بحيث يحقق الحد الادنى منها المشهد الاصلاحي (السيناريو الايوبي) والحد الاقصى منها المشهد الانطلاقي (السيناريو العمري)



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

مؤتمر جامعي يناقش

قضية الانتاج فى مصر

قضيه الانتاج في مصر هدا هو العنوان الذى اختاره نادى اعضاء هيئة التدريس بجامعة اسيوط ليكون موضوع المؤتمر الذى يعقده في ١٤ ابريل المقبل والذى يؤكد على ان الانسان هو محور قضية الانتاج ومن هنا يتناول قضية المجتمع بكل ابعادها من منطلق انه برغم توافر كافة عناصر الحل الا ان المشكله تزداد تفاقما ، عناصر الحل تبدو واضحة في موقع جغرافي متميز وامكانات هائلة وقوة بشرية وثروات ومصادر ومع ذلك فالوضع الاقتصادى مازال يحتاج الى الكتير والانتاج متدن ووصلنا الى حد الاعتماد على الغير في الغذاء

ومن خلال ١١ جلسة عمل يناقش المؤتمر ٥٦ دراسة وبحثا علميا لخبراء الاقتصاد والانتاج يمثلون الوزارات والهيئات والمؤسسات والجامعات ومراكز البحوث والنقابات المختلفة

ويقول الدكتور محمد عبد الفتاح دهيم رئيس المؤتمر ان الجلسات تتناول استراتيجيات وفلسفة الانتاج وتناقش ابحاثا واوراق عمل حول اولويات الانتاج في المنهج الاسلامي والمدخل الادارى للتعامل مع قضايا تطوير الانتاج في مصر في حضور المتغيرات العالميه والمحلية والقوى البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وملامح الاستراتيجية المستقبليه للتنمية الاقتصادية في مصر

وتناقش الجلسة الثانية سبل الاصلاح وتهيئة المناخ من خلال ابحاث حول الرؤية الاسلامية للاصلاح الاقتصادى في مصر والادارات الاقتصادية المالية نحو مناخ افضل للاستثمار في مصر وتحديات التنميه في مصر والعوامل المؤثرة في نمو النشاط الانتاجي في مصر

وتناقش الجلسة الثالثة قضيه الانتاج والادارة من خلال دراسات حول رفع مستوى اداء الموارد البشرية بالمنظمات ومشكلات العنصر البشرى في الانتاج واساليب تنميته والتقويم الاستراتيجي للمنشاة الانتاجية على اساس القوائم المالية ومعوقات الادارة في الانتاج والمسئوليات الادارية في الشركات وعلاقتها بالانتاج

وتناقش الجلسه الرابعة قضية التمويل والاستثمار من خلال اوراق العمل حول المناخ اللازم توفيره للاستثمار والانتاج وتقويم عمليات التمويل الخارجي للمعدات الاستثماريه ومزاحمه السياسة المالية للاستثمار الخاص وامكانية دفع الانتاج بتهيئه مناخ الاستثمار في الاقتصاد المصرى ودور البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الانتاجية

وتطرح الجلسه الخامسه قضية الاصلاح الاقتصادى حيث يناقش دراسات حول قانون تطوير قطاع الاعمال العام وظاهرة التضخم واثارها واسبابها وسبل علاجها وتقويم دور المؤسسات الماليه في خدمة الانتاج ودور فريضة الزكاة في علاج مشكلة البطاله

وتتناول الجلسه السادسة موضوع التكامل العربي الاسلامي في خلال محاور التكامل الاقتصادى العربي بين تعاظم الامكانات وتضاءل القدرات وعوامل التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والاسلامية والبترول العربي في ضوء المتغيرات الدولية بعد ازمه الخليج

وعن تهيئه المناخ تتناول الجلسة السابعة جوانب الاصلاح التشريعي القضائى وعلاقته بالانتاج والاصلاح القضائي واثره على الامن والحريه والعدل ودور القيم في مواجهة مشكله الانتاج والاعلام ودوره في قضية الانتاج

وتتناول الجلسة الثامنه قضيه التعليم والجامعات والانتاج من خلال مناقشة موقع التربية والتعليم في قضية الانتاج في المجتمع المصرى المعاصر والعلاقه بين اساتذ الجامعات والصناعة والتعليم ونظريه الانتاج



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

وتطرح الجلسة التاسعة قضية التنمية والتكنولوجيا من خلال دراسات حول التنميه الاقتصادية من منظور اسلامى وابعاد وامار التكنولوجيا الوطنية فى مصر واقتصاديات بناء وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ومصر بين الازمة والثروة

وحول الانتاج الصناعى تتناول الجلسة العاشرة قضايا استراتيجيات التصنيع فى مصر واستراتيجيات صناعة الدواء ودور الصناعات الصغيرة فى مصر وتراجع الصادرات من السلع المصنوعة فى مصر نتيجة للتحول الهيكلى فى الاقتصاد المصرى وانحسار اهمية قطاع الصناعة ومشكلات الاستثمار والانتاج فى الصناعة

وتناقش الجلسه الحادية عشرة قضية الانتاج الزراعى من خلال التنمية الزراعية فى ظل التحرر الاقتصادى ومساكل استصلاح الاراضى والتوافق الغائب بين السياسة الزراعية والمائية واثرها على الانتاج الزراعى وتدهور الانتاج الزراعى وانعكاساته على التوازن الخارجى فى السياسات الحالية والمستقبلية فى الزراعة المصرية فى ضوء التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ومشكلات العلاقة بين المالك والمستاجر وعلاقته بالانتاج وافاق تنمية محاصيل الحبوب والجوانب البيئية المحلية والعالمية فى انتاج الغذاء والانتاج السمكى الحيوانى فى مصر والانتاج الزراعى واستخدام المبيدات فى مكافحة الافات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

● الدكتور عبدالعظيم الفرجانى استاذ تكنولوجيا التعليم المساعد بجامعة المنيا فهو يرى اننا استحدثنا كيانات بلا مضمون حقيقى فلا الجامعة الأهلية تلبية لاحتياج حقيقى للبلد ولكنها تلبية لاحتياج فئة معينة ولا الجامعة المفتوحة جامعة مفتوحة بحق ولاكليات التربية النوعية صالحة لتحقيق اهدافها

التقطت اذان المجتمع فى الفترة القليلة السابقة مسميات عديدة لمؤسسات تعليمية مثل الجامعة الاهلية والجامعة المفتوحة وكليات التربية النوعية . ولما كانت هذه المؤسسات على درجة عالية من الاهمية بالنسبة لأفراد المجتمع ، وخاصة الذين يقلقهم مستقبل ابنائهم . ويرغبون فى الحصول على معلومات واضحة تيسر لهم قرار الاختيار بين جامعة وأخرى ـ كان ضروريا تقديم لمحة عن هذه المسميات

فبالنسبة للجامعة الاهلية فهى جامعة مثل اى جامعة اخرى وتختلف عنها بأن تمويلها يأتى من الأفراد والمؤسسات الأخرى فهى تمثل القطاع الخاص ولكنها ليست مشروعا استثماريا يحسب بالربح المالى ولكن يحسب للمشارك فى تمويله العائد الادبى والمعنوى المتمثل فى المشاركة فى حل مشكلة من مشكلات المجتمع

د . عبدالعظيم عبدالسلام الفرجانى

استاذ تكنولوجيا التعليم المساعد بجامعة المنيا

واعتبار أن التعليم سلعة تعرضت للازمات فان هذه الجامعة جزء من الخروج من هذه الأزمات التعليمية . فهى اذن ليست جامعة الاغنياء فقط ولكنها جامعة القدرات المتحررة من قيود القبول المرتبطة بالمجموع فقط فضلا عن ان هذه الجامعة هى نموذج مصرى للجامعة الامريكية التى يمكن تسميتها بانها اهلية ايضا ولكنها تعتمد فى معظم برامجها على تمويل خارجى والجامعة الأهلية المزمع انشاؤها فى مصر خطوة حضارية لاشك فيها . ولكنها تحتاج الى ضوابط ومحددات تبرزها بين الجامعات الاخرى هذه الضوابط تتمثل فى نوع النظام التعليمى الذى سيطبق فى الجامعة هل هو نظام العام الكامل أو هو نظام الفصل الدراسى . واذا كان هو نظام الفصل الدراسى فهل هو بالمقررات المتتابعة أو بالساعات المعتمدة وأفضل نظام الساعات المعتمدة نظرا لما يوفره من حرية المتعلم ومشاركته فى الاختيار والتحصيل ويرفع من اداء الاساتذة حيث يتطلب النظام اختيارات متعددة ويزعم عضو هيئة التدريس على الاستفادة من تكنولوجيا التعليم ومن هنا فهناك ضرورة لانشاء مركز تكنولوجيا تعليم يقدم للجامعة خدمات ثلاثية الأبعاد تتمثل فى انتاج المواد التعليمية واعداد الأجهزة للعرض . وتطوير المقررات الدراسية المطروحة بالجامعة



المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

« الخصخصة » فى التعليم تفيد من وتضر من ؟

لا احد يعرف لماذا تسير خطوات « الخصخصة » فى التعليم اسرع من سيرها فى الصناعة . مدارس حضانة بالدولار والاسترلينى ، ومدارس ابتدائية بالاف الجنيهات سنويا ، وتعليم اعدادى وثانوى بلغات الدنيا (الانجليزية - الفرنسية - الالمانية) هى المدارس المميزة والتعليم باللغة العربية فى اسوأ المدارس لصالح من هذا يفيد من .. ويضر من ؟

لانقول انها عودة الى زمان كان اصحاب الثقافة العربية فيه هم « الفلاحين والفقراء وابناء » المصريين « واصحاب الثقافات الأجنبية هم ابناء طبقة السادة من العثمانيين مرة ، ومن الانجليز والفرنسيين مرة اخرى ، ومن المتمصرين مرة اخيرة لانقول ذلك . ولانحب التفسير فى ضوء نظرية المؤامرة وهى نظرية جاهزة واصحابها عطلوا ملكة التفكير والبحث واكتفوا بها . كذلك لانقول ان ثمة كارثة فى الطريق لأن المصريين فى الجيل القادم سوف ينقسمون الى ثقافات متعددة ولن تكون لهم هوية ثقافية واحدة . ولانحب ان نسارع باصدار احكام فقط نكتفى حتى الان برصد الظواهر ، ومحاولة تفسيرها فى اطارها التاريخى ، وفى سياقها الصحيح لعلنا نصل الى الحقيقة التى هى ضالة المؤمن .

وناخذ الجامعة الأهلية كمثال ، فيمتد الحديث - دون قصد - لكى نعطى الفرصة لكل صاحب رأى ، ليسجل رأيه ، ان لم يكن مفيدا اليوم ، فهو تسجيل ينفع للمستقبل من يدرى اليست الكلمة الطيبة كشجرة طيبة ، أصلها ثابت وفرعها فى السماء . تؤتى اكلها كل حين باذن ربها وهكذا علمنا ربنا اذن قولوا كلمتكم . فالكلمة الطيبة حين تقال تصبح شجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها فى السماء .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

هذا فيما يتعلق بنظام الجامعة أما الجانب الاخر فهو ان هناك تخصصات عديدة افرزها التطور الحضارى وهى التى تمثل التحدى الحقيقى للمجتمعات المعاصرة وخاصة فى العالم الثالث ولذلك فان اتجاه هذه الجامعة الوليدة لتغطية هذه التخصصات سيميزها بلا شك ويجعلها فعالة فى تغطية نقص مهنى ومهارى مطلوب ويطمئن الخريج وولى الامر على المستقبل وهذه التخصصات مثل الاستخدامات العديدة للكمبيوتر والكفاءات المطلوبة للانتاج التعليمى من كاتب النص التعليمى الى المخرج الى المصور العلمى ومثل تخصصات الصيانة على مختلف انواع الاجهزة والمعدات فى مختلف ميادين العمل الصناعى والزراعى والطب والتعليمى والمعمارى وغيرها ومن الممكن ان تقدم الجامعة احد مشروعات الصيانة ليخدم المجتمع وتكون ورش الصيانة التى تخدم المجتمع وذات العائد المناسب اما نوعية المقبولين والحد الادنى للقبول فهو متروك لمجلس الامناء وهو بالقطع سيراعى العرض والطلب . والخلاصة ان الجامعة الاهلية مؤسسة تعليمية تكفل مكانا خاصا لاصحاب الكفاءات والكفايات الخاصة وهى نبات تفرزه ارض المجتمع لضرورات خاصة دون أن يفرض عليها

أما الجامعة المفتوحة فهى هيكل تعليمى يختلف تماما عن الجامعات التقليدية فاذا كان الطالب يحضر الان للجامعة فالجامعة المفتوحة تذهب للطالب فى مكانه واذا كان الطلاب الان مقيمين بالثانوية العامة وبعمر معين فالجامعة المفتوحة تقبل مستويات ثقافية متباينة ومستويات عمرية متباينة . واذا كانت المادة الدراسية الان فى كتاب فان المادة الدراسية فى الجامعة المفتوحة فى برامج مسموعة ومرئية ومطبوعة . واذا كان المدرس الان هو القائم بالتدريس فان المدرس فى الجامعة المفتوحة هو المشرف على البرنامج وباختصار فان الجامعة المفتوحة اسلوب غير تقليدى فى تقديم الخدمة التعليمية . وتسمى جامعة الهواء او جامعة التلفزيون لانها تعتمد كثيرا على الارسال التعليمى عن طريق الراديو والتلفزيون والبريد . انها تعليم بالمراسلة ولكن بشكل منظم وكلمة مفتوحة اى متحررة من القيود السابقة التى تحرم طالبا فى ظروف معينة من اكمال دراسته . اذن هى فرصة مفتوحة لمن فاتهم قطار التعليم لاى سبب . وهى توصيل التعليم للمنازل . وهى نموذج للتعليم الفردى الذاتى النابع من الدارس نفسه وهى طبعا تحتاج الى تكاليف عاليه فى انتاج البرامج وتوصيلها ولذلك فان التمويل يرفع الخدمة وينعكس على نوعيه الخريج ولكن علينا ان نعترف ان مالدينا الان هو مجرد محاولة مشكورة للجامعة المفتوحة وهى بالقطع ليست الجامعة المفتوحة كما ينبغى وكما هى مطبقة فى بريطانيا منذ عام ١٩٧٠ وتخرج فيها الالاف فهناك جامعة واحدة فى الدولة كلها وممكن يلتحق بها طلاب من خارج الدولة ومراكز الانتاج ولكن النموذج المصرى قام على اساس ان تقدم بعض الجامعات العريقة مثل القاهرة والاسكندرية خدمة تعليمية مفتوحة بجوار نشاطها التقليدى وهى بالقطع سوف تؤدى للتنافس بين الجامعتين الكبيرتين من ناحية وبينهما والجامعات الاخرى لتقدم على نفس الخطوة . وفى تقديرى ان توحيد الجهود فى جامعة واحدة مفتوحة مستقلة غير مرتبطة بجامعات اخرى وتنفذها يبنى مثل النموذج البريطانى الذى طبق فى دول كثيرة هو الاجدى والانفع لمجتمعنا المصرى مع الاستفادة من خبرات الاساتذة الذين قامت على اكتافهم التجربة المصرية الحالية . ولابد ان ندرك ان عصب الجامعة المفتوحة هو البرامج المنتجة بمختلف قوالب الانتاج ومعنى التجربة الحالية اننا فى حاجة الى مراكز انتاج فى القاهرة وأخرى بالاسكندرية وهكذا اما الجامعة الواحدة فيكون لها مركز انتاج واحد مكثف وموفر للتكاليف الى الحد الادنى

أما كليات التربية النوعية فهى نبعت من حاجة وزارة التربية والتعليم فى مدارسها لمدرسى المواد النوعية مثل التربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى . ولملء فراغ الانشطة التعليمية الاخرى مثل تكنولوجيا التعليم والاعلام التربوى ولكن كثرة هذه الكليات جعلتها فى حاجة الى هيكل تحت مسمى معين حتى ولو تبع هذا الهيكل وزارة التعليم العالى فى مراحله الاولى وهى الوزارة المشرفة على هذه الكليات وغيرها من المعاهد العليا . والوضع يحتاج الى نقاش بفكر موضوعى ليطلق العنان لهذه الكليات التى مازالت مقيدة فهل تتوكل الى كليات التربية فى الجامعة القريبة من كل كلية ام تقوم جامعة نوعية أخرى تضاف لسلسلة الاسماء الجديدة على الاسماع

والله من وراء القصد وهو الهادى الى سواء السبيل


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

د . محمد أحمد مصطفى حماد

أستاذ بزراعة الازهر

والدكتور محمد احمد مصطفى حماد الاستاذ بزراعة الازهر ينبهنا الى تناقض لم نفكر فيه من قبل لـكثرة مـا ألفنـا مـن متناقضات وهو اننا نفكر فى انشاء جامعة جديدة فى الوقت الذى نشكو فيه من زيادة عدد الجامعات وزيادة اعداد خـريجيها ثم يناقش الموضوع فى ضوء خبرته

طالعتنا الصحف اليومية اكثر من مرة عن خبر انشاء الجامعة الاهلية وعن ورقة العمل التى اعدتها وزارة التعليم عن التصور المقترح لما ستكون عليه الجامعة وقد اثارت هذه الورقة بما تحويه من اهداف شجونا كثيرة تؤرق المهتميـن بـالتعليم الجامعى وبالاخص اساتذة الجامعات الحكومية

واحسب انى امثل زملائى لانى واحد منهم يعايش الحياة الجـامعية ويجتـر همومها التى اصبحت مزمنة ولكنها للاسف معروفة والحادث انـه يقف فى سـبيل تطويرها واصلاحها كم من الروتين والشعارات البالية التى عفـا عليهـا الـزمن والاعجب من ذلك ان يد الاصلاح قد بدأت بالعمل فى اتخـاذ الاجـراءات الهـادفة لاصلاح الكثير من جوانب حياتنا وبالذات فى القطاع الاقتصادى

وانه وان كان الريتم . لايلاحق الطموحات والاحلام الا ان العجلـة بـدأت فى السير والمظنون انها ستصل الى اهدافها باذن الله ولاشـك انـه سـتطفوا على السطح كثير من التناقضات مثل عدم ملاحقة زيادة الاجور لزيادة الاسعار وبقـاء طول الروتين اخذه برقاب اى تطوير مرتقب

الا ان الجامعة والتعليم الجامعى والتعليم العام ككل بقى وسيظل الى وقت طويل قلعة معزولة عن ركب الحياة وجزيرة نائية لايصلها انسـان الى ان تتـازم الامـور ويتراكم الخريجون عاما بعد عام وتتفاقم ازمة البطالة حتى تتعذر على الاصلاح

طالعتنا الصحف فيما طالعتنا ان الجامعة الاهليـة سـتوفر فـرصا للتعليـم الجامعى المتميز فى مجالات وتخصصات جديدة وعلى أعلى مستوى علمـى متـاح عالميا واتباع احدث اساليب وتكنولوجيا التعليم والذى يقرأ ذلك يعلم تماما ان هذا



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

يعني ان جامعاتنا الحكومية تفتقر الى تعليم متميز وتخصصاتها لاتساير التطور العالمي وتنتهج اساليب وتكنولوجيا متخلفة فهل استعصت جامعاتنا على التطوير وعجزت عن مسايرة التطور العالمي حقا ..

ان من اهداف التعليم الجامعي التى بتنا نحفظها عن ظهر قلب بالاضافة الى التعليم والبحث العلمي ان تكون الجامعه منارة للارشاد والاسهام في حل مشاكل المجتمع بمايحويه من نشاط صناعي وزراعي واجتماعي وسياسي وخلافه فاذا لم تستطع الجامعات المصرية الوفاء بهذا الدور على الوجه المعقول فليس هذا لعلة في أعضاء هيئة تدريسها او طلابها وانما يمكن ذلك بصفة أساسية في لوائحها المنظمة لنشاطها وامكاناتها المادية والبحثية التى لاتساعدها على القيام بهذا الدور ولا اعتقد ان الجامعة الاهلية سيتوفر لها في البداية الكادرات المتخصصة الا بالاستعانة بالجامعات الحكومية الاقدم منها والتى بالرغم من كل تناقضاتها فانها مازالت المصدر الاساسي لتلبية حاجيات الجامعات العربية في المنطقة ومؤسسات الانتاج في الداخل والخارج وسوف تكون ايضا المصدر الاساسي لكادرات الجامعة الاهلية

الا ان الجامعات الحكومية اذا بقيت على ماهي عليه بينما تحررت الجامعة الاهلية من الروتين وتوفر لها دعم مادى مناسب فان الجامعات الحكومية ستصبح بلا مناص جامعات الفقراء وسوف تزداد عزلتها عن الارتباط بمؤسسات الانتاج وسوف تفقد في النهاية وضعها بالتدريج كجامعة معترف بها عالميا ويصبح خريجوها من الدرجة الثانية يتجاهلهم المجتمع الانتاجي في الداخل ويزدريهم سوق الانتاج في الخارج

ولا أعرف فيما اعرف ان هناك جامعة حكومية في اعتى البلاد الرأسمالية يأتى مستواها لاحقا لمستوى الجامعة الاهلي .. ان هذه البلاد بها جامعات اهلية وجامعات حكومية ولن تبقى الجامعة الحكومية هي الجامعة التى تحظى باحترام الكل لما تلاقيه من دعم حكومي ولما يوجد في لوائحها من مرونة تلاحق اى تطوير وهذه الجامعات لاتستغنى عن الدعم الخاص الوارد من تبرعات المواطنين والدعم الناتج من مسئوليتها عن حل مشاكل الانتاج الزراعية والصناعية وهو دورها الفعال الذى لاغنى عنه والذى وفرته القوانين الفيدرالية لا اقول قوانين الولايات المختلف كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية كما انها تعتمد ايضا على ما تحصله من مصاريف دراسية من طلابها

يبقى لنا ان نتساءل اذا كانت المصارف المتوقعه كما جاء ذكر ذلك ستكون في حدود ٢٠ ألف جنيه بالاضافه الى ١٨٠ دولارا مصاريف اقامة فمعنى ذلك ان هذه الجامعة سيتوفر لها دعم مالي لا اقول خرافيا ولكنه دعم متميز جدا يفوق بمراحل الدعم الهزيل الذى يتوافر لجامعاتنا الحكومية واريد ان اعفى نفسي من حرج ذكر المبالغ الحالية التى تاتى للاقسام الجامعية العلمية لتوفير زجاج المعامل او الاجهزة او الكيماويات فذلك من الامور التى قد نجم عن ذكرها خوفا على سمع جامعاتنا الحكومية لان معرفة هذه الارقام يدل دلالة قاطعة على امكانات هذه الجامعات العلمية التى تتدهور عاما بعد عام بارتفاع اسعار الاجهزة العلمية وانخفاض قيمه العملة المحلية وتضاؤل الاعتمادات المالية المخصصة حتى باتت العملية التعليمية اشبه بعملية هزلية من كافة الوجوه



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

كما ان هذه المصاريف المقترحة للجامعة الاهلية وتحت الظروف الاقتصادية التى تمر بها بلادنا ستخدم شريحة هامشية من الشعب المصرى اذ كم نسبة من يستطيع ان يدفع لابنه ٢٠ ألف جنيه مصاريف سنوية بالاضافة الى مايقرب من ٥٤٠٠ جنيه مصاريف اقامة في العام الدراسي

فادا استطعنا ان نبعد عن اذهاننا اطياف الشك في اهداف الجامعة المقترحة وان نصدق بنوايا القائمين بها فان هذه الجامعة ستكون جزيرة منعزلة عن المجتمع ومنسلخة عن الحاضر ولن تظل بمناى غالبية من الجامعات القوية التى تناصبها العداء وترى فيها غيرمها اللدود .ولن تلبث اذا مابقى حال الجامعات الحكومية على ماهى عليه ان تجرفها تيارات عاتية من المحسوبية وممالاة اصحاب النفوذ والمال وستنخر فيها ديدان العفن وتفقد في النهاية وضعها المحسوب عليها في البداية

ولا اعلم فيما اعلم ان هناك بلدا رأسماليا ليس به تعليم حكومي ولا اعتقد ان بلدا كمصر به هذا الكم الهائل من المؤسسات التعليمية الحكومية يستطيع ان يغض الطرف عن تطوير هذه المؤسسات الرئيسية والاساسية واذا تقاعس في ذلك تحت اى دعوى او دعاوى فان مغبة ذلك خطيرة خطيرة

أليس من الاسلم اذن ان نطور من افكارنا وقوانيننا ولوائحنا مايوفر لهذه الجامعات سبل التطوير لان التطوير في حد ذاته ضرورة وكل الاهداف المذكورة في المذكرة المقترحة للجامعة الاهلية هي ايضا اهداف مطلوبة وملحة للتعليم الحكومي اذ ما فائد جامعة منعزلة عن مشاكل مجتمعها تقذف الى السوق بخريجين عاجزين عن المساهمة في حل مشاكل الانتاج وبلا وظائف

ان النتيجة المتوقعة اخطر بكثير من عدم توفير فرصه تعليم جامعي او الحصول على عائد مادى يذهب الى خارج البلاد ثم تعالوا سرى ونفكر في بعض الحلول المبدئيه لاخراج التعليم الجامعي من وهم المجانية المزعومه حيث ان التعليم لم يصبح في الواقع الملموس مجانيا وليس ادل على ذلك من انتشار الدروس الخصوصيه التى وصلت في بعض الحالات الى توفير مشرحة لطلاب الطب خارج الجامعة وفي منازل من يقومون باعطاء الدروس ' '

ماذا لو فرضت مصاريف على الطلاب تزداد بصفة تدريجية وبطريقة مدروسة توفق بين مستوى المعيشة لغالبى الشعب وتطلعاته التعليمية في التعليم الجامعي '

ماذا لو واكب ذلك انشاء ما يطلق عليه في العالم المتحضر الكليات التكنولوجية المتوسطة Technical Colleges التى تجذب ذوى المجاميع المنخفضة وتقوم ببرامج تدريبية علمية لطلابها تجعلهم في سوق العمل مطلوبون وعاما بعد عام يتم تقليل عدد الطلاب المقبولين للجامعة مع ارتفاع درجاتهم المؤهل للالتحاق بالكليات تم بعد ذلك نحل مشكلة انصراف القادرين من المواطنين على تعليم ابنائهم في الخارج وهو ما اعتقد احد الاهداف المرصودة للجامعة الاهلية بان تسمح باستثناءات في نظير زيادة المصاريف او التفوق العلمي وبهذه الطريقة يتم تحقيق الاتى

أولا توفير مصادر دعم مالى مناسب للجامعة والقائمين بالتدريس لتحسين مستواهم

ثانيا ان يكون للجامعة دورها المنصوص عليه فى لائحتها فى خدمة الانتاج والاسهام الفعال فى حل مشاكله

ثالثا امكانية تطوير الجامعات والامكانيات البحثية بما يتمشى مع التقدم المذهل فى الخارج .

رابعا تحقيق امال وطموحات المتفوقين والقادرين على تعليم ابنائهم

خامسا اكتساب ثقة واحترام مؤسسات الانتاج فى الداخل والخارج وتهيئة سوق عمالة يتهافت على خريجيها

سادسا تقليل وتحويل التدفق على التعليم الجامعى الى التعليم التكنولوجى

سابعا امكانية المواءمة بين احتياج سوق العمل وعدد خريجى الجامعة

ثامنا ان تظل الجامعة بعد ذلك منارة للعلماء والباحثين وهو الدور المنوط بها فى بلاد العالم المتحضر



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

الجامعة الاهلية والانتماء للوطن محاذير من تطويع سياسة التعليم لخدمة فئة اجتماعية معينة !

● الدكتور عبد المنعم درويش المدرس بكلية الحقوق بجامعة طنطا يرى ان المسألة تتلخص فى تطويع سياسة التعليم لخدمة فئة اجتماعية معينة . ثم يثير قضية جديدة فى الموضوع هى اثر الجامعة الاهلية على فكرة الولاء للوطن . وهو يقدم افكارا كثيرة تستحق التامل استخلصها من دراسته للتعليم فى فرنسا حيث حصل هناك على الدكتوراة

يدور الان نقاش حول موضوع انشاء جامعه خاصة بمصاريف . وقد تفجر ذلك الموضوع من جديد عقب قضية تحويل الطلبة من الجامعات الاجنبية إلى الجامعات المصرية . وبصفة خاصه الى الكليات التى يطلق عليها كليات القمم وقد سبق فى تبرير انشاء تلك الجامعة مبررات يمكن اجمالها بصفة عامة فى مقولة انه طالما يسمح بتحويل الطلبه فبدلا من ارسالهم الى الخارج (فى بعض الاحيان على الورق فقط) وهو ماقد يعرضهم لتاثير مفاهيم اجتماعية وثقافية غريبة عن تقاليدنا . فضلا عما تتضمنه تلك العملية من نزيف للعملة الصعبه نحن فى امس الحاجة اليها فلماذا لاننشىء جامعة خاصة بمصاريف تجنبا مثل تلك المتالب ؟

ومثل تلك الحجج لاتقوى على نقد . فعلاوة على ضالة نسبة الطلبه الذين يقوم اباؤهم بارسالهم للخارج بالنسبة لمجموع الطلاب الاخرين . وهى نسبه لاتسمح بتبرير انشاء تلك الجامعة . فان الحاجة الى العمله الصعبة ـ وان كان ذلك صحيحا من الناحية الاقتصادية ـ لاتسمح ـ من وجهة نظرى على الاقل ـ بتبرير انشاء الجامعة اذ ان ذلك يتضمن تطويعا للسياسة العامه فى مجال التعليم لخدمه فئة اجتماعية معينة وهو امر له خطورته ولكن الذى يهمنى ايضاحه فى ذلك المقال هو اظهار خطورة انشاء جامعه خاصة بمصاريف على فكرة الولاء للوطن NO-TION DE CONSIENCE فمن المسلم به ان تحقيق السلام الاجتماعى بين افراد المجتمع يتوقف على درجة كبيرة على شعور افراده بانهم متساوون امام الفرص المتاحه فى المجتمع . وان التميز يتم ـ على الاقل بالنسبة للخدمات الاساسية ـ لاعلى اساس من الامكانيات الماديه ولكن على اسس اخرى مقبولة من الكافه ومن المسلم به كذلك ان من واجب الدوله الحديثة ازاء مواطنيها ان توفر لهم الخدمات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

الاساسية ومن بينها بطبيعة الحال التعليم فكما يحـق للـدولة ان تفـرض على مواطنيها قيودا وواجبات يفرضها تحقيق الصالح العام . يقـع على عـاتقها كذلك التزام بتوفير الخدمات الاساسيه لمواطنيها فاذا شعر الفرد ان الدولة التى ينتمي اليها ويتمتع بجنسيتها تسهر على حمايته وتوفر له احتياجاته الاساسية من صـحـة وتعليم . وانه فى منافسته مع بقية مواطنيه فى سبيل الحصول على تلك الخـدمات . فان التميز لايكون على اسس مادية ولكن على اسس اخرى مقبولة اجتماعيا من كافـة الاطراف اذا شعر الفرد بذلك فنما لديه شعور داخلى بحب وطنه وولائه له

والتعليم يعد بحق ـ من اهم الخدمات الاساسية التى يقع على عـاتق الـدولة الحديثه القيام به ـ فهو ـ بالاضافة الى الصحة ـ العامل الرئيسى الذى يتـوقف عليه مستقبل الامم وازدهارها . ونظرا لاهمية التعليم فقد نص الدستور فى المـادة ١٨ على ان ـ التعليم حق تكفله الدولة . وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية . وتعمل الدوله على مد الالزام الى مراحل اخرى . وتشرف على التعليم كله . وفى المـادة ٢٠ نص الدستور على ان ـ التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجـانى فى مـراحله المختلفة .

يخلص من هاتين المادتين ان التعليم حق للمواطن من ناحية . ومجـانى مـن

د . عبد المنعم درويش

كلية الحقوق ـ جامعة طنطا

ناحية اخرى فاذا سمحت الدولة بانشاء جامعة خاصة بمصاريف . ففضلا عن ان ذلك قد يحتوى تعارضا مع نصوص الدستور . فانه يتضمن اخلالا لمفهوم الولاء كما سبق ايضاحه اذا ان التميز فى نطاق التعليم لن يكون على اساس مايتمتع به الفـرد من امكانيات وملكات ذهنيه ونفسيه . ولكن على اساس مقدرته المالية وقد يجيب البعض بان الامر لا يتضمن تعـارضا وان الـدولة لن تتخلى عـن واجبهـا ازاء مواطنيها وان الامر المعروض هو جامعة خاصة بمصاريف على غـرار المـدارس الخاصه ؟ هذا التساؤل قد يبدو فى ظاهره صحيحا ولكنه فى حقيقته يتضمن اخـلالا بمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه دستوريا ـ المادة ٨ مـن الـدستور) وذلك لامرين

الامر الاول انه لايمكن قياس مرحلة التعليم الجـامعى بمـراحل التعليـم قبـل الجامعيه فالغرض منهما جد مختلف . فعلى حين ان الهدف الرئيسى مـن مـرحلة التعليم قبل الجامعية هو تهيئة الفرد ـ اذا كانت امكانياته الذهنية تسمح بذلك ـ لمرحلة التعليم الجامعى . فان الهدف من التعليم الجـامعى هـو تخـريج كوادر يستوعبها سوق العمل وهو مايقودنا الى الامر الثانى

الامر الثانى انه وان كان انشاء الجامعة الاهلية لايعنى تخلى الدوله عن واجبها ازاء مواطنيها بتوفير التعليم لهم فى الجامعات الاخرى فان خريجى هذه الجامعات لن يجدوا لهم فرصة فى سوق العمل ففضلا عن استبعادهم ابتداء من سوق العمل الحر بالنص فى اعلانات التوظيف ـ يفضل خريجو الجامعة الاهلية ـ . وهو امـر نلاحظه فى اعلانات التوظيف حاليا ـ يفضل خريجو الجامعة الامريكية ـ . فان عدم قيام الدولة بتوفير فرص عمل لهؤلاء الخريجيين ـ على الـرغم مـن النص على ذلك دستوريا م ١٣ ـ يفقد الشهادة الجامعية قيمتها الفعلية والعبرة دائما بـالواقع العملى فضلا عما تقدم فان التعليم الجامعى لايصلح ان يـكون محـلا OBJET لمشروع استثمارى بمعنى انه لايتصور ان يستثمر المال بهدف تحقيـق عـائد فى مجال التعليم الجامعى ذلك لانه من ناحيه مكلف جدا ومن ثم فلا يتصور ان يحقق



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

عائدا . ومن ناحية اخرى فانه لايمكن القياس على بعض المؤسسات العلمية الغربية التى قام بانشائها مجموعة من الافراد . فعلاوة على اختلاف الظروف الاجتماعية و الاقتصادية فى المجتمعات العربية عن المجتمع المصرى فان تلك المؤسسات العلمية تتلقى غالبا عونا ماليا من الدولة ومن الشركات المالية الكبرى ناهيك عن انها تستفيد فى الاغلب الاعم من عائد مالى مستمر ناتج عن رصد بعض الاوقاف . وهو امر لايمكن تصوره منذ الغاء نظام الوقف فى مصر

فاذا كنا نريد اصلاح التعليم فى مصر باعتباره من اهم مقومات ازدهار الدول وتقدمها . فانه يتعين اعادة النظر بصورة جديدة فى السياسة التعليمية سواء فى مراحل التعليم قبل الجامعية او فى مرحلة التعليم الجامعى

فاذا كان التعليم حق تكفله الدولة (م ١٨ من الدستور) فان ذلك يجب ان يرتبط بتطوير دور المدرسة بجعلها اداة اختيار .

UNE MACHINE A SELECTICNNEE بحيث لايصلح للتعليم بعد الالزامى الا من كانت امكانياته الذهنية تسمح له بذلك وهكذا حتى مرحلة التعليم الجامعى فالمدرسة يجب ان تكون اداة اختيار و لايتضمن ذلك اعتداء على مبدأ تكافؤ الفرص فذلك المبدأ لايعنى المساواة المطلقه فهذا أمر مستحيل . نظرا لتفاوت الملكات الذهنية و الامكانيات النفسية للبشر ولكن ذلك المبدأ يعنى ان هناك مساواة على ضوء امكانيات كل فرد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أمـــايـــو

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

نعمان جمعة.. غيَّر جلده!!

يهاجم الجامعة الأهلية بشعارات الماركسيين!!

● في الوقت الذي يجتهد فيه علماء مصر والمهتمون بالعملية التعليمية بوضع الأسس والضوابط للجامعة الأهلية وجمع التبرعات اللازمة لها يخرج علينا الدكتور نعمان جمعة برفع شعارات الشيوعيين في وجه هذا المشروع القومي الكبير

● والنقيب يعترض على الجامعة الأهلية بالحجج والبراهين لكنه كعادته يتجاوز حدود النقد المباح ويدخل في دائرة خلط الأوراق والمغالطات

● استمع إلى الأستاذ الدكتور وهو ينافس ويعترض [...] إنه يقول [...] الفرق بين الجامعة الأهلية والجامعات الحكومية . هو تماما مثل الفرق بين ابن الأمريكية و ابن الجارية وابن الأمريكية يأكل بقلاوة وبغاشة . وابن الجارية يأكل الخبز الجاف وقليل من الماء

● ويقول أيضا [...] مصر بلد الغلابة يهمل تحرير الاقتصاد والانفتاح . ويفتقر إلى التعليم الغالي لكي يتجه إلى المجهول ويحطم القائم منه

● ثم يتساءل [...] كمن لم يعرف [...] هل هي أهلية فعلا ؟ وإن كانت كذلك فلم لا يترك ذلك إلى المبادرات الخاصة دون تأسيس جمعية تتولى جمع المال وإقامة المنشآت وتعيين الأساتذة وتحديد مواد الدراسة ؟

● التعليق

● بعد كل ما مر [...] الدكتور نعمان جمعة بصفته [illegible]

[illegible]



المصدر : أمـــايـــو

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● سه عهد نصبح حدمعه لاهمه مسروع محدمه لحرك بوصبه س حر بسمه وسعدد فصلا عن بها سدر سدسه محرر لاقتصادى بى سهحها مصر حاب وبى بفسح برس المار حاص فرصه لاسهام سور فعر في محقو صموحب اسمه

● ركز دور معهد اسعدد معهد عن معهد لاهى واسصر و مرطد و مرىك عن سسر مار مد ى عدد ؤ حدهره محدمعه لامركه وعد سد كسب حسعه سرو ولاسس معوس عن معهد معدر مصرىف درسه وكان ومرر هدف فدر سدسد عسمه رعد ى مصرىعه سرسه مصر و : مع حسه سوب وعد موسع لالم محعب سسار هر هو حر د عسب كمصرس حلال للاحدب ى سرسو عمر محمعب لاهد ؤ مصر

● در مواعه معور موصوعه دكور معمر فقد سمى رس مسعار ب مركسه



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

لفت نظر

يبدو ان الحديث في قضية الطلاب المحولين من الجامعات الاجنبية وجامعة بيروت العربية الى الكليات المناظرة بالجامعات المصرية لم ينته بعد . ومازالت علامات الاستفهام حائرة امام موقف الجامعات من تطبيق احكام القضاء التي صدرت في هذا الموضوع صحيح ان ما صدر من احكام حتى الان . كان بخصوص حالات فردية اقام اصحابها دعاوى باسمائهم امام القضاء . ولكن المنطق يقضي بان ماينطبق على حالة معينة لابد ان يسرى على جميع الحالات المماثلة

ونظرا لفشل الجهات المختصة في احتواء الازمة التي فجرتها هذه القضية . واثارتها الصحف وناقشها مجلس الشعب . فقد اخذت طريقها للقضاء ليقول كلمته فيها . واعلن الدكتور حسين كامل بهاءالدين وزير التعليم التزامه بتنفيذ اى حكم قضائي يصدر لصالح الطلاب وبالفعل كان الرجل عند كلمته وقبل جميع الطلاب الذين حكم القضاء لصالحهم ولم ترفض الجامعات اوراق اى طالب منهم ولكنها رفضت تطبيق الاحكام على الحالات المماثلة من الطلاب الدين لاتختلف حالاتهم عن الاخرين . وقد تسبب نظر القضية امام المحاكم في ضياع نسبة كبيرة من الساعات الدراسية على الطلاب . وتاخيرهم في استذكار الدروس وتحصيل المحاضرات الدراسية كما تسبب ذلك في اضرار مالية كبيرة وصلت الى الاف الجنيهات . كمصاريف للقضية وكان يجب على الجهات المعنية ان تراعي مصلحة الطلاب وتقوم بتطبيق اى حكم يصدر في حالة معينة على جميع الحالات المماثلة بدون استثناء توفيرا للمصاعب والمتاعب التي يواجهها اولياء الامور وابناؤهم امام ساحات المحاكم كما كان يجب على الجهات المعنية ان تدرس حالات الطلاب وتقيسها على اى حكم قضائي صالح للتنفيذ بدلا من حرمان كثير من الطلاب من الالتحاق بالجامعات وضياع مستقبلهم لانهم لايملكون مصاريف القضية التي تحتاج الى اموال يعجز بعضهم عن تدبيرها وفي الاسبوع الماضي قضت محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بالغاء قرار مجلس جامعة الاسكندرية الخاص بمنع تحويل طلاب جامعة بيروت الى الفرقة الثانية بكليات التجارة والاداب والحقوق . هذا الحكم صالح للتطبيق على جميع المحولين من جامعة بيروت الى مختلف الجامعات المصرية . ولم يوجد طالب تختلف حالته في الشروط والقواعد والمجموع الذى حصل عليه والكلية التي كان مقيدا بها عن طالب اخر وبدلا من ان تسمح الجامعات لطلاب بيروت بالتحويل طبقا للاحكام الصادرة نجدها تعاند وتكابر وترفض قبول طلاب بيروت غير القادرين على رفع قضايا امام المحاكم بحجج ومبررات واهية . ان طلاب بيروت ليس لهم حق في التحويل بالرغم من ان امتحاناتهم تجرى في جامعة الاسكندرية وتحت اشراف اساتذتها كما انهم جميعا انتقلوا من الفرقة الاولى الى الثانية وسبق ان قبلتهم الجامعات على مدار الاعوام الماضية فلماذا كل هذا العناد ؟

زكي السعدني



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢



مازلت أؤمن بان الجامعة هى الحصن الحصين للأمة الذى يدفع عنها عوائل الطفيليات التى تحاول تلويث كل ما هو شريف ونظيف فى الامة المصرية فالجامعة ليست فقط مجرد عقل للأمة ، ولكنها القلعة التى تحمى كل ملكات المجتمع وتنتج الجيوش القادرة على طرد كل خبيث ولكن للأسف هناك من يحاول ان يلوث دور الجامعة . ويدخل إليها اساليب عصر الهباشة الذين نخروا جسد الامة كالسوس - لانهم يرفضون ان يبقى فى مصر مكان نظيف

وإذا كانت السرقات الادبية قد تفشت وتحولت إلى قضايا وفضائح امام المحاكم وإذا كانت عمليات سرقة الأبحاث العلمية قد تعدت الوقائع الفردية واصبحت من الظواهر المتكررة ، فإن جريمة اخرى دخلت جامعاتنا للاسف - وهى جريمة إن لم نسرع فى مواجهتها فسوف تنهار - اخر التقاليد العريقة لجامعاتنا العريقة

الحكاية ببساطة - ان الدكتور محمد يسرى خميس استاذ جراحة الحيوان بكلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة اكتشف تزوير توقيعه على رسالة جامعية ، للحصول على الدكتوراه ، وانها - بناء على هذا التوقيع - اصبحت صالحة للمناقشة

فقد كان الدكتور يسرى خميس احد إثنين مكلفين بالإشراف على رسالة الدكتوراه التى يعدها الرائد طبيب م م م للأكاديمية الطبية العسكرية . عن «دراسة وتقييم اثار توسيع الحلب فى حيوانات التجارب » ثم فوجىء بمن يخطره بان لجنة المناقشة قد انتهت منذ حوالى عام من مناقشة الطالب وفوجىء الدكتور يسرى خميس إذ كيف يحدث هذا بينما هو لم يوقع على ان الرسالة صالحة للمناقشة ، فضلا عن انه لم يرها قط فى شكلها المكتمل »

ولم يسكت الرجل ، بل ارسل رسالة عاجلة الى رئيس جامعة عين شمس يخطره فيها بالواقعة ويقول «اغلب الظن ان هناك عملية تزوير او نصب قد تمت على جميع الأطراف - مما يتعارض مع أبجديات اخلاقيات الجامعة » وطلب الدكتور يسرى خميس من رئيس الجامعة إحالة الموضوع - لخطورته - للفحص والتحقيق لوقف مثل هذه النماذج الخربة والمخربة عند حدها .

وقد ارسل الدكتور يسرى خميس صوره من تقرير الصلاحية لمناقشة رسالة الدكتوراه وعليها توقيعه الذى يطعن بتزويره . وكل هذه مستندات تحت يدى

والقضية التى نثيرها اليوم تعنى ان الطبيب الباحث عمد الى تزوير توقيع الاستاذ المشرف حتى يمكن له تمرير الرسالة ، إما لضعف فيها ، وإما لانه يريد تمريرها بسرعة ، لا تتناسب مع اهمية دقة البحث العلمى وإلا فلماذا يلجأ لذلك وهل بينه وبين الاستاذ المشرف ما يدفع هذا الأستاذ الى الطعن فى صحة توقيعه او ان الرسالة ليست على المستوى الذى يجعل الباحث يتمسك بحقه فى ان يراجعها الأستاذ كامله وفى صورتها النهائية ولهذا لجا الى فعلته

القضية اخطر من مجرد الطعن فى توقيع ، او تزوير توقيع استاذ مشرف ولكنها فى نظرى ايضا مسئولية الجامعة التى ناقشت مقدم الرسالة لانه كان يجب على لجنة المناقشة العودة الى لجنة الإشراف على الرسالة على الاقل حتى تتواصل العلاقات والابحاث . وتسد الثغرات

لا اعرف ماذا فعل رئيس جامعة عين شمس وهو الأستاذ الجامعى الكبير ولا ماذا فعلت الاكاديمية الطبية العسكرية إذ كما يقول الدكتور يسرى «الجامعة عزيزة علينا فهى عقل الامة ووزارة الدفاع عزيزة ايضا علينا ، لانها درع الامة»

عباس الطرابيلى

٦١٧



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

كلمة حب

● ● الجامعة الاهلية يعنى جامعة غير حكومية .. مثل المدارس الخاصة والجامعة الامريكية .. ولاعلاقة لها بالحكومة .. ولذلك فانه من الغريب ان تشغل الحكومة نفسها بالجامعة الاهلية .. فالجامعة الامريكية موجودة .. والحكومة لاتشرف عليها .. وفى المقابل لاتعترف بشهادتها .. والحاجة الى الجامعة الاهلية نشات عندما عجز بعض الاولاد عن دخول الجامعة المصرية وذهبوا الى جامعات الخارج ودفعوا كثيرا .. وعادوا من الابواب الخلفية .. وعلمناهم التحايل من اول السلم .. ولو كان فى مصر جامعة اهلية لانتهت المشكلة .

● ● وجامعة القاهرة بدأت جامعة اهلية .. تبرعت بالارض اميرة مصرية من اسرة محمد على .. وتبرع الباشوات بتكاليف البناء .. وقامت الجامعة .. وكان اسمها جامعة فؤاد الاول .. ويمكن ان تنشأ الجامعة الاهلية بنفس الاسلوب .. والحكومة امامها ان تشرف على مناهجها وتعترف بشهادتها .. او ترفع يدها عنها مثل الجامعة الامريكية الموجودة فى قلب القاهرة .. لذلك فانه من غير المفهوم ان تتعرض حكومة بأى شكل من الاشكال للجامعة الاهلية .. وهى حاليا تصرح مرة ضد الجامعة ومرة معها .. مما يعكس عدم استقرار الحكومة على رأى واحد .. كما ان الحكومة تضع انفها فى بناء الجامعة وتكاليفها .. واذا حدث ذلك لم تكن جامعة اهلية . ولكن الحكومة تريد الاشراف على البناء لان الاشراف فيه مكسب !! ومعظم المشروعات التى تقوم بها الحكومة من اجل العمولات قبل ان يكون ذلك من اجل مصر . وحتى ونحن نفكر فى بيع القطاع العام تقوم الحكومة بالتوسع فى بناء القطاع العام وتضع خطة .. مع ان الاقتصاد الحر لايقوم على خطة حكومية .. بل يترك كل شىء للقطاع الخاص .

● ● ونحن امامنا تجربة .. مثلا معدل التنمية والبناء فى الغردقة اعلى كثيرا من معدل البناء والتنمية فى الساحل الشمالى وفى باقى البحر الاحمر .. والسبب ان القطاع الخاص هو الذى يبنى فى الغردقة .. ويتعاون معه المحافظ .. وترفع يد اجهزة الاسكان والتعمير عن الغردقة .. حتى اصبح فيها عدد الغرف السياحية اضعاف ما فى فنادق محافظة الجيزة .. ولكن اجهزة الاسكان تفرض نفسها على مشروعات الساحل الشمالى وباقى البحر الاحمر .. ولذلك تسير التنمية بمعدل بطىء .. واحيانا تتصرف وزارة الاسكان بحقد شديد على المنتفعين فى الساحل الشمالى .. فقد بنت وباعت وسلمت فى احدى قرى الساحل الشمالى ثم اكتشف ان مساحة الشاطىء واسعة فأقامت فيلات اخرى امام فيلات الصف الاول .. ضد العقد وضد الاخلاق ولو فعلها مقاول قطاع خاص لطالبنا باعدامه .. ولكن الحكومة تفعل وتبيع وتتقاضى وكله ماشى .. ولذلك نجد العمل يسير مثل سلحفاة !! وينفر المتعاملين مع الحكومة !!

محمد الحيوان



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

وقف عميد آداب طنطا وآخرين وإحالتهم لمجلس تأديب بتهمة تزوير النتيجة

كتبت كريمة عبدالرازق :

أصدر الدكتور العشري حسين رئيس جامعة طنطا قرارا بوقف الدكتور عبدالرحيم رلط عميد آداب طنطا ، والدكتور عبدالسلام أحمدى الشيخ وكيل الكليه والدكتور محمد عبدالحميد شرف الدين الشاعر المدرس بالكليه وإلهام عبدالرحمن يوسف المدرس المساعد بالكلية عن العمل وتحويلهم لمجلس تأديب .

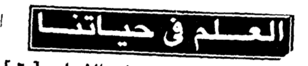
جاء هذا بعد نتيجة التحقيقات التي أجراها الدكتور عاطف البنا المستشار القانوني لرئيس الجامعة حول ما نسب اليهم من اتهام بتزوير نتيجة ابنه وكيل الآداب بالجامعة وقال المحقق في تقريره أن سلوك هؤلاء متسم وغير مطابق للأمانة العلمية والخلق والتقاليد الجامعية مما يعد اخلالا بالثقة المنوطة بهم .

أصدر رئيس الجامعة قرارا بتولي الدكتور شوقي خاطر نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا مهام عمادة الكلية الى جانب عمله وقرر تشكيل مجلس تأديب برئاسة الدكتور شوقي خاطر نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا للأربعة الموقوفين



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٢



نــدوة التعليــم واهتمامــات النــاس [٦]

التعليــم الفنـــى وارتباطــه بالصناعــة

اليوم نتحدث عن التعليم الفنى من خلال مناقشات وقرارات المؤتمر السنوى للجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية وهو الموضوع الذى ناقشه علماء مصر وخبراؤها باستفاضة باعتبار - التعليم الفنى ركيزة اساسية من ركائز التعليم فى مصر والذى يتصل مباشرة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

علماء مصر يقولون انه لايجب دائما ان نبدا من جديد وينبغى البناء على ما ارسيناه وماتوصلنا اليه من تراكم الخبرة والاسلوب العلمي قد اثبتت فوائده الكبيرة وجدواه فى كل وقت وكل مجال ومن هنا نعيد الى الذاكرة ماحدث فى مجالات يجب التفكير والتدبر لتكرار ايجابياتنا فيها مثل ربط التعليم الفني بمواقع الانتاج واحتياجاته وربط البحث العلمي التطبيقي بحاجات الصناعة وتطوير التعليم الفنى وتخريج العمالة الماهرة فى المرحلة المتوسطة اولا ثم الانتقال الى المستويات الاعلى لانتاج منتجات متطورة تفى باشباع حاجات السوق المحلية وتتيح القدر الملائم كما وجودة لاسواق التصدير العالمية

ولان التعليم الفنى قضية ملحة فى مصر وان دخلنا من الزراعة نتيجة مساهمته ٤ / من المساحة الاجمالية لارض مصر ولاننا يجب علينا استثمار القوى البشرية مثل من سبقونا الى تحقيق مستويات عالية من النمو والتنمية من اجل كل هذا فان تصميم تطوير التعليم الفنى لابد ان يدرس متغيرات السوق وثورة المعلومات والتفاعل مع البيئة والتزامن مع عملية التقدم ومشاكل نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات الذاتية

والمهم ان الاعتبار للتعليم الفنى سوف يعود اذا تم العثور على اب شرعي له واذا انشئت المدارس فى بيئة صناعية واذا تم التركيز على تعليم اللغات الاجنبية وعلوم البيئة والالكترونيات والتكنولوجيا الصناعية والحواسب الالية والتدريس العملى للطلاب وفتح الدراسات التكميلية والترقية الى المستويات الاعلى□

« المحرر »



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٢

جامعــة الازهــر بين التعــددية واحــادية الفكــر

ان العمل الذى يفتقد الرؤية والايديولوجية يفقد الاستمرارية . فالمبادىء هى الضمان لاستمرار العمل بعد غياب الاشخاص وهى الضمان لانضمام الافراد بلا اعتماد على الروابط الشخصية او الشكلية .

د . محمد شعلان
استاذ بطب الازهر

ومن هنا كان لابد لهذا التيار من فلسفة ومبادىء تعبر عنه ولعلها فلسفة تدور حول جعل الانتماء الدينى فى ممارسته للشعائر والعبادات قاصر على علاقة العبد وربه دون الضغط الجماعى الذى يعرف المتدين بممارسات شعائرية او طقوس مظهرية مثل اللحية او الحجاب . ولكن العقيدة الدينية هنا تقاس بمدى قدرة الفرد على ممارسه قيمة الدينية بدون مسميات او شعارات كأن يعمل العمل الصالح ، ويجعل من العمل عبادة لا مجرد سبيل للرزق ، ويقدس خلق الله وارضه من الناعوصة الى الانسان فلا يفرق فى احسانه للعباد بين مسلم ونصرانى او عربى او اعجمى او متدين وملحد انه يقبل حق حرية العقيدة والتفسير ولايجعل من نفسه اماما او كاهنا يتوسط بين العبد وربه او يحتكر التفسير لخدمة اغراضه انه يقبل بالاختلاف فى الفكر ولكنه يلتقى حول الاتفاق فى العمل فقد يختلف اصحاب الدين او المذهب او حتى الجماعة الدينية الصغيرة اذا ما اقتصر انشغالهم بامور العقيدة والتفسير ، اختلافا قد يصل الى التكفير المتبادل والحكم بالاعدام وتنفيذه اما الذين يدفعهم ايمانهم الدينى الى العمل الصالح فهؤلاء منهجهم العمل الذى يملى اتفاقا مهما كانت الاختلافات العقائدية فهناك حد ادنى من الاعمال لايختلف عليها اصحاب العقائد المختلفة مثل اهمية النظافة والجمال والمحافظة على البيئة ومن خلال العمل المشترك يكسب جميع الاطراف وتختفى او تنكمش قضية الاختلافات العقائدية والصراعات التى تشل الحركة وتنشر البغضاء والعنف او السلبية

هذا التيار بدأ فى الظهور وان لم يكن يملك القوة التنظيمية التى تجعله يكتسب الفعاليه والقدرة على القيادة لقاعدة اوسع من الجماهير وبالتالى الوصول الى مواقع مؤثرة فى الجهاز الحكومى واذا ظهر ونجح فسرعان مايستوعبه ويبتلعه الجهاز الحكومى كما حدث لفكرة قوافل تنمية البيئة التى اخذ الريادة فيها طلاب الازهر فقد تحولت الى قرار وزارى ونواب رؤساء جامعات مخصصين لها وهيئه قومية لقوافل تنمية البيئة فيع على قمتها اشخاص هم من صلب النظام الحكومى فوئدت فور مولدها

الا ان الحاجه اليها موجودة وظهورها امر تلقائى ومن الطبيعى الا يلقى تأييدا من الجهاز الحكومى بل يلقى المقاومة والحرب الخفية مثل شغل قيادته بقضايا فرعية ومحاكمتهم فى مخالفات ادارية لاتعكس اخطاء جوهرية وهذا ما عانينا منه ومازلنا من قبل الادارات السابقة والحالية فى الجامعة فقد شنت حرب نفسية محواها التشهير حول تلون هذا الاتجاه بأنه يستخدم اساليب شيوعية لتحقيق اهداف امريكية صهيونية او علمانية لا دينية ومتخفية وراء تمسك بقيم دينية

ان غياب الرؤية العامة ينعكس على غياب الرؤية فى الادارات للمؤسسات العلمية والثقافيه مما يجعلها تقصر اعمالها على الانشغال بالقضايا الفرعية من تحقيقات مطولة حول قضايا تفصيلية او تافهة بدلا من حلها بجلسة مصالحة قصيرة فى اطار المواجهة المباشرة او الوساطة او التحكيم بواسطة القائد فرئيس الجامعة ليس فقط موظف ادارى او محققا او شرطيا بدرجة وزير ولكنه فى المقام الاول قائد ومدير وجامع لا مفرق وعادل مصلح لاجهة ادعاء واتهام وتحقيق لقد ان الأوان للحد من تحويل الامور الادارية الى التحقيقات القانونية التى انغمست فى تفاصيل التحقيقات واغرقت معها رؤساء الجامعة فيها بما لم يدع لهم الوقت او الصفاء الذهنى الذى يسمح لهم بالرؤية الرؤية هى المطلوبة لتوفير الفلسفة وراء ذلك الاحتياج للتعددية وللعمل التطوعى والتلقائى وللمبادرات الفردية هى التى تؤمن بحق كل زهرة ان تتفتح دون ان يكون لوجود مبدا او توجه او نشاط نفى لغيره او تصارع معه يشل الحركة

المدير الناجح هو الذى يسمح للتعدد ان يتحول الى تناغم وهارمونية تخرج عنها سيمفونية متسقة لا نواح وصراخ

ان مثل هذا الموقف هو تعبير عن قوة ورؤية وليس عن ضعف وغياب رؤية . والرؤية هى رؤية تتمشى مع التطور الحضارى الانسانى الذى يرى فى التعددية اثراء وليس تعارضا ومكسبا متبادلا لا مكسبا مقابل خسارة ناهيك عن الخسارة المتبادلة التى غالبا ما نبتلى بها

ان رسالة الجامعات عامة وجامعة الازهر خاصة تتطلب مثل هذا الاتساع فى الرؤية فهى بحكم تراثها الاسلامى تملك ميزة ان الاسلام سواء كدين او كحضارة هو اكثر الاديان احتراما لغيره ولكافة الانبياء بما فيهم من لم يقصصهم علينا القرآن الكريم الذى لم تخل امه من نذير منهم

الاسلام كدين وحضارة يستوعب المعتقدات الاخرى ويتحملها ويرحب بالتعدد بين الاجناس والاعراق والاوطان المختلفة ويشجع الحوار والفكر والعلم لا مجرد الطاعة لامام او حاكم

ومن هنا كان الازهر هو الاولى بالمبادرة لفتح ابوابه للحوار سواء داخليا من المجتمع المصرى او خارجيا بدلا من ان يزداد انغلاقا على نفسه بدءا من حد القبول فى كلياته على خريجى معاهده الازهرية . ووضع عقبات امام من يريد ان يلتحق بالدراسات العليا (عام كامل للتفرغ للدراسات الدينية المكثفة والمبنية على حشر المعلومات يمنع التفكير وربما ينفر من الدين) بالمعروف ان كثيرا من المفكرين الذى اضافوا للفكر الاسلامى او العقائديين الذين عملوا بالعقيدة الاسلامية جاءوا من خارج التعليم الفقهى الدينى

ان سياسة الانغلاق المتزايد الذى تسير عليها جامعة الازهر فى حاجة الى اعادة النظر

اذا كان هناك حلم بالعودة الى الاسلام فالعودة بمعناها التاريخى هى عودة الى المبادىء فى اطار الواقع لا عودة بالواقع الى تفاصيل الماضى وهى بالتأكيد يجب ان تبتعد عن العودة مرورا بالتسلسل الزمنى الذى يسمل عصور الظلام



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومحاكم التفتيش والتفكير والحروب الاهلية والانغلاق الفكرى

هناك مفهوم متطور وحديث للعودة الى الدين وهو التوجه الانسانى العالمى لان تكون المبادىء والقيم الروحية التى تتفق عليها جميع الاديان هى الدافع الذى يحرك تطور المجتمع الى الامام آخذا فى الاعتبار التطورات العلمية والفكرية دون اتهامها بانها بدع غربية مستوردة تستهدف تدمير الاسلام من الداخل .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢



لغتنا الجميلة ـ وتعريب الطب

ينطلق معظم ما يدور حول تعريب الطب وتعريب العلوم عامه . من فكرة معينه وهي أن الوظيفه الأساسيه للغه هي الاتصال . و نقل الافكار والخبرة ومن هذا المنطلق تنبع كل الحجج و المقولات فعند البعض ان الوسيله المثلى لنقل المعلومات هي اللغه الانجليزيه . وعند البعض الاخر أن لغتنا القوميه هي الاجدر بهذه الوظيفه

د . سمير حنا صادق
أستاذ بطب عين شمس

وهذا الجدال باكمله مبني على فرض خاطيء فليس ـ نقل الأفكار هو الوظيفه الاساسيه للغه ولو كان الامر كذلك لكنا نملك ترف ان ننقل الافكار بالوسيله التي نريدها بل ان اللغه ليست الوسيله الوحيده للاتصال ونقل الافكار كما يعلم المتخصصون . فالاشاره باليد وعضلات الوجه وتموج الصوت والصوره قد تكون ابلغ في اتمام الاتصال من اللغه

ولكن للغه وظيفه أخرى هامه و اساسيه هي خلق الافكار نعم اللغه هي الفكر نفسه ان الأفكار ما هي الا كلمات تدور في العقل . وبدون الكلمات لا توجد الأفكار فبدون كلمه ـ البخل ـ لا توجد الفكره وبدون كلمه ـ كرم لا تتضح الموقف ـ وقس على ذلك في الارقام والمعاني المختلفه بل ان مراكز الكلام والفكر والعمل في المخ اليسرى ملاصقه في النصف الايسر من القشره المخيه وترتبط بعضها ارتباطا وثيقا انظر الى سيده من اي جنس او لون تحاول ـ لصمم ـ اسره وتجرى لسانها (عضو الكلام) يتحرك يمينا وشمالا بغير وعي وانظر الى انسان مستغرق في التفكير وتجري شفتيه بتحركان كانه يتكلم فالفكر كلام محبط .

ولكل هذه الاسباب أصبحت علوم اللغه Linguitsics تمثل حجر الزاويه و الكثير من العلوم الانسانيه كعلم النفس وفي الكثير من الاتجاهات الفلسفيه كالوضعيه المنطقيه

وقد اصبح ايجاد الكلمات المناسبه والاوصاف المفهومة . تمثل عنق الزجاجه بالنسبه لعلماء الطبيعه لتفسير مفاهيم معينة مثل البعد الرابع . و. الثقب الاسود . و ضد المادة . الخ

صحيح ان اللغة العربيه غنيه بما يثري الفكر ولكن اي فكر ؟ ان في اللغه العربيه عشرات الكلمات التي تصف الناقه . بل هناك اربع كلمات تحدد كل منها بالضبط نوعيه الناقه بناء على حجم ما تدرره من لبن . وهناك ايضا عشرات من الكلمات العربيه في وصف كل من السيف والاسد والحصان الخ

فلو بعدنا عن الناقه والاسد والسيف . واخذنا مفهوما معينا مما يتعامل معه العالم الحديث كل لحظه من الحياة اليوميه مثل مفهوم دقه القياس . وتمييزه عن عدم الدقه . لوجدنا في اللغه الانجليزيه عشرات الكلمات التي توضح بالضبط عما نتحدث والتي تصف مصدر الخطأ وعدم الدقه والتي تحدد العلاج ومن هذه الكلمات مثلا

Bias , Precision , Accuracy , Repeatability , Reliability , Sensitivity , Specificity , Etc Interference وكل من هذه الكلمات يرتبط بمعنى أو فكرة معينه . وبدونها تغيب عن الفكر امور عديده مما فيه الخير و النفع للمجتمع

وكما كان الصينيون القدماء يضعون أقدام بناتهم في احذيه حديديه لمنعها من النمو كذلك فعلنا نحن بلغتنا . فاوقفنا نموها وحرمناها من فرصه الازدهار والاثمار بحجبها عن ضوء الشمس وبعزلها عن الاستعمال في أوجه الحياة المتطورة

ولقد نتج عن هذا النقص في لغتنا وضع خطير فقد اصبحت الجبهه المتقدمه في مجتمعنا من العلماء والمفكرين يتعاملون بخليط من لغات ثلاث فحوارهم اساسا بالعاميه وكتاباتهم بالعربية . وتفكيرهم ملىء بالكلمات الانجليزيه وغني عن البيان اننا اصبحنا جميعا مصابين بشيزوفرينيا لغوية . وأننا نعزل مجموعات من شعبنا في أطر فكريه مختلفة . وان على اطفالنا جميعا الذين سنواجه بهم العالم عام ٢٠١٠ رجالا وقاده ان يتكلموا ويفكروا ويعيشوا لغه اجنبيه اذا شئنا لهم ان يعيشوا مفاهيم العصر.

فان الحل اذن .

الحل احد امرين

ـ فاما ان نتنازل عن لغتنا القوميه التي ولدنا وعشنا بها ونختار لغه أخرى نفكر ونكتب ونتحدث بها جميعا وليس هناك طبعا من يقبل هذا

ـ واما ان نرتقي بلغتنا ونطورها ولسنا اقل من الاسرائيليين وليست العربيه اقل من العبريه فعلينا ان نطور لغتنا لتعبر عن كافه المفاهيم الحديثه

وليس هناك طريق لذلك انجح واوسع من أن ندرس العلوم باللغه العربيه فنضطر الى ابتكار الكلمات التي تناسب عصرنا . ونجبر طلابنا واساتذتنا على استعمال واستيعاب هذه الكلمات وهذه المعاني ـ ونجبر ـ بذلك ـ



المصدر : الأهــــالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

نلعتنا مر القمقم الذى وضعنا انفسنا فيه

لابد ادن من تعريب العلوم لنطور لغتنا

تبقى مسكله ماذا عن المراجع ، وماذا عن الخدمات الطبيه ،

ووالله لو أجبرنا على قبول انحدار التعليم الطبى من اجل التحاقنا بقطار التقدم لكانت تضحيه صغيرة

ولكن حتى فى هذه الجزئيه فالامر ليس كذلك . لقد عمل كاتب هذه السطور بميدان الطب طالبا وباحثا ومدرسا وممارسا حوالى نصف قرن . وحقائق الموضوع هى كالاتى

– ان مساله العودة الى المراجع الاجنبيه قد اختفت تماما بين الطلبه
● الجميع يقرأون مذكرات . اغلبها مكتوب بلغه انجليزيه ركيكه
– أننا وصلنا الى عصر الاستاذ الذى لا يميز بين حرف وحرف (رغم ما تحمله هذا احيانا من احتلاف فى المعنى (Piles - Bile)

– اننا باصرارنا على التدريس بلغه اجنبيه لا يفهمها الطالب ولا يعرفها الاستاذ قد أضفنا عقبه جديدة (الى جانب عقبات الاعداد الكبيرة وغياب المعامل) فى طريق تعليم الطب
– اننا يمكن مع تعريب التدريس ان نطلب من طلبه الطب والعلوم والهندسه دراسه احدى اللغات الاجنبيه دراسه جادة وان نطلب منهم اجتياز اختبار صعب فى اللغه قبل الحصول على المؤهل
ان اللغه هى الفكر
وفكر الامه أهم و أخطر من أن نتركه للمنافسات السطحيه

المصدر : الأخبار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

أخبار الجامعات

يحررها محمود عارف

بعيداً عن خلط الأوراق :

التعليم .. والمجانية .. والبطالة !

من وقت لآخر تخرج علينا أصوات تحذر من أن تزايد أعداد المقبولين في الجامعات عاما بعد عام يؤدى إلى البطالة ويزيد من تفاقم مشكلات سوق العمل ويعوق تنفيذ خطط التنمية وأن المجانية هي أم الكوارث فيما أصاب التعليم من تدهور، وأنها وراء تفشى الدروس الخصوصية وأنه لاخلاص ولاشفاء من حالة التردى التى أصابت التعليم إلا بتقليل أعداد الداخلين إلى الثانوى العام والتعليم العالى وإلغاء المجانية أو ترشيدها فى تعبير مهذب

وواقع الحال يقول أن المجانية ليست هى السبب فى تدهور التعليم أو فى انتشار الدروس الخصوصية فى المدارس الحكومية لسبب بسيط، أن نارها أكثر اشتعالا فى مدارس اللغات، وهى مدارس خاصة كثير منها بمصروفات باهظة تصل إلى أكثر من ألفى من الجنيهات سنويا ومع ذلك لاتعطى لنا هذه الأصوات تفسيرا عن أسباب انتشار هذه الظاهرة فى مدارس القطاع الخاص

لقد جعلت هذه الأصوات كل همها هو رجم المجانية التى لامست تقريبا، آمال الفقراء ومتوسطى الحال فى الوصول إلى حياة كريمة وأسباب هذا الهجوم لاتخفى على أحد

وعلى الرغم من كل ما يقال من كثرة عدد المقيدين بالجامعات فإن نسبتهم أقل بكثير عما فى الدول المحيطة بنا، فهى فى مصر ١٩.٥٪ من عدد السكان فى فئة العمر (١٨ ـ ٢٣ سنة)، فى حين أنها فى قطر ٢١.٥٪ والأردن ٢٦.٦ ولبنان ٢٧.٤٪، وإسرائيل ٣٤.١٪ وكوريا ٣٧.٧٪، وتتراوح هذه النسبة فى أمريكا وأوربا بين ٥٠ ـ ٥٥٪ وتثبت الدراسات الميدانية أنه كلما ارتفع الإنسان فى تعليمه تضاعفت إنتاجيته وسمو أخلاقه وتعاظم انتماؤه لمجتمعه

إن ربط التعليم بحق العمل مع وجود البطالة الحالية قد يعطى الفرصة لهذه الأصوات بأن تسدد حملتها بالدعوة إلى عدم التوسع فى التعليم

فهل يقبل هذا التفكير والبشرية تستعد بعد سنوات قليلة لاستقبال القرن الواحد والعشرين بآفاقه العلمية اللا محدودة

أليس غريبا أن يكون بيننا حتى الآن من يفكر بعقلية طبقية، مع أن التعليم دعوة من السماء للإنسان بأن يقرأ وأن يتعلم بقدر ما يتحمل مواهبه وقدراته

كما أن محاولة الربط بين التعليم وحق العمل تفكير غير علمي، لأن كليهما ضرورى، وكل منهما يحتاج إليه الإنسان كما أن التعليم لايخدم سوق العمل أو الاقتصاد وحده إنما يخدم أهدافا اجتماعية وإنسانية فى مجملها يحافظ على الأمن القومى والعدل الاجتماعى، فى الحاضر والمستقبل معا

إن بعض هذه الأصوات تأخذ على الشباب اهتمامه بالتعليم، والتدافع على الشهادة الجامعية

وإذا لم يهتم الشباب بالتعليم فبأى شيء تريدون منه أن يهتم "

هل تتصورون لو أن الشباب عزف عن التعليم ولم يحرص عليه ألا يدعو هذا التدافع إلى الفخر والتشجيع وطلب المزيد منه" بدلا من لعنه وإدانته"

إن الأعداد المتخرجة التى قد تبدو زائدة اليوم هى ثروة المستقبل والمستقبل بيد الله، يصنعه الإنسان خليفة الله فى الأرض

والمستقبل لاتصنعه الجهلة والأميون ومتسربو التعليم الأساسى (الابتدائى والإعدادى) يصنعه المؤهلون تأهيلا جيدا

إن البطالة ليست مشكلة جامعية بقدر ما هى مشكلة سوق عمل، إمكاناته محدودة، وموارد لاتتناسب مع زيادة أعداد السكان وتنمية تحتاج إلى تخطيط جيد وعقول لاتبرر الخطأ أو تدافع عن باطل

محمود عارف



المصدر : الأهـــــــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

■■ فى أخطر ندوة رياضية :

وزيــر التعليــم يتعهــد « بالإفــراج » عــن الطفل المصرى من « سجن » المناهج التعليميــة !

لأول مرة هناك تخطيط رياضى لبطولة قبل موعدها بـ ١٢ سنة !

فى تجربة صحفية رائدة تخطى «الأهرام» مرحلة الاكتفاء بالنقد وكشف السلبيات التى غالباً ماتتوقف الصحافه عندها وقدم حلولاً جذرية فى قضية رياضة هامة . ولم يكتف بالحلول إنما جمع الأطراف المعنية . وبهم ومعهم صنع «الأهرام» الخبر . وهذا هو الجديد على عالم الصحافة التى تعيش عمرها تجرى وراء الخبر وتبحث عنه . وفى مرات قليلة جداً قامت هى بصناعته !

إبراهيم حجازى

القضيــة تدهــور مستــوى الرياضة المصرية . وفى مقدمتها كرة القدم التى تحظى باهتمام وتشجيع الشعب كله . وقد ناقشها «الأهرام» على مدى ٢٠ حلقة . تناولت مافيا الفساد الكروى . وخلالها عاد إلى جذور المشكله وكشف عن أوجه القصور وقدم كل الحلول

والخبر هو فى الواقع عدة أخبار هامه جداً . يمكن القول عنها أنها أخطر ماتحقق على الاطلاق وهذه الأخبار ماكانت سترى النور . لولا مبادرة «الأهرام» بالندوة التى دعى اليها الأطراف المعنية بهذه القضية د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والسيد عبدالمنعم عماره رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة . والمهندس سليمان رضا رئيس شركة مصر للألومنيوم ونخبة من خبراء المجلس الأعلى وأسرة الرياضه «بالأهرام» . يتقدمهم عميد النقد الرياضى نجيب المستكاوى

وزير التعليم أعلن موافقته على وضع منهج تعليمى نوعى لمدارس الموهوبين رياضياً . بما يسمح للناشئ بأن يتدرب بصورة عملية وعلمية فى اطار خطة طويلة تنتهى بصناعة نجم على المستوى العالمى

وبجانب هدية وزير التعليم للرياضة . كانت هناك مفاجأة سارة لكل أسرة مصرية ود. حسين كامل بهاء الدين أعلن تعهده بتحرير الطفل المصرى من أسر المناهج التعليمية . ابتداء من العام الدراسى الجديد ، بحذف حقيقى لكل حشو وإضافات على المناهج التعليمية . التى جعلت من التعليم سجناً لكل ابداعات الطفل المصرى ومصدر تعاسة لكل أسرة

ولأول مره على مدى تاريخ الرياضه المصرية بوضع تخطيط علمى حقيقى لمستقبلها . السيد عبدالمنعم عماره رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضه أعلن من الآن استعداد مصر لدورة ٢٠٠٤ الأوليمبية التى تسعى مصر لتنظيمها

ووفقاً للمنطق البسيط فأبطال مصر فى هذه الدوره بين من هم حالياً فى سن المرحلة الابتدائية والاعدادية على أقصى تقدير . وسوف يتم مع نهاية الامتحانات الدراسية تشكيل قوافل رياضية مهمتها مسح كل أرض مصرية بحثاً عن المواهب والتقاطها وضمها الى مدارس الموهوبين التى يمكن القول ان واحدة منها أصبحت فى حكم الحقيقة

وهذه المدرسة هى نتاج فكر يبحث عن التمويل بعيداً عن ميزانية الحكومة المرهقة . وبمبادرة من «الأهرام» فى صنع ذلك . وافق المهندس سليمان رضا رئيس شركة مصر للألومنيوم التى تملك فى صعيد مصر منشآت رياضيــة وتعليمية ضخمة . على أن تتولى الشركة الرعاية الكاملة - غذائياً وصحياً وتدريبياً لمدرسة الرياضيين الموهوبين فى صعيد مصر

ومن جهته أعلن السيد عبدالمنعم عمارة أنه يجرى حالياً فى اطار علمى بحت . تحديد اللعبات الرياضية التى سوف تركز عليها الدولة . لأنه من غير المعقول أن تنفق مصر فى قطاع البطوله على أكثر من ٢٥ لعبة وهو ما لا يحدث فى أمريكا أغنى دولة فى العالم وبمجرد تحديد هذه اللعبات . ستجرى عملية مسح شامله للبحث عن المواهب والتقاطها فى مراحل السن المبكرة . وإلحاقها فى مدارس الموهوبين رياضياً حيث سيخضعون لبرامج تدريب طويلة المدى من وضع خبراء عالميين كل فى لعبته

إنها قصة صناعة البطل التى حارب «الأهرام» من أجلها إلى أن أصبحت واقعاً باعتراف جميع الأطراف المعنية . وقريباً يبدأ العمل بها فى اطار خطة طموحه تهدف إلى إعادة الرياضه المصرية لمكانها الطبيعى على خريطة الرياضة فى العالم

الندوة بالتفصيل ينشرها «الأهرام الرياضى» فى عدده الصادر اليوم الأربعاء



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

لاتلومــــوا التعليـــــم

بين حين واخر ترتفع الاصوات بصيحات الاحتجاج والاستنكار لان التعليم عندنا ـ فيما يقال ـ فاشل في ان (يربي) ابناءنا

وبين حين واخر تشير اصابع الاتهام الى التعليم لانه بدل ان يخرج لنا قوى بشرية تسير المجتمع وتاخذ بيده نحو التقدم يعطينا (اعجاز نخل خاوية) لاتقدم ولاتؤخر بل تعوق وتعطل

د. سعيد اسماعيل على

ولست اهدف بكلماتي التالية مجرد اخراج المتهم من قفص الاتهام لتنطلق زغاريد المعلمين والنظار والاساتذة لان (فتاهم) قد اصبح بريئا وانما لاشير وانبه رافعي الدعوى ان هذا المتهم الماثل امامهم هو فعلا متهم ايضا من وجهة نظر كاتب هذه السطور لكنه مجرد (صبي) للمعلم الكبير . واننا اذا اتجهنا بجهودنا الى الاقتصاص من هذا الصبي او بعلاجه وحده فسوف يفرز لنا المعلم الكبير صبيا اخر وهكذا ومن ثم فان البحث يجب ان يتجه اليه هو .

فمن هو المعلم الكبير ؟

فلنحسب معا ، كم من العمر يقضيه الانسان في الحياة متعلما هنا او هناك لنعرف من هو هذا المعلم الكبير

ان سنوات العمل تنتهي كما نعلم في سن الستين . حسب قانون الخدمة الحكومية . يقضي منها الانسان الذى يتعلم الى اعلى المراحل التعليمية ٨ سنوات تعليم اساسى + ٣ ثانوى + ٤ تعليم عال ١٥ سنة ولو اضفنا اليها ٥ سنوات لاحتمالات الرسوب والتخلف والانقطاع او لحساب الدراسات التي قد تستغرق زمنا اطول مثل الهندسة والطب ، تصبح الفترة في احسن الاحوال عشرين سنة فقط هي التي يقضيها في معاهد التعليم وتبقى اربعون سنة يقضيها خاضعا لفعل مؤثرات وسائط المجتمع المختلفة

والامر لايقف عند هذا الحد ذلك اننا اذا عرفنا ان (صافي) الشهور الدراسية في العام الدراسي في مصر لاتزيد على ستة شهور اى نصف العام فمعنى ذلك ان المتعلم يقضي في معاهد التعليم عشر سنوات في احسن الاحوال والخمسون سنة الباقية يقضيها خارجها .

كذلك اذ عرفنا ان المتعلم يقضي في احسن الاحوال مالايزيد على ثماني ساعات في اليوم فمعنى ذلك انه لايستغرق من العشر سنوات الا ثلثها ، اى ثلاث سنوات وثلث على وجه التقريب

وخلاصة الامر ان المتعلم تعليما عاليا يعيش خارج معاهد التعليم مدة لاتقل عن ست وخمسين سنة وثلث من سنوات عمره فمن يكون صاحب التاثير الحقيقي عليه ؟! ان التعليم هنا لايعدو ان يكون فردا بين العازفين في فرقة موسيقية لايفيده ان يكون وحده عازفا ماهرا لتخرج الانغام عذبة شجية وانما لابد من التناسق والتناغم والتضافر بين كل العازفين بقيادة مايسترو ماهر حتى تعرف تلك الانغام المطلوبة طريقها الى الاسماع .

ومن هنا فاننا نخطيء كثيرا ونحن نوجه الاتهام الى التعليم الذى نقدمه الى طلابنا بانه اذ لايخرج الا انصاف متعلمين وشخصيات من السهل عليها ان ترتمي في احضان العصابات وتمارس صور الانحراف المتعددة . نتصور ان الطريق الى العلاج اذن انما يكمن في البحث عن اسباب قصور هذا التعليم . وهنا تجد البعض يشير الى نوعية المعلم واعداده او ظروفه الخاصة . والبعض يشير الى الدروس الخصوصية واخر الى المجانية . ورابع الى كذا وكذا من الاسباب التي لا انكر دورها واهميتها . ولكنها مجرد ـ ظلال ـ لـ (اصول) هي التي تحتاج الى بحث ودراسة فعلاج وحل . ولعل امثلة لبعض هذه الاصول تعيننا على مزيد من الفهم والوعي .

ان ابناءنا قد شهدوا طوال العقود الثلاثة الماضية من تطور المجتمع الذى يعيشون فيه قدرا كبيرا من التغيرات الحادة مما قد لاتتحمله الاحجار . وان من الحجارة لما يشقق فتخرج منه الانهار . فما بالنا بفتية في عمر الزهور ؟! واستقراء لبعض الوقائع يؤكد لنا دورها الخطير في (تربية) المواطن

والاعتماد على الذات الذى اكدنا لهم طوال الخمسينات والستينات انه الطريق الوحيد امام الدول النامية بصفة خاصة ومصر بصفة اخص للتنمية وكسر قيود التبعية للقوى العظمى التي مافتئت تخفي شراهتها الاستعمارية في ثياب جديدة اصبحوا بعد ذلك يسمعون اسما اخر يطلق على هذه السياسة التي اوصلته بالفعل لان يرى عددا غير قليل من منتجاته الوطنية هذا الاسم هو (الانغلاق) الذى استبدل بما سمى بـ (الانفتاح) وعندما سمعوا للشروح التي سيقت والتبريرات تقبلوه لكنهم حاروا امام ماتبدى لهم من نتائج في اختفاء بعض السلع الوطنية وتفاقم الديون الخارجية وتراكم المخزون السلعي لبعض المنتجات امام منافسة السلع الاجنبية واغراق سوق الاستهلاك بما سمى حقيقة بالسلع الاستفزازية

ويدرس ابناؤنا وبناتنا ان الديمقراطيةاساس لاغنى عنه كي يشعر الانسان بانسانيته وان جوانبها مهما تعددت وبرزت قيمة كل منها مع تفاوت تظل حرية الراى والفكر البطل الاساسى للديمقراطية لكنهم كانوا يرون اباءهم وامهاتهم واقاربهم وجيرانهم في الاغلب والاعم يبدون سلبية ازاء صور الانتخابات والاستفتاءات لاسباب لامجال هنا لتناولها ومع ذلك يسمعون عن نتائج تبالغ في نسبة الحضور ونتائج قد تثار حولها شبهات .

كذلك فهم يلمسون في فترة اختفاء تدريجيا لبعض الاقلام والكتاب لاباعتقال او بسجن كما كان يحدث من قبل ولكن بالمحاصرة وتضييق الخناق حتى يستسلم الكاتب للتقوقع في بيته او يهرب بقلمه خارج الديار عارضا فكره للبيع لمن يدفع على العكس من ذلك تسيدا لاقلام وكتاب مغايرين في الاتجاه ثم بعد فترة اخرى يتم تبديل اجبارى للادوار فتفتح الابواب لمن كان مضيقا عليه بالامس وتغلق في وجه من كان شائعا ومسيدا بالامس وهكذا

ان هذه الامثلة القليلة ـ وغيرها كثير مما يضيق به المقام ـ قد هزت



المصدر : الشعب الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

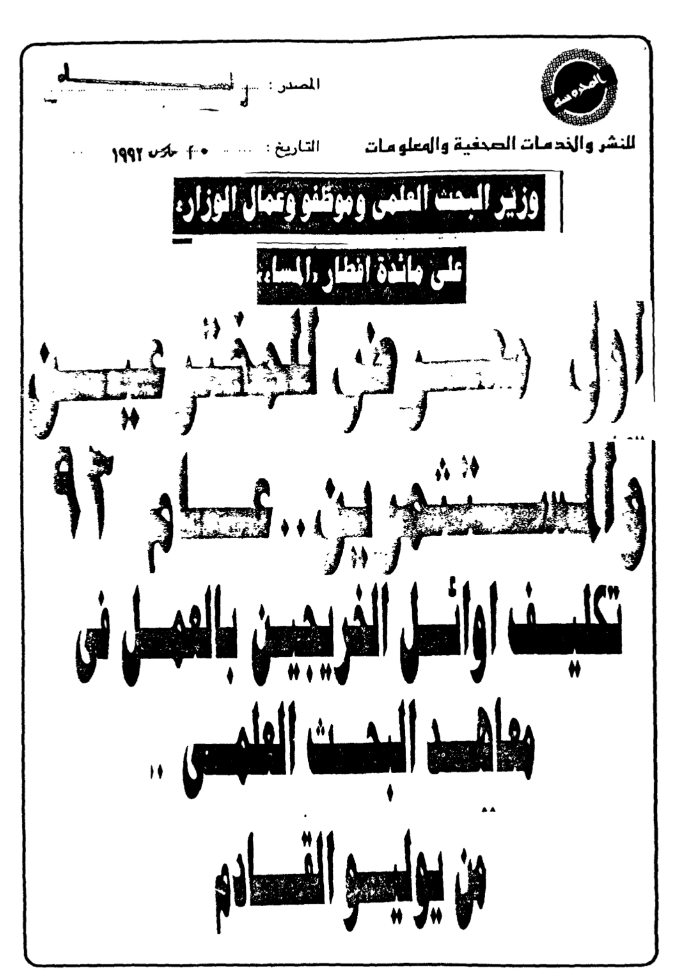
اركان (الامل) الاجتماعي لدى ابنائنا وبناتنا اضفت الضباب والغموض على (العقيدة الاجتماعية) التى تجمع ابناء المجتمع الواحد حولها ليتجهوا فى ظلها الى العمل الدائب والسعى المستمر . مزقت الخيط الذى يربط حبات العقد الذى يزين صدر المجتمع او المسبحة التى يمسكها المؤمن فى يده ليظل ذاكرا خالق الكون فى كل ما يفعل ويفكر

وفى ظل مناخ تسوده هذه الروح تجىء الغربان لتحوم حول الديار وتنتشر اليوم بحثا عما تعفن من جثث او ماتبقى مما اكلته الذئاب وافترسته السباع .. تجىء قيم هابطة لتزيح من امامها القيم البناءة بفعل قانون السوق القائل بان العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة وتظل تتراكم وتكبر لتصبح هى الموجه لحركة المجتمع اكاد اقول لتصبح هى المعلم الحقيقى "

وهكذا يجد ابناؤنا وبناتنا ان الذى يفشل فى التعليم ويعرف طريقه الى عمل طفيلى يعرف طريقه الى بحبوحة العيش والنعيم المقيم وان الذى كد وسهر الليالى لم يصل الى المعالى

وهكذا يجد ابناؤنا وبناتنا قائمة اساتذة جامعات بدات باحمد لطفى السيد وعلى ابراهيم واحمد زكى وطه حسين تضم الان اسماء بعض مهما قل لكنه مشين ومزعج تتردد فى نفس الوقت فى اضابير الشرطة والنيابةوالمحاكم فتعتصر هذه الاخبار قلبه بل تدميه ويتساءل بينه وبين نفسه امن المعقول ان يصير ضمير المجتمع المتمثل فى جامعته الى هذا الحد ؟

وفى ظل السباق الجنونى نحو الاستهلاك المرضى واشتداد وطأة التضخم والتهاب الاسعار يندفع المعلمون والاساتذة ـ الذين يسرى عليهم مايسرى على سائر شرائح المجتمع ـ الى الدروس الخصوصية وافتعال المذكرات وتقرير الكتب ليحصلوا على الدخل الذى يعينهم على هذا السباق المجنون وتتحول قاعات الدرس فى المدارس والجامعات الى (صوان) نتلقى فيه التعازى على (الفقيد) فمن هو الفقيد ؟ التربية ؟ نعم هذا صحيح ولكن اين يتم ذبحها ؟ وعلى يد من ؟ ليس فى معاهد التعليم وانما فى كل صورة من صور الخلل الكبرى فى البنية الاجتماعية وليس على يد المعلمين ولكن على يد كل فرد فى المجتمع شارك فى اى صورة من صور الانحراف ومن هنا فان الاصلاح الحقيقى للتعليم ليصبح هذا التعليم مقترنا بـ (التربية) انما يكون فى كل جهد لاصلاح البنية الاجتماعية فى اسسهاو اصولها .



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

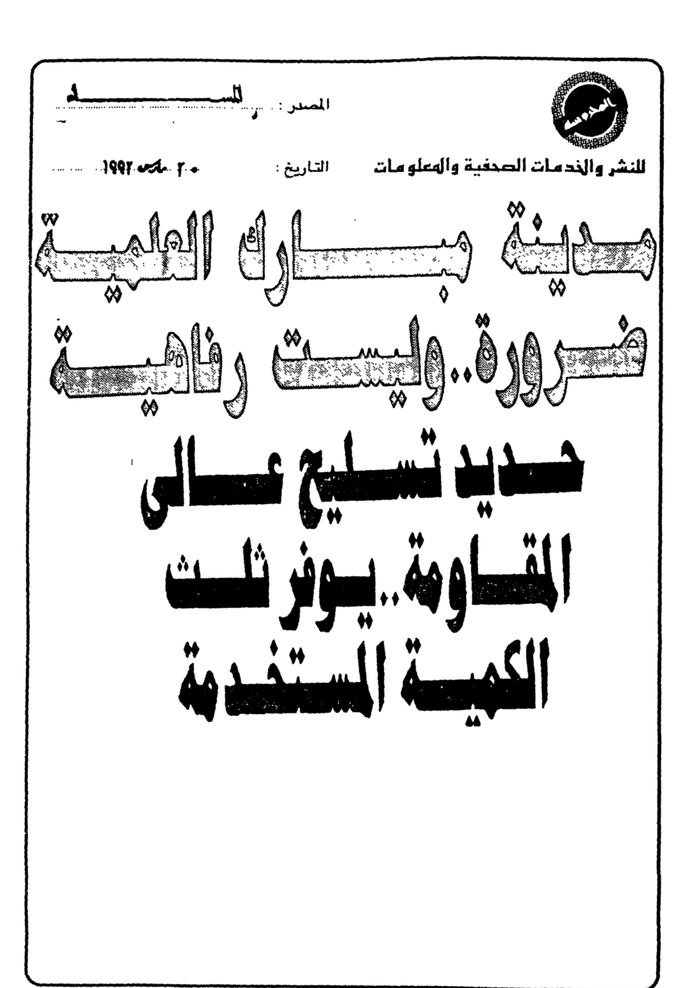
وزير البحث العلمى وموظفو وعمال الوزارة

على مائدة افطار «المساء»

اول مشروع للمخترعين والمبتكرين.. عام ٩٢

تكليف اوائل الخريجين بالعمل فى معاهد البحث العلمى ..

من يوليو القادم



المصدر : المســـد

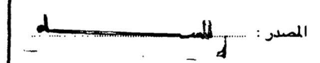
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

مدينة مبارك العلمية ضرورة.. وليست رفاهية

حديد تسليح عالى المقاومة.. يوفر ثلث الكمية المستخدمة





المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

٢٢

كتب ـ عصام سليمان وحنان عبد القادر :

اعلن د . عادل عز وزير البحث العلمي انه سيتم اقامة اول معرض للمخترعين والمستثمرين عام ١٩٩٣ بهدف تحقيق التواصل بين الطرفين .. كما سيتم تكليف ٥٠٠ من اوائل الخريجين بالعمل في معاهد البحث العلمي من يوليو القادم .

قال وزير البحث العلمي خلال لقائه وموظفي وعمال الوزارة على مائدة افطار « المساء » ان مدينة مبارك العلمية تهتم بكل ما هو حديث من علم وتكنولوجيا وتطبيقه في الصناعة والزراعة .. وهي ضرورة للتقدم الاقتصادي وليست رفاهية .

اضاف انه سيتم لاول مرة في مصر انتاج حديد تسليح عالي المقاومة لاستخدامه في الخراسانة المسلحة مما يوفر ثلث الكمية المستخدمة من الحديد .

اشار الوزير الى ان مهمة الوزارة تقتصر على تسجيل براءة الاختراع لحماية حقوق المخترع وتنمية الابتكارات اذا كان المخترع غير قادر من الناحية المادية وهذا واجب اى وزارة بحث علمي في العالم .. أما المستثمر فعليه ان يأتي وينقب اذا كانت هناك اختراعات جيدة تؤدى الى نتائج اقتصادية ملموسة وليس مهمتنا كوزارة بحث علمى انشاء مصنع لكل ابتكار .. فمن اين نأتى بالاموال اللازمة لذلك .

قال د. عادل عز ان تعليمات الرئيس مبارك هى ضرورة تشغيل جميع اوائل الخريجين فى المشروعات الانتاجية المجدية .
وقد تم بدء التجربة بشركة ادفينا حيث تولى اوائل دفعة ٩١ .. عملية التحكم الالى فيها وتم صرف مكافأة قدرها ٢٠٠٠ جنيه لكل منهم نظرا للتفوق الذى اثبتوه من خلال العمل .
اوضح انه سيتم تخصيص ٢٠ ٪ من مكافات المشروعات البحثية لتعيين ماتبقى من اوائل الخريجين بعقود للاستفادة منهم بدلا من تركهم عاطلين واتاحة الفرصة لهم للتدريب العلمى العملى .
وفى الاسبوع القادم سيجتمع مجلس الاكاديمية لبحث رفع عدد المنح الدراسية من ٣٠٠ منحة الى ٥٠٠ على ان يخصص جزء منها للمحافظات الاقليمية .

مدينة مبارك العلمية

قال ان مدينة مبارك العلمية هى مدينة للابحاث العلمية والتكنولوجية ومركز للحضارة والعلم وقفزة هائلة لعصر النهضة برئاسة الرئيس حسنى مبارك .. فلم يحدث فى تاريخ مصر ان وجهت عناية خاصة للبحث العلمى سواء بالاساتذة والعلماء او بالمراكز البحثية ذاتها .. مثلما يحدث الان
اضاف ان مدينة مبارك سوف تعبر بنا الى عالم الدول المتقدمة اقتصاديا
اوضح ان كثيرا من الدول الافريقية التى تتميز بثرواتها الطبيعية تعجز عن توفير المستوى المعيشى اللائق لشعوبها واذا قارنا بين هذه الدول ودول اخرى كاليابان وسويسرا لا يمتلكان نفس المقومات من الموارد الطبيعية ورغم ذلك يعيشان فى اعلى مستويات المعيشة فى العالم كله نجد ان السر هو فى طرق واساليب ووسائل الانتاج التى ترتبط بالتطور العلمى والتكنولوجى وبقدر ما تستطيع سواء تعلق الامر بمراكز الانتاج او الخدمات .
قال من السهل انشاء المبانى واستيراد الاجهزة الحديثة من الخارج لكن من الصعب تكوين العنصر البشرى .. ومن هنا ستضم مدينة مبارك مركزا لتدريب الكوادر .

المرحلة الاولى

تحدث وزير البحث العلمى عن مراحل التنفيذ فقال .. انه تم وضع الفكرة واعداد الرسوم التنفيذية بالكامل واعداد كراسة الشروط والمواصفات .

وسوف تشمل المرحله الاولى معهد الشيخ الجابر الاحمد الصباح للتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية ومعهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لتنمية الاراضى القاحلة ومعهد المعلومات الذى سينقل الينا احدث المعلومات فى العالم عن العلم والتكنولوجيا بواسطة شبكة ايطالية وهذه المعاهد سيتم تشيدها على الارض التى تم تخصيصها بمدينة برج العرب الجديدة على مساحة ١٠٠ فدان اى نصف مليون متر مربع وستشمل هذه المرحلة اماكن لاقامة العلماء وتتكلف المبانى والاجهزة حوالى ٤٠ مليون جنيه .

.. المرحلة الثانية

اكد انه نظرا لتوافر التمويل فان المرحلة الثانية لن تنتظر انتهاء المرحلة الاولى كما كان مقررا من قبل وسوف تبدأ خطوات اقامة معهد الليزر وتطبيقا شرح الصناعة وسنبدأ بمشروع بحثى الى ان يتم البناء .. حتى يكون لدينا معهد كامل .
وقال ان مدينة مبارك ستقدم علم الليزر وتطبيقاته والهندسة الوراثية باعتبارها علم العصر القادم .

نباتات محبة للملوحة

اضاف ان لدينا مشروعا بحثيا عن النباتات المحبة للملوحة .. فى المركز القومى للبحوث حيث امكن التوصل الى نباتات محبة للملوحة يمكن ريها مباشرة بمياه البحر .. وهو مشروع يحقق فى المستقبل فوائد كثيرة ففى مصر ابار كثيرة ملحها قليل لا يتجاوز ٨٠٠ جزء فى المليون ومن هنا يمكن الاستفادة .. من هذه التجارب فى زراعة الكثير من المحاصيل .
وفى هذا الاطار تم تخصيص مشروع علمى ممول من اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا لنصل الى الزراعة على نطاق واسع وبأسلوب تجارى فى الصحارى المختلفة .. وقد تم حصر ١٥٠ نوعا من النباتات لاختيار بعضها .

الرسائل الجامعية

اكد ان الرسائل الجامعية التى توضع على الارفف رسائل لا قيمة ولا فائدة لها اما انها تمثل مرحلة لم يتم انجازها او ليس لها قيمة حقيقية من الناحية العملية
اشار الى ان مراكز البحوث اصبحت مدارس علمية متطورة لاننا نبدا بالتدريب فمثلا مساعد الباحث يدخل مركز البحوث



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

ويسجل الماجستير بالجامعة تحت اشراف مشترك باستمرار .. فهو ياخذ من الجامعة الشهادة .. والدراسات الاكاديمية وفى مراكز البحوث يتم تدريبه تدريبا عمليا جادا ويتم تعليمه كيف يبحث .

قال ان لدينا ٩ مراكز بحثية الان ومنها المركز القومى للبحوث الام ، المعهد القومى للقياس والمعايرة ، والمعهد المصرى للالكترونيات الذى انشأه الرئيس حسنى مبارك منذ عامين ، ومعهد العلوم الفلكية والجيوفيزيقية بحلوان وهو من اقدم المعاهد المصرية .. وكان قديما تحت اسم مرصد حلوان ويهتم برصد الزلازل والارصاد ، ومركز بحوث وتطوير الفلزات ، والمعهد القومى لعلوم البحار والمصايد وله فروع فى القاهرة والقناطر والاسكندرية والسويس والغردقة ، ومعهد بحوث البترول وهو من ارقى المعاهد فى العالم .. وتوصل الى تكنولوجيا مصرية صممت لتنظيف الرواسب وتحويلها الى بترول بنسبة ٩٥٪ وصدرت هذه التكنولوجيا الى بعض الدولة العربية منها ليبيا .

علماء مصر بأمريكا

قال انه شعر بسعادة بالغة عندما قابل العلماء المصريين فى الولايات المتحدة الامريكية فى ولايتى اريزونا وكاليفورنيا بلوس انجلوس ووجد انهم يتبوأون اعلى المكانات العلمية فى الولايات المتحدة الامريكية وابدوا استعدادا طيبا للتعامل مع وزارة البحث العلمى وتقرر اختيار مجموعة منهم واعتبارهم مستشارين لوزير البحث العلمى المصرى يتم استدعاؤهم لمشروع «التوكتن» لفترات زمنية قصيرة حيث يمكن الاستعانة

بهم فى مشروع العلم والتكنولوجيا الذى تموله هيئة التنمية الامريكية بالنسبة لكثير من المشروعات البحثية الهامة كما يمكن الاستعانة بهم فى انشاء مشروع مدينة مبارك للابحاث العلمية .

اعلن ان باكورة التعاون مع هؤلاء العلماء ظهر الى النور حيث تم الاتفاق مع د.احمد




● د. على حبيش ● محمد الخطيب

زويل العالم المصرى فى الفيزياء لاعداد مشروع بحثى على تطبيقات الليزر سيتم تمويله من مشروع هيئة التنمية الامريكية وهو النواة لمعهد ابحاث الليزر بمدينة مبارك للابحاث العلمية .

أهم المعاهد

وتحدث د.على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى عن أهم المعاهد التى تضمها مدينة مبارك للابحاث العلمية قائلا ان هناك معهدا خاصا بالمواد الجديدة فائقة التوصيل واشباه الموصلات ومعهدا خاصا بتصنيع الكيماويات الدقيقة ومعهدا أخر لتصنيع الخامات الدوائية وثالث للالكترونيات ومركز تدريب الكوادر يقدم اعلى مستويات التدريب فى العالم .

اضاف ان المدينة ستكون مفتوحة لابناء الامة العربية خاصة مركز تدريب الكوادر

نقل المعلومات

وقال د.عصمت عز المشرف على مشروع نقل المعلومات التكنولوجية .. ان مشاكلنا فى مصر مشاكل تنموية كالانفجار السكانى ومشاكل التنمية ونقل التكنولوجيا .. وأنا مسئول عن مشروع نقل المعلومات التكنولوجية بين الدول النامية .. وهو يهدف الى تبادل المعلومات التكنولوجية بينها لتشابه التركيبات الاجتماعية والاقتصادية لها وتشابه المشاكل بينها .. ايضا .

والمشروع بدأت به الامم المتحدة بـ ١٠ دول هى البرازيل وبيرو والمكسيك بأمريكا اللاتينية .. مصر وكينيا وزيمبابوى فى افريقيا .. الهند والصين وباكستان والفلبين فى اسيا وهناك قائمة انتظار الان لـ ٧ دول اخرى

ويبدأ المشروع بتكنولوجيا فى مجال الطاقة بجميع انواعها وفى مجال الصناعات الغذائية والبيوتكنولوجى والصناعات النسيجية والدوائية والمعدات الزراعية ومواد البناء ومواد التغليف والكيمياء .

والمشروع له دور كبير فى التنمية والاعتماد على الذات .

مشاكل الزحام

يقول محمد الخطيب - مدير عام الشئون المالية والادارية بمكتب الوزير .. انا مسئول عن الشئون المالية والادارية بالمكتب واحيانا اضطر الى الافطار فى المكتب .

يؤرقنى مشاكل الزحام فى الشارع المصرى وعدم انضباط والتزام الجماهير .

سلبية

ويقول سيد محمد مراد - عامل بمكتب الوزير ان عملى يبدأ من السابعة صباحا .. ونظرا لظروف المكتب الخاصة فأحيانا أفطر فى العمل عندما يكون هناك اجتماعات أو وفود .

مشكلتى زحام المواصلات التى احيانا تؤخرنى عن عملى .. وأواجه ايضا المشكلة عند عودتى للمنزل .

لى ثلاث بنات واحدة متزوجة .. ولايعجبنى السلوكيات السيئة التى بدأت تغزو مجتمعنا كالسلبية والاستهتار واللامبالاة .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



□ خبراء المجالس القومية يقدمون :

٢٤ توصية عملية .. لتحقيق التطوير المطلوب

لوضع التعليم الفنى والتدريب المهنى بمصر فى مستوى العصر .. المحقق لاحتياجات التنمية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

بعد تحديد المشكلات الجوهرية المؤثرة فى الجهود المبذولة لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر ، يمضى خبراء المجالس القومية المتخصصة الى وضع « روشته متكاملة » لتحقيق التطوير الجذرى المطلوب فى هذه النوعية الهامة من التعليم التى تختلف كثيرا عن العصر ، رغم شدة احتياج خطط التنمية لخريجيها ..

تتضمن « روشتة التطوير » ٢٤ توصية على ٤ محاور .. نتابع اليوم محورين منها :

□ اولا رسم خطة قومية لتطوير التعليم الفنى يراعى فيها

١) انشاء جهاز قادر على التنبؤ المستقبلى بالاحتياجات من القوى العاملة . حيث ان التخطيط للتعليم الفنى لابد وان ينبع من قاعدة سليمة للمعلومات تبين الاحتياجات المستقبلية المتغيرة للبلاد من المستويات المختلفة من الكوادر الفنية

٢) التنسيق الكامل بين جميع الهيئات المعنية باعداد القوى العاملة اذ أن تطوير التعليم الفنى لابد وان يتسم بالتنسيق بين الجهات المعنية على المستوى القومى حيث انه مسئولية المجتمع ككل بجميع مؤسساته .

٣) انشاء جهاز لبحوث تطوير التعليم الفنى ، يكون ملحقا بالمركز القومى للبحوث التربوية ، او بغيره من الاجهزة البحثية القائمة

٤) اعداد كود ممارسة لكل العمليات والمهن .

٥) تحديد اولويات المهن الحاكمة التى تتطلب مواجهة الحالة الحالية العاجلة .

٦) تحديد نظم القبول بالمدارس الفنية يراعى فيها العوامل المؤثرة

■ ثانيا التخطيط لنظم التعليم الفنى وبرامجه مع الاخذ فى الاعتبار

١) ان يكون التعليم الفنى متكاملا فى جميع مستوياته بعد المستوى الاساسى والى المستوى العالى والجامعى

٢) ان تكون مراحل التعليم الفنى بمستوياتها المختلفة كفيلة بان تسمح للخريج بالعمل على ان يكون الباب مفتوحا كذلك لمن يعمل للارتقاء فى مستويات التعليم طبقا لاختبارات مهارية فى المستويات التعليمية الاعلى .

٣) ان يتميز التعليم الفنى بتركيزه على النواحى التطبيقية بشكل اساسى دون ان يطغى الجانب النظرى على النواحى التطبيقية والتدريس .

٤) وجوب توافر المرونة المطلوبة فى نظم التعليم الفنى وبرامجه طبقا للتغيرات الديناميكية فى احتياجات الخطة ، ولمواجهة التغيرات المستمرة فى التكنولوجيا المستخدمة .

٥) ايجاد قنوات للتدريس التحويلى

٦) ضرورة الاهتمام باعداد المدرب والمعلم الفنى وضرورة اكتسابه خبرة فنية تطبيقية ومهارة وثقافة وتكوين وتربية كافية لاداء مهمته

٧) ضرورة تتبع وتقييم الخريجين وتقويمهم باستمرار لتصويب خطة التعليم الفنى والتدريب

٨) الاهتمام بالترجمة كمدخل لنقل التكنولوجيا بما فى ذلك كل المطبوعات (كتالوجات وكتيبات) ، ودراسات الجدوى المقدمة من الشركات وبيوت الخبرة وغيرها

٩) الاهتمام بالتعليم والتدريب فى مجال الالكترونيات والمعلومات حيث انها تمثل اتجاه التقدم المستقبلى .

١٠) لتخفيف العبء عن اجهزة اعداد العمالة الفنية يقترح تنشيط تقنيات نقل المهارة حتى يمكن للمواطن العادى القيام بكثير من الاعمال بنفسه

بقيـــة التوصيـــات
الاســـبوع القـــادم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

مسلسل التحويلات مستمر

.. للعام الثاني

نصف مليون جنيه.. اتعاب المحامين من الطلاب

والنتيجة «كارنيه استماع» وممنوع «الكلام» مع الاساتذة

٢٩ طالبا سقطوا سهوا بين القرار الجمهورى واحكام القضاء

ما العمل.. والامتحانات بعد شهر واجازة القضاء بعد شهرين

تحقيق محمد خليفة

يعقد المجلس الاعلى للجامعات اجتماعه الشهرى بعد غد الاثنين .. لن يبحث المجلس موقف ٣٠ الف طالب وطالبه استنفدوا مرات الرسوب فى السنوات النهائية وفصلتهم الجامعات .. ولن يبحث موقف التحويلات من جامعات المجر ورومانيا او ٣٠٠٠ طالب من جامعة بيروت ولن يبحث تنفيذ فتوى مجلس الدوله برد التبرعات التى دفعها الطلاب كشرط لقبول تحويلهم وتظل هذه القضايا الحساسة . محلك .. سر .

● وتلتهب اعصاب طلاب التحويلات وذويهم كلما اقتربت نهاية العام الجامعى فى منتصف الشهر القادم وتبدأ الامتحانات فى جميع الجامعات

٦٠١٦

اوائل مايو وهم معلقون بين القبول والرفض .. وكل من يقابلهم او يسلم عليهم يطلب منهم « فلوسا » فالجامعات طلبت تبرعات والمحامون يطلبون اتعابا والمحاكم تريد رسوما والان وحتى يعوضوا مافاتهم يبحثون عن الدروس الخصوصية .. وكل ماحصلوا عليه بعد ذلك هو كارنيه للاستماع فى المحاضرات فقط !!

نصف مليون جنيه اتعاب

دفع طلاب قضية التحويلات الكبرى اكثر من نصف مليون جنيه كاتعاب للمحامين حتى الان وكانوا قد تبرعوا للجامعات بحوالى ٢٥٠ الف جنيه عن قبول تحويلهم او قبولهم بكليات الطب وطب الاسنان والصيدلة ويتفقون الان مع المدرسين الخصوصيين لتعويض مافاتهم ايضا .

ورغم ان مسلسل رافت الهجان بكل حروبه واسراره قد انتهى فإن مسلسل التحويلات مازال مستمرا ولم يعد احد يعرف من حصل على حكم ومن قيده ومن رفضه .. القرارات داخل الجامعات مرة تصدر بقبولهم وقيدهم واعلان نتائجهم ومره تطلب الغاء قيدهم .

ودخل المسلسل الان حرب فصاحة وتفسير للقوانين وباختصار شديد كما يقول اهل القانون ان المحكمة لو اخذت بمبدأ : مابنى على باطل فهو باطل فهى محقه وحكمها صحيح . ولو اخذت بمبدأ : تحصن القرار الادارى بمرور ٦٠ يوما على صدوره دون احتجاج او رجوع عنه .. يكون حكما صحيحا ايضا .

وبين اختلاف الفقهاء وهو ليس دائما رحمه يتعذب مئات الطلاب واسرهم وتمضى سنه اخرى من عمرهم وهم يرقصون على السلم .. لاقبلوا فى رومانيا ولاقبلوا فى مصر .

كارنيه استماع فقط

وشهدت الجامعات المصرية هذا الاسبوع احدث صيحه وهى عبارة عن « كارنيهات استماع » يتم صرفها مجانا لاول مرة لطلاب قضيه التحويلات الكبرى التى دخلت عامها الثانى بنجاح منقطع النظير والمحاكم كاملة العدد والدخول ليس بالملابس الرسميه فقط بل بالروب ايضا .

وقد بدا المسلسل بقرارات وزارية وتحول بعد قليل الى مايشبه الصراع بين الوزير وبعض رؤساء الجامعات كثر الغمز واللمز وترك الدكتور عادل عز وزارة التعليم وهو حامد شاكر بعكس ماتصور الكثيرون .

وصدرت فتوى مجلس الدولة التى كان هناك اتفاق مسبق من الوزارة والجامعات على الالتزام بها ايا كان الاتجاه الذى ستذهب اليه ولكن الطلاب لجأوا لمحكمة القضاء الادارى ثم للادارية العليا .

وقال اساتذة القانون وفى مقدمتهم د . صلاح عامر مستشار جامعة القاهرة وعضو لجنة طابا ووفد مصر المشارك فى مفاوضات السلام بمدريد وموسكو ان الادارية العليا هى اعلى مراحل التقاضى فى هذا الشأن ولاراد ولا معقب وهو حكم واجب النفاذ والاختلاف هو هل تنفذ الحكم على كل طلاب التحويلات ام لابد ان يتحمل كل طالب مشقة التقاضى والحصول على حكم لان الاحكام شخصية ؟

فى الحاله الاولى وبعد فتوى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع ارسلت ادارة جامعة القاهرة الى الكليات طالبة الغاء قيد هؤلاء الطلاب لانه مابنى على باطل فهو باطل وان تعطى لهم اوراقهم كما قدموها مع الاعتذار اللطيف لهم .

سمعا وطاعه

، وبعد حكم الادارية العليا قالت الجامعة سمعا وطاعه وارسلوا مع الطالب الذى حصل على الحكم مندوبا للكلية لقيده رسميا حتى ولو كان حاصلا على الثانوية العامة شعبة رياضه ولكن المحاكم قررت ان يستمر فى دراسة الطب مادامت قد قبلته الكلية اصلا .

واعادت الوزارة الدوره من جديد وتم تقديم استشكال وتاهت التفاصيل حتى على المحامين فهناك حكم خاص بالشق المستعجل بتمكين الطالب اما من حيث الموضوع فهو مازال محل التداول ليس فقط امام محكمة واحده بل امام عدة محاكم وضد عدة جامعات .. القاهرة ، المنصوره ، طنطا ، اسيوط ، اسكندرية .

ولم تقف القضايا عند المحولين من رومانيا والمجر بل امتدت لطلاب جامعة بيروت وشملت الذين لم يتم تحويلهم اصلا وهم الاسوأ حظا فلم تكن اوراق تحويلهم قد قبلت ولم يعتمدها رئيس الجامعة وعددهم ٢٩ طالبا تأخروا عن « هيصة » التحويلات والغريب انهم يتمنون ان يكونوا مثل زملائهم الذين قبلت اوراقهم حتى ولو كانوا تائهين بين المحاكم والجامعات والوزارة حتى الان .

اهالى طلاب بيروت من ناحيتهم شكلوا لجنة لها امين سر وأمين صندوق وتبرعوا بمبالغ لنشر اعلانات استعطاف فى الصحف والاتفاق مع المحامين وبدأت بشائر النصر ضد جامعة الاسكندرية والزامها بقبولهم .

ويشكل طلاب جامعة بيروت وهم اكثر من ٣ الاف طالب وطالبه مأساه اخرى فقد طبعوا منشورات وكتيبات تقول ان نظام الدراسة والكتب والاساتذة هى نفسها جامعة الاسكندرية ولكنهم يحذفون اى كلمة عن مجموع درجاتهم والحد الذى قبلته الكليات المراد التحويل لها .

اما الذين سقطوا سهوا بين المحولين فلا الجامعات كانت قبلتهم حتى تكون فى يدهم ورقه يذهبون بها للقضاء ولا الاحكام التى تصدر عن الحاكم واجبة التنفيذ عليهم لسبب بسيط انهم تأخروا اسبوعين فقط حتى صدر القرار الجمهورى بوقف اى تحويلات جديدة الا اذا كان الطالب حاصلا على نفس مجموع الدرجات الذى قبلته الكلية المراد التحويل لها .

ولاتقف قضايا الطلاب والجامعات امام المحاكم عند ذلك بل هناك قضية الذين استنفدوا مرات الرسوب وقضية رد الاموال التى دفعها الطلاب للكليات والمسماه « تبرعات » ظلما وتجاوزا

وهى كلها قضايا يرفض المجلس الاعلى للجامعات مناقشتها او حتى مجرد ادراجها فى جدول اعماله للجلسه التى يعقدها بعد غد الاثنين بعد الافطار



المصدر : الأخبـــــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢



٣٤ مليــــون جنيـــه في عام واحد

حصيلة الدروس الخصوصيـة

سيحاسب عليها المدرسون وبعض اساتذة الجامعات

□ المهمة لم تكن سهلة .. والاقتحام كان ضرورة لدخول تلك القلعة الغامضة .. قلعة الدروس الخصوصية بعد أن انتشرت وأصبحت عبئا .. واكتوى بنارها الجميع بلا رحمة ولا هوادة .. ولكن الخطة المحكمة ساعدت على التغلغل في دروبها .. ولهذا - كما يقول الرجل المسئول عن التهرب الضريبي - نجحت التجربة تماما .. وكانت الحصيلة لابأس بها وتعدت المائة حالة بلغ اجمالي ايراداتها غير المعلومة والتي أخطرت بها مصلحة الضرائب ٣٤ مليونا من الجنيهات . □

تحقيق محمد امبابى

نحـــن وراءهـم

وأناشـد أولياء الأمـور

التبليـغ عنهـم



لم تعتمد عملية اقتحام قلعة الدروس الخصوصيه على مجرد المعلومات الشفهية . وانما اعتمدت على المستندات التى تمكن الرجال المدربون على هذه المهمة من الحصول عليها ليؤكدوا بالدليل القاطع ان هؤلاء المدرسين متهربون من الضرائب وان المدرسين جميعا قدموا اقرارتهم الضريبة وقالوا نحن لانعطى دروسا خصوصية .

والمهمة لم تكن سهلة ـ كما يؤكد اللواء احمد العادلى مساعد وزير الداخلية ومدير ادارة مباحث التهرب من الضرائب والرسوم ـ ولكن كان لابد من المواجهة بعد ان اصبحت ظاهرة الدروس الخصوصية تؤرقنا جميعا **بل اصبحت عبئا بعد ان ارتفعت اسعارها بصورة مفزعة جعلت من الضرورى ان نقوم بدورنا للحد منها والحفاظ على حقوق الخزانة العامة فى هذا النشاط الضخم خاصة ان التهرب فى حالة المدرس الخصوصى يعتبر تهربا كليا** . بمعنى ان الجهات الضريبية لا تعلم شيئا عن الممول وهذا يختلف عن التهرب الجزئى عندما يخفى الممول جزءا من نشاطه ويخطر فقط عن جانب من هذا النشاط . ولكن فى جميع الاحوال تعتبر جريمة التهرب من الضرائب بحكم القانون جريمة مخلة بالشرف والامانة

ولكن كيف تمت المواجهة ؟

الاجابة تاتى على لسان اللواء احمد العادلى قائلا عندما وضعنا امامنا الظاهرة وأردنا مواجهتها . وجدنا انها تحتاج لأسلوب خاص لأنها تختلف تماما عن أى نشاط آخر تعودنا على مواجهته من قبل .. فالمدرسون لايمارسون نشاطهم فى الدروس الخصوصية فى مكان واحد والمدرس يتنقل من بيت الى بيت . ولا يعطى الدرس الخصوصى لتلميذ واحد ولكن لمجموعات مكونة من ٣ او٤ او خمسة تلاميذ .

قمنا برصد تحركات بعض المدرسين وعلى الاخص مدرسى المواد التى عليها اقبال شديد كالرياضيات واللغات والكيمياء والطبيعة وغيرها . وبدانا فى متابعة نشاطهم وتمكنا من الحصول على مستندات تؤكد انهم يعطون دروسا خصوصية والمبالغ التى يتقاضونها ولم يخطروا الضرائب بشانها

ولم تقتصر المواجهة على مدرسى التربية والتعليم **وانما شملت بعض اساتذة الجامعات الذين يقومون باعطاء دروس خصوصيه لطلابهم** وتعددت الحالات وتنوعت الحصيلة وكان من بينها بعض الأمثلة الصارخة **كالاستاذ الجامعى الذى يعمل فى احد المعاهد الفنية العليا ويقوم باعطاء دروس خصوصية لعدد كبير من طلبة المعهد فى مادة الالكترونيات وفى شكل مجموعات تضم كل منها ٦ طلاب ويتقاضى هذا الاستاذ ٧٥ جنيها عن الحصة الواحدة من كل طالب**

من بيت لبيت

والامثلة كثيرة ومتعددة !

● مدرس الرياضيات الذى ينزل من شقته فى احد المنازل بمنطقة العباسية فى الساعة الرابعة عصرا يستقل سيارته البيجو متجها الى حدائق القبة وبعد ساعة يتجه الى منزل اخر فى نفس المنطقة وبعد ساعه يتجه بسيارته الى مصر الجديده لاعطاء دروس خصوصية لمجموعتين فى تلك المنطقة وعند عودته اخر الليل يقوم باعطاء دروس خصوصية لمجموعة فى منطقة العباسيه

وعند مواجهة هذا المدرس انكر فى البداية أنه يعطى هذه الدروس نظير مقابل بحجة ان هؤلاء التلاميذ ابناء أصدقاء مقربين له وقال أيضا ان هناك زيارات عائليه تتخلل تلك الجولة وعندما قدمنا له **ما يثبت انه يعطى دروسا خصوصية لخمس مجموعات وانه يتقاضى من التلميذ الواحد ٤٠ جنيها فى الحصه وان دخله لايقل عن ١٠٠٠ جنيه فى اليوم الواحد اعترف وقال . امال عايزينا نعيش ازاى . فرد عليه ضابط المباحث . عيش زى ما انت عايز بس ماتنساش حق الدولة .**

● ولم تكن المواجهة اصعب من سابقتها مع تلك المدرسة التى اتضح ان دخلها يصل الى ربع مليون جنيه فى السنة فهى تدير فصلا دراسيا داخل شقتها لطلاب شهاده الـ « G C S E » من خلال خمس مجموعات كل مجموعة تضم عددا كبيرا من الطلبة والطالبات وهى لا تتقاضى مقابلا عن الحصه الواحدة كما **يفعل المدرسون الاخرون وانما تتقاضى مبالغ طائلة من كل طالب او طالبة تصل الى ٥ الاف جنيه فى الكورس**

● وللأسف فان القلة من أولياء الأمور يتعاونون معنا بل ان اكثرهم ينكرون بل يرفضون الاقرار بأن أولادهم يأخذون دروسا خصوصية خشية ان يضطهد المدرسون ابناءهم او يمتنعون عن اعطاء دروس لهم

وفى نفس الوقت هناك أوليا أمور تدفعهم معاناتهم وحاجتهم الى المبالغ التى يدفعونها فى الدروس الخصوصية الى القيام بأنفسهم لتبليغنا وتسهيل مهمتنا وهؤلاء بطبيعة الحال قلة

لن يفلت أحد

ولكن رغم كل ذلك كانت الحصيله كبيره وغير متوقعه خاصة ونحن فى بداية التجربة **فقد وصلت الى ١٠١ قضية بلغ اجمالى ايراداتها حوالى ٣٤ مليونا من الجنيهات لم يقم اصحابها باخطار مصلحة الضرائب لمحاسبتهم عليها** وقد قمنا باخطار الاجهزة الضريبية بهذه

العصابات وتقوم الان بدورها نحو محاسبتهم

تم كل ذلك خلال عام واحد وهو عام ١٩٩١ وان كنا نعتبر ان هذه مرحلة اولى وان هذه العصابات لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من اعداد المدرسين الذين يعطون دروسا خصوصية **ونتوقع ان تكون الحصيلة في عام ١٩٩٢ اضعاف هذه النسبة خاصة اننا طورنا خطتنا على ضوء التجربة التي تمت والتي كان التركيز فيها على القاهرة**

سيكون المجهود مكثفا في جميع المحافظات على مستوى الجمهورية والكلام مازال للواء العادلى فلاشك ان التجربة الاولى اعطتنا صورة كاملة عن اسلوب التهرب في هذا المجال وقد وضعنا بالفعل الخطة لمواجهة هذا الأسلوب بحيث لا يفلت شخص واحد

ويؤكد مدير مباحث التهرب من الضرائب ان هناك متابعة مستمرة ورصدا للمدرسين في جميع الاماكن التي يترددون عليها ويعطون فيها دروسا **ولذا فإن امامهم احد امرين اما اخطار الضرائب لاعطاء حق الدولة عن نشاطهم واما الوقوع تحت طائلة القانون باعتبارهم متهربين ويعرضون انفسهم للعقوبة الجنائية ويدفعون غرامات قد تزيد عن الضريبة المطلوبة**

شيء واحد نريده - كما يقول اللواء احمد العادلى مساعد وزير الداخليه ومدير اداره مباحث التهرب من الضرائب والرسوم - فانني اناشد اولياء الأمور ان يساعدونا في التبليغ عمن يعطون دروسا خصوصيه ولاخوف لان ذلك يتم في اطار السرية الكامله



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢



٢٠٠١

تباينت الاراء واختلفت وتشعبت حول الجامعة الأهلية

آراء تؤيد وأخرى تتحفظ وغيرها ترفض والبعض يحاربها بشدة !

٤ جهات رسمية في الدولة تضع موضوع الجامعة الاهلية على راس اهتماماتها وزارة الاسكان والتعمير وزارة التعليم وزارة القوى العاملة ولجنة التعليم بالحزب الوطني وهذه الجهات هي الاخرى لم تتفق على رأى واحد في هذه القضية !

.. فمجلس الاعلى للجامعات برئاسة د حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم بعد بحث الاسس قضية الجامعة الأهليه ونوعية الدراسة والتخصصات وكيفية القبول بها

وكانت لجنة التعليم بالحزب الوطني برئاسة د بحيى حسيني قد حذرت منذ أيام من دخول القطاع الخاص مجال التعليم الجامعي . لأن ذلك قد يخل بتكافؤ الفرص ويضر بسياسة القبول بالجامعات !

ويقف عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة ضد فكرة الجامعه الاهلية بكل شدة ويؤكد لسنا في حاجة الى مزيد من الخريجين

ويضيف عبدالحق مع تأكيد المسئولين عن انشاء هذه الجامعة الاهلية بأنها لن تكون جامعة للفاشلين ، بل سيضعون شرط المجموع في الاعتبار فانني اقول أن الحاصلين على المجاميع المرتفعة في الثانوية العامة أمامهم فرصة للدخول الى الجامعات الحكومية وكليات القمة كالهندسة والصيدلة والطب بدون مصروفات

أما المهندس حسب الله الكفراوى . وزير الاسكان والتعمير والذى تبنى فكرة انشاء الجامعة فيقول عندنا جامعات كثيرة ولكن مستوى التعليم بها ضعيف . لعدم وجود الامكانيات اللازمة للانفاق على المعامل والورش وتطوير التعليم ، اى انها لا تملك القدرة على ادخال اقسام جديدة تدرس العلوم الحديثة التي أصبحت الان منتشرة في جميع جامعات العالم وقد ادى ذلك الى عدم تطلع جامعاتنا للتكنولوجيا الحديثة والعلوم المتطورة التي تعتمد عليها العالم الان وهذا ماسنعمل على تلافيه في الجامعة الأهليه

ويرى الوزير ان الجامعة الأهلية يجب أن تستوعب كل الطلاب أصحاب المجاميع الضعيفة ، الذين يذهبون الى المجر ورومانيا لأنهم لم يحصلوا على الدرجات الكافية في الثانوية العامة والتي تؤهلهم للقبول بالجامعات المصرية ، فهناك ينفقون آلاف الدولارات دون أن يحصلوا على التعليم المناسب . بل كثيرا مايتعرض هؤلاء الطلاب لمخاطر لا قبل لهم بها في هذه السن الصغيرة وهذا بالنسبة للطالب سعيد الحظ الذى يذهب الى هذه الدول ليعود بعد عام محملا بأمراض اجتماعية دون أن يحصل على التعليم المطلوب ، ليبدأ في البحث عن باب خلفي ليستكمل تعليمه في الجامعات المصرية

ويضيف وأيضا أبناء الدول العربية الذين كانوا يقبلون على التعليم في الجامعات المصرية يتجهون الان الى جامعات أوربا وأمريكا بحثا عن التخصصات الحديثة فاذا ما أدخلنا هذه التخصصات الحديثة في الجامعة الاهليه فانهم سيفضلون بالتأكيد العودة الى مصر

ليست للفاشلين ؟!

ويرى د حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أن الجامعة الاهليه **التي نوافق على انشائها لن تكون** للطلبه الفاشلين أو اصحاب المجاميع الضعيفة **أو بابا خلفيا** لدخول الجامعات المصرية

ويقول لابد أن تكون **كلياتها أو الأقسام والتخصصات الموجودة بها متميزة ولايوجد مايماثلها في الجامعات المصرية ، وتلبى حاجات مستقبلية للمجتمع المصرى ، وأن يكون الطالب الملتحق بهذه الجامعة قادرا من الناحية العلمية على الدراسة بها**

ويؤكد وزير التعليم واذا قامت الجامعة الأهليه دون أن يكون فيها كل ذلك . فانا ضدها تماما لانها في هذه الحاله لن تضيف جديدا للمجتمع

ويستشهد وزير التعليم **بالجامعة الامريكية في مصر وبجامعة . بلكانت . الاهلية في تركيا وهي كما يرى ابلغ نموذج حي على الجامعة الاهلية الجيدة ويؤكد** أن القبول في الجامعة الامريكية ليس لأصحاب المجاميع الضعيفة والتخصصات التي بها لا توجد في الجامعات المصرية والنفقات على الالتحاق بالجامعة الامريكية واضح تماما



ارجو الا يكون د . حسين بهاء الدين وزير التعليم قد راى ما رايت على شبكة الاخبار الامريكية اما الذى رايت فاعجبنى جداً . عرضوا احدى المدارس الامريكية رايت حديقة جميلة . اشجارها بديعة ، اوراقها خضراء ، وزهورها حمراء . والممرات احسن من اى شارع في القاهرة ناعمة مستوية والتلامذة في تمام الصحة وغاية العافية . والجدران عالية والسقف بعيد . والفصل به عشرون تلميذاً وتلميذة ولم افهم معنى اشارة ناظرة المدرسة الى السقف .. فاللهجة الامريكية تخرج من الانف ولا تدخل الاذن .

وفجاة تركزت الكاميرا على الممرات المتجهة من المدرسة الى المعامل . وقد حمل التلامذة شماسي للمطر

وتشعبطت الكاميرا على سور المدرسة السور من الطوب الاحمر النظيف والاشجار تتنافس مع السور في الارتفاع اما العصافير فقد جاءت من تلقاء نفسها وصوتها الجميل ليس تسجيلا ولا مؤثرات صوتية

وظهرت المذيعة الجميلة ايضا تقرا ارقاما ومقارنات وتكرر وعوداً للرئيس الامريكي جورج بوش بانه يريد ان يدخل التاريخ كرئيس للتربية والتعليم وهذا ما قاله جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا ايضا اذن لابد من ثورة في التعليم في العالم الغربي كله ليتمكن من التطور والتفوق على اليابان والبداية هي التعليم

ولما اعاد التليفزيون عرض هذه المدرسة والتعليق عرفت المطلوب فقد قدموا هذه المدرسة على انها قديمة مهدمة اه اذن ناظرة المدرسة عندما كانت تشير الى فوق كانت تلفت العيون الى (خربشة) في السقف العالى جداً وعندما عرضوا علينا التلاميذ وهم يمسكون الشمسيني لاتقاء المطر كان المعني ان المدرسة فقيرة لدرجة ان التلامذة يمشون في طرقات غير مغطاة تمنع عنهم المطر '

وعندما عرضوا علينا الفصول كانوا يقولون انظر كم هى مزدحمة . ففيها ما بين ٢٥ و ٣٠ تلميذاً ''

وعندما كانت الكاميرا تزحف على احذية التلامذة لم يكن الغرض ان نرى الاحذية الجديدة النظيفة ، وانما ان نرى البلاط المكسر تحت الاقدام ''

يا ترى ماذا يقولون عن مدارسنا التى داخلها مفقود وخارجها مفقود في زحمة المرور - ارجو إلا يكون د بهاء الدين قد راى هذه الصورة الجميلة عن الفقر الامريكي '

أنيس منصور



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

رؤيـــة

.. والمعلمون ينتظرون لقاء الرئيس

منذ علم ١٩٦٨ والدولة تحتفل يوم ٣ مارس بعيد المعلم . عيد تكريمه وتمجيده والاعتراف بفضله وعلمه . وفيه يكرم الرواد الاوائل الذين ربوا الاجيال . وخلقوا العقول وصقلوها . واصابهم من هموم المهنة ما اصابهم من صمم . وعمى . وارتعاش في اليدين . وتعثر في السير . وغيرها من الامراض التى ادخرها لهم القدر واصابتهم بها الايام

وهؤلاء المعلمون في شوق للقاء الرئيس مبارك في هذا العيد . فالاعياد القومية والمهنية لاتحلو الا بلقائه .. وما اكثرها في عهده . فقد كرم القضاة . والفنانين . والعمال . والاعلاميين وغيرهم . والمعلم صانع كل هؤلاء . وهو يتطلع الى تشريف سيادته هذا العيد . فمن حقه ان يسعد بلقاء المعلم الاول ويستمع اليه .

والمعلم قانع بطبعه . وراض بقليله . وطلباته محدودة . وقد امر الرئيس بحلها حلا فوريا وجذريا . ايمانا منه بانه لا تطوير للتعليم بدون معلم . من اجل ذلك فقد اعتمد الملايين لحوافزه . وحل الرسوب الوظيفى الذى غرق المدرس في مشاكله واخذت حيزا من تفكيره . بل امر الرئيس كذلك بان تكون هناك اولوية اولى لحل جميع مشاكله

وكل ما امر به الرئيس لاصلاح حال المعلم . هو تقريبا كل مشاكله . ولم يبق الا لقاء الرئيس بالمعلمين واحياء عيد العلم لكى يجدد المعلمون البيعة . ويعلنوا ايمانهم بما يتخذ من خطوات في سبيل تطوير التعليم

يسرى موافق



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

قلم رصاص

مستقبل المجتمع وسياسة تعليمية مستقرة

امامي في الفترة الاخيرة تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى ـ دور الانعقاد العادى الثانى عشر ـ وعنوانه (نحو سياسة تعليمية مستقرة) وقدم التقرير رئيس اللجنة «دكتور محمود محفوظ» الى الدكتور رئيس مجلس الشورى لعرضه على المجلس وقد لقى التقرير ومناقشاته اهتمام التليفزيون اكثر من اهتمام الصحف به ويدور التقرير حول اصلاح التعليم كسبيل الى انقاذ الامة فهل هذا صحيح تماما ؟

وموقفى يكاد يكون ثابتا من محاولات اصلاح التعليم . ويتلخص في انني ضعيف الثقة باية اوراق او برامج او سياسات تهدف الى إصلاح التعليم بمعزل عن إصلاح المجتمع . فاية ورقة لإصلاح التعليم بمثابة الرقعة الجديدة في ثوب قديم يتمزق ما حولها وسرعان ما تنفصل عن الثوب القديم تاركة التمزق اكبر مما كان ودعوت دائما الى إصلاح التعليم ضمن برنامج قومي لإصلاح المجتمع

كتبت هذا في جريدة (الاخبار) عام ١٩٨٠ عندما قدم «د. مصطفى كمال حلمى» مشروعه المعروف (تقرير تطوير وتحديث التعليم في مصر) وكتبت هذا هنا في (الوفد) عام ١٩٩١ عندما طرح «د. حسين كامل بهاء الدين» افكاره حول (اتجاهات في سياسة التعليم واهدافه) واقرني الوزير على ما ذهبت إليه في يوليو من العام الماضى وذلك في حديث تليفوني تفضل به سيادته

وبعيدا عن التعريفات المنمقة والمواصفات الأكاديمية فإن عناصر العملية التعليمية عبارة عن تلميذ او طالب ، ومدرس او استاذ ، وفصل او مدرسة ، ومنهج او توجه ورؤية وبتبسيط شديد حتى تتضح الفكرة الأساسية كيف يمكن تعليم او تربية تلميذ بمعزل عن الاسرة والمنزل يتلقى التلميذ ما شئنا ان يتلقى في المدرسة ثم يعود الى منزل الام فيه لم تزل في عملها ولم تعد بعد الى المنزل ، وياكل الاولاد دون ترتيب او نظام والأب مشغول بهمومه الخاصة عن الاستذكار للاولاد وللخروج من المأزق يلجأ الى الدروس الخصوصية التى تستنزف ميزانية المنزل وهناك التليفزيون الذى تهدر قنواته المختلفة بكل ما يصرف التلميذ عن دروسه وعن مدرسته . وهناك الابن الأكبر او البنت الكبرى تخرج كل منهما وبقيا في المنزل دون عمل .. ولا حديث لهما سوى عدم اهمية الدراسة التى نهايتها البطالة هذا نموذج بسيط يوضح ان إصلاح حال التلميذ (احد العناصر الهامة في العملية التعليمية) مرتبط بإصلاح نظام عمل الاب والأم ، ومرتبط بعلاج مشكلة البطالة ، ومرتبط بإصلاح حال الاعلام ، ومرتبط بإصلاح حال المعلم ايضا ، والفصل ، اى فصل ، ضعف العدد المناسب ، والمدرس لايصل صوته لكل التلاميذ ، ولا احد يفهم شيئا ، والبركة في الدروس الخصوصية ، والحوش او الفناء لم يعد موجودا نحن في حاجة إذن الى مدارس جديدة بمواصفات جديدة . ولكن ما الحل في ظل ازمة الاسمنت والطوب وارتفاع أثمان الارض واجور العمالة ما السبيل وقد اعلن وزير التعليم الحالى في يناير ١٩٩١ ان المبانى المدرسية وحدها في حاجة الى ١٥ مليار من الجنيهات خلال السنوات الخمس القادمة من يستطيع توفير هذه المبالغ الطائلة للمدارس هل سيكون هذا على حساب المواد الغذائية ؟ ومن يوافق على ذلك وهكذا فإن توفير الفصول والمدارس يرتبط بالميزانية واوجه انفاقها ، ويرتبط باولويات احتياجات الناس المختلفة والتوجه الأساسى للتعليم لا يمكن ان ينفصل عن التوجه الأساسى للمجتمع وإن كنا لا ننكر ان التعليم نفسه هو احد العناصر الفعالة التى تشكل التوجه العام للمجتمع

ونسجل هنا للتقرير انه اوضح ان التعليم وإن كان نظاما له مقوماته الخاصة فإنه جزء من النظام الاجتماعى كله ودعا التقرير الى ان تتكامل استراتيجية التعليم وخططه مع استراتيجيات تنمية المجتمع باسره وخططه واعترف التقرير



المصدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ - ١ - ١٩٩٢

بانه لابد من إدخال قوى اساسية اخرى الى جانب التعليم لإحداث التغيرات المنشودة في المجتمع ومنها القوى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسة . بل ان التقرير في أجزاء منه راى ان التعليم لا يمكنه تناول جانب من العملية التربوية بالتطوير دون الجوانب الأخرى . وإنما تؤخذ بصورة متكاملة

وعلينا ان نسجل ايضا ان اعتراف التقرير الذى وضعه «دكتور محمود محفوظ» بان اصلاح التعليم جزء من اصلاح المجتمع هو عنصر إيجابي الى جانب عناصر إيجابية اخرى تدعو لإصلاح التعليم على اساس من الدراسات العلمية والاهتمام بالخبرات المختلفة ذات التوجهات المتعددة

وإذا كان ذلك كذلك فاين المشكلة ؟

بداية نلاحظ ان التقرير تاثر بتجربة اليابان وتجربة الولايات المتحدة الامريكيه هناك كان التعليم مشكلة وكانت (الامة في خطر) فاتجهت الجهود الى إصلاح التعليم لنهوض الامة وتتجاوز المازق باختصار نظرت اليابان والولايات المتحدة الامريكية الى (التعليم) باعتباره (الحلقة الرئيسية) يؤدى الإمساك بها الى الامساك بالسلسلة كلها باختصار نظرت اليابان والولايات المتحدة الى إصلاح التعليم كسبيل الى إصلاح الامة وإنقاذها من الخطر هل هذا الوضع يمكن ان ينطبق على مصر ؟ بمعنى ان يكون (إصلاح التعليم) طريقا لخروج المجتمع المصرى من الأزمة التي يعيش فيها وتتفاقم يوما بعد يوم ؟ هذا هو الانطباع الذى تخرج به من اوراق تطوير التعليم منذ عام ١٩٨٠ ومشروع الدكتور مصطفى كمال حلمي لتطوير وتحديث التعليم في مصر ، ومن تقرير السياسة التعليمية للدكتور عبد السلام عبد الغفار عام ١٩٨٥ ، ومن المؤتمر القومي لتطوير التعليم عام ١٩٨٧ على ايدى الدكتور احمد فتحي سرور ، والحديث عن اتجاهات في سياسة التعليم واهدافه للدكتور حسين كامل بهاء الدين عام ١٩٩١ وحتى الان ونحن نرى ان اصلاح المجتمع هو الذى يؤدى الى إصلاح التعليم وغير التعليم

إصلاح التعليم مطلوب على الرغم من ان التعليم جزء من النظام الاجتماعي كله . فليس معنى هذا ان تنتظر المؤسسة التعليمية الى ان يكتمل إصلاح النظام الاجتماعي . ولكن عليها ان تنطلق وان تكون عاملا مؤثرا في ريادة المجتمع بما تفرزه من كوادر وكفاءات . كل هذا مفهوم ونقر التقرير عليه مع ملاحظة ان الجهود كلها في السنوات الاخيرة لم تستطع معالجة ظاهرة الدروس الخصوصية التي تستنزف اموال الأسرة المصرية ، ولا ظاهرة الكتاب الخارجي ولم يستطع احد حتى الان الحفاظ على مجانية التعليم التي يقررها الدستور . ولم يستطع أحد القضاء على الأمية لماذا ؟ نعود الى القربة المقطوعة . من الضرورى ان يكون إصلاح التعليم ضمن تصور عام لإصلاح المجتمع ، ضمن مشروع قومي عام حتى ياتي بنتيجة وبدون هذا الإصلاح العام لا نستطيع - عن طريق التعليم - ان نتجاوز الخطر كما اجتازته امم سبقت

لقد بدا الفكر التربوى في مصر بشكل صحي عام ١٨٦٨ اعلن «على مبارك» عندما تولى رئاسة ديوان المدارس (ان التعليم حق للشعب بجميع طبقاته) وفي العام نفسه (١٨٦٨) قرر مجلس شورى النواب ان التعليم يجب ان يكون متاحا لكل من يرغب فيه دون تمييز بين المسلمين والأقباط ، او بين الأغنياء والفقراء ونحن الان في مجتمع مريض مجتمع يعاني ازمة والتعليم في ازمة والتركيز على اصلاح التعليم - رغم اهميته - ليس وحده السبيل لتجاوز الخطر المحدق بالامة

نحن في حاجة إلى مشروع شامل لاصلاح المجتمع ليكن شعاره إنقاذ المجتمع او وقف انهيار المجتمع ولنفتح باب الحوار حول راس الرمح في هذا المشروع القومي هل هو التعليم ؟ هل هو الاقتصاد ؟ هل هو الشباب والمشكلات التي تتصل به ؟ إن الاسلوب الذى تم به الحوار وانتهى الى تقرير لجنة الخدمات برياسة الدكتور محمود محفوظ في مجلس الشورى حول (نحو سياسة تعليمية مستقرة) نموذج جديد بان يحتذى من اجل إنقاذ مصر

لمعي المطيعي



المصدر : وطنـــــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

صـــرخة الـى وزيــر التعليــم

بقلم : أنطون سيدهم

هى صرخة للاستاذ الدكتور وزير التعليم والمسئول الاول عن التعليم فى مصر بجميـــع مراحله ، وكـذا الاســتاذ الدكتور رئيس جامعة اســيوط والاستاذ الدكتور عميد كلية التربية بالجامعة ــ فرع سوهاج ــ هــؤلاء السادة مسئولون مسئولية تضامنية عن تعليم وتربية شــبابنا ليخرج الى الحيـــاة مملوءا بالاقدام والحماس والمحبـــة لخدمة مصرنا الحبيبـــة ، وليس ليخرج الى الحياة العامة مملوءا بالبغضاء والكراهية والحقد على شركائه فى الوطن والحياة والكفاح .

وصلتنى رسالة من مدينة سوهاج بان قسم التربية بكلية التربية بجامعة اسيوط ــ فرع سوهاج ــ قد قرر هــذا العام تدريس كتاب « محاضرات وبحــوث فى اصول التربية ، الفرقة الثالثة ، اعداد قسم اصول التربية » على طلبة السنة الثالثة . وان هذا الكتاب يحتـــوى على هجوم ضـــار على الديانة المسيحية وعقائدها ، وكتابها المقدس ، كما وصـــلتنى بالرسالة صورة ضوئية لهذا الكتاب ، لم اصدق ما كتب وشككت فى الصورة الضوئية ، لخطورة ما جاء بها ضد الدين المسيحى ، فاوفدت احد محررى الجريدة الى سوهاج للتاكد من ذلك ، فحضر وقدم لى اصل الكتاب وانه فعلا مقرر على الســنة الثالثة بالكلية ، فصدمت صــدمة شــديدة لان يدرس مثل هذا الكتاب على طلبة الكلية مسلمين ومسيحيين ، واننى اسوق فيما يلى مدى هذا الهجوم والصفحات التى ورد فيها فى هذا الكتاب .

■ المسيحية تقوم على اليهودية ، واليهودية ليســت دينا « صفحة ١٥ » .

■ المســـيحية كاليهودية توليفة مصرية يهــودية « صفحة ١٨ » .

■ المسيحية طعمت بالوثنية « صفحتا ١٨ و ١٩ ».

■ المسيحية تاثرت بالفكرة الالهية بالثالوث المقدس عند قدماء المصريين وبالثالوث الهندى « صفحة ١٩ ».

■ المســـيحية تاثرت فى مسالة الصـــلب بالديانة هندية واليونانية والديانات الوثنية « صفحة ١٩ » .

■ بولس الرســـول تظاهر بالنصرانية لتحـــريف مسيحية « صفحة ١٩ » .



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

■ المسيحية قدست المسيح وهو نفس الشيء مع الركسية ((صفحة ٢١)) .
■ المسيحية تحولت الى ديانة وثنية ((صفحة ٢٦)).
■ النشاط الجنسي في الفكر اليهودي المسيحي شر يجب مقاومته ((صفحة ٣٦)) .
■ المسيحية امتدت لها يد التخريب ((صفحة ٧٨)).
■ المسيحية تم فيها من عبث بشرى جعلها توليفة يهودية وثنية ((صفحة ٨٧)) .
■ الوثنية او الكهانة استلبت انسانية الانسان في المسيحية المحرفة ((صفحة ١٠٧)) .
■ كما ذكر المؤلف عبارات قالها الناس كافرون بالمسيح ونقلها عنهم ((هل وجد المسيح حقا ؟ !)) و ((ان المسيح قد لا يكون له وجود على الاطلاق !!)) ((صفحة ٨٦)) .

الغريب في الامر ان هذا الكتاب اعداد قسم اصول التربية ، فهل هذه هي اصول التربية لدى كلية التربية بجامعة اسيوط ، اليس في تدريس هذا الكتاب اذلال للطلبة المسيحيين لم يحدث له مثيل في تاريخ التعليم في مصر ؟ ! ان الكتاب يهاجم الديانة المسيحية هجوما شائنا وينتهك ضمير الطالب المسيحي ويدوس على مقدساته بالاقدام ، لاجباره على دراسة هذا الكتاب ومذاكرته .

اليس هذا الكتاب وما ورد به شحنا للطالب المسلم ضد اخيه وزميله الطالب المسيحي يؤدى الى سوء العلاقات بينهما ويزرع البغضاء في نفوس ابناء هذا الوطن .

هذا ما يحدث في كلية التربية بجامعة اسيوط ، في الوقت الذى تقوم به الحكومة بجهود جبارة لايجاد المحبة والوئام في نفس جميع المواطنين مسلمين ومسيحيين ، وايضا قوافل التوعية التي يتصدرها السيد وزير الاوقاف وكبار رجال الدين الاسلامي الافاضل بزيارة جميع نواحي مصر من اقصاها الى اقصاها لارساء المحبة بين المواطنين .

ما راى السيد الدكتور وزير التعليم والدكتور رئيس جامعة اسيوط والدكتور عميد كلية التربية فرع سوهاج عند امتحان الطلبة في هذه المواضيع ، هل يجبر الطالب المسيحي بالاجابة ضد دينه وذكر كل ما وجه له من تهم وافتراءات ، أم عليه ان يمتنع عن الاجابة فيرسب ، هل هذا يرضى ائمة رجال التعليم والتربية الافاضل ؟!

انى اتوجه الى السادة وزير التعليم ورئيس جامعة اسيوط وعميد كلية التربية فرع سوهاج ، بايقاف تدريس هذا الكتاب وسحبه من يد الطلبة ، والا فاننا سنضطر الى اللجوء لاب المصريين جميعا السيد رئيس الجمهورية ، الذى دائما ما يضع الامور في نصابها وينصف كل مصرى .

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣,٦ مليار جنيه للخطة الخمسية للتعليم

خفض نسبة المقبولين بالثانوى العام

إدخال الكمبيوتر فى المدارس الثانوية التجارية

أعلن محمد أحمد هريدى وكيل أول وزارة التعليم فى اجتماع لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب أمس برئاسة أحمد فؤاد عبد العزيز لمناقشة اطار الخطة الخمسية الثالثة .. ان الاعتمادات المخصصة لوزارة التعليم تبلغ نحو (٣,٦) مليار جنيه مقارنة بنحو (٧٨٠) مليون جنيه فى الخطة الخمسية .

وأن الخطة تهدف إلى زيادة عدد المقبولين بالتعليم الاساسى من (٩,٩) مليون إلى (١٠,٥) مليون تلميذ وزيادة عدد الفصول من (٢٢٨) ألفا إلى (٢٦٨) ألف فصل مع خفض عدد المقبولين بالتعليم الثانوى العام من (٢٨٪) إلى (٢٥٪) من إجمالى عدد الناجحين فى التعليم الاساسى .

وأشار وكيل أول وزارة التعليم إلى أن الوزارة قد أدرجت فى الخطة الخمسية الثالثة مبلغ (١٠) ملايين جنيه لادخال الحاسب الآلى (الكمبيوتر) فى جميع مراحل التعليم باعتباره أحدى المواد الاساسية فى التعليم الثانوى العام والتعليم التجارى .

٦٠٦



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعليـــم .. ونظـرية ماكنمـارا

لاتخلو دراسة عن الأمن القومي من اشارة الى عبارة بالغة الاهمية ذكرها روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي ورئيس البنك الدولى الاسبق والمفكر الاستراتيجي في كتابه الشهير « جوهر الأمن »، يقول فيها « ان اى مجتمع يمر بمرحلة التحول الى مجتمع عصرى ، فان الأمن بالنسبة له يكون معناه التنمية . فالأمن ليس المعدات العسكرية وان كان يتضمنها ، والامن ليس القوة العسكرية وان كان يتضمنها ، والامن ليس النشاط العسكرى التقليدى وان كان يشمله ، ان الامن هو التنمية ، وبدون تنمية لايمكن ان يوجد امن ، والدول التي لاتنمو لايمكنها ان تظل آمنة ، وهو يقدم بهذه العبارة مفتاحا من اهم المفاتيح التي تتصل بتقدم وتدهور الدول النامية . ولو ان ماكنمارا لم يتحدث عن التعليم مباشرة ، إلا ان العبارة كلها اشارة الى شيء واحد هو التعليم ، فهو بداية التنمية والشرط اللازم لتحقيقها ، ومن هنا نؤكد ان اصلاح التعليم قضية حياة او موت .

القضية ليست قضية تقدم او ازدهار المجتمع ، القضية قضية امن قومي ، اى قضية الوجود وسلامة الوطن والكرامة الوطنية وحماية عقول ابناء الوطن ، وقدرة هذا الوطن على التصدى للأخطار وبعد ذلك هل يمكن ان نتصور مجتمعا يريد ان يحقق مشروعا جادا للتنمية الاقتصادية والحضارية دون ان يبدأ بثورة حقيقية لتنمية البشر ؟ هذا المفهوم لم يكن غائبا منذ الخمسينات ، وترددت بقوة شعارات رنانة ـ وصادقة ـ عن اهمية بناء البشر ، وبناء الانسان ، ولكنها ظلت في دائرة القول ولم تدخل ابدا مرحلة التنفيذ ، ووجد المسئولون راحة في العبارة التي كانت تلوكها الالسن كل لحظة « ان بناء المصانع ممكن وبناء المستشفيات سهل ، لكن بناء الانسان هو الصعب العسير ». وبدلا من فهم العبارة على انها حفز على مضاعفة العمل فهموها على انها مبرر للفشل فما دام هذا هو المطلب الصعب العسير فان العذر في القصور والتقصير قائم وموجود

ولقد نبهنا الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله يوما واراح ضميره حين قال انه « في مرحلة من المراحل كان بناء جيش وطني هو المهمة الرئيسية ، واليوم فان بناء التعليم هو المهمة الرئيسية في مصر ، وهذه العبارة بالغة الاهمية . لأن الصراع الدولى تحول من صراع عسكرى الى صراع حضارى ، وبعد ان كانت الدول الكبرى تحشد قواها لامتلاك مزيد من الأسلحة وادوات الدمار الى حد الاعداد لمشروع يقرب من الخيال مثل مشروع ريجان عن حرب الكواكب ، انتهت مرحلة الحرب الباردة ، وتقدم الاتحاد السوفيتي بطلب للانضمام الى حلف الاطلنطى «!» وباع اسراره وبعض اسلحته الذرية ، وظهر نظام دولى جديد ، ولن يكون التهديد بالحرب قائما في ظله لسنوات قادمة ، ولكن سيبقى الصراع قائما على مستويات اخرى ، صراع الاقوياء الذين يريدون ان يزدادوا قوة ويريدون ان يعبروا عن كل مرحلة من مراحل القوة يصلون اليها ، وعلى المستوى الاقليمي مازال التنبيه الذى اطلقه مفكرنا الكبير شفاه الله الاستاذ احمد بهاء الدين منذ عام ١٩٦٧ قائما حتى الان ، وهو ان الصراع العربي الاسرائيلى ممتد وسوف يظل صراعا حضاريا واسرائيل من جانبها تخطط وتعمل وتستعد وتمارس هذا الصراع الحضارى ، والعرب محتاجون الى هزة توقظهم من سباتهم العميق

والصراع الحضارى ، سواء على المستوى الدولى او الاقليمي يعتمد اساسا على العلم ، والعلم لايمكن ان يتقدم في بلد ليس فيه نظام تعليم عصرى ومستنير يسمح بتكوين المواطن الذى يستطيع ان يشارك في التنمية بمعناها الواسع وفقا لنظرية ماكنمارا ، ولن نستطيع ان

رجب البنـا

نتقدم إلا اذا ادركنا ان بناء المواطن ، وتكوين العقل المصرى والشخصية المصرية القادرة على التحدى هي المعركة الأولى بالنسبة لنا ، وان النجاح والفشل على المستوى الاستراتيجي مرتبط بما يتحقق فيها

وحتى اذا وضعنا مفهوم « الأمن القومي » في اطاره الضيق القديم على انه الأمن العسكرى ، فهل هناك حاجة الى تأكيد ان الجندى في الحرب الحديثة يحتاج الى تعليم راق وان الجندى الردىء هو الذى تلقى تعليما رديئا ؟ وهل هناك حاجة الى التذكير بان الاسلحة الان اصبحت شديدة التعقيد ، وتدار بالكمبيوتر والالكترونات والليزر ، ولايمكن ان يحسن تشغيلها إلا من بلغ درجة راقية من استيعاب العلوم الحديثة ؟ وهل نحتاج الى استعادة ماجرى قبل حرب ١٩٧٣ حين اضطرت القوات المسلحة الى الاحتفاظ بخريجي الجامعات مجندين لمدة ست سنوات لعدم وجود اعداد كافية منهم لتلبية متطلبات المعركة العسكرية بعد ان اصبحت القوة العسكرية في اساسها قوة علمية وتكنولوجية ، ولم يكن ممكنا الاعتماد على الاميين او انصاف المتعلمين لقيادة دبابة او تشغيل صاروخ .

اما تأثير الامية على الامن القومي فهذا موضوع واسع وبالغ الاهمية ، لأن الامية في مصر تزداد الان ولاتنقص رغم كثرة التصريحات الوردية بحيث يمكن اتخاذها نموذجا للعمل الذى يجب انجازه ونكثر من الحديث عنه بينما لانحقق فيه اى انجاز له قيمة ، مع وجود مجلس أعلى لمحو الامية لم يجتمع ، وخطط برامج لمحو الامية منذ عشرات السنين لم تزد على ان تكون حبرا على ورق ، تقارير تبشرنا بنجاح منقطع النظير في تحويل الاميين الى عباقرة ؟ هذه الامية في عصر الكمبيوتر تمثل عارا لانستطيع ان نداري الخجل منه وتمثل خطورة حقيقية على التنمية ، واذا وضعنا في اعتبارنا اخطار الحرب النفسية ، والاختراق العقلي والثقافي ، وانتشار الخرافات والمخدرات والجريمة بين الاميين وسهولة تأثير الدعايات السياسية المضادة عليهم ، وصعوبة تكوين رأى عام



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

مستنير بينهم وهو اول شروط ولوازم الديمقراطية .

وكذلك اذا وضعنا فى الاعتبار الآثار السياسية المترتبة على ماتفرزه الانتخابات البرلمانية مع وجود اغلبية مطلقة من الناخبين الاميين بما فى ذلك من سوء الاختيار . والانقياد للعصبيات القديمة وعدم الاختيار الموضوعى . وسهولة خداعهم والتاثير عليهم ، مع خطورة دور المؤسسة التشريعية ، فاننا سندرك الى اى مدى يكون حماية الامن القومى بالغ الصعوبة فى بلد يغيب فيه عن الوعى السياسى مايقرب من نصف سكانه

ولكى ندرك اكثر معنى ارتباط التعليم بالامن القومى يكفى ان نرى ماحدث فى الولايات المتحدة ، فقد كان موضوع التعليم على راس البرنامج الانتخابى الذى خاض به الرئيس الامريكى معركة انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ ، بل ان الحملة الانتخابية كلها كان شعارها « اصلاح التعليم »، وبعد وصوله الى البيت الابيض كان موضوع التعليم قبل غيره فى اولويات الرئيس الامريكى ، وتمت دراسته وادارته على مستوى الرئاسة . فقد شكل الرئيس الامريكى لجنة رئاسية هى التى درست وحددت عوامل الضعف فى النظام التعليمى الامريكى واعدت تقريرها البالغ الصراحة « امة فى خطر » الذى احدث دويا داخل وخارج المجتمع الامريكى وكان بداية يقظة قومية ، وتحرك جاد . وبعد التقرير شكل الرئيس لجنة رئاسية ظلت تعمل خمس سنوات لاعداد استراتيجية التعليم اعدت فى نهايتها خطة متكاملة لاصلاح التعليم وهكذا صعدت قضية اصلاح التعليم من ايدى الموظفين والتكنوقراط . بل ومن يد وزير التعليم . والمؤسسات التقليدية ومراكز البحوث التربوية ، الى اعلى مستوى سياسى . لكى توضع فى مكانها ، وبحجمها الصحيح كقضية امن قومى ترتبط بالاستراتيجية العليا للوطن .

وليس اخطر على شعب من ان يكثر فيه الكلام ويقل العمل ، او يكثر فيه الكلام عن اعمال لم تتم . وبالنسبة للتعليم فى مصر فان مشكلة المشاكل كما نبهنا كاتبنا الكبير نجيب محفوظ هى ان الدولة والمجتمع يعالجان قضية التعليم على انها قضية خدمات . وحين اضطرت الدولة الى التراجع والتضحية بكثير من الخدمات كان التعليم ضمن هذه الخدمات التى تاثرت ، ولن نتجاوز الخطر الذى نوشك ان نقع فيه إلا بان ندرك ان ازمة التعليم ليست ازمة خدمة من الخدمات . وانما هى ازمة من نوع آخر ، ازمة تهدد الامن القومى ، وبدون مواجهة قومية لهذه الازمة فان مصر معرضة لخطر شديد



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

هل نحتاج فعلا إلى جامعة أهلية ؟



د. منير عزمى رزق الله — ساوى ابو سعدة

هل ستوفر الجامعة الأهلية نوعية أفضل فى التعليم وتخصصات أكثر تقدما ؟

عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعا فى منتصف شهر فبراير ضم مجموعة من الوزراء المعنيين بالتعليم الجامعى وذلك لبحث موضوع انشاء الجامعة الاهلية . وجاء تصريح وزير التعليم د. حسين كامل بهاء الدين عقب الاجتماع موضحا عدم وجود موانع من مبدا الانشاء على ان يكون ذلك بعد دراسات تفصيلية ولكن ... ما شكل التعليم فى الجامعة الجديدة وما نوع التعليم فيها والاسلوب الذى يجب ان تسير الدراسة عليه وهل نحن فى حاجة الى جامعة جديدة لها فلسفة تعليمية جديدة ؟

عندما رفع عميد الادب العربى د. طه حسين شعار التعليم كالماء والهواء كان يعنى انه حق من حقوق كل مواطن وعندما طبق طه حسين شعاره وهو فى الوزارة اقتصر التطبيق على المراحل السابقة على التعليم العالى على ان يتم بعد ذلك وضع قواعد لضبط عملية التعليم العالى .

لكن ثورة ٢٣ يوليو قامت بتطبيق مجانية التعليم على جميع مراحله دون اية قواعد ، وعندما تزايدت الاعداد التى تلتحق بالتعليم العالى كانت وسيلة «التوزيع» لا « الانضباط » هى مكتب تنسيق القبول للجامعات .

ورغم اهمية بقاء « مكتب القبول » كميزان عدل ارضاه كل الناس، بعيدا عن الوساطات والمحسوبية .. الا ان القضية هى جامعات الاعداد الكبيرة والتوسع فى التعليم الجامعى الذى انتج « سلبيات » فى المجتمع اهمها « اهدار التعليم الفنى » الذى كانت ولا تزال تحتاجه بلادنا وهى تسلك طريق التنمية الاقتصادية .

ونتيجة الاقبال على التعليم نجد ان الاجور العالية من نصيب الحرفيين ، واقل الاجور من نصيب خريجى الجامعات لكثرة اعدادهم عن حاجة المجتمع .

ومن السلبيات التى تطرح نفسها بعنف ان استيعاب الاعداد الكبيرة فى الجامعات تم على حساب العملية التعليمية نفسها فحدث هبوط فى مستوى التعليم وهبوط فى مستوى الخريجين.. ولعدم قدرة الطلاب على الاستيعاب فى ظل الاعداد الكبيرة اتجه الكثيرون منهم الى «الدروس الخصوصية» التى انتشرت واصبحت ظاهرة .

ومن هنا ظهرت فكرة « الجامعة الاهلية » التى تقتصر على اعداد محدودة ، ويتولاها اساتذة متميزون لتخريج نوعية من الطلاب المتفوقين .

ولهذه الفكرة انصار لهم وجهة نظر .. ومعارضون لهم ايضا وجهة نظر فاين الحقيقة ؟

قامت جريدة وطنى بعرض القضية ومناقشتها مع المعارضين ومع المؤيدين وكانت البداية مع د. ميلاد حنا .. فقال :

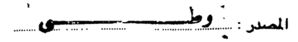
– تمر مصر الان بمرحلة تغير ثقافى وسياسى واقتصادى واجتماعى ..اى بمرحلة تغير عام وشامل . والجامعة الاهلية بمثابة اعطاء فرصة للقطاع الخاص للنشاط فى كل المجالات ومن الطبيعى أن يطالب القطاع الخاص بحقه فى استثمار امواله فى مجال التعليم .. ويوجد بالفعل عشرات المدارس الناجحة المسماة بمدارس اللغات ويقبل عليها الطبقات المتوسطة والتى تود ان تعطى لابنائها نوعا مميزا من التعليم لتعطيهم فرصا أوسع فى الحياة .

ومن هنا فان كل من يتصدى لمشروع الجامعة الاهلية يعرف انه بصدد عمل عظيم وكبير . وهناك من يتصور ان الجامعة الاهلية هى الباب الخلفى للحصول على مؤهل جامعى من خلال قدرتهم المالية ، واذا بنيت الجامعة على أساس تحقيق هذه الرغبة لهذه الفئة فانها سوف تفشل وتتكشف ابعاد هذا الفشل سريعا لان خريجى هذه الجامعة سيطرحون انفسهم فى سوق العمالة وهم يعانون من الفقر العلمى وهذا لن يسمح بالاعتراف بالشهادات الصادرة من هذه الجامعة.

ومن هنا فادى كاستاذ جامعى انصح من يتصدى لهذه الفكرة ان يبدأوا

تحقيق
مارسيل نصر





المصدر : وطـــــــــــــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

متواضعين فى الاقسام والتخصصات التى لا تحتاج الى تكلفة عالية واعداد راقى ، واذا نجحت الفكرة يوسعوا فى تخصصات اخرى .

وهكذا نشأت الجامعات الخاصة فى اغلب ولايات امريكا ولكن الكثير منها قد مات وانزوى .. وان القلة القليلة منها اصبحت صروحا عالية تقدم علماء وبحوثا وخريجين على اعلى مستوى .

د. منير عزمى رزق الله أبدى رأيه فى الامر :

ـ كلنا نرحب بالجامعة الاهلية ، ولكن هناك بعض المحاذير التى نخاف منها على هذه الجامعة وعلى الجامعات الحكومية أيضا ومن هذه المحاذير انه لا يجب أن يعمل استاذ بالجامعتين فى نفس الوقت وذلك لاعطاء الفرصة لاتقان العمل فى كل منهما . وثانيا لا يجب استنزاف الجامعات القائمة حاليا وعدم نقل سلبيات الجامعات الحكومية الحالية الى الجامعة الاهلية ومثال ذلك الدروس الخصوصية ومشكلة أولاد الاساتذة ..

كما يجب تحديد المسئولية عن تدهور التعليم بالجامعات الحالية وعدم الاستعانة فى الجامعة الاهلية الا لمن تتوافر فيهم شروط العمل الجامعى التربوى الذى يستلزم أساتذة يمثلون المثل العليا امام الدارسين .

هل نحتاج الى جامعة اهلية ؟

تقول د. سلوى ابو سعده الكاتبه السياسية :

ـ نحن لا نحتاج الى جامعة اهلية فالاتساع الموجود حاليا فى الجامعات لا يدعو الى جامعة اهلية .. بل المطلوب هو تزويد او تدعيم الجامعات التى أصبح عددها أكثر من حاجاتنا للناحية الجامعية من التعليم .

والخوف أن هذه الجامعة بمالها من امكانيات كبيرة قد تكون وسيلة لتخريب الجامعات المصرية وسحب الاساتذه الجيدين تحت الاغراء المادى وهذا يشكل خطورة على مستوى التعليم الذى نعانى منه الان بشدة ، وليست الشكوى مقصوره فقط على الاعداد وانما على هبوط المستوى العلمى لهيئة التدريس للجامعات .

اننا نطالب وبشدة أن يزيد التدقيق فى منح الشهادات العلمية لهيئات التدريس ، وتدعيم الكليات العمليه بالاجهزة الناقصه والتى يوجد بها عجز واضح وتزويد المعامل بالاجهزة العلمية .

اما من يطالبون بانشاء جامعة اهلية يطالبون بمزيد من التفرقة والعودة مرة اخرى الى القدرة المالية كاساس للحصول على الشهادات الجامعية .

التمسك بالقيم العلمية

د. فؤاد سوريال عطية الاستاذ بهندسة القاهرة قال :

نحن لا ننسى ان الجامعة المصريه بدأت كجامعة أهليه ثم ضمتها الحكومة بعد ذلك .

فالتكلفة الضخمة المطلوبة لانشاء مؤسسه علمية اما ان تكون من الدولة بامكانياتها غير المحدودة او تكون بتمويل من راسماليين مثقفين متصدرين لدور العلم يخصص الكثير من اموالهم لهذه الجامعة مثل الجامعات فى أمريكا فلكل جامعة من تلك الجامعات املاك ضخمة تدر عليها اموال كثيره تكفى للانفاق عليها .. اذا فمشروع جامعه اهليه فى مصر يتوقف الى حد كبير على تواجد من هم مستعدين على تحمل تكاليفها .

ولذلك نتساءل هل فى الامكان حاليا أن ننشىء جامعة اهلية تكون بها دراسات علمية متخصصة ؟

الحقيقة ربما تكون الدراسات الادبية والانسانية والاجتماعية ممكنة ، وربما تكون بعض الدراسات التطبيقية ممكنه مثل « هندسه المعلومات والحاسب الآلى » .

ولكن من الواجب لضمان عدم فشل هذا المشروع التمسك بالقيم العلمية وعدم النظر للموضوع كمشروع تجارى

الجرى وراء الاكتشاف العلمى والابداع الفكرى

يقول د. سليمان نسيم استاذ التربية السابق بجامعه حلوان :

ـ اية جامعه هى مؤسسه حضارية لاعداد الصفوه واعداد الشباب لمواجهة التخصصات المتعدده التى يحتاجها المجتمع لتحقيق نهوضا اجتماعيا واقتصاديا وفكريا وسياسيا .

ومصر بالتحديد تعتبر من اقدم بلاد العالم صله بالجامعات فقد انشئت جامعه الاسكندريه اللاهوتيه فى القرن الاول الميلادى ثم جامعه الازهر فى القرن العاشر ثم الجامعة الاهليه سنه ١٩٠٨ . وقد حققت هذه الجامعات احياء الفكر فى مختلف المجالات الدينيه والثقافيه ليس فى مصر فقط بل على مستوى العالم المتحضر ، فمدرسه الاسكندريه مثلا جعلت من مصر المسيحيه منارا للعالم المسيحى ، والجامعه الازهريه كانت مركزا لتطوير المذاهب الاسلاميه الاربعه اما الجامعه الاهلية المصرية فهى اساس قيام جامعاتنا الحديثة . فالعبره بانشاء جامعة جديدة أن تكون لها اهداف واضحة حضارية وعلمية وانسانية .

ومن هنا لابد من أن تتوافر لها المقومات الاساسية وأولها . الاستاذ الناضج الذى يقدم جديدا فى مجال التلمذة وفى مجال الكشف العلمى والمناهج المتطورة التى لا تكرر ما فات وانما تبدأ من حيث انتهى الاخرون .

وأيضا المكتبة المتطورة التى تتبع فيها الطرق والتكنولوجيا الحديثه ، وأخيرا أرجو أن تأخذ العلاقه بين الاستاذ والطالب فى هذه الجامعة شكلا جديدا من الابوة والاخوة بما يهيء جوا تكاد تستقر فيه الانوثه حو المثابرة والصبر فى الجرى وراء الاكتشاف العلمى والابداع الفكرى .

ومن هنا يمكن أن نضمن ان هذه الجامعة ستخرج لنا قادة جدد يتحقق على ايديهم صور النهضة الجديدة لمصر .

تخفيف العبء عن ميزانية الدولة

يقول عادل عبد العزيز وكيل وزاره السياحة :

نود أن تكون الجامعة الاهليه نواه لاستحداث دراسات فى مجالات الكمبيوتر والفضاء والبيئه ، وهى مجالات ناقصة فى دراسات الكليات الحالية .

واتمنى ان تمول هذه الجامعات احتياجاتها من الرسوم التى يدفعها الدارسين والمعونات والتبرعات من الجهات المحليه والدوليه بما يخفف العبء على ميزانية الدولة .

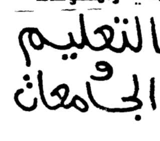
.. وبعد ...

هذه هى فكره « الجامعة الاهلية » بكل ما لها .. وما عليها من المؤيدين والمعارضين ، ومادامت النيه متجهة الى السماح بانشائها فكل ما نتمناه ان تكون اسهاما حقيقيا فى تطوير العمليه التعليميه وليست مجرد مبانى جديده تضاف الى مجموعة المبانى الجامعيه القائمه فى كل المحافظات .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢





لبيب السباعي



استراتيجيات تعليم المستقبل !

اذا كنا متفقين على رفض « السيناريو الاندلسي » . وبالتالى رفض « الانسان العربي » بخصائصه المتسقة مع هذا السيناريو . فلابد من البدء من الان فى اعادة بناء النظام التعليمي العربي برمته على اسس جديدة تماما . اذا كان لنا ان نحقق الحد الادنى (السيناريو الايوبى) والحد الامثل (السيناريو العمرى)

لقد اجمع اكثر من مائة خبير ومفكر عربي . بما فيهم الاقتصاديون . على ان العقبة الرئيسية فى اعادة بناء النظام التعليمي العربي على اسس جديدة . ليست هى المال المطلوب لهذه المهمة الحيوية فرغم صعوبة المهمة . الا ان الاموال المطلوبة لها يمكن توفيرها فى حدود الموارد المادية المتاحة حاليا بالفعل او المتوقعة خلال فترة الاستشراف (العشرين سنة القادمة) بل انه بسبب محدودية الموارد المتاحة . فان اعادة بناء النظام التعيلمي يصبح أكثر الحاحا . فما تنفقه على النظام التعليمي السيىء الموجود حاليا فى معظم اقطارنا العربية هو اكثر تكلفة واقل عائدا من النظام الجديد الذى نقدم خطوطه العريضة فى هذا التقرير .

اذا لم يكن المال هو العقبة الرئيسة . فما هى هذه العقبة ؟

يجيب الدكتور سعد الدين ابراهيم من خلال التقرير الشامل ان العقبة الرئيسية هى « الاختيار السياسى المتردد » « التفكير التجزيئى » المتردد عند أصحاب القرار . ويقصد بذلك العقلية التى تنظر الى كل جانب من جوانب حياتنا المعاصرة . وتعامله بمعزل عن الجوانب الاخرى . فمن شأن هذه العقلية ان تغرق فى تفصيلات « الجزء » دون ان تدرك علاقاته العضوية ببقية « الاجزاء » وبمجمل الصورة المجتمعة . او كما يذهب القول الشائع « تشتغل بتفاصيل شجرة واحدة عن رؤية الغابة كاملة » . ومن شأن الاغراق فى هذه التفاصيل التردد فى اتخاذ القرار لتغيرات سطحية ترقيعية . لايصلح الامر كثيرا . بل وقد تكون مضاره اعظم فى الامد البعيد

ويسهم فى تردد صاحب القرار عن احداث التغيير الاساسى المطلوب مايبدو من ضخامة المؤسسة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

(الشجرة التعليمية)

قبل الدخول في مفردات الاستراتيجية الجديدة المقترحة لتعليم المستقبل ،لابد من الاتفاق على المفهوم المحورى الذى يحكمها

بلغة رجال التربية والاقتصاد والاجتماع ، فإن المؤسسة التربوية(من المدرسة الى الجامعة) الناجحة او الفعالة هى التى تكون قادرة على تحويل وصياغة « مدخلاتها » ، وهم الاجيال الجديدة ، بحيث يصبحون بعد فترة زمنية محددة ، قادرين على الالتحاق بسوق العمل ولديهم المهارات اللازمة للانتاج بكفاءة وبحيث يدخلون مجتمع البالغين وهم قادرون على المشاركة الفعالة في كل انشطته .

ولما كان سوق العمل خصوصا والمجتمع عموما يتغيران بوتيرة سريعة ، فلابد ان تكون المؤسسة التعليمية نفسها من المرونة والكفاءة ،بحيث لاتواكب هذه التغيرات وحسب بل تستبقها وتعد الاجيال الجديدة لها ايضا .

لقد جرى العرف التقليدى على تسمية مراحل ومكونات وقنوات المسيرة التعليمية للتلاميذ « بالسلم التعليمى » والتسمية والممارسة التقليدية للسلم التعليمى تفترض أنه يبدأ عند درجة معينة وينتهى عند درجة معينة (سقف السلم او نهايته » ، ولكن الهيكلية الجديدة المقترحة لتعليم المستقبل هى اشبه ماتكون « بالشجرة التعليمية » وليست هذه مجرد تسمية لفظية جديدة ، ولكنها تترجم بصدق مفهوما ومضمونا وممارسة جديدة فى حقل التعليم .

ومفهوم « الشجرة التعليمية » ينطوى ، اولا ، على معنى الارتباط العضوى بأرضية او تربة معينة (الجغرافيا والتاريخ والتراب) وبمناخ معين (متغيرات النظام الاقليمى والدولى) ، وهو ، ثانيا ، يفيد معنى « البناء المستمر » أى أن يتحول التعليم الى كيان حى دائم الحركة والنمو ، وهو ينطوى ، ثالثا ، على « جذع اساسى واحد » لابد ان يمر به او يتسلقه كل ابناء الوطن الواحد ، وهو ينطوى ، رابعا ، على فروع واغصان متعددة ، يمكن لهؤلاء الابناء ان يتسلقوا ايا منها حسب التعليمية ، ان يكن من حيث التلاميذ او عدد المعلمين والاداريين ، فهى عادة اكبر مؤسسات الدولة من حيث الافراد

ومع ذلك فان عدم اتخاذ القرار المطلوب لتحسينها معناه ارجاء المشكلة ، او نقل مخرجاتها السيئة الى مؤسسات اخرى ، وفى مقدمتها مؤسسات التوظيف والتشغيل ، ناهيك عمن لايجدون عملا بالمرة ويظلون عاطلين لعدم توافر المهارات اللازمة عندهم لسوق العمل الفعلية

إن ما نقترحه من خطوط عامة لاستراتيجية تعليم المستقبل ، قد يبدو لاول وهلة كما لو كان عسير التنفيذ ، ولكن الممعن فيه بعقلية تكاملية مستنيرة لابد ان يفضى الى

الاقتناع بضرورته ، ومع ذلك فهو يقبل التنويع من قطر عربى الى اخر حسب خصوصيات كل منها وظروفه وموارده المادية والبشرية ، المهم ان تؤخذ هذه الخطوط العريضة وتجرى ترجمتها الى سياسات من اعلى مرجع او سلطة فى الدولة .. فتعليم المستقبل اخطر من ان يترك للتربويين وحدهم » .واذا كان ذلك قد قيل عن الحرب (اى انها اخطر من تترك للجنرالات وحدهم) وعن الاقتصاد (اى انه اخطر من ان يترك للاقتصاديين وحدهم) فان المقولة تنطبق اكثر ويحق على التعليم ، فتعليم المستقبل هو « الامن القومى » و« الثقافة القومية » و« الاقتصاد القومى » معا

العقبة الرئيسية ــ اذن فى اعادة بناء او هيكلة النظام

التعليمى العربى هو « العقلية التجزيئية المترددة » عن اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب ، وقد حرصنا على ان نبدأ باشارة الى هذه العقبة ، حتى يعيها كل اصحاب القرار العرب على اعلى مستوى ، وهم يطالعون صفحات هذا التقرير ، وحتى يتحصنوا ضد الاراء التجزيئية المترددة ، التى قد تتساقط عليه ممن لايريدون التغيير اويتوجسون من التغيير . ان العالم كله يتغير ، ويتغير بسرعة ، كما اشرنا فى صدر هذا التقرير ، ونحن سنتغير وبسرعة نتيجة ذلك ، ولكن المأمول هو ان يكون التغير بأيدينا لا بأيدى غيرنا ، ولمصلحتنا وليس لمصالح الاخرين .

ويضيف الدكتور سعد الدين ابراهيم موضحا

ترتكز الاستراتيجية المقترحة لتعليم الامة العربية فى القرن الحادى والعشرين على خمسة مفاهيم جديدة حاكمة ، هى

١ ــ الشجرة التعليمية

ط ــ تعليم كيفية التعلم .

٣ ــ الجسور التعليمية وتعددية نقاط العبور .

٤ ــ توزيع الاعباء بين المجتمع المدنى والدولة .

٥ ــ فك الارتباط بين « الشهادة » و« الوظيفة »

قدراتهم واختياراتهم ، والمفهوم ، خامسا ، ينطوى على تعدد فرص الارتفاع الرأسى الدائم الى حيث اعلى فروع الشجرة ، كما تعدد فرص الانتقال الافقى الدائم من فرع الى فرع اخر .

ويختلف مفهوم « الشجرة التعليمية » عن مفهوم « السلم التعليمى » فى ان هذا الاخير له بداية محددة ، وتسلسل محدد ، وليس له سقف محدد ، فنهايته مفتوحة ، تسمح بالامتداد والنمو مع تشعب ونمو المعارف والعلوم والفنون ، بل اكثر من ذلك فان مفهوم « الشجرة التعليمية » يسمح بهيكلة منفتحة عند نقاط عديدة ، يمكن لاى مواطن ان يعاود الولوج منها الى النظام التعليمى ، طبقا لرغبته وقدرته ، كما سنرى تفصيلا بعد قليل .

(تعليم كيفية التعلم)

لن يكون مضمون التعليم فقط او فى الاساس تلقين المعارف والعلوم ، فهذه كما سبقت الاشارة ، تتغير وتنمو بوتيرة متسارعة ، لذلك فمهما كانت كفاءة المدرسة فى التلقين ، فانها ، اولا لا تستطيع تلقين كل شىء لكل تلميذ وهى ، ثانيا لا تستطيع ان تستبقى التلميذ فى المدرسة طول الحياة لذلك فان المفهوم الحاكم للعملية التربوية للمستقبل سيكون تعليم التلميذ (كيف يتعلم ذاتيا)

يقتضى ذلك بالضرورة اعادة تأهيل المعلم واعادة بناء المناهج بحيث تساعد التلميذ على اكتساب مهارات التلميذ الذاتى ، ومعرفة مصادر المعلومات واسترجاع هذه المعلومات وتحليلها ونقدها والاختيار الامثل من بينها لتوظيفة فى « حل المشكلات » .

واتساقا مع هذا المفهوم الحاكم فى العملية التربوية ، فان المدرسة النظامية ستصبح احد مصادر التعليم والتعلم ، الى جانب مصادر اخرى وغير نظامية — واهمها وسائل الاعلام واجهزة الثقافة والاتصالات الحديثة واماكن العمل والمكتبات العامة والفصول المسائية — اى انها ستشارك مؤسسات اجتماعية اخرى فى العملية التربوية ، بل وفى وضعه الامثل يصبح التعليم نشاطا مجتمعيا شاملا لكل الافراد فى كل المؤسسات بحيث تحقق (المجتمع المعلم المتعلم)

(القرار الفردى للتعليم)

سيظل على الدولة والمجتمع مسئولية توفير الفرص المتكافئة فى التعليم لكل الاطفال والمواطنين ، ولكن هذه الفرص المتكافئة لن تكون مرتبطة بمراحل عمرية محددة ، فكثير من الأفراد قد لا يحسنون الاستفادة من (فرصة متكافئة) تقدم لهم مرة واحدة فى حياتهم ، وقد يمثل ذلك احباطا لهم مدى الحياة ، فصلا عن اهدار امكانات قد تكون كامنة عند هؤلاء الافراد ، ويمكن ان يستفيد منها المجتمع ، لذلك فاحد المفاهيم الحاكمة فى الاستراتيجية المستقبلية لتعليم الامة العربية هو (مفهوم الجسور التعليمية ونقاط العبور المتعددة)

وينطوى هذا المفهوم على اتاحة فرص دائمة لكل مواطن لدخول النظام التعليمى مهما كان عمره ومستوى تعليمه الرسمى السابق ، ويعنى ذلك اجرائيا ان تتعدد نقاط الدخول والصعود على افرع الشجرة التعليمية كما يعنى امكانية الانتقال عبر جسور تعليمية من تخصص الى اخر ، ومن مهنة الى اخرى ويكون معيار الدخول والعبور على هذه الجسور هو الاختبارات المقننة لقياس القدرة على متابعة نوع التعليم الذى يريد الفرد الالتحاق به

(المجتمع المدنى والدولة)

مهما كانت المبررات التى جعلت الدولة تضطلع وحدها بكل مسئوليات التعليم النظامى فى الماضى فانها لن تستطيع ذلك فى المستقبل حتى اذا ارادات ، فنفقات التعليم فى المستقبل ستكون باهظة سواء بسبب الاعداد الضخمة التى ستقبل على التعليم او للنوعية المتميزة المبتغاة فى تعليم المستقبل فتشعب فروع الشجرة التعليمية وامتدادها المستمر افقيا وراسيا يجعل من غير الممكن تنظيميا ان تقوم الدولة بتغذية وضبط كل هذه التشعبات والامتدادات ..

لذلك فان المجتمع المدنى بمؤسساته وتنظيماته غير الحكومية لابد ان يتحمل جزءا متزايدا من مسئوليات التعليم انفاقا وتنظيما وتصبح مسئولية الدولة الكبرى هى توفير التعليم الاساسى (جذع الشجرة التعليمية) وما بعد الاساس للمؤهلين القادرين ذهنيا وغير القادرين اقتصاديا والاشراف العام على سير العملية التعليمية فى المجتمع



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

وضمن مؤسسات المجتمع المدني التي لابد ان تتحمل جزءا متزايدا من اعباء ونفقات التعليم تـأتي الـوحدات الاقتصادية الهادفة للربح سواء كانت قطاعا خاصا او عاما فهذه في النهاية هي التي تستفيد مباشرة مـن مخـرجات النظام التعليمي ومن ثم يكون مطلوبا ومرغوبا ان تخصص جزءا من ارباحها مباشرة لـلاستثمار في تنميـة الـطاقة البشرية ..

ومن شأن هـذا الاسـهام ، المتـزايد للـوحدات الاقتصادية الهادفة للربح في نفقات التعليم ان يؤدي ليس فقط الى تخفيف الاعباء المالية عن الدولة ، وانما ايضا الى ربط عضوي اكثر احكاما ومباشرة بين التعليم والاقتصـاد فبمجرد تكريس هذا التقليد الجـديد سـتحرص هـذه الوحدات على الاسهام المباشر في صياغة ورقابة العمليـة التعليمية ومراعاة حسـابات الـكلفة والعـائد وتـوعية التربويين باهميتها اي اننا سنصبح ازاء اقتصاد سـياسي رشيد للتعليم

فك الارتباط بين الشهادة و الوظيفة

من اهم مشكلات الدولة في الوطن العربي توفير وظـائف في الجهاز الحكومي للمتخـرجين مـن حملـة الشـهادات الدراسية وربما كان التزام الحكومات بتعيين الخريجين في بداية عهود الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة الجديدة امر له ما يبرره وقد عودت الدولة ابناءها ان تجد لهم مثل هـذه الوظائف الحكومية بل ومن الانظمة العربية من جعل مثل هذا الامر التزاما رسميا او دستوريا امام مواطنيها منـذ الستينات

اما الان (في مطلع التسعينات) فالملاحظ ان معـظم الاجهزة الحكومية العربية قد تضخمت بالموظفين ، ويقدر خبراء الادارة ان بعض الاجهزة الحكومية العـربية بهـا ضعف او ثلاثة امثال ما تحتاجة من موظفين لاداء المهـام المنوطة بها بل ان هذه التخمة من الموظفين فضلا عمـا يترتب عليها من اعباء مالية تؤدي الى تعقيد وابطاء سـير العمل فيها

لذلك تهدف اسـتراتيجية تعليـم الامـة العـربية في المستقبل ان تعد الطلاب لعدم تـوقع العمـل في وظيفـة حكومية ، ولا اعتبار ذلك حقا من حقوقهم عند الانتهاء من اي مرحلة دراسية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

الجامعة الأهلية ... هل هى إشارة بدء لعصر جديد ؟

لم يكن فى تقدير - هايدبارك - ان يمتد الحوار حول الجامعة الاهلية كل هذه الاسابيع . ولكن اكتشفنا ان القضيه أهم مما كنا نتصور . وإن الرأى العام حولها منقسم بيني مؤيد ومعارض وحتى الان مازالت المعارضة . والتخوف . اقوى وأوسع . ولان هذه - هايدبارك - فليس فيها قيود على المناقشة . ولاحجر على الرأى . ولا اشترطات خاصة تجعل من حق احد ان يتكلم وحده . ومن واجب احد ان يصمت الكل مدعوون للكلام . بحرية وبصراحة فهذا هو العهد الذى نعيشه

الان وبعد مناقشات الاسابيع الماضية نتقدم خطوة ونطرح اسئله مازالت تتردد همسا بعد ان كانت مكتومة فى الصدور هل هذه الجامعة الاهلية اشارة البدء لعصر - الطبقة الجديدة - طبقة اصحاب الملايين والمتعاملين بالدولار والباحثين عن التميز والساعين الى سيطرة رأس المال على المجتمع من جديد . واختاروا العقول بداية للسيطرة بحرمان عقول الفقراء من التفتح على العصر والانطلاق عن طريق الزامهم بالانحراط فى تعليم مجانى متخلف مخصص لهم واستئثار الاغنياء بتعليم للصفوة متميز ومتفوق يمهد لتفوقهم بعد ذلك على امتداد الزمن . وفى جميع المجالات .

هل هى اشارة بدء لترك الجامعات الحاليه لتموت من تلقاء نفسها بالاهمال والفقر . والجوع . لتنتعش الجامعات الخاصة - الملاكى - بالرعايه . وتدفق الاموال . وتكدس الامكانيات .

ليس المهم ان تكون هذه التخيلات حقيقة او واهمة فهى مخاوف موجودة وعميقه فى الصدور وقلق منتشر بين الملايين الذين لايتعاملون بالدولار لابد ان يعبر عن نفسه . ويجد صدى ويصل الى بر الامان

ولن تغلق - هايدبارك - ابوابها فى وجه راى ابدا مهما يكن والله المستعان □



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٦

لا.. لا.. جامعة لابناء الطبقة الجديدة ؟

د . عزيز محمد عبد العليم
رئيس اقسام الجراحة بجامعة طنطا

■ الدكتور عزيز محمد عبد العليم رئيس اقسام الجراحه بكليه الطب جامعه طنطا يقدم رأيه بشكل قاطع وحاسم . انه يقول لا للجامعة الاهليه لا لهذه الجامعة الملاكي ويضعها في منظومة تشمل افساد ما انصلح في المجتمع وتضم هذه المنظومة إنشاء المزيد من الكليات والمعاهد الجديدة . والجامعات الاجنبية والتعليم الاجنبي . والشهادات الاجنبية التي يحصل عليها المصريون المقيمون في مصر

ان السبيل الى اصلاح التعليم العالى من خلال اصلاح مسيرة التعليم القائم ليس من خلال حلول وقتية لتهدئة الخواطر ولا من خلال مسكنات مؤقته ومكمدات باردة فوق رأس الانتاج المريض المحتضر

اقولها صريحة لمن يريد العلاج الناجح

لا لمزيد من الجامعات والمعاهد العليا

لا للجامعه الاهليه

لا للجامعات الاجنبية والتعليم الاجنبي في بلدنا

لا للشهادات الاجنبيه التي تمنح على أرض الكنانة

ليس هذا ياسادة اطلاقا هو سبيل اصلاح مسار التعليم في مصر الحبيبة ان اصلاح العملية التعليميه في مصر ليس في حاجة الى مزيد من الجامعات حكومية أو أهلية أو اجنبيه وارجو أن تذكروا لى في أى بلد في العالم المتحضر وليس في الدول النامية به جامعه تتبع لدوله أخرى .

ان نهضه هذا البلد في كافه المجالات في الخمسين سنة الاخيرة كانت ولازالت قائمة على اكتاف خريجي الجامعات الحكومية أولاد الفلاحين الكادحين ولم يكن اقطاب هذه النهضة اطلاقا هم خريجو الجامعة الامريكية الرابضة على ارض الكنانة منذ اكثر من سبعين عاما

وماذا فعلت كلية فيكتوريا وغيرها من المدارس الاجنبية لنهضة هذا البلد

ان اساتذة الجامعات الذين رفعوا رأس مصر عاليا في كافة المؤتمرات الدوليه



بابحاثهم وانتاجهم العلمى المتميز هم خريجو هذه الجامعات الحكومية وليسوا خريجى الجامعة الامريكية أو فيكتوريا كولج .

والجامعة الاهلية التى يتردد الحديث عنها كثيرا فى الاونة الاخيرة وكلما وئدت الفكرة وجدت من يدعو لها مرة أخرى ويحاول احياءها زاعمين أن هذه الجامعة الاهلية هى البديل لارسال اولاد الطبقة الجديدة الغنية المتخمة الى جامعات بولندة وتركيا وقبرص وأن هذا سيؤدى الى توفير بعض العملات الصعبة فهذا السبب ليس مبررا اطلاقا لانشاء هذه الجامعة الاهلية (الملاكى)

كلنا نعلم أن هذه الجامعات الخارجية هى الباب الخلفى لدخول هذه الطبقة الجديدة الذين لم يوفقوا فى الدخول إلى كليات القمة (كالطب والهندسة) وهم الذين لم يؤهلهم مجموعهم فى الثانوية العامة الدخول فى منافسة شريفة (وان كانت ليست مثالية) مع ابناء الطبقة الكادحة

ومع هذا فلا مانع من قصر التعليم بالخارج فقط لمن يعمل ذووهم فى الدول الأجنبية (مثل رجال السلك الدبلوماسى أو غيرهم من المعارين والعاملين فى الدول العربية الأخرى) عاملين فعلا وليس على الورق .

لقد شاهدت يوم الخميس ٢٥ اكتوبر ٩٩١, فى برنامج على شاشة التلفاز (الرائى) الزميل الدكتور خيرى السمره عميد طب القاهرة يتحدث عن الجامعة الاهلية متحمسا جدا الى التعليم مقابل أجر أو مصروفات قائلا . أنه مقرر له مثلا أن ياخذ ثلاثمائة طالب بالسنة الأولى فى كلية الطب وطبعا هؤلاء من المتفوقين الحاصلين على أعلى مجموع . ثم أردف سيادة العميد قائلا بالحرف الواحد . أنى لا مانع عندى من الحاق مائتين اخرين بمصروفات . فقاطعته المذيعة الواعية . حتى لو كانوا ممن حصلوا على أدنى المجاميع ٥٠٪ مثلا او ما يقابها . فكان رد العميد حرفيا (والحديث مسجل) . مش أحسن ما يروح الواحد منهم يدفع عشرة الاف دولار لجامعة برومانيا أو غيرها . فاهنا فى مصر أولى بهذه الدولارات . . .

اى والله قال عميد الطب هذا الكلام !

أما الباب الخلفى الاخر للصولو للجامعة وكليات القمة وهو الشهادات الاجنبية التى تمنح على أرض الكنانة العربية التراب واللسان فهذا هو الانحطاط العلمى حقا والمهانة القومية بعينها مهما دافع عنها المغرضون .

ليس العيب أن الثانوية العامة بها قصور أن نتيح للبعض فرصة القفز فوق رؤوس اقرانهم غير القادرين ماديا بالحصول على هذه الشهادات واذا كان الجدل أن هذه الشهادات الاجنبية حقا ارفع مستوى من الثانوية العامة وكما يدعى البعض وأن الذين يحصلون عليها هم الصفوة النابهة من الطلبة والطالبات . فلماذا لا يجرب هؤلاء معادلة شهادتهم الأجنب . هذه بدخول امتحان مماثل للثانوية العامة أو دخول امتحان الثانوية العامة نفسه وسوف تكون سهلة جدا بالنسبة لهذه الصفوة النابهة ومستواهم الرفيع من التحصيل العالى الذى أهلهم لشهادتهم الاجنبية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما عن انشاء مزيد من المعاهد التكنولوجية العليا فلا اعتقد أن الصناعة والزراعة والانتاج فى حاجة الى مزيد من المهندسين بقدر حاجتها الى الالاف من

التقنيين وهؤلاء هم الاسطوات المدربون تدريبا عمليا وليس دراسة نظرية هؤلاء الفنيون ليسوا بالقطع حاملى شهادات البكالوريوس والماجستير التى ستمنحها هذه المعاهد العليا ولكنهم بالضرورة خريجو المدارس الصناعية والفنية والزراعية الذين تدربوا منذ صغرهم فى ورشها وحقولها .

ان نظرة واقعية مخلصة الى النهضة الصناعية التى بدأها العظيم طلعت حرب واحتضنتها الثورة فى سنواتها الاولى وحتى بناء السد العالى والحديد والصلب كان عمادها هؤلاء الفنيون والاسطوات خريجوا هذه المدارس الصناعية كمدارس محمد على الصناعية بالشاطبى بالاسكندرية وبولاق والقاهرة واسيوط ان قضية الانتاج والتنمية فى بلادنا تحتاج الى هذه الكوادر الفنية والحرفية .

إن اعداد هذه الكوادر يحتاج الى ثورة حقيقية لالغاء نظام التعليم العام واستبداله (بعد مرحلة التعليم والتربية الاساسى) بمدارس الاعدادية الفنية والحرفية والزراعية ثم الثانوية التخصصية لتخريج جيش من الحرفيين والصناع والتقنيين والزراع الفنيين الذين يتخرجون مسلحين بهذه الحرفة أو تلك الصنعة والذين لن يحتاجوا للوقوف فى طابور العاطلين خريجى التعليم العام والجامعات منتظرين رحمة القوى العاملة لتسكنهم بعد خمس سنوات أو اكثر فى وظائف لا يجدون لهم بها عملا سوى التوقيع فى دفتر الحضور والانصراف وتعطيل زملائهم العاملين اصلا بهذه الوظائف.

أما القلة من المتفوقين والموهوبين خريجى هذه المدارس الثانوية الفنية والصناعية والزراعية والحرفية هم الذين تلحقهم الدولة بالجامعات التى يجب اقتصار عددها على جامعة واحدة بالاسكندرية والثانية بالقاهرة (خلاف جامعة الأزهر) وثالثه بأسيوط لتخريج كوادر المفكرين والعلماء والمخططين وما تحتاجه البلاد وخطة التنمية فعلا من مهندسين واطباء ومحامين ومدرسين .. الخ

أن هذا العدد القليل من الموهوبين من الطلاب هم الذين سوف يرعاهم اساتذتهم المتخصصون كل الرعاية اللازمة والتفرغ اللازم فى رابطة مقدسة بين الطالب والأستاذ (أفتقدناها حاليا) ذلك لتعود بنا الى مكانة الجامعة ورسالتها وليس الى جامعة الأعداد الكبيرة لتخريج العاطلين من انصاف المتعلمين هذه القلة الموهوبة من الطلبة هم ثروة حقيقية للدولة ترعاهم وتصرف عليهم وهنا ينتفى النقد الموجه ال مجانية التعلم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

اقول . لا تعليم عاليا لمن يقدر ماديا ولكن فقط لمن يقدر ذهنيا .

اخيرا ان تحقيق هذا الهدف وتنفيذه يتطلب انشاء هيئة أو مجلس متابعة على اعلى مستوى تكون مسئولة امام رئيس الجمهورية مسئولية مباشرة لاطلاعه اولا باول على ماتم ومايتم وعلى المعوقات والعقبات والمقترحات لتذليل هذه العقبات .

هذه اللجنة لايقل من يرأسها عن نائب لرئيس الجمهورية أو نائب لرئيس الوزراء وتضم متخصصين فى كافة المجالات وكذلك وزراء التربية والتعليم العالى والصناعة والعمل والاقتصاد والزراعة والمالية ولها صلاحيات رئاسة الجمهورية ولا تتغير خطة عملها بتغيير أى وزارة أو وزير نظام والله ولى التوفيق .. وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعلمون .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

الجامعة الأهلية اختراع لسد حاجة

وهذا صوت مؤيد ـ وبحماس ـ لانشاء الجامعة الاهلية انه الدكتور فايز حسان الاستاذ بكلية طب اسنان القاهرة . ومنطلق فكره ان التعليم فى الخارج مفتوح للحاصلين على مجموعات منخفضة . فاولى بنا ان نوفر العملات الصعبة ونعترف بالامر الواقع . وهو ان غير الصالحين علميا للتعليم الجامعي يجدون دائما طريقا للحصول على هذا التعليم لانهم يملكون ما هو اهم من القدرات والاستعداد يملكون الدولارات ومستعدون لدفعها دون حساب من اجل شهادة

د . فايز حسان

استاذ بطب الاسنان ـ جامعة القاهرة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

ان الجامعة الاهلية تعتبر أحد المشروعات الناجحة التى تبناها المجتمع وذلك لشدة حاجته اليها ، وكما هو معروف ان الحاجة هى ام الاختراع ، وان كانت الجامعة الاهلية او الجامعة هى اختراع لسد حاجة فإنه يجب علينا أن نحدد طبيعة الاختراع وكذلك طبيعة الحاجة اليه .

اما عن الحاجة التى فرضت وجوب ايجاد مثل هذا النوع من الخدمة فتتلخص فى ثلاثة نقاط رئيسية :

اولها : أن المجتمع يخسر كما كبيرا من العملات الاجنبية لتحقيق اهداف ابناء القادرين منه .

ثانيا : منع التمزق الاجتماعى الذى يصيب الاسرة المصرية نتيجة لسفر احد ابنائها خارج البلاد لفترات طويلة تقترب من العام الدراسى

وثالثها : هو ان الطالب يتم تحويله الى الكلية المناظرة ليلتحق بها وكانه قد دفع فرق المجموع المؤهل لهذه الكلية فى شكل انفاق جزء مما يملكه من مال خارج البلاد اضافة الى حرمانه من دفء الاسرة فى فترة سفره بعيدا عنها

اما عن الاختراع فهو انشاء جامعة اهلية وذلك كى يتحول الانفاق الى داخل البلاد بدلا من خارجها ، وذلك مصداقا لقول الله تعالى فى سورة النساء « ولاتؤتوا السفهاء اموالكم التى جعل الله لكم قياما » .

كما ان الطالب سيتمتع بالدفء لوطنه مصر العظيمة ، اما عن الاهم فهو ان الطالب يستطيع ان يحقق احلامه فى ان يجد نفسه دارسا فى الكلية التى تؤهله لما يحب ويتمنى ان يكون فى مستقبله

وبدراسة الموقف ومتابعة البدايات فاننى لا اجد بداية صالحة للجامعة الاهلية المطلوبة ، ان الجامعة المزمع انشاؤها تحت هذا الاسم ماهى الا أقسام جديدة تابعة لجامعات اجنبية لذلك فان وجودها ونجاحها مشكوك فيه .

ان القادرين من رجال هذا المجتمع المصرى العريق لايريدون تخصصات جديدة وانما يريدون تعليم ابنائهم ليرثوهم فى مجالات اعمالهم ان كانت صناعية او زراعية او تجارة او طبية او هندسية او قانونية ، فالحل الصحيح هنا هو انشاء جامعة عظيمة وتابعة للمجلس الاعلى للجامعات شانها شان باقى الجامعات المصرية العريقة ، ولكن بمصروفات ومحرومة من المجانية التى نص عليها الدستور



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

اما اذا كانت المشكلة هى انشاء اقسام جديدة تابعة لجامعات اجنبية فلا اجد لها مكانا على الاطلاق ، وذلك لان الجامعات المصرية الموجودة حاليا غزيرة في علمها ومليئة بعلمائها ، وان احست حاجة لفتح اقسام جديدة فاعتقد انها لاتتردد في ذلك ولاتتاخر والحمد الله المراكز العلمية والتخصصية موجودة وكثيرة ومتعددة كما ان البطالة المتزايدة من خريجى الجامعات بجميع فروعها تفرض نفسها وتقول كفى خريجين .

اما عن اصحاب اختراع الجامعة الاهلية فيجب ان يكونوا من القادرين باموالهم وبمساعدة الحكومة مجتمعة وليس حكرا على وزارة الاسكان ، ان الجامعة الاهلية يجب ان تنبع من اجل حل مشاكل تعليم ابناء القادرين ماليا وبخطة تضعها الحكومة بحيث تتوافق ولاتتعارض مع هذه خطة الدولة ، وذلك يتطابق تماما مع ماجاء في القران الكريم في العديد من السور ، ففى سورة المؤمنون « ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات بل لايشعرون ، ان الذين من خشية ربهم مشفقون والذين هم بايات ربهم يؤمنون والذين هم بربهم لايشركون والذين يؤتون ماءاتوا وقلوبهم وجلة انهم الى ربهم راجعون ، اولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون ولانكلف نفسا الا وسعها ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لايظلمون ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لاحسد الا في اثنتين رجل اتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق ورجل اتاه الله علما فهو يعمل به ويعلمه الناس » .

وعلى هذا فان انشاء واقامة الجامعة الاهلية هو دور القادرين فقط من اولياء أمور الطلاب الطالبين للعلم وللمؤمنين الصالحين اما عن الادارة والتعليم فهذا دور العلماء والاساتذة وزارة التعليم ، وذلك لان المطلوب هو التعليم لابناء القادرين والحصول على الشهادة من اساتذة العلم والمعرفة في الدولة بعلمهم والموجودين بالجامعات المصرية الاصيلة

لذلك فانني اجد انه من الضرورى ان يجتمع اصحاب الحاجة للجامعة الاهلية الخاصة ليحددوا اهدافهم او اهدافهم بوضوح ويتعرفون على دورهم والواجب عليهم لكى يحققوا النجاح في مستقبلهم كما حققوه في ماضيهم فهم يمثلون فئة كبيرة من المصريين الناجحين على ارض الوطن الحبيب ، واسال الله ان يوفقنا وإياكم لما فيه الخير لمصرنا و المصريين .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

تطوير الجامعات القائمة اولى بالرعاية

صبحي علي سعيد

اذا كان الهدف صالح المجتمع فايهما افضل ان نبدا بانشاء جامعة اهلية جديدة بالدولارات ام باصلاح الجامعات القائمة . سؤال يطرحه الدكتور صبحي علي سعيد الاستاذ بصيدلة القاهرة ويبحث عن كيفية تطوير ما في ايدينا قبل ان نعمل على انشاء ماليس فيها

يرتبط عدد يسير من الكليات و المعاهد الجامعية بخطط دراسية محدده . وتاخذ الاغلبية منها بمقررات تدريسية متفاوته كما وكيفا حسب مايقرره اساتذه كل مادة مجتمعين او بمعزل عن بعضهم البعض والحاصل ان القدر التحصيلي للطالب يتفاوت من عام لاخر حسب من قاموا بالتدريس في غالب الامر ولا شك ان هناك جهدا يتخذ في كليات محدده لتطوير المقررات الدراسية بما يتماشى مع متطلبات المجتمع . ولكن الحق يقتضي ان نوضح بعض نواحي الصور في التعليم الجامعي والذى افرز خريجين ليسوا على المستوى المطلوب اذ ان كثيرا من المتعاملين مع هؤلاء الخريجين يشكون من افتقار الاغلبية الى التطبيقات العملية مع فيض في المعلومات التى قد لا يحتاج اليها ..

ويرى كثير من اساتذة الجامعات ان هذا المستوى يرجع الى قصور الامكانيات العملية في الجامعات وزيادة عدد الطلاب عن طاقات الكليات المتاحة . بيد ان هذا التبرير على قيمته وتقديرى له لايجب ان يكون مسئولا عن افراز خريجين يحتاجون الى تدريس خاص بعد التخرج وكمفتاح لحل مشكلة الامكانيات العملية تاخذ دولة كالصين وفرنسا بالتدريب المباشر للكليات العملية في المصانع لطلاب كليات الهندسة والعلوم والصيدلة وغيرها وفي المزارع لطلاب كليات الزراعة حتى ولو خصص مكان خاص لهذا الغرض في كل مصنع او غيره على ان يكون هناك اشراف للكلية اثناء التدريب كما تاخذ بعض الجامعات في استراليا بنظام عدم اعطاء الطالب اجازة الا بعد قضاء عام باكمله متدربا في احد مجال تخصصه وبهيئة تدريس تابعة لمكان التدريب حتى ولو كانوا من اساتذة الجامعات ذوى الخبرة العملية وتفيد هذه الجهات الخريج الهائل في القيام بعمله لدى تطبيق هذا النظام

ومن الواجب ان اوضح رأى شريحه ناضجة من الطلاب عن اسباب عدم الرضى عن مستوى الخريج اذ يروون ان هناك تكرارا مملا في كثير من المقررات و الذى يبدأ في سنى الدراسة الاولى الجامعية مع مواد درست نظريا في الثانوية ويتعمق لا يصح ان يكون نظريا وانما لا جدى ان يكون عمليا يتسم بروح الفكر والابتكار كما ان الطالب يقدم له قدر هايلا من المعلومات لتحصيلها في وقت محدود وحرصا على اهم مطلب له ولاسرته وهو النجاح يتحول من طالب علم الى طالب نجاح وهنا يبحث عن طرق حل الامتحانات ضاربا لتحصيل المرتب عرض الحائط وبالابتكار والفكر جانب الاهمال



كما ان الطالب يرى ان الغالبية العظمى من المواد التدريسية مفروضة عليه شاء ام لم يشا ولا حاجة لاختياره الشخصي والنتيجة هى كم من الخريجين متشابهة فى التحصيل العلمي غير محدد التخصص ولذلك لابد ان يطرح للطالب عدد من المقررات الاختيارية فى سنى الدراسة الاولى تتبلور فى السنة النهائية الى مادة اختيارية او تشير الى ما يجب ان يتخصص فيه بعد تخرجه ولا باس من ان يكون التخصص مواكبا للتدريب المصنعي او الزراعي حتى يرتبط الطالب ذهنيا وعمليا بطبيعة عمله لما بعد تخرجه

ونحو القرن القادم لابد من اعادة النظر وبجد فى التعليم ككل حتى ينعكس تطويره على المجتمع بحيث يحذف منه الجوانب غير الهامة كالتاريخ العالمي

والجغرافيا العالمية وتكررات العلوم الاحياء الطبيعية (الكيمياء) فى مراحل ما قبل الجامعة ويؤخذ الجانب التطبيقي المباشر والعلوم الاختيارية اهمية قصوى فى المقررات الجامعية مع الاهتمام بالكيف حتى يجد الطالب الجامعي الوقت للاستيعاب والابتكار على ان تاخذ الكليات المتناظرة جوانب التخصص الاقليمي ، والمرتبط باحتياجات الاقليم الواقعة الكلية فيه وان تحوى المقررات وعلى مستوى الجامعة مقررات مرتبطة بمتطلبات المجتمع الملحة كمشكلة الادمان والانفجار السكاني . الخ واستكمالا للامكانيات التى قد لا تتوافر فى كل الكليات يجب الاخذ بنظام التدريب الشامل عام او نصف عام فى احد مواقع الانتاج او العمل ما قبل التخرج عن ان تضع الهيئات والمصالح صاحبة الشان لجنة عاملة لاطار واضح ومحدد لما يجب تدريسيه خلال فترة التدريب ويستوجب هذا ان تتولى الامانة العامة للجامعات هذه المسئولية فكرة التطوير وان تتولى الاقسام المتناظرة فى الكليات وبتنسيق مع مواقع الانتاج والعمل المختلفة وليس بمنعزل عنها نظاما جديدا يسمح لنا بدخول القرن القادم بخريجين على مستوى هذا القرن .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ٢ مايو ١٩٩٢

العلم فى حياتنا

ندوة التعليم واهتمامات الناس (٧)
الاستراتيجية القومية للتعليم

فى المؤتمر السنوى للجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية ناقش علماء مصر وخبراؤها موضوع الاستراتيجية القومية للتعليم وذلك فى اطار مناقشة موضوع تطوير التعليم باعتباره موضوعا يتصل بالأمن القومى المصرى وهنا يقول خبراء وعلماء مصر ان محاولة اللحاق باخر عربة فى اخر قطار لتكنولوجيات القرن العشرين هى ان نصبح تابعين للدول فى القرن الحادى والعشرين وما بعده ونقطة الارتكاز الاساسية هى المعرفة والتعليم وتطوير التعليم هنا فى اطار استراتيجى يجب ان يتم بشكل منظومى وان نعتبر ان التعليم التكنولوجى احد اهداف مشروع التنمية القومية على مستوى الدولة واعتبار عقد التسعينات عقدا للتعليم التكنولوجى تشترك فيه الدولة والجهود الذاتية الشعبية ولكن علينا ان نتذكر كذلك انه قبل التفكير فى الاستراتيجية هناك واقع راهن فى مصر غير مقنن بشكل وثيق والبداية فيه هى تحديد حجم المشكلة ودراستها دراسة علمية وثيقة تقوم على قاعدة من البيانات السليمة تحلل على اساس علمى يسلم وبغرض استقراء الحاضر لمعرفة المستقبل لان المدخل الى كيفية التغيير ان نجيب عن الاسئلة الآتية من يمول ؟ من يعطى مؤشرات صحيحة ؟ من الذى يصنع السياسة التعليمية فى النهاية ؟ مسئولية من هذه السياسة .؟ وذلك لوضع استراتيجية تاخذ فى حساباتها كافة المتغيرات المنظورة وغير المنظورة عالميا واقليميا ومحليا وقد اصبح واضحا ان ماينقصنا هو اهداف اجرائية تقوم عليها خطة للتعليم

والمهم ان اى استراتيجية للتعليم يجب ان تاخذ الواقع المصرى فى ابعاده المتعددة وهى الطالب والمعلم والمنهج والأسلوب والعقبات والبيئة التعليمية

ولكن السؤال الحائر دائما هو من اين نبدا ؟ اى ماهو العنصر الحاكم حتى نستطيع التاثير به على العوامل الأخرى □

« المحـــرر »

□ لجنة التعليم بمجلس الشعب تطلب :

مضاعفة اعتمادات خطة التعليم الى ٦ مليارات جنيه لمواجهة احتياجاته العاجلة

كتب ـ عبدالعزيز محمود

طالبت لجنة التعليم بمجلس الشعب بمضاعفة الاعتمادات المخصصة للتعليم في الخطة الخمسية الثالثة من ٣ر٦ الى ٦ مليارات جنيه لمواجهة الاحتياجات العاجلة في قطاع التعليم الذى لايشكل نشاطا خدميا ، وانما جزء لايتجزأ من الأمن القومى المصرى

ودعت اللجنة في اجتماعها امس برئاسة احمد فؤاد عبدالعزيز ـ الى ضرورة توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ مادعا اليه الرئيس حسنى مبارك من الاسراع في برامج تطوير التعليم ، ورفع معدلات الاستيعاب بالتعليم الأساسى الى ١٠٠ ٪

وصرح الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم بأن توفير الاعتمادات اللازمة سوف يدعم عمليات الصيانة والتجديد واقامة المنشآت الجديدة والقضاء على نظام تعدد الفترات وخفض كثافة الفصول بما يساعد على حسن سير العملية التعليمية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٢

لا ينبع هذا المقترح من فراغ ولكنه نتاج لمفهوم التعليم المفتوح وما يستتبعه من المفاهيم المشابهة مثل الجامعة الاهلية . وحتى يمكن إعطاء الشرح الوافي

لمضمون هذا المقترح فإنه يجب علينا البدء بتقييم التطور الذى حدث فى نظام التعليم بدءا بالجامعة المصرية وانتهاء بالتعليم المفتوح والجامعة الاهلية

في البحث عن حل لأزمة التعليم :

التعليم المتوازى بالجامعة المصرية

د . حنفى سليمان
عميد تجارة الزقازيق

هناك ظاهرتان واضحتان فى مجال التعليم تثيران الدهشة ففى حين تتلخص الاولى فى التقليص المستمر لاعداد الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية . فإن الثانية تتلخص فى زيادة أعداد الطلاب المقبولين فى ظل نظام التعليم المفتوح . ومن التقييم السريع لهاتين الظاهرتين يتضح لنا مايلى -

اولا أن عدد الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية بدأ فى التقلص منذ عدة سنوات حتى وصل الى حده الأدنى الان كنتيجه لالتزام الدولة بتعيين الخريجين من ناحية وكنتيجة لارتفاع تكلفه التعليم فى ظل نظام مجانية التعليم من ناحية أخرى

ثانيا وكنتيجة منطقية للنقطه السابقة . فقد أصبحت الثانوية العامة بمثابة عنق الزجاجة فى نظام التعليم كله فى مصر وخاصة فى حالة انخفاض المجاميع

ثالثا وبمفهوم المخالفة . فانه بأنتهاء التزام الدولة تجاه تعيين الخريجين . اتجهت سياسه التعليم وجهة غير منطقية فبدلا من إرجاع الامور الى نصابها والتوسع فى التعليم الجامعى بالجامعات المصريه كسابق عهده . بدأ الحديث عن التعليم المفتوح باعتبارة الحل البديل . بل والاقلال من شأن الجامعات المصريه باطلاق لفظ الجامعات الكلاسيكية او التقليدية عليها . وذلك بحجة أن التعليم المفتوح يقدم مستوى أرقى من نظيره بالجامعات المصرية

رابعا وبالنظر الى التعليم المفتوح . والذى انصب على كلية التجارة بصفة أساسية حتى الآن (مع البدء به فى كليات الزراعة والحقوق) . فانه يجب تقييم الخدمة التعليمية التى يقدمها . والتى تعتبر من وجهة نظر مؤيديه متميزه . للتعرف على هذا التميز

اخذين فى الاعتبار نظام التعليم المفتوح المناظر بكلية التجارة كمثال

(علما بأن ما ينطبق على هذه الكلية ينطبق على الكليات الأخرى) فإننى اسجل التعليقات التالية -

١ - كيف يمكن الادعاء بالتميز فى ظل ثبات القائمين بالتدريس من الكليه التقليدية الى النظام المناظر لها بالتعليم المفتوح '

٢ - كيف يمكن الادعاء بالتميز إذا كان مؤلفو الكتب العلمية فى كلا النظامين هم نفس الأساتذة . أليس هذا أدعى بنفس الأساتذه الى التميز فى كتابة جميع كتبهم '

٣ - كيف يمكن الادعاء بالتميز فى ظل نظام عطاء يستند الى مفهوم « التعليم عن بعد » وهذا هو نظام التعليم المفتوح . بالمقارنة بمفهوم « التعليم عن قرب » (داخل المدرجات) فى ظل نظام التعليم التقليدى وهل من المنطقى القول بأن الأتصالات المباشره (الأساتذة والطلبة) أقل فاعلية من الاتصالات غير المباشره (الطلبة وشرائط الفيديو والكاسيت) '

٤ - كيف يمكن الادعاء بالتميز ونحن نعلم جميعا أن طالب كلية التجاره فى ظل التعليم المفتوح يقوم بدراسة جميع مقررات فروع المحاسبه والاقتصاد والادارة والأحصاء التى يقوم نظيره بأخذها فى كليه التجاره التقليدية وإن اختلفت مسميات المقررات . وهو اختلاف شكلى إن كل ماقدمة التعليم المفتوح من تجديد يتلخص فى طرح عدد كبير من المقررت يقوم الطالب بالاختيار من بينها . وذلك بالأضافة الى إدخال بعض مقررات الحاسب الالى . وهو أمر يمكن لكل كلية تقليديه عمله من خلال تطوير مناهجها الدراسيه بمعنى اخر ومحدد . فأن القاعدة المشتركه من



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

المناهج العلمية بين كلا النظامين لا تقل عن تسعين بالمائة .

ازاء ما سبق ذكره فاننا نخلص الى الحقائق التالية -

اولا ان تحديد اعداد الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية امر لا يرتبط من بعيد او قريب بسوق العمالة . اى بتعيين الخريجين

ثانيا ان السبب الحقيقى فى الحد من القبول بالجامعات المصرية لا يرجع الى مشكلة العمالة وإنما الى انخفاض قدرة الدولة على تمويل العملية التعليمية لهذه الأعداد المتزايدة من الطلاب

ثالثا ان التعليم المفتوح جاء بمثابة الحل المثالى لمشكلة مجاميع الثانوية العامة . كما إنه جاء حلا منطقيا لمشكلة مجانية التعليم وما صاحبها من انخفاض القدرة التمويلية للدولة

رابعا ان القول بان التعليم المفتوح يقدم خدمة تعليمية متميزة بالمقارنة بالجامعة التقليدية قول غير صحيح كما انه لا يوجد ما يمنع اى كلية تقليدية من تطوير مناهجها بشكل يتفق مع إحتياجات سوق العمالة

بالرغم مما سبق ذكره فانه لا يجب ان تفهم الامور على إننى اعارض نظام التعليم المفتوح . بل على العكس من ذلك فاننى اسانده تماما هو وما يشابهه من انظمة مثل الجامعة الاهلية . إستنادا الى ان التعليم الجامعى ليس وسيلة بقدر ماهو هدف فى حد ذاته ولكننى فى نفس الوقت لا اساند على الاطلاق ان يتم هدم او تقليص التعليم الجامعى الحكومى لحساب التعليم الجامعى الخاص . بل إن العدالة توجب إعطاء الجميع فرصا متساوية يكون فيها البقاء للاصلح

لذا فاننى اقترح ان تعطى الكليات الجامعية بالجامعات المصرية نفس الحق الذى اعطى لنظام التعليم المفتوح طالما ان الجميع يعمل تحت نفس المظلة ، وهى مظلة التعليم الجامعى

وبشكل اكثر تحديدا ، فاننى اطالب ان تعطى كليات التجارة بالجامعات المصرية (مع غيرها من الكليات الراغبة فى ذلك) الحق فى تطبيق نظامين للقبول لنفس البرنامج الدراسى المطبق وذلك على النحو التالى -

اولا القبول وفقا لنظام مجانية التعليم . وحفاظا على هذا الحق أيضا . وذلك وفقا لمجاميع الثانوية العامة وترشيحات مكتب تنسيق القبول بالجامعات . اتساقا مع الاعداد التى يقرها المجلس الأعلى للجامعات

ثانيا القبول وفقا لنظام التمويل الذاتى وبغض النظر عن مجاميع الثانوية العامة شريطة ان يتحمل الطالب تكاليف تعليمه بالكامل

هذا هو نظام « التعليم الموازى » الذى اقترحه والذى لا يتفق مع مبادىء العدالة والفرص المتساوية فحسب . بل ويتفق وبشكل جذرى مع سياسة الدولة التى تسير بخطى واضحة تجاه الاخذ بآليات السوق فى ظل المنافسة الصحيحة

واخيرا فان نظام التعليم المتوازى الذى اقترحه يتميز بعدة مزايا يمكن اجمالها فى الآتى -

١ - عدم الاخلال بمبدأ مجانية التعليم . بل والحفاظ عليه وترشيده

٢ - تخفيف الاعباء والالتزامات المالية التى تقع على عاتق الدولة من خلال تجميدها عند حد معين

٣ - إتاحة الفرصة فى ان يساهم نظام التعليم الممول تمويلا ذاتيا فى تمويل التعليم الحكومى . وبذلك تنخفض الاعباء المالية الواقعة على الدولة

٤ - إمكان تطبيق هذا النظام دون اية إجراءات او تعقيدات إضافية وذلك من خلال استخدام وتطبيق نفس البرنامج الدراسى وليس من خلال تكوين مراكز إضافية ذات طبيعة خاصة بكل ما تحمله من تعقيدات فى الوقت الذى تخضع فيه لنفس الجامعة

٥ - إتاحة الفرص للراغبين فى الالتحاق بالتعليم الجامعى دون قيد او شرط . طالما ان كلا يتحمل نتيجة قراره . وطالما إنه لا توجد اية اعباء مالية إضافية تتحمل بها الدولة . وطالما انه لا يوجد التزام من قبل الدولة نحو تعيين الخريجين منهم

فمن شاء الأخذ بنظام التعليم عن قرب (التعليم المتوازى) . فليكن له ما شاء . ومن شاء الاخذ بنظام التعليم عن بعد (التعليم المفتوح) فليكن له ما شاء . ومن شاء الاخذ بنظام الجامعة الأهلية . فليكن له ما شاء . فكل فرد فى المجتمع هو صاحب قراره وهو المسئول عنه



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٢ مارس ١٩٩٢

وزير التعليم على مائدة افطار « المساء » :

امتحان الثانوية العامة.. على مرحلتين

ملتزمون بتنفيذ أحكام القضاء.. في تحويلات الطلاب

● وزير التعليم وموظفو وعمال الوزارة على مائدة افطار « المساء » « تصوير : محمود سالم »

كتب عصام سليمان وحنان عبد القادر :

اعلن د . حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان الوزارة تدرس حاليا ان يكون امتحان الثانوية العامة على مرحلتين بدلا من الامتحان الواحد .. واكد .. ان الوزارة ملتزمة بتنفيذ احكام القضاء في تحويلات الطلاب .. وليس هناك حكم لم ينفذ .

قال وزير التعليم خلال لقائه وموظفي وعمال الوزارة على مائدة افطار « المساء » انه لايمارس مهنته كطبيب بسبب مسئولياته الكبيرة .

اضاف انه سيتم علاج الرسوب الوظيفي للمعلمين في يونيه القادم حيث تم تخصيص ٥٠ مليون جنيه لهذا الغرض .. من أصل ١٢٧ مليون جنيه لاصلاح الاحوال الاجتماعية للمدرسين



● عادل عفيفي ● عادل احمد ● صالح محمد

قال الوزير اننا ندرس حاليا بديلا اخر لامتحان الثانوية العامة على اساس ان يكون هناك امتحانان بدلا من امتحان واحد لان مايحدث الرعب والرهبة هو موضوع الفرصة الاخيرة اما إذا تعددت وفتحت ابواب الامل امام الطلاب فسوف تحل العقدة تلقائيا .

أضاف ان النظام الجديد ينص على ان يكون هناك امتحان في نهاية السنة الثانية وامتحان اخر في نهاية السنة الثالثة ومن مجموع الامتحانين تشكل النتيجة النهائية .

اكد اننا نحتاج الى الفهم والتحليل وقد ان الاوان لان نتخلى عن نظام الحفظ والتلقين . وهذا يتطلب اعادة النظر في تقويم الطلاب في كافة المراحل التعليمية خاصة مرحلة الثانوية العامه لتشجيع الطلاب على ان يكون لديهم فكر جديد واضافة . والوصول لهذه المرحلة يحتاج الى ٥ سنوات قادمة تقريبا .

وحول مشكلة الطلاب المحولين الصادر بشأنهم احكام قضائية اكد على.

البقية [ص ٢]



المصدر : المســـــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

الرأى للوزير فى اى موضوع يتعلق بالبعثات او التعليم .
طبيعة العمل هنا انه غير محكوم بوقت لان القطاع كبير جدا ويحتاج لحركة دائبه ومستمرة .
لايعجبنى .. المواطن الذى يعرف ان طلبه غير قانونى ومع ذلك يصر ويلح على الاستثناء خاصة وان معظم تعاملنا مع فئات متميزة واى استثناء يؤدى الى اثارة اصحاب الحق .
نصيحتى للاسرة المصرية الا تغفل عن متابعة اولادها من ناحية الدراسة او الحياه الاجتماعية فى ظل الظروف الحالية التى تؤدى الى انحراف الشباب
اتمنى ان يتم وضع الحلول المناسبة والجذرية للقضاء على مشاكل التعليم فى مصر
يقول لبيب عبد الله نعمانى ساعى الوزير .. اعمل هنا منذ ٧ سنوات عاصرت د . فتحى سرور ود . عادل عز .. وعملى يبدأ من الساعة الثامنة صباحا وينتهى عند مغادرة الوزير للمكتب .
أضاف : سيادة الوزير .. رجل هادىء ويتعامل معنا كبيرا وصغيرا بكل ود واحترام .. ولا يتأخر عنا فى مناسباتنا المختلفة سواء السعيدة او الحزينة .

مشـــــــاكل

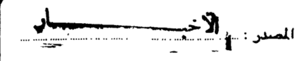
يقول صالح محمد عبد العزيز - السكرتير الخاص لمكتب الوزير انا مسئول عن تحديد مواعيد ومقابلات الوزير واستقبال الجمهور والتعرف على طلباته وتحويلها الى الوكلاء المختصين .
أضاف .. أواجه مشاكل عديـــدة مع المواطنين فالبعض يعتبر ان قضيته هى المشكلة الملحة والوحيدة ويجب حلها فورا قبل انصرافه .
ويؤكــد منـــتصر مصطفـــى فى السكرتارية الخاصة بالوزير انـــه مسئول عن تحديد المواعيد وتنظيم الدعوات فالوزير يعمل بعقلية منظمة مرتبة رغم كثرة مسئولياته وانشغاله بأمور كثيرة .

اشار الى ان عمله يتطلب الامانة والسرية وسرعة الحركـــة وحسن التصرف واللباقة مع الجمهور ..
لايعجبنى سلوك بعض الموظفين فى المؤسسات الخدمية وتعاملهـم مع الجمهور وعدم اهتمامهم بشكواهم ..
ويشير عادل احمد السيد شعبان . وكيل وزارة لشئون مكتب الوزير الى ان عمله مع الوزير يتطلب السرعـة وحضور الذهن .. خاصة وان ٩٠ ٪ من العمل يتطلب سرعة اتخاذ القرار وحسن التصرف قال لايعجبنــى ان الشعور بالانتماء اصبح مهتزا فى الشارع المصرى .. وهو امر يحتاج الى تضافر الجهود لاستعادته خاصة فى المنزل والمدرسة .. فعليهما دور اساسى فى ترسيخ الانتماء .
أشار الى ان الظروف تقتضى احيانا ان يتناول الافطار خارج المنزل .. وهو امر اعانى منه لكننى مضطر .

البطالة مسئولية الشباب

اما عادل عفيفى رئيس قطاع التعليم الفنى والخدمات فيقول .. انا مسئول عن التعليم الفنى ويتمثل فى المعاهد الفنية الصناعية والتجارية والمعاهد الخاصة العليا والمتوسطة وكليات التربية النوعية ورياض الاطفال
أضاف لدينا ٣ ادارات مركزية واحدة خاصة بالشئون المالية والادارية .. واخرى للتعليم الفنى اما الثالثة فهى للخدمات الطلابية .
والعمل فى رمضان له طعم خاص خاصة مع الروحانيات التى تسيطر على الجميع .
قال لاننكر اننا نواجه مشكلة بطالة ولكن الشباب هم السبب فهم لايحاولون كسب المهارات التى يحتاجها سوق العمل بجانب الشهادة ..
قال اتمنى ان تضيف الجامعة الاهلية تخصصات جديدة ودقيقة ومستقبلية والا تكــون تكـــرارا للتـــخصصات الموجـودة فى الجامعات اى تكــون اضافة حقيقية من الناحية النوعية وليست فقط الكمية .



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ٢ مارس ١٩٩٢

وزير التعليم في ملتقى الفكر الاسلامي :

الدروس الخصوصية ليست جريمة .. ونحاول تحسين احوال المدرسين

محجوب : التبرع لبناء المدارس يساوى بناء المساجد

كتب هشام العجمى :

اكد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان الدروس الخصوصية ليست جريمة يرتكبها المدرس وقال ان المدرس لم يلجأ اليها الا بعد ان فقد مايقيم حياته داخل المدرسة وان الدروس الخصوصية ليست محرمة الا إذا كانت ستؤثر على اداء وعطاء المدرس داخل الفصل ، أو اذا كان هناك اى اجبار من المدرس للتلميذ على الانضمام اليها ، واشار الوزير الى ان الدولة بدأت تهتم بأحوال المدرسين المادية وانه تم رصد ١٢٧ مليون جنيه في ميزانية هذا العام لهذا الغرض كما ان مجلس الشعب يناقش الان مشروعا لتحسين احوال المعلم في الاجور والمعاشات كما ان هناك قانونا اخر يعد حاليا لتحديد بدل

د . حسين كامل بهاء الدين

طبيعة عمل للمدرسين وزيادة الحوافز الممنوحة لهم

جاء هذا امس خلال لقاء وزير التعليم والدكتور محمد علي محجوب وزير الاوقاف بالجماهير في ملتقى الفكر الاسلامي الرمضاني بالحسين ادار الندوة الدكتور عبدالصبور مرزوق امين عام المجلس الاعلى للشئون الاسلامية

وأعلن الدكتور محمد علي محجوب والدكتور عبدالصبور مرزوق انه يجب على اثرياء المجتمع في مصر والعالم العربى والاسلامي ان يتبرعوا الآن لبناء المدارس بدلا من التبرع لبناء المساجد وقالا ان الاولويه الان هى بناء المدارس فمساجد مصر - والحمد لله - كثيرة . أما المدارس فهى مهمه للأمة لان النشء يتعلمون فيها اصول دينهم وشريعتهم وعلوم دنياهم والرسول صلى الله عليه وسلم اباح الصلاه في اى مكان من الارض بينما لا تصلح اى مكان ان تكون مدرسه ومن هنا فان بناء المدارس بالتبرع الان يعد فرضا على جميع القادرين من ابناء الامه



القصة الكاملة لاتهام رئيس جامعة الأزهر بتزوير رسالته العلمية!

منذ ثلاثة سنوات ومحكمة القضاء الإدارى تشهد أغرب قضايا الجامعات المصرية، وهى سرقة الدكتور عبد الفتاح الشيخ رئيس جامعة الأزهر للرسالة التى نال بها درجة الدكتوراة بكلية الشريعة جامعة الأزهر -إسما ومضمونا- من الدكتور مصطفى شلبى.

وقد شهدت القضية خلال هذه السنوات اكثر من ٢٠ تاجيلا، بسبب مماطلة الشيخ فى التعاون مع هيئة القضاء بتقديم نسخة من رسالته التى سحبها من كافة الجامعات المصرية -بمافيها الأزهر- فى محاولة منه لدفن رأس الجريمة.

وفى شهر يناير الماضى تقدم د الشيخ بنسخة من رسالته إلى المحكمة . وهنا طالب د. محمد سليم العوا -الذى تقدم بدعوى إثبات السرقة- المستشار طارق البشرى رئيس محكمة القضاء الإدارى بحجز الدعوى للحكم بجلسة إبريل القادم، بعد أن تمكنت هيئة الدفاع من قراءة النسخة المقدمة لهم

وتحديد الجلسة للحكم فى هذه القضية، أثار الذعر والرعب فى قلب عبد الفتاح الشيخ، وبات يفكر فى كافة الوسائل لحفظ ماء وجهه و لتأثير على عدالة القضاء، فلجأ إلى عقد مؤتمر صحفى وقد حفل كلامه بكثير من المتناقضات

فادعى د الشيخ أن رسالته منقولة وليست مسروقة وقد أثار هذا الادعاء الذى نشر على خمسة أعمدة بجريدة «الوفد» الدكتور سليم العوا محامى الدكتور مصطفى شلبى عضو مجمع البحوث الإسلامية وأستاذ الشريعة الإسلامية بجامعات القاهرة والإسكندرية وبيروت فأرسل رداً إلى جريدة «الوفد» يفند فيه مزاعم الشيخ ويؤكد أن هذه المزاعم تمس موكله، وتتضمن اتهاما غير صحيح ولم يقصد منها إلا التأثير على القضاء العادل، بعد أن استوفت الدعوى أوضاعها أمامه وتهيأت للفصل فيها، بما يحق الحق ويبطل الباطل

تفيد المزاعم

وقد فند الدكتور شلبى مزاعم د عبد الفتاح الشيخ فى مذكرة وافية جاء فيها إن رئيس الجامعة الازهرية يعترف فى حديثه بأن رسالته منقولة وليست مسروقة

وتساءل ما الفرق بين النقل والسرقة، حتى يعترف د الشيخ بالأول دون الثانى؟ والحقيقة أن النقل الصحيح كما يتعلم طالب العلم هو أن ينقل من كتاب، وينسب الكلام للمنقول عنه، ويحدد الموضع والصفحة والطبعة. والسرقة أن ينقل من غيره ولاينسب الكلام لصاحبه وهذا ماحدث بالفعل

لقد نقل د. الشيخ من ثلثى رسالتى المعنونة «تعليل الاحكام»، ولم ينسب مانقله منها لى فى أى موضع من رسالتى، لا فى الهوامش ولافى المراجع، فهل يعتبر هذا نقلا مباحا؟ أم يعتبر سرقة علمية؟ أترك الأجابة لرئيس جامعة الأزهر ومؤتمره الصفحى؟

وقال د شلبى فى مذكرته إن الشيخ لم يقتصر على سرقة عنوان الرسالة فقط ،بل سرق لبها ومافيها من تحقيقات علمية جديدة انفرد بها صاحب الرسالة الأصلى، وهو ما أكدته اللجنة التى وافقت على إجازة الرسالة فى حينها بتقدير امتياز، وفى وقت كان يشترط القانون أن تكون الرسالة مفيدة للعلم

عادة السرقة

وجاء فى مذكرة د شلبى أن سرقة د الشيخ من كتب الاخرين سلوك مستمر، مماحدث فى سرقته من كتاب الدكتور محمد مرغى عميد كلية الشريعة بالأزهر فى الإجماع. ولو أقيم فى الأزهر الشريف واجب لامر بالمعروف و لنهى عن المنكر لكان للشيخ وأمثاله شأن خر ومن لمفارقات المصحكة أن د الشيخ زعم فى مؤتمره أن الشيخ عثمان مريزق قد أشرف على رسالة د مصطفى شلبى وهذا محض افتراء، ومما يؤكد جهل الشيخ، أن عثمان مريرق كان زميلا للدكتور شلبى فى تخصصه ويسبقه بثلاث سنوات وتخرج قبله بعامين

وعن زعم عبد الفتاح الشيخ بعدم إخفاء رسالته، فإن محكمة القضاء تشهد مماطلته لأكثر من عامين فى تقديم الرسالة، وبالإضافة إلى ذلك فإن نسخ الرسالة أختفت من جميع مكتبات مصر بمافيها مكتبة كلية لشريعة والقانون، مما دعا أحد طلاب الشريعة برفع دعوى قضائية لعدم توفرها، متضامنا مع د.مصطفى شلبى

ومن المفارقات أن د الشيخ أدعى أن د السعدى فرهود -رئيس جامعة الأزهر السابق قد شكل لجنة أثنت عدم سرقته للرسالة مع أن هذا لم يحدث مطلقا

وفى نهاية مذكرته تحدى د شلبى لدكتور عبد الفتاح الشيخ أن يعقد مؤتمراً صحفيا يحضره العلماء والصحافة للمقارنة بين رسالته المخطوطة والرسالة المسروقة. فهل لدى عبد لفتاح الشيخ الشجاعة، والجميع فى الانتظار"



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢



امبراطورية طما التعليمية شكوى لمجلس الامن

لم أكن مبالغا عندما تحدثت عن ضعف جهاز حكومتنا السعيدة . التي زادها ضعف د عاطف صدقي . ضعفا على ضعف . ولم يكن من قبل الفكاهه ان تحدثت عن . امبراطوريه طما التعليميه . فالحكومه غافله او متغافله عن تغلغل المتطرفين الى أوصال جهازها . المنغمس في الفساد والافساد

عاطف صدقي

ولعلي كنت حسن النية عندما صدقت مكالمة الاستاذ محمد الهريدي وكيل اول وزارة التربية والتعليم والتي اكد فيها ان السيد الوزير اصدر تعليمات لامبراطور طما التعليميه بضرورة اعمال القانون والأوامر الوزاريه التي تقرر حق الاخوة المسيحيين في التاخير ساعتين أيام الاحاد لممارسه عباداتهم ووجهت الشكر للوزير . ولست نادما . فلعله يستحق الشكر على أشياء أخرى داخليه

اما الموضوعات الخارجيه والتي تتعلق بامبراطوريات مجاوره فذلك ليس من اختصاصه . ولعله تدخل في اختصاصات وزير الخارجية . وربما وزير الدفاع

محمد هريدي

المهم بعد التاكيد المؤكد من الاستاذ محمد الهريدي انهالت رسائل من الاخوة المدرسين الاقباط من رعايا امبراطور طما التعليميه تؤكد انه قد رفض تنفيذ اوامر الوزير . مؤكدا رفض امبراطوريته لأي تدخل في شئونها الداخليه . وهو امر يكفله القانون الدولي بلاشك

واليكم رساله من هذه الرسائل وهي تحمل ٢١ توقيعا ولن انشر الاسماء حتى احميهم من بطش السيد الامبراطور وحتى اجد لهم من يحميهم اذا لزم الامر

الرساله تقول .

لعله يكون قد وصلكم ماكتبناه لسيادتكم من قبل عن تجاهل الاداره التعليميه بطما ووكالة التربية والتعليم بسوهاج لتعليمات السيد الوزير الخاصه بموضوع الصلاة في ايام الاحاد من كل اسبوع

والجديد انه في اجتماع لمجلس الاباء والمعلمين المنعقد في يوم السبت ١٥ ٢ ١٩٩٢ بنادي المعلمين بطما وقد ضم العديد من المسئولين عرض هذا الموضوع ونقتطف لك بعض الاقوال من أفواه المسئولين

السيد [ذكروا الاسم] رئيس اللجنه النقابيه للمعلمين بطما قال انه يؤيد قرار مدير الاداره بحرمان المسيحيين من حقهم في الصلاه يوم الاحد وانه سيدافع عن زملائه المسئولين والعجيب انه يعتبر المسيحيين ليسوا من زملائه او ناحيته

وقال انه سيرفع قضيه على جريدة الاهالي واصفا اياها باوصاف لايليق اطلاقها انها جريدة صفراء تافهه ثم قال دعوا الكلاب تعوي والقافله تسير

اما السيد وكيل الوزارة بسوهاج فقد صرح بان كثيرا من الامور تافهه بين الوزاره وهو يذكر . عليها وقال ذلك بعناد وافتخار ونتعلق انا على استعداد لعمل توكيلات للمحامين الذين يتطوعوا لرفع قضيه لصالحنا اذا رأيتم ان ذلك مطلوب الان



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

هذه هي الرسالة ولقد اطلع عليها صديق . فقال جادا او مازحا لست ادري ربما ان طما امبراطورية اجنبية فلا حل سوى رفع شكوى لمجلس الامن لكنني اكتشفت انها لم تطلب بعد عضوية الامم المتحدة

على اية حال . انا لا أكاد أصدق أن أفواه الاكهد قد قيلت في اجتماع عام والا فان الاستقلال قد اعلن فعلا في طما ولكن ان كان احد من هؤلاء الخصوم لوحدة الوطن يملك ذرة من الشجاعة ليرفع دعوى قضائية ضدي فسوف اكون له شاكرا وممتنا لأن الامر برمته سيحال الى القضاء وساعتها سنقول رأينا في كل ما يفعلون بمصر ووحدتها الوطنية . وكل ما يرتكبون من افعال ضد وحدة الوطن . ووحدة المواطنين

اما الشتائم فهي ليست سوى تعبير عن اخلاقيات قائليها

واما انني بامدرسي طما . فانني وبعد ان يئست من قدرة حكومة عاطف صدقي على التدخل في الشئون الداخلية لامبراطورية طما فانني أرفع قضيتكم الى الاخ اللواء محمد عبطاوي محافظ سوهاج ولعلي اعرف شخصيا حرصه على الحق . وقدرته على إقراره . وحرصه على وحدة الوطن ووحدة المواطنين . و لمسألة التطرف وآثارها المدمرة

وفي نفس الوقت فانني انتظر منكم توكيلات موثقة باسم السادة المحامين

- ميلاد صاروفيم
- محمد الدماطي
- سيد ابوزيد

ولكن ارجوكم لا ترسلوها بالبريد . فرقابة امبراطورية طما تطال رسائلكم ولا تصلني منها الا ما تسلمه يدا بيد . أو ارسل بالبريد من خارج حدود الامبراطورية

وانا في انتظار التوكيلات والسادة المحامين على اتم استعداد لمباشرة الدعوى فور وصولها وساعتها . سيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون .

ملحوظة اعتذر مقدما لحكومة عاطف صدقي لانني اقحمت نفسي في شأن متعلق بدولة اجنبية بما قد يسبب بعض المشكلات لسفيرها في دولة طما المجاور ولعلكم تقبلون اعتذاري فما رماني الى هذا المر . الا ما هو اكثر مرارة منه

د . رفعت السعيد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

اخبار **الجامعات** يحررها محمود عارف

البحث العلمى بين المنقول والمسروق والاجتهاد

تشهد ساحات المحاكم من وقت لآخر قضايا ومنازعات تنسب الى طائفة المثقفين . تتهم بعضهم بعضا بسرقة مؤلفاتهم وتظل الاتهامات قائمة الى ان يقول القضاء كلمته الحاسمة من سرق من ؟ ومن نقل من من ؟

ومن اشهر القضايا المعروضة على القضاء هذه الايام شكوى احد اساتذة الازهر ضد زميل له يتهمه بانه نقل منه رسالة الدكتوراه

واللافت للنظر فى هذا الموضوع ان المتهم عقد مؤتمرا صحفيا اعلن فيه ان رسالته منقولة وليست مسروقة

وكنت افضل - مادام الامر معروضا على القضاء ان ننأى عن ضجة الى ان يقضى القضاء له او عليه خاصة وان القضية محجوزة للنطق بالحكم يوم ٢٨ ابريل القادم

وبقراءة متأنية لما جاء فى وقائع المؤتمر الصحفى يحق للرأى العام ان يسأل ، دون ان يتعرض لموضوع الدعوى . هل تم نقل النصوص فقط أم تم نقل النصوص واستنباط الاحكام التى تضمنتها رسالة الدكتوراه موضع الاتهام ؟!

ان احدا لايمنع او يحرم الاستعانة بالنصوص الشرعية ، فهى ثابتة ، لا تتبدل ولكن المحرم شرعا وقانونا ان ينقل اجتهاد شخص وينسب لشخص آخر . هنا تكون السرقة ادق تعبيرا عما حدث

البعض يقول انه لا جديد فى الشريعة الاسلامية وهذا صحيح مائة فى المائة ولكن هناك فرقا جوهريا بين نقل النصوص التى هى ملك للجميع - وبين نقل الاجتهاد فى استنباط الاحكام الذى يقوم به المفكرون والدارسون ويتوصلون اليه بالتحليل والتفسير

والتاريخ الاسلامى حافل بالأئمة الكبار من اصحاب الاجتهادات الفكرية العظيمة . وكل اجتهاد ينسب لصاحبه والا كنا اقتصرنا على امام واحد بدلا من هذه التعددية

كما ان الدارسين يستشهدون بأحاديث نبوية يحددون الرواة والذين يستشهدون بأقوال الأئمة السابقين يحددون الكتب التى اخذوا منها والفقرات التى نقلوها وتلك هى الامانة العلمية

لقد جرى العرف العلمى ان تكون رسالة الماجستير والدكتوراه فى فرع جديد من فروع العلم لم يسبقه اليه احد اما ان تكون الرسائل متشابهة او مماثلة لرسالة سابقة فهو شىء لا ينطبق عليه تعبير بحث ، لانه فقد العنصر الاساسى فى الموضوع وهو الجدة

ان استمرار السطو يؤدى الى عقم البحث وتجمد الفكر . ويفتح الابواب على مصاريعها لمزيد من التخلف والنكسة الثقافية

وهذا منتهى امل الطامعين فى امتنا انهم لايريدون اكثر من ذلك !

محمود عارف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٠ / ٢ / ١٩٩٢

بيزنس الأساتذة .. وضرب الدروس الخصوصية

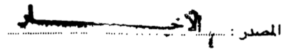
الاساتذة : اكتشفنا مكاتب خاصة لبيع العملية التعليمية !!

الطلاب : مجموعات التقوية .. هل هى الحل البديل والمنفذ الوحيد !؟

اقتحمت الدروس الخصوصية سور الجامعات المنيع . دخلته دون استئذان رسمى ولكن تحت مظلة العديد من الاعذار .. منها تدنى مستوى التحصيل داخل مدرجات الجامعة بسبب الزحام الشديد ومنها غياب الجدية لدى العديد من الطلاب فى اسلوب تحصيل العلم . ومنها الامتيازات التى تكفلها بعض المستويات الاقتصادية المرتفعة لابناء هذه الطبقات . ومنها أحيانا جشع البعض من العاملين داخل أسوار الجامعة وخارجها وقدرتهم الفائقة على استثمار معاناة الآخرين للثراء السريع على حساب كل القيم

مجموعات التقوية فى كليات التجارة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

ازدحمت المدرجات في بعض الكليات دون الأخرى وضاق المدرج يوما بعد يوم بالأعداد الغفيرة

وكان من الطبيعي ان ينتج عن هذا الزحام العديد من المشاكل التعليمية على رأسها عجز الأستاذ الجامعي عن التفاعل المباشر مع الطلاب داخل المدرج. هذا العجز نتج عنه في المقابل عجز بعض الطلاب عن التلقي الجيد للعلم. لذلك بحث هؤلاء الطلاب عن مخرج من المشكلة فلجأ القادرون منهم الى الدروس الخصوصية

وانكمش البعض داخل ازمته لا يجد لها حلا. ولجأ البعض الى حفظ قشور العلم بعيدا عن اعماقه لاجتياز حاجز الامتحان. وبدأت المزايدات على الدروس الخصوصية وظهرت على السطح مجموعات استمارية استمرت المشكلة لصالحها

كليات التجارة دون غيرها تحددت فيها المعاناة بصورة كبيرة نتيجة للاعداد الكبيرة التي يتم قبولها في هذه الكليات. وتحرك المسئولون داخل هذه الكليات في محاولة للتدخل الحاسم لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة وتشكلت جبهة الانقاذ في كليات التجارة في جامعة القاهرة وجامعة عين شمس وتم تشكيلها على شكل مجموعات للتقوية تسيطر عليها الكليات لتعمل تحت اشرافها ورقابتها

وحاولت « الأخبار » الاقتراب من هذه التجربة في محاولة لتقييمها

خطر اسمه الملخصات

ويقول د. منير سالم عميد كلية التجارة جامعة القاهرة ولدت فكرة مجموعات التقوية في كليات التجارة لمواجهة ظاهرة الاعداد الكبيرة

هذا أدى الى تفشي بعض الأمراض التعليمية لدى الطلاب فأصبح عدد كبير منهم لا يواظب على حضور المحاضرات وايضا بدأ بعض الطلبة في عدم الاستعانة بالمراجع العلمية عند المذاكرة

هذا بالاضافة الى اننا فوجئنا بقيام بعض المدعين باقتحام مجال الدروس الخصوصية منهم بعض المعيدين العاملين بالتدريس ولكن الأغلبية كانت ممن استغنت الجامعات عن خدماتهم وايضا من بعض الموظفين الذين احترفوا هذه العملية

مكاتب خاصة لبيع العلم "

ولم تتوقف المشكلة عند هذا الحد كما يقول د. عبدالرحمن عليان وكيل كلية تجارة عين شمس بل تحاورها بكثير لتصبح الدروس الخصوصية ظاهرة متفشية في كليات التجارة ولجأ اليها الطلاب القادرون لحل مشكلتهم في التحصيل وبدأنا كمسئولين في الجامعة في مراقبة الموقف عن بعد. وللأسف اكتشفنا أن هناك جهات تحاول استثمار الأزمة. هذه المكاتب قام بانشائها بعض المعيدين أو المدرسين المساعدين الذين استغنت عنهم الجامعة لفشلهم في استكمال الحصول على الدراسات العليا أو لأسباب أخرى

تحقيق
سمية سعد الدين

هؤلاء اسسوا مكاتب اطلقوا عليها كمحاولة للتخفي من جانبهم « مكاتب تدريب وتعليم اللغات والكمبيوتر » ولكن عملها في حقيقة الأمر كان تنظيم مجموعات ودروس خصوصية لطلبة الكليات بصفة عامة مع التركيز على كليات التجارة ومعهد التعاون

وللأسف اكتشفنا أن الطلاب لديهم ثقة كبيرة في هذه المكاتب وفي القائمين عليها والذين لم تتوقف محاولاتهم على القيام شخصيا بالتدريس بل حاولوا أن يقوموا باستدراج بعض الزملاء في داخل الجامعات لتدريس هذه المواد مقابل مبالغ مغرية

وكانت النتيجة التي لمسناها بوضوح هي سوء الامتحانات وبدراسة اسبابها عرفنا السبب السابق واكتشفنا ايضا عدم وجود اي رقابة على هذه المكاتب

المشكلة لها أبعاد أخرى "

ولكن هناك أسباب أخرى لانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية. هذا ما يؤكده د. محمد صبري ندا مدرس بقسم المحاسبة بتجارة عين شمس منها سيادة مبدأ الاعتمادية بين العديد من الطلاب بمعنى اننا بدأنا نصادف داخل الجامعات المصرية، طلابا لا يعتمدون على انفسهم أبدا في تحصيل العلم. ولقد اكتشفنا للأسف ان هذه الاعتمادات كانت بسبب الأهل الذين عودوا الأبناء منذ الصغر على الاعتماد على الغير في تحصيل العلم

ومع هذا كما يؤكد د. محمد صبري ندا أن هؤلاء الذين يلجأون للدروس الخصوصية لا يمثلون الا فئة لا تزيد على ١٠ من مجموع الطلاب وهؤلاء لجأوا للحلول الفردية وان تحسن مستواهم العلمي باستغلال قدراتهم المادية

ولكن ما كان يشغلنا كمسئولين عن العملية التعليمية هو كيف نحل المشاكل الناتجة عن انخفاض القدرة على التحصيل لدى أغلبية الطلاب ليس لدى هذه الفئة القليلة. وهذا ما حاولنا أن نبحث عن حلول واقعية له

ويضيف د. عبدالرحمن عليان الى حديثه قائلا: إن التعليم الجامعي في أساسه من المفروض أن يعتمد على قدرة الطالب على التحصيل وقدرته على البحث الذاتي في ظل توجيه سليم من الاستاذ الجامعي. ولكن المشكلة التي تصادفنا دائما هي أن الطالب يلتحق بالجامعة وهو غير مؤهل أو معد على الاطلاق للقيام بهذه المهمة

وعلى المستوى العالمي فإن الطالب الجامعي يتم تقييم قدراته بناء على مستويات المعرفة التي نجح في تحصيلها. أما في مصر فإن الطالب الجامعي يتم تقييمه على اساس الحفظ والاسترجاع مع اهمال كل مستويات المعرفة الأخرى من التحليل و التقييم والابتكار والابداع. وهذه معوقات كما يقول د. عبدالرحمن عليان هي مقومات اجتماعية واقتصادية ونفسية ولكننا للأسف نعالجها الان باستخدام مسكنات مؤقتة

تشكيل جبهة الإنقاذ "

كان لابد من التصدي لهذه الظواهر الغريبة عن الجامعات

ويقول د. منير سالم عميد كلية تجارة القاهرة اننا بدأنا محاولاتنا بالنصح للطلاب ومحاولة ضبط عملية الغياب والحضور بالنسبة لهم ولكن فشلت المحاولات نظرا للأعداد الكبيرة

لذلك لم نجد امامنا سوى انشاء مجموعات التقوية

والتفكير في انشاء مجموعات التقوية كما يؤكد د. حسن علام عميد كلية تجارة عين شمس ليس بديلا كاملا للقضاء على مشكلة الدروس الخصوصية ولكنه حل يعطي الكليات الفرصة لتشرف على هذه الدروس كمحاولة للقضاء عليها بالتدريج

ويضيف د. حسن علام عميد تجارة عين شمس اننا نحاول بجهد ان نقلل من سعي الطلاب للحصول على الدروس الخصوصية عن طريق توفير عناصر الامان لهم من خلال تقوية فرصهم للالتحاق بالمجموعات وايضا عن طريق توفير عناصر النجاح لهذه المجموعات في مهمتها عن طريق اسناد التدريس في هذه المجموعات الى عناصر متميزة من هيئات التدريس

وهذا بالطبع كما يقول د. حسن علام فإنه اصبحت تعتمد على الدروس الخصوصية كنوع من ... المرح



الشخصى ، ولكن هؤلاء عناصر قليلة لا تحاول أن تبذل جهدا علميا بل تعيش معتمدة على جهد الغير

ولكن من يعنيهم هم الغالبية من الطلاب التى تحاول ليس فقط الوصول الى النجاح ولكنها تحاول الحصول على أعلى تقديرات للنجاح

يؤكد د. عبدالرحمن عليان ان مجموعات التقوية هى الحل الواقعى المؤقت الذى اعتمدت عليه الكليات ولكنه لا يمكن ان يكون الأساس الذى تعتمد عليه الجامعات لحل المشاكل السابقة. ذلك أن حل المشاكل السابقة يرتبط ارتباطا وثيقا بقيام الجامعات بدورها الحقيقى فى العملية التعليمية. ويرى ان هذا لن يتحقق الا اذا توافرت شروط ومقومات التعليم الجامعى متمثلة فى

عدد محدود من الطلاب

- توافر مكتبات مجهزة ومعدة

وجود علاقة مباشرة بين الطلاب واعضاء هيئات التدريس

ولكن نظرا - كما يقول د. عبدالرحمن عليان لعدم توافر هذا فى الجامعات المصرية وخاصة فى كليات معينة وفى ضوء صعوبة التدخل لايقاف الدروس الخصوصية وصعوبة

رقابة المكاتب الخاصة التى تقوم بالتدريس لأن ليس هناك قرائن مادية ضدها. فإن اللجوء للمجموعات يصبح هو الحل البديل المؤقت ولكنه ليس الحل الأساسى

ويتفق د. محمد صبرى بدا المدرس بقسم المحاسبة بتجارة عين شمس مع الرأى السابق قائلا أن مجموعات التقوية ستؤدى الى تحسين مستوى بعض الطلاب الذين يعانون من قصور فى فهم نتيجة عدم قدرتهم على الاستيعاب فى الاعداد الكبيرة سواء فى المدرجات أو فى السكاشن .

ايضا على الجانب الآخر هناك بعض المعيدين الذين لديهم القدرة على الشرح افضل من غيرهم. والطالب وفقا لنظام المجموعات له الحق فى اختيار من يقوم بالتدريس له فى المجموعة. وهذا النظام يتفق مع أحدث النظم العالمية فى التعليم الجامعى

ويتابع د. محمد صبرى بدا حديثه قائلا هذا بالاضافة الى اننا لا يمكن أن ننسى ان الدروس الخصوصية تحمل أولياء الأمور مبالغ خيالية قد لا يستطيع غير القادرين تحملها بأى حال من الأحوال على عكس قيمة الاشتراك فى المجموعات والذى يعتبر مبلغا رمزيا اذا ما قارناه بأسعار الدروس الخصوصية

المجموعات هى المنفذ

كان السؤال هو ما رأى طلاب كليات التجارة فى مجموعات التقوية

●● يقول الطالب سادى السرقاوى (تجارة عين شمس) ان نظام المجموعات يعتبر نظاما مفيدا جدا بالنسبة لى لانى لا أستفيد الاستفادة الكاملة من المحاضرات والسكاشن نظرا للاعداد الكبيرة. ذلك أن المعيدين بالرغم من قدراتهم لا يمكنهم متابعة كل طالب على حده

●● معتز يوسف (تجارة عين شمس) يقول اشترك فى مجموعتين وأرى أن المجموعات نظام مفيد خاصة بالنسبة للمواد العملية التى تحتاج لشرح أكثر من المواد النظرية

●● منى (تجارة القاهرة) تقول انها اعتادت للأسف على الدروس ولكن المبالغة فى أسعار الدروس الخصوصية أصبح غير محتمل اذ وصلت تسعيرة الدروس بالنسبة للمادة العلمية الواحدة ١٠٠٠ جنيه وبالنسبة للمواد غير العلمية من ٤٥٠ - ٦٠٠ جنيه

●● محمد (تجارة القاهرة) يقول لم اتمكن من حل مشكلتى فى تحصيل بعض المواد الا من خلال مجموعات التقوية ذلك أن قدرات اسرتى المادية لا تسمح لى بالحصول على الدروس الخصوصية. وكان الحل هو الالتحاق بمجموعات التقوية لأن المادة لا تتجاوز قيمة الاشتراك فيها طوال العام مبلغ ٥ جنيها وهى قيمة عادلة من وجهة نظرى

ضمانات النجاح

ولكن كيف نضمن الا تخرج تجربة مجموعات التقوية عن المسار الذى حددته لها الكليات. طرحنا هذا السؤال على المسئولين عن التطبيق والاشراف على التجربة

وأجاب د. عبدالرحمن عسار وكيل تجارة عين شمس قائلا. أن هناك العديد من الضمانات التى اتخذناها لحماية نظام المجموعات منها

●● التدريس بها يتم تحت اشراف ادارة الجامعة والكلية وأعضاء هيئة التدريس

فى النهاية. يؤكد عميد تجارة عين شمس د. حسن علام انه يقوم شخصيا مع مجموعة من الاساتذة فى الكلية بالاشراف على سير العمل داخل مجموعات التقوية. وأنهم حريصون على الحضور الى الكلية فى يوم الجمعة العطلة الرسمية لمتابعة مسار هذه التجربة والعمل على نجاحها



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

التأليف التربوى

هو استاذ كبير فى عالمنا التربوى الاكاديمى ، له باع طويل فى التاليف حتى ليعد اكثر الزملاء كتابة . جمعتنى به الظروف فى جلسة مشتركة منذ اسابيع قليلة . فاذا به يقلب كفيه عجبا صائحا باستنكار تصور اكتب كتابا صغيرا لاتتجاوز اصوله مائة صفحة . وارسله الى الناشر الذى اتعامل معه منذ ما يقرب من ثمانية عشر عاما . فاذا به . بعد فترة قصيرة يعيد الى الاصول معتذرا عن عدم نشره بحجج لاتبدو مقنعة !

د . سعيد اسماعيل على

وارد على صديقنا العزيز ، بعد ان سمعت الحجج التى سيقت له ، التى غلب على ظنى بالفعل انها غير مقنعه . مشيرا له الى ان السبب الذى ارجحه - حيث لى علم عميق بكافة ظروف هذا الصديق - هو انه قد اصبح الان بغير (زبائن) من طلاب كليات التربية انه لايدرس لالاف ، او حتى مئات ، بل عشرات ان تلاميذه الان يعدون بالاحاد ، ومن هنا فان اى كتاب اكاديمى يريد نشره سيكون بضاعة راكدة ان الحقيقة المرة التى يجب التسليم بها ان احدا الان لايقبل على الكتاب التربوى الا اذا كان طالبا ويكون الكتاب مقررا عليه وسيمتحن فيه "

انها صورة من صور المحنة العامة فى ثقافتنا المعاصرة ، ومظهرمن مظاهر ازمة الكتاب والمضحك حقا - وان شئت فيمكن لك ان تقول «والمبكى» - ان يساق سبب شهير يتعلق بالظروف الاقتصادية حيث تضيق الخناق على كثيرين . فضلا عن الارتفاع المتواصل لتكلفة الكتاب مما يضع القارى بين خيارين هل يشترى اكلا يسكت به معدته ومعدة اسرته ام كتابا يسد به جوع عقلة الى المعرفة والذى لايشبع ابدا ، بل كلما اعطيتة زادا كلما تطلع الى المزيد ؟ فبحكم الضرورة البيولوجية البشرية الخيار محسوم لغير صالح الكتاب ووجه الاضحاك والابكاء ان احدا من اعضاء هيئات التدريس بكليات التربية الان لايستطيع ان ينكر ان هناك دخولا متعدده قد اصبحت الان تدر عليه مالا طيبا حتى وهو بالداخل فضلا عن ان عددا كبيرا قد اتيحت له فرصة العمل بالخارج ومع ذلك فقد اصبح العزوف عن القراءة او قل عن اقتناء الكتاب وكانه عادة اجتماعية جديده فى زمن زاد فيه التعليم نقهقر الامية .

ان منتج الفكر التربوى قد اصبح الان يواجه مازقا كبيرا فهو ان كتب دراسة مطلولة منهجية تتعمق قضية علمية محددة فعليه - اذا اراد نشرها - اما ان مقررها على الطلاب او يواجه ازورارا من الناشرين عن نشرها وهو يجد بطبيعة الحال حرجا كبيرا فى تقريرها على الطلاب لان مثل هذه الدراسات بطبيعتها محددوة على المستوى الافقى ممتدة على المستوى الراسى على عكس ماهو مفروض على الطلاب ان يدرسوه اذ يجب ان ان يتسم بالامتداد الافقى اكثر من امتداده الراسى

والكتاب المقرر بالجامعة هو بلاء جديد من بلايا الزمن المعاصر ادخل الجامعة تحت مظلة فلسفة التعليم العام قبل الجامعى وان ظلت محتفظة باسمها فضلا عما يحوية هذا التقرير من معان تنبو عنها الروح الجامعية من (الفرض) والاملاء وهو عاده يقدم ما هو متداول وعام من المعرفة حتى المتخصصة لان وظيفتة تعليمية بالدرجة الاولى

بالطبع كانت هناك استثناءات فقد كان هناك طلاب لايفعلون ذلك لكن المهم انهم كانوا قلة اما الغالبية فتجوس بين المصادر والمراجع وبعض المواد لم نستطع ان نقرا لها الا كتاب واحد وربما بسبب ممن يدرسها او لأن الكتاب نفسه وحيد فى بابه باللغة العربية وذلك مثل (المنطق الوضعى) للدكتور زكى نجيب محمود اذ كان عسيرا علينا ان نقرا موضوعات مثل موضوعاته باللغة الاجنبية وهكذا

صحيح ان الكتب كانت رخيصة الثمن وصحيح ان سور الازبكية الذى اختفى الان كان يلعب دورا خطير فى تثقيف وتعليم معظمنا الا ان الصحيح ايضا ان جيوبنا لم تكن تحوى غالبا الا ما يقل عن هذا الثمن الرخيص فكان الاعتماد كثيرا على المكتبة العامة سواء بالجامعة او دار الكتب او فروعها او حتى الاستعارة من الزملاء القادرين "

وحتى وقت قريب كان يشيع حدا ان يقوم عضو هيئة التدريس بتدريس كتاب ليس هو مؤلفة وانما لاستاذ كبير حرصا من هذا العضو على ان يعلم طلابه من اصول العلم وعن طريق اعلامه ومفكريه ويثريهم بخبرات هؤلاء الاعلام وادراكا منه بان مجرد حصوله على درجة الدكتوراه ليس رخصة للتاليف وانما يقتضى الامر مرور عدد من السنوات للتاهيل العلمى

لكن ذلك ذهب وولى فما من واحد يفعل ما اشرنا اليه فى اول الفقرة السابقة الان . ففور الحصول على الدكتوراة اذا قيل للعضو - مثلا - ان هناك مرجعا علميا كبيرا فى علم النفس التربوى للدكتور فؤاد ابو حطب والدكتورة امال مختار قال فى نفسه هل ادرس انا واتعب وهم يقبضون هذا هو المعيار

ليس المعيار نوع المعرفة ومستواها ومركز وموقع منتجها وكاتبها وانما كم سأقبض من مال فاذا حدث فى نوادر الدهر ان درس كتابا لاستاذ اخر فلابد من ان يقتسم معه دخل الكتاب اذ انه يعتبر نفسه يقوم بدور توزيعى فاذا كان الناشر يقوم بالحصول على نسبة معينة نتيجة دوره فى التوزيع فلماذا لايحصل هو ايضا على نسبة مماثلة بحيث تتحول المسالة الى معاملات تجارية بحتة ويتوارى الوجه العلمى اهمالا ومجافاة

ثم هناك من يتجاوز ذلك الى خطوة اخرى اكثر جراة جراة على العلم وجراة على الحق فيتساءل فور الحصول على الدكتوراه ولماذا لا اؤلف انا مرجعا

ان هذا يثرى الميدان طبعا او بمعنى اكثر دقة يمكن ان يثريه وفى ذلك فليتنافس المتنافسون ولكن ابدا انه يسرع بكتابة ما يسمى بالمذكرة كثير منها منقول وهى بحكم محدودية مكان انتشارها ومستوى مستهلكيها لايراعى فيها كاتبها العديد من مواصفات ومقومات التاليف الجيد لكنه لو كان يكتب للنشر العام فسوف يكون معروضا امام الجميع مما يجبر كاتبة ان يكون دقيقا حتى لايفتضح الامر على الملا اذا سولت له نفسه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

بالسطو على جهد الاخرين بينما يندر ان يكشف عن هذا في نطاق المذكرات

لقد اصبحت المذكرات الان مصدرا اساسيا لدخول اعضاء هيئات التدريس لابكليات التربية وحدها وانما بكثير من الكليات مما اصبح يشكل خطرا كبيرا على الناشرين في مصر فقد كان هولاء يعتمدون اعتمادا رئيسيا على ما يسمى الكتاب الجامعي والمقصود بذلك الكتاب المقرر بالجامعة بحيث كانوا يتقبلون احيانا نشر بعض الكتب غير المقررة ما يسمونة الكتاب الثقافي على اساس ان ما يدره الاول من دخل كبير وشبه مضمون يمكن ان يعوض قلة دخل الثاني

ولأسباب متبادلة بين الدكاترة والناشرين تقلص الكتاب الجامعي فبعض الناشرين يحصلون على الغنم الأكبر بحيث لايتبقى للمؤلف الا القليل يكفي ان نعلم ان نسبة التوزيع قد اصبحت تتراوح عند كثيرين بين ٣٠٪ و ٣٥٪ فلذا استهلكت تكلفة الكتاب اصبح ربح المؤلف لايثمن ولا يغنى من جوع ومن هنا فقد لجا كثيرون الى المذكرات

وهكذا بدات الدجاجة التى تبيض ذهبا للناشرين تضيع ومن ثم لايقبلون ابدا على نشر اى كتاب اخر غير مقرر

واذا كانت المذكرات قد اصابت الناشرين بخسارة كبيرة فانها قد اصابت الفكر التربوى بخسارة اكبر فمن العجيب ان يكون لدينا الان مئات من اعضاء هيئة التدريس ومع ذلك لانرى سوق الفكر تحفل بكتب تربوية ذات قيمة جيدة فالمذكرات عادة متواضعة المستوى العلمي هذا اذا شئنا الادب في التعبير فاذا اردنا التعبير الحقيقى عن الواقع فلربما قلنا ان الكثير منها هزيل هزيل ويستحيل ان يقدم فكرا

حقيقة لااستطيع ان ان ادعى الان تصورا لحل المشكلة ذلك انها متشعبة ومعددة الجوانب وتعد جزءا من الازمة الثقافية العامة فصلا عن ازماتنا الاخرى في العلاقات الاجتماعية والقيم الاخلاقية والظروف الاقتصادية مما يوجب على مختلف الزملاء ان يفكروا فيها ويدلوا بارائهم

المصدر : الوفــــــد
التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«بهاء الدين» .. يفتح النار على التعليم

المواد المؤهلة كمين لطلاب الثانوية العامة

التعليم الجامعى متخلف ويخرج محترفى امتحانات



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

كتب - زكى السعدنى

فتح الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم النار امس على نظام التعليم قبل الجامعي اعلن الوزير امام ندوة اقتصادية التعليم واصلاح نظام التعليم التى عقدت بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة امس . ان نظام المواد المؤهلة للقبول بالجامعات كمين لطلاب الثانوية العامة واكد الوزير انه يرفضها شخصيا ولاينوي تطبيقها كما اكد أن تطبيق هذه المواد يحتاج الى الرجوع من اول السلم التعليمى

واوضح الوزير انه في الطريق لالغاء نظام نماذج التدريب على اسئلة الامتحانات ووصفها بانها تكرس نظام الحفظ والتلقين لدى الطلاب ولا تساعدهم على الاستيعاب والفهم وأشار الى تطبيق نظام جديد لعمليات التقييم والامتحانات

واتهم الوزير نظام التعليم الجامعى بالتخلف واكد ان الكتاب الجامعى والمذكرات ونظام الامتحانات الحالى تساعد الطلاب على الحفظ والتلقين ويؤدون الى تخريج طلاب غير مؤهلين وصفهم بانهم محترفو امتحانات كما اكد انه لاعلاقة بين التقديرات التى يحصل عليها الطالب في الجامعة وقدراته العمليه على حل المشاكل والفهم والتحليل لواقع الحياة واشار الوزير إلى ان خريجى كليات الطب يحفظون اسباب المرض ولايعرفون تشخيصها

واشار الوزير الى ان نماذج الأسئلة تقول للطلاب ان الهدف من التعليم هو الامتحان وليس اكتساب الخبرات والقدرات واعترف الوزير بمشاركة الجميع في كارثة الدروس الخصوصية واشار الى انها إدانة واضحة لنظام التعليم واضاف ان اولياء الامور السبب في تفشى الظاهره واوضح الوزير ان من اسباب تدهور التعليم هو النظام بمنح المعلمين اجورهم وتظاهر المعلمين بانهم يقدمون واجبهم وقد تسبب ذلك في حدوث كارثة نعانى من اثارها حاليا وقال الوزير ان ٥٠٪ من الطلاب بالتعليم قبل الجماعى مصابون بمرض الانيميا و٢٠٪ بنقص البروتين وارجع سبب ذلك إلى سوء التغذية واكد الوزير ان هذه الامراض تؤثر على خلايا المخ والقلب وتجعل قدرات المخ عاجزة عن التفكير . واشار الوزير الى ان هذه الامراض تقلل من نسبة الاذكياء والعباقرة ووصفه بانه خطر لايمكن السكوت عليه واكد الوزير على قصر المجانية على مرحلة التعليم الاساسى وتحمل طلاب الجامعات الراسبين نفقات تعليمهم واضاف الى تعليم طلاب الدراسات العليا بمصروفات ومنح مميزات للمتفوقين منهم واشار الوزير الى عدم الرجوع في قرار نقص سنة من السلم التعليمى قبل اعطاء فرصة للتجربة

وكشف الوزير عن حقيقة مشروع الجامعة الاهلية ان الشرعية في انشائها لم يرد من الحكومة ولكنه اتى من وزير الاسكان الذى يحتاج الى تسويق مبان تابعة للوزارة بمدينة ٦ اكتوبر . واضاف الوزير ان الجامعة لن تكون بابا خلفيا للقبول وتكرارا ممسوخا للجامعات الاخرى ومشروعا لادارة الربح وانتقد الوزير نظام التعليم المفتوح واكد انها محل مراجعة وتقييم وتم تشكيل لجنة متخصصة لتقييم التجربة وايضاح الايجابيات والسلبيات واضاف ان التعليم المفتوح لن يكون بابا خلفيا لدخول الجامعات



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

بهاء الدين : نظامنا التعليمي فاشل
الحكومة لن تقدم أى مساعدة للجامعة الأهلية

كتب ـ محمد خليفة :

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان النظام التعليمي المصرى فاشل وان اولياء الامور لجأوا للدروس الخصوصية لعدم قناعتهم بسلامة الدور التعليمى للمدرسة وان الحكومة تظاهرت بانها تعطى المدرس الاجر الكافى وتظاهر المدرس انه يعمل ويعطى جهده للعملية التعليمية

وقال الوزير فى حوار صريح ومفتوح مع اساتذة جامعة القاهرة شهده عدد من الوزراء السابقين.. انه رفض الاستمرار فى تطبيق نظام المواد المؤهلة للقبول بالجامعات لانه عبارة عن كمين منصوب للطلاب فقد تعلموا وتعودوا منذ الصف الاول الابتدائى على اساليب الحفظ والتلقين وفجأة يريدون امتحانهم فى الثانوية العامة باسئلة تقيس الفهم والتحليل ! واضاف انه يمكن تطبيق هذا النظام بعد تطوير التعليم من اولى ابتدائى حتى الثانوية العامة .

ووجه وزير التعليم النقد الحاد لنظام الجامعات وقال انها تكريس لنظام الحفظ والتلقين وان التقديرات ممتاز وجيد جدا ليست للفهم والابتكار وانما للصمامين وعندى الطالب يحفظ ٢٠

سببا للمرض وامامه المريض ولكنه لايعرف مما يعانى ''

ورفض وزير التعليم تخفيض عدد المقبولين بالجامعات بحجة مواجهة زيادة البطالة بين خريجى الجامعات . وقال ان عدد الملتحقين بالجامعات فى مصر اقل من معدلات الدول النامية والمتقدمة على السواء وان نسبة البطالة بين خريجى الجامعات ١٢ وهى تصل الى ٤٤٪ بين حملة الدبلومات الفنيه و٤٢ / بين الاميين وحملة التعليم الاقل من متوسط

واعلن د بهاء الدين ان الحكومة لم ولن تقدم اى معونة او مساعدة للجامعة الاهلية والوزير الكفراوى رجل اعمال ناجح يسوق مبانى عنده ولايقدمها هدية لاحد باسم الحكومة وقال ان الجامعة الاهليه مطالبة باتباع نظام قبول عادل والدراسة فى تخصصات جديدة وان تكون اضافة لاتكرارا ممسوخا للجامعات الحالية والا تكون بديلا للابواب الخلفية والاتكون بهدف الربح وبعد ذلك فمرحبا بها .

وطالب اساتذة الجامعة بمضاعفة ميزانية التعليم ١٠ اضعاف لانه لاامل فى تطور مصر الا بالاصلاح الاقتصادى. ولا اصلاح بدون تطوير التعليم .

واعلن وزير التعليم ردا على الاسئلة الخاصة بالممارسات السيئة للجامعة المفتوحة.. فقال انه يعى ذلك وانه قرر وقف اى برامج جديدة للتعليم المفتوح وتم تشكيل لجنة لتقييم القديم من برامج التعليم المفتوح ووقف الممارسات التى نرفضها جميعا

وقال وزير التعليم انه يؤيد الفكر القائل بان المجانية للمتفوق والمستمر فى تعليمه بنجاح وتسقط عنه المجانية بمجرد رسوبه سواء فى الثانوى او فى الجامعة .

وانه يدرس حاليا مع بعض رجال الاعمال وصفوت الشريف وزير الاعلام تخصيص قناة تليفريونية لاغراض التعليم والمشكلة انها مكلفة ومازلنا ندرس الفكرة

ووافق وزير التعليم على ان الاغلبية بين اعضاء هيئة التدريس لايقدمون شيئا مفيدا للطلاب وتوقفوا عند حصولهم على الدكتوراه ولذلك لابد من اتباع اسلوب جديد لاعداد اعضاء هيئة التدريس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

■ وزير التعليم في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة :

المصاريف الجامعية يتحملها الطالب في حالة رسوبه

ضرورة توجيه الاستثمارات للتعليم لدفع التنمية الشاملة

كتب ـ محمد حبيب

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم انه يجرى الاتفاق مع صفوت الشريف وزير الاعلام ورجال الاعمال في مصر لانشاء قناة تليفزيونية للتعليم وتدريب المعلمين وبالجهود الذاتية سينشىء رجال الاعمال ٣٥ مدرسة تمويلا وتنفيذا في مختلف المحافظات وهناك دراسات سيتم تنفيذها لكي يتحمل الطالب الذى يرسب في الجامعة مصاريفه الدراسية كاملة وان تكون الدراسة لمرحلة الدراسات العليا بدون مجانية الا للمتميزين فقط

واكد الوزير ـ في لقائه باعضاء واساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ـ انه ان لم نستطع ان نوفر الاستثمارات الواجبة للتعليم فسنكون في خطر شديد

مشيرا الى ان هناك ٢٥ الف مدرسه بمصر و٧٥ / من تلك المدارس غير صالحة لان تحفظ وتصون كرامة التلميذ

وطالب اعضاء هيئة التدريس بالكلية بضرورة ان توجه الدولة اكبر جزء من استثماراتها الى التعليم مثلما توجه الى وزارة الدفاع حيث ان المرحلة القادمة لاحداث تنمية حقيقيه في مصر لن تكون الا من خلال استثمار رأس المال البشرى والمتمثل في الطلاب خاصة وان حال الطلاب سيىء جدا سواء في المستوى الثقافي او التعليمي او التدريبي

وقال وزير التعليم ان التعليم بحالته الآن يهدد الأمن القومي المصرى ويؤثر فيه بشدة وفي استقراره واستقلاليته وسياسته . وان الخطه الحالية للتعليم اصبحت مسئوليه المصريين كلهم وليست مسئولية وزير التعليم وهي تحتاج الى تضافر الجهود ونعتبرها معركة كمعركة ٦ اكتوبر والا سيتدهور المستوى الاقتصادى والاجتماعي والسياسي في البلاد

وقال ان الارقام التى اعلنت عن التعليم غير صحيحة وان الالزام يصل الى ٨٠ / من المرحلة الابتدائية وان الوزارة على استعداد لاستعمال المسجد والكنيسة لتعليم الطلاب وايضا تعليمهم الحرف التى تساعدهم على المعيشة

وان نسبه الامية في مصر بين النساء وصلت الى اكثر من ٧٠ / وهي كارثة تؤثر على تطوير التعليم وان ٣ / من التلاميذ يتسربون من التعليم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

□ وزير التعليم فى تصريح خاص :

[illegible]

● الامتحان القادم كما هو .. ولكننا اتخذنا اجراءات غير مسبوقة .. تمنع شكاوى الامتحانات السابقة

تعكف حاليا مجموعة من اساتذة الجامعات وكبار المسئولين بالتربية والتعليم على دراسة متانية لبديل جديد لامتحان الثانوية العامة التقليدى الجارى العمل به منذ سنوات .. ويستهدف البديل الجديد القضاء على رهبة « الفرصة الواحدة » التى تتملك سنويا كل طلاب الثانوية العامة وآباءهم وتشيع التوتر فى بيوتهم واسرهم طوال عام دراسى كامل .

صرح بذلك الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم واضاف فى تصريحه الخاص لصفحة « اهتمامات الناس » . ان فكرة البديل الجديد تقوم على تقسيم امتحان الثانوية العامة الى قسمين . يجرى الامتحان فى القسم الاول منها فى نهاية الدراسة بالسنة الثانية الثانوية ويجرى الامتحان فى القسم الثانى فى نهاية الدراسة بالسنة الثالثة الثانوية . وتضم درجات الامتحان فى مواد القسمين لتصبح هى نتيجة امتحان الثانوية العامة وبذلك تكون امام طالب الثانوية العامة فرصة اولى مبكرة وفرصة ثانية لاحقة خلال عامين دراسيين فينكسر تماما التخوف الشديد المؤثر من « الفرصة الواحدة » المتاحة حاليا بمقتضى الامتحان



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٢

الواحد . الذى لا بديل امام الطالب لو جاءت نتيجته فيه هابطة سوى الاعادة

واذا انتهت دراسة الخبراء الى اقرار هذا ، البديل الجديد ، لامتحان الثانوية العامة .. فإن هذا سوف يتطلب فما يضيفه وزير التعليم

● اعادة توزيع المواد التى يدرسها الطالب فى الثانوى العام حتى امتحان الثانوية العامة . على سنوات الدراسة الثلاث .. مع تنقيتها من اى حشو او تكرار . فضلا عن اكساب الدارس قدرا اكبر من المهارات والخبرات العصرية الحديثة .

● تقسيم المواد التى تدرس حاليا فى سنة الثانوية العامة وذلك بعد تحديثها . الى مجموعتين نوعيتين . يجرى الامتحان فى مجموعة منها فى نهاية السنة الثانية الثانوية وتكون هذه هى ، الفرصة الأولى ، .. ويجرى الامتحان فى المجموعة الثانية المكملة للمنهج فى نهاية السنة الثالثة الثانوية وتكون ، الفرصة الثانية ، المكملة

● وبالطبع فى حالة اقرار هذا البديل غير التقليدى لامتحان الثانوية العامة . لن يبدا التطبيق قبل العام الدراسى القادم وليس من امتحان الثانوية العامة هذا العام .

ooo

سالت وزير التعليم .

□ ومـاذا عـن الضـوابط والاجراءات التى اتخذت لطمانة الابناء والاباء الى عدالة وسلامة فرصة امتحان الثانوية العامة هذا العام وضمان عدم تكرار الشكاوى التى يتاكد بعد البحث ان الطلاب على حق فى اثارتها ؟ .

● رد الدكتور حسين كامل بهاء الدين

ربما يكفى هنا ان اقول ان جميـع ملاحظـات وشكـاوى امتحان الثانوية العـامة فى السنـوات السابقـة .. والتى تاكدت صحتها . تم بالفعل جمعها وارسالهـا الى جميع الاساتذة الذين كلفوا بوضع امتحان الثانوية العامة القادم ..

كما تم ايضا إخطارهم بايه اجزاء اختصرت من المنهج .. وقـد طلب من كل واضعى الامتحانات القادمة ، التوقيع بالعلم ، امام كل هذا .. مما يلزمهم بتجنب التسبب فى تكرار اية ملاحظة او شكوى او المجىء باسئلة من خارج المنهج سالت الوزير .

□ والذى يضع بعد ذلك سؤلا يثبت انه تجاوز بما التزم به

رد الوزير فى لهجة قاطعة

● الاجراء اللازم والمنطقى .. ان يحرم من المشاركة مرة تالية فى وضع امتحان الثانوية العامة .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

نظامنا التعليمي أمام محكمة الوزير و«اساتذة الجامعة»:

الجامعة الأهلية والمفتوحة هروب من مواجهة المشكلة

الدروس الخصوصية ادانه شعبية

.. و«بدون كلام» يفسد جهودنا

مراجعة مقررات التاريخ المصرى ليستوعبه التلاميذ كاملا

ادار د.حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم حوارا مفتوحا وصريحا مع اساتذة الجامعة .. استمر الحوار ٤ ساعات كاملة وتناول كل ما يخص العملية التعليمية فى مصر بدون حساسيات أو محاولات للهروب من الاجابات حتى ان د.احمد غندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حيث جرى الحوار وصف تحليل الوزير لمشكلة التعليم بانه ممتع وعميق .

تابع الندوة

محمد خليفة

اعترض الاساتذة على بعض البرامج التليفزيونية التافهة التى تقدم خلال شهر رمضان وضربوا مثلا ببرنامج «بدون كلام» وقالوا انه يهدم كل ما تبنيه المدرسة والجامعة .

كما اعترضوا على عدم صرف ٥٠٪ من المرتب كبدل مراجع ونشر لاساتذة الجامعات وانتقدوا اسلوب الكتب والمذكرات ونماذج الاسئلة والاجوبة وحيوا الوزير على اتجاهه لالغاء هذه النماذج من مراحل التعليم العام

واتفق الوزير مع الاساتذة على ان الجامعات تحتاج الى جهد كبير لتطويرها وانها تعانى من الاثار السيئة لضعف مستوى التعليم الاساسى وضرورة تطبيق نظام التفرغ الكامل بالجامعة وتوفير الامكانيات اللازمة للبحث العلمى .

وعقب الوزير بان استاذ الجامعة يعانى فعلا من مشاكله الحياتية اليومية ويلجأ الى البحث عن عمل أخر لان مرتب الجامعة لايكفى وانه مقتنع تماما بالحاجة الى نظام جديد لمرتبات اعضاء هيئة التدريس وان تكون اعماله الخاصة ونشاطاته باسم الجامعة مما يعنى توفير كل وقته للبحث والدراسة .

ووافق الوزير على انتقادات الاساتذة لنظام التعليم والامتحانات فى الجامعة . وقال انه فى احسن الاحوال يخرج طلابا من محترفى الامتحانات ولكنهم ناقصو خبرات عملية على مواجهة المشاكل .

وقال انه لاصحة لما يتردد عن وقف المعونة الامريكية ومساعداتها لبناء المدارس وقال ان الخلاف كان حول صيانة المدارس التى تبنى وانه اصدر قرارا بتولى الوزارة الصيانة وتوفير المبالغ اللازمة لذلك .

وقال الوزير ان نسبة استيعاب اطفالنا فى المدارس لم تزد ابدا عن ٨٠٪ ولم تصل الى ٩٧,٥٪ كما يقال وان هناك ما بين ٢٠و٣٠٪ من الاطفال يتسربون من المدارس اى ان الامية تزيد كل عام وان ٥٠٪ من تلاميذنا يعانون من نقص التغذية والانيميا و٢٠٪ من نقص الفيتامينات و٢٠٪ من نقص البروتينات وان هذه المشاكل الصحية تترك بصماتها على القدرة العقلية للتلميذ مدى حياته

ووافق الوزير على الانتقادات الموجهة لقصر فترة العام الدراسى التى لم تكن تتجاوز ٢٢ اسبوعا وقال انه حاول هذا العام زيادته الى ٣٤ اسبوعا لان ذلك هو وسيلتنا لتحسين العملية التعليمية

وقال ان اى مواطن فى مصر مستعد لبيع ملابسه لتعليم ابنه وعندما يتجه هذا الاب الى الدروس الخصوصية فهو اداة شعبية واضحة لنظامنا التعليمى كما ان المدرس الذى لايجد قوته والمرتب الكافى لستر حاجاته الاساسية لاتطلب منه التفرغ لتعليم ابنائك بينما ابناؤه هو لايجدون ثمن الدواء

واكد انه طلب من عميد كلية الاثار مراجعة مناهج ومقررات التاريخ فى المدارس حتى تصل الى مستوى عظمة التاريخ المصرى لجميع مراحله وحتى يستوعبه التلاميذ بتفاصيله وبموضوعية كاملة .

كارثة .. الاقليمية

وقال د سليمان نور الدين انه لابد من عودة الكتاتيب فى الريف ونشر دور الحضانة فى المدن من عمر ٤ سنوات لاستيعاب التلاميذ فى عمر مبكر . وان الغاء الصف السادس الابتدائى ادى الى انهيار فى توعية التعليم

وحيا د.حسن نافعه تكمل روية وزير التعليم للمشكلة فى اطار الامن القومى وقال انه لابد من زيادة ميزانية التعليم وان الجامعات الاقليمية كارثة على التعليم وعلى الوطن وعلينا دراسة كيفية اصلاحها وان التعليم المفتوح والجامعة المفتوحة وما يحدث فيها من ممارسات توضح انها لم تحل مشكلة تعليمية بل حلت مشاكل مالية لبعض اعضاء هيئة التدريس .

وقالت د.امانى قنديل انها تابعت نشاط المجلس الاعلى للجامعات واكتشفت انه يتراجع فى قراراته وانه يصفق لما يريده وزير التعليم وليس لما تحتاجه مصر ولذلك فان صنع السياسة التعليمية يسير على هوى الوزراء لاحسب احتياجات المجتمع .

الدراسات كثيرة

وقال د عبدالمجيد فراج ان البحوث والدراسات عن مشاكل التعليم كثيرة جدا وان المشكلة الرئيسية هى تواجد الحكومة حينما يكون المطلوب اختفاؤها واختفاؤها حينما يكون دورها ووجودها ملحا ويعنى ذلك فى رأيه رفع يد الحكومة عن دعم التعليم العالى والجامعى بسبب تزايد البطالة بين الخريجين ورفض وزير التعليم هذا المنطق وذكر ارقام البطالة بين الفئات المختلفة وهى اقلها بين خريجى الجامعات وقال ان عدد الطلاب فى مصر الى المجتمع اقل من دول كثيرة متقدمة ونامية

وقال د.ابراهيم صقر انك كاساتذة جامعات نخشى المشاركة والحوار مع الطلاب ونجد ان اسهل شىء نفعله هو تقفيل النشاط .

وقالت د.حورية مجاهد عضو مجلس الشعب انه لابد من ترشيد المجانية وفى نفس الوقت اتباع الحزم مع مدارس اللغات الخاصة بمصروفات المعفاة من الضرائب وهناك دراسة تثبت انها تربح ٧٠٪ من دخلها وقالت انها رات طالبا عنده سيارة مرسيدس .. ثمنها ٢ مليون جنيه فهل يعقل ان نقدم له التعليم بالمجان .

وقالت د.سلوى سليمان كيف تودى انماط التعليم المختلفة وظيفتها فى خدمة المجتمع فى ظل وجود جامعات رسمية حكومية وجامعات اهلية وجامعة الازهر وجامعة مفتوحة وقالت ان الدعم الذى تقدمه الحكومة للجامعة الاهلية يسبب الم فى نفوس اعضاء هيئات التدريس بالجامعات .

وقال د.احمد الغندور ان الدولة تركت وظيفتها التقليدية ودخلت فى وظائف اخرى وانه يسهل اقناع الحكومة التى تعرف وظيفتها باهمية الانفاق على التعليم وهى ليست مشكلة قصور أو نقص فى الموارد وانما فهم الدولة للاولويات وان تركز الميزانية على مشروع محدد تنتهى منه ثم تنتقل لغيره حتى يمكنها انجاز شىء اما توزيع الميزانية على مئات المشروعات فلا يودى الى نتيجة

شهادات بدون تعليم

وقال د.جودة عبدالخالق ان المدرسة تمنح الشهادة ولاتقدم تعليم وان محاولات تطوير التعليم بهياكل جديدة هو هروب من الواقع مثل الجامعة المفتوحة والجامعة الاهلية

وقال د على السلمى نائب رئيس جامعة الازهر انه يجب ان نستخدم التكنولوجيا المتاحة مثل التليفزيون بدلا من البحث عن مبررات لبناء مدارس وعلى الدولة المساعدة فى ذلك بدلا من مطالبة برامج التعليم بثمن ارسالها على الهواء وهى تقدم كل يوم برنامج لمدة ساعة سمه بدون كلام فى رمضان لانصاف الفنانين يقولون فيه كلام سخيف ليس له معنى الا هدم كل ما تبنيه المدرسة والجامعة بدلا من ان تخصص هذه

التكلفة لطرح قيم وسلوكيات مفسدة .

وقال ان قطار التقدم غادر المحطة فعلا وربما نلحق بسلم العربة الاخيرة وقال ان هناك طاقات معطلة داخل الجامعات وما يحدث داخل جامعتنا لايمت للعصر بصلة وان اغلب اساتذة الجامعة توقف علمهم ومعلوماتهم عند الاربعينيات والخمسينيات فكيف يساهمون في خلق اجيال تعيش ثورة المعلومات ؟

وقال انه يتمنى ان يطبق ما حدث لتطوير التعليم الابتدائي والاعدادى على الجامعات فاذا كنتم ترفضون نماذج الاسئلة والاجوبة في الابتدائي لانها تعلم الحفظ والصم فما بالكم وهي منتشرة جدا في الجامعات

وكشف عن ان ترقيات اعضاء هيئة التدريس والاساتذة تتم بالمقلوب ولو تم الكشف عن المستور لتبين فضائح ولابد ان تتم الترقيات بالنتائج لا باللوائح .

وقال د.سعيد النجار اننا امة في خطر مميت وان اتجاه الوزارة لتحويل التعليم من الحفظ والتلقين الى تعليم الخبرات والمهارات امر حيوى جدا وانتقد عدم التجانس في نظامنا التعليمي وان اولادنا يفقدون هويتهم حينما يتعلمون اللغات الاجنبية ولايتعلمون العربية ولاتاريخنا أو حضارتنا

ودافع عن زيادة ميزانية التعليم الى اضعاف حجمها حاليا وطالب بتوزيع تكاليف التعليم مناصفة بين المتعلم نفسه والحكومة وان تقف المجانية عند عمر ١٥ أو ١٦ سنة .

وعقب وزير التعليم بان رجال الاعمال في مصر بخير ويقدمون الكثير لبلدهم وهناك ٣٥ مدرسة للمستقبل يمولها رجال الاعمال قال انه يويد أن اغلبية اساتذة الجامعات ليسوا على المستوى ولكن الصفوة الموجودة عندنا على المستوى العالمي والعالم كله يتقدم بالصفوة وليس بالمؤخرة

المدروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٢

□ وزير التعليم يعلن :

الغاء المواد المؤهلة بالثانوية العامة وكتب نماذج الأسئلة بالمدارس العام القادم

تفرغ اعضاء هيئات التدريس للعمل بالجامعة فقط وتحسين أحوالهم المالية

إعادة النظر فى المناهج بالجامعات ووقف انشاء تخصصات جديدة فى التعليم المفتوح

كتب ـ محمد حبيب :

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان الوزارة تبحث حاليا الغاء كتب نماذج الاسئلة والامتحانات المقررة لطلاب المدارس من العام القادم ، مشيرا الى انه ليس من المعقول ان تكون هناك اجابة واحدة مثالية لسؤال ، ومن المفروض ان تكون هنك عدة اجابات

وقال ان هذه الكتب تساعد الطالب على الحفظ والتلقين وليس الفهم والتحليل الذى هو هدف الوزارة فى الخطة الحالية

واضاف انه تقرر الغاء نظام المواد المؤهلة فى الثانوية العامة التى تقررت من قبل ، ولم تنفذ لانها كمين اعد لطلاب الثانوية العامة ، ويستحيل تطبيقه فى ظل هذه المناهج وطرق التدريس المتخلفة والتى تحتاج الى تطوير

واكد الوزير ان الجامعات المصرية تعانى من نفس الأمراض التى تعانى منها المدارس ، وانه سيتقرر تفرغ اعضاء هيئات التدريس للدراسة والبحث فى كلياتهم فقط دون اى عمل أخر خارج نطاق الجامعة مع تيسير كل المستلزمات التى تحتاجها المعامل من اجهزة علمية وتوافر المعلومات ، واماكن للبحث العلمى والابتكار لان الهدف الاساسى للجامعة البحث العلمى الذى تأخر كثيرا بسبب عدم تفرغ اعضاء هيئة التدريس ، وسيتم تطبيق هذا النظام على الجدد منهم اولا وبالتدرج ، وتحسين الاحوال المادية لهم

وقال انه تقرر اعادة النظر فى المناهج الدراسية التى تدرس لطلاب الجامعات ولاتساير العصر ، وتعتمد على الحفظ والتلقين ونماذج الاسئلة التى لاتخرج لنا رجالا قادرين على الابتكار والتطوير ، ولاتظهر امكانات الطالب الجامعى الحقيقية ، ويظهر ذلك واضحا فى الطلاب الذين يرسبون فى الجامعة لاعوام دراسية طويلة تصل الى ١٦ سنة ، وفى المعيدين الذين ليست لديهم المقدرة الا على الحفظ فقط دون الدراية العلمية والبحثية والقدرة على البحث العلمى .

واضاف الوزير ان المجلس الاعلى للجامعات يبحث اعادة النظر فى تطبيق وتقييم نظام التعليم المفتوح فى الجامعات حتى لايكون بابا خلفيا لدخول الجامعات وتقرر وقف انشاء اية تخصصات جديدة فيه الا بعد انتهاء التقييم



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى فى إصلاح التعليم الجامعى

محمد سعيد عبد الفتاح

رئيس جامعة الاسكندرية

فى الطريق الى عرض هذا الراى لا مناص من ان نقف اولا على اهداف التعليم الجامعى لدى جامعات العالم المتقدم ثم على وسائل تحقيق هذه الأهداف ومتطلباتها . وذلك حتى نتلمس الطريق الى تصوير مقترحاتنا فى هذا الشان

فبصدد الهدف من التعليم الجامعى تقطع النظرة الشاملة فى نظم التعليم الجامعى فى العالم المتقدم المعاصر بان هذه المرحلة من التعليم تستهدف تحميل المؤسسات الجامعية مهام رئيسية ثلاثا .

المهمة الأولى وهى المهمة التقليدية والتى لاتزال رغم التقدم التكنولوجى الهائل تمثل الدور الأساسى للمؤسسات الجامعية وباعتبارها المنطلق الأكيد للمهام الأخرى ، إنها مهمة القيام على العلم البحت ومن ثم على تنمية المعارض الأساسية عن طريق البحث عن المزيد من الحقائق فى مجالات الدراسات الطبيعية والاجتماعية

المهمة الثانية وتتمثل فى تنمية القدرات على وضع الحقائق التى يكشف عنها العلم البحت فى كل مجالاته طبيعية كانت أم إجتماعية فى خدمة الانسان

المهمة الثالثة وهى تهيئة الطالب لتذوق تكنولوجيا العصر وتأهيل قدراته للخلق فى شأنها

وتحقق هذه المهام لجامعاتنا ـ وهى نحو ما تحققه جامعات العالم المتقدم ـ له متطلبات تتمثل فيما يلى

اولا أن يكون طالب المعرفة مؤهلا فى المرحلة السابقة على التعليم الجامعى لتذوق تلك المهام ، كلها أو بعضها ، وهذا من شأن خبراء التعليم العام

ثانيا أن يقبل الطالب على فرع التخصص الذى يرغبه بملء رغبته والذى يتفق مع ميوله حتى يقبل على دراسته إقتناعا منه بها . وذلك عنصر هام من عناصر توفيقه أثناء الدراسة وفى الحياة العملية فيما بعد

ثالثا ان يعد كل فرع من فروع التعليم الجامعى إمتحانا تأهيليا فى الموضوعات التى تهيىء الطالب لمتابعة الدراسة التى يرغب فيها .

رابعا ان تطور مقررات العلوم البحتة على وضع يقترب بها من التطبيق وأن يكون قوام الدراسة فيها الاعتماد على تدريب الطالب على الكشف عن الحقائق بمفرده كبديل

خامسا ترجيح الدراسات التطبيقية على الدراسات النظرية بالنسبة لشتى فروع المعرفة طبيعية كانت أم إجتماعية فلا نغرق الطالب فى الدراسات النظرية الصرفة مكتفين باليسير من التطبيق العملى وإنما نكتفى من العلم البحت بما يؤهل الطالب للانتقال منه الى مجالات العمل التطبيقى

سادسا وفى مجال الدراسات الفنية كالطب والهندسة والزراعة والصيدلة يتعين أن تصاحب الدراسة الاكاديمية ـ من البداية وحتى النهاية ـ الدراسة التدريبية المهنية داخل الجامعة

سابعا تطوير العملية التعليمية بدءا من إقتناع الأستاذ القائم عليها بكل ما تقدم والالتزام بالمفهوم الحقيقى للتطوير الجامعى والذى مضمونه أن الأستاذ هو وحده القادر على تطوير معارفه بذاته وهو الأمين على توصيلها لطلابه مطورة أولا بأول .

ثامنا ليس من شك فى أن هذه المتطلبات تقتضى مالا جاهزا لدى المؤسسات الجامعية تستطيع أن تواجه به هذه المهام ومن هنا فإن تدبير المال اللازم يأتى متلازما مع البدء فى تحقيق هذه المتطلبات وفى تصورى أن الوقت قد حان لكى نواجه مشكلاتنا بموضوعية هى فى النهاية الملاذ الأخير لحل شتى مشاكلنا

إن عدد جامعاتنا آلان بتلك الآلاف المؤلفة من الطلاب الذين يزداد كمهم وبلا حساب عاما بعد عام لا يتسنى لها تحمل مسئولية الانفاق على تلك المتطلبات الا بمضاعفة نصيب ميزانيات هذه الجامعات من الميزانية العامة للدولة مرات ومرات وهذا أمر بعيد المنال فى مرحلة تطورنا الاقتصادى التى تمس معها الحاجة إلى بلوغ اقصى درجات ترشيد الانفاق العام وهنا نقف أمام بديلين أولهما زيادة العبء على الميزانية العامة للدولة وزيادة مطردة تبعا لتزايد أعداد المقبلين على التعليم الجامعى وثانيهما ان يشارك الراغب فى التعليم الجامعى فى تحمل أعباء هذه المهام

غير أن أمرا بالغ الأهمية ـ فى نفس الوقت ـ لتحمل مسئوليات هذه المهام الجامعية يتمثل فى الأستاذ الجامعى ، فى هذا الذى يناط به ذلك العبء الأكبر من تلك المهام ، والذى يفترض فيه ـ على مقتضى تلك المهام المتقدمة ـ أن يفرغ أولا الى نفسه ، الى علمه يتابع كل تطور فيه ممعنا فى ذلك لعله يصل الى الابداع فى شأنه وأن يتفرغ لطلابه مربيا ومعلما ومدربا ، وأن يكون رسول الجامعة وخبيرها لدى مؤسسات مجتمعه وإزاء قضاياه ، الأمر الذى يقتضى الاهتمام بشئونه ، وفى المقترحات المالية المتقدمة ما يستجيب الى ذلك ، ثم أن فى الأخذ بتلك المقترحات ما يتيح لجامعاتنا توفير ما هى عاجزة عنه حاليا بحكم أوضاعنا الاقتصادية الراهنة

ولو أنى حاولت أن أتصور بعض الأسس التى يجب أن ينهض عليها تطوير التعليم فى جامعاتنا ـ لكى يساير التطور الذى يحدث فى الدول المتقدمة ـ لجاءت هذه الأسس على النحو الآتى .

أولا أن تطوير التعليم الجامعى هو حتم تقتضيه عملية التنمية الشاملة والمتكاملة لمجتمعنا فى طريقنا الى المجتمع المتقدم بل وتمثل هذه العملية المنطلق إلى شتى العمليات التنموية لجل قطاعات المجتمع ذلك لأن بالتعليم الجيد يبنى الانسان المصرى القادر على تحمل مسئولية عمليات التنمية ومن ثم عملية نقل المجتمع الى صف المجتمعات المتقدمة .

ثانيا أن التعليم الذى ننشده هو ذلك الذى يبنى المواطن المؤمن بمواطنته ومواطنيه والغيور على إنتمائه الوطنى والقومى وعلى قيم مجتمعه وعقائدياته وبتقديس الرأى والرأى الآخر وذلك التعليم الذى يصقل العقول على وضع يهيىء لها القدرة

ثالثا ضرورة أن يراعى الخبراء المعنيون بعملية تطوير التعليم تجنب الاعتماد فى العملية التعليمية على « حشو » العقول بالكم من المعلومات الجاهزة والاعتماد فى هذه العملية على إعداد العقول المتسائلة عن حقائق كل شىء مما حولها ولخلق العقل القادر على الانطلاق إلى « التعرف » بمقتضى ما يتشكل له من قدرات ذهنية من ثنايا تلك العملية التعليمية ولتنحصر إذن هذه العملية فى صقل العقل لا فى مجرد صناعة خزائن المعلومات الجاهزة الجامدة التى لاجدوى منها لعمليات التطوير الشامل لمجتمعنا ذلك لأن المجتمعات المتقدمة قد بنت معالم تقدمها على العمل المبدع لا على مثل تلك الخزائن القائمة

رابعا ضرورة أن تأتى ملامح العملية التعليمية وخواصها مصورة على مقتضى الهدف الشامل الذى صممنا على بلوغه ومهما إقتضى ذلك من تضحيات وجهود ذلك الهدف المتمثل فى الانتقال الى صف المجتمعات المتقدمة وبإعتبار أن العقل القادر على الابداع هو وحده القادر على تحمل مسئولية إجتياز ما يحيط بنا من تحديات وعقبات فى مسيرتنا إلى التنمية الشاملة المتكاملة

خامسا أن العبء الأكبر فى عملية تحرير العقول من تقليد « الحشو » بالمعلومات الجاهزة لنقلها الى حالة العقل القادر على الابداع إنما يقع بالدرجة الأولى على الجامعة بإعتبار أن رسالتها الأصيلة تتمثل فى تحمل مسئولية العمل البحثى



المصدر : وطـــــــــنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

أســــبوعيات :

محـو الأمية .. أم الجامعة الأهلية ؟!

■ يمثل التعليم بالنسبة لومونا همنا الاكبر والقضية قضايانا .. ومن المسلمات انه اذا صلح التعليم فى جميع مراحله كان صلاح المجتمع تقدما وازدهارا وتماسكا وانتماء ومواطنة حقه . واذا ما اصاب الخلل التعليم وتطرق اليه الفساد فقل علينا السلام ! .

منهنا كانت صيحات اصحاب الضمائر التى مازالت حية . . . ونداءات المشفقين على مصير مصر من ذوى البصيرة الواعية والوطنية الصادقة .. ان لابد منخطة لانتشالنا من واقع ينذر باوخم العواقب نتيجة ما اصاب التعليم من تخبط وسوء تخطيط وقعود عن ملاحقة التطور المذهل فى نوعية التعليم واساليبه ودوره فى صناعة انسان القرن الواحد والعشرين .

العالم كله يلهث وراء الانجازات العلمية .. امريكا واليابان وانجلترا تراجع انظمتها التعليمية فى سباق محموم نحو الافضل والارقى . . ونحن مازلنا نزهو بعدد الجامعات التى زرعناها فى كل محافظات مصر .. بلا تخطيط او رويــة او حاجة حقيقية ملحة تستدعى اللهاث وراء الكم وليس الكيف .. فكان ان وجدت جامعات بــلا هيئـات تدريس .. ولا مكتبـات .. ولا معامل وورش ومراكز بحث . . وفتحنا الابواب بلا ضوابط لنخرج جيوشا من العاطلين ينتظـرون الاعوام الطوال لتسلمهم خطـاب التعيين .. يفترسـهم الضيـاع والسخط والتمرد .. والاغـتراب داخل الوطن او خارجه .

● الصـورة كئيبة تصيبنا بالدوار لهول ما وصلنا اليه .. فالامية لازالت وصمة تاخذ باعناقنا . نتحدث عن الجامعات المفتوحة تعلن عن برامجها .. تزين الحاضر والمستقبل للراغبين فى الانضمام فى صفوفهـا ـ ونتحـدث ايضـا عـن الجـامعة الاهليه التى شـاء كـرم وزارة التعمير ان تسهم بمبانيها ! . وانقسم الراى بين مؤيد لقيامها توفيرا للعملات الصعبة التى يدفعها القادرون للجامعات الاجنبية والبلد فى اشد الحاجه اليها ! .

وايضا انقاذا للشباب صـغير السن الـذى نلقى به فى مسار مجتمعات غربية لا توفر له الدفء فى حضن مصر الطيبه على حـد قول احد المؤيدين ؟ وعلى الجانب الاخر هناك من يعارض انشاء هذه الجامعه باعتبار ان الاجدى اصلاح الجامعات القائمة بتطوير مناهجها وادخال الجديد من التخصـصات وعلاج قصور امكانياتها . ومازالت المعركة دائرة الرحى لا ندرى لمن تكون الغلبة فيها .. وننسا فى غبارها المعـركة الكبرى الاجـدر باهتمامنا وبحوثنا ودراساتنا وهى ضد الامية وقضية تدنى مستوى التعليم .. وما يدور فى مدارسنا وجامعاتنا من خـلل وسـلبيات فادحة هى بالطبع وراء ما يطفو على وجه المجتمع من بثور وقروح بل وجرائم .

لقد نسينا كلياتنا العمليــة ـ كليات القمة ـ التى لم تعد تعد الطبيب والمهندس الكفء .. فضلا عن تنمية ملكة الابتكار والقدرة على الابداع .

والشىء نفسه بالنسبة للكليات الخاصة بالدراسات الانسانية . . لم تعد كما كانت تزود طـلابها الفكر الانســانى المجـرد عن حسابات اصحابه ، وبعيـدا عن معتقداتهم الدينية . ولم تعد تربى ابناءها على الحـوار العقـلانى وديمقراطية اختلاف الراى والرؤى .. ومن المؤسف ان نعرف بعض اساتذه الجامعة كتبهم وتسجل اسماء من الفوها .. والويل لمن ضاقت قروشه وعجز عن اقتناء الكتاب الجديد المعدل ! واعتمد على طبعة سابقه اشتراها من زملاء سبقوه ! وامر شائن ان يشغل الاساتذه عن البحث للتفرغ القضايا والمنازعات بين بعضهم البعض يتناحرون امام المحاكم من اجل الاحقيه والاسبقية !

وهكذا غاب الاستاذ القدوة الذى يشجع ابناءه على البحث عن المعرفة وتحول الطلبة الى صمامين يلدرمون بكدر ومذكرات الاستاذ لا يحيدون عما قال والا اصابهم الهلاك !

ورحم الله اساتذتنا الذين احاطونا برعايتهم واتوهم بنالتوهم .. وكانوا يدعوننا الى بيوتهم ويرشدوننا الى منابع المعرفة ويهدوننا الكثير مما تضمه مكتباتهم .. رحم الله الدكتور عزيز سوريال والدكتور الالبان ويوسف كرم والعميد الجليل عبد الحميد العبادى .

● ثم ماذا ننتظر من مدارس يستخدم فيها بعض المدرسين المطاوى صراعا على الدروس الخصوصيه .. والبعض يبيع الامتحانات .. ولجان كاملة سواطق فيها المسئولون عن الامتحانات لعمليات غش جماعية .. ولا يجد وزير التعليم السابق الدكتور فتحى سرور سوى ان يصدر بيانا حربيا انه سيستخدم طائرة المرور على اللجان على امتداد القطر لمحاربة هذه الظاهرة الاجرامية ! .

● ● وبعد .. ان ملف التعليم ضخم .. ولا ينتهى طعم المرارة بل العلقم ونحن نقلب صفحاته .. وقضية التعليم تبحث دراسة وتوصيات .. ولا اظن اننا سنظل هكذا نستعذب الانين .. ولا نكف عن اللطم كلما دهمتنا كارثة اخلاقية .. ونظل نتطلع الى الاخرين الذين ادركوا التعليم ادراكا وايمانا بانه الدعامة الاولى .. والركيزه الاساسية لمجتمع متقدم راق لا ينتهى طموحه عند حد معين من الانجازات .. نتطلع الى هؤلاء الاخرين ونقف عند حد التطلع والحسرة والاكتفاء بالانين !! ..

ونستهلك طاقاتنا من اجل قضية انشاء الجامعة الاهلية ونسى قضية الامة وقضية التربية السليمة التى تمد ابناءنا الاعداد الذى يجنبهم العثرات .. ومع قضية التربية .. قضية مستوى المعلم وهى هم مصر الكبير .

صبري شكري



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

أجازات أعياد ومناسبات الأقباط

بقلم : أنطون سيدهم

ان الاقباط وهم نسيج من الامة ، وبالرغم من ان اجازات اعياد ومواسم اخوتهم المسلمين مقننة وتنفذ بكل دقة ، فان اجازات اعياد الاقباط ومناسباتهم لم تقنن وتركت للعرف المتبع ، وبذلك فهى تخضع لاهواء المسئولين ، والغالبية من اخوتنا المسلمين يحترمون شعور اخوتهم الاقباط ويقدرون اعيادهم واجازاتهم ، والقلة من ذوى النفوس الصغيرة المرورة يعتبرون ان الامر خاضع لاهوائهم ، ومن ثم يرفضون السماح لهم بالاجازات الخاصة باعيادهم فى مناسباتها والتى تسير عليها الحكومة والقطاع العام .

ان النفوس الصغيرة من اصحاب القطاع الخاص يرفضون الاعتراف بحق الاقباط فى اجازات اعيادهم ، فاذا تغيبوا فى هذه المناسبات فانها تخصم من اجازاتهم السنوية ، والطامة الكبرى اذا كان الموظف قد استهلك اجازاته السنوية فان تغيبه فى ايام اعياده تخصم من مرتبه ، او يضطر للعمل فى هذه المناسبات الهامة .

وان عدم تقنين اجازات الاقباط يجعل المدارس والكليات تحدد امتحاناتها فى اثناء هذه الاعياد ، فهل يعقل ان يضطر التلاميذ والطلبة الى تادية امتحاناتهم فى ايام الاعياد ؟ واليس فى هذا اذلال لهم وعدم احترام لشعورهم ؟ اننا نكتب عن هذه الامتحانات سنويا راجين تأجيل الامتحانات المقرر عقدها خلالها ، وكثيرا ما يستجيب المختصون لرجائنا فيؤجلون الامتحانات ، واحيانا يرفض البعض الاخر هذا الرجاء ويجبر الطلبة على تاديتها فى مواعيدها المقررة .



المصدر : وطنـــي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

لقد نشأنا على ان جميع الادارات والمصالح تصرح للموظفين المسيحيين بالتأخر فى الحضور فى ايام الاحاد حتى الساعة العاشرة صباحا ، حتى يمكنهم تأدية الصلاة الاسبوعية لهم ، ولكن ظهر الان بعض صغار النفوس الذين يرفضون ذلك ، وامامنا الشكاوى العديدة من طما برفض المنطقة التعليمية التصريح للمدرسين الاقباط بالتاخير ساعتين صباح ايام الاحاد لممارسة عباداتهم ، وبالرغم من استجابة الاستاذ الدكتور وزير التعليم واصدار تعليماته باحترام هذه المواعيد ، فان المنطقة التعليمية رفضت تنفيذ هذه التعليمات وبتشجيع من وكيل الوزارة بسوهاج . لقد كتبنا الاسبوع الماضى عن الكتاب المقرر على طلبة السنة الثالثة بكلية التربية جامعة اسيوط فرع سوهاج ، وبه هجوم يحتشد بالاكاذيب والشتائم على الدين المسيحى ، واننا نشكر رئيس جامعة اسيوط وكذا عميد كلية التربية بسوهاج اللذين قاما بالتحقيق فى الموضوع واستبعاد جميع فصول الكتاب التى بها اهانات للدين المسيحى واصدار تعليماتهم بعدم تدريسها او شمول الامتحان عليها . ويبدو ان هناك ايد مخربة فى هذه المنطقة تحاول اثارة الفتنة الطائفية ، فنرجو من الاستاذ الدكتور وزير التعليم الاهتمام بهذا الموضوع .

اننا نتوجه الى السيد رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك ليصدر توجيهاته الى المسئولين لتقنين اجازات اعياد ابنائه الاقباط واحترام اوقات عباداتهم ، حتى تكون المساواة بين ابناء الوطن الواحد هى نبراس عهده السعيد ، وقد عودنا دائما الاهتمام بشئون ابنائه المصريين جميعا .



المصدر : الوفـــــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

قلم رصاص

الحلقة الرئيسية فى إنقاذ الأمة المصرية

فى مقال الاسبوع الماضى (مستقبل المجتمع وسياسة تعليمية مستقرة) بدأت وانتهيت بأن أوراق إصلاح التعليم دون برنامج شامل لإصلاح المجتمع لن تكون سبيلا لإنقاذ الامة المصرية وعرفنا ان اصلاح التعليم كان (الحلقة الرئيسية) فى إنقاذ الولايات المتحدة الأمريكية وفى إنقاذ اليابان . ولكن إصلاح التعليم - رغم اهميته وضرورته - لن يكون (الحلقة الرئيسية) فى إنقاذ الامة المصرية

وعلماء السياسة والقادة المرموقون يقصدون بالحلقة الرئيسية انها الحلقة التى إذا امسكنا بها نكون قد امسكنا بالسلسلة كلها بمعنى إذا كانت الأمة - اى امة - لديها سلسلة من المشكلات او الأزمات فيجب على مفكريها ان يبحثوا عن الحلقة الرئيسية فى سلسلة الازمات ويبدأ الاصلاح منها حتى ينصلح حال هذه الامة

واعتقد اننا متفقون على ان الامة المصرية فى (ازمة) على مستويات مختلفة . وفى مجالات متعددة . واحسبنى على صواب اذا ما قلت اننا متفقون على ان ازمة الامة تتفاقم . وان التدهور يزداد ويكاد الخطر يحدق بالمجتمع وعلينا ألا نستهين بهذا الخطر . وننام فى العسل ونركن الى الحلول التقليدية علينا ان ندرك ما حولنا من

احداث فى العالم لم تكن تخطر على بال احد لقد انهار الاتحاد السوفييتى بسرعة البرق بعد ان كان القوة الدولية الثانية . وبعد ان كان اول دولة ترسل انسانا الى الفضاء . واول دولة تعتمد عليها دول العالم الثالث لقد انهار وتمزق ولا ينفع له كومنولث او غير كومنولث . لقد انهارت ايضا دول اوروبا الشرقية ولم تزل تحاول ان تضمد جراحها

والجميع فى مصر يحبون بلدهم ويرجون له السلامة والعافية . ويتمنون للامة المصرية ان تخرج من ازمتها والاجتهادات كثيرة واول هذه الاجتهادات واكثرها بريقا هو الديمقراطية بعناصرها المختلفة دستور جديد تضعه جمعية تاسيسية منتخبة انتخابا حرا يضمن حرية تكوين الاحزاب . وحرية الإصدار والتعبير للصحف . وحرية الاجتماع والقول . وحقوق الانسان وان تكون الديمقراطية سبيلا لحل الأزمات والمشكلات المتعددة بطرحها للحوار العام والوصول الى العلاج الأمثل ومع الاعتراف باهمية الديمقراطية وقيمتها الاساسية يرى البعض ان الظروف الراهنة للمجتمع المصرى سوف تجعل اى قدر كبير من الديمقراطية فى ايدى الأعداء الحقيقيين للديمقراطية والحرية وحقوق الانسان ويقول هذا الفريق ان البلاد فى حالة القفزة الواسعة نحو الديمقراطية سوف تسقط فى ايدى المتطرفين الارهابيين او تسقط فريسة للفوضى والامثلة لذلك ما حدث فى الاتحاد السوفييتى بعد ان اتاح له «جورباتشوف» مساحة واسعة من الديمقراطية وما حدث فى الجزائر وانعزال الاحزاب المختلفة عن الشارع والسلبية فى ممارسة الحقوق الانتخابية وترك الساحة خالية لجبهة الانقاذ الاسلامية ويستطرد هذا الفريق المنادى بديمقراطية على خطوات بوضعية الاحزاب المختلفة فى مصر وعدم تواجدها فى الشارع المصرى . وان الجانب المنظم والممول جيدا يتمثل فى الجماعات المعادية للديمقراطية ولحقوق الانسان

ويقابل القول بالديمقراطية سبيلا لإنقاذ الوطن . راى اخر يقول بالحلول الامنية او ما يسمونه همسا بالحل الناصرى إزاء انتشار حوادث الإرهاب والاعتداء على حرمات الناس العقيدية والمالية . وإزاء التسيب الذى اصاب الشباب فى اعمالهم وسلوكهم واخلاقياتهم . وإزاء السلبية القاتلة التى استشرت بين الناس ويسندون رايهم هذا بالقول انه لا تنمية دون استقرار وامن . ولا سياحة دون استقرار وامن . ولا حرية اقتصادية دون استقرار وامن والراى عندنا ان الحل الامنى هو الحل السهل سهل فى القول به ولكن نتائجه قاسية على المجتمع هذا التطرف الذى يرونه . وهذه السلبية التى نعانى منها هى الثمرة المرة لنظام عبد الناصر الذى اعتمد على القهر وعلى قتل روح الانسان المصرى فكانت النتيجة هذا التطرف الارهابى من جانب . وسلبية الناس من جانب اخر



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

وقد ناقشنا في مقال الاسبوع الماضي ارتباط إصلاح التعليم بإصلاح الإعلام، وارتباطه بالوضع الاقتصادي، وبأزمة الاسكان وبغيرها من اوجه النشاط الاخرى ونضيف هنا ان مردود إصلاح التعليم بطيء ولا يأتي غدا او بعد غد وازمات المجتمع عاجلة وملحة وكل يوم يحدث انفجار هنا وهناك انفجار مالي او اخلاقي او أسري او طائفي وإصلاح التعليم قد يعود علينا بالنفع بعد ربع قرن مثلا

ويحلم البعض بوطن خال من الديون صرح وزير التعاون الدولي بأن حجم الديون الآن ١٢ مليار دولار لماذا لا نسدد الديون ونبدأ من جديد ؟ ولا احد له علينا شيء ولكن هل تسديد الديون او إسقاطها ينقذ المجتمع من ازمته ويقيله من عثرته ؟ لا اظن ربما يكون هذا عاملا مساعدا للاصلاح الاقتصادي وقد سبقنا «تشاوشيسكو» في رومانيا سدد كل ديون بلاده ومع ذلك انهارت رومانيا كما انهارت كل دول شرق اوروبا

ويركز البعض الاخر على (الانفجار السكاني) الذى يسهم في ازمات التعليم والمواصلات والإسكان والغذاء والتنمية وميزانية الاجور ويؤثر على الانتاج وقد فشلت كل الحملات الاعلامية والصحية في موضوع تنظيم الأسرة وذلك لأسباب متعددة يطول شرحها ويطول علاجها ويمكن ان يكون موضوع تنظيم الاسرة أحد العوامل المساعدة في إصلاح المجتمع ولكنه لن يصل الى حد اعتباره العامل الرئيسي في موضوعنا

بقي عنصران يتقاسمان الاولوية في اهتمام الباحثين بالازمة التي يمر بها المجتمع هذان العنصران هما قطاع الشباب والوضع الاقتصادي الشباب اكثر الحلقات العمرية حساسية وخطورة معا ليس اخطر من الشباب عندما يكون عاطلا ومتعلما معا لا سكن ولا زواج ولا قدرات مالية ولا وضع اجتماعي ومع هذا كله طاقة على الإثارة والتحريض وقابلية للاشتعال والانفجار ومن هنا فإن الاهتمام بالشباب كبداية فعالة لإنقاذ المجتمع يمكن ان يكون تفكيرا سليما وهذا يستلزم برنامجا عاجلا شاملا من حيث المشكلات التي تواجه الشباب التعليم . البطالة . الاسكان . الأسرة . الانحرافات . التطرف

وعلى المستوى نفسه وربما اكثر يمكن ان يكون الاصلاح الاقتصادي هو البداية الفعالة لإنقاذ الامة الاصلاح الاقتصادي يؤثر مباشرة على إصلاح الازمات كلها التي عرضنا لها فيما سبق مثل المشاركة السياسية . والاستقرار . والامن. والتعليم . والاعلام . والانتاج . وتسديد الديون . والاستقلال الوطني . والشباب . ولهذا فإنني أعطي الاصلاح الاقتصادي اولوية على كل فروع الاصلاح الاخرى وإن كانت ازماتنا متشابكة ومتداخلة بصورة تدعو الى الحيرة والقلق المهم ان نبدأ الحوار بحرية وإصرار فمصر غنية بخبرات وكفاءات فكرية وثرية بأسماء مخلصين يريدون لها السلامة والعافية

لمعي المطيعي



المصدر : الرؤيـــــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

العلم والعمل

الادارة من المعارف اللازمة للطالب في كافة مراحل التعليم . الادارة علم ضروري يساعد صاحبه على اتخاذ القرار السليم وتنفيذه وفقا للمقتضيات العملية الادارة لها الثقل الايجابي في إيجاد الحلول للمشاكل وهي كذلك سمة من السمات المعاصرة في حياة البشر بعد ان كثرت المتغيرات وتنوعت اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا

وإذا كنا قد ذكرنا من قبل ان مادة البحث ستساعد على ربط المعارف بطريقة فعالة فلنا أن نذكر ايضا ان مادة الادارة ستساعد على ربط النتائج العملة المستخلصة من دراسة العلوم كافة فالإدارة تفكير . وتعبير . وتنفيذ . وكل هذا لازم للطالب المعاصر مهما صغر سنه . فالمنزل والمدرسة كلاهما يخضع لقرارات مستمرة من اهل التلميذ او من معلميه سواء اكانت صائبة او لا يحالفها التوفيق . وهي قرارات تندرج - مهما اختلفنا على مسمياتها - تحت ما يسمى بالادارة المنزلية او الاداره التعليمية وعليه إذا اردنا للطالب لن يستجيب للمعارف والخبرات التي يكتسبها خلال المرحلة المدرسية . فيلزم لن نطلعه على مبادىء العلوم الادارية حتى يتمكن من الاتساق والتوافق مع نظام المدرسة والحياة خارجها

لا مانع في هذه الحالة ان يتلقى الطالب مادة عن الادارة التعليمية لإعطائه افكارا او معلومات عن المجال الاداري الذي يعمل في إطاره وفي ظل توجيهاته وتعليماته . وبذلك يتعود على لن يتفهم لن اى نشاط من الانشطة ابتداء من التعليم الأولي . يدور وينشا من خلال هيكل تنظيمي يشرف على جوانبه وخطواته المتتالية وبذا لا ينتظر الطالب حتى يدخل الجامعة للإطلاع على المبادىء العامة للادارة . اذا حدث وتخصص فيها أكاديميا - بل يتشربها أولا بأول من خلال ذات المجال التعليمي الذي ينشا فيه

ويتسم العصر الحديث بالاستخدامات التكنولوجية المتنوعة . والتي تتمثل في الالات والأدوات والأجهزة الناتجة عن تطبيق الانجازات العلمية في المجال العملي

وتتميز التكنولوجيا في الوقت الراهن بوقعها السريع . وتغيراتها المستمرة الاختراع يتلو الاختراع . و الأجهزة المستخدمة تحل محلها اجهزة جديدة في سباق مستمر نحو التحسين والتطوير تجديدا و إحلالا

والطالب في المدارس يدرك ان هذه الأجهزة والالات اصبحت جزءا من حياة البشر . لا يستطيع الناس الاستغناء عنها يدرك الطالب ايضا ان الاختراع والتعديل والتبديل في تلك الأجهزة والمخترعات لا يتوقف ولا يتجمد هذا الطالب لابد وان يكون متشوقا ومستعدا ان يتعلم ويتابع منجزات التكنولوجيا من خلال الاطار العلمي في مدرسته . متطلعا الى المستقبل الذي تضيف فيه التكنولوجيا كل يوم رائعة جديدة تطبعها على افاق التنويع والابداع

ودراسة مادة العلوم ليست كافية في هذا الشان لأن التكنولوجيا مادة توجه النظر نحو كيفية استخدام العلوم في الانشطة المختلفة من تنقيب في باطن الأرض والغوص في اعماق المحيط والإنطلاق في الفضاء الرحب . ولا تقصر اهتمامها عن مجال النظريات . والتعميمات . والاختبارات المعملية . بل تتعدى ذلك الى ما هو متصل بالتطبيق والتنفيذ الفعلي في مناحي الحياه اليومية للبشر

إن الشكوى مستمرة من ان الخريجين لا يعيشون عصرهم ولا يتوافقون معه دراسة التكنولوجيا منذ المراحل الأولية للتعليم المدرسي ستجعل الطلبة على اتصال مستمر بعصرهم وستجعلهم ايضا قادرين على تصور الحل الملائم للمشاكل . مؤهلين للعمل كفريق متوافق وسيكون الخريج في وضع ذهني ملائم باستمرار للإستجابة لمتطلبات أسواق العمالة في التوظيف

عبد الله الوكيل



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ [illegible] ١٩٩٢



وهاجرت الضمائر .. والسلبية خير قرين

معلوم فى دنيا الناس ان من جد وجد ومن زرع حصد اى ان لكل مجتهد نصيبا . ولكن ملحجم هذا النصيب . فانا استذكر دروسى واتعب . ولكن الذى ياخذ الدروس الخصوصية بالعملات الصعبة او المحلية يحصل على درجات اكبر . اما الذى تعود الغش والدس فدرجاته اكبر واكبر . وسوف يسبقنى الى الشقة الجميلة والعربة الانيقة إذن من جد وجد قليلا ومن اجتهد حصد قليلا . ومن غش ودلس وجد كثيرا

ومعلوم ايضا ان الخط المستقيم هو اقرب واسرع طريق إلى نقطتين اى اقرب من الخط الملتوى ـ هذا صحيح فى الهندسة ـ ولكن فى الحياة ودنيا بعض الناس ـ وليس كل الناس ـ . فان الخط الاعوج هو الذى يصل أسرع ويملا الجيوب اكثر . ومن هنا ارى ان الشارع الذى امامى ـ ايها الاصدقاء ـ قد امتلا بالناس والاصوات والروائح . والوجوه على الارض كالحة شاحبة حزينة لقد اعتادوا كل يوم ان تصفعهم الظروف . وتركلهم القيم القديمة ويدوسهم اصحاب السيارات الصلخبون اللامعون

ـ قلت وماذا ينبغى ان نفعل ايها الاصدقاء ؟ ''

ـ قالوا السكوت اولى . والصمت افضل . والسلبية خير قرين فى زمان فسد فيه كل شىء . وساد فيه الاقزام وهاجرت الضمائر هجرة بلا حدود هذا اعظم رد وبالسكوت والصمت يحلى الكلام . . ربما يقال ان فى ذلك جنون فى عرف البعض ولكن المجانين العقلاء فى راحة . حتى ضياع العقول لم يعد له طعم . وما ادراك ان المجانين الحقيقيين فى راحة . لقد فتحت لهم ابواب المستشفيات وهجروها فى الشوارع جياعا عرايا حيارى ''

ـ ومادام الامر كذلك . فلاعيب ان يهاجر ضمير المعلم فهو واحد ممن غابت ضمائرهم . وهجرت القلوب هجرة بلا حدود . ولاعيب حين يفقد بعض المعلمين الذين كنا فى الماضى نخشاهم ونحترمهم قبل ان يهل علينا هلالهم الوضاء ذاكرة الضمير ووعى الرهبة وجلال المعلم . يصبح الدولار والاسترلينى له عقيدة ومذهبا . ولانعيب عليه او نعيب زماننا . فالعيب فينا وما للزمان من عيب

فعليكم ايها الاصدقاء الجياع بالفضل والبواقى فى اسبوع الاوكازيون . هذه اخر امنية لتحقيق مطالبكم الى الابد . ومرحبا بكم على المسرح العائم فوق بحيرة من المنحنيات والمطبات التى قلما ينجو منها ذو خلق او ضمير والسلام والامر لله وحده ولامعقب لحكمه

أحمد الاسوانى

التعليم وإعادة ترتيب أولويات التنمية

مع ان ارتباط التعليم بالامن القومي قضية واضحة في دول العالم المتقدم ، الا انها مازالت تحتاج عندنا الى مجهود كبير لكي تتضح وينعكس اثرها على ترتيب الاولويات في المجتمع ، فحتى الان نضع التعليم كمرفق من مرافق الخدمات ، ومكانه عندنا في اخر السلم الذى يحدد الاولويات ، ولو اننا عند الكلام نتحدث كثيرا عن قيمةالتعليم كشرط للقدرة العسكرية ، وللخروج من الازمة التكنولوجية التى دفعتنا - مع دول مثلنا - الى الحياة في عصر اخر ، لم يتجاوز كثيرا القرن التاسع عشر ، وجعلتنا مستهلكين للتكنولوجيا الحديثة دون ان ندخل - بعلمنا وعملنا - هذا العالم المذهل الذى يقوم على قاعدة واسعة من العلم والتعليم

وارتباط التعليم بالامن القومي واضح وقوى في دول كثيرة لسنا اقل منها باى حال ، ولو اخذنا اسرائيل كمثال فان نظرية الامن فيها تعتمد على ثلاثية مترابطة الانسان ، السلاح ، الأرض ، كذلك حين بدات الولايات المتحدة في مراجعة نظم التعليم فيها في بداية الثمانينات كان المنطلق الرئيسى لذلك هو حماية الامن القومي الامريكي ولذلك جاء التقرير النهائى يحمل عنوانا مثيرا للدهشة بما انطوى عليه من تحذير بالغ الشدة من ان استمرار اوضاع التعليم الامريكي كما هى سوف يهدد كيان امريكا كامة وكدولة عظمى ومازال عنوان التقرير الذى اعلنه الرئيس الامريكي بنفسه « امة في خطر » مثالا لليقظة القومية وممارسة المسئولية واذا كان هذا التقرير قد دق اجراسا عالية من قمة السلطة دون محاولة لتجميل الواقع فقد ايقظ في الامريكيين روح التحدى ، فاولى بنا - ونحن على مانحن فيه - ان ندرك ان قوة الدولة لن تتحقق الا بالتعليم ، وليس امامنا - كما تقول الدكتورة نادية جمال الدين الاستاذة بكلية التربية بجامعة عين شمس - الا المواجهة .. مواجهة القوة بالقوة ، وهذه القوة اساسا لن تكون دون علم ، والعلم يكتشفه الانسان ، وهذا العلم المنشود لايمكن ان يوفره التعليم الاساسى او الثانوى بمستواه الضحل الحالى ، لانه لن يستطيع انسان تعلم تعليما سطحيا ان يحقق تقدما فيه وفي بحثها عن استراتيجيات القوة تفتح معنا جراح ٥ يونيو ١٩٦٧ وتستعيد مقاله الرئيس السوفيتي وقتها « خروشوف » « ان درجة تعليم الجندى المصرى في ذلك الوقت لم تكن تسمح له باستيعاب الاسلحة المتطورة والمعقدة ولم يكن يستطيع ان يستخدم سلاحا متقدما اكثر من البندقية » ، ومهما تكن مثل هذه الكلمات جارحة لمشاعرنا الا انها لم تبعد كثيرا عن الحقيقة بدليل ان تغير نوعية الجندى المصرى في حرب اكتوبر ١٩٧٣ كان عاملا جوهريا في النصر الذى تحقق .

القائلون باهمية التعليم وعلاقته الوثيقة بالامن القومي كثيرون ، لكن صورة الواقع كما نراه في المدرسة المصرية لاتعكس الايمان بهذه الحقيقة بل هى دليل على اننا نعيش في غيبوبة والا فكيف نفسر انخفاض ميزانية التعليم بعد ان كانت تمثل ٢٢,٢ ٪ من ميزانية الدولة في الستينات لتصبح ٩,٨ ٪ في عام ١٩٨٢ ثم تنحدر لتصبح ٥,٩ ٪ من ميزانية الدولة عام ٩١ ، وكيف نفسر الحقيقة المرة وهى ان ٩١ ٪ من ميزانية التعليم موجه للاجور والمرتبات ، وكيف نتصور ان الاستثمارات الجديدة في التعليم مخصص لها ٢٠٠ مليون جنيه وفي ظل التضخم السائد وارتفاع الاسعار ماذا يمكن ان يفعل هذا المبلغ لنظام تعليمى يضم ربع المصريين تقريبا ؟ ويبدو انه من الضرورى ان نردد بعض الأرقام ذات الدلالة كثيرا لكى ترسخ في الاذهان - مع انتشار داء النسيان او التناسى - مثل ان نصيب التلميذ المصرى في التعليم ٨٨ دولارا في السنة بينما تخصص اسرائيل ٨٧٧ دولارا للتلميذ اى مايقارب عشرة امثال ، وان نصيب الطالب في التعليم العالى في مصر ٤٨٥ دولارا في السنة وفي اسرائيل ٣٧٠٥ دولارات اى مايقارب ثمانية امثال ماننفقه ، وكيف نفهم الاحصائية الاخيرة التى نشرتها اليونسكو وفيها ان خريجى الجامعات في اسرائيل اكثر من ١٣ ٪ من الطاقة العاملة ، وان اصحاب الدرجات الجامعية في العلوم الطبيعية في اسرائيل ٩,١ ٪ ، من خريجى الجامعات وهى نسبة تزيد على خريجى هذه التخصصات في كندا (٩,١) والمانيا (٣,٦) واليابان (٢,١) وسويسرا (٢,٦) وبريطانيا (٨,٥) ولاتزيد على اسرائيل الا الولايات المتحدة (٩,٩) اما اصحاب الدرجة العلمية الاولى في العلوم الميكانيكية فنسبتهم الى الخريجين في اسرائيل (١٠,٦) اعلى من الولايات المتحدة (٦,٦) ومن كندا (٦,٩) والمانيا (٨,٥) وسويسرا (١,٧) وبريطانيا (٦,٤) ولاتزيد عليها الا اليابان التى يصل اصحاب هذه الدرجة من المتخصصين في العلوم الميكانيكية فيها الى (١٢,٢) وتشير التقارير الدولية الى ان اسرائيل استطاعت ان تحقق في سنوات معدودة قفزة في نظامها التعليمي حتى اصبحت نسبة العاملين في العلوم والتكنولوجيا في اسرائيل ٣٣ ٪ من مجموع الطاقة البشرية العاملة

رجب البنا

وفي دراسات اعدتها مجموعة من الباحثين والخبراء الاسرائيليين ونشرت منذ ٧ سنوات في التقرير الشهرى لضباط الجيش الاسرائيلى في العدد رقم (٢ - ٣/١٩٨٥) جاء في مقدمتها على الرغم من ان اسرائيل تعيش في مواجهة صعبة مع مشاكل عسكرية واقتصادية واجتماعية معقدة فانها مضطرة الى تجاوز المشاكل اليومية والتغلب عليها ، والى دراسة مدى تاهبها لمواجهة العالم المتغير بسرعة كبيرة ان باستطاعة اسرائيل ان تفاخر بانجازاتها التى حققتها في المجالات الصناعية والزراعية والطبية والعلمية والتعليمية ، ولكن يجب الا تخلد الى الراحة ، والا تقف بلا حراك فوق « اكاليل الغار » ويجب ان تتصدى للسؤال كيف تستطيع ان تستغل طاقتها البشرية للاندماج في عالم الغد ؟

وفي دراسة للبروفيسير يعقوب بشيم نائب مدير مركز العلوم التكنولوجية في جامعة تل ابيب في ذلك الوقت

المصدر : الأهــــرام
التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(عام ١٩٨٥) قال « ان العلوم والتكنولوجيا تؤثر على حياتنا بشكل متزايد بمفاهيم الامن القومى . والمناعة الاقتصادية . والتقدم الاجتماعى . وان الاهداف القومية لدولة اسرائيل في المجالات الامنية والاقتصادية والاجتماعية يصعب تحقيقها في الظروف الجغرافية ـ السياسية التى تعيشها وبسبب ضالة المواد الخام المتوافرة فيها . ولكن يوجد لدى اسرائيل طاقة بشرية كبيرة نسبيا من رجال العلوم والتكنولوجيا يمكنهم تعويض النقص والمساعدة في تحقيق الاهداف القومية . ومن هنا تبرز اهمية ايجاد سياسة تعليم وتحديد اولويات في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتخصيص الموازنات حسب تلك الاولويات . ان اسرائيل تعتبر دولة « غنية » بالابحاث والتطوير . وتشبه من حيث الانفاق على التعليم والتكنولوجيا والعلوم دولا مثل الولايات المتحدة التى انفقت ٢,٤ ٪ من انتاجها القومى على العلوم والتكنولوجيا علم ١٩٨٠ والمانيا الغربية انفقت ٢,٣ ٪ من انتاجها القومى ـ واليابان انفقت ٢ ٪ بينما انفقت اسرائيل ٢,٥ ٪ من مجموع انتاجها القومى للعلوم والتكنولوجيا (بخلاف التعليم)

يكفى هذا الان لتاكيد ارتباط التعليم بالامن القومى من ناحية ، وعدم اتساق هذا التوجه مع اهتمام الدولة كما ينعكس في الميزانية فهى تكشف عن التراجع من جانب الدولة سنة بعد اخرى في الانفاق على التعليم وان كان « الكلام » مستمرا عن اهمية التعليم

واخيرا جاءت بادرة مبشرة منذ ايام تدل على ان ثمة مراجعة لاعادة ترتيب اولويات التنمية حين ناقشت لجنة التعليم بمجلس الشعب الخطة الخمسية الجديدة للتعليم وحين وجدت الحد الادنى المطلوب لانقاذ التعليم من التدهور اكثر واكثر لايقل عن ٦ مليارات جنيه بينما لم تدرج الحكومة في الخطة غير ٣ مليارات فقط اتخذت اللجنة قرارها بالاجماع بالرفض وطلبت من الحكومة اعادة النظر في مخصصات الاستثمار في التعليم من منطلق ان التعليم ضرورة من ضرورات الامن القومى المصرى

هذه البادرة تبعث على الامل في امكان تغلغل المفهوم الحقيقى للامن القومى وترجمة الكلام فيه الى عمل لندلل على اننا فهمنا الامن القومى على انه ليس حماية الشعب والارض من اى هجوم عسكرى مباشر . ولكنه بالدرجة الاولى ولحماية الشعب والارض لابد من تقوية الدفاعات الاساسية . « البشر » « فالانسان » هو خط الدفاع الاول عن البلد . فاذا احسنا بناءه او اسانا فسوف نلقى الجزاء غدا عما فعلناه اليوم



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

التعليم الجامعى آيل للسقوط والسبب

• اصلاح التعليم ليس قاصرا على الحكومة بل هو مسئولية جماعية

كتب صفوت جاب الله .

رغم الاهمية القصوى التى يلعبها التعليم الجامعى من حيث خلق كوادر العمل وخدمة المجتمع وتنميته الا انه تبدل بفعل رياح العصر وبفعل رياح التخلف التى تقتحم الاحلام والطموحات لتنفث سمومها والتغيرات الفكرية والثقافية والتحول نحو المادية والانحسار فى اشباع المتطلبات الشخصية كل هذه الظروف ادت الى تحول التعليم الجامعى من هدف سام الى وسيلة روتينية ومن بناء فكرى وثقافى الى شهادة كل ما يشغلنا بعد الحصول عليها هو اين نعلقها فى هذا الركن ام ذاك

وقد اكد الرئيس محمد حسنى مبارك بان الأزمة التى يمر بها التعليم فى مصر اصبحت تنعكس على المدرسة والمعلم والطالب ورغم انها تنهك موارد الدوله وامكانات الأسرة الا ان المحصله فى النهاية ضعيفة ومتواضعة وفى محاوله لكشف الحقائق ومعرفة اسباب هبوط التعليم الجامعى ومعرفة كيفيه النهوض به واصلاحه كان لنا هذا اللقاء

ويقول الكاتب الكبير انيس منصور يجب ان نتفق فيما بيننا هل نريد الشباب ان يتعلم فى الجامعة او لا نريد ؟ واذا كنا نريد . فلماذا الافلام والمسلسلات تضع الفتاة امام هذا الاختيار الصعب بين رجلين . هو جامعى صغير المرتب بلا شقة او مستقبل واضح وبين اخر من الطبقة الوسطى قادر على شراء السيارة والشقة والثلاجة والمأكل والمشرب الاختيار صعب وهذه الشابه تكون تعسة اذا لم تتزوج نصف المتعلم كامل الثراء والقادر على اسعاد الجميع فكاننا علمنا البنت والولد لنجعلهما يندمان معا على التعليم وعلى انهما لم يختصرا الطريق الى العمل اليدوى والبنات لها راى اخر فالبنات تفضل الشاب الغنى القادر عن ان يحمى ويسعد ولكن يبقى الشعور بالندم ندم الابوين على انهما دفعا دم القلب على المدارس والدروس الخصوصية والجامعة والنتيجة ان الابن غير قادر على الزواج والبنت كالبيت الوقف والحل السعيد عند الرجل الكسيب وسوف يقال لها ما قيمة الشهادة الرجل يساوى ما فى جيبه ولا يعيب الرجل الا الجيب والشهادات اكثر من الهم على القلب . هكذا تغيرت المفاهيم والمعايير فى ظل مجتمع مكدس بالمشاكل الأمية والبطالة وهجرة الشباب والتعليم فكيف نحقق الاصلاح فى مجتمع تملكته المادية ؟

واكد الدكتور محمد زكى ابو عامر عميد كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ان التعليم فى المجتمع ليس هدفه تخريج شباب للعمل وانما دوره ينصب على التثقيف والمعرفة ونشر المعرفة فالناس تصورت ان دور التعليم اساسا هو تخريج عاملين وموظفين وكوادر مهنية وهذا تصور خاطىء لان الشهادة الجامعية لا تساوى عملا بل الشهادة . هدفها التثقيف وتنمية المهارات فسوق العمل ليس له علاقة بالتعليم المشكلة اننا دائما نحمل الجامعة فوق طاقتها وكان هدف الجامعة ان تفرغ للعمل فالناس يتصورون ان

الجامعة مسئولة عن تشغيل الخريجين

فيجب ان نعلم جميعا بالمعوقات الكثيرة التى تقابل الجامعات المصرية والتى تحول دون تحقيق الهدف الرئيسى وهو التثقيف والمعرفه وبناء الخريج فكريا وعلميا ولكن هذا الهدف غاب عن الاعين فى ظل هذا الكم الهائل من الطلاب ولم نستطع تحقيقه احتمال فى بعض الكليات العملية نستطيع ان نقول انه محقق ولكن فى الكليات النظرية ونظرا لكثرة الاعداد واستحالة اللقاء المباشر بين الاساتذه والطلاب والذى يترتب عليه انتقال التعليم من القدره على البحث وتدريب الطالب على عمليه التثقيف عن المعارف وتنمية قدراته الى مجرد تلقى المحاضرة ومذاكرتها

فمشكلة التعليم فى الكليات النظرية هى اننا غير قادرين على تنفيذه بالطريقة الصحيحة فنحن نحاول ان نغير من طبيعة التدريس وطرق التدريس لكى نخرج من قوقعة المشكلات التى نعوقنا

ان الجامعة ليست مفرغا لسوق العمل فهى مؤسسة لتنمية القدرات والمعارف ولكى نصل الى هذا الهدف يجب ان يكون هناك احتكاك دائم بين الأستاذ والطلاب وكذلك وقف التيارات الجارفة الموجوده حاليا والتى تدفع الى التفرقة بين الاستاذ وطلابه وبين الطلاب وبعضهم

والتعليم الجامعى لا يحلو البطالة كما نسمع فالبطالة أمر سىء ولكنها فى المقام الاول مشكلة اقتصادية بحتة وان الجامعة تتعرض لهزات عنيفة ومؤثرات عناصر التعويق موجوده بداخلها وهى عناصر لا تخرب الجامعة فقط بل تخرب المجتمع كله فالجامعة تتعامل مع مجهول وفرص حماية المجتمع من هذا المجهول تتلخص فى اربعة البيت والمدرسة والجامعة والجيش والجيش هو اقوى الفرص لحماية المجتمع من العناصر الهامة وتنقية فكر الشباب وذلك لتواجد شباب الامة فى قبضة سلطة فاصلاح الجامعة والتعليم من اصلاح المجتمع وامنه وسلامته

اما الدكتور محمد احمد الصباح عميد كلية الزراعة فيرى ان التعليم الجامعي ينقسم الى شقين الاول اكاديمي موجه عام والثاني تكنولوجي وعلى مستوى الكليات في العالم تتخرج الاكاديمي اما المعاهد العليا تخرج التكنولوجي وفي فترة من الفترات انشئت معاهد في الاقاليم ثم بعد ذلك تحولت الى كليات ثم تحولت مجموعة الكليات الى جامعة فقدنا بالتالي الخريج الذي يتمتع بالمعرفه التكنولوجية والفرق بين نوعي التعليم هو ان التعليم الاكاديمي يخرج فردا اقل تكنولوجيا انما يؤهله الى التفكير والتحليل والتطوير

اما التعليم التكنولوجي فيخرج انسانا مستعد فنيا في العمل بالمصانع والمزارع ونحن في الوقت الحالي لدينا اعداد هائله من الخريجين الاكاديميين في حين ليس لدينا العدد الكافي من الخريجين الفنيين بالرغم من اننا مجتمع نامي ويحتاج الى النوع الثاني اكثر

ولا احد ينكر مدى اهميه التعليم الجامعي بالنسبه للمجتمع ولكن المشكلة اننا وضعنا في موقف الى حد كبير جدا متعب وذلك للتغيرات العديده في النواحي الاقتصادية وبالتالي حدث لنا نوع من التوازن وفي بعض الاحيان حاولنا علاج الحدث بخطا اكبر منه لكي نحققه ودائما علاج المشاكل المتاصله في دولة ناميه كبلدنا كمشاكل التعليم والصحه تحتاج الى تكاليف عاليه جدا فلا بد من حل مشكله الاقتصاد القومي وفي الوقت الذي يجرى فيه هذه الاصلاحات مازالت تتفاقم مشكله التعليم والصحة والبيئة بوجه عام ولكن هناك اولويات لابد الانتهاء منها

وقد اكد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والدكتور حسين كامل بهاء الدين (وزير التعليم) في اللقاء الذي تم مؤخرا مع قيادات جامعه الاسكندرية ان العام القادم سيشهد تطويرا هائلا في التعليم فالدوله وصلت الى التطوير الاقتصادي والى حل اغلب المشاكل الاقتصادية خاصة بعد خفض الديون الكبيرة التي على مصر والاساس الثابت الذي نستطيع ان نبني عليه بدا يتجسد بالفعل وفي خلال سنوات قادمة ستحل مشاكل التعليم والخريجين

وكذلك الاتجاه الى الاقتصاد الحر سيجعل هناك منافسة كبيرة بين المتعلمين فكل واحد سيحصل [illegible] العرض و[illegible] ومن الصعب ان تظل الدولة حتى الان مسئوله عن الخريجين واستطرد قائلا -

من الواضح ان هناك نية قوية لاصلاح التعليم وهناك جهود تبذل لدرجة ان كل يوم تنشا مدرسه في مصر والدولة حقيقة بدات تتفهم المخاطر وبدات تعود الى تربية الطفل والاهتمام به ثقافيا واجتماعيا وموسيقيا وتنمية مواهبه ولكن كل مانريده لمواصلة الاصلاح في التعليم شيء واحد ، الانتماء ، شعور الفرد المصري سواء كان طالبا او عاملا او موظف او استاذ شعوره الحقيقي بالانتماء الى بلده فهذا الشعور يدفعه للعمل باجتهاد ويكون البداية الحقيقية لخلق مناخ صحي في الجامعة

ويقول الدكتور عبد الفتاح احمد حجاج عميد كلية التربية بالاسكندرية

تعليمنا الجامعي في الفترة الراهنة التي نحن بصددها تشوبه الكثير من العيوب واوجه الخلل والقصور ولا يستطيع ان ينكره احد ، الا ان ذلك لا يعني بالضرورة ان تعليمنا الجامعي لا يخدم المجتمع بل التعليم يخدم المجتمع لعل ابلغ دليل على ذلك الكوادر المدربة والمعده لممارسة المهن المختلفة في شتى المجالات

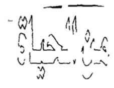
يكفي القول بان الجامعة طلابا واساتذه هم الذين يشتغلون بها في النشاط الاقتصادي والصناعي وكذلك الهيئة الحاكمة فهم في حقيقه الامر اساتذة جامعة ولكن ما ننشده هو التجويد بمعنى الاصلاح والارتفاع بالمستوى الى الافضل ومن ثم ما يعرف بين الحين والاخر بتبني صيغ جديدة وافكار جديده واساليب تنظيمية جديدة في العمل الجامعي هذا من جانب الجامعة اما من جانب المجتمع لابد ان تحدث من قبله استجابة اتجاه الجامعه بمعنى دعم مسيرة الجامعة ومساندتها والاسهام في مواجهة مشكلاتها بصفة عامة ان يكون للمجتمع دور اكبر وعطاء

فقد ان الاوان لان نضع التاكيد على الكيف باكثر من الكم ونطرح على انفسنا سؤالا ترى هل نحن بحاجة الى كل اولئك الجامعيين ام اننا بحاجة الى فئات اخرى قد تكون معدة اعدادا جيدا



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢



الهروب الكبير!

الارقام والاحصاءات المرعبة التي اشرت اليها بالامس حول نسبة الامية في العالم العربي هي عبارة عن «بند» صغير من بنود قائمة طويلة تحمل عنوان «اسباب التخلف العربي» وعينة من عينات المآسي والمصائب التي تتحملها هذه الأمة المنكوبة

بعد ان عرفنا بأن اكثر من ١٠٠ مليون انسان عربي يعانون من الأمية، قرأنا بالأمس تقريراً «مرعباً» اخر لم يأت من منظمة اليونسكو هذه المرة، بل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة ويتعلق بكارثة هروب الرساميل العربية الى الخارج بحثا عن «الأمان»

جاء في هذا التقرير الرسمي المطول ان اكثر من ٦٧٠ بليون دولار (!!) تسللت الى خارج العالم العربي خلال العقدين الماضيين اضافة الى الاحتياطات الحكومية النقدية التي لا يعرف احد حجمها الحقيقي

وتعددت الاسباب والهرب واحد

لكن لو تأملنا قليلا في هذا الرقم الفلكي، وقارناه مع الارقام التي تتردد في هذه العاصمة العربية أو تلك عن «الديون» التي تنوء بحملها وتهدد اقتصادها القومي والحياة العادية لكل مواطن، لزاد حجم الصدمة من المفارقات والمضحكات المبكيات التي يعاني منها العرب

وكارثة هروب رؤوس الاموال والرساميل تعود الى بداية الستينات بسبب القرارات الخاطئة والسياسات والمبادئ المستوردة والحروب والانقلابات والاضطرابات، اضافة الى القيود والاجراءات التي اعاقت التقدم وقيدت المبادرة الفردية ما أدى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة وانهيار العملات الوطنية

وبدلا من المعالجات الجذرية استسهل الكثيرون عملية اللجوء الى الاقتراض الخارجي وبالتالي الوقوع في فخ يصعب الخروج منه

ورافق هروب الرساميل، حتى بالنسبة الى الافراد العاديين والشركات الصغيرة، هروب مماثل للادمغة العربية والعمال المهرة والايدي العاملة بشكل عام، وكان الذي كان والذي يعاني من مرارته ويكتوي بناره كل مواطن!

والحل بالعودة الى الجذور والقيام بعملية اصلاح شاملة تضع في صدر اولوياتها خطة اغراء الاموال والعقول الهاربة بالعودة الى اوطانها واصحاب الحق فيها

●●●

لقطة

نحن بحاجة الى الشجاعة لمواجهة عاديات الزمان حتى لا نفقد كل شيء، كما يقول هنري فورد

ان من يفقد ثروة يفقد كثيرا، ومن يفقد صديقا يفقد اكثر، ولكن من يفقد شجاعته يفقد كل شيء!

عرفان نظام الدين

٢/ ن أ



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

ليت لا

هل تعود الضرب بالعصا في المدارس؟ كان هذا النظام معمولاً به في جيل العبد لله. وكان لكل مدرس طريقة في الضرب تختلف عن الآخر. كان الزمراني افندي مدرس الحساب يضرب التلميذ على سمانة الساق بعصا غليظة. وكان الشيخ الطاهر مدرس اللغة العربية يضرب بسن المسطرة على أطراف الأصابع. وكان موسى افندي مدرس الجغرافيا يضرب بالشلوت في أي مكان من جسم الطالب. وجيل للعبد لله [illegible] مدرسة الجيزة الابتدائية هدفها الوحيد هو ضرب التلاميذ وليس تعليمهم. وأذكر أن العبد لله كان يتمنى من أعماقه أيام الحرب العالمية الأخيرة أن تسقط طوربيد على المدرسة فتهدمها على رأس الناظر والمدرسين والطلبة وأنا منهم. وأذكر أيضاً أنني بعد أن تركت مدرسة الجيزة الابتدائية وذهبت إلى مدرسة المعهد العلمي الثانوية أنني ترصدت لموسى افندي مدرس الجغرافيا، وانتظرت عند سور الهرم وقذفته بالطوب، انتقاماً منه لضربي بلا هوادة بسبب جهلي بخصائص أقاليم السافانا!



بقلم محمود السعدني

ولكن الضرب توقف في المدارس الآن. فقد ضرب المدرسين للطلبة وحل محله ضرب آخر هو ضرب الطلبة للمدرسين. ومسرحية مدرسة المشاغبين كانت تعبيراً عن هذا التطور الذي طرأ على المدارس على العموم. حكاية الضرب في المدارس عادت تعرض نفسها الآن وفي بلاد كثيرة. وهناك لجنة أوروبية تبحث سر ارتفاع مستوى التعليم في اليابان وانخفاضه في أوروبا. والمدهش أن هذه اللجنة وضعت أصبعها على السبب الرئيسي لهذه الظاهرة. قالت اللجنة إن مدرس اليابان لا يزال يستخدم نفس الأسلوب الذي كان متبعاً في المدارس في أوروبا قبل الحرب العالمية الأخيرة. وأن التلميذ الياباني يقف أمام المدرس [illegible] ناكس العنق وينحني له كرقم ٨. بينما التلميذ الأوروبي في المرحلة نفسها يسخر أمام المدرس. ويعتدي عليه أحياناً [illegible] والآن هل تعود الضرب في المدارس؟ أعتقد أن هذا هو الحل.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤

رئيس مجلس الشورى وشيخ الأزهر فى مؤتمر القوى الوطنية

ضرورة المشاركة الشعبية فى التعليم لدعمه وتطويره

كتب ـ منتصر مفتاح :

طالب الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ونقيب المعلمين فى اللقاء الذى تم بنادى التعليم بمصر الجديدة بضرورة المشاركة الشعبية فى العملية التعليمية لدعمها وتطويرها وقال ان الخطة الخمسية الجديدة خصصت ٨ مليارات جنيه للتعليم مقابل مليارين و ١٠٠ مليون جنيه فى الخطه الحالية التى تنتهى فى اخر يونيو القادم واكد فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر . ان الازهر يتحمل نصيبا ليس بالقليل فى التعليم . ويضم نحو مليون طالب وطالبة يتلقون علومهم فى نحو ثلاثة الاف معهد . وذلك الى جانب ١٨ الف طالب وافد من كافة الشعوب الاسلامية

اعلن ذلك فى اللقاء الذى دعا اليه ماهر محمد على عضو مجلس الشورى وامين عام القوى الوطنية وحضره عمر عبد الآخر محافظ القاهرة وقيادات الأحزاب والأجهزه الشعبية

ودعا رئيس مجلس الشورى الى ضروره تعاون الجماهير مع الدولة فى انشاء المدارس بالجهود الذاتية

وكان المؤتمر قد ناقش موضوعات هامه هى محو الأمية كمسئولية شعبيه واهمية الجامعه الأهلية وضروره دعم التعليم وضروره المشاركه الجماهيرية فى انشاء الابنيه التعليمية

وتحدث السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار نيابة عن الأحزاب السياسيه فقال انه لابد من ترجمه استراتيجية التعليم الى خطه خمسية ثم ترجمه الخطة الخمسية الى موازنه



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

تفاصيل اللقاء الساخن بين وزير التعليم وأساتذة الاقتصاد :

اصابة طلاب المدارس بعاهات مستديمة نتيجة سوء التغذية

«بهاء الدين» الامية خطر لايمكن احتماله

د . جودة عبدالخالق : مدارس اللغات عدوان على اللغة العربية

التقى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم يوم الخميس الماضى مع اساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة فى ندوة علمية نظمتها الكلية تحت وعنوان اقتصاديات التعليم . شهدت الندوة مناقشات ساخنة بين الوزير واساتذة كلية الاقتصاد وبعض وزراء الدولة السابقين . وكشف اللقاء عن حقائق مثيرة حول السياسة التعليمية حيث اجمع الاساتذة على زيادة نفقات التعليم لتحقيق الهدف المطلوب ادارت اللقاء الدكتورة سلوى سليمان رئيس قسم الاقتصاد وحضره الدكتور احمدالغندور عميد الكلية . تحدث الوزير فى بداية الندوة بصفة عامة عن سياسة التعليم فى مصر والمشاكل التى يعانى منها التعليم قبل الجامعى والجامعى . واستعرض الوزير

وقامت به الوزارة من عمليات تطوير المناهج واطالة العام الدراسى الى ٣٤ اسبوعا بالابتدائى و٣٢ اسبوعا بالاعدادي والثانوى والنظام الحالى للامتحانات الذى يساعد الطلاب على الحفظ والصم . ويبعدهم عن الفهم والتحليل . كما استمع الوزير الى الاراء التى طرحها الاساتذة خلال اللقاء ورد عليها بالتعقيب ومن القضايا التى فجرها الاساتذة قضية انخفاض حجم الانفاق على التعليم وخاصة التعليم قبل الجامعى وارتفاع نسبة الامية والتسرب وتدهور نظام الامتحانات والموقف من انشاء الجامعة الاهلية ومتى يبدأ . واوضاع التعليم المفتوح ودوره فى تطوير التعليم وتخريج تخصصات بعيدة عما مايتطلبه سوق العمل

اكد الوزير ان نسبة الالزام فى مصر وصلت الى ٨٠ / على الاكثر وليست ٩٧,٥ / وهى نسبة قليلة بالمقارنة بدول العالم واوضح ضرورة ابتكار طرق جديدة لمنع تسرب التلاميذ من المدارس والحد من ارتفاع نسبة الامية التى تشكل خطرا على المجتمع بشكل عام فى جميع المجالات وتصل الى ٧٠ / بين الاناث ووصفها بانها

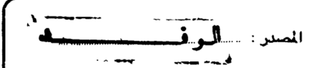
من الامور التى لايمكن احتمالها وارجع سر تقدم اليابان الرهيب الى عدم وجود امية وقال الوزير ان الوزارة تسعى الى اعادة الانشطة والمكتبات والملاعب الى المدارس لغرس روح حب المدرسة والتعليم فى نفوس الطلاب

الدروس الخصوصية

وعن ظاهرة الدروس الخصوصية واسباب انتشارها قال الوزير ان الجميع شارك فى هذه الكارثة وخاصة اولياء الامور الذين يدفعون ابناءهم لاخذ الدروس ، والاعتماد عليها منذ الصغر وترسيخها فى اذهانهم . كما ساهم الوضع الاجتماعى للمعلم بجزء فى هذه الظاهرة ايضا . نظرا لضعف مرتبه الذى يتراوح مابين ٥٠ و٦٠ جنيها . وهو مبلغ لايكفى لسد احتياجات المنزل من مأكل ومشرب . وملابس لائقة ومواصلات وعلاج . واضاف الوزير انه تقرر بصفة نهائية تحسين احوال المعلمين من مختلف المتطلبات للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية وعودته للمدرسة والعطاء

بجدية داخل الفصل لان فاقد الشىء لايعطيه . كما تم وضع خطة مع الجامعات لاعادة تدريب المعلمين لتاهيلهم تربويا وفتح المجالات امامهم للاطلاع والبحث وقراءة كل ماهو جديدة فى مجال العلم . وتقرر عقد تدريب تحويل للمعلمين لسد العجز فى التخصصات





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

زكى السعدنى

الموجودة ببعض المواد . وتنظيم دورات تمنح شهادات للمعلمين تساعدهم في الترقي واكد الوزير ان الجامعات بدات في مساندة التعليم قبل الجامعي وتبنيها القضية سيؤدى الى رفع مستوى التعليم الاسلسي وانعكاسه على التعليم الجامعي . كما طالب الوزير بضرورة وضع برنامج للرعاية الصحية الوقائية للطلاب لحمايتهم من امراض سوء التغذية والتى تصيبهم بعاهات مستديمة وتؤثر بشكل خطير على خلايا المخ والقلب . وتضعف قدرات الطلاب على التفكير وتقلل من نسبة الاذكياء والعباقرة . وشدد الوزير على طلبه وتطبيقه ابتداء من مرحلة رياض الاطفال

الوزير غير راض

واستطرد الوزير في حديثه قائلا ان امراض سوء التغذية منتشرة بين اطفال الريف مما يتطلب العناية بالتغذية

المدرسية والتى وافقت كندا على تقديم معونة منها لبعض المدارس عبارة عن وجبة جافة لاتغطى جميع احتياجات المدارس ولكنها تتطلب دعما ومساندة من الجميع واضاف الوزير ان التعليم القائم على سوء التغذية قاصر ويهدد جميع الجهود المبذولة لاصلاح التعليم وتطويره . واعلن الوزير عدم رضاه عن نظام التقويم الحالي للطلاب . مؤكدا انه يشجعهم على الحفظ والتلقين . ويحرمهم من الفهم والتحليل

وعن تطوير العملية التعليمية بالجامعات قال الوزير انها تحتاج إلى جهد كبير . لانها تعانى من اثار تدنى مدخلات التعليم الاسلسي ولن ينصلح حال الجامعة إلا عن طريق التفرغ الكامل لها من جانب اعضاء هيئة التدريس . وتوفير المستلزمات الاسلسية لهم من معامل للبحث العلمي ومراجع للاطلاع واجهزة للتدريب بالاضافة الى رفع مستوى المعيشة لاعضاء التدريس . كما تحتاج الجامعات الى تغيير الهدف من التعليم فيها وتحويله من نظام يمنح شهادة جامعية إلى مجال لتخريج خبرات وقدرات يحتاجها سوق العمل . وانتقد الوزير بشده المناهج الدراسية والامتحانات مؤكدا انها تساعد الطلاب على الحفظ والصم وتخرج محترفي امتحانات وبعيدة تماما عن كشف القدرات العلمية للطلاب وفهم وتحليل واقع الحياة وحل المشاكل التى تواجههم

وعندما انتهى الوزير من كلمته فتحت الدكتوره سلوى سليمان رئيسة قسم الاقتصاد بالكلية ومديرية الجلسة باب الحوار والمناقشة بين الوزير والاساتذة .

فكان اول المتحدثين الدكتور على السلمى نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون الطلاب الذى قال ان ازمة التعليم في مصر جزء من ازمة كلية للمجتمع وتطويره يحتاج الى تكاتف جميع الجهود . وطالب الدكتور على السلمى بادخال تكنولوجيات جديدة في التعليم لتخطى الزمن والسير في ركب التقدم العالمي . وكشف عن وجود ٢٥ الف مدرسة تحتاج الى مليارات الجنيهات لاصلاحها . واختلف الدكتور السلمى مع وزير التعليم في قيام الجامعات بالمساندة في تطوير التعليم مؤكدا ان الجامعات لاتستطيع تطويره لانها عاجزة عن تطوير نفسها . وانتقد المحتوى العلمي للمناهج الدراسية قائلا ان العلم الذى يحصله الطلاب داخل الجامعات لايمت بصلة العصر الذى نعيشه لان المحتوى الذى يتم تدريسه للطلاب ينتهى عند حد التاريخ الذى حصل فيه الاستاذ على الدكتوراة وقال «السلمى» ان اللجان العلمية واللوائح تعرقل المجهودات المبذولة للتطوير داخل الجامعة . واشار إلى وجود انفصال بين جهد الباحث ودرجة الدكتوراة

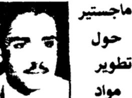
روح التجانس

وجاء دور الدكتور سعيد النجار في الحديث حيث قال ان ميزانية التعليم منخفضة بشكل خطير في مصر عن مثيلاتها في دول العالم وتحتاج الى مناقشة مفتوحة لتوسيع تكاليف التعليم بين مراحله وبين المتعلم والحكومة . كما تحتاج الى اعادة نظر وزيادتها بعشرة امثالها . واتهم الدكتور سعيد التعليم بفقد روح التجانس . واوضح ان تكلفة الطالب الجامعي تعادل تكلفة طالب الابتدائى عشر مرات والثانوى والاعدادى ٥ مرات في الوقت الذى ينفق فيه جزء كبير من الميزانية على الصفوة القادرين على التعليم . وطالب بقصر المجانية على مرحلة التعليم الالزامي وترشيدها لطلاب الثانوية والجامعة . واكد ان من الاسباب الرئيسية لهبوط مستوى التعليم في مصر معالجته على انه قضية خدمات كالصحة والقضاء وعدم النظر اليه على انه مشروع استثمارى خطير في جميع المجالات بدليل ان ٧٠٪ من الطب الحديث طب وقائى يمكن تعليمه للطالب في الابتدائية بالاضافة الى انه يعطى القاضى الخبرات والمزايا الشخصية وامانة وقدرة على تحمل مسئولية القرار والتعليم السيىء يخرج نوعيات سيئة من الاطباء والقضاه والمهندسين ويخلق ظواهر اجتماعية خطيرة

وتساءل الدكتور جودة عبدالخالق الاستاذ بكلية الاقتصاد هل هناك رغبة حقيقية في تطوير التعليم ؟ ام انه مجرد مناقشات ؟ واشار الدكتور جودة إلى وجود عدوان على اللغة العربية من مدارس اللغات المنتشرة في انحاء مصر وحمل وزارة التعليم جزءا من هذا العدوان .

وقالت الدكتورة حورية مجاهد رئيسة قسم العلوم السياسية ان مجانية التعليم الجامعي تحتاج إلى ترشيد ويجب قصرها على المتفوقين لكيلا يستفيد منها طالب يركب سيارة ثمنها مليونا جنيه . وتساءلت كيف يحدث ذلك في وجود طبقات قادرة على سداد نفقات تعليمها

ماجستير حول تطوير مواد البناء



يحيى عبدالحليم

حصل الكيميائى يحيى عبدالحليم فهيم على درجة الماجستير عن الرسالة التى تقدم بها لقسم الكيمياء بكلية علوم عين شمس حول تطوير مواد البناء

تناول الباحث في رسالته إمكانية استخدام تراب افران الاسمنت في تصنيع مواد البناء بعد معالجات خاصة . واكد ان هذا الاستخدام لتراب الاسمنت يمكن ان يوفر الملايين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

البحث عن الجذور « ١٢ »

مشكلة الامتحانات فى مصر

هذا العنوان ليس غريبا على تاريخ التعليم المصرى ، فمنذ الثلاثينات صدرت للرائد التربوى العظيم الاستاذ اسماعيل القبانى دراسة بنفس العنوان ذكر فيها بالنص ما يلي :

« إن اكبر ما يؤخذ على التعليم فى مدارسنا هو انه لايثقف عقل الطالب ولاينمى فكره ولايربى فيه الابتكار وسلامة الحكم وروح النقد والاستقلال فى الراى ، ولايبعث فى نفسه حب العلم وتقديس الحق والشعور بالواجب ، وبالاجمال لايهيء الفرص لتكوين الشخصية وبناء الخلق المتين الذى يؤهل الطالب للكفاح فى الحياة ولخدمة المجتمع ، ومن اهم اسباب ذلك اننا اخطانا غاية التربية فصرنا نعنى بتكديس المعلومات ولانبحث عن اثرها فى النفس ، ولاشك فى ان الامتحانات بصورتها الحالية عامل قوى ، بل هى اقوى عامل يوجه التعليم فى ذلك الاتجاه » .



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقلم
د . فؤاد أبوحطب

إن القارىء لهذا القول يكاد يجد فيه توصيفا دقيقا للأزمة الراهنة للتعليم في مصر من مختلف المستويات والمراحل ، إبتداء من مرحلة ما قبل المدرسة مرورا . بالتعليم الأساسى والثانوى وحتى التعليم الجامعي والعالى . على الرغم من مرور هذه السنوات الطوال . وعلى الرغم ايضا من تطور الفكر التربوى في مصر طوال هذه الفترة ، والذى أدى إلى إبتكارات مشهودة ـ وبلا مبالغة ـ في كل مجال من مجالات التربية طرق التدريس ووسائله . المناهج الدراسية ، الوسائل التعليمية ، الكتب الدراسية ، نظم الادارة التعليمية ، بل وطرق صياغة الأهداف التربوية بما يتفق مع العصر الذى نعيش فيه

وقد تنبه القبانى منذ اكثر من ستين عاما إلى مصدر الازمة ، وهو تخلف الامتحانات باعتبارها اقوى العوامل التى تكرس التخلف التربوى العلم . وعلى الرغم من التحديث والتجديد في الفكر والممارسة التربوية في مصر طوال اكثر من نصف القرن ، نتامل إمتحاناتنا المدرسية اليوم فنجدها لاتكاد تختلف صورتها العامة عن تلك التى رسمها القبانى عام ١٩٣٩ . فهى في مجملها تقيس الحفظ الذى يكاد يكون حرفيا للحقائق والتفاصيل والتواريخ والنظريات والقوانين .

وحينما تطورت الممارسة التعليمية ـ ولو جزئيا ـ بتاثير الفكر التربوى وتوجهت الى محاولة إكساب التلاميذ القدرة على حل المشكلات او تنمية هذه القدرة لديهم تحولت إلى مجموعة من التمارين التى يتقنها التلاميذ ويحاكونها لاغراض الامتحانات .

وحينما ظهر هدف « التربية من اجل التفكير الناقد والتحليلى والعلمى » سرعان ماضاع في الزحام ، وتحول هذا الهدف العظيم إلى لون من التدريب الشكلى لايختلف في جوهره عن الصورة التقليدية . وبدلا من ان تنمو في التلاميذ عقلية التساؤل والاستفهام والنقد والحكم والاستدلال اضفنا إلى ذخيرة معلوماتهم معلومات جديدة يحفظونها عن ظهر قلب

ولما تحولت التربية المصرية باهتماماتها في الوقت الحاضر إلى هدف تنمية الابداع فان اشد ما يخشاه المرء ان يكون لهذا الهدف المشروع والنبيل نفس المصير ، فتقع ممارساتنا التربوية في خطا التدريس للابداع بوسائل غير إبداعية

هذه هى صورة التعليم المصرى المعاصر واكثر مظاهر تدهوره حدة . والحق انه إذا كانت طريقة « تكديس المعلومات » و « الحفظ الصم » لها مخاطرها على الفرد والمجتمع حتى في العصور التى كانت فيها هى الطريقة الوحيدة المتاحة ، فإنها في العصر الذى نعيش فيه ، والمستقبل الذى نستشرف آفاقه ، اشد خطرا ، وابعد ضررا ، يصل إلى حد تهديد مستقبل الامة ذاته فالتغير السريع الذى نعيشه الآن ، والذى سيكون اكثر سرعة في المستقبل ، في مجالات العلم والتكنولوجيا كما يتمثل في وفرة المعلومات والمفاهيم ، وفي غزارة المعلومات والمواد ، وفي كثرة المخترعات والأدوات يؤدى إلى تغير مستمر في الانتاج واساليبه ، ويقضى على نحو منتظم على كثير من المهارات وطرق التدريب فمثلا كان يمكن في الماضى القريب ـ منذ ربع قرن فقط ـ تدريب المهندس او الطبيب او المعلم او الميكانيكي مفترضين ان مهاراته ستظل دون تغير نسبى معظم حياته المهنية . اما الآن فإن مثل هذه النظرة الى التعلم الهندسى او الطبى او التربوى او الفنى او غيرها من انواع التعليم ليست واقعية لأن من المتوقع ان اى تدريب لن يكسب صاحبه مهارات تحافظ على كفاءته لاكثر من عشر سنوات على افضل تقدير ـ وهو معدل قابل للنقصان المستمر ونتيجة لذلك ظهرت الدعوة الى التعليم المستمر مدى الحياة إعدادا لحياة مهنية متغيرة

وإذا علمنا ان الصراع الدولى ـ في ظل النظام العالمى الجديد ـ لن يحسمه إلا التفوق العلمى والتكنولوجى والمعرفي بصفة عامة تصبح مسالة المحافظة على الثروة العقلية القومية ، وتنمية هذه الثروة ، مسئولية عظمى لابد ان تتحملها التربية ، ولابديل لذلك إلا التخلف

وقد شاع في الكتابات الصحفية منذ بضع سنوات تمييز بين « ثقافة الذاكرة » و « ثقافة الابداع » وفسر البعض سيطرة « ثقافة الذاكرة » على



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

نظامنا التعليمي بالسياسة الدانلوبية التي حاولت ان تفسد التعليم المصرى لصالح الاستعمار البريطاني وذلك بخلق طائفة من « انصاف المتعلمين » تحفظ عن طريق التلقين المباشر مجموعة من المعلومات تفيدها في اداء « وظائف حكومية » معينة بعد التخرج دون ان تتدرب على المهارات العقلية المعرفية العليا

وقد يكون هذا التفسير صحيحا في مرحلة معينة من مراحل تطور النظام التعليمي . إلا انه ليس كافيا ، وخاصة مع إستمرار هذا الاتجاه بعد التحرر الوطني والاستقلال وقد حاول البعض - في ضوء ملوحظ من رسوخ « ثقافة الذاكرة » في نظامنا التعليمي - ان يفسر هذه الظاهرة بانها جزء اصيل من شخصيتنا القومية . إلا ان هذا التفسير اكثر تهافتا واشد خطرا من سابقه . وخطره انه يكاد يلصق بثقافتنا الوطنية وشخصيتنا القومي سبة ملازمة بينما القارىء الامين للتاريخ المصرى والعربي والاسلامي يجد انه في عصور إزدهار الحضارة المصرية والعربية والاسلامية حينما إنفتحت على ثقافات العالم المعاصر لازمها إبداع عظيم في الادب والفن والعلم والفلسفة والتكنولوجيا واجتهاد اعظم في الفقه الاسلامي ذاته

وفي مثل هذه الظروف يصبح اى نظام تعليمي يقوم على التحليل والتفكير والنقد والابداع من الامور الصعبة . بل المستحيلة . وهكذا اصبح الالتزام الحرفي بنصوص الكتب المدرسية . وإستخدام طرق « التلقين » في التدريس . واللجوء إلى قياس الحفظ والاستظهار في الامتحانات والتقويم . من مظاهر التدهور الحضارى والثقافي من ناحية . ومن مظاهر العجز عن ممارسة الحرية من ناحية اخرى

وفي مثل هذه الظروف يصبح التعليم المرتكز على المناقشة والحوار والتفكير المستقل من الامور التي يخشاها المعلمون والمتعلمون جميعا ويصبح اللجوء إلى حفظ الأفكار والآراء والمعلومات وترديدها اقرب إلى الامان وفي راينا انه حين ترسخ قيم الحرية والديموقراطية وتتدعم من خلال ممارسة حقيقية في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فإن ذلك لابد ان ينعكس باثاره على نظامنا التعليمي وحينئذ لن يصبح عقل الطالب المصرى - كما وصفه القباني منذ نصف قرن ولايزال وصفه صحيحا - ذلك الصندوق المستقبل « تصب فيه المعلومات كما يصب الماء في مستودعه . وتبقى فيه إلى ان يحين وقت تفريغها منه كما يسحب الماء من المستودع » . ووقت التفريغ هذا هو لحظة الامتحان وإينما يصبح - كما ينبغي ان يكون - عقلا باحثا مكتشفا متقصيا محللا وناقدا مبدعا بل إن الامر قد يتعدى حدود التنمية العقلية والمعرفية وحدها ويصل بنا الى تحقيق هذا الهدف التربوى العظيم - الذى تناولناه في مقال سابق باعتباره من معالم النظرية الأساسية للتعليم المصرى - اى « تنمية الاطفال والناشئة والشباب والراشدين تنمية شاملة كاملة ، في النواحي الجسمية والعقلية والوجدانية والاجتماعية » . وهو هدف لم ينتقل ابدا من حيز « الكلام » الى نطاق « الفعل » .

وقد افرزت الظروف التي تسيطر فيها على التعليم والتقويم (اى الامتحانات) عمليات الحفظ والاستظهار بعض « الامراض التربوية » الخطيرة يكفينا ان نشير فيها إلى الدروس الخصوصية . والغش في الامتحانات واولاهما داء خطير يكاد يفقد التعليم المصرى مجانيته وديموقراطيته وقد شاع وانتشر في مختلف مراحل التعليم

اما الداء الثاني - ونقصد به الغش في الامتحانات - فهو الاخطر والاكثر وبالا لانه يحطم البناء القيمي ويفسد الكيان الخلقي لاجيال متتابعة من ابناء مصر . يتفننون في هذه الخطيئة ويبتكرون لها اكثر الطرق ذكاء ودهاء وخفاء . بل وصلت الى حد ما اسماه الاستاذ الدكتور/ احمد فتحي سرور - حين كان وزيرا للتعليم - « بالغش الجماعي » وتصدى له يومئذ بشجاعة فائقة وقد تمتد اثار هذه العلة الاخلاقية الوبيلة إلى ما بعد الانتهاء من التعليم والخروج إلى الحياة العلمية ، ليصبح لدينا جيل من المواطنين يتسم بالتهاون الاخلاقي والتهرب من المسئولية والتماس الطرق الملتوية والمنحرفة في قضاء الامور بالوساطة والمحسوبية والرشوة

كيف يكون الخروج من المازق ؟ هذا هو موضوع المقال القادم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

حكايات اقتصادية

التعليم.. كارثة تهدد الأمن القومي المصري



منذ سنوات وفي أول يناير ١٩٨٧ على وجه التحديد كنت قد طرحت تصورا لحلول مشاكلنا الاقتصادية يحمل عنوانا برنامج الحل وجاء في مقدمة هذا التصور اصلاح التعليم والتدريب اذ أن من الخطأ تصور ان الاصلاح الاقتصادي هو اقتصادي فقط انما هو مجموعة من السياسات والاصلاحات تشمل مجالات اوسع من المجال الاقتصادي البحت بل أكاد اقول ان نجاح الاصلاح الاقتصادي يرتبط بثورة في التعليم ونظام التدريب

وقد حضرت الخميس الماضي محاضرة قيمة للاستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم اكد فيها هذا المفهوم من خلال رؤيا شاملة لاوضاع التعليم في مصر وكانت الندوة تحمل عنوان اقتصاديات التعليم واصلاح النظام التعليمي بدعوة من الدكتورة سلوى سليمان رئيسة مركز البحوث الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد قدم لها العميد الاستاذ الدكتور أحمد الغندور والصورة مخيفة مخيفة

وما قاله وزير التعليم اكثر من خطير

وما قاله وزير التعليم يؤكد أننا في كارثة تعليمية

وما قاله وزير التعليم يرى أننا اذا لم نوفر استثمارات للتعليم فنحن في خطر شديد والغريب أن خطة اصلاح التعليم تتطلب ٦ مليارات جنيه ، ولكن اللجنة في مجلس الشعب لم توافق الا على ثلاثة مليارات فقط

ويقول وزير التعليم ان معظم المدارس ليس بها دورات مياه أو اسوار ومعامل وشبابيك وان نصف طلاب التعليم الأساسي عندهم انيميا و ٢٠٪ منهم عندهم نقص حاد في البروتين وهذا اهدار للرصيد الاستراتيجي لمصر



المصدر : .... الأهرام الاقتصادي ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٣٠ مارس ١٩٩٢ ...

كانت تلك بعض لمحات من كلام صريح وواضح وخطير قاله وزير التعليم منذ ثلاثة ايام فقط في كلية الاقتصاد أمام جمع من أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية والخبراء

وهذه هي كلمات الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم في محاضرته الخطيرة التي قال فيها

التعليم له أكبر عائد كاستثمار والدليل التاريخي لهذه المقولة في تجربة كوريا الجنوبية وألمانيا .

والموضوع - موضوع التعليم - اصبح مسألة قومية تؤثر على مستقبل مصر ولهذا نضع الموضوع - كموضوع علمي - امام صانع القرار والعلماء

واذا لم نوفر استثمارات للتعليم نحن في خطر شديد

والمشكلة ان التعليم ظل يعالج على أنه قضية خدمات وهذا المفهوم لا يختص به عامة الناس ولكنه تسرب الى ذهن عدد من القيادات

وفي مراحل سابقة كان يمكن ان نتعايش مع هذا المفهوم لأن التعليم لم يكن يشكل الخطورة التي يشكلها الان كما أن استمرار هذا المفهوم مسألة تهدد الأمن القومي المصري

كما أن التحديات العالمية من حولنا خلال العشر السنوات الاخيرة شهدت في مختلف المجالات تغيرات كانت في نطاق الأحلام قبل ذلك

ففي المجال السياسي شاهدنا سقوط المعسكر الشيوعي والأحلاف والتطبيق الاشتراكي وانهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي وانفراد امريكا بالساحة الدولية

ومن الناحية الاقتصادية برزت سيادة اقتصاد السوق وتراجع النظريات المعاصرة لهذا

وفي المجال العلمي تفجرت ثورة صناعة المعلومات بل ان التقدم العلمي يكاد يجعل المتخصص نفسه لا يستطيع متابعة المعلومات التي تتفجر بطريقة لا تكاد تخطر على بال بشر

ومن الناحية الاقتصادية اصبحت صناعة المعلومات تعكس قدرة الأمم وتقدمها فهناك عالم فرنسي له كتاب شهير عنوانه آفاق المستقبل تحدث فيه عن مراكز الثقل الجديدة في العالم ، وينتهي الى أن هناك مركزين محتملين اولهما في اسيا بقيادة اليابان وثانيهما في اوروبا الموحدة

صناعة المعلومات هي المعيار الذي تقاس به قوة الدولة أما في بلدنا فان امامنا تحديات ضخمة اولها اقتصادي لاننا نعاني من أزمة اقتصادية وأمامنا اصلاح اقتصادي وان هناك قطاعا كبيرا لا يزال يعاني وهناك تفاوت كبير بين الاسعار والأجور وهناك أوجه لابد أن تحدث حسم سريعا وان معدلات النمو غير كافية وأمامنا مشكلة زيادة السكان وكل الجهود التي تبذل فيها محدودة وأمامنا ايضا موجات العنف والتطرف وموجات المخدرات والدعم المسمومة من الخارج

وهناك دول اخرى وصلت الى احراز تقدم هائل وطروعها ليست بعيدة عنا مثل ماليزيا التي حددت سنة ٢٠٢٠ كموعد ليصلوا الى كونهم دولة متقدمة وبدأوا بالفعل يحققون معدل نمو ضخما

كذلك اليابان تحولت من دولة مهزومة سنة ١٩٤٥ واصبحت الان العملاق الاقتصادي في العالم وهناك عامل مشترك بينهما وهو أنهما دخلتا التقدم والنمو من باب التعليم

ولكن يبدو أنه من الضروري أن نبحث هذا المفهوم

التعليم مسالة ترتبط بالأمن القومي لأنه مجموعة القرارات والأنظمة والاجراءات التي تكفل حماية الوطن من الأخطار المنظورة والمحتملة التي تهدد رفاهيته وسلامته وسلامة اراضيه



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

عصام رفعت

هذه القرارات والانظمة والاجراءات تدخل في ثلاثة محاور اساسيه سياسية واقتصادية وعسكرية

المحور السياسي يبنى أساسا على الديمقراطية والسلام الاجتماعي والديمقراطية هي المناخ الطبيعي لتعليم جيد يضع التربية على نفس مستوى الاهتمام بالتعليم والطالب الذي نشأ على النقاش الحر وإعمال الفهم والتحليل وابداء رأيه بشجاعة وتقبل الراى الاخر هو بذرة من بذور الديمقراطيه هذا الانسان القادر على التعايش مع الناس ويؤمن بعمل الفريق وعنده رؤية اجتماعية يكون دعامة للسلام الاجتماعي

من الناحية الاقتصادية الفارق الأساسي بين الدول هو الناحيه الفرد وهي نتيجة منطقية وعلمية لمقدار الرعاية المتكامله التي تقدم للأطفال ثم الشباب وتصقل الانسان وتقدم له عددا من الخبرات والقدرات الأساسية

التعليم لم يعد مجرد تلقين كم معين من المعلومات للنشء ولكنه اكساب المتعلمين قدرات اساسية وخبرات ومهارات هي القدرة على القراءة الجيدة لكل ما هو مكتوب والقدرة على التعبير سواء كان كتابة أو شفاهة تعبيرا مقنعا يصل الى قلوب وعقول الناس والقدرة على تعلم الاخرين واستعمال الرياضيات والتعليم المستمر وتعليم الاخرين وصفات شخصيه كالتعاون مع الغير وقدرات ذهنية لحل المشاكل وكيفية اتخاذ القرار وتصور الأشياء تصورا منطقيا وبناء كيان معين في ذهن الانسان يترجم الى اقوال

والقدرات التي تترتب على هذا هي التعامل مع موارد سواء كانت زمانا او مكانا باكثر فائدة وباقل قدر وباقصى سرعة والقدرة على التعامل مع المعلومات والحصول عليها وتنظيمها والتوظيف الجيد لها والتعامل مع التكنولوجيا الحديثه وتطورها وصيانتها وفهم الانظمة والتعامل معها واكتشاف الأخطاء فيها والتعايش داخل هذه الأنظمة وتطويرها ثم القدرة على التعامل مع البشر سواء داخل فريق أو قيادة فريق

هذه القدرات هي هدف التعليم الحديث ولهذا فالناحيه الاقتصاديه تتاثر جدا بالتعليم

الحرب في عقول البشر

أما الناحية الثالثه وهي الناحيه العسكريه فهي أيضا تسير في اتجاه أن العلم وحده سيكون سلاح المستقبل وان الحرب لا يمكن أن تستمر في ميادين قتال ولكنها ستاتي في عقول البشر وتنتهي في عقول البشر

الحروب ستكون رقعة شطرنج واطراف المباراة سيتحركون دون أن يحركوا جنديا واحدا او يطلقوا طلقه واحده كل هذا نتاج تعليم متميز وكل هذه مرتبطة بالامن القومي مرهونة بالتعليم

ولهذا فان مفهوم التعليم كقضيه خدمات يجب ان يتغير

لماذا لا يتحقق

لان هذا الموضوع كان يعالج على انه قضية خدمات وفي الاربعين عاما الماضية مصر تعرضت لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وحروب صحبها تضحيات بالغة وكانت تصحبها تحمل السعي في مجال الخدمات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

ولان التعليم خدمة فقد قل الاستثمار فيه ومهما حسنت النوايا **اذا لم يكن لدينا استثمارات كافية في التعليم لن يحدث شيء**

ولقد صدمت حين توليت مسئولية هذه الوزارة لأنني بالاسلوب العلمي بدأت اشوف الواقع ووجدت ان حال المدارس لا يسر عدوا ولا حبيبا ٢٥ الف مدرسة أكثر من نصفها لا يصلح للحفاظ على الحد الأدنى لكرامة الانسان . الاف المدارس ليس بها دورات مياه وايلة للسقوط والاف من المدارس ليس بها ملاعب ولا معامل ولا اسوار

العائق الأكبر هو عدم وجود استثمارات وتعايش المسئولين مع هذه الحقيقة وكلنا مشاركون في هذا الوضع الذى اضر بمصر ضررا بالغا

اذا اتفقنا اننا وصلنا الى أن الحالة لايمكن السكوت عليها وان التعليم قضية أمن قومي بمفهومه الشامل لم يعد هناك وقت لأننا في سباق رهيب مع ثورة العلم والمعلومات

نحن في مفترق طرق اما أن نكون أو لا نكون ولم تعد مسألة تحسين مستوى او تطوير خدمات أو ترقيع ثوب متهالك انما اصبحت اما أن نكون او لا نكون

الخيار واضح والقرار واضح لا نرضى الا أن ندخل هذه المعركة والخطة الموجودة حاليا لتطوير التعليم تنعقد اساسا على أننا سنحصل على الاستثمارات اللازمة لنا في الخطة القادمة **واهيب بكل القوى أن تساهم فيها لأنها مسئولية مصر كلها وليست مسئولية وزير التعليم** لابد من تكتل كل الامكانيات لاعداد جيش المستقبل جيش العلم والمعرفة

خبرتنا عندما تحدث تعبئة قومية في اى مكان فان مصر تنجح وأمامنا مثل هو حرب اكتوبر فالجيش المحارب في ٦٧ كان جيشا جاهلا وان الجيش المحارب في ٧٣ كان جيشا متعلما ونحن على ابواب معركة التقدم ومعركة موقع مصر على خريطة العالم

نحن نحتاج الى ٦ مليارات جنيه على الأقل في الخطة التالية لاصلاح وتجديد المدارس وبناء مدارس للاستيعاب

تعايشنا طويلا مع احصاءات تقول أن نسبة الالزام ٨٧٪ وهذا غير صحيح فهي لم ترد عن ٨٠٪

ومواجهة هذه المشكلة ليست بقانون أو عقوبات ولكن بأعمال اليات السوق والعوامل التى ترغب البشر قبل أن تجبره فالمدارس بصورتها الحالية أماكن للأيواء السيىء للأطفال ولا تشجع أحدا على ارسال اولاده الى المدرسة فالمدرسة لا توجد بها دورة مياه ولا سيال في عز الشتاء ولهذا نحن محتاجون الى اصلاح المدارس وبناء عدد كاف من المدارس وطرق غير تقليدية . لخبرة هؤلاء وهناك عوامل اقتصادية تحول دونهم والدخول الى المدرسة لأنهم اصبحوا مورد رزق لاسرهم ولهذا هل القانون سيجبر التلميذ على يترك مورد رزقه ؟ لابد من ابتكار اشكال غير تقليدية . هل نحن على استعداد لاستخدام اماكن العبادة والمجمعات الاجتماعية والصحية وتعلمهم حرفة الى جانب التعليم ؟ هل نحن مستعدون لمنحهم حوافز مادية كاليابان التى حققت تعليم الاناث واعتبر ان احد العوامل الأساسية لتقدم الأمم هو نسبة الأمية في الاناث ذلك انه . اليابان النسبة صفر٪ والأم هي السر الحقيقي لنهضة اليابان وان النسبة عندنا تزيد عن ٧٠٪ انها لابد ان



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

ستكر اسكالا بمنع التسرب ولا حديث عن الأمية دون أن نسد هذه الثغرة
لابد ان المدارس التى ببيها تكون للتربية والتعليم فالتعليم وحده لا يكفى . هو سلاح ولكن اذا لم يقترن بالأخلاق والضمير سيكون خطرا على المجتمع لأن فى المدارس من الهوايات التى كنا نمارسها كالرسم والأشغال وجمعيات المناظرة والرياضة لابد من عودة كل الأنشطة المدرسية
واذا انتقلنا الى وضع المعلم لابد أن نعترف أننا شاركنا كمجتمع فى **كارثة الدروس الخصوصية وهى ادانة واضحة شعبية لنظام التعليم وأن العامل الأساسى فيها ليس المدرسين ولكن أولياء الأمور لأنهم يشعرون أن التعليم الحالى قاصر ولا يكفى .**
واهملنا المعلم وتعايشنا طويلا مع الأوضاع السيئة للمعلم . تظاهرنا بأنهم يحصلون على اجور وتظاهروا بأنهم يؤدون عملهم والتظاهر ادى الى كارثة لابد من تحسين احوالهم المادية والأدبية واعطائهم الحافز الأدبى ولابد من تحسين مستوياتهم المادية واعادة تدريبهم فهم لم يقرأوا ولا يستوعبون التطورات الحديثة وستدخل الجامعات طرفا فى التعليم الأساسى ومراجعة المناهج لتحديثها وتصويب ما فيها من أخطاء وازالة ما فيها من حشو وتكرار وتدريب المعلم . وفى المناهج نحن محتاجون الى التركيز على علوم المستقبل واللغات والرياضيات والعلوم
واذا تناولنا محور الطالب وجدنا ان ٥٠٪ من الطلاب فى التعليم الأساسى عندهم انيميا و ٢٠٪ من الطلاب فى التعليم الأساسى عندهم نقص فى البروتين وهذه الأمراض التى يعانى منها الطالب من سوء تغذية وطفيليات خطيرة تترك اثارا مستقبلية عليهم لأن الطفل فى مرحلة النمو وهذه الأمراض تترك بصمات مستديمة لاحقة وتصحبه فى كل مراحل حياته المقبلة حيث تؤثر على خلايا المخ وتدمرها وتجعل قدرات الأطفال قدرات متدنية وهكذا نهدر جزءا من الرصيد الاستراتيجى لمصر ويقلل قدراتنا ونسبة العباقرة والموهوبين ونسبة الذين عندهم قدرات حركية أو فنية
لابد من الرعاية الصحية الوقائية فى التعليم الأساسى ونركزها ابتداء من مرحلة رياض الأطفال والعناية بالتغذية المدرسية وان تعود على الأقل بالنسبة لرياض الأطفال والابتدائى ولنبدأ بطفل الريف لأنه محروم
التعليم المبنى على سوء التغذية تعليم قاصر وفيه هدر فى تكلفة التعليم لأننا ننفق على اشخاص ولا يستطيعون استيعاب هذه المعلومات

ماذا فعلنا ؟

قمنا بترميم مدارس فى ٦ شهور اكثر مما انفق فى ٢٠ سنة وطورنا مناهج واعدنا التغذية المدرسية ونرجو أن نستمر فيها وان نبدأ بطفل الابتدائى وطفل الريف
واصبح العام الدراسى ٣٤ اسبوعا فى الابتدائى و ٣٢ اسبوعا فى الأعدادى والثانوى بينما لم يزد فى العشر السنوات الماضية عن ٢٢ اسبوع سنويا فى المتوسط
نحن نحتاج الى احلال الفهم والتحليل محل الحفظ والتلقين فالمناهج اصبحت مناهج للمياه ومسلك لها والنظام الحالى يكرس هذا الاسلوب ويتخرج ناس محترفو امتحانات . ولقد وجدت نفسى طبيب ممتاز عندما نسأله عن اسباب مرض معين يقول ٢٧ سببا ولا يستطيع الكشف على مريض كأنه أمام شىء هيروغليفى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

المواد المؤهله بالطريقه المعمول هى كمين لطلاب الثانوية العامة وأنا لست من انصاره لابد من تعليم الطالب هذه المواد من أول السلم . والتعليم بمنطق الفهم والتحليل وليس فى الثانوية العامة كيف يمكن أن نحل الفهم والتحليل محل الحفظ والتلقين

وما نحتاجه هو اطالة العام الدراسى وتحسين مستوى المدرسين وتجارب الدول الاخرى ونحتاج الى جهد مكثف ديناميكى

اما الجامعة فتحتاج الى جهد ضخم تحتاج الى تطوير كبير جدا فيها والجامعة لن ينصلح حالها الا اذا كان فيها تفرغ كامل وفى الجامعة

الأجنبية الاستاذ يعمل فيها من ٨ ـ ٥ بعد الظهر يوميا ولكنها تيسر على الاساتذة كل المستلزمات الأساسية التى تعينهم على العمل فى جو علمى سليم

أننا يمكن ان نبدأ بالجيل الجديد ونعمل نظاما للتفرغ يبدأ من أول سلم التدريس واذا كانت عندهم قدرات للعمل الخاص فإن هذا يكون فى نطاق الجامعات وكلما يتدرج بعد ١٠ ـ ١٧ سنة سيكون هناك جيل من المتفرغين . ايضا نحتاج الى تغيير كم معين من المعلومات الى تحليل وفهم وتغيير نظام الامتحانات ليقيس قدرا من الفهم وليس قدرا من المعلومات

كانت تلك هى المكاشفة الخطيرة التى تضمنتها كلماته فى الندوة التى دعى اليها مركز البحوث الاقتصادية والمالية فى كلية الاقتصاد وهى أخطر من أن نتركها تمر دون ان تتحول الى قضية قومية لأنها هى المستقبل وامة بلا تعليم هى أمة بلا مستقبل . التحدى الذى أمامنا خطير والأخطار الداخلية تحدق بالمجتمع من كل جانب فهل نتعامل مع قنبلة التعليم الموقوتة وننزع فتيلها قبل أن يفوت الاوان



المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا ... وما البديل .. ؟

د . عمر الفاروق
استاذ باداب عين سمس

والدكتور عمر الفاروق الاستاذ باداب عين سمس يناقش الاسباب الحقيقية لانشاء هده الجامعة وهل ستكون هي الوعاء الافضل للاستثمار بمضمونه الاقتصادي البحث ام ان المؤسسين سيقدمون عليها كمشروع خيري ،

لماذا ! ! و . لاهليه

لم يتضمن اعلان تاسيس الجامعة الاهليه مايقنع بضرورتها كمؤسسه تعليمية تضاف الى أربع عشرة أخرى قائمة منها ، تضم عشرات الكليات ومئات الاقسام المتخصصة . ويطفح سوق العمل بالالوف من خريجها العاطلين منذ ١٩٨٥ بما يدل على التشبع ويفرض الانكماش استجابة ايضا لاستراتيجيه التعليم المعلنة (الانكماش في التعليم الجامعي والتوسع فيما دونه من مستويات) ولاتعالج سياسية الانكماش تخمة الخريجين فقط وانما تنشط أيضا وظيفة الجامعة المهملة كما تتمثل في انتاج المعلومات فاذا كانت جامعات الدولة قد استغرقتها ـ لاسباب متعددة ـ وظيفتها التعليمية أى تخريج الطلاب ، على حساب وظيفتها العلمية أى انتاج البحوث فما الداعي لان تخوض الجامعه الاهليه ذات الاتجاه رغم انتفاء الاسباب ،

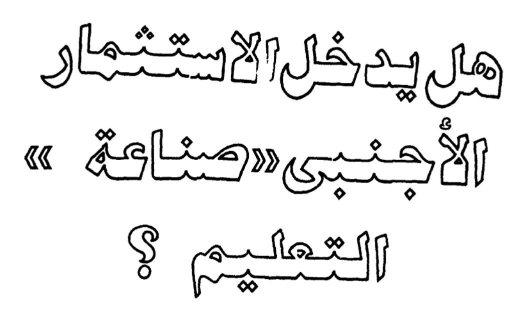
كما لايبرر تاسيسها ما أعلنته من تخصصات جديده ومن طرق غير مسبوقة للتدريس بما يعني نوعية متميزة من الخريجين فهده وغيرها من موجبات التطوير وليس التاسيس ويبقى السؤال معلقا في الرقاب وهل عجزت الجامعات القائمة عن التحديث ، ولماذا لم نتوجه لاقسامها الهيئات من الموسرين في كل مكان وكما كان شانهم في مصر زمان وبفرض ضعف ثقتهم في القائمين على جامعات الدولة الان ـ علما بان معظم أمناء الجامعه الاهلية من رؤسائها السابقين ـ فهل عدمت وسيلة للاشراف على هده الاموال وبما يمكنهم تماما من المتابعة والمراجعه والحساب ،

كما لم يقنع ابكار أمنائها لاهدافها الاستثمارية فذلك يفقدها تماما مبرر التاسيس ولايتسق مع حجم ماتلقته من أموال والمرجح أنها بمثابة خطوة أبعد من الجامعة المفتوحه في اتجاه تكوين سوق للتعليم الجامعي خاصة بعدما دلت البشائر على حجم أرباح هده السوق الواعدة بسلعها من المحاضرات والكتب والشهادات وليس في الاستثمار ماينكر إلا أنه يكون غير محسوب



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢



ادا كنا نفكر فى انساء جامعة خاصة تعلم بالدولار ، ويشارك مؤسسوها باسم قيمة السهم مليون جنيه فهل سنسمح لرأس المال الاجنبى بدخول هذا المجال الجديد للاستثمار واذا قررنا الان ان هذه الجامعة ستكون باموال المستثمرين المصريين وحدهم فهل وضعنا ضمانات لكى لايسيطر رأس المال الاجنبى عليها بعد سنوات ؟

وماهى الاثار السياسية والاجتماعية التى ستترتب على وجود خريجيين من جامعة مصاريفها بالدولار والجنيه ، وتعليمها متميز ، اى انهم سيكونون متميزين بنوعيات من التعليم محرمة على ابناء الشعب ، ومتميزين بامتلاكهم للثروة . هل هى مشتل ، او « صوبة » جديدة لاعداد ابناء الطبقة الجديدة للسيطرة على مواقع السلطة والقوة فى المجتمع ؟

وما الدافع لمن يملك المال لكى يستثمر ملايينه فى انشاء جامعة . هل ستكون مشروعا تجاريا يحقق ارباحا تفوق ارباح عمليات الاستيراد والسمسرة وتجارة الخردة وتجارة الخضروات بالجملة ام ستحقق الربح عن طريق بيع بضاعة مغشوشة تضاف الى قائمة البضائع المغشوشة التى يتسابق فى استيرادها التجارة ابتداء من قطع الغيار المغشوشة . وما يقال عن التميز والانفراد بالتعليم التكنولوجى فى هذه الجامعه ليس الا واجهة للغش القادم كما كان يقال عن مشروعات الامن الغذائى ومشروعات الاسكان وانتهى معظمها الى المدعى الاستراكي ؟

ام هى بداية انطلاق الى القرن الواحد والعشرين بتعليم يتناسب معه . فلا يدخل القرن الواحد والعشرون الا ابناء الاغنياء وبالدولار

لو جاءت الجامعة الخاصة (الاهلية) متزامنة مع ثورة لتطوير وتغيير حال الجامعات القائمة لاختلف الحال لاننا سنكون صادقين حينذاك اذا قلنا باننا نبنى مستقبل البلد من البداية الصحيحة ، وهى التعليم

، وهايدبارك ، تستضيف هذا الاسبوع نخبة متميزة بين مؤيد ومعارض اقرأوا وفكروا المهم ان تفكروا ثم تفضلوا معنا فكلكم مدعوون فى هايدبارك لاستئناف قضايا التعليم لاننا نؤمن بان التعليم هو الباب الوحيد للتقدم



و في مجال حساس كالتعليم الجامعي على وجه التحديد . ذلك أنه لن يفضي فقط إلى تفاقم الاوضاع في سوق العمل الطافحة بل ويهدد أيضا جامعات الدولة في أثمن ماتملكه — كما يتمثل في هيئة التدريس هؤلاء الذين يتحملون — تحت ضغوط معروفة — أعباء لاتطاق . تمتد من جامعاتهم بملاحقها المفتوحة الى الجامعات الاقليمية والعربية و معظم التخصصات . ورغم كل ما اعلنه الأمناء فقد خلا من كلمة واحدة عن كيفية تدبير الجامعة الأهلية لاحتياجاتها من هيئة التدريس . والجامعة أساتذة في أبسط كلمات . ويستغرق تكوين الاستاذ عددا طويلا من السنوات . بما يؤكد أن مشروعهم الاستثماري يبدأ وعينه على ماتوافر منهم في جامعات الدولة الان مستغلا ذات نقطة الضعف التي اجتذبتهم اليها بها جامعات البترول اى المرتبات . وممتصا لبماله طاقتهم حتى النخاع ومستكملا توظيف مايتاح منهم في آلة التعليم وصرفهم نهائيا عن آلة العلم . وعند هذه النقطة لاتعود الجامعة الأهلية موضوعا يخص أمناؤها فقط او شرائح المؤسسين والمنتفعين بها وحسب . كما يستحيل اعتبارها اضافة ايجابية لهيكل التعليم الجامعي في مصر . بل وربما لاتكون أيضا الوعاء الافضل للاستثمار بمضمونه الاقتصادي البحت فما البديل ؟

يستند اقتراح البديل — من ناحية — الى ماتجمع بالفعل من رصيد .. يزيد عن ٣٠ مليونا من الجنيهات ، ومن ناحية ثانية الى ماترشحه دراسات الجدوى كافضل مجال استثماري من حيث الارباح ، ثم الى مايمثله من اضافة علمية جامعية .. تسد نقصا طال . ويتحدد الاقتراح في توجيه الرصيد الى سوق ، المعلومات ، بداية من إنتاجها وشرائها وتخزينها . الى طبعها وبيعها للعملاء ، من الافراد والجامعات والشركات والوزارات واصحاب المشروعات الخاصة والبنوك ، مما اصطلح على تسميته في مجموعة ، بتصنيع العلم او صناعة المعلومات ، وهي الصناعة التي هدات بها الراسمالية ازماتها ، واجتازت بها عتبات عصرها الجديد ، حيث تصدرت بقية القوى المنتجة واصبحت هي الشكل الرئيسي لراس المال (عن الراسمالية تجدد نفسها ترجمة فؤاد مرسي ، ص ٦٥) ، وذلك بما تكتشفه من موارد جديدة ، او بما تضيفه من قيمة لأخرى منعدمة او منخفضة الاستغلال ، اى اننا بصدد حضارة تقوم على انتاج قيمة مضافة . مستندة الى انتاج المعلومات ، وتتضاعف فيها الحاجة باستمرار لمن يستثمرون .. ولمن يعملون في هذا المجال ، وهي تمثل سوقا متنامية بغير حدود ، لدرجة ان حصة قطاع المعلومات بلغت ٥٢٪ من الناتج القومي للولايات المتحدة سنة ١٩٨٠ في نفس العام (المصدر السابق ص ٣٩) وقد اعلنت اليابان عن مشروعها الكبير لانتاج المعلومات كسلعة قابلة للتسويق لدى صناع القرار والمخططين والباحثين والجمهور العريض وهنا بيت القصيد . فلن يشطح الاقتراح الى تاسيس صناعة للحسابات فهذه ونظم الاتصال مما يمكن استيراده من اصل رأس المال ، بل تقتصر بكل وضوح على انتاج معلومات ، هذه التي تمتد سوقها المتعطشة من مصر الى الدول العربية والأفريقية ، والى الدول المتقدمة في اطار التبادلات ، وتتحدد زواياها فيما يلي بايجاز

- **تاسيس مركز للمعلومات ، يتضمن بنوكا نوعية لشتى فروع المعرفة ، تدعمها شبكة من نظم الاتصال بالمراكز المماثلة ، تغذية ويغذيها اوتوماتيا وبكل جديد**
- **يتضمن المركز وحدة متخصصة في قياسات القوة ، والاستطلاعات الشعبية واتجاهات الراى العام**



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤

● تكوين كوادره البحثية الخاصة ، وابتعاثهم للخارج في دورات بمثابة رصيده الذهبي للاستثمار

● وضع وتمويل برامج متكاملة للبحوث التطبيقية ، تتركز حول الموارد الطبيعية ووحدات الانتاج ، بمثابة رصيده الذاتي من المعلومات القابلة للتبادل والتسويق

● شراء حق طبع وتسويق نسبة مما تراكم في جامعات الدولة من بحوث تطبيقية ثمينة . دون توظيف ، وتمويل نسبة اخرى مما يجرى انجازة في اقسامها من رسائل ، ثم طبعها وتسويقها بعد الانتهاء منها مع مشاركة اصحابها المركز فيما يعود منها من ارباح .

● اصدار مجلة دورية تبين امكانات المركز البحثية والمعلوماتية ، وتعلن عن قدرات علمائه وخبرائه ، وتشير الى ما اعده من دراسات للجدوى ، ومن نماذج تطبيقية لمشكلات المجتمع والثقافة والانتاج

واذا كانت ادارة المركز تتطلب مستوى رفيعا من الكفاءة .. فلست اظنها تنقص الامناء ، او من ترى الاستعانة بهم من الخبراء ، وقبل ذلك اتخاذ قرار الاستثمار وهل يكون في مجال العلم؟ ام التعليم؟

استرعى انتباهي المبادرة التى قادها الكاتب الكبير مصطفى امين وكان لها صدى ايجابي واهتم بها المهندس حسب الله الكفراوى ثم انهالت التبرعات بما يظهر اهمية تحقيق هذه الفكرة

ولذلك وجدت نفسي ارجع الى فترة رئاستي لجامعة الاسكندرية وهى الفترة بين اكتوبر سنة ١٩٨٠ الى اكتوبر سنة ١٩٨٤ وكان الحائل بين قيام هذه الجامعة الخاصة هو التعارض مع الدستور .؟

ولكن كانت هناك مبادرة في اوائل سنة ١٩٨١ بدارسة فكرة انشاء الجامعة الاهلية فقد شكلت لجنة من رؤساء الجامعات المصرية برئاسها المهندس عثمان احمد عثمان لدراسة فكرة امكانية هذه الجامعة ، ولكن كان هناك اعتراض من السادة رؤساء الجامعات ما عدا جامعة الاسكندرية فقد وافقت على الفكرة ولكن بضوابط حتى يكون هناك تاكيد على مستوى الدراسة وكذا الشهادة التى تمنحها هذه الجامعة ولكن هذه الفكرة توقفت بالكامل

هذا لايعنى ان الفكرة قد وئدت الى مالا نهاية ، بل قد دابت جامعة الاسكندرية على دراسة كل البدائل وكانت سلسلة المحاولات

ـ كان اول هذه المحاولات هو الاتصال بالجامعة الامريكية وكانت هناك علاقة وثيقة بينها وبين جامعة الاسكندرية برزت ببحثين كبيرين من برنامج ترابط الجامعة الذى كان يلزم ان تكون البحوث المشتركة بين جامعة مصرية وجامعة امريكية في مشاريع بحثية تطبيقية فقد خصص المجلس الاعلى للجامعات لكلية الزراعة بحثين واختارت الكلية ان يكون الطرف الثانى اى الجامعة الامريكية هى الجامعة الامريكية بالقاهرة ولذلك توثقت العلاقة وكانت ثمرتها دعوة من الجامعة الامريكية بالقاهرة لمدة ثلاثة ايام عمل كاملة وكانت الفكرة دراسة النظام المتبع في الجامعة الامريكية قمت بهذه الزيارة بوفد شكل منى ومن الاستاذ الدكتور عبدالفتاح الصحن نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب في هذا الوقت والاستاذ الدكتور محمد سعيد عبدالفتاح استاذ الادارة بكلية التجارة ورئيس جامعة الاسكندرية الحالى لفت نظرى النظام المتبع وهو عبارة عن جزء دراسى جامعى في تخصصات متميزة ومطلوبة لسوق العمالة

ويمثل الثلث من عدد الطلاب وجزء اخر هو تعليم الكبار في مستويات مختلفة تتلاءم مع مؤهل الطالب الذى يتقدم للدراسة وذلك يمكن كل من يتطلع الى دراسة تخصصية ان يحصل على هذه الدراسة والفكرة الاساسية ان المؤهل سواء عالى ام متوسط فالطالب يعتبر خريج الجامعة الأمريكية والاهمية هى ازالة العقد النفسية والتفرقة بين خريج الجامعات والمعاهد العليا او المعاهد المتوسطة وقد بدات المباحثات الرسمية بان يكون مركز الخدمة العامة هو نواة لعلاقة مزدوجة بين الجامعتين وهو يمثل تعليم الكبار ولكن يجب تطويره باتفاقية مزدوجة تقدم فرصة دراسة للكبار ويكون باستعمال مقومات الكليات فى غير اوقات العمل الرسمية اى فى الفترة المسائية ثم التوقيع المبدئى ثم تلتها زيارة رسمية الى جامعة الاسكندرية وتم التوقيع النهائى



المصدر : ...... الأهرام الاقتصادي ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ...... ٢٠ مارس ١٩٩٢

تجربة جامعة بيروت ..
ضرابا للجامعة الأهلية

والدكتور محمود السيد الحضرى عضو مجلس الشورى ورئيس جامعة الاسكندرية السابق يقدم خبرته فى انشاء جامعة بيروت . ويشرح تطور الفترة . وهذا حديث بالغ الاهمية

د . محمود السيد الحضرى
عضو مجلس الشورى
ورئيس جامعة الاسكندرية السابق

ثم تقدمت جامعة الاسكندريه بمبادرة اخرى وهى انشاء فرع للجامعه الامريكيه بالاسكندريه وقد قابلت الفكرة الاستحسان بل بادر السيد رئيس الجامعه الامريكيه بالاتصال بالمجلس الامريكى الخاص الذى يشرف على التعليم الجامعى بل بالتفتيش على الجامعات الخاصه داخل الولايات المتحدة وكذا الجامعات الامريكه خارج الولايات المتحدة لتقييم الدراسه والنتائج ويمكن سحب الثقه من اى جامعه ترى اللجنة القصور فى التدريس وفى هذه الفترة لاتكون الشهادة معتمده الا بعد ان تصلح الجامعه من وضعها باعاده الثقه وموافقه المجلس على اعادة الاعتماد

وكانت المفاجاة وهى موافقة المجلس على المبدا وبذلك ارسلت الدعوة الرسميه من جامعة الاسكندرية ولبت الدعوة وحضر المجلس بالكامل الى الاسكندريه وكانت المباحثات الايجابيه بعد ان تمم الدراسات اللازمه التى تثبت جديه هذا الانشاء

استمرت الدراسات بجامعه الاسكندرية لاستمراريه فكرة الجامعة فيما يسمى بالتعليم الجامعى الخاص وتمت الدراسه فى هيئة وحدة ذات طابع خاص تحت مسمى مركز تاهيل تعليمى تابع لجامعه الاسكندريه وبتلخيص الفكرة كانت كالاتى

١ ـ انشاء هذا المركز وهو جزء من الجامعه وتكون مهمته اتاحه الفرصه لكل من يرغب فى اضافه تخصصات جديدة وحديثه وفى نفس الوقت يمكن الالتحاق بهذا المركز للحصول على مؤهل جامعى

٢ ـ يقوم بالتدريس اعضاء هيئه التدريس بالجامعه فى شكل اعارة داخليه بمكافاة تتناسب مع المصروفات التى يدفعها الطلبه سواء من الداخل او من الوافدين

قد يتساءل البعض عن فلسفه هذا المركز فببساطة شديدة هى مخرج لبعض اعضاء هيئه التدريس الذين يضطرهم الوضع الاجتماعى للاعارة وقد يكون الابناء فى سن المراهقه وهذا ضغط نفسى فظيع وتكون الحيرة فى سفر الرو ـه او تركها مع الابناء

والفكرة الاخرى كلنا نعلم ان ـ التحق بالعليد الخاص و التعليم الاساسى سيرحب كل الترحيب بالالتحاق بهذا المركز باعتباره نمطا من التعليم الجامعى



المصدر : .... الأهرام الاقتصادي ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

الخاص

ولذلك تكون هناك فرص الالتحاق لحالات اجتماعيه في حاجه الى الدراسة الجامعيه

ماذا حدث وقد وافق مجلس جامعه الاسكندريه على هذا الانشاء ولكن لم يقدر لها التنفيذ ونستطيع ان نؤكد ان فكره التعليم المفتوح هي جزء من فكر جامعه الاسكندريه الجديد مع بعض التطوير وهذه هي فلسفه الاستمراريه في سياسه القيادات الجامعيه

اعود الى الموضوع الا وهو فكر انشاء الجامعه الاهليه المطروح على الساحه هذه الايام وانا حقيقي سعيد لهذه الفكره ولكن مازلت اؤكد بوجوبيه وضع ضوابط وهي كالاتي

١ - دراسه جدوى على مستوى تخصصي وياحبذا لو طرحت مسابقه في الداخل والخارج والحمد الله ان الارض متاحه في المدن الجديده والمكان احدى هذه المدن

حتى يكون الانشاء على احدث مايمكن وتمشي على ماتتمتع به مصر من حضارة معماريه وعلمية وثقافية

٢ - وضع اللائحه التي تحكم هذه الجامعه وهي دستورها الملزم مع دراسه متانيه للمقررات والتخصصات التي تفتقر لها الجامعات المصريه والتي تمشي مع التكنولوجيا الحديثة

٣ - طبقا لدراسه المناهج التعليميه والتدريسه تكون هناك دراسه للتجهيزات الازمه وذلك بطرح هذه التجهيزات في ممارسات عالمية وداخليه فالداخليه هي الاثاث العادي وقد تفوقت الكثير من الشركات في القطاعين الخاص والعام فيها اما التجهيزات العلميه فيكون الطرح عالمي

٤ - رجاء خاص الاستغلال المباني القائمه كوحدات جامعيه فالجامعه هي موسسه خاصة لها نمط خاص ومتميز ولانقع في نفس المشكلة التي انشات بها بعض الجامعات ولا اقول الاقليمية فقط فقد قامت جامعه الاسكندريه (فاروق الاول سابقا) بنفس الطريقة فعلى سبيل المثال قد احتلت كليه الحقوق والعلوم والاعداديات مبنى واحد كانت تشغله مدرسه العباسية الثانويه

وللاسف مازال الجزء الاكبر من كلية العلوم في هذا المبنى الايل للسقوط وستحتفل جامعة الاسكندريه بعيدها الذهبي بعد شهور قليله

٥ - ضرورة التفكير في المؤهل الذى تمنحه هذه الجامعه واعتماده داخليا وخارجيا ولذا ارى ان تكون هناك هيئه اشراف من المجلس الاعلى للجامعات وفي نفس الوقت يعين رئيس هذه الجامعه كعضو في المجلس الاعلى وذلك ليس بغريب فجامعه الازهر ليست تحت مظله المجلس الاعلى ولكن رئيسها معين في المجلس الاعلى كعضو مراقب ليس له حق التصويت اذا لزم الامر ونفس هذه الفكرة تطبق على رئيس الجامعة الخاصه

٦ - ان تتبع نظام الجامعه الامريكيه في ايجاد تعليم الكبار وتكون الشهادة سواء للمؤهل الجامعي او المتوسط من هذه الجامعه

واخيرا ارجو ان أؤكد فكرة الاهتمام باعتماد الشهادة بمناسبه العلاقه بين جامعة الاسكندرية وجامعة بيروت العربيه فقد بلغت جامعه بيروت قرب الثلاثين عاما من عمرها وهي جامعة لبنانيه مستقله وارتباطها بجامعه الاسكندريه هو ارتباط اكاديمي فقط ولذلك منح الشهادة من جامعه الاسكندرية وهذا هو الكيان الحقيقي لجامعه بيروت وقد فكرت جامعه بيروت في الاستقلال في اواخر عام ١٩٨٤ ولكن سرعان ماعادت لتؤكد العلاقه بين الجامعتين حتى يكون هناك كيان للشهادة الممنوحه للخريجين .



هذه هو فكرى في انساء الجامعه الاهليه المصرية ومازلت ارى ان اسد الخــاصه هو اوقع من الاهليه ولتكن جامعه مصر الحاصه طبعا هدا محرد فكر ولدى لمجلسها كل الحو فما يراد ولكن احىرا ارحب و انا فى سعادة تامه لىحقيق حلم مــن احــلام جامعه الاسكندرية يتحقق بعد كل هذه المحاولات و المبــادرات على ارض مصر و في المكان المختار فكل ما على ارض مصر هو مصرى ارجو ان يتحقق هدا الامل على الوحه الاكمل ومرة اخرى اؤكد روح الفريو فروح الفريق يعبر الى بر الامان



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

هل هى تعبير عن أزمة الجامعات المصرية ؟

ويلمس الدكتور اشرف سعد الدين صبرى عصبا حساسا فى القضية ، وهو هل هذه الجامعة محاولة الاغنياء لانقاذ انفسهم من السفينة الغارقة للجامعات الحالية ، ام هى محاولتهم للالتفاف حول قواعد الالتحاق بالجامعات القائمة .

طالعتنا الصحف المصرية خلال الأسابيع الماضية بالحديث عن خطوات جادة تنوى الحكومة اتخاذها نحو إنشاء الجامعة الأهلية ، وما سوف يتطلبه هذا المشروع من تغيير فى التشريعات التى تحكم التعليم الجامعى بمصر

وبغض النظر عن ما ذكر من مصاريف خيالية سوف تطلب من أولياء الامور لالتحاق أبنائهم بها فإن الغرض المعلن هو أن إفساح المجال لانشاء تلك الجامعة سوف يؤدى إلى تلبية حاجة السوق المصرى من تخريج كوادر ذات تخصصات حديثة لاتتوافر بالجامعات القائمة .

والسؤال الذى يعنينا لان نبحث عن إجابة وافية له هو ماذا عن مصير الجامعات القائمة والتى يقع على عاتقها إعداد وتعليم الاغلبية الساحقة من أبناء مصر والذين سوف يعهد لهم بالدور الأكبر فى حمل مستقبل مصر على أكتافهم والدخول بها القرن الواحد والعشرين . القرن الذى لن يعترف إلا بالامم القادرة على الاضافة والتطوير فى التكنولوجيا العالمية وحتى تكون نظرتنا شاملة للتعليم الجامعى وارتباطه باهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع يجب أن تكون القضية الجوهرية هى قضية أزمة التعليم بالجامعات الحكومية وكيفية ايجاد الحلول المناسبة والواقعية لها

ولتاخذ هذه القضية أولوية النقاش وليكن نقاشا مفتوحا وممتدا فالجامعة الاهلية المزمع إنشائها لن تخرج إلا نسبة ضئيلة جدا من أعداد الخريجين نظرا للمصاريف الباهظة للالتحاق بها والتى لن يستطيع دفعها غير أغنياء مصر وناهيك بالطبع عن الاثار السلبية التى سوف تتاثر بها الجامعات القائمة من جراء انشاء تلك الجامعة نظرا للمنافسة غير المتكافئة التى ستنشا بينهما اذا استمر حال الجامعات القائمة على ما هو عليه

ولعلنا نتفق معا فى أن ما تنفقه الحكومة حاليا لدعم التعليم الجامعى وإن كان يمثل عبئا ضخما على ميزانية الدولة فهو واجب قومى يجب أن يستمر من أجل تحقيق هدف التنمية الشاملة وبالرغم من هذا فان الجامعات القائمة تعانى من نقص شديد فى الامكانيات وبدايات لتدهور فى مستوى التعليم وما تبع ذلك من ظواهر ضعف كثيرة أكثرها دلالة هى مع الأسف ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية



المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

بجامعتنا

فمع التقدم والتطور السريع في العلوم ودخول الكمبيوتر وغيره من الأدوات التي لاغنى عنها لمواكبة هذه الثورة العلمية فان الجامعات المصرية تحتاج لمزيد من الدعم حتى تستطيع أن تواكب هذه الثورة وألا تتخلف عنها

وفي ظل ظروفنا الحالية . وإذا كنا نريد ألا تتحول جامعاتنا في المستقبل الى مراكز لاصدار الشهادات بل المحافظة على تاريخها ورصيدها المشرف كمراكز لأفضل إستثمار وهو استثمار الفرد فانه لامناص من المشاركة الأهلية مع الحكومة كأحد السبل لتوفير الدعم المطلوب من أجل تحاشي أوجه القصور والنهوض بجامعات مصر في كافة المجالات

فلا تستطيع الحكومة الحالية وحدها ولا الأهالي وحدهم تحمل هذا المشروع القومي ولكن مشاركة كلاهما معا هو الحل الواقعي لمعالجة أزمة جامعات مصر فليكن التعليم بالمجان في كل كلية أو معهد بجامعتنا لأفضل ثلث من الطلاب طبقا لترتيب التقديرات الممنوحة لهم سنويا أما الثلث الثاني والمتوسط في التقديرات فيقوم بدفع نصف المصاريف والثلث الأخير والأقل في التقديرات يلزم بدفع المصاريف كاملة وعلى أن تكون المصاريف واقعية وغير مغالى فيها ويستطيع الكل تحملها

د . اشرف سعد الدين صبري

مدرس بهندسة القاهرة

ولعل الميزة الأساسية من هذا النظام يكمن في أنه سوف يحفز الطلبة على تحقيق أفضل النتائج وعلى المنافسة فيما بينهم في جميع سنوات الدراسة بالجامعة مما سوف يؤدي تلقائيا الى الارتفاع بمستوى التعليم ولا أعتقد أن هذا النظام يخل بمبدأ مجانية التعليم فمجانية التعليم ليست شعارا فقط ولكن يجب أن تكون واقعا وحقا للمتميزين والمتفوقين في الحصول على تعليم جامعي رفيع المستوى ومواكبا للعصر وللجامعات دور حيوي ورئيسي في القيام بالابحاث التطبيقية ذات الفائدة المباشرة على المجتمع وهو سبيل على قدر كبير من الضرورة لاستكمال مصادر دعم الجامعات ومن الواجب تناول هذا الموضوع أيضا في مقالات قادمة للعمل على خلق وتوفير الميكانيزمات الفعالة له حتى يكتمل الدور المنوط بجامعاتنا

وأخيرا فإنني بهذا المقال أدعو لاستكمال الحوار من أجل قضية ملحة وعلى أكبر قدر من الأهمية وهي قضية أزمة الجامعات المصرية والله الموفق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢



نظام تعليمى بدون هيكل محدد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

في ضوء اهداف التعليم العشرة ، والمفاهيم الخمسة الحاكمة ، يصبح السؤال ماهو الهيكل المناسب للنظام التعليمي العربي في المستقبل ؟

بعد الاطلاع على كل الدراسات والبيانات الخاصة باوضاع التعليم الحالية في عشرين قطرا عربيا ، وعلى نتائج استقصاءات اراء قيادات الرأى العام العربي ، وعلى تجارب تطوير التعليم شرقا وغربا ، اجمع فريق من الحكماء والخبراء العرب في تقرير منتدى الفكر العربي على ضرورة اعادة هيكلة النظام التعليمي العربي في التسعينات استعدادا لدخول القرن الحادى والعشرين ، ورسموا الملامح الاساسية لهيكل تعليمي عربي مستقبلي

ويحدد الدكتور سعد الدين ابراهيم في تقرير المنتدى هذا الهيكل التعليمي في تعليم مدرسي نظامي ، وآخر غير نظامي ، اما التعليم النظامي فيتألف من

- مرحله ماقبل المدرسه (ثلاث سنوات)
- المدرسة المشتركة (ثماني الى تسع سنوات)

المدرسه الثانويه الموحدة ، او مايوازيها (ثلاث سنوات)

التعليم العالي (اربع سنوات الى ست سنوات)

مرحلة ماقبل المدرسة

اصبح مستقرا في ادبيات التربية ان الاطفال يتعلمون منذ الشهور الاولى بعد الولاده ، وانهم منذ السنة الثالثة من العمر مهيئون لاكتساب المعارف والمهارات فرديا وجماعيا ، لذلك فان دور الحضانة ورياض الاطفال ووسائل الاعلام يمكن ان تمهد الطفل وجدانيا وعقليا وسلوكيا واجتماعيا للتعليم من خلال اللعب ، لذلك لاينبغي التهوين من هذه المرحله العمريه الهامه للغاية ، وحتى اذا كانت الدوله غير قادرة على تعميم دور الحضانه ورياض الاطفال ،

فلايعفيها ذلك من اعداد وتقديم المواد والبرامج التعليميه (السمعية والبصريه والحركيه) مجانا او باسعار رمزيه لدور الحضانه ورياض الاطفال الخاصة ، وتشجيع قيامها في الاحياء الشعبية الفقيرة والريف ، وسنتحدث في فترة لاحقه عن نوع هذه المواد والبرامج

المدرسة المشتركه

هذه المدرسة المشتركه النظامية هي التي تقابل حاليا ماتسمي في معظم الاقطار العربية (بالتعليم الاساسي) بمرحلتيه « الابتدائيه » و« الاعداديه » او « المتوسطة » . اى انها تستمر لثماني سنوات على الاقل - سواء في نفس المبنى او اكثر من مبنى مدرسي واحد - وبالتالي فهى تشمل الاطفال في المرحلة العمريه بين ست سنوات و ١٤ سنة . ونسميها بالمدرسة المشتركه بناء على وظيفتها الاساسيه في تعليم اطفال المجتمع كافه ، بنين وبنات بما يمكنهم من اكتساب المعارف النظريه والمهارات العمليه وقدرات النمو الفكرى والوجداني والجسمي ، التى تمثل قاعده المواطنة في ثقافه عربيه حية ومتجدده على المستويين القطرى والقومي وبحيث يصبح المتخرج (١٤ - ١٦ سنة) من العمر) قابلا للاستخدام المنتج في سوق العمل الحديث والمجرى لصاحبه

ويترتب على تصور المدرسه المشتركة للجميع مراجعه النظم التعليميه التى يوجد فيها تعدد في انواع الهيئات

المسئولة ، كأن تكون هناك مدرسه تشرف عليها هيئات مدنيه ، واخرى تشرف عليها هيئات دينية او هيئات اجنبيه ، بما يترتب عليه من تفاوت وتباين في تكوين القاعدة الثقافية المشتركه التى بدونها يصعب تحقيق التواصل الفكرى ، والتماسك الاجتماعي ، والعمل الفريقي المشترك لصناعة المستقبل ، ولابد من التأكيد هنا على التمييز بين « التنوع » من ناحية و« التباين » من ناحية اخرى في مقومات الثقافه الوطنية والقومية المشتركة في هذه المرحله من التعليم ، والتى يتوجب ان تقوم على جذع واحد للشجره التعليميه ، لا على تباين وتعدد في الجذوع . اما « التنوع » فقد يكون من ضرورات العملية التعليمة ومصدرا لفاعليتها في ربط مضامينها بالواقع والخبرات التى تحيط بالمتعلم ، فمن « التنوع » المطلوب ، مثلا ، ان تعكس المدرسة المشتركه خصوصيات البيئة (ريف ، حضر ، باديه) في جزء من مناهجها وانشطتها غير الصفيه ، ولكن من « التباين » غير المرغوب في ان تقوم المدرسة المشتركة بتعميق ولاءات ضيقه ، او تغذيه نزعات تعصبيه او اعلاء شأن اللغات والثقافات الاجنبية على حساب اللغه والثقافه القوميه

ولانه من المتوقع ان تكون هذه المدرسه المشتركه هي نهايه المطاف التعليمي النظامي بالنسبة لعدد كبير من الاطفال العرب ، فيجب الحرص على ان تحتوى مناهجها في السنوات الثلاث الاخيره (١٢ - ١٥ سنة) على تعلم مهارات فنية ، تمكن خريجها من الالتحاق بسوق العمل ، وكما سنأتي تفصيلا عند الحديث عن المناهج

يبقى ان نذكر ان التعليم الاساسي الذى تقدمه المدرسه المشتركه لابد ان يستوعب مالايقل عن ٨٥ في المائه من كل ابناء الامه في المرحله العمرية ٦ - ١٥ سنه . طبقا للمشهد الاصلاحي (السيناريو الانوني) ومايقرب من مائه بالمائه ، طبقا للمشهد الاصلاحي (السيناريو



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

العمرى) الذى هو افضل بدائل المستقبل العربى

المدرسة الثانوية الموحدة

وهى مدرسة موحدة بمعنى انها تجمع بين مايسمى الان . بالتعليم الاكاديمى . ومايسمى . بالتعليم الفنى . .فتعليم المستقبل لايعرف هذا الفصل الذى ربما كان من متطلبات الثورة الصناعية الاولى . واستمرار هذا الفصل بين هذين النوعين من التعليم و مدرستين مختلفتين يعتبر تعسفا ضارا بالتلاميذ وبالمجتمع فى ظل متطلبات الثورة التكنولوجية الثالثة

والتصور المقترح لهذه المرحلة التعليمية التى تشمل الشباب العربى بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة من العمر . هو ان تصمم مدرسة ثانوية موحدة تجمع بين ثلاث مجموعات اساسية من المعارف والمهارات هى الانسانيات . والعلوم . والتكنولوجيا . وتكون هذه المرحلة امتدادا للمدرسة المشتركة . تركز على تنمية المفاهيم والمعارف . ومهارات التعلم الذاتى . والمهارات العملية والتقنية . وتعد الدارس فيها بحيث يكون مؤهلا لدخول سوق العمل مباشرة . او لمواصلة تعليمه العالى . او تعلمه الذاتى

والمدرسة الثانوية الموحدة هى فقط للقادرين ذهنيا وتحصيليا من خريجى المدرسة المشتركة على متابعة الدراسة وليس لكل الخريجيين . ومع ذلك . .وطبقا لمفهوم تعدد نقاط الدخول والجسور التعليمية يمكن لخريجى المدارس المشتركة الذين التحقوا بسوق العمل فترة زمنية ان يعودوا الى مواصلة الدراسة فى المدرسة الثانوية الموحدة . اذا رغبوا فى ذلك . وبناء على اختبارات معينة

والمدرسة الثانوية الموحدة . بهذا المعنى تمثل ايضا فرصة لتنمية شخصية التلميذ وقدراته الفكرية والعملية . وبما تؤهله ايضا لدخول سوق العمل ومشاركته فى مسؤوليات المواطنة . ومن ثم فيمكن اعتبارها مرحلة منتهية لاترتبط بالضرورة بالدخول الى مرحلة التعليم العالى او الجامعى . ولانها تحتوى على مزيج متسق من اكتساب المعارف والعلوم والمهارات الفنية ومهارات التعلم الذاتى . فهى تعطى خريجيها مجالات واسعة للاختيار . فى ضوء قدراتهم واستعداداتهم وميولهم . وفى ضوء التوجيه التربوى لهذه الاختيارات

ان المدرسة الثانوية الموحدة هى الوريث الطبيعى والانسب للازدواجية التعليمية الحالية (تعليم اكاديمى وتعليم فنى) . فطالما استمرت هذه الازدواجية . فان التفضيل التلقائى للطلاب وذويهم هو الالتحاق بالمدرسة الثانوية العامة او الاكاديمية . وعدم الاقبال على المدرسة الثانوية الفنية . فالذين يلتحقون بهذه الاخيرة الان . يفعلون ذلك فى الغالب الاعم اضطرارا — لانهم لم يجدوا مكانا فى التعليم الثانوى العام ويظلون لسنوات طويلة فيما بعد (وربما الى نهاية العمر) يشعرون (بعقدة النقص) هذا رغم ان تكلفة تعليم طالب المدرسة الثانوية الفنية اعلى بكثير من تكلفة تعليم طالب بالمدرسة الثانوية الاكاديمية . ورغم ان فرصة الاول فى العمل بأجر اكبر عند التخرج هى عادة احسن كثيرا من زميله فى المدرسة الثانوية الاكاديمية . ولكن يظل هذا الاخير يحلم بفرصة دخول الجامعة . رغم ان معظم خريجى المدارس الثانوية الاكاديمية فى معظم اقطارنا العربية لايتحقق لهم هذا الحلم عمليا . ويضطرون بعد ذلك للبحث عن عمل مكتبى هزيل الاجر لانهم غير مؤهلين لاعمال فنية محترمة . ان المدرسة الثانوية الموحدة التى نقترحها هنا . تقضى على هذه الازدواجية بكل مضارها النفسية والعملية والاقتصادية

الجزء الفنى فى مناهج المدرسة الثانوية الموحدة سيعتمد على تعليم المهارات العقلية اليدوية . تستطيع خريج المدرسة الثانوية الموحدة ان يتعلم اى مهنة فنية جديدة فى موقع العمل ذاته خلال شهور قليلة (بدلا من ثلاث سنوات كما هو الحال فى المدرسة الثانوية الفنية التقليدية حاليا) . ولان المدرسة الثانوية الموحدة ستركز على تعليم المهارات العقلية اليدوية الاساسية اللازمة للمهن الفنية الحديثة . وليس مهنة فنية بعينها . فان هذه المدارس لن تحتاج الى نفس التجهيزات الضخمة والمكلفة (ورش . وماكينات . والات) التى تحتاجها عادة المدارس الثانوية الفنية كما عهدناها — وفى المجلد الخاص بمستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم نماذج حية من خبرات مجتمعات اخرى تحت هذا المنحى ودون تكلفة اضافية تذكر كذلك توجد تفصيل لهذه الفكرة فى مجلد الاستراتيجية المستقبلية للتعليم فى الوطن العربى

قد يصطدم هذا الاقتراح بمعارضة شديدة من دوائر مختلفة داخل المؤسسة التعليمية العربية (وزارات التربية) وخارجها (بعض اولياء الامور والمسئولين لان الفكرة جديدة وجريئة . ولكن سرد اخرى ستكون معارضة ناتجة عن (العقلية التجريبية لمترددة فى الاخذ بالجديد والمفيد . تحت ذرائع مختلفة

ولكن اذا صعب فعلا الاخذ بهذا الاقتراح فى بعض الاقطار العربية . فيمكن الابقاء على المدرسة الثانوية ولكن مع تطوير كيفى فى مفهومها وفى طريقة اختيار وتاهيل طلابها . ويعنى ذلك . اولا . ازالة او تقليص (وصمة)

انها تقبل فقط اصحاب التحصيل الدراسي المتدني في المرحلة السابقة لهم (التعليم الاساسي او ما اقترحنا تسميته في الفقرة السابقة بالمدرسة المشتركة) فلا تقبل طلابها الا على اساس اختبارات للقدرات والميول . ويعني ذلك تمتعا بزيادة جرعة الاساسيات والعلوم عما هو عليه حاليا وفي كل الاحوال يجب ان تكون امام خريجها فرصة متكافئة تماما . مثلهم مثل خريجي المدارس الثانوية الاكاديمية للتقدم للجامعات ومؤسسات التعليم العالي الاخرى . بناء على اختبارات معينة كذلك تكون من المفيد للغاية ان ترتبط هذه المدارس الفنية بمواقع الانتاج مباشرة . على الاقل في السنة الاخيرة من الدراسة

وفي كل الاحوال من المفترض ان يستوعب التعليم الثانوي (الموحد والفني) ما لا يقل عن نصف ابناء الامة في المرحلة العمرية ١٥ - ١٨ سنة . طبقا للمشهد الاصلاحي (السيناريو الانوي) . وان ترتفع هذه النسبة الى ثلاثة ارباع ابناء الامة . طبقا للمشهد الانطلاقي (السيناريو العمري) . الذي هو افضل بدائل المستقبل العربي

التعليم العالي

تحت هذه التسمية تندرج انواع التعليم الجامعي وما بعد الجامعي . سواء في مؤسسات تحمل هذا الاسم (جامعة) . او تؤدي نفس الوظيفة (كليات المجتمع . معاهد . اكاديميات وما الى ذلك) . والاساس في التعليم العالي هو تاهيل القوى البشرية العليا او رفيعة المستوى . التي تقوم بالبحث وانتاج المعرفة . او بتطبيقاتها العملية المباشرة او بتنظيم وادارة المجتمع والدولة والاقتصاد

وكما تشير الدراسات لا تؤدي التعليم العالي في اقطارنا العربية معظم ما ينطوي عليه المفهوم المذكور اعلاه . فخريجوا الجامعات العربية . بل والعاملون بالتدريس فيها هم من ذوي الانتاجية المتدنية للغاية . مقارنة بنظرائهم في مناطق اخرى من العالم وليس هنا مجال الاسهاب في مظاهر واسباب ذلك

لذلك فاهم ما ينطوي عليه اعادة هيكلة التعليم العربي في المستقبل هو اعادة الاعتبار لمؤسسات التعليم العالي . لتقوم بالوظيفة المستهدفة منه اصلا . واهم من ذلك لكي تتواءم . وتستجيب لمتطلبات القرن الحادي والعشرين . حتى لا تظل خريجوه عبئا ماليا باهظا اثناء الدراسة وبعدها دون عائد يذكر

واهم خطوات رد الاعتبار هذه هو التركيز على (النوعية) في اختيار الطلاب وتاهيل الاساتذة واعداد المناهج المتقاطعة واعتماد مفهوم المرونة وتعدد نقاط الدخول والعبور افقيا وراسيا وباختصار قبول عدد اقل ونوعية افضل من الطلاب المتخرجين من المدرسة الثانوية الموحدة (او المدرسة الفنية اذا استمر بناء على اختبارات معينة حسب متطلبات التخصص في الكليات والاقسام المختلفة

مراكز التميز الرفيع

ان محيط التعليم العالي . مهما ارتفعت نوعيته العامة سيظل قاصرا عن الوفاء بجزء حيوي من متطلبات القرن الحادي والعشرين وهو اعداد نخبة مختارة ومميزة للغاية . للقيم بالابداع و لاختراع والابتكار ويقتضي ذلك انشاء مجموعة صغيرة من مراكز ومؤسسات (التميز الرفيع) ويختار الاساتذة والطلاب لهذا النوع من مؤسسات التميز الرفيع بعناية فائقة فهم نخبة النخبة وهم الذين يمثلون الحد القاطع بين استمرار التخلف وامكانات التقدم

واختيار طلاب مراكز التميز الرفيع يمكن ان يتم بطرق مختلفة ولكن القاسم المشترك بينها انها تنتقي الاذكياء المتميزين المبادرين . فمستوى الذكاء العالي طبقا لاختبارات الذكاء هو شرط ضرورة للالتحاق بهذه المعاهد ولكنه ليس شرطا كافيا . شروط الكفاية هي ان يكون الطالب ذا انجاز عال طبقا لاختبارات التحصيل الدراسي في سنوات الدراسة السابقة وان يكون من النوع المبادر في مواجهة اي مهام او مشكلات مطروحة فبهذه المواصفات الثلاث الذكاء والانجاز والمبادرة يكون الطالب معدا فعلا لشيء من البحث والتدريب في بيئة صحية لان يتحول الى مبتكر ومخترع ومبدع في مجال معين او اكثر

ويمكن التمهيد لاختيار طلاب مركز التميز الرفيع في مرحلة مبكرة بعد المدرسة المشتركة مثلا (اي عند سن الخامسة عشرة) او بعد المدرسة الثانوية الموحدة عند سن الثامنة عشرة بوضعهم في مدارس او صفوف خاصة للمتفوقين كما يمكن بالطبع اختيارهم من الذين انهوا دراساتهم الجامعية بتفوق ملحوظ

التعليم غير النظامي

والمقصود به التعليم خارج الهيكل النظامي المدرسي الذي اشرنا اليه في الصفحات السابقة ويكون له نفس الاهداف العامة العشرة التي اشرنا اليها من قبل لذلك فهو رديف هام ومكمل للتعليم النظامي ولا تقل عنه اهمية في مجتمع المستقبل واصطلاح غير نظامي لا يعني انه غير منظم فكل ما يعنيه انه لا يؤدي الى الحصول على شهادات رسمية بالضرورة ولا يتقيد بالشروط العمرية التي يتقيد بها التعليم النظامي عادة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

ويضم التعليم غير النظامي عديدا من المؤسسات الحكومية والاهلية القائمة في كل قطر عربي او التي يمكن استخدامها لهذا الغرض ووظيفته الاساسية هي تقديم خدمات تعليمية وتدريبية للراغبين في اكتساب مزيد من المعارف في المهارات الجديدة في مجالات شتى

وستزداد اهمية هذا النوع من التعليم في المستقبل لمرونة اعداد برامجه حسب المتغيرات المتجددة في سوق العمل من ناحية وبسبب التراكم السريع للمعارف من ناحية اخرى وهما امران قد لا يستطيع التعليم النظامي الاستجابة لهما بنفس السرعة

ويعتمد تقديم هذا النوع من التعليم غير النظامي على الفصول المسائية وعلى وسائل التعليم عن بعد سواء من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية التلفزة والاذاعة او البرامج والحزم المطبوعة او المسجلة على شرائط سمعية وبصرية

كما تدخل ضمن التعليم غير النظامي برامج التدريب والتأهيل التي يكتسب الملتحق بها مهارات تقنية محددة وهذه يمكن ان تتم من خلال

مراكز التدريب التي يلتحق بها الطلاب بناء على اختيارات معينة للتدريب على مهارات محددة مرتبطة بعمل او حرفة او مهنة معينة وتتنوع مراكز التدريب في مجالات مهاراتها كما تتنوع في مستوياتها بدءا من المستوى الاساسي الى مستويات متقدمة من المهارات والتقنية

التدريب في مواقع العمل قبل الالتحاق بالخدمة او اثنائها ومتابعة التدريب على مستويات متقدمة وذلك في ضوء متطلبات ومسئوليات العمل والتطورات المهنية والتكنولوجية المتسارعة



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

التعليم المفتوح . والتعليم المتوازى

في المقال المنشور باهرام الثلاثاء ٢٤ مارس ١٩٩٢ تحتعنوان ، التعليم المتوازى بالجامعة المصرية ، طالب الكاتب وهو عميد كلية التجارة بجامعة الزقازيق بالتعليم المتوازى بيلا عن التعليم المفتوح الدى يطبق حاليا وهو تجربة رائدة تحققت عنها ايجابيات نعتقد انها بداية التطوير الحقي للتعليم الجامعي في مصر حيث تعالج سلبياته التى نعلمها جميعا . واوجز فاقول ان تجربة التعليم المفتوح بجامة القاهرة (وقد سبقتها بقليل تجربة كلية التجارة . بجامعة الاسكندرية) وقد بدات مع مطلع العام ١٩٩١ وتدل الان عامها الثانى تتميز بالآتى

د . على السلمى

نائب رئيس جامعة القاهرة

● اباحة الفرصة للراغبين في استكمال بعليمهم الجامعى في مجال يرعبونه هم ويحكم قرارهم ادراكهم لفرص العمل ومتطلبات سوق العمل من جاب . ونحملهم مسئولية التعليم الذاتى والمشاركة في تكلفة التعليم الفعلية من حاب آخر ومن ثم مان الانجار الأول لنطام التعليم المفوح هو تحويل الدارسين من متلقين سلبيين يعتمدون اعتمادا كليا على الملقن (الاستاد) الى طالبى علم ومعرفة يعتمدون على أنفسهم (مستعيين بعد الله سبحانه وتعالى بأدوات تعليمية متطورة) ، وكذا تحويل الاستاد الجامعى الى دوره الحقيقى وهو المرشد الاكاديمى للطلاب

● اتاح فرصا هائلة لاستخدام تقنيات تعليمية جديدة مازالت بعيدة المنال عن برامج التعليم الاكاديمى التقليدية في الجامعات المصرية ومنها

● تقنيات الفيديو وهى تتيح امكانيات هائلة لتوصيل المعلومات للدارسين حاصة في المجالات التى يصعب فيها نقل الطبيعة والواقع العملى الى مدرجات الجامعة (مناهج الزراعة واستصلاح الأراضى الصحراوية مثلا)

● تقنيات الكاسيت وبعطى للدارس فرصة الاستماع المركز الهادىء لأساسيات المنهج من استاذ قدير ، وتكرار الاستماع كلما استشعر حاجة لذلك .

● تقنيات الحاسب الآلى وذلك بطريقين ، الاول تدريب الدارسين على استخدام الحاسب بوصفه اداة هامة لتنفيذ عمليات ادارية ومحاسبية مختلفة وغيرها من العمليات في مختلف فروع الحياة وباعتباره اداة تعليمية حيث تم اعداد المقررات في برامج للحاسب تتيح للدارس التعامل مع الحاسب والتفاعل مع المقررات والتعرف على أدائه بطريقة فورية ، وسيقود هذا الى التوسع في استخدام تقنيات التعليم المستند الى الحاسب الآلى وهى نقلة حضارية وتعليمية لايدرك قيمتها وآثارها الا المتخصصون

● فعاليات الارشاد الاكاديمى ، وتطويع دور الاستاد الجامعى لمتطلبات العملية التعليمية (وليس العكس وهو المشاهد في برامج الكليات التقليدية حيث تطوع البرامج والأنشطة التعليمية وفقا لمتطلبات هيئة التدريس)

● تطوير المواد التعليمية في شكل كتب اعدت خصيصا (واكرر وأؤكد على عبارة اعدت خصيصا) لمقابلة متطلبات التعليم المفتوح بكل ما يعنيه هذا من عناية بالاعداد والاسلوب في نطاق منهج متفق عليه . واستخدام اساليب البرمجة والتدرج في العرض . وايراد الاسئلة والتطبيقات في مواقعها الصحيحة بالكتاب . والتركيز على البعد التطبيقى والعملى في المنهج . ولعل من انجازات نظام التعليم المفتوح بجامعة القاهرة القضاء نهائيا على ظاهره الاتجار بالكتاب الجامعى وكسر احتكار الناشرين وتحكمهم في سوق الكتاب الجامعى ، ان مركز التعليم المفتوح يشترى حقوق التاليف والطبع والنشر من المؤلفين الذين تحددهم الاقسام المختصة لقاء مكافاة مقطوعة ويحصل الدارسون على الكتب مع شرائط الفيديو الكاسيت كمجموعة متكاملة لقاء ما يتم سداده من رسوم التسجيل في كل مقرر لقد اسهم التعليم المفتوح في تطوير الكتاب الجامعى شكلا وموضوعا وتقنية في الطباعة والتجهيز

● تطوير مجموعة تتزايد من التطبيقات والتدريبات في كل المقررات . وتزويد الدارسين بشرائط للفيديو يقدم فيها اساتذة متمرسون الأساليب العلمية الصحيحة لحل تلك التطبيقات ونماذج للاجابات . الأمر الذى اغلق تماما الابواب امام سوق رائجة يعرفها اساتذة الكليات التقليدية تماثل سوق الكتب الخارجية المساعدة التى تشوه مجال التعليم قبل الجامعى

● واذا تطرقنا الى المنهج العلمى ذاته . فان سمة اساسية للتعليم المفتوح هى التجديد والتطوير وعدم تكرار ما هو قائم في برامج الكليات التقليدية . وكنت افضل لو ان كاتب المقال اطلع على برنامج المعاملات المالية والتجارية ليتعرف بنفسه على اوجه التميز فيه ، او الاطلاع على برنامج تكنولوجيا استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية وهو بالقطع متميز لا يوجد له نظير في برامج كليات الزراعة جميعها وفي ايجاز اركز اهم اوجه التميز الحقيقية (وليست بالادعاء) في الآتى

● اتاحة فرص للاختيار امام الدارسين على مستويات ثلاثة . فهناك اختيار من بين مقررات (اختيارية) يختار الدارس من بينها ما يناسب رغباته . وهناك اختيار على مستوى المفاضلة بين شعب تخصص رئيسية للدراسة (محاسبة او ادارة او تامين مثلا) ، ثم هناك اختيار على مستوى ثالث بالمفاضلة بين مجالات تركيز داخل شعب التخصص (محاسبة مالية او محاسبة تكاليف او محاسبة حكومية وضريبية داخل تخصص المحاسبة مثلا) والجدير بالذكر ان التخصص يبدأ في التعليم المفتوح بعد المستوى الثانى وليس بعد المستوى الثالث كما هو في البرامج التقليدية الأمر الذى يسهم في دعم الركيزة التخصصية عند الدارس

● التوسع في تدريس الحاسب الآلى والتدريب العملى فعلا . وادخال تطبيقات الحاسب الالى في عديد من المقررات التخصصية



المصدر : الأهـــــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

● زيادة جرعة تدريس بعض المقررات باللغة الانجليزية لمواجهة متطلبات سوق العمل

● وثمة اضافة هامة لبرنامج استصلاح الاراضي الصحراوية وهي التدريب الحقلي في مناطق صحراوية حقيقية وهو مالا يتوفر في كثير من البرامج التقليدية

● كذلك تتميز برامج التعليم المفتوح بتطبيق منهجية الساعات المعتمدة وهو ما يجعلها مواكبة لنظم التعليم الجامعي في العالم المتقدم ، مبتعدين بذلك عن نظام السنة الدراسية الواحدة بكل ما يتصف به من جمود ونمطية ففي نظام الساعات المعتمدة مرونة فائقة تسمح لكل دارس بتشكيل برنامجه الدراسي وفقا لاحتياجاته وظروف عمله ومعيشته ، ومن ثم يحرر جانبا هاما من طاقات الدارسين للاتجاه لمجالات العمل وغيرها من الانشطة الحياتية بدلا من تجميد تلك الطاقات واهدارها على مدى عام اكاديمي دون حاجة فعلية لذلك .

وفي النهاية ، فان نظام التعليم المفتوح كما نطبقه في جامعة القاهرة يمثل فلسفة متكاملة ومنهجا علميا يستهدف فتح آفاق التعليم الجامعي المتطور لكل من ينشده ويتحمل مسئوليته ، ويعتمد على خبرات وامكانيات بشرية ذات رصيد هائل ان لم يكن عطاؤها واضحا ومقنعا في الكليات الجامعية التقليدية بسبب ما يسودها من نظم جامدة وموانع للتقدم والتطور ، فانهم بعون الله وتوفيقه يقدمون نموذجا مشرفا



المصدر : الأهـــــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

العلم في حياتنا

التعليم الفنى حائر بين ١٤ وزارة وهيئة !

فى الوقت الذى بدات فيه الدولة توجه اهتمامها الى التعليم الفنى باعتباره احدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وبعد ان وقع الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم مشروع مبارك ـ كول لتطوير التعليم الفنى فى مصر بمساعدة المانيا خرجت دراسة من المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى تحدد ركائز تخطيط التعليم الفنى والتدريب على المدى الطويل وهى دراسة يمكن ان تسهم فى وضوح الرؤيا لمستقبل التعليم الفنى فى مصر

وفى البداية تقول الدراسة ان المشكلة معروفة ومحددة وهى عدم التواؤم فى الكوادر الفنية المؤهلة بمستوياتها المختلفة مع المطلوب ويمكن القول بان التعليم الفنى والتدريب المهنى يواجهان كثيرا من المشكلات والمعوقات منها عدم توافر البيانات عن الاحتياجات الحالية أو المستقبلية من العمالة والكوادر الفنية بمستوياتها وتخصصاتها المختلفة مما لايسمح بالتخطيط السليم .

وهناك أيضا تعدد الجهات القائمة على التعليم الفنى والتدريب المهنى حيث يمكن حصر حوالى ١٤ وزارة وهيئة تمارس هذا النشاط وبالرغم من تعدد الجهات بما يوحى بتعدد المواد والامكانات فان الواقع يظهر القصور الواضح فى الامكانات الفردية لكثير من هذه الجهات ـ فيما عدا القوات المسلحة ـ الى جانب عدم وجود تنسيق فعال او تكامل فيما بينها بالاضافة الى ان مستوى التعليم والتدريب سواء على الصعيد الفنى او العلمى الثقافى لايواكب العصر ولايرتفع الى مستواه المنشود وبجانب ذلك فان هناك ضعف الميزانيات الاجمالية المخصصة للتعليم الفنى والتدريب وذلك لاعتماد التمويل حاليا وبصورة كاملة الى حد كبير على الدولة مما يشكل عبئا لاتستطيع اى من الدول حتى الكبرى منها تحمله حيث تقوم جهات الانتاج فى جميع الدول بطرق مختلفة بالدور الأساسى فى تمويل التعليم الفنى والتدريب كجزء من تكاليف الانتاج وان كانت التكاليف ـ فى واقع الامر ـ تعود على المساهمين فيها ماديا بزيادة الانتاج وفنيا بتحسين نوعيته

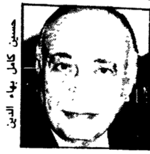
المحـــرر

□ مجلس الشعب يبحث فى دورته الحالية :

انشاء الجامعة الأهلية وتحقيق تكافؤ الفرص فيها

كتب ـ عبدالعظيم درويش :

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان مجلس الشعب سيناقش فى دورته الحالية . التعديلات الجديدة لقانون تنظيم الجامعات بما يتيح انشاء الجامعة الاهلية التى ستراعى قواعد القبول بها مبادىء الدستور وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب دون ان تكون بابا خلفيا للتسلل الى التعليم الجامعى وحدد الوزير دور الحكومة بالنسبة للجامعة الأهلية فى الاشراف على الدراسة بها من خلال القوانين التى سيتضمنها القرار الجمهورى بانشاء الجامعة



حسين كامل بهاء الدين

واكد الدكتور بهاء الدين ـ خلال اجتماع لجنة التعليم بالحزب الوطنى أمس برياسة الدكتور محمود مجيب حسنى ـ ان الدولة لن تساهم فى تمويل الجامعة ـ التى ينتظر ان تتراوح تكاليفها الاستثمارية بين ٦٠٠ مليون الى مليار جنيه ، باية مبالغ مشيرا الى ان التمويل سيلتزم به مستثمرون ورجال اعمال مصريون ، مؤكدا ان المشروع لايستهدف تحقيق الربح

وقال الوزير ان المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والتعمير قدم كافة المبانى والانشاءات الخاصة بالجامعة ، بالتكلفة الفعلية ، وسيتم تجهيزها بالمعامل والاجهزه الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ، وأشار الى ان اعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، الذين سيتم تكليفهم من ذوى الخبرة والكفاءة فى مختلف المجالات دون استقدام اساتذة من الكليات والجامعات الاجنبية إلا فى اضيق الحدود بالنسبة للتخصصات النادرة وغير المتوافرة فى الجامعات .

وطالب الاعضاء بضرورة ألا يقل الفارق بين الحد الادنى للالتحاق بالجامعة الاهلية عن ٥ / من الحد الادنى للقبول بالجامعات الرسمية ، مع وضع الضوابط والمعايير الخاصة بضمان مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

هـذه الجامعة ماذا فعلت بشبابنا ؟ !

علاقة طالب الجامعة باستاذ الجامعة هى محور العلاقة بين الاجيال ، وهى معنى الاستمرار او الانقطاع فى تواصل الاجيال ، واستمرار الزحف الحضارى القائم على احترام جيل لجيل سبقه ، وايمانه به وبما فعل ، ومحاولته الاقتداء به لتحقيق مثل ماحقق واكثر .. او العكس ..



بقلم :فاروق خورشيد

وقد قلنا ان قبول فكرة الكتاب الجامعي قد تسببت فى اهدار معنى الكتاب تاليفا واحتراما ، كما تسببت فى اهدار احترام الطالب للكتاب ، كما تسببت الملخصات والكتب المساعدة فى اهدار احترام التلميذ فى التعليم العام لمعنى الكتاب واهميته ودوره ، وايضا لاهمية مدرس الفصل وشروحه .. ونزيد ان استاذ الجامعة تحت ظل الكتاب الجامعي اهدر معنى الجامعة فى عمله ، واهدر دوره كباحث وعالم يقدم الجديد دائما لا الملخصات والتجميعات والمذكرات والملازم . كما اهدر دوره كرائد علمي لطلبته يوجههم الى المصادر والمراجع والكتب الاصول ، بل افقد كل هذه الكتب اهميتها عند طالب الجامعة الذى تكفل له (كتبه) اى كتب الاستاذ نفسه – ان يكتفي بها – ولها وحدها ، لينجح فى (المقرر) وحين تقدم استاذ الجامعة بنفسه ليهدر دوره ، قام بما هو اكثر امعانا فى اهتزاز هذا الدور حين دخل فى دوامة الدروس الخصوصية . والدروس الخصوصية فى الجامعة وغير الجامعة ممنوعة بحكم القانون ، ولكنها ممارسة بحكم الواقع والفعل ، وهى مع الكتب والمذكرات والملخصات تزرى بمجانية التعليم وتسخر منها سخرية مريرية – فلم يحدث ان وصلت المصاريف السنوية فى الجامعة فى اى كلية من الكليات ايام المصاريف الى الحد الذى وصلت اليه (مصاريف) الكتب والمذكرات مضافا اليها (مصاريف الدروس الخصوصية). وخاصة فى الكليات العملية ، فى ظل مجانية التعليم هذه الايام . ولم تتقاض الجامعة ابدا فى عهود المصروفات . مايتقاضاه الاساتذة تحت بند المذكرات والكتب من ناحية ، وتحت بند الدروس الخصوصية من ناحية اخرى – والمدهش ان هذه الدروس الخصوصية يقوم باعطائها المعيدون فى اغلب الأحيان ، والمعيد دائما طالب تحت الاعداد ولايمكن ان يكون قد تم تاهيله للتدريس الجامعي ، الا اذا كانت المسالة مسالة شرح وتلقين ، وهى نفس مهمة المدرس فى التعليم العام مما يؤكد تحول التعليم الجامعي عن مساره تماما ، ويؤكد ايضا تحول المعيد عن مهمته ، فبدلا من الانصراف الى اعداد رسالة الماجستير والابحاث المتعلقة بها ، اذ هو قد تحول الى مدرس بالأجر ، يعد المجموعات ويفرض على كل طالب اجرا معينا ، كما يفرض ان تكون هذه المجموعات من حد ادنى يكفل له دخلا ضخما وهو بعد فى اول درجات السلم الجامعي ، (ومن شب على شيء شاب عليه) ، فهذا المعيد بالحتم سيغدو استاذا يوما ما ، بل ربما تولى مناصب قيادية وادارية ، وفرض من خلالها مفاهيمه عن مسار التعليم فى الجامعة ..

ولم نعرف الا فى هذا الزمن الذى امتلأ بالرجال الجوف ان طالبا جامعيا يدفع ثمنا لدرس خصوصي . لقد عرفنا تحلق الطلبة حول الاساتذة فى غير اوقات الدرس ، فى المكتبات وفى مقاصف الكليات ، وفى حديقة الجامعة ، بل وفى منازل الاساتذة ، ومظان تواجدهم فى الجامعات العلمية والثقافية لتزداد الرابطة الجامعية بكل معناها بين الطالب والاستاذ . ويتحلق الطلبة المريدون من كل الأجيال ليتم التلاحم بينهم تحت اشراف الاستاذ ، يسأل الطلبة ويجيب الاستاذ ، ويعمل الطلبة ويشرف الاستاذ ، امتدادا للعمل الجامعي وتحقيقا لمعنى الروح الجامعية ، ولم نسمع ان استاذا تقاضى من اجل هذا الجهد الاضافي اجرا ، بل ربما كان هو الذى يدفع ثمن مايشرب طلبته بل وربما ما ياكلون ايضا فى احيان كثيرة .. وعرفنا الاستاذ الذى يستقصى احوال طالبه فيسدى له النصح فى مجال حياته ، بل وربما مده بالمال سرا من حر ماله ، وما كان اضيق المجال امام الاستاذ فى دنيا المال ، فالمال هو اخر مايفكر فيه استاذ العلم واستاذ الجامعة ، بل البحث يستغرق فضلة ماله ، والكتب تمتص صلب ماله ، وهو يعيش الكفاف الا ان كان منذ البداية مقتدرا ماليا لسبب او لآخر .. وما كانت اصدق قالة شوقى الخالدة

قف للمعلم وفه التبجيلا
كاد المعلم ان يكون رسولا

والرسول يؤجر بما يهدى من نفوس ، وبما يحظى من تبجيل ، لا ثمن له من مال مهما كثر ، فالمال عرض زائل ، والعلم جوهر باق ، وبناء ابناء الغد شرف وقيمة لاتعد لها كل (البكوات والارانب والأفيال) التى تسود فى هذا الزمان ولكن هذه النظرة الى الأمور لاتسود الا عندما تسود الصحة النفسية والعقلية ، والا فهى شيء يثير السخرية والضحك عند من تمت تغييرات جذرية فى اعماقهم شوهت رؤيتهم للحقائق الانسانية ، ولمعنى الوجود الحضارى للانسان

لقد كان استاذنا امين الخولى يعلم طلبته الذين سيخرجون الى عالم التدريس ، ومن سيتخصصون منهم



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

في العمل الجامعي . تلك المعادلة الصحية التي حفظها هؤلاء الطلبة ومضوا بعده يطبقونها بصدق .. والمعادلة تقول ان ط =أ+ز اى ان الطالب يساوى الاستاذ زائدا الزمن . اى ان الطالب هو امتداد متفوق لاستاذه لانه كل استاذه . مع ما اضافه لنفسه عبر السنوات التي تجعله اكثر استمرارا من استاذه في الحياة وفي دنيا العلم والمعرفة على السواء .. فالاستاذ يعطى كل ماعنده للطالب ، ثم هو ايضا يتيح له ان يكون اكثر تطورا منه بحكم انه ابن الغد . وبحكم انه استاذ الغد .. فلا خير في طالب لاياخذ من استاذه كل ما عنده . ولا خير ايضا في طالب ياخذ من استاذه . ولايضيف من عنده الجديد . وقد حرص استاذنا ان يثبت هذا المعنى ويؤكده عندما طلب من طلبته ان يكتبوا اهم مقدمات كتبه . اى ان يقدم الجيل الجديد استاذهم الى الأجيال الجديدة التي سيتولون هم مسئولية تنشئتها على روح المعرفة والعلم . فقدم الطالب محمد العلائي كتاب فن القول . وقدم الطالب شكرى عياد كتاب مناهج تجديد . وقدم الطالب عبد الحميد يونس كتاب في « الادب المصرى » .. وكان يسمى اولاده ابناء الظهور . ويسمى طلبته ابناء الرؤوس ـ ولم يكن امين الخولي بدعا في الجامعة . بل كان صورة مركزة لمعنى يسود في الجامعة كلها في علاقة الطالب بالاستاذ . ومعنى هذه العلاقة وهدفها وجدواها .. وكان اساتذتنا في بداية كل علم دراسى يضعون امامنا

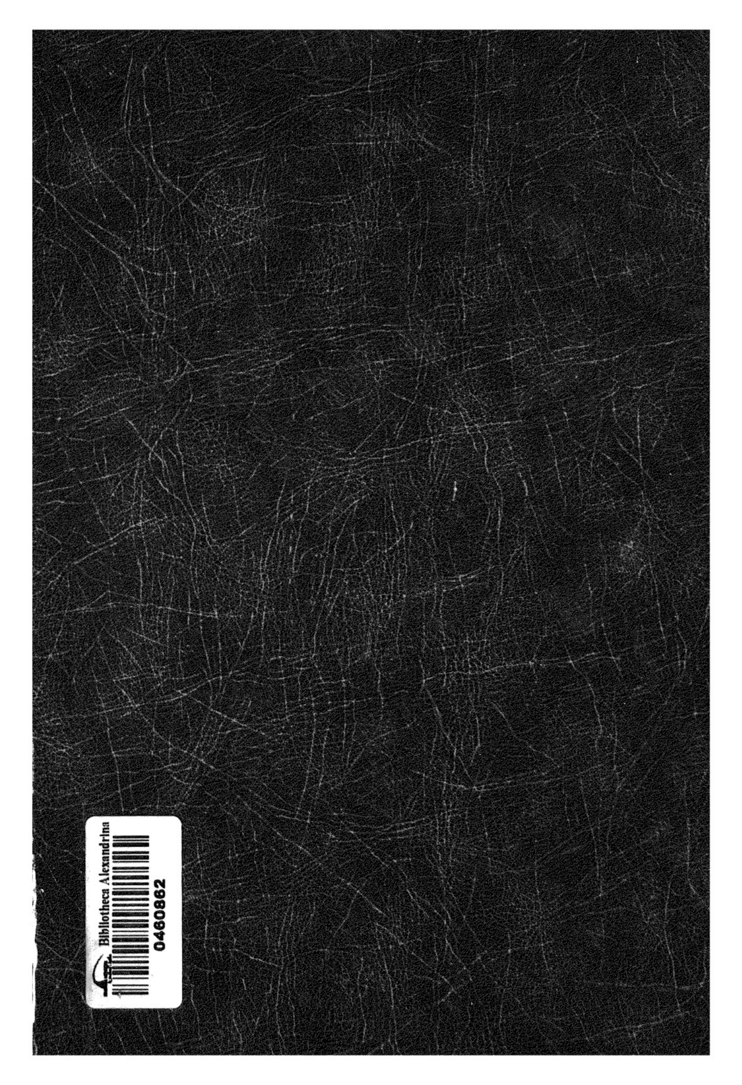
اسماء المصادر واسماء المراجع واسماء الكتب الاصول . ويرشدوننا الى مظانها في مكتبة الجامعة . والمكتبات الاخرى .. اما كتبهم هم . اعنى مؤلفاتهم العلمية العالية القيمة بالفعل مما يرقى بها الى مرتبة الكتب الاصول . فغالبا ماكنا نحصل عليها كهدايا مجانية منهم . فلم يكن هناك شيء اسمه الكتاب المقرر . فالمادة هى الشيء الرئيسى . ولكل الكتب التى تفيد في تحصيل المادة مفروض ان يطلع عليها الطالب بطريقة او باخرى . وواجب الاستاذ في رعاية الطالب قائم في قاعة المحاضرات وخارج قاعة المحاضرات ودون اجر . والاستاذ الذى يمد يده الى طالبه ليحصل منه على اجر المعرفة والعلم والتوجيه فاقد الصلاحية وفاقد الانتماء الى معنى الجامعية . بل لعله ايضا فاقد الانتماء الى معنى العلم والمعرفة ـ هو فاقد الصلاحية لانه لحظة ان يمد يده الى نقود طالبه اصبح عاملا عنده هو . لاعند الدولة . واصبح ولاؤه له هو لا للجامعة . واصبحت مهمته تحقيق مايريده منه الطالب بنقوده . لا ماتريده منه الامة التي علمته من حر مالها . ووضعته بمحض اختيارها في مكان القيادة والتوجيه . ومن يقبل الاجر عليه اطاعة الأمر . ومن هنا تسربت الامتحانات . وغيرت الدرجات . واصبح المدخل واضحا لمن يغير اللوائح لتسمح لغير اصحاب الحق باوضاع لم يؤهلوا لها . ومن يمنح اعلى التقديرات لطلبة لم يحافظوا على نسبة الحضور . ولم يحصلوا مايكفى لمجرد النجاح من

هنا فتح الباب لخراب الذمم وخراب الضمائر . وفتح الباب امام الاحساس بالظلم والقهر والعجز ايضا . وفتح الباب امام طرح الانتماء جانبا . البحث . عن القيمة الجديدة التى تعلمها الطلبة من استاذهم هذا المال . وهو فاقد الانتماء الى معنى الجامعة لانه انصرف عن البحث عن الجديد في المادة التى تخصص فيها الى البحث عن كل مايمكن ان يحقق من مكاسب من مكانه في الجامعة والجامعة يعد استاذ ومكتبة ومعمل .

اما المكتبة فقد قتلت حيث ظهرت الكتب الجامعية والمذكرات والملخصات اذ اصبحت عبئا لايحتاجه الطالب اما المعمل فقد اختزل الى ماعند المعيدين من ادوات يلقون عليها دروسهم الخصوصية هذه . اما الاستاذ فقد تحول الى مجرد وظيفة في اعلى درجات السلم الوظيفى . تتيح الطلبة الاكثر .

والنفوذ الاوسع . والقدرة على الحصول على المرتبات الخرافية من جامعات البترول المنتشرة حولنا كالسرطان . تمتص اغلى من عندنا وتقضى على ماتبقى من قيم مقابل الاجر العالى والعمل القليل في مدته والضئيل في مادته ومكانته واذا فقد الاستاذ انتماءه الى الجامعة فقد دوره . وافقد الجامعة دورها ايضا

فقد صرفته التطلعات الجديدة عن التطلع الجامعى الوحيد الذى تعرفه الجامعة . وهو العلم والمزيد من العلم . اما المراكز القيادية ثم المراكز السياسية ثم المراكز المالية . ثم الانتدابات الى بلاد البترول فكلها لا علاقة لها بالجامعة وان كانت لها علاقة بحياة الانسان وطموحاته الفردية وحسب


Bibliotheca Alexandrina
0460862